جامعة وهران 2 محمد بن احمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي
حالة الهجرة غير الشرعية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية
تخصص دراسات أورو متوسطية

إعداد الطالب
بشلاغم جيلالي

إشراف الأستاذ
محوز عمر

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الاستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
صافو محمد	أستاذ	جامعة وهران 2	رئيسا
محوز عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	مشرفا ومقررا
بهلولي محمد أبو الفضل	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	عضوا
خلفة نصير	أستاذ	جامعة تيارت	عضوا
بلعربي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	عضوا
صاغور هشام	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	عضوا

السنة الجامعية 2025/2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

الآية 78 من سورة النحل

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلوات الله عليه وسلامه، وعلى آله الطيبين الأطهار وعلى صحبه أجمعين. الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات. الحمد لله الذي أكرمنا بنعمة الإسلام، ويسر لنا سبيل العلم والعمل، فله الشكر والحمد على فضله وإنعامه علينا بإنجاز هذه الأطروحة.

عرفانا بالجميل، أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الكريم، الدكتور عمر محوز، الذي رافقني في هذا المسار، بتوجيهاته القيمة وآراءه السديدة والتي كان لها الأثر الإيجابي في بلوغ هذا العمل منتهاه.

الشكر موصول للدكتور صاغور هشام على دعمه وتشجيعه من أجل استئناف البحث وإنهاءه، ولكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ودعمه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرة لتسخير وقتهم الثمين لتقييم هذا العمل ومناقشته وتحكيمه.

وأخيرا، اسأل الله عز وجل أن يسدد خطانا في خدمة العلم والمعرفة.

جيلالي بشلاغم

الإهداء

إلى روح والدي رحمة الله عليه.

إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى زوجتي الغالية التي كانت نعم السند والمعين.

إلى أبنائي وبناتي : أنفال، خولة، رحاب، لوجين، محمد صلاح الدين، أحمد سراج الدين.

إلى روح الغالية إبنتي المرحومة إسراء.

إلى أفراد العائلة كبيرا وصغيرا.

إلى أرواح شهداء المقاومة والجهاد في فلسطين وفي كل بقاع الأرض.

إلى كل مناضل من أجل العدالة والحرية والكرامة.

أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمـــــة

تمهيد

الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة، عرفها الإنسان كما عرفها الطير والحيوان، بفضلها تكونت المجتمعات وتطورت الحضارات. لقد كانت الهجرة البشرية في القديم هجرات جماعية بدائية، حيث كان الإنسان يتحرك ويتنقل في جماعات بين القبائل والمدن بحثا عن الأمن والغذاء أو هروبا من الكوارث الطبيعية واعتداءات القبائل الأخرى. غير أن الهجرات الحديثة أصبحت تتم بشكل فردي في غالب الأحيان وليس بالضرورة بحثا عن الأمن أو الغذاء. بالهجرة تكونت حضارات متنوعة، وبها تم عمران الأرض، وأقرتها الأديان والمواثيق الدولية. يقول تعالى في محكم تنزيله: "ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها([1])". إلا أنها أضحت في عصرنا اليوم ظاهرة مرضية غير مرحب بها، اعتبرت فيها الهجرة غير الشرعية (السرية) تهديدا لاستقرار الدول والمجتمعات.

إن النظرة المصاحبة للهجرة بصفة عامة وللهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في بداياتها وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين كانت نظرة إيجابية، إلا أن تغير الأوضاع الدولية والظروف الاقتصادية والسياسية جعل هذه النظرة تتغير. قبل ظهور الحدود السياسية بين الدول لم تكن الهجرة واضحة بشكل جلي، ولم تحظى بالاهتمام من طرف الحكومات والدول، إذ كانت الهجرة والترحال أمرا طبيعيا لبني الإنسان. ومع نشأة الدول القومية ذات السيادة التي تعرف بحدودها السياسية والجغرافية، وبروز التنافس السياسي والاقتصادي بينها، اتجه اهتمام الوحدات الدولية إلى صيانة سيادتها ومراقبة تدفقات الهجرة عبر حدودها.

في المجال الأورو متوسطي أضحت الهجرة الدولية ظاهرة حيوية، تؤثر على الدول والمجتمعات. ففي إطار الحملة الاستعمارية الأوروبية كانت الهجرة تحدث من الشمال إلى الجنوب، أين تعرضت دول المغرب الإسلامي إلى الاحتلال الفرنسي، الإسباني والإيطالي، وكان يطلق على المهاجرين القادمين من أوروبا مصطلح المستوطنين (colonnes) أو الأقدام السود (pieds noirs). وبعد حصول هذه الدول على استقلالها عاد معظم هؤلاء إلى أوطانهم الأصلية. وأخذت حركة الهجرة اتجاها معاكسا من الجنوب إلى الشمال وخاصة خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، حين لجأت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا الاستعمارية إلى تجنيد الشباب المغاربي سواء كجنود في جيوشها أو كيد عاملة في مناجمها ومصانعها ومزارعها.

وقد أضحت الهجرة الدولية بعد نهاية فترة الحرب الباردة، إحدى القضايا الكبرى والمعاصرة التي شغلت شمال المتوسط وجنوبه. وقد لعبت عوامل القرب الجغرافي والتاريخي والحضاري دورا مهما في تزايد حركات الهجرة من الجنوب نحو الشمال، ومن الدول المغاربية إلى فرنسا في البداية، ثم انتشرت وتوزعت إلى الدول الأوروبية الأخرى بعد ذلك، خاصة في اسبانيا، هولندا، ايطاليا وألمانيا. وقد استمرت عوامل

[1]) سورة النساء، الآية 97.

الجذب في الدول الأوروبية، وعوامل الطرد في دول الجنوب، في تحريك تيارات الهجرة ومضاعفتها، بهدف تحقيق الاستقرار وتوفير العيش الكريم.

بعد انتهاء العالمية الثانية، تضاعفت أمواج الهجرة المغاربية إلى فرنسا نتيجة الدمار الذي خلفته هذه الحرب، ونتيجة حاجة فرنسا إلى اليد العاملة الرخيصة من أجل إعادة البناء والإعمار. وقد استفادت الهجرة المغاربية في هذه الفترة من مبدأ حرية التنقل من مواطنها الأصلية إلى أوروبا في إطار اتفاقية أوروبا لسنة 1957 والرامية إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة. وبعد أن نالت كل من المغرب وتونس استقلالهما في 1956، والجزائر في 1962، زاد حجم تدفق الهجرة المغاربية نحو فرنسا ولكنها كانت منظمة في إطار القانون والاتفاقيات الثنائية بين فرنسا وهذه البلدان. وتمكنت الحكومة الفرنسية من التحكم في حركة المهاجرين عبر قنوات التجمع العائلي، غير أن ظهور ما يعرف باسم الجيل الثاني والثالث من المهاجرين، سمح ببروز مشكلات الاندماج وأزمات الهوية والانتماء في ظل تصاعد موجات العنصرية وخطاب الكراهية.

نتيجة لتعدد مشكلات الهجرة في المجتمع الأوروبي بصفة عامة والمجتمع الفرنسي بصفة خاصة، بالإضافة إلى تغيرات البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، لا سيما ما تعلق منها بالتطرف والإرهاب في بلدان شمال أفريقيا، وانتقال عدواه إلى الدول الغربية والأوروبية في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وبداية القرن الواحد والعشرين في ظل تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001، انتقلت قضايا الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة من المجالات الاجتماعية إلى القطاع السياسي والأمني والعسكري، فأصبحت بذلك تهديدا أمنيا وجب على الدول مجابهته بكل الوسائل والأدوات. حينها برزت إشكالية الهجرة في الخطاب السياسي والأمني للدول والحكومات الأوروبية. ومن هنا كان لابد من وضع الشطر المتعلق بالهجرة المغاربية في فرنسا على طاولة البحث والدراسة.

أولا: أهمية الموضوع

يأتي الاهتمام الأكاديمي بدراسة الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي نتيجة الاهتمام السياسي والإعلامي بقضايا الهجرة والمهاجرين في الخطاب الأوروبي بصفة عامة وفي الخطاب الفرنسي على وجه التحديد. وترتكز الأطروحة على اختيار موضوع الهجرة المغاربية، نظرا لتشابه الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والظروف التاريخية لشعوب المنطقة المرتبطة بالاستعمار الأوروبي والفرنسي على وجه التحديد. فقد اتخذت الهجرة المغاربية في سنواتها الأولى، واتجهت إلى فرنسا، نظرا لقربها الجغرافي، والعلاقات التاريخية والاقتصادية السائدة آنذاك. ومع مرور الزمن، تأثرت حركة الهجرة المغاربية وتدفقاتها بالتحولات الإقليمية والدولية العميقة من حيث أنماطها وتوجهاتها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة نظريا في تناول إشكالية الهجرة المغاربية والقضايا المرتبطة بالمهاجرين في الخطاب السياسي الفرنسي، ومحاولة اكتشاف العلاقة الجدلية والتفاعلية بين متغيرات الدراسة مع القضايا

والتحديات التي تواجهها الحكومة الفرنسية لا سيما ما تعلق بالأمن، الهوية والاندماج، وتسليط الضوء على الصورة التي يرسمها الخطاب السياسي الفرنسي للهجرة المغاربية بنوعيها الشرعي وغير الشرعي.

وتتجلى أهمية الموضوع عمليا في المعالجة المنهجية والنظرية الموسعة والشاملة لمختلف المتغيرات والعوامل المرتبطة بالهجرة المغاربية، وإمكانية أن تصبح هذه الدراسة مرجعا للطلبة والمتخصصين في دراسة الهجرة بصفة عامة والهجرة المغاربية وغير الشرعية في الخطاب السياسي الفرنسي على وجه التحديد.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

إن اختيار أي موضوع للبحث ينطلق من اعتبارات ذاتية تتعلق بشخصية الباحث وميولاته وأخرى معرفية تتعلق بموضوع البحث وقيمته العلمية، والتي نوجزها كما يلي:

أ- المبررات الموضوعية

- اعتبار الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة محورا رئيسيا في النقاش السياسي والإعلامي الفرنسي.
- اعتبار الحضور الكثيف والقديم للهجرة المغاربية في أوروبا بصفة عامة وفي فرنسا على وجه التحديد
- باعتبار العلاقات التاريخية والبنيوية بين الدول المغاربية وفرنسا الأوروبية التي تمتد من الحقبة الاستعمارية إلى الآن.
- اعتبار الهجرة المغاربية إحدى أهم القضايا المشتركة في العلاقات الفرنسية المغاربية.

ب- المبررات الذاتية

الاهتمام الشخصي بمسألة الهجرة في العلاقات الدولية بصفة عامة وفي العلاقات المغاربية الفرنسية بصفة خاصة، باعتبار أن الموضوع كان عنصرا من عناصر مذكرة الماجستير والتي تناولت العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف، حيث كانت مسألة الهجرة أحد أهم محاور العلاقات الفرنسية الجزائرية والتي أصبحت اليوم أحد أهم ملفات الأزمة بين الجزائر وفرنسا.

وانطلاقا من الاهتمام الشخصي بتحليل الخطاب، ارتأى الباحث الغوص أكثر في تحليل الخطاب السياسي الفرنسي حول قضايا الهجرة المغاربية بصفة عامة وغير الشرعية على وجه التحديد، محاولا التأسيس لاتجاه جديد في تفسير وتحليل السياسات والمواقف والاتجاهات ومحاولة استشراف مستقبل تلك السياسات استنادا إلى توجهات الخطاب السياسي.

ثالثا: أهداف الدراسة

باعتبار المهاجر الأجنبي في البلاد الأوروبية الفاعل الأكثر أهمية في عملية التفاعل الثقافي والحوار في غالب الأحيان والصراع والتصادم في أحيان أخرى، تأتي هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الصورة

أو التمثيلات التي يرسمها الخطاب السياسي الفرنسي عن المهاجرين القادمين من البلدان المغاربية، ومحاولة فهم الإشكاليات المرتبطة بها، وبدراسة نقدية وتحليلية للخطاب الرئاسي الفرنسي حول الهجرة المغاربية، وخاصة ما تعلق منها بالهجرة غير الشرعية. والبحث عن الأسباب والعوامل المؤثرة في تنميط الصور المرتبطة بالمهاجر المغاربي في غالب الأحيان من طرف التيارات السياسية والحزبية لليمين الفرنسي بكل توجهاته، ولا سيما تلك الصورة المشوهة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، والتي اتخذت أبعادا أمنية، اقتصادية وحضارية مع بداية القرن الواحد والعشرين.

رابعا: حدود الدراسة

الإطار الموضوعي: يتناول موضوع الدراسة إشكاليات الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي من خلال الإحاطة بمجمل التساؤلات والمشكلات والأبعاد التي يطرحها الخطاب السياسي الفرنسي على طاولة النقاش السياسي، ومحاولة الكشف عن التمثلات والصور التي يرسمها هذا الخطاب عن الهجرة المغاربية بنمطيها الشرعي وغير الشرعي عبر مسار رحلتها من المنطقة المغاربية جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى شماله وحين وصولها واستقرارها على الأراضي الفرنسية. وتركز على دراسة السياقات والإدراكات التي ساهمت في انتاج الخطاب السياسي الفرنسي وتوجهاته وتأثيراته على قضايا التواجد الأجنبي بصفة عامة والمغاربي بصفة خاصة على التراب الفرنسي، دون اغفال تأثير السياقات الأمنية والجيو ستراتيجية ومختلف التحديات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي وتداعيات ذلك على السياسات الفرنسية المتعلقة بتدبير شؤون الهجرة والمهاجرين.

الإطار المكاني: تتناول الدراسة موضوع الهجرة المغاربية كعملية وكرحلة تنطلق عبر مسار طويل يربط البلدان المغاربية في شمال أفريقيا جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، تونس والمغرب)، بفرنسا في جنوب القارة الأوروبية شمال البحر المتوسط.

الإطار الزمني: تمتد الدراسة النظرية للموضوع منذ بروز ظاهرة الهجرة الأجنبية والمغاربية في فرنسا والتي تعود إلى نهاية القرن 19م، وبدايات القرن العشرين، وتمتد إلى الزمن الحالي. أما الدراسة التطبيقية والتي خصصنا لها الفصل الأخير من الباب الثاني فتمتد من بداية الألفية الثالثة وتحديدا منذ سنة 2006 وما بعدها. إذ تعتبر هذه السنة، نهاية ولاية جاك شيراك الثانية وإمساك نيكولا ساركوزي شؤون الهجرة عبر تسميته وزيرا للداخلية وترشحه للانتخابات الرئاسية والتي فاز بها في 2007. كما تعتبر سنة 2007، بداية لمرحلة جديدة من مراحل أمننة الهجرة في المجال الأورومتوسطي.

خامسا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية

تعتبر الهجرة الدولية بنمطيها الشرعي وغير الشرعي واقعا حاضرا في المجتمعات الأوروبية منذ ستينيات القرن العشرين على الأقل، هذا الحضور البشري بأبعاده المختلفة، كان دائما محل تجاذب بين مختلف الأحزاب والحكومات في هذه الدول. وباعتبار الحضور الكثيف للهجرة المغاربية في فرنسا، بأبعادها التاريخية والثقافية، الاجتماعية والسياسية، فإنها أصبحت على رأس أولويات الاجندة السياسية للأحزاب والحكومات الفرنسية المتعاقبة. وفي ظل التحولات النمطية التي مست الهجرة المغاربية أو تلك التي مست البيئة الإقليمية والدولية، بأبعادها ومستوياتها المختلفة، أصبحت قضايا الهجرة ساحة للتباري السياسي والانتخابي، وموضوعا من مواضيع الخطاب السياسي للأحزاب والحكومات الفرنسية المتعاقبة. ولمعالجة مضمون هذا الخطاب، يطرح البحث الإشكالية التالية:

الإشكالية:

كيف يتم تمثيل الهجرة المغاربية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في الخطاب السياسي الفرنسي؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات نوجزها كما يلي:

1- ماهي المحددات الأساسية لدراسة الهجرة المغاربية، في ظل التحديات متعددة الأبعاد والمستويات للهجرة في حوض البحر المتوسط، وفي ظل هيمنة السياسات الأوروبية المشتركة في مجال الهجرة؟

2- كيف يتم إنتاج الخطاب السياسي في فرنسا في ظل أمننة الهجرة في الخطاب الأوروبي وهيمنة الأجندة الإعلامية؟

3- ماهي مكانة الهجرة المغاربية في السياسات الفرنسية؟ وما هي المشكلات والتحديات المرتبطة بها؟

4- كيف ينظر الخطاب السياسي الفرنسي (الرسمي) لمعالجة قضايا الهجرة المغاربية بصفة عامة، والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة؟

للإجابة على الإشكالية وتساؤلاتها، يقترح الباحث الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية:

يتسم الخطاب السياسي الفرنسي حول الهجرة المغاربية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، بالتركيز المتزايد على المضامين الأمنية والجنائية، أكثر من اهتمامه بالقضايا والتحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المهاجرين.

سادسا: مراجعة ونقد الدراسات السابقة

لقد كان وما يزال موضوع الهجرة محل اهتمام الباحثين والخبراء، باعتبار مسألة الهجرة تقع في مفترق التخصصات والحقول المعرفية. ولكون الظاهرة في بعدها الدولي تجاوزت حدود الدول والمجتمعات لتصبح

ظاهرة عالمية تطرح مخرجاتها وآثارها تحديات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وأمنية على الدول والمجتمعات. ولذلك فإن عدد الكتابات والأعمال التي تناولت الهجرة الدولية كثيرة ومتعددة تكاد لا تحصى ولا تحصر.

أما فيما يخص موضوع أطروحتنا، فإن الدراسات التي تربط بين الهجرة المغاربية والخطاب السياسي الفرنسي فهي قليلة جدا إن لم تكن معدومة –في حدود علم الباحث– ، إلا أن الأعمال والدراسات التي تناولت أحد المتغيرات الوسيطة منفردة فهي كثيرة ومتعددة. وعليه استند الباحث في عمله إلى مجموعة من الأعمال والدراسات التي تقترب من موضوع الأطروحة أو التي تناولت جزئية من جزئياتها، نذكر منها ما يلي:

أولا: الدراسات العربية

1) زغبي وليد، "صورة المهاجرين المغاربيين في الصحافة الفرنسية المكتوبة: دراسة تحليلية لمضمون جريدة "لوفيغارو Le Figaro "، مذكرة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2008.

اشتملت هذه الدراسة على 215 صفحة موزعة على خمسة فصول، حيث تناول في فصلها الأول إشكالية البحث وإطاره المنهجي، أين صاغ إشكاليته على شكل ثلاث تساؤلات رئيسية كما يلي:

– ما موقف الصحافة الفرنسية من الجالية المغاربية؟

– ما هي عوامل بناء الصورة والنص المتعلقة بالهجرة المغاربية؟

– ما مدى مساهمة الصحافة الفرنسية في توجيه الرأي العام الفرنسي نحو الجالية المغاربية؟

حيث اعتمد في معالجة إشكالية بحثه على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى لعينة من أعداد جريدة لوفيغارو الفرنسية والتي تناولت الأحداث المتعلقة بالجالية المغاربية في فرنسا. كما اعتمد على مفهوم الصورة الذهنية كمتغير أساسي في دراسته. واستند في دراسته على معايشة الظاهرة شخصيا حيث أنه أقام مدة 18 شهرا في فرنسا في حي على أطراف مدينة ماتز الفرنسية، أين عايش فئة من المهاجرين من الجيلين الثاني والثالث، وشاركهم في حياتهم وواقعهم الاجتماعي والسيكولوجي والثقافي. كما ساعدت مشاركته في أعمال مخبر الدراسات والأبحاث حول الإعلام بجامعة ماتز في لقاء العديد من المختصين في الصحافة والإعلام وحضور الملتقيات العلمية.

وقد انتهت دراسته إلى إثبات صحة الفرضيات التي صاغها في بداية بحثه، إذ تقدم الصحافة الفرنسية صورة مشوهة للمهاجرين من أصول مغاربية عبر المعالجة الإعلامية المتحيزة للعمل الحكومي، والتي تركز على السلبيات الصادرة عن المهاجرين أكثر من تركيزها على الإيجابيات.

2) ختو فايزة، " البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995- 2010)"، مذكرة ماجستير، مقدمة إلى معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر -3-، 2011/2010.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورومغاربية في بعدها الأمني، حيث عالجت الإشكالية التي مفادها: هل يمكن الجزم أن الهجرة غير الشرعية أصبحث تشكل خطرا وتهديدا للأمن في المتوسط، وبالتالي عامل مؤثر في العلاقات الأورومغاربية؟.

للإجابة على هذه الإشكالية، صاغت المؤلفة فرضية رئيسية مفادها: إن الهجرة غير الشرعية باعتبارها خطرا أمنيا مشتركا، فهي تؤثر على المنظومة الأمنية ومجالات التعاون بين ضفتي المتوسط.

ولإثبات صحة هذه الفرضية، تناولت الدراسة أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: تمهيدي

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية ما بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني

الفصل الرابع: الرؤى والطروحات الدولية المستقبلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وقد امتدت الدراسة على مجال زمني من عام 1995 المواكب لإعلان مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، إلى غاية سنة 2010. وركزت على حالة الهجرة المغاربية غير الشرعية باعتبارها جزءا من الهجرة الدولية التي تتم بين عالمين متناقضين، في علاقة تبعية وهيمنة تاريخية للدول الأوروبية على مناطق نفوذها التقليدية في بلدان المغرب العربي.

3) محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر لأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة. ط1، الجزائر: دار ابن النديم، 2014.

إشترك في تأليف هذا الكتاب مجموعة من الباحثين الجزائريين تحت إشراف الدكتور محمد غربي، مدير مخبر إصلاح السياسات العربية، وأستاذ العلوم السياسية بجامعة الشلف بالجزائر، في محاولة لتسليط الضوء على مسألة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط باعتبارها ظاهرة مهددة للدول والمجتمعات في الضفتين على حد سواء. وتوزعت الدراسات (المقالات) التي قدمها الباحثون المشاركون في إعداد هذا المؤلف على خمسة فصول (محاور) كما يلي:

1- مفاهيم ومعالم الهجرة غير الشرعية.

2- الأبعاد الاجتماعية الثقافية والدولية للهجرة غير الشرعية.

3- آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية.

4- المخاطر الأمنية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية.

5- الهجرة غير الشرعية والسياسات الأورومتوسطية.

ورغم تعدد الأبحاث والدراسات لهذا المؤلف، إلا أنها أغفلت الأسباب التي أدت إلى تغير طريقة النظر إلى الهجرة غير الشرعية واعتبارها خطرا يهدد الدول والأفراد والمجتمعات، بعدما كانت في السابق هجرة مرحب بها وذات فائدة اقتصادية للدول الأوروبية. كما أن أغلبية هذه المقالات لم تتناول تأثير خطاب الأمننة للمؤسسات الأوروبية على السياسات الأوروبية المتعلقة بمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. باستثناء دراستين إثنتين: الأولى لمحمد بلخيرة بعنوان "الهجرة المغاربية إلى أوروبا: معطيات ومغالطات"، من الصفحة 95 إلى الصفحة 126 من الكتاب. ودراسة أحمد كاتب بعنوان: "الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية: دراسة في سياسة الجوار الأوروبي"، من الصفحة 453 إلى الصفحة 478.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1) Agnès Hochet ,"L'immigration dans le débat politique français de 1981 à 1988", Revue pouvoirs, n°47, pp.23-30, dans :https://revue-pouvoirs.fr/wp-content/uploads/pdfs_articles/Pouvoirs47, consulté le 24/05/2024 à 21h20m.

تناولت هذه الدراسة موضوع الهجرة الوافدة (Immigration) في النقاش السياسي الفرنسي في الفترة 1981– 1988، والذي يعتبره عنصرا أساسيا في الصراع السياسي بين اليمين واليسار في هذه الفترة، حيث ترى الكاتبة أن هذا النقاش ينطوي على مفارقة غريبة، باعتبار أن الحدود الفرنسية مغلقة بقرار رسمي منذ 1974 في وجه المهاجرين، ومن جهة ثانية أن نسبة عدد الأجانب في 1982 هي نفس النسبة من إجمالي السكان كما كان عام 1930، وهو أمر متناقض مع توافد المهاجرين في إطار سياسة لم شمل العائلات المهاجرة، وأن أرض فرنسا كانت ولا تزال بلاد هجرة. وعليه كانت إشكالية بحثها من شقين كما يلي:

– ما هي وظيفة (أو دور) الهجرة في النقاش السياسي الدائر في الساحة السياسية الفرنسية؟

– ماذا كان رد فعل الطبقة السياسية على النقاش الدائر والذي لم تكن هي الفاعل الوحيد فيه؟ بل تأسس هذا النقاش من خلال المؤلفات والإحصائيات والكتابات الصحفية.

ترى "أغنيس هوشيت" أن هذا النقاش تميز بمرحلتين في الفترة المحددة للدراسة:

مرحلة المواجهة بين اليمين واليسار حول موضوع الهجرة من1981 إلى 1985: وفي هذه الفترة تم تشكيل صورة سلبية عن المهاجرين، وخاصة تحت تأثير الكتابات الصحفية الرافضة لوجود المهاجرين في فرنسا، والذين يبررون هذا الرفض بعدم قابلية المهاجرين الأجانب للاندماج والانصهار في المجتمع الفرنسي، بسبب ديانتهم الإسلامية على وجه الخصوص. وقد تم استغلال هذه الأفكار من قبل الجبهة الوطنية بزعامة "جان ماري لوبين" بعد ذلك في خطاباته وبرامجه السياسية والانتخابية.

ومرحلة الإجماع والتحول في نقاش الهجرة من 1986 إلى 1988: حيث أن الجدل الدائر بين اليمين واليسار أصبح أقل شراسة، إلا أن تحول النقاش أضحى أكثر تعقيدا وصعوبة في فهمه. وأن النجاحات الانتخابية التي حققها اليمين المتطرف تحت مظلة الجبهة الوطنية في بداية الثمانينيات وعودة الأغلبية

المحافظة من اليمين إلى الجمعية الوطنية، أدت إلى فقدان النقاش أحد أهم مصادره الأساسية وهو معارضة الحكومة الاشتراكية.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تقارب في المواقف بين جميع الأحزاب السياسية باستثناء الجبهة الوطنية بشأن الهجرة، حيث اتفق الجميع على أربعة نقاط تخص مواقف وسياسات الهجرة، كما يلي:

- إغلاق الحدود في وجه تدفقات الهجرة غير الشرعية.
- إدماج الأجانب الراغبين في البقاء في فرنسا.
- العودة الطوعية للراغبين في ذلك.

وقد تعزز هذا الإجماع بفعل ثقل الرأي العام وتأثيره في توجيه مواقف الطبقة السياسية، حيث ورد في الدراسة أن 68 % من الفرنسيين يؤيدون قرار الحد من هجرة لم شمل الأسر، وإقرار غلق الحدود، ويعتقد 58 % من الفرنسيين أن عدد الأجانب في فرنسا مرتفع جدا.

وتشير صاحبة المقال إلى تراجع النقاش حول الهجرة في المرحلة الثانية لصالح بروز مواضيع جديدة، وعلى رأسها مسألة الهوية الوطنية، وما ترتب عليها من إصلاحات في قانون الجنسية.

كل هذا وذاك يكشف عن حساسية الهجرة في النقاش السياسي الفرنسي بين اليمين واليسار، وعن تأثير الكتابات الصحفية والإعلامية في توجيه الرأي العام من جهة وتأثير اليمين المتطرف في توجيه النقاش السياسي والإعلامي من جهة ثانية، وهو ما سنحاول تناول بعض أجزاءه في موضوع أطروحتنا هذه.

2) Nelson Azoulay," l'intégration des français d'origine maghrébine - Vers un discours modéré", dans : https://digitalcollections.wesleyan.edu/_flysystem/fedora/2023-03/22636-Original%20File.pdf, consulté le 2/05/2024 à 23h 57m .

تتناول هذه الدراسة تأثير الخطاب السياسي والإعلامي على مسارات الاندماج الاجتماعي للجيلين الثاني والثالث للمهاجرين ذوي الأصول المغاربية في الفترة التي تلت مرحلة الاستعمار الفرنسي للبلدان المغاربية. وقد أشار صاحب الدراسة إلى الصعوبات التي تتعلق باندماج هؤلاء في الحياة الاجتماعية، من خلال معالجة الإشكالية التالية: كيف يؤثر الخطاب السياسي الفرنسي على مسارات إدماج المواطنين الفرنسيين ذوي الأصول المغاربية؟ وكيف يؤجج الخطاب الإعلامي عمليات الإقصاء والتمييز ضد هؤلاء المواطنين؟.

وقد خصص المؤلف لدراسة هذه الإشكالية المركبة محورين أساسيين: الأول يتناول تأثير الخطاب السياسي، والثاني يتناول تأثير الخطاب الإعلامي. حيث انتهى إلى أن كليهما يؤثران ويعززان الصورة السلبية للمواطنين الفرنسيين من أصول مغاربية، والتي تحول دون إدماجهم في المجتمع الفرنسي. ويشير الكاتب في دراسته هذه إلى تحيز الإعلام والصحافة الفرنسية من خلال التركيز على المشاكل والأحداث السلبية للمهاجرين بدل التركيز على الأمثلة الناجحة للاندماج داخل المجتمع الفرنسي. وفي العديد من المناسبات يشير الصحفيون الفرنسيون إلى العرب أو حتى الفرنسيون من أصول مغاربية (Les Beurs)

لتفسير العنف والانحراف الذي يقع في الضواحي الفرنسية، حيث تميل هذه التعبيرات إلى عزل أبناء المهاجرين لغويا وثقافيا عن المجتمع الفرنسي، بالرغم أنهم يحملون الجنسية الفرنسية. ومن خلال تأسيس هذا التمييز، تعمل وسائل الإعلام على تأجيج التوترات بين مجتمع الفرنسيين ومجتمع المهاجرين.

بالإضافة إلى ذلك، يميل الفرنسيون إلى اعتبار أبناء المهاجرين من أصول مغاربية مسلمين بسبب التغطية الإعلامية المستمرة والتي تنعتهم وتميزهم بهذه الصفة. ومن خلال هذا التصنيف، تصبح المشكلة دينية وحضارية، عندما لا ينبغي أن تكون. فتصاب فرنسا العلمانية بهاجس الخوف من التهديد الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع الفرنسي، حيث يتم النظر إلى الإسلام على أنه متناقض مع قواعد ومبادئ العيش في المجتمعات الغربية بصفة عامة وفي المجتمع الفرنسي بصفة خاصة.

ترتيبا على ما سبقه عرضه في هذه المراجعات، جاءت أطروحتنا هذه لمحاولة الكشف عن تعقيد إشكالية الهجرة المغاربية في سياقها الاجتماعي والأمني والحضاري، والتي اعترضتها العديد من الصعوبات. تمثلت في نقص الدراسات المرجعية في موضوع إشكالية الهجرة في الخطاب السياسي الفرنسي من جهة، وافتقارها للدراسات الميدانية والتطبيقية من جهة ثانية. أما بقية الدراسات فتركز على الآليات والحلول وكيفية محاربة الهجرة غير الشرعية وإدارتها، ولا تهتم بفهم الظاهرة من منظور المقاربة البنائية لواقع الهجرة، أو من منظور العملية الاتصالية من خلال التحليل الكمي للخطاب السياسي. وبعض هذه الدراسات تستند في أحكامها وتحليلاتها على التحقيقات الصحفية والإعلامية والآراء الرسمية للحكومات. أما الدراسات القليلة التي تناولت الهجرة المغاربية بنمطيها في الخطاب السياسي الفرنسي، فقد ركزت على حالات الخطاب الحزبي في غالب الأحيان.

سابعا: مناهج ومقاربات الدراسة

ليس ثمة اتفاق على تفسير ظاهرة الهجرة بكل أنواعها وأنماطها وأبعادها وانعكاساتها من خلال نظرية واحدة، أو بالاستناد على منهج واحد، ولذلك سنعتمد في بحثنا هذا على مفهوم التكامل النظري والتعدد المنهجي لمحاولة الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة.

أولا: المقاربات النظرية

ثمة العديد من المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الهجرة الدولية بنمطيها الشرعي وغير الشرعي، غير أننا سنقتصر في هذا الصدد على تلك المقاربات التي نرى أنها الأصلح لدراسة الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي، وهي كما يلي:

أ) المقاربة الأمنية (مدرسة كوبنهاجن)

تدخل هذه المقاربة في إطار الأمن بمفهومه الواسع، وفي إطار الرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها بدول الجنوب، حيث ترى هذه المقاربة أن: " التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة.

وباعتبار أن الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة المغاربية بصفة خاصة هي ظاهرة عابرة للحدود باتجاه فرنسا والدول الأوروبية، وتزامنا مع التحولات الدولية والأمنية التي شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة من انتشار الإرهاب وانتقاله من نطاقه الوطني والإقليمي إلى نطاقه الدولي، أضحت الهجرة مصدرا هاما من مصادر تهديد الدول والمجتمعات. وارتبطت بمضامين الأمن الجديدة، وارتباطها بمصادر أخرى للتهديد، مثل الجماعات الإرهابية وتهريب البشر والجريمة المنظمة. وأن أمن الدول والمجتمعات بمفهومه المعاصر هو الأمن الشامل متعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات دفاعية ولكنه يعني تحقيق الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعني حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عن عملية الهجرة.

ولذلك فإن الدراسات الأمنية المعاصرة ترتكز إلى إدراك ثنائية الأمن المكونة من أمن الدول المرتبط بالسيادة والحدود من جهة وأمن المجتمعات المرتبط بالهوية الوطنية والثقافية من جهة ثانية. ومن ثم لم تعد مصادر تهديد أمن الدول من خارج الحدود فحسب بل أصبحت تنبع أيضا من داخلها. وفي هذا السياق تطرح هذه المقاربة لمعالجة تدفقات الهجرة القادمة من الدول المغاربية باتجاه فرنسا، لا سيما الهجرة السرية (غير الشرعية)، أو تلك المتواجدة على التراب الفرنسي، من منظور المقاربة الأمنية لمدرسة كوبنهاجن النقدية.

ب) المقاربة الاجتماعية

يختلف التفسير الاجتماعي عن غيره من التفسيرات، فهو لا ينظر إلى عامل واحد فقط بل ينظر إلى عملية الهجرة نظرة كلية متكاملة، ويستند إلى استقراء الواقع ويحاول أن يستفيد من نتائج الدراسات الميدانية. ويأخذ التفسير الاجتماعي للهجرة عدة اتجاهات، فهناك من ينظر إلى الهجرة من زاوية ثقافية، وهناك من يراها من زاوية التنظيم الاجتماعي، وهناك من يفسرها من زاوية المركز الاجتماعي.

في إطار بحثنا هذا، سنأخذ بالاتجاه الذي يعلي من العوامل الثقافية والاجتماعية في تشجيع الهجرة، وفي النظر إلى الآخر المختلف. وباعتبار المهاجر المغاربي أكثر حضورا في المجتمع الفرنسي، فإنه أصبح فاعلا على المستوى الاجتماعي والثقافي. هذا الحضور يطرح الكثير من التساؤلات الثقافية والحضارية

والتي تشوهها تلك الصورة النمطية التي يصنعها النقاش السياسي والإعلامي والتي تغذيها الخطابات الشعبوية والمعادية للأجانب والإسلام والمسلمين في المجتمع الفرنسي.

ج) المقاربة البنائية

فكرة البنائية قديمة في تاريخ الفكر السياسي غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها مع نهاية الحرب الباردة. والتي يصفها بعض الدارسين بالجسر الرابط بين الاتجاهات الوضعية والتفسيرية والنظريات التكوينية ما بعد الوضعية. تنطلق البنائية من فرضية أن الواقع الدولي يكتنفه الغموض واللبس وليس باعتباره واقع معطى، بل كونه نتاج تفاعلات متبادلة خاضعة للإرادة والفكر الانساني مع امكانية تغييره متى استدعت الضرورة لذلك ([1]).

على خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية، ترتكز البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أين برزت قضية الأقليات بعد تحول الصراع بين الدول إلى صراع داخل الدول، وبرزت قضايا كراهية المهاجرين، العنف الحضري، والإرهاب، وتحول الصراع الإيديولوجي إلى صراع الهويات والانتماءات. كما تركز البنائية على مفهوم الثقافة وأهمية الأفكار والقيم والمعايير في تفسير واستيعاب العلاقات الدولية والمجتمعية. وهو التفسير الذي واكب التفسير الحضاري للنزاعات العرقية والاثنية بعد نهاية الحرب الباردة.

وقد جاءت البنائية كإطار نظري لمعالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل والبنية. أما البنائية كإطار مفاهيمي فإنها تركز على مفاهيم مثل: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح، المعايير والقيم، ...إلخ. حيث تنظر البنائية للواقع موجود بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض القيم والمعتقدات والمصالح ([2]).

وعليه، كان لزاما على الباحث معالجة الموضوع من زاوية نظر المقاربة البنائية، بالتركيز على العوامل الثقافية والقيمية المرتبطة بقضايا الهجرة المغاربية، لا سيما ما تعلق منها بالهوية والانتماء الديني والثقافي للمهاجرين وتحديات ادماجهم في المجتمعات الأوروبية بصفة عامة والمجتمع الفرنسي بصفة خاصة.

هـ) المقاربة النقدية لتحليل الخطاب

يعتبر الخطاب السياسي أحد أهم أدوات الاتصال السياسي التي يستعملها رجل السياسة لإيصال رسالته للجمهور المقصود بخطابه. كما يمثل أحد أهم القنوات التي يضمنها رؤيته السياسية لموضوع أو

([1]) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط.1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص. 310.

([2]) عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 327.

قضية ما. ولذلك فإن تحليل أي سياسة أو قرار سياسي أو موقف يستدعي فهم وتحليل مقولات الخطاب السياسي لصانع تلك السياسة أو متخذ ذاك الموقف أو القرار. ويعد الخطاب السياسي من أكثر الخطابات الحديثة انتشارا وتداولا، وأقواها نفوذا، وأشدها تأثيرا في توجيه الرأي العام ومواقف المجتمع السياسي. وقد عرف مصطلح الخطاب السياسي في تحديد مفهومه العديد من الاختلافات البائنة بين المتخصصين والدارسين، بين قائل إنه خطاب متميز له خصائصه ومميزاته الأسلوبية التي تجعل منه فضاءا واسعا للحجاج وممارسة الفعل السياسي، وبين من يرى أنه خطاب كباقي الخطابات الأخرى، لا يتميز عنها في شيء، إلى درجه اعتبار كل خطاب هو بالضرورة سياسي. غير أننا سنعتمد في هذه الدراسة على المفهوم التداولي والسلطوي للخطاب.

يرى **الاتجاه السلطوي** في التحليل أن الخطاب ينطوي في حد ذاته على معنى سلطوي يتمثل في الهيمنة والتأثير في الآخر ومحاولة إفهام المتلقي فهما يعكس ما يريده الخطيب (المرسل). فكل خطاب يجب أن يتوافر على طرفين مرسل ومرسل إليه، ولكل من هذين الطرفين دورهما في الخطاب سلبا وإيجابا يكون أحدهما آمرا (أو فاعلا) والآخر مأمورا (أو منفعلا) . يتجلى دور السلطة بوصفها محددا رئيسيا في إنتاج الخطاب وتأويله وتشكيله وفقا للسياقات التي تتحرك فيها هذه الخطابات عبر تجليات عدة، تتمظهر في الخطاب لتشكل أدوات سلطوية تسهم في توجيه الخطاب إلى الوجهة التي يريدها الفرد والتي تريدها المؤسسة([1]).

ويكون صاحب الخطاب، إما مالك للسلطة قبل التلفظ بالخطاب، أو يسعى إلى امتلاكها من خلال الخطاب، وقد ينجح في ذلك بمجرد التلفظ به. وهذا لا يعني أن المرسل فقط هو الذي ينتج الخطاب، لأن المرسل لم يعد المؤثر الوحيد في بناء الخطاب واختيار استراتيجيته، بل إن هناك أكثر من عنصر من عناصر السياق تسهم في إنتاج الخطاب وتشكيله، فكل عنصر يتمتع بسلطته. ومن ثم فهناك أكثر من بعد من أبعاد السلطة. فبعض هذه الأبعاد سابق على إنتاج الخطاب، مثل سلطة اللغة، وسلطة المجتمع، وسلطة الجماعة والحزب، وسلطة الخبير في الاتصال وإنتاج الخطاب، بما في ذلك سلطة المكان والزمان للتلفظ بالخطاب، وكذلك أيضا سلطة المرسل إليه. وعلى هذا فالمرسل لا ينتج خطابه مكتوبا أو شفهيا جزافا، بل ينتجه بعد أن يضع العناصر السياقية في الحسبان. وعلى الرغم من كل هذا فإن سلطة المرسل تظل هي المتحكمة والموجهة للخطاب، ذلك أن الخطاب لابد أن يتوافر على أنا المرسل الذاتية وبدونها لا ينهض أي خطاب بوظيفته ولا يستطيع أن يقوم بدوره الفاعل في دائرة السياق الذي يتحرك فيه ([2]).

وفي هذا الإطار، يستند الباحث على المقاربة المزدوجة لتحليل الخطاب، مقاربة كمية من خلال اعتماد أسلوب تحليل المحتوى لعينة من الخطابات السياسية (لوصف هذا الخطاب)، ومقاربة نقدية من

([1]) رائد فؤاد طالب، "الخطاب والخطاب النقدي: أزمة مصطلح أم إشكالية فهم"، مجلة العميد. المجلد 4، العدد 13، مارس 2015م،. ص.458.

([2]) رائد فؤاد طالب، مرجع السابق. ص.459.

خلال الاهتمام بمختلف المضامين لتلك النصوص والكشف عن تأويلاتها ودلالاتها في ضوء الدراسات السابقة والواقع الاجتماعي والسياسي للمهاجرين في المجتمع المضيف. إذ تهدف نظرية تحليل الخطاب إلى وصف نص الخطاب (Texte)، وسياقه (Contexte)، ويسعى إلى ربط النص والملفوظات بسياقاتها وإلى الإحاطة بالخطاب بوصفه نشاطا غير منفصل عن هذا السياق ([1]). ويعنى السياق هنا بدراسة الخطاب في ضوء الظروف الخارجية والمؤثرات المباشرة عليه، وظروف إنتاجه، والمتمثلة أساسا في بروز ظاهرة الهجرة وحضورها في المجتمعات الأوروبية والحضور الكثيف للهجرة المغاربية في فرنسا، مما يؤثر في انتاج الخطاب واختلاف اتجاهاته. كما يدخل في ذلك خصائص السياق الإدراكية والاجتماعية والثقافية للطبقة السياسية ولدى صناع الرأي والإعلام، وكذا التغيرات الأمنية الفكرية والجيوسياسية المتعلقة بمسألة الهجرة. فالخطاب السياسي بهذا المعنى يتجاوز البنية اللغوية إلى دراسة الظروف الخارجية التي أدت إلى إنتاجه، فهو يهتم بالفكرة والمضمون ويهدف إلى التأثير والإقناع والتوجيه والضغط على متلقي الخطاب.

ثانيا: المناهج العلمية

بهدف الكشف عن اتجاهات وأبعاد هذا الخطاب وتلويناته، ارتأى الباحث أن يعتمد على المقاربات المنهجية التالية:

أ) المنهج الوصفي

يمثل المنهج الوصفي أحد الركائز المنهجية التي لا يخلو منها أي بحث علمي، وذلك قصد جمع البيانات والمعلومات وعرضها بدقة. "إذ يهتم بتوضيح الواقع الذي تدور فيه الأحداث والمواقف، ومحاولة وصف ذلك الواقع وفقا لحقائقه الحاضرة بموضوعية. ويمكن الذهاب إلى ابعد من الوصف إلى التفسير والتحليل بقصد التوصل إلى استنتاجات تفيد عملية تصحيح الواقع أو التوصل إلى معلومات ومعارف جديدة تخدم الحقل المعرفي الذي يجري فيه"([2]).

يستهدف الوصف في هذه الأطروحة، تحقيق ما يلي:

– جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الهجرة المغاربية في فرنسا وفي طبيعة النظام السياسي الفرنسي وأنماط الخطاب السياسي السائد في الحياة السياسية، وتطوراته في ظل التغيرات الجيوسياسية والأمنية المرتبطة بمشاكل الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

– فحص العوامل المؤثرة في تطور الهجرة المغاربية إلى فرنسا واكتشاف العلاقة بين المتغيرات واعطاء التفسير العلمي الملائم للإشكالية وتساؤلاتها الفرعية.

– صياغة عدد من النتائج التي يمكن أن تكون منطلقا أساسيا لإثبات الفرضية الرئيسية للإشكالية.

([1]) محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال. القاهرة: دار النشر للجامعات، ط1، 2005، ص.7.

([2]) بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات. ط1، الجزائر: كنوز للانتاج والنشر والتوزيع، 2011، ص. 96.

ب) منهج دراسة الحالة

باعتبار دراسة الحالة فرعا من فروع المنهج الوصفي، يتناول البحث حالة الهجرة غير الشرعية كنموذج تطبيقي لتحليل وتفسير الخطاب السياسي الفرنسي المتعلق بالهجرة المغاربية. من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة. ومن خلال التعمق في دراسة مراحل تطور الهجرة المغاربية إلى فرنسا كجزء أصيل من الهجرة الأفريقية والدولية في الفضاء الأورو متوسطي. مع التركيز على التحديات والصعوبات التي تواجه مراحل تنفيذ مشروع الهجرة السرية من المنطقة المغاربية باتجاه البلاد الفرنسية والأوروبية.

ج) المنهج التاريخي

إذا كان التاريخ هو مخبر العلاقات الاجتماعية والسياسية والدولية، فإنه لا مناص من دراسة الهجرة المغاربية في فرنسا من زاوية تاريخية باعتبارها ظاهرة قديمة ومتجذرة في التاريخ. إذ أن اعتماد المنهج التاريخي ضروري لاسترجاع ما مضى من تاريخ هذه الظاهرة ولفهم الأسباب والعوامل الكامنة وراء استمرار هذه الظاهرة.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع والأحداث وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا للظروف والبيئة التي تحكم ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الانساني للأشخاص والجماعات والنظم السياسية والاجتماعية ([1]).

في هذا الإطار، خصص الباحث مبحثا كاملا من الفصل الأول لدراسة الإطار التاريخي لتطور الهجرة المغاربية في فرنسا. كما اعتمد على نفس المنهج في رصد وتتبع تطورات خطاب الهجرة في السياسة الفرنسية منذ نهاية القرن 19م، وكذا تطور التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة في مختلف الفترات وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن 21م.

ج) منهج تحليل المحتوى

متبعا في ذلك منهج تحليل المحتوى([*]) الكمي والنوعي لعينة من الخطابات السياسية لرؤساء الجمهورية الفرنسية في الفترة الممتدة من 2006 إلى نهاية 2023. ولما كانت مادة التحليل هي مادة اتصالية متمثلة في خطابات الطبقة السياسية من رؤساء الجمهورية الخامسة، فإن أداة التحليل المناسبة تركزت في أسلوب تحليل المحتوى (أو تحليل المضمون كما يسميه البعض)، بأسلوبيه الكمي والنقدي.

([1]) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، الجزائر: د.د.ن، 1997، ص.56.

([*]) بغض النظرعن الاختلافات النظرية بين خبراء تحليل المضمون، بين القائلين عنه منهجا والقائلين عنه أسلوبا أو تقنية لجمع البيانات والمعلومات، فإن طبيعة البحث وأهدافه تستدعي أستخدامه كأداة مكملة لدراسة وتحليل مضمون الخطاب السياسي الفرنسي المتعلق بالهجرة.

اجتهد كثير من الباحثين في تعريف تحليل المحتوى وبيان المجالات والأغراض التي يستخدم فيها. ولقد أخذت الدراسة التي بين أيدينا بالتعريف الآتي:" تحليل المضمون هو أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم، والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال"([1]).

إن منهجية تحليل المضمون تسمح بتحديد محتويات المواد والنصوص الاتصالية بأكثر موضوعية بطريقة منظمة وبكيفية احصائية. فأما الموضوعية فتعني الحياد والدقة في وضع فئات التحليل بما يسمح لعدد مختلف من الباحثين بتطبيقها على المضمون نفسه، وأن يصلوا إلى النتائج نفسها. وأما التنظيم فيعني أن مضمون المشكلة البحثية ينبغي أن يحلل على ضوء كل الفئات الموضوعة للتحليل. أما الوصف الكمي فمؤداه تقديم صيغة إحصائية لعناصر المضمون. كما ينبغي أن يهدف التحليل إلى نتائج صالحة للتعميم في آخر البحث.

أما عينة الدراسة فقد اتجه البحث إلى تحليل مضمون عينة من الخطابات السياسية لرؤساء الجمهورية الفرنسية في الفترة الممتدة من 2006 إلى نهاية 2023، عددها 31 خطابا، بالاعتماد على الموقعين الإلكترونين:www.viepublique و https://www.elysee.fr، حيث يعتبر كلا منهما قاعدة بيانات مهمة للمهتمين بالخطاب السياسي الفرنسي. وقد توزعت هذه العينة من الخطابات كما يلي:

رؤساء فرنسا	نيكولا ساركوزي	فرانسوا هولاند	إيمانويل ماكرون
عدد الخطابات	08	11	12
عدد الكلمات	40831	41713	42324

بالإضافة إلى ذلك، يستعين الباحث بالأساليب الإحصائية والكمية وعرض الجداول والخرائط والرسومات البيانية كلما كان ذلك لازما لتوضيح بعض المسائل والاتجاهات التي تحتاج إلى توضيح، من مثل تطور أعداد الهجرة الدولية والمغاربية بنمطيها عبر مختلف السنوات، وبهدف اكتشاف أنماط التغير والاتجاه لأنماط الخطاب السياسي الفرنسي في الفترة محل الدراسة.

ثامنا: هيكل الدراسة

لمعالجة موضوع الإشكالية الرئيسية للموضوع خصص الباحث مقدمة وخاتمة وأربعة فصول بحثية. يتناول الفصل الأول منهما: المحددات الأساسية للهجرة الدولية والمغاربية في الفضاء الأورو مغاربي، موزع

([1]) السيد ياسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط(4)، 1991، ص.19.

على مبحثين: يعالج المبحث الأول منهما: التحولات النظرية والنمطية لدراسة الهجرة الدولية. ويعالج المبحث الثاني: المحددات التاريخية والجيوسياسية للهجرة المغاربية نحو فرنسا.

أما الفصل الثاني فيتطرق إلى: السياق الأمني والأيديولوجي لإنتاج الخطاب السياسي الفرنسي. وينقسم إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول منهما: أمننة الهجرة على مستوى سياسات الاتحاد الأوروبي. ويعالج المبحث الثاني: إنتاج الخطاب السياسي في فرنسا بين أولويات التواصل وهيمنة الإعلام.

يعالج الفصل الثالث، تغيرات السياسة الفرنسية إزاء قضايا الهجرة المغاربية، والذي ينقسم بدوره إلى مبحثين، يتناول الأول منهما: تطور التشريعات الفرنسية للهجرة في ظل تحولات الخطاب. ويعالج المبحث الثاني: مشكلات الهجرة المغاربية في فرنسا.

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصص لتحليل الخطاب السياسي الفرنسي المتعلق بالهجرة المغاربية بنمطيها الشرعي وغير الشرعي. والذي توزع على مبحثين. يعالج المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية من البلدان المغاربية نحو التراب الفرنسي، ويتناول المبحث الثاني بالدراسة والتحليل الكمي لمضمون الخطاب الرئاسي الفرنسي حول الهجرة المغاربية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

عاشرا: صعوبات الدراسة

تخللت عملية البحث وانجاز موضوع أطروحتنا الموسوم: "الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي: حالة الهجرة غير الشرعية"، العديد من الصعوبات نوجزها فيما يلي:

أولا: الصعوبات المنهجية في تناول الدراسة، إذ تقع مسائل الهجرة في مفترق التخصصات وتعتبر من الدراسات البينية والعابرة للحقول المعرفية. وللتغلب على تلك الصعوبات ارتأى الباحث أن يعتمد مفهوم التعدد المنهجي والتكامل النظري في تناول إشكالية البحث، إلا أن الأمر كان صعبا ومجهدا في سبيل بلوغ غايات وأهداف البحث.

ثانيا: صعوبات نظرية تتعلق بنقص الدراسات الأكاديمية التي تناولت متغيرات الإشكالية بصفة موسعة، وخاصة ما تعلق منها بالدراسات العربية. بالرغم من كثرة المراجع والدراسات حول الهجرة الدولية بصفة عامة إلا أن الدراسات التي تناولت الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي الرسمي قليلة جدا إن لم تكن معدومة، اللهم إلا بعض المقالات باللغة الأجنبية والتي تزيد من تكلفة الجهد والوقت في الترجمة وإعداد الملخصات والنتائج لتلك الدراسات.

ثالثا: بالإضافة إلى الظروف الصحية والاجتماعية والمهنية التي تسببت في الانقطاع مدة تفوق 4 سنوات، والتي أدت إلى التأخير في إنهاء هذا العمل.

الفصل الأول
المحددات الأساسية للهجرة الدولية والمغاربية
في الفضاء الأوروبي

باعتبار الهجرة المغاربية إلى فرنسا جزءا من الهجرة الأفريقية والدولية التي تحدث في المنطقة الأورو متوسطية، وباعتبارها ظاهرة تاريخية واجتماعية مستمرة في الزمان والمكان، فإن الفهم العميق لإشكالية الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي، يقتضي بداية تناول الإطار النظري والتاريخي للهجرة الدولية والمغاربية، ومحاولة تشخيص الحقائق والمعطيات الموضوعية المكرسة لهذه الظاهرة في سياقها الإقليمي والمتوسطي بأبعادها ومستوياتها المختلفة.

وعليه، يتناول الفصل الأول من هذه الأطروحة؛ المحددات الأساسية للهجرة الدولية والمغاربية في الفضاء الأورو متوسطي. والذي يقتضي تناول الأطر النظرية والتحولات النمطية لدراسة وتفسير ظاهرة الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة المغاربية بنمطيها الشرعي وغير الشرعي بصفة خاصة. وكذا تناول المحددات التاريخية والجيو سياسية المكرسة لاستمرارها وتطورها. ويكون ذلك من خلال تعريف الظاهرة، وعرض التصنيفات المختلفة لها والبحث عن أنماطها وتحولاتها، والتي تختلف وتتعدد بتعدد العوامل والدوافع المسببة لها، وكذا وضعها ضمن إطارها الزماني والمكاني، من خلال عرض مراحل تطورها إلى أوروبا تحليلا وتفسيرا، استنادا إلى المقاربات النظرية المفسرة لها.

ويتوزع هذا الفصل على مبحثين: يتطرق المبحث الأول منهما إلى التحولات النظرية والنمطية لدراسة الهجرة الدولية. ويتناول المبحث الثاني؛ المحددات التاريخية والجيوسياسية للهجرة المغاربية نحو فرنسا.

المبحث الأول

التحولات النظرية والنمطية لدراسة الهجرة الدولية والمغاربية

من شروط البحث العلمي وأركانه أن يقوم الباحث بتعريف المفاهيم والمصطلحات التي يستخدمها في بحثه، وإبراز النظريات والمقاربات التي يعتمدها لتحليل وتفسير الظواهر المدروسة، بغرض تجنب أي لبس في هذه المصطلحات، وتحديد ما تشير إليه هذه المفاهيم بدقة. وباعتبار الهجرة ظاهرة معقدة ومركبة، وتقع في مفترق الطرق بين مختلف الحقول المعرفية، فقد تعرضت للعديد من الدراسات والتفسيرات نتيجة التغيرات والتحولات التي طرأت عليها من جهة، وتطور التفسيرات وأدبيات التنظير من جهة أخرى. وعليه سوف يتناول المبحث الأول المطالب التالية:

المطلب الأول: الهجرة الدولية والمغاربية: مدخل مفاهيمي

المطلب الثاني: التحولات النمطية للهجرة الدولية

المطلب الثالث: التحولات النظرية المتعلقة بتفسير الهجرة الدولية

وسيكون المطلب الأول كما يلي:

المطلب الأول

الهجرة المغاربية: مدخل مفاهيمي

حتى يتضح مفهوم الهجرة المغاربية الوارد في عنوان الدراسة لا بد من إعطاء المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الهجرة أولا ثم بعد ذلك نتعرض الى تعريف الهجرة الدولية ونخلص في الأخير إلى تعريف الهجرة المغاربية تعريفا إجرائيا نستخدمه طيلة البحث والدراسة.

الفرع الأول: تعريف الهجرة الدولية

أولا: المعنى اللغوي للهجرة

الهجرة كلمة مشتقة من فعل هجر، يهجر، هجرا، وهجر الشيء بمعنى صرمه وقطعه، أي تركه وأعرض عنه ومعناه الخروج من أرض إلى أخرى ([1]). ويقول ابن فارس: "الهاء والجيم والراء حروف أصلية يدل أحدها على قطيعة وقطع والأخر على شد الشيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران. وهاجر القوم إلى دار إذا تركوا الأولى للثانية"([2]).

وفي لسان العرب معنى الهجر ضد الوصل، بمعنى الخروج من أرض إل أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن إلا أن المعنى يتسع لأن يكون أرض المغادرة أو الوصول معنوية أو طبيعية، فيقال: "هجرت الشيء هجرا إذا تركته وأغفلته"([3]).

([1]) لويس، معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1960، ص.885.

([2]) محمد، غزالي، الهجرة السرية. ط1، عمان: دار الحامد، 2015، ص.26

([3]) ابن منظور، لسان العرب. من الموقع: http://www.library.islamweb.net ، بتاريخ 2015/11/18

والمهاجرون في التاريخ الإسلامي، في عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، هم أصحابه وتابعيه الذين هاجروا من مكة إلى الحبشة ومن مكة إلى المدينة. وتهجر فلان أي تشبه بالمهاجرين، فقد قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "هاجروا ولا تهجروا" بمعنى أخلصوا الهجرة لله وللرسول ولا تقطعوا صلات ارحامكم، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من البادية إلى المدينة. وكذلك كل مغادر لسكنه ومقر إقامته إلى قوم آخرين بسكناه، فقد هاجر قومه. ونسمي المهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشأوا بها، ولحقوا بديار ليس لهم بها أهل ولا مال حين هاجروا إلى المدينة. فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري وسكن بلدا آخر فهو مهاجر، والاسم منه الهجرة ([1]).

يقابل مصطلح الهجرة في العربية ثلاث مصطلحات مجتمعة في الخطاب المتداول أوروبيا وهي: (migration, émigration, immigration)، وهي تختلف في دلالاتها من مصطلح إلى آخر. فلفظة (migration) هي مصطلح عالمي أكثر استخداما في الأدبيات الغربية، والذي يشير إلى عملية الارتحال الطوعي أو الحركة المستهدفة للهجرة من بلد إلى آخر، في حين يشير مصطلح (émigration) إلى معنى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي حيث تهتم الدول المصدرة للمهاجرين بالأسباب والدوافع التي تؤدي إلى الارتحال والنزوح وتدفق اللاجئين، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة و المغادرة للبلد الأصلي([2])، أما مصطلح (immigration) فيشير إلى مسمى هذه الحركة عند وصولها إلى بلد الاستقبال ([3])، ويفيد معنى الغربة ويعني التواجد والعيش في بلد الاستقبال، ويكون بذلك المتنقل من بلده الأصلي إلى بلد آخر مهاجرا ليصبح مغتربا في بلاد المهجر ([4]). ويكون بذلك مصطلح (émigration) يعني الهجرة النازحة، ويعني مصطلح (immigration) الهجرة الوافدة.

وقد جاء في أدبيات الأمم المتحدة، نقلا عن "أيمن زهري" محرر التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية أن: " المهاجر هو كل شخص يتنقّل أو سبق وأن تنقل عبر الحدود الدولية أو ضمن حدود الدولة ذاتها، بعيدا عن محل إقامته المعتاد بغض النظر عن الوضع القانوني للشخص، أو ما إذا كان التنقل طوعيّا أو قسريا، أو الأسباب التي أدت إلى التنقل، أو مدة الإقامة"([5]). كما جاء في أدبيات المجلس الأعلى للاندماج الفرنسي (le haut conseil de l'intégration) أن المهاجر الوافد (immigré) هو كل شخص أجنبي ولد

([1]) ابن منظور، المرجع نفسه.

([2]) بن قو أمال، "دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوروبية لحقوق العمال المهاجرين"، أطروحة دكتوراه. مقدمة إلى طلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة وهران، 2012، ص.3.

([3]) نجيب سويعدي، " إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي"، مذكرة ماجستير غير منشورة. مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012، ص.ص.13-14.

([4]) عبدالله بلعباس، "ظاهرة الهجرة عند عبدالمالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، مجلة إنسانيات، عدد 62، 2013، ص.25.

([5]) أيمن زهري، "الهجرة الدولية الحالة المصرية" ، المجلس القومي للسكان (مصر)، ماي 2020، ص.5.

خارج فرنسا ودخل فرنسا بهذه الصفة من أجل الاستقرار بصفة دائمة. ويجوز لهذا المهاجر أثناء إقامته الشرعية في فرنسا الحصول على الجنسية الفرنسية ([1]) وفق قوانين الجمهورية.

أما مفهوم السكان من خلفية مهاجرة (Population issue de l'immigration)، فهو تعبير شائع في الأدبيات الفرنسية الأكاديمية والإعلامية حيث أن ما يقرب من خمس السكان الفرنسيين المقيمين في فرنسا هم من أصول مهاجرة. ولكي يتم احتساب الساكن على أنه مهاجر، يجب أن يكون مولودا في الخارج ومقيما في فرنسا دون أن يكون حاملا للجنسية الفرنسية. وتبقى صفة المهاجر لصيقة به بصفة دائمة، حتى وإن اكتسب هذا الشخص الجنسية الفرنسية. وهذا يعني أن بلد الميلاد هو الذي يحدد المنشأ الجغرافي للمهاجر في القوانين الفرنسية وليس جنسية الميلاد ([2]).

وعليه فإن الهجرة بالنسبة إلى الدول المستقبلة للمهاجرين لا تهتم بالأسباب المؤدية للهجرة، بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين وانعكاساتها على مختلف المجالات لاسيما في القطاعات الاقتصادية والأمنية. كما تختلف وتتباين مواقف هذه الدول من الهجرة حسب طبيعتها، فيما إذا كانت شرعية أو غير شرعية، نظامية أو غير نظامية ([3]). كما تهتم بكيفية تدبير شؤون المجتمعات المهاجرة وإدماجها في المجتمعات الغربية، وإدارة التحديات والتهديدات المرتبطة بالهجرة على المستويات القومية والإقليمية والدولية.

وباعتبار دول الاتحاد الأوروبي وجهة مفضلة للمهاجرين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فإن الدول الأوروبية تسعى إلى التحكم في هذه الظاهرة وضبطها بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. وباعتبار العلاقات الفرنسية المغاربية التاريخية والطويلة، واعتبار البلدان المغاربية بوابة لفرنسا باتجاه أفريقيا، ومناطق نفوذها الحيوية، فقد سعت فرنسا دائما إلى ربط المنطقة المغاربية بفرنسا اقتصاديا وثقافيا. ونتيجة هذا الربط الممنهج أصبحت فرنسا الوجهة المقصودة والمفضلة للمهاجرين من الدول المغاربية والأفريقية، مما دفع بالحكومات الفرنسية المتعاقبة بمختلف توجهاتها السياسية واتجاهاتها الايديولوجية إلى الاهتمام بإشكالية تدبير شؤون المجتمعات المهاجرة وإدماجها في المجتمع الفرنسي، من خلال سن القوانين والتشريعات، وتنفيذ السياسات المتعلقة بإدماج المهاجرين في أسواق العمل والسكن والتعليم. كل ذلك في إطار احترام مبادئ الجمهورية الفرنسية وقيمها العلمانية.

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للهجرة

تعتبر الهجرة موضوعا مشتركا للعديد من العلوم والحقول المعرفية، فقد شكلت الظاهرة موضوع بحث ودراسة في علم الاجتماع، الأنتروبولوجيا والديموغرافيا، وانتقلت إلى العلوم السياسية والقانونية مرورا بعلم الاقتصاد والتاريخ وعلم النفس وغيرها من الاختصاصات. ونظرا لتشتت هذا الموضوع وتوزعه بين

([1]) https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1328, consulté le 28/10/2018 à 10h 20m.

([2]) www.insee.fr/fr/metadonnées/definition/c1328, Op.cit, consulté le 28/10/2018, à 10h 20m.

([3]) بن قو أمال، نفس المرجع السابق. ص.3.

الحقول يصعب إعطاء تعريف محدد ودقيق لمفهوم الهجرة، ولذلك سنكتفي بالتركيز على التعاريف التي تصب في موضوع الدراسة أو التي تقترب منها.

1) الهجرة من منظور علم السكان

تعني الهجرة من منظور علم السكان الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا ([1]). يركز هذا التعريف على الدوافع التي تحفز الأفراد والجماعات على الانتقال من مكان إلى آخر داخل الدولة أو خارجها لإشباع حاجياتهم الاجتماعية والاقتصادية في المقام الأول. ومن جهة ثانية تعتبر الهجرة أحد العوامل الثلاثة المؤثرة في تغيرات عدد السكان وتوزيعهم. وهي تعد من وجهة النظر الديمغرافية أقل أهمية بكثير من المواليد والوفيات في إحداث تغييرات في سكان الدول. ومع ذلك فكثيرا ما تصبح الهجرة أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في تغييرات السكان في جماعة أو مقاطعة أو ولاية معينة. ثم إن نزوح السكان من مكان ما وتدفقهم إلى آخر كثيرا ما يكون أكثر وزنا من آثار التغيرات في معدل المواليد والوفيات من حيث تأثيرهما الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي في الجماعات ([2]).

2) الهجرة من منظور علم الجغرافيا

"الهجرة هي انتقال فرد أو مجموعة بشرية معينة من إطار جغرافي إلى آخر، أومن بلد إلى آخر أو من قارة إلى أخرى"([3]). فالهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل جماعات بشرية من مكان إلى آخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

3) الهجرة من منظور علم الاجتماع:

تعرف الهجرة من منظور علم الاجتماع على أنها: " تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها"([4]). نلاحظ في هذا التعريف أنه أعطى بعدا اجتماعيا لظاهرة الهجرة، إذ ركز على التغيير الاجتماعي الذي يطال المهاجر. فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء بفضل هجرته، أو يتغير دور الطبقة التي ينتمي إليها المهاجر أو يزيد أو ينقص، ومن ثم فقد جعل هذا التعريف من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا.

4) الهجرة من منظور علم السياسة والقانون

([1]) العربي، زروق، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها وآليات المواجهة"، في مؤلف: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة. تحرير: محمد غربي وآخرون، ط1، الجزائر: دار ابن النديم، 2014، ص.20.

([2]) طارق، عبدالحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤية مستقبلية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ص.16.

([3]) فريديريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية (أكاديميا).ط1، بيروت: ددن، 1993، ص.233

([4]) العربي، زروق، المرجع السابق. ص.21.

تعرف الهجرة على أنها: " انتقال الناس من وطنهم إلى بلد آخر بقصد الإقامة الدائمة فيه"([1]). ويعرفها "بويل وآخرون" بأنها: " هجرة عبر حدود وحدة سياسية أو إدارية لمدة معينة"([2]).

من خلال هذه التعريفات نجد أن ملف الهجرة يدخل في نطاق أحكام القانون الداخلي والقانون الدولي معا، فهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة قوانينها وتشريعاتها الخاصة المنظمة لحركة الهجرة وتنقل الأشخاص وفقا لما تقتضيه مصالحها. وهي من ناحية ثانية تتصل بأحكام القانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية كحق الفرد في الهجرة من بلد إلى آخر، وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من بلده الأصلي والبلد المضيف. بمعنى هل هذا المهاجر يعتبر مواطنا كامل الحقوق في بلد الاستقبال أم أنه يظل أجنبيا يرتبط ولاؤه ببلده الأصلي، وما هي الحقوق والواجبات المترتبة على هذا المركز؟ ويعبر مصطلح الأجنبي في الأدبيات السياسية والقانونية الفرنسية إلى عدة فئات أهمها: اللاجئون، الطلاب، المهاجرون الاقتصاديون، المهاجرون بسبب المناخ، المهاجرون بدون أوراق.

الفرع الثالث: المعنى الإجرائي للهجرة المغاربية والهجرة غير الشرعية:

نعتمد في هذه الدراسة اصطلاح الهجرة المغاربية (immigration maghrébine) للتعبير عن تلك التدفقات البشرية القادمة من دول شمال أفريقيا المشكلة للمنطقة المغاربية والمتجهة نحو فرنسا بغرض الإقامة الدائمة أو المؤقتة. إلا أن الدراسة التي بين أيدينا ستركز بالأساس على حركة الهجرة المغاربية المتجهة إلى فرنسا والمستقرة فيها، وهي بالأساس تلك القادمة من البلدان المغاربية الثلاثة المرتبطة تاريخيا بفرنسا وهي: الجزائر، تونس والمغرب. إذ تعتبر الهجرة المغاربية جزءا مهما من الهجرة الدولية العابرة للحدود من بلدانهم الاصلية وصولا إلى فرنسا كمقصد للهجرة والإقامة والاستقرار، مرورا بالحدود الطبيعية والسياسية بطرق شرعية وأخرى غير شرعية.

كما نعتمد مصطلح الهجرة غير الشرعية (immigration illégale) للدلالة على تلك التدفقات القادمة من البلدان المغاربية والتي تصل إلى التراب الفرنسي بطرق سرية والتي تعبر عنها مختلف الادبيات الفرنسية بالهجرة السرية (immigration clandestine) أو الهجرة غير القانونية أو غير النظامية (Irrégulière). وللدلالة على أولئك المهاجرون والأجانب المقيمين على التراب الفرنسي بطرق غير قانونية، والتي يعبر عنها الخطاب السياسي الفرنسي بالعبارة (Sans papiers). والتي سنستعملها استثناءا عند الضرورة.

وسنتناول في هذه الأطروحة إشكالية الهجرة المغاربية بنمطيها الشرعي وغير الشرعي في الخطاب السياسي الرسمي للحكومة الفرنسية، ونتتبعها بالدراسة عبر مختلف مراحل سيرها ورحلتها انطلاقا من البلدان

([1]) احمد، زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص.130.

([2]) بويل وآخرون، "الهجرة الدولية عام 2000"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز المطبوعات لليونسكو، العدد 69، سبتمبر 2000، ص.32.

المغاربية كمصدر لهذه الهجرة وصولا إلى فرنسا كمقصد لهذه التدفقات عبر مختلف الطرق والممرات القانونية وغير القانونية. مع التركيز على تلك التدفقات القادمة من البلدان الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) والمتجهة نحو فرنسا.

يشير مفهوم "المغاربي" ضمنًا إلى السكان الأصليين للبلدان المغاربية، باستثناء السكان الأوروبيين المستوطنين (بما في ذلك الأشخاص من أصل يهودي). ومع ذلك، فقد عاش هؤلاء المستوطنون في هذه البلدان لعدة عقود قبل عودتهم قصرا إلى فرنسا بعد الاستقلال. حيث كانت بلدان المغرب العربي، تشمل دول شمال إفريقيا الثلاث التابعة للإمبراطورية الفرنسية، وهكذا، ظلت الدول المغاربية في المخيال الجماعي الفرنسي مصدرا للهجرة منذ استقلالها. حيث كان الأشخاص الذين يصلون إلى الأراضي الفرنسية سابقا يأتون من أراضي الامبراطورية الفرنسية. و بمجرد وصولهم إلى فرنسا، يتم تجميع السكان الأصليين، سواء كانوا موظفين أو طلابا أو جنودا، إداريًا تحت نفس اسم "الشمال أفريقيين" أو "المغاربيين" أو الرعايا المسلمين([1]).

وغالباً ما يرتبط مصطلح "الهجرة المغاربية" في المخيلة الجماعية بصورة "المهاجر العربي والمسلم أو المهاجر القبائلي أو الأمازيغي"، وفي هذا الصدد نعالج إشكالية الهجرة المغاربية في سياقها التاريخي المرتبط بالفترة الاستعمارية والتي ربطت الدول المغاربية بالإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. والتي بدورها أدت إلى بروز أسئلة الذاكرة والهوية في الخطاب السياسي والإعلامي في فرنسا. في حين لا تتعرض هذه الأطروحة لدراسة مجموعات الحركى الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا بعد الاستقلال. كما نستبعد من هذه الدراسة الهجرات الأوروبية الاستيطانية للجزائر والدول المغاربية الأخرى، والذين نصطلح على تسميتهم بالأقدام السوداء. غير أننا سنركز في معالجة الإشكالية في فترة ما بعد الاستقلال وفي سياقها الراهن، ولا سيما في الفترة التي اعقبت نهاية القرن العشرين. ورغم الحدود والفواصل الجغرافية التي تفصل بين فرنسا والدول المغاربية، إلا أن الاستعمار بنى روابط تاريخية وثقافية واقتصادية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط لعدة عقود، وتحتفظ ذاكرته بها في زمن حاضر، تؤثر في مسار علاقات الدول والعائلات والشعوب، وتؤثر في اتجاهات السياسات الفرنسية المتعلقة بقضايا الهجرة([2]).

المطلب الثاني

التحولات النمطية للهجرة الدولية والمغاربية

كانت الهجرات البشرية في تاريخها القديم هجرات عفوية وطبيعية لا تحدها أي حدود، غير أن ظهور الدول القومية المعروفة بحدودها الجغرافية وسيادتها السياسية والقانونية، وتطور سياسات الهجرة

([1]) Maïlys Kydjian, " Penser l'immigration maghrébine avec l'histoire coloniale", Les cahiers de FRAMESPA, dans : https://journals.openedition.org/framespa/3333, consulté le 05/12/2024 à 22h 20m.

([2]) Op.cit.

للبلدان الغربية، أدت إلى تحول أنماط الهجرة وتدفقاتها، كما أدت إلى التحول في وظائف الدول المعنية بها. وهو ما سيتم تناوله من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: التصنيفات المختلفة للهجرة الدولية

نتناول في هذا الفرع، التصنيفات المختلفة للهجرة، حسب ثلاث معايير أساسية وهي: المعيار الجغرافي، المعيار القانوني، ومعيار الفئة التي ينتمي إليها المهاجر.

أولا: تصنيف الهجرة حسب المعيار الجغرافي

تصنف الهجرة حسب المعيار الجغرافي أو المكاني إلى نوعين:

1) الهجرة الداخلية (migration interne):

وهي الانتقال من مكان إلى آخر بدوافع متعددة، مع بقاء حركة المهاجر داخل الحدود الجغرافية والسياسية لبلده ([1]). أو كما تعرفها "بارك نعيمة" و "بن داودية وهيبة": " هي هجرة من الريف إلى المدينة، أو هي التنقل من مقاطعة إدارية إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة"([2]).

2)الهجرة الخارجية (migration externe):

وهي مغادرة البلد الأصلي بالانتقال إلى بلد آخر أو منطقة أخرى، وهي عموما أكثر أنواع الهجرات شيوعا و قد اصطلح على تسميتها بالهجرة الدولية (migration internationale).

إن بروز الهجرة الدولية كظاهرة ومن ثم كمفهوم متداول في مختلف الدراسات والأبحاث مرتبط بظهور مفهوم الدولة القومية بشكلها الحديث وبأركانها الثلاثة: الإقليم، الشعب والسلطة الحاكمة التي تمارس السيادة على الشعب والإقليم. فمن بين مظاهر السيادة التي تمارسها الدولة على هذين الركنين هي حرية الدولة واستقلالها في تنظيم خروج ودخول المواطنين والأجانب أو إقامتهم فوق إقليمها. غير أن تآكل سيادة الدول واختراقها بفعل أمواج العولمة المتزايدة، نتجت عنه العديد من الظواهر والتي أضحت تهدد أمن المجتمعات والدول منها الهجرية غير الشرعية (أو السرية) والجرائم المرتبطة بها.

تعد الهجرة الدولية واحدة من بين المسائل المتداولة عالميا في القرن الواحد والعشرين، ومن بين القضايا التي تندرج ضمن الأولويات الدولية والتي تتسع باطراد و تؤثر على تشكيل الآراء والمواقف و السياسات. فعلى المستوى الأممي كان للأمم المتحدة الدور الكبير في تفعيل الاهتمام بهذا الموضوع من خلال إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية في عام 2002، بهدف تنسيق الجهود الدولية لمعالجة مشكلات الهجرة والمهاجرين. كما تم إنشاء منظمة الهجرة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، وقبل ذلك تمت المصادقة على عدة اتفاقيات دولية خاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين.

([1]) نجيب، سويعدي، مرجع سبق ذكره. ص.25.

([2]) نعيمة بارك و وهيبة بن داودية، " الهجرة وإشكالية التنمية في دول المغرب العربي"، في مؤلف: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. مرجع سبق ذكره. ص.330.

ثانيا: تصنيف الهجرة الدولية حسب طبيعتها القانونية

أما إذا اعتمد تصنيف أنماط الهجرة على المعيار القانوني ومدى انصياع المهاجرين إلى حكم القانون، فيمكن تصنيف الهجرة إلى نوعين؛ شرعية و غير شرعية.

1) الهجرة الشرعية (immigration légale)

تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح تشريعاتها ونظمها القانونية باستقبال الأجانب، وتتم عن طريق الدخول في الأماكن والمعابر المحددة سواء كانت عن طريق البر، الجو أو البحر. و تشترط الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها، تقديم جواز سفر ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر أخرى تقوم مقام الجواز ويعرفها الدكتور "زروق العربي" على أنها: "انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية و اتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما، وتدخل الهجرة في نطاق أحكام القانون الداخلي و القانون الدولي معا"([1]). ويصطلح على هذا النوع من الهجرات في الكثير من الأدبيات بالهجرة القانونية أو النظامية.

2) **الهجرة غير الشرعية** (immigration illégale)

تزايدت تدفقات الهجرة غير الشرعية في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل ملحوظ بفعل الفقر، والنزاعات والحروب، وبفعل القمع السياسي والديني والعنصري، كما زاد تفاقم الظاهرة بفعل العولمة وتداعياتها. فقد دفعت هذه الأخيرة في بعدها الاقتصادي إلى تغيير اتجاهات الهجرة، فأصبحت بلدان الخليج العربي ودول شرق آسيا مقصدا للمهاجرين بحثا عن العمل والاستقرار، وأضحت بلدان أوروبا مقصدا مفضلا للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

تعني الهجرة غير الشرعية (أو غير القانونية) أو كما تسمى في بعض الأدبيات بالهجرة غير النظامية في معناها العام؛ التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. وتتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية (immigration clandestine)، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة ([2]). وقد تكون الهجرة في بدايتها قانونية وتتحول فيما بعد إلى هجرة غير شرعية عندما يستنفذ المهاجر مدة إقامته القانونية في بلد المهجر أو بلد العبور.

وتعرفها المفوضية الدولية لشؤون الهجرة كما يلي: "هي الدخول أو اجتياز بلد دون موافقة سلطات ذلك البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود لعدم حيازته على الوثائق اللازمة للسفر أو الاعتماد على تزويرها واستخدام المنافذ غير الشرعية للمرور، بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا[3]". وقد جاء في أدبيات المفوضية الأوروبية، أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات ثلاث دول من بينها الجزائر،

([1]) العربي زروق، مرجع سبق ذكره. ص.21.

([2])المرجع نفسه. ص.23.

([3]) صورية، عباسة دربال، " الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي"، في: محمد غربي و آخرون، مرجع سبق ذكره. ص.81.

يدخلون إقليم الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، وهناك العديد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات، وهناك أخيرا طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة ومع ذلك يبقون([1]).

و بالحديث عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية فإن الباحثين في القضية ينبهون إلى ما يلي([2]):

– الهجرة قد تكون في أساسها قانونية لتتحول فيما بعد إلى هجرة غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية. وقد يسافر الشخص بطرق قانونية خارج حدود دولته ويصبح مهاجرا غير شرعي أو أجنبي بدون وثائق بعد انقضاء مدة اقامته في بلد المهجر، بالإضافة إلى أن اللاجئ قد يصبح مهاجرا في نهاية المطاف بعد تسوية وضعه القانوني([3]).

– لما صارت الهجرة غير الشرعية شكلا متكررا من أشكال الهجرة، فقد ظهرت تنظيمات وعصابات إجرامية مختصة في تهريب البشر تعرف بشبكات الهجرة السرية، تجعل من هذه العملية تجارة وحرفة تدر الأموال على أصحابها.

– يدخل ضمن الهجرة غير الشرعية ويرتبط بها كل من يشتغلون بطرق غير شرعية خلال مدة الإقامة المسموح بها، وكذلك الأشخاص الذين انتهت مدة إقامتهم القانونية، أو الذين لا يملكون أوراقا تثبت إقامتهم.

ثالثا: تصنيف الهجرة الدولية حسب الفئة التي ينتمي إليها المهاجر

شهدت الهجرة الدولية تحولات على مستوى الفئات والشرائح خلال مراحل تطورها كما يلي:

1) تصنيف الهجرة الدولية حسب معيار الجنس

تحولت الهجرة الدولية في العقدين الأخيرين إلى دخول عناصر جديدة، منها هجرة العنصر الأنثوي. وأضحت المرأة أحد المعايير الجديدة في دراسة وقياس عملية الهجرة. وحسب تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، يمثل النساء نصف عدد المهاجرين في العالم والمقدر ب 232 مليون مهاجر سنة 2022، وتمثل المرأة 48 % من إجمالي عدد المهاجرين الدوليين ([4]).

([1])المرجع نفسه. ص.82.

([2]) سفيان، فوكة، "الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية"، في محمد غربي وآخرون، المرجع نفسه. ص.ص.133-134.

([3]) Olivier Kirsh, "Migrations Internationales : Un enjeu planétaire", journal officiel de la France, nov 2015, in : www.lecese.fr/sites/defaults/files/pdf, consulté le 12/09/2016.

([4]) مركز أنباء الأمم المتحدة، "تقرير الأمم المتحدة: عدد المهاجرين في العالم يتجاوز 232 مليون"، متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/desa/migrants، تاريخ الولوج: 2024/05/06 على الساعة 11سا و44د.

لقد شجع حراك المجتمع الدولي حول قضايا الهجرة، حكومات الدول النامية على مراجعة سياساتها والتفكير في توجهات جديدة للهجرة من مثل الهجرة الدائرية، والعلاقة بين الهجرة والتنمية وهجرة الكفاءات، وتشجيع الهجرة النسائية وإدماجها في الفروع الاقتصادية لا سيما في قطاع الزراعة والخدمات.

لقد أضحت المرأة عنصرا أصيلا في الهجرة بالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه وجودها وحضورها في المجتمعات الأوروبية، أو عبر مسار رحلتها عبر قوارب الهجرة غير الشرعية أو عبر الطرق البرية والصحراوية نتيجة تعرضها لمختلف الأخطار باعتبارها الطرف الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للاستغلال والأقل حماية من أخطار الانتهاكات ([1]). وقد زاد الاهتمام بموضوع هجرة النساء، عندما قام قسم النهوض بالمرأة، التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2003م، بتنظيم مؤتمر استشاري في السويد، تناول موضوع الهجرة والتنقل وتأثيرها على المرأة. ويعد التقرير الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان حول حالة السكان في عام 2006، والذي خصص بشكل أساسي للهجرة النسائية، خير مثال على مدى الاهتمام الذي أبدته المنظمات المختلفة للأمم المتحدة، بقضية هجرة النساء. وثمة دراسات قطاعية أخرى أجراها البنك الدولي وغيره من المراكز والمعاهد حول الهجرة بين ضفتي المتوسط، تولي هي الأخرى اهتماما بالغا بالنساء المهاجرات.

وعلى صعيد العلوم الاجتماعية، كانت الهجرة النسائية محور اهتمام أعمال عديدة للباحثين منذ نهاية الثمانينيات كما تشهد بذلك مؤلفات عديدة. وقد تم تخصيص أعداد خاصة من المجلات والمناهج التعليمية لهذا الموضوع، إلا أن الدراسات المقارنة والميدانية في هذا المجال لا تزال محدودة. ومع ذلك، فقد استطاع مشروع يروميد 2 للهجرة، والذي تموله المفوضية الأوروبية، إدراج دراسة خاصة حول هجرة النساء في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك لإلقاء مزيد من الضوء على الهجرة النسائية بين ضفتي البحر المتوسط، مبرزا ديناميكية النساء المهاجرات وإسهامها في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي.

وقد ارتفعت نسبة النساء المهاجرات في أوروبا بشكل ملحوظ خلال الخمسة عقود الماضية. وإذا كانت معدلات الهجرة النسائية قد ظلت مستقرة بين أعوام 1960 و1980، بنسبة 48.5 بالمائة، فأن تلك النسبة قد ارتفعت من 51.7 بالمائة إلى 52.8 بالمائة بين سنتي 1990 وسنة 2000م.

ووفقا لبيانات اليوروستات، فإن عدد المهاجرين يزداد في الرجال عنه في النساء، إلا أن سن النساء يكون أقل منه في الرجال. وقد استقبلت فرنسا، بلجيكا، هولندا وإيطاليا عددا من المهاجرات في 2006 أكبر من عدد المهاجرين الرجال ([2]).

([1]) ماريا خوسيه الكالا، "حالة سكان العالم 2006، عبور إلى الأمل: النساء والهجرة الدولية"، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر"،ص.ص. 43-48، متاح على الرابط: https://www.cawtarclearinghouse.org/ar/، تاريخ الولوج: 2024/05/06 على الساعة 12سا و10د.

([2])المرجع نفسه. ص.12.

ومهما تكن الاختلافات، وصعوبة تقدير أعداد المهاجرين، فإن البيانات السابقة تشير إلى أن النساء لم يعدن على هامش عملية الهجرة، وأنهن يمثلن دائما جزءا أصيلا منها لا سيما في أوروبا التي تتصدر دول العالم في استقبال النساء المهاجرات. ويدفع هذا الوضع المؤثر للهجرة النسائية إلى الاهتمام وإدخال بعد النوع في المراحل المختلفة لعملية الهجرة.

2) تصنيف الهجرة حسب معيار المهنة

في ظل التغيرات العالمية في الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والتي تسارعت بشكل رهيب بعد نهاية الحرب الباردة. وفي ظل المنافسة العالمية الشرسة بين القوى الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات، انتقلت الهجرة الدولية من كونها هجرة عمال بسطاء يعملون في المصانع والمناجم والفلاحة والخدمات، إلى هجرة للكفاءات العلمية والمهنية التي تحتاجها تلك القطاعات الصناعية والتكنولوجية في الدول الغربية والأوروبية المتقدمة. الأمر الذي دفع الدول الأوروبية إلى مراجعة سياساتها المتعلقة بالهجرة على المستويين الإقليمي والوطني، من أجل استقطاب الكفاءات والعمال المهرة، حيث أن مرجعية الريادة والقوة أصبحت تعتمد بدرجة أكبر على الابتكار وإنتاج المعارف. وفي هذا السياق فقد تبنت المفوضية الأوروبية خطة لتشجيع هجرة الكفاءات الأجنبية إلى أوروبا، من خلال الامتيازات التي تمنحها لهذه الكفاءات. وقد خطت معظم الدول الأوروبية، التي تشتكي نقصا أو عجزا في تلبية احتياجات سوق الشغل فيها من الكفاءات العلمية والمهنية، نفس النهج في تحيين سياساتها للهجرة وجعلها تتماشي مع احتياجات السوق الوطنية. مثلما فعلت فرنسا منذ 1998م.

تعني هجرة الكفاءات، "انتقال الأفراد عالية التأهيل، من بلد إلى بلد آخر، بغرض العمل والإقامة الدائمة". وقد عانت بلدان العالم الثالث من هذا النوع من الهجرة خلال القرن العشرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أن هذا النمط من هجرة العقول لم يلق اهتماما دوليا كبيرا، إلا مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، حين بدأت بعض البلدان الغربية كإنجلترا تفقد بعض كفاءاتها لصالح دول غربية أخرى في وضع اقتصادي أفضل([1]).

وتشكل هجرة الكفاءات إلى خارج أوطانها هاجساً مخيفاً لحكومات الدول النامية. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة، لما لها من آثار سلبية على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان. يعزو التقرير العربي الأول للجامعة العربية حول العمل والبطالة، ارتفاع معدل هجرة الكفاءات إلى تزايد القيود المفروضة على حرية ممارسة البحث العلمي والفكري الحر في أغلب الدول العربية، ما يترتب عليه شعور متزايد باغتراب هذه الكفاءات داخل أوطانها وترقبها فرص الهجرة إلى الخارج.

([1]) نادر فرحاني، " هجرة الكفاءات من الوطن العربى فى منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي"، مركز مشكاة للبحث، مصر، في الموقع: http://www.mafhoum.com/press2/79S24.htm ، تاريخ الدخول: 2018/12/08.

وقد أظهرت بعض الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسكو والبنك الدولي أن العالم العربي يساهم في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية. ويوضح التقرير العربي أن نحو 50% من الأطباء العرب و23% من المهندسين و15% من العلماء، يهاجرون إلى الولايات المتحدة وكندا سنويا، وأن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم ([1]).

من المفارقة أنه مع ازدياد هجرة العقول العربية إلى الغرب، تزداد حاجة البلدان العربية إلى الكفاءات الغربية في مجالات مُختلفة من الحياة، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الفروق بين الدول الغنية والفقيرة. كما أن العديد من التقارير الدولية، أشارت إلى أن هجرة العقول العربية تكلف العالم العربي ما يقارب ملياري دولار أمريكي سنويا. وتعتبر منظمة اليونسكو، أن هجرة العقول، نوع سلبي من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة)، لأن في هجرة العقول نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري ([2]).

3) تصنيف الهجرة الدولية حسب معيار السن

تندرج قضية هجرة القاصرين غير المصحوبين ضمن إطار الهجرة غير الشرعية (أو غير النظامية). التي أصبحت محط اهتمام دولي في ظل التطورات المتلاحقة التي عرفها النظام العالمي الجديد وانعكاساتها السلبية العديدة على جميع الجوانب، سواء تعلق الأمر بالجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الأمني.

إن تسمية القاصرين غير المصحوبين أو القاصرين الأجانب غير المصحوبين كانت متداولة بكثرة في التسعينات، وقد استعملتها مختلف الوسائل القانونية للاتحاد الأوروبي في مواطن كثيرة، وذلك انطلاقا من تبني التحديد الذي يقدمه مجلس الاتحاد الأوروبي في الفصل الأول من قرار 26 جوان 1997 لهذا المفهوم، والذي بموجبه يكون القاصرون الأجانب غير المصحوبين هم: " كل مواطني الدول الأجنبية الذين يدخلون أراضي الدول الأعضاء بدون أن يصحبهم بالغ يكون مسئولا عنهم بموجب القانون أو الواقع "([3]).

ويستعمل هذا المصطلح بتسميات مختلفة باختلاف التقاليد السياسية التي ينطلق منها تصور الدول الأوروبية لتحركات السكان، إذ يترتب على ذلك، نوع الحماية التي ينبغي أن يستفيد منها القاصر غير المصحوب. ويمكن حصر التسميات الموظفة للإحالة على هجرة القاصرين في أربعة مفاهيم وهي ([4]):

([1]) الجزيرة. نت، "ما السبيل إلى الحد من هجرة العقول العربية"، استطلاع رأي قام به موقع الجزيرة.نت: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/7b9145f9-d94d-42b2-a85e-3a918771afd5، تاريخ الدخول: 2018/12/08.

(2) أحمد جمال، "هجرة الأدمغة العربية.. كفاءات يستفيد منها في الخارج فقط"، جريدة العرب، العدد 10496، السنة 39، تاريخ 2016/12/27، ص.6، في موقع الجريدة: https://alarab.co.uk، تاريخ الدخول: 2018/12/08

([3]) ربيعة العربي، " هجرة القاصرين: قراءة في المواثيق والمعاهدات الدولية"، الحوار المتمدن، الصادرة في 2011/08/29، المنشور في الموقع: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=273420&r=0، تاريخ الدخول: 2018/12/08.

([4]) ربيعة العربي، المرجع نفسه.

1 – مفهوم القاصرين غير المصحوبين طالبي اللجوء (mineurs non accompagnés demandeurs d'asile) أو القاصرين غير المصحوبين اللاجئين (mineurs non accompagnés réfugiés)، حيث يتم تداول هذه التسمية في ألمانيا و المملكة المتحدة، كما نجدها متداولة في النمسا والبرتغال.

2– مفهوم القاصرين الأجانب غير المصحوبين (mineurs étrangers non accompagnés)، وهي متداولة في البلدان الواقعة جنوب أوروبا مثل إسبانيا وإيطاليا.

تنظر البلدان الأوروبية إلى هذه الظاهرة نظرة تقليدية مرتبطة في مجملها بأسباب اقتصادية، وبالتالي تعتبر القاصرين مهاجرين اقتصاديين. تؤثر هذه النظرة التقليدية في منظورها للكيفية التي ينبغي أن تتناول به هذه الظاهرة، والتي تزاوج بين تطبيق قوانين خاصة تندرج في إطار تشريع يتعلق بالأجانب وقوانين عامة تتعلق بحماية الأطفال في وضعية صعبة.

3– مفهوم القاصرين الأجانب المعزولين (Mineurs étrangers isolés)، و هي تسمية متداولة في فرنسا، والتي تكشف عن نظرة قانونية صورية قاصرة للظاهرة، بموجبها يعتبر القاصر المعزول قاصرا بدون ممثل قانوني ولا يهم في هذا الإطار أن يكون مصحوبا أو غير مصحوب بشخص بالغ يتكفل به أو على العكس من ذلك يقوم باستغلاله.

4– مفهوم القاصرين المنفصلين (Separated children)، و هي تسمية متداولة في المملكة المتحدة التي تستعملها بشكل مخالف لتسمية القاصرين غير المصحوبين.

بالإضافة إلى هذه التصنيفات، هناك أنماط أخرى من الهجرة والتي ترتبط بالعوامل الدافعة إليها كالدوافع الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية والتي تنعكس على طبيعتها بشكل مباشر. فالدوافع الاقتصادية تنتج عنها ما يسمى العمالة المهاجرة. والصراعات السياسية والحروب تنتج عنها الهجرة القسرية أو اللاإرادية كما تنتج عنها ظاهرة اللجوء. أما الشبكات الاجتماعية والأسرية فتنتج عنها الهجرة العائلية. كما تحدث الهجرة على العديد من المستويات بين القارات، وأكثر أنواع الهجرة شيوعا النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وهناك الهجرة التدرجية وهي الانتقال بالتدرج وعبر مراحل إلى أن يصل المهاجر إلى وجهته المقصودة. وهناك الهجرة الدائرية من خلال الانتقال في فترات العطل والمواسم ثم العودة بعد ذلك إلى الموطن الأصلي([1]).

الفرع الثاني: تحولات الهجرة الدولية على الصعيد الكمي

بلغ عدد المهاجرين في العالم 232 مليون عام 2013م، حسب احصائيات الأمم المتحدة، والذي يمثل حوالي 3 % من سكان العالم، وحوالي 9 % من سكان الدول المتقدمة. وقد جاءت بيانات المنظمة الدولية للهجرة لعام 2018م كما يلي:

([1]) نجيب، سويعدي، مرجع سبق ذكره. ص.ص.25–26.

الجدول (1)

إحصائيات الهجرة الدولية في العالم من 1970 إلى 2015 (*)

السنة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين إلى عدد سكان العالم%
1970	84460125	2.3
1975	90368010	2.2
1980	101983149	2.3
1985	113206691	2.3
1990	152563212	2.9
1995	160801752	2.8
2000	172703309	2.8
2005	191269100	2.9
2010	221714243	3.2
2015	243700236	3.3

من خلال الجدول السابق، يتبين أن عدد المهاجرين الدوليين ارتفع بثلاث مرات في العقود الأربعة الأخيرة. فقد بلغ هذا العدد سنة 2015م حوالي 244 مليون مهاجر دولي، أي بنسبة 3,3 % من عدد السكان الإجمالي في العالم الذي يقدر ب 7,3 مليار نسمة. في حين قدرت إحصائيات الهجرة الدولية في 1970م بأكثر من 84 مليون مهاجر. ورغم ارتفاع عدد المهاجرين الدوليين خلال هذه الفترة، إلا أن نسبة الهجرة الدولية بالنسبة إلى عدد سكان العالم تبقى ثابتة تقريبا حيث انتقلت من نسبة 2,3 % سنة 1970 إلى نسبة 3,3 % سنة 2015. وبالرغم من هذه الزيادة في العدد إلا أن الهجرة الداخلية تبقى أكثر أهمية وأكثر عددا، إلا أنها لا تحظى بنفس الاهتمام الدولي والوطني. حيث تشير أحدث التقديرات العالمية إلى أن أكثر من 740 مليون شخص هاجروا داخل بلدانهم الأصلية في هذه الفترة ([1]).

(*) OIM (ONU Migration), « Etat de la migration dans le monde 2018 » ; dans : https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr 2018 fr.pdf, consulté le 18/11/2018.

([1]) Op.Cit. p.15.

تمثل العمالة المهاجرة النسبة الأكبر من العدد الإجمالي للمهاجرين حيث قدرت نسبة المهاجرين الذين هم في سن العمل بين 20 و64 سنة بنسبة 72 % في عام 2015م (انظر الجدول (2)). وتبقى نسبة الذكور أكبر من الإناث من حجم الهجرة الدولية في نفس السنة.

الجدول (2)

نسب المهاجرين الدوليين حسب أعمارهم وجنسهم في 2018([1])

العمر بالسنوات	النسبة المئوية للذكور	النسبة المئوية للإناث
4 – 0	2,9	3
9 – 5	3,5	3,6
14 – 10	3,9	3,9
19 – 15	4,7	4,6
24 – 20	7	6,6
29 – 25	10,2	9,2
34 – 30	11,2	9,2
39 – 35	10,8	9,5
44 – 40	9,7	8,8
49 – 45	8,3	7,9
54 – 50	7	7,1
59 – 55	5,7	6,2
64 – 60	4,5	5,2
69 – 65	3,4	4,1
74 – 70	2,7	3,6
المجموع	% 52	% 48

في عام 2015، استضافت كل من القارتين الأوروبية والآسيوية حوالي 75 مليون مهاجر لكل منهما، أي بحوالي 62 % من العدد الإجمالي للمهاجرين. فيما جاءت أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة بحوالي 54 مليون مهاجر، أي بـ22 %، وأفريقيا بـ9 %، وأمريكا اللاتينية والكاريبيب بـ4 % وأوقيانوسيا بـ 3 %. أما بالنسبة إلى حجم السكان في كل منطقة، فتأتي أوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا على رأس القائمة

([1]) OIM (ONU Migration), Op. Cit. p.19

أين تشهد هذه المناطق ارتفاعا في عدد المهاجرين الدوليين بـ21%، 15%، و10 % على التوالي من مجموع السكان. وبالمقارنة فإن نسبة المهاجرين الدوليين منخفضة نسبيا في آسيا وأفريقيا بـ 1,7 %، وأمريكا اللاتينية بـ 1,5 %، ومع ذلك تبقى أوقيانوسيا في الفترة ما بين سنة 2000 و2015م هي المنطقة التي يقيم فيها أكثر من 50 % من المهاجرين من عدد السكان أي حوالي 25 مليون مهاجر ([1]). وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي الوجهة المفضلة للمهاجرين الدوليين منذ 1970، إذ قصدها حوالي 46 مليون مهاجر سنة 2015. بينما تحتل ألمانية المركز الثاني كوجهة مفضلة للمهاجرين منذ سنة 2005م، بأكثر من 12 مليون مهاجر دولي. أما فرنسا فتأتي في المركز الثامن بأكثر من 7.5 مليون مهاجر دولي أغلبيتهم من شمال أفريقيا. ثم اسبانيا بحوالي 6.5 مليون مهاجر، وإيطاليا بحوالي 6 ملايين مهاجر دولي ([2]). بينما لا تظهر الدول المغاربية في قائمة العشرين دولة الأولى المصدرة للهجرة الدولية في إحصائيات عام 2015م.

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية، فتشير جميع التقارير والدراسات إلى صعوبة تحديد الإحصائيات المتعلقة بها. ويرجع ذلك أساسا إلى طبيعتها السرية وغير القانونية، حيث أنها تفلت من عمليات المتابعة والتسجيل في مختلف مناطق العبور أو الدخول عبر الحدود. بالإضافة إلى اختلاف منهجيات تعداد المهاجرين بالنسبة للدول. ومع ذلك يقدم تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام 2015 إحصائيات تقريبية للهجرة غير الشرعية بالاعتماد على العديد من التقارير والدراسات المتخصصة والرسمية، كما يوضحه الجدول (3).

الجدول (3)

عدد المهاجرين غير الشرعيين في بعض الدول والمناطق في العالم بين 2007 و2016 ([3])

الدولة/ الجهة	السنة	عدد المهاجرين غير الشرعيين
أستراليا	2011	58400
الاتحاد الأوروبي	2008	8 ملايين
ألمانيا	2014	520000 – 180000
اليونان	2011	390000
إسرائيل	2015	150000
إيطاليا	2008	461000 – 279000
إسبانيا	2008	354000
فدرالية روسيا	2011	5 – 6 مليون
أفريقيا الجنوبية	2010	3 – 6 مليون

([1]) OIM (ONU Migration), « Etat de la migration dans le monde 2018 », Op.Cit. p.20.
([2]) Op.Cit. p.21.
([3]) Op.Cit. p.23

المملكة المتحدة	2007	863000 -417000
الولايات المتحدة الأمريكية	2014	11.1 مليون
الولايات المتحدة الأمريكية	2016	11.3 مليون

الفرع الثالث: تحولات في وظائف الدول المعنية بالهجرة الدولية

عند الحديث عن الهجرة الدولية، وخاصة منها غير الشرعية، لا بد من التمييز بين ثلاثة أشكال من الدول:

– **دول المصدر** (المنشأ): وهي الدول التي تعرف واقعا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا معينا يدفع بالعديد من مواطنيها إلى الهجرة غير الشرعية.

– **دول المعبر** (العبور): وهي المحطة التي تكون في بعض الأحيان ضرورية للوصول إلى الدولة المقصودة.

– **دول الاستقبال** (المقصد): وهي الدول التي تشكل بالنسبة للمهاجر غير الشرعي محطة الوصول والاستقرار بما تمنحه من فرص غير موجودة في بلده.

كانت الدول المعنية بالهجرة في السابق تصنف إلى دول المنشأ، دول العبور ودول الاستقبال. فاضحت اليوم تقوم بوظيفتين أو أكثر.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الدول المغاربية لا زالت مصدرا هاما للهجرة الدولية بمختلف أنواعها وأنماطها، وقد أصبحت في السنوات الأخيرة معبرا ومستقبلا رئيسيا للهجرة الأفريقية والشرق أوسطية غير الشرعية المتوجهة إلى أوروبا، كما تمثل ملجأ آمنا للاجئين الفارين من نار الحرب والنزاعات الداخلية. الأمر الذي أدى إلى تفاقم أوضاع تلك الجموع الوافدة والعابرة للمنطقة، وتداعياتها السلبية على هذه الدول. حيث تعاني هذه الأخيرة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الأزمة الاقتصادية المستديمة، كما تعاني هذه الدول من هجرة أبنائها نحو الدول الأوروبية، مما جعلها تفقد باستمرار جزءا من شبابها وعمالتها المؤهلة.

يعرض وجود المهاجرين الأفارقة على أراضي الدول المغاربية إلى مشاكل محلية جمة، وإلى ضغوط الدول الأوروبية قصد مراقبة حدودها، ولتكون بمثابة الحارس الأمين للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتطالبها بمنع تسلل مهاجريها ومهاجري الدول الأفارقة الذين يعبرون حدودها جنوب المتوسط، ويتجهون شمالا نحو الدول الأوروبية عبر الطرق البرية والبحرية المتعددة. كما تضغط الدول الأوروبية أيضا عبر آليات التعاون الاقتصادية والسياسية والأمنية في إطار مختلف سياسات التعاون الأورو مغاربية، محاولة بذلك تشجيع وحمل بلدان المنشأ والعبور للرضوخ إلى المطالب الأوروبية في هذا المجال.

المطلب الثالث

التحولات النظرية المتعلقة بتفسير الهجرة الدولية

شهدت أدبيات الهجرة تطورا كبيرا على مستوى التنظير، حيث تعددت النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية والتي بدأها باحثون من أمثال: "أرنست رافنشتاين" (Ernest Ravenstein)([*]) في نهاية القرن 19م في مؤلفه قوانين الهجرة (Laws of Migration). جاء بسبعة قوانين أساسية للهجرة أهمها الأسباب الاقتصادية كعامل رئيس، واعتبرت هذه القوانين حجر الزاوية في الفكر الجغرافي والاقتصادي حول الهجرة وقدمت الفرضيات الأولى لأبحاث الهجرة فيما بعد، وعلى أساسها تم بناء البحث والتنظير حول ظاهرة الهجرة.

وقد جاءت مختلف النظريات لكي تبحث في الأسباب والعوامل المؤدية للهجرة الدولية، حيث يلاحظ المختصون في هذا المجال تضاعف عوامل الهجرة وتعقدها في ظل تأثيرات العولمة، فبالإضافة للعوامل التقليدية، نجد العوامل البيئية والرغبة في الدراسة في الخارج، أو حركة المتقاعدين في الشمال نحو الجنوب بحثا عن الراحة والاستجمام.

من خلال هذا المطلب سنعمل على إبراز أهم المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة وذلك بعرض المنطلقات والاتجاهات المختلفة التي تناولت ظاهرة الهجرة. فقد تحولت إشكالية الهجرة من كونها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالاقتصاد في الماضي إلى قضية سياسية لها تداعيات أمنية في المرحلة الراهنة. ومن المقاربات التي تناولت تفسير الهجرة الدولية، نذكر على سبيل المثال، المقاربة الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية.

الفرع الأول: المقاربة الأمنية (مدرسة كوبنهاجن)

تدخل هذه المقاربة في إطار الأمن بمفهومه الواسع، وفي إطار الرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها بدول الجنوب، حيث يرى "إدوارد مورتيمار" (Edward Mortimer) ([**]) أن: " التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن

([*]) ولد رافنشتاين في فرانكفورت بألمانيا، في سنة 1834، لعائلة من رسامي الخرائط. قضى معظم حياته البالغة في إنجلترا في لكنه توفي في ألمانيا، مسقط رأسه، في 13 مارس 1913, اشتغل برسم الخرائط والجغرافيا، والذي قدم تصورا جغرافيا لحركة الهجرة، والتي عرفت باسم قوانين رافنشتاين للهجرة.

([**]) إدوارد مورتيمار كان محررا للشؤون الخارجية وكاتبا في جريدة "فاينشال تايمز البريطانية (1987–1998) قبل أن يُصبح رئيس كتاب الخطب ومدير الاتصالات في المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة (1998–، 2006). كما عمل مستشارا لهيئة الحكماء في أواخر حياته، إلى أن توفي يوم 18 يونيو 2021 عن عمر يناهز 77 عاما.

الأوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة"([1]).

فالأمن بمفهومه المعاصر هو الأمن الشامل متعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات دفاعية ولكنه يعني تحقيق الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعني حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فبالنسبة لـ "باري بوزان"([*]) (Barry Buzan) و"أول وايفر" (Ole Weaver) فإن الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك ثنائية الأمن المكونة من أمن الدول المرتبط بالسيادة والحدود وأمن المجتمع المرتبط بالهوية ([2]). ومن ثم لم تعد مصادر تهديد أمن الدول من خارج الحدود فحسب بل أصبحت تنبع أيضا من داخلها. وفي هذا الاتجاه طرحت مجموعة من الدراسات الأكاديمية محاولة إدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية، وذلك تزامنا مع التحولات الدولية والأمنية التي شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة من انتشار الإرهاب وتوسعه من نطاقه الوطني والإقليمي إلى نطاقه الدولي، وكذا تزايد أمواج الهجرة بكل أنماطها الشرعية وغير الشرعية في حوض البحر المتوسط.

ومن هنا يأتي موضوع الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية (أو السرية) بصفة خاصة كتهديد لأمن الدول والمجتمعات، إذ أن غياب الأمن المجتمعي ظهر بصورة أساسية كنتيجة لتحولات النظام العالمي، وأضحت الهجرة وصراع الاثنيات مصدرين هامين من مصادر تهديد المجتمعات. وفي هذا السياق يرى "باري بوزان" أن الهويات المتصارعة تنبع من الهجرة خوفا من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان، حيث أن صراع أبناء الإثنيات المختلفة يؤثر في تماسك المجتمع ومنه على الأمن المجتمعي([3]).

كما قام "أول ويفر" بفحص جملة من الظواهر منها تدفقات الهجرة، فتوصل إلى نتيجة مفادها أن المجتمعات مهددة أكثر من الدول بسبب الظواهر العابرة للحدود، حيث أنه يرى في هذه الأخيرة قد غيرت في وظائفها دون مراعاة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات أن هويتها مستهدفة و مهددة بفعل ضياع القيم الثقافية والأنماط المعيشية بفعل هذه الظواهر مثل الهجرة ([4]).

وعلى هذا الأساس احتل المجتمع والأفراد مكان الدولة في التحليل من وجهة نظر المدرسة النقدية والتي طورت مقاربتين نظريتين لإعادة فهم الأمن الدولي عرفت تحت اسم "الأمن المجتمعي" وباعتباره

([1]) مصطفى بخوش، " التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي الأول حول أمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص.10.

([*]) باري بوزان مؤرخ أمريكي، ولد في 28 أبريل 1946 في المملكة المتحدة أستاذ فخري للعلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وعضو الأكاديمية البريطانية. من مؤلفاته: الأنظمة الدولية في تاريخ العالم: إعادة صياغة دراسة العلاقات الدولية (2000)، المناطق والقوى: هيكل الأمن الدولي (2003)، من المجتمع الدولي إلى المجتمع العالمي(2004)، تطور دراسات الأمن الدولي (2009).

([2]) ختو فايزة، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995– 2010"، مذكرة ماجستير، مقدمة لكلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر(3)، 2011، ص.46.

([3]) عبد الحق زغدار، " إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجية الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط"، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، د.ت.ن، ص.87.

([4]) ختو فايزة ، المرجع السابق، ص.47.

المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا، أما المقاربة الثانية فتمثلت في ما يعرف بنظرية الأمنية أو الأمننة (Securitisation) والتي قدمها "أول ويفر" سنة 1995 والتي تعني في ابسط معانيها التسييس التدريجي للأمن([1]).

الفرع الثاني: المقاربة الاقتصادية (نظرية الدفع و الجذب)

هيمنت نماذج الدفع والجذب (push–pull) على الكثير من التفكير في الهجرة خلال منتصف القرن العشرين وتعكس النظرية الكلاسيكية الجديدة نموذج الاقتصاد على أساس تعظيم المنفعة وعقلانية الاختيار والفوارق في الأسعار بين المناطق البلدان وحركة العمل و تجدر الإشارة إلى أن النموذج الكلاسيكي الجديد يعمل في كل من الاقتصاد الكلي و الجزئي. ففي الاقتصاد الكلي تنتج الهجرة نتيجة التوزيع غير المتساوي للعمل مقارنة بعوامل إنتاج أخرى. ففي بعض المناطق والبلدان تكون العمالة وفيرة وبالتالي فإن مستوى الأجور منخفض، أما في البلدان الأخرى فنجد العكس فرأس المال متوفر والعمالة نادرة والأجور مرتفعة. ونتيجة لذلك ينتقل العمال من المناطق ذات الأجور المنخفضة إلى المناطق والبلدان ذات الأجور المرتفعة. أما على مستوى الاقتصاد الجزئي فقد تحدث عملية الهجرة نتيجة القرارات التي يتخذها الفرد بناء على خياره العقلاني انطلاقا من حساب المنافع والمكاسب التي يجنيها من وراء الهجرة أو البقاء.

تعود بداية هذه النظرية إلى نموذج التطور في الاقتصاد المزدوج لصاحبه (W.A.LEWIS) أين حاول أن يجد تفسيرا للهجرة. حيث أكدت مختلف كتاباته على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية ([2]). ففي تحليل النظرية الكلاسيكية الجديدة الحدية المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد الاستقبال ([3]). ورغم هذا التحليل إلا أنه تعرض للانتقاد على أوسع نطاق، حيث أن هذه المقاربة لها مبرراتها وقناعاتها الداخلية وهي في نظر بعض النقاد غير قابلة للتطبيق، والبعيدة عن واقع الهجرة والذي جاء بعد سنوات ما بعد أزمة النفط أواخر السبعينيات من القرن الماضي. من بين هذه النظريات نذكر: النظرية الاقتصادية الجديدة والتي ظهرت أبحاثها بين سنوات 1950 و1960م، وترتكز في تحليلها على نموذج الدفع والجذب في تفسير عملية الهجرة.

غير أن نظرية الجذب والطرد تعرضت للنقد من طرف العديد من الباحثين وكشفت عن عجزها في تفسير الأنماط المختلفة للهجرة. وفي هذا الصدد يصف "أرانغو"(Arango) هذه المقاربة بالعجز ويتساءل

([1]) ختو فايزة، المرجع السابق، ص.48

([2]) لمزيد من التفصيل انظر: عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولى الأول حول الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، ص.221.

([3]) المرجع نفسه. ص.222.

لماذا يهاجر عدد قليل من المهاجرين على الرغم من الحوافز التي تقدم لهم في بلدانهم الأصلية؟ و لماذا بعض الدول لديها معدلات مرتفعة من الهجرة وبعضها لا، رغم تشابه الأوضاع الهيكلية للاقتصاد؟. لذلك يرى "راسل كينغ"(Russel King) أن هذه النظرية أخفقت في الإجابة على مثل هذه الأسئلة وينصح الباحثين بإيلاء الاهتمام إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والشخصية وأن هناك حواجز متعددة للحركة الدولية كما يجب الاهتمام بالتاريخ الاستعماري للدول و تنوعه والذي ربط بعض البلدان معا وليس مع غيرها وتشجيع العلماء والباحثين على البحث من خلال أطر نظرية أخرى والتي تعتبر متقدمة في حقول معرفية أخرى([1]).

إن التفسير الاقتصادي للهجرة يتجاهل أن ثمة عوامل عديدة تتدخل في تفسير السلوك الإنساني كدور النظم والأنساق الاجتماعية الأخرى، التي قد تكون سببا في الهجرة كما أنه ينظر إلى المهاجر على أنه سيد قراره متجاهلا ظروف البلد المضيف وسياسات الحكومات المختلفة إزاء الهجرة، أي أنه يتجاهل الموانع القانونية والسياسية التي قد تعيق عملية الهجرة أو التي تعيق إقامته واستقراره في بلد المقصد. كما أن هذا التفسير بتركيزه على عوامل الطرد والجذب لا يفسر هجرة العودة للوطن فهو يغفل العوامل الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية والدينية التي قد يكون لها تأثير حاسم في عودة المهاجرين إلى أوطانهم أو الاستمرار والبقاء في بلد الاستقبال ([2]). ويتجاهل التفسير الاقتصادي أيضا عوامل الإفقار المقصود من طرف حكومات الدول الأصلية أو عوامل الطرد القاهرة كالنزاعات والكوارث الطبيعية والبيئية.

الفرع الثالث: المقاربة الاجتماعية

يختلف التفسير الاجتماعي عن غيره من التفسيرات، فهو لا ينظر إلى عامل واحد فقط بل ينظر إلى عملية الهجرة نظرة كلية متكاملة، ويستند إلى استقراء الواقع و يحاول أن يستفيد من نتائج الدراسات الميدانية. ويأخذ التفسير الاجتماعي للهجرة عدة اتجاهات، فهناك من ينظر إلى الهجرة من زاوية ثقافية، وهناك من يراها من زاوية التنظيم الاجتماعي، وهناك من يفسرها من زاوية المركز الاجتماعي.

1) أنصار المدخل الثقافي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن للثقافة دور هام في تشجيع الهجرة، وأن كل مجتمع له ثقافته الخاصة التي تجعله يندفع نحو الهجرة أو يحجم عنها، فتمتزج العوامل الثقافية بالعوامل الاقتصادية لتعطي بعدا أوسع في فهم ظاهرة الهجرة. حيث هناك شعوب تعتبر الهجرة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها كما هو الحال لدى البدو الرحل، ولدى الكثير من الشعوب، وفي هذا السياق فقد تحدث علماء

([1]) Russel king, op.cit. p.14.

([2]) رشيد زوزو، " الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر (1988-2008)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص.72.

الأنتروبولوجيا عن دور العامل الثقافي في الهجرة. وقدموا صياغة لنظرية الانتشار الثقافي التي تعني انتشار العناصر الثقافية الخاصة لمجتمع ما في مجتمع آخر عن طريق عوامل مختلفة من ضمنها الهجرة([1]).

2) **مدخل التنظيم الاجتماعي:** ترى هذه النظرية أن كل مجتمع يمر بمراحل من التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغييرات في كل أنساقه الثلاثة (السياق الثقافي، الاجتماعي و الشخصي)، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الرئيسي وهو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغيير، كما أن المهاجر يؤثر ويتأثر بالنظام الاجتماعي للبلد المضيف، وكذا بالقيم الثقافية([2]).

3) **مدخل المركز الاجتماعي:** يرى هذا الاتجاه أن السلوك الهجرة يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الاجتماعي (الطبقي) فقد أثبتت الدراسات في هذا المجال أن عمر الفرد يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في تحديد قبول الأشخاص نحو الهجرة، في حين أوضحت دراسات أخرى أن المستوى التعليمي و المهني هي أكثر الخصائص تأثيرا في سلوك الهجرة([3]).

إن تفسير ظاهرة الهجرة عملية معقدة، تحتاج إلى العديد من التخصصات والمقاربات النظرية، مثلما كتب "كليفورد يانسن" (Clifford Jansen) منذ أكثر من 40 عاما نقلا عن "راسل كينغ" (Russel King)، حيث يرى أنها تحتاج إلى العديد من التخصصات في العلوم الاجتماعية (مثل الجغرافيا، علم الاجتماع، الاقتصاد) لكن العديد من التخصصات الأخرى قد تطورت مثل علم النفس الاجتماعي، علوم السياسة، علم الإنسان والتاريخ، الديموغرافيا والقانون، مرورا بالعلوم الإنسانية والأدبية وعلوم الإعلام والاتصال. وقد أجريت الكثير من الأبحاث حول الهجرة داخل حدود هذه التخصصات الضيقة والتي عززها المشهد الأكاديمي والمؤسسي في معظم الجامعات التي أدرجتها في برامج الأبحاث القائمة على التخصص، فكل تخصص له تقاليده البحثية ونظرياته ونموذجه المعرفي الخاص به([4]). وقد تحدى العديد من المؤلفين هذه الأدبيات الضيقة ومن بينهم " كاستلس" (Castles) حيث يرى أن التخصصات والنماذج المعرفية المغلقة هي بمثابة العدو للدراسة الفعالة والمتعاطفة مع هجرة البشر، كما أن "أرانغو" يرى أن قصر وحصر التفسير على أحد التخصصات يقلل في فهم التعقيد الكامن وراء عملية الهجرة والذي بدوره أعاق بناء نظرية متكاملة لفهم وتفسير هذه الظاهرة.

وفي ظل التحديات الجديدة التي تطرحها ظاهرة العولمة على المجتمعات والدول، حاول في السنوات الأخيرة العديد من الباحثين أمثال " أدريان فافيل" (A. Favell و "كينغ" في 2002 و 2012، أن يجادلوا بقوة وينصحان بإتباع منهج متعدد التخصصات لدراسة عملية الهجرة، وفي هذا الإطار فقد ألف "مايكل

([1]) رشيد زوزو، المرجع نفسه. ص.73.

([2]) طالح نصيرة، " أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج": مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص.151.

([3]) المرجع نفسه. ص.152.

([4]) Russel King, op.cit. p.10.

سامرس" (Michael Samers) كتابا بعنوان "migration" مزج فيه بين المنهج المكاني الجغرافي والاقتصاد السياسي مع الأطر النقدية لعلم الاجتماع لإنتاج تحليل مقنع وشامل لنطاق الهجرة الدولية([1]).

وفي هذا الإطار يرى "فيكتور بيشي" (Victor péché) أن الهجرة الدولية خرجت من حقل البحث العلمي إلى النقاش السياسي والإعلامي، ويقول أن تعقيد واقع الظاهرة حاليا، والتأثير المتزايد لمتغيرات العولمة والتي أثرت في طبيعة وأسباب حركات الهجرة يستوجب إعادة النظر في النماذج المعرفية التقليدية المفسرة للهجرة الدولية. ويتعرض في مقاله ([2]) إلى ثلاث عوامل أساسية أدت إلى عجز المقاربات النظرية التقليدية عن تفسير ظاهرة الهجرة الدولية نلخصها فيما يلي :

1- الأسباب العميقة للهجرة

2- بقاء النظريات التقليدية مطبوعة بالمنهجيات المنغلقة وطنيا.

3- غياب البعد الأخلاقي في صياغة السياسات المتعلقة بالهجرة.

وينصح "فيكتور بيشي" بضرورة النظر إلى علاقات القوة الجديدة والتي تنتج عنها الهجرة سواء كان ذلك على المستوى الجهوي أو العالمي أين يتداخل البعد الاقتصادي مع السياسي في إحداث عملية الهجرة. ومن هنا يجب إعطاء أهمية إلى طبيعة أنظمة الحكم والأنظمة الاقتصادية التي تؤثر في ظروف وحياة السكان. وعلى هذا الأساس يرى (péché) أنه لا يجب الاقتصار على ملاحظة الجوانب المتعلقة بالفقر والنمو والتنمية لتفسير ظاهرة الهجرة، ولكن يجب النظر إلى الأسباب المؤدية إلى ذلك. أما فيما يخص العامل الثالث المتعلق بغياب البعد الأخلاقي في صياغة السياسات فيرى أن صانع القرار يهتم فقط بالمكاسب الاقتصادية التي يجنيها من وراء سن هذه السياسة أو تلك، ويرى أن هذه المقاربة النفعية مرتبطة بالوطنية المفرطة. ولذلك فإن أغلب الدراسات تركز على آثار الهجرة على المجتمعات المستقبلة، فإذا كانت إيجابية فإن الهجرة مبررة وإذا كانت سلبية فيجب تقييدها ومراقبتها أو توقيفها ([3]). ويضيف "فيكتور بيشي" عاملا رابعا لهذه العوامل الثلاثة متمثلا في غياب البعد النفسي والاجتماعي في نظريات الهجرة ويدعو إلى إدراج مفهوم الحوكمة في أبحاث العلوم السياسية حول ظاهرة الهجرة.

في الأخير يمكن القول أنه ليس ثمة اتفاق على تفسير ظاهرة الهجرة من خلال نظرية واحدة. فلا زالت مختلف النظريات تواجه انتقادات حادة نتيجة جوانب القصور فيها. فالنظرية الاقتصادية تقدم تفسيرات حتمية لظاهرة الهجرة وهي تتجاهل الكثير من العوامل المؤثرة فيها، أما النظرية الاجتماعية فما زالت في طور التكوين بالرغم من تحليلها للعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية.

([1]) Idem.

([2]) Victor Péche, «les théories migratoires : vers un nouveau paradigme à la croisée de l'économie politique, le cosmopolitisme et les droits des migrants et des migrantes », le cercle des économistes, dans : https://lecercledeseconomistes.fr/wp-content/uploads/2016/03/theoriesnouvelles.pdf, consulté le

([3]) Op.cit.

المبحث الثاني

المحددات التاريخية والجيوسياسية للهجرة المغاربية نحو فرنسا

في ظل انفتاح المجتمعات وكثافة العلاقات الاقتصادية والتجارية والتداخل المتصاعد لشبكات الاتصال والمعلومات، أصبحت الدول غير قادرة على مراقبة التدفقات الخارجية. فإلى جانب العلاقات بين الدول، تتطور علاقات عبر قومية تتجاوز رقابة الدول، بحيث أصبح الحديث اليوم وبشكل متزايد عن الصراعات والحروب غير المتناظرة والتي تدار بوسائط وأدوات ليست بالضرورة عسكرية ([1]). وفي إطار التحولات الدولية وتغير البيئة الأمنية في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، انتقل الصراع من مستواه الإيديولوجي والعسكري إلى مستواه الحضاري بمختلف أبعاده السياسية، الاقتصادية والثقافية، وعمدت القوى الكبرى ومنها الدول الأوروبية الفاعلة في السياسة الدولية إلى صياغة سياساتها الإستراتيجية بما يتفق ورؤيتها للهجرة الدولية، الإرهاب والإسلام السياسي كتهديدات جديدة للأمن الأوروبي.

وقد أضحت الهجرة الدولية بمختلف أنماطها بعد نهاية الحرب الباردة، خطرا جديدا يصعب التنبؤ به وبسيرورته. هذا الوضع أنتج ما يسمى عولمة المخاطر وبالتالي إنتاج ما يسمى بالعولمة الأمنية لمواجهتها والحد من آثارها. فقد جمعت الهجرة غير الشرعية جل المخاطر الأمنية السياسية والثقافية. فالحجم الأكبر لهذه التدفقات قادمة من دول جنوب المتوسط، مما أدى إلى انتقال الخوف الأوروبي والغربي من التهديد السوفياتي والشيوعي إلى الخوف من الجنوب. كما انتقل مفهوم العدو في الأدبيات الأوروبية والغربية من العدو الشيوعي إلى العدو الإسلامي. كما أدت هذه التحولات إلى بروز فواعل جديدة من غير الدول في العلاقات الدولية، ولم تعد الدول وحدها تحتكر الفعل الدولي وإنما أصبح الأفراد والجماعات لها تأثير واضح في مسار واتجاه السياسات الدولية.

وباعتبار الفضاء الأوروبي (شنغن) فريد من نوعه في العالم من حيث أنه يتضمن المجال الوحيد لحرية تنقل الأشخاص. وفي ظل الحراك الاجتماعي والسياسي في الدول العربية منذ سنة 2011م، وبروز ظاهرة الهجرة واللجوء كخطر يهدد كيان الاتحاد الأوروبي، فقد بدأ قسم الشؤون الأوروبية والدولية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للاتحاد الأوروبي ينكب على دراسة التحديات العالمية للهجرة الدولية. وعليه سنتناول في هذا المبحث العناصر التالية:

المطلب الأول: المحددات الإستراتيجية للهجرة الدولية في حوض البحر المتوسط

المطلب الثاني: المحطات التاريخية لتطور الهجرة المغاربية في فرنسا

المطلب الثالث: محتوى اتفاقات التعاون الفرنسي المغاربي في مجال العمالة المهاجرة

وهو ما سيتناوله البحث كما يلي:

([1]) مصطفى بخوش، " التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن، مرجع سبق ذكره. ص.7.

المطلب الأول: المحددات الإستراتيجية للهجرة الدولية في حوض البحر المتوسط

يعتبر البحر الأبيض المتوسط منطقة فاصلة بين العالم الأوروبي والعالم العربي والأفريقي، فقد تحول هذا الأخير بعد نهاية الحرب الباردة إلى خط مواجهة بين ضفتيه، في الوقت الذي زال فيه التهديد الشيوعي القادم من الشرق. وطبعت مرحلة التسعينات بحالة من الشك حول مستقبل العلاقات الأورو متوسطية والخوف من مخاطر انتقال عدوى الفوضى والأزمات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية إلى أوروبا، خاصة تلك القادمة من دول البلقان وشمال أفريقيا ودول الثورات العربية بدءا من عام 2011م، والتي أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة بنمطيها الشرعي وغير الشرعي كتهديد للدول والمجتمعات الغربية على جميع المستويات والقطاعات. وعليه سنتناول في هذا المطلب الفروع التالية:

الفرع الأول: الهجرة كتحدي سياسي وأمني في الفضاء الأورو متوسطي

الفرع الثاني: الهجرة الدولية كحاجة لنمو الاقتصاديات الأوروبية

الفرع الثالث: الهجرة المغاربية كتحدي ثقافي للهوية الأوروبية

وسيكون الفرع الأول كما يلي:

الفرع الأول: الهجرة كتحدي سياسي وأمني في الفضاء الأورو متوسطي

حظيت مسألة الهجرة نتيجة بالاهتمام المبالغ فيه من طرف الحكومات الأوروبية والغربية، سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى السياسات، فأضحت الهجرة الدولية بمختلف أنماطها هاجسا أمنيا وسياسيا لتلك الدول، لا سيما فرنسا، اسبانيا، إيطاليا. ولم يعد مفهوم الأمن مقتصرا في بعده العسكري البحت، وإنما أخذ أبعادا اقتصادية، سياسية واجتماعية وأمنية بالدرجة الأولى، نتيجة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايد أعداد المهاجرين بطرق قانونية.

تشير الأرقام والبيانات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، إلى عدم دقتها، ويعود ذلك إلى صعوبة جمع البيانات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية نتيجة الطبيعة السرية لهذه الظاهرة، من جهة وإلى تعدد مصادر هذه البيانات من جهة ثانية. ومع ذلك تحاول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جمع البيانات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية منذ سنة 2000م، مما يسمح بتحليل اتجاهاتها، ولكن بصفة محدودة. إذ أن البيانات ليست موحدة. فعلى سبيل المثال، احصائيات أعداد الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي لسنة 2008، تختلف عن الأرقام التي تقدمها وكالة "فرونتكس"(Frontex)، والأرقام التي قدمتها دراسة بعنوان" مشروع بحث الهجرة السرية" سنة 2009، والتي تقدم أرقاما تتراوح بين 1,9 و 3,8 مليون مهاجر غير شرعي([1]). وهنا نلاحظ الفرق الكبير بين التقديرات، مما يشير إلى صعوبات جمة أمام الباحثين والمحللين المهتمين بدراسة الظاهرة.

([1]) OIM (ONU Migration), Op.Cit, p.24.

تتفق أغلب الدول الأوروبية على محاربة الهجرة غير الشرعية في حين تختلف في صياغة سياساتها إزاء هذه الظاهرة. ففي هذا السياق، يشير الكاتب "أوليفيي كيرش" (Olivier Kirsh) إلى أن سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة لا تزال جنينية، وهو اختصاص مشترك بين اللجنة الأوروبية والدول الأعضاء. ويضيف أنه بالرغم من إحراز تقدم كبير في اعتماد نظام اللجوء المشترك في عام 2012م، بالإضافة إلى الأجندة الأوروبية حول الهجرة في عام 2015م، فقد كشفت أزمة المهاجرين الأخيرة صعوبات تنفيذ سياسة مشتركة للهجرة ([1]).

إن أهم ما أنجزه الاتحاد الأوروبي في مجال حركة الأشخاص من وإلى دول الاتحاد، هو إنشاء فضاء شنغن (Shengen) لحرية تنقل الأشخاص. هذا الفضاء مطالب اليوم بتقديم إجابات شافية للتحديات الخارجية المتعلقة بالهجرة، لاسيما السرية منها وغير النظامية. لكن الذي يلاحظه المتابعون للشأن الأوروبي أن أوروبا ما تزال منقسمة على نفسها بخصوص هذا الموضوع. فمن جهة فإن أوروبا ما تزال بحاجة إلى هجرة العمال لتعويض العمالة الأوروبية التي بدأت تنخرها الشيخوخة. ومن جهة ثانية فإن تزايد حجم الهجرات السرية وأمواج اللاجئين جعلت دول الاتحاد الأوروبي غير قادرة على التحكم في ذلك. فالسياسات الأوروبية غير موحدة بهذا الشأن، مما يجعل التنسيق والتضامن ضعيف جدا ([2]). في هذا الشأن يشير الكاتب "محمد مطاوع"، إلى أن الاتحاد الأوروبي منقسم إلى معسكرين: معسكر الدول الأوروبية المشاطئة للمتوسط (اسبانيا، إيطاليا، اليونان، قبرص، مالطا) وهي الدول التي تقع في خط المواجهة المباشر مع أمواج الهجرة غير الشرعية واللجوء. في مقابل معسكر الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (وعلى رأسها فرنسا، بريطانيا، ألمانيا)، حيث أن هناك صراع قانوني وسياسي حول تحمل أعباء وتكاليف استقبال المهاجرين غير الشرعيين وطلبات اللجوء السياسي، مما أدى في النهاية إلى زعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، ودفع بريطانيا إلى تعليق عضويتها بالاتحاد الأوروبي، وتهديد إيطاليا بالانسحاب منه. وتزايد النقاش والجدل حول حرية تنقل العمالة في الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر أحد الملامح الإيجابية لهذا لاتحاد ([3]). وهذا ما يهدد ما تم إنجازه على مستوى الفضاء المخصص لحرية تنقل الأشخاص داخل الفضاء الأوروبي.

وبالنظر إلى القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية والثقافية بين دول الضفتين للبحر الأبيض المتوسط، فقد ازداد تدفق المهاجرين إلى أوروبا بصفة غير شرعية نتيجة تفاقم النزاعات الداخلية وانتشار الفقر والأمراض والأوبئة في الدول الأفريقية والعربية. ونظرا لتزامن وترابط الهجرة غير الشرعية بشبكات الإرهاب

([1]) Olivier Kirsh, «Migrations Internationales: Un enjeu planitaire», JORF,novembre 2015, in : www. Lecese.fr , consulté le 12/09/2016 à 11h34.

([2]) Sami Andora, « The EU's immigration challenges», in: www.euronews.net/U-Talk, consulté le 21/06/2017 à 17h51.

([3]) محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015، ص. ص.23-24

والجريمة المنظمة بكل أشكالها، كان لزاما على الدول والحكومات اتخاذ كل الإجراءات القانونية والتنظيمية لمكافحة الجرائم المرتبطة بالهجرة وضمنتها في نصوصها التشريعية والقانونية، واعتبار الهجرة غير الشرعية جريمة يعاقب عليها القانون(*). ومن بين تلك الجرائم، الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة الأشخاص والمخدرات، تبييض الأموال والتزوير، إلى جانب الجرائم المرتبطة بالشرف والأخلاق([1]).

بالرغم من التزام الدول بمعظم نصوص المواثيق الدولية المتعلقة بحماية الأجانب والمهاجرين وتنظيم حركة الدخول والخروج، إلا أن هذه الدول وجدت نفسها عاجزة أمام استفحال الظاهرة. فقد ازداد حجم تدفقات اللجوء والهجرة غير الشرعية بفعل تأثير عملية العولمة وتطور وسائل النقل والاتصال والمعلومات. فأصبح عبور الحدود سهلا وبطرق مزيفة وغير قانونية في كثير من الأحيان. الأمر الذي دفع الدول والحكومات إلى تحصين منظوماتها التشريعية في المجال الجزائي والنص صراحة على تجريم فعل الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين وتنظيم إقامة الأجانب، مع تخفيف أو تضييق منح تأشيرات الدخول، وإعادة هيكلة الأنظمة الأمنية وأجهزة حراسة الحدود ومراقبتها([2]).

على المستوى العالمي عقدت هيئة الأمم المتحدة اتفاقا شمل 123 دولة، جاء في نصوصه: "إلزام كل دولة طرف في الاتفاق أن تتبنى تشريعا قضائيا، وإجراءات ضرورية للتصدي للظاهرة مع مراعاة حقوق الأفراد، وإلزام الدول التي تربطها حدود مشتركة إبرام معاهدات ثنائية فيما بينها لتبادل المعلومات القضائية والإدارية فيما يتعلق بنقاط الانطلاق والوصول المستعملة في الهجرة، والكشف عن هوية وطرق تنظيم تهريب المهاجرين، مع التأكيد على ضرورة اعتماد الدول سياسة جنائية تتماشى والتطورات العلمية والحديثة المستعملة للكشف عن الجريمة"([3]).

ولما كانت الهجرة غير الشرعية هي هروب من واقع مزر يكون فيه الاضطهاد مركبا، فإن العلاج لن يكون بتجريم الظاهرة، بل العلاج الحقيقي يكون بتطبيق الحكم الراشد. حكم لا تشكل فيه الديمقراطية إلا جزءا يسيرا فهو يتعداها إلى سائر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون([4]). الأمر الذي بات يطرح تحديات كبيرة على الدول المصدرة والدول المستقبلة للهجرة على حد سواء. يرى الكاتب "ناصر حامد" في هذا السياق، أن التحدي الرئيسي الذي تطرحه الهجرة غير الشرعية مرتبط بشكل وثيق بالمشاكل الهيكلية لدول

(*) اعتمدت الجزائر القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 جويلية 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها.

([1]) بدروني أنيسة، حاج بن علي محمد، "جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص. 205.

([2]) المرجع نفسه. ص. 209.

([3])المرجع نفسه. ص.211.

([4]) سفيان فوكة، "الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية"، في محمد غربي وآخرون. مرجع سبق ذكره. ص.ص.143-144.

المصدر من فقر واضطرابات سياسية وعدم احترام لحقوق الإنسان([1]). ويرى الدكتور "زروق العربي" أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات على مختلف الأصعدة([2]). فالإخلال بالأمن على المستوى الداخلي في أي دولة يؤدي بالضرورة إلى الإخلال بالاستقرار السياسي والاجتماعي للدول، بما ينعكس بدوره على جهود التنمية ومجابهة التحديات الخارجية التي تواجهها الدول.

تعتبر الدول المغاربية ودول جنوب أوروبا المشاطئة للمتوسط من الدول الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة، حيث تسخر هذه الدول أجهزتها الأمنية ومواردها المالية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد دفع ذلك إلى تشديد الخناق على المهاجرين بطرق غير شرعية، سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى الإجرائي والإداري.

فعلى المستوى التشريعي والقانوني تعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة يعاقب عليها القانون. ففي القانون الجنائي الجزائري المعدل بقرار مجلس الحكومة بتاريخ 31 أوت 2008م، فإن كل مهاجر سري معرض لعقوبة السجن لمدة تصل إلى 6 أشهر. وقد نص القانون على أقسى العقوبات للمتورطين في الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة حيث تبلغ العقوبة 10 سنوات سجنا في أسوأ الحالات أما على المستوى الخارجي، تعتبر الضغوط الأمريكية على الجانب الأوروبي لكي يتصدى لتدفقات الهجرة غير الشرعية، إحدى الروافد التي قد تدعم عمليات الإرهاب، وهي الضغوط التي ارتفعت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تتهم دول الاتحاد الأوروبي بأنها تحتضن الخلايا الإرهابية وتسمح لهم بحرية الحركة وحق اللجوء السياسي ([3]).

ولهذه الأسباب تتفق كل الأطراف على أن إشكالية الهجرة غير الشرعية تتجاوز حدود الدول ولا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون والشراكة. الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات شراكة مع الدول المتوسطية تقوم على سياسة الجوار والتعاون وتحرير الأسواق التجارية، ودعم الرخاء والاقتصاد مع الدول المصدرة للهجرة. ومن بين الأهداف التي حددها الاتحاد الأوروبي، إقامة منطقة مشتركة تنعم بالسلم والأمن والاستقرار، تمر عبر شراكات سياسية وأمنية، ومساعدة الدول المصدرة للهجرة على محاربة الفقر، احترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية. والعمل على ضبط الحدود والتحكم فيها ومراقبة عبور المهاجرين وتشديد الإجراءات على طلبات اللجوء السياسي.

أما على مستوى الخطاب السياسي فقد أصبح موضوع الهجرة مادة دسمة لخطاب يجري توظيفه من طرف الطبقة السياسية من مختلف التيارات من أجل استقطاب الناخبين، حيث تواجه الجاليات العربية والمسلمة في أوروبا العديد من التحديات. أما التحدي السياسي الأهم الذي تتحدث عنه العديد من الدراسات ووسائل الإعلام، فهو صعود اليمين المتطرف في مختلف بلدان العالم. إذ لم يعد هذا التيار أقلية، بل

([1]) ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005، المجلد 40.ص.188.

([2]) زروق العربي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها وآليات المواجهة"، ص.34

([3]) المرجع نفسه. ص.37.

أضحى لاعبا وفاعلا أساسيا بحضوره على المستويات الانتخابية والبرلمانية والحكومية ، ولعل فوز "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عهدتيه الأولى والثانية، وحكومة اليمين المتطرف في إيطاليا، وتصاعد اليمين الفرنسي المتطرف بقيادة مارين لوبين، لخير دليل على ذلك. مما دفع بأحزاب اليمين التقليدي إلى تبنى رؤيته وخطابه السياسي حول الكثير من القضايا، ومنها قضية الهجرة والأجانب ([1]). والسؤال الذي يطرح في هذا السياق: هل بإمكان الفاشية الأوروبية أن تعود إلى الحكم بعد أن ظن أنها انتهت تماما؟ في ظل هذه التساؤلات والتناقضات الكبرى وجدت الدول الأوروبية نفسها حائرة بين سياسات التقييد إزاء الهجرة واعتبارها تهديدا لأمنها وسيادتها، وبين سياسات التسوية والقبول بالأمر الواقع.

بالرغم من الجهود الدولية المبذولة بهدف التحكم في الهجرة الشرعية وتنظيمها، والحد من الهجرة غير الشرعية والقضاء على آثارها السلبية والتقليل من الجرائم المرتبطة بها، إلا أنها تظل محدودة النتائج بسبب عدم قدرة البلدان المعنية على مراقبة حدودها البرية وشواطئها البحرية ([2]). ومن ثم هناك قناعة لدى جميع الأطراف أن كل السياسات والإجراءات لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال إعادة تدبير ظاهرة الهجرة برمتها.

الفرع الثاني: الهجرة الدولية كحاجة لنمو الاقتصاديات الأوروبية

تنقسم الطبقة السياسة الأوروبية بشأن موضوع الهجرة إلى موقفين متعارضين؛ الأول يتزعمه تيار اليسار ويقر بحاجة أوروبا إلى المهاجرين لتغطية العجز الديموغرافي، وتلبية متطلبات الاقتصاد الأوروبي. والثاني يتزعمه تيار اليمين ويرى أن الهجرة من أصول إسلامية تمثل تهديدا للقيم الغربية، مؤكدا على استحالة اندماجهم في المجتمعات الأوروبية، معتبرا ذلك قنبلة ديموغرافية ستنفجر يوما في قلب المجتمعات الأوروبية ([3]). فما حقيقة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرحها عملية الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله؟

يعتبر الاختلال الديموغرافي بين الدول أحد الأسباب الدافعة للهجرة الدولية وتمثل تحديا كبيرا للحكومات والدول. فالدول المتقدمة ولا سيما الأوروبية منها تعرف عجزا ديموغرافيا كبيرا أدى إلى تناقص اليد العاملة النشيطة وشيخوخة المجتمعات الأوروبية. أما الدول النامية فقد عرفت تزايدا في نسبة النمو

([1]) محمد بوسيتش، "الجماعات المسلمة في جنوب شرق أوروبا: التحديات والفرص"، في مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/files/musliminbalkan/2014/05/20145156146423143.html، تاريخ التصفح: 2017/01/14 على الساعة 00سا43د.

([2]) لمزيد من المعلومات أنظر: شاقوري عبدالقادر واحميدي بوجلطية بوعلي، " الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الأسباب وسياسات المواجهة"، في: محمد غربي وآخرون، نفس المرجع. ص.ص.53-54.

([3]) محمد بلخيرة، مرجع سبق ذكره. ص.107.

الديموغرافي والذي تزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي في هذه الدول. الأمر الذي أدى إلى حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انعدام فرص العمل وانتشار البطالة لدى سكان العالم الثالث([1]).

من النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة. فإذا كان انخفاض الدخل الفردي مبررا لعملية الهجرة والترحال، فإن البطالة أكثر تبريرا للهجرة. وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث، ففي أفريقيا تسجل الدول أعلى معدلات البطالة في العالم. حيث ارتفعت نسبة البطالة من 9.2 % سنة 1996 إلى 9.8 % سنة 2006 في أفريقيا جنوب الصحراء. وبلغت 12.2 % في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في حين انخفض معدل البطالة في الدول المتقدمة من 7.8 % سنة 1996 إلى 6.2% سنة 2006، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وزيادة انتاجية العمل في هذه الأخيرة([2]).

وتشير العديد من الدراسات، المدعومة بالبيانات الإحصائية، إلى تباين المستوى الاقتصادي للدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها، نتيجة تذبذب عمليات التنمية في البلدان النامية والمرتبطة أساسا بالفلاحة والتعدين. الأمر الذي أدى إلى انخفاض فرص التشغيل وازدياد حجم البطالة. فعلى مستوى الدول العربية قدرت نسبة البطالة في بداية الألفية الثالثة بين 15 و20 %. وتفيد احصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الدول العربية عام 2008 بلغ حوالي 15 % من مجموع السكان. ويصل إلى 40 % في فئة الشباب بين 15 و24 سنة بما يعادل حوالي 66 مليون من بين 317 مليون نسمة. كما يمثل ضعف القدرة الشرائية أهم أسباب هجرة الشباب إلى الدول المتقدمة والصناعية. فقد أشارت الدراسات عام 2006 إلى أن أكثر من 80 % من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع، ويعيش أكثر من 230 نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد عن 1500 دولار سنويا([3]). وترتبط الأوضاع الاقتصادية في دول الشمال الأفريقي بالتغيير الذي طرأ على دور الدولة وهيكل الاقتصاد في تلك الدول وتبنيها لسياسات التكيف الهيكلي وشروط صندوق النقد الدولي والتي أثرت سلبا على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

وقد أشار الأستاذ "محمد بلخيرة" نقلا عن "فرانسيس فوكوياما"، إلى أن عدم استقرار الأوضاع في دول العالم الثالث ستتسبب في هجرات ضخمة إلى الدول الصناعية والتي ستعاني جراء ذلك من متاعب جمة ([4]). ويعتقد "صامويل هنتجتون" بأن الصدام الحضاري في شكله الحاد والعنيف سيكون نتاجا للحيوية الديموغرافية في جنوب المتوسط مقابل الركود الديموغرافي في شماله، مركزا على الخطر الديموغرافي الزاحف من العالم الإسلامي على القيم الغربية، موضحا بأن التنامي السكاني الكبير للمسلمين سيشكل

([1]) غربي محمد وشايب الذراع بن يمينة، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط– الجزائر أنموذجا"، في محمد غربي وآخرون، نفس المرجع. ص.308.

([2]) المرجع نفسه. ص.317.

([3]) بارك نعيمة وبن داودية وهيبة، "الهجرة وإشكالية التنمية في دول المغرب العربي"، في محمد غربي وآخرون، المرجع السابق. ص. 332.

([4]) محمد بلخيرة، " الهجرة المغاربية إلى أوروبا...معطيات ومغالطات"، في محمد غربي وآخرون، نفس المرجع. ص. 105

ضغوطا ديموغرافية على الغرب عبر ظاهرة الهجرة التي ستشهد تزايدا كبيرا مع بداية القرن الواحد والعشرين، مما سيخلق أزمة هجرة عالمية يخشاها الغرب ([1]). حيث أن التدفق غير المتحكم فيه و غير المرافق للمهاجرين واللاجئين يمكن أن يقلب التوازن السكاني للمجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل، خاصة وأن هؤلاء المهاجرين القادمين من جنوب المتوسط يتسمون بالخصوبة في التناسل([2]).

يؤكد الخبراء أن هناك حقيقة غير قابلة للنقض تتمثل في تزايد أعداد المهاجرين إلى أوروبا بالرغم من التضييق الشديد المنتهج من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي يدحض الفرضيات القائلة بأن الاقتصاد الأوروبي ليس في حاجة إلى يد عاملة أجنبية غير مؤهلة. وأضحت الهجرة مصدرا للتنمية والرخاء في المجتمعات الأوروبية، رغم محاولة إخفاء الأمر من طرف السلطات العمومية. ففي إسبانيا مثلا جرى توظيف 90 % من المهاجرين معظمهم من المغاربة في أسواق العمل الإسبانية. ولجأت الدول الأوروبية في كثير من الأحيان إلى تسوية أوضاع الآلاف من المهاجرين خاصة أولئك الوافدين من الدول المغاربية، واستيعاب أعداد مماثلة من المهاجرين غير الشرعيين. الأمر الذي يؤكد حاجة الاقتصاد الأوروبي الماسة للعمالة الأجنبية تتقدمها تلك القادمة من جنوب المتوسط([3]).

وفي هذا السياق يستعرض الكاتب "عبد اللطيف شهاب" الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي على الدول المصدرة والمستقبلة لها. إذ يخلص في دراسته إلى أن أبرز نتائج الهجرة هو ذلك الاختلال الواضح في الهيكل المهني لعرض القوى العاملة في دول الإرسال والقصور في عرض بعض القوى العاملة والحرفية التي يصعب تعويضها مما يلحق الضرر في برامج التنمية المختلفة. ويشير الكاتب إلى أن بعض الدراسات قد أظهرت أن الهجرة الدولية قد عكست آثارا إيجابية على الدول المستقبلة أكثر مما عكسته على دول الإرسال. ويضيف أن التحويلات المالية للمهاجرين تعتبر أفضل مقياس للفائدة التي تعود على بلدانهم الأصلية. ولكنها في الوقت نفسه توسع من الفوارق الطبقية وتزيد من حجم الاستهلاك. ونتيجة لهجرة الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة، تلجأ الدول المصدرة للهجرة إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية، مما يؤثر على خزينة الدولة من العملات الصعبة، وقد تؤدي الهجرة في كثير من الأحيان إلى استنزاف رؤوس أموال عدد من بلدان الإرسال، عندما يقوم المهاجرون بتحويل أموالهم إلى دول المهجر بغرض استثمارها، كما هو الحال لكثير من الأثرياء العرب الذين يعيشون في أوروبا. كما أنها مصدر غير

([1]) محمد بلخيرة، المرجع نفسه. ص.106

([2]) ناجي عبد النور، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مرجع سبق ذكره. ص.ص.120-121.

([3]) محمد بلخيرة، مرجع سبق ذكره. ص.108.

ثابت للدخل القومي والادخار، مما يجعل دورها الاقتصادي محفوفا بالمخاطر، متأثرا بحجم التحويلات وسياسة الهجرة لدول الاستقبال ([1]).

في الجهة المقابلة، تعاني الدول المستضيفة للمهاجرين إلى نقص في الأيدي العاملة، وبالأخص في المهن التي تعزف عنها شعوب هذه البلدان. ومع تزايد الحاجة إلى العمالة الأجنبية في الدول المتقدمة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، فقد تحولت الهجرة الدولية إلى مكون أساسي من مكونات الاقتصاد الدولي الجديد. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: ما أهمية وعلاقة الهجرة بالتنمية؟

تتمثل إشكالية العلاقة بين الهجرة والتنمية في مستويين هما: مستوى تحويلات الدخل وما يرافق ذلك من مخصصات لها أثرها على مختلف القطاعات. ومستوى نقل الدراية (Le savoir faire) والمعارف مع تقييم الامكانيات التي تتيحها تلك المعرفة وأشكال توظيفها في تنمية الدول المعنية.

إن أهمية التحويلات المالية للمهاجرين تبرز من خلال اهتمام مجموعة الثمانية الكبار والتي اجتمعت في سي آيلاند عام 2007، وتناولت في اجتماعها كيفية العمل على تقليص كلفة هذه التحويلات وتوجيهها نحو القنوات الرسمية. ومما يكتسي دلالة في هذا المجال اهتمام المنظمات الدولية بهذه الأموال وبتطويرها، ومخصصاتها واستعمالها بطريقة أمثل كدعامة مالية للتنمية وتفادي استعمالها لتبييض الأموال وتجارة المخدرات والإرهاب([2]). كما تعتبر التحويلات المالية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والقيم الاجتماعية إلى بلدانهم الأصلية أحد الجسور القوية التي تربط الهجرة والتنمية. من خلال تحسين الظروف الصحية للسكان وتجديد قوة العمل. وفضلا عن مساهمتها في تقليص أزمة السكن، فهي تنعش الاقتصاديات المحلية بتشجيع المهن ذات العلاقة بقطاع البناء، النجارة، الحدادة، ومعدات البناء.... من جهة ثانية، تتباين آثار الهجرة في المجال الفلاحي، إذ أن رحيل الشباب من المناطق الفلاحية والقروية يؤدي إلى اضمحلال الاقتصاد الفلاحي والزراعي، ويؤدي إلى انفصام العلاقة بين هؤلاء وبين الأرض، إلا أنه في حالات أخرى يمكن أن يكون للهجرة آثارا إيجابية، حيث تساهم التحويلات المالية إلى أسرهم في القرى والأرياف في تطوير النشاط الفلاحي من خلال عصرنة وسائل الإنتاج وتوسيع المساحات المنتجة. كما تشكل هذه التحويلات دخلا للكثير من الأسر ومصدرا للنقد الأجنبي في بلدان المنشأ ([3]). ويمثل قطاع العقار أهم استثمارات المهاجرين، حيث يعتبر السكن عاملا مهما من عوامل التنمية البشرية فهو يوفر مجالا للاستثمار وعودة المهاجرين والأموال.

([1]) عبد اللطيف شهاب، " ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد 16، 2008.

([2]) بارك نعيمة وبن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره. ص.343.

([3]) المرجع نفسه. ص.ص.346-347.

وبالمقابل، ينجم عن علاقة الهجرة بالتنمية آثار سلبية على البلدان المصدرة للهجرة. إذ أن تزايد هجرة الكفاءات يؤدي إلى استنزاف البلدان المصدرة للهجرة من مواردها البشرية. لذلك فقد أدركت البلدان المعنية بهذه الظاهرة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها الهجرة الدولية، وأصبح لزاما على الدول والحكومات إيجاد مقاربات جديدة لتقييم عواقب الهجرة على اقتصاديات البلدان الأصلية، وحشد جميع الإمكانيات. في حين يواجه المهاجرون العداء والتمييز والإقصاء في مجالات السكن، التعليم، العمل والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، في البلدان الأوروبية. وتختلف شدة وحجم هذا الاقصاء باختلاف الأصول الإثنية والثقافية للمهاجرين، كما تختلف حسب وضعيتهم القانونية في البلدان المضيفة. وتتفاقم مشكلة الاندماج لذوي الأصول العربية والإسلامية، حيث تلصق بهم تهم الإجرام، التطرف والإرهاب بطريقة اعتباطية. كما تتفاقم قضايا انتهاك حقوق الإنسان عندما يصبح المهاجر في وضعية غير قانونية([1]).

على المستوى الأورو متوسطي، كانت الهجرة دائما من بين المواضيع المؤثرة في علاقات الدول، لتكون أحد عوامل التعاون أحيانا والتنازع أحيانا أخرى. فحاجة الاقتصاديات الأوروبية للعمالة الأجنبية جعلتها تفتح أبوابها للعمالة القادمة من دول الجوار المتوسطي. وبعدما كان تنقل العمال الأجانب سرا، اتجهت الدول الأوروبية ابتداء من سنوات السبعينيات إلى تنظيم عملية الهجرة وفقا لحاجياتها الاقتصادية، من خلال عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول المصدرة للهجرة. وفي سنوات التسعينيات، زاد تأثير الهجرة على العلاقات الأورو متوسطية، فمن جهة ظهرت حركات الإسلام السياسي على الخريطة السياسية والحزبية للدول العربية المتوسطية، والتي امتد نشاطها وتأثيرها إلى أوروبا. ومن جهة ثانية، صعود حركات اليمين المتطرف المعادية للأجانب وللجاليات العربية والمسلمة. الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات المجتمعية في بلاد الاستقبال. فأصبح المهاجرون في نظر الطبقة السياسية الأوروبية مصدر كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وأضحت قضية الهجرة على رأس الأجندة السياسية ونقطة الخلاف المحورية بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا، والتي أثرت بشكل واضح على تحديد السياسات المنتهجة من طرف الحكومات الأوروبية تجاه الهجرة ([2]).

وقد أخذت سياسات التعاون الأورو متوسطي عدة أشكال أهمها([3]):

– مساعدة المهاجرين من أجل العودة إلى أوطانهم الأصلية على إثر الأزمة الاقتصادية سنة 1973. أين انتهجت أوروبا سياسة مزدوجة تجاه الهجرة، وأغلقت حدودها أمام وصول مهاجرين جدد في مقابل تحفيز

([1]) بلعيفة أمين، " السياسات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: دراسة في المقاربة الأمنية كآلية معالجة وتطبيقاتها في الاتحاد الأوروبي"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.ص.382–383.

([2]) عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، 2008.

([3]) المرجع نفسه.

المهاجرين المقيمين على العودة، وقد كانت هذه السياسة محورا لتعاون رسمي بين دول المصدر وبلدان الاستقبال.

– كما لجأت دول الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف التعاون في مجال مراقبة وإيقاف تدفقات الهجرة السرية (غير الشرعية) مع تحميل دول الجنوب جزء من مسؤولية المراقبة من خلال إقامة علاقات تعاون مع مصالح الشرطة وحراس الحدود بهذه الدول.

– كما نص إعلان اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على أهمية دور الهجرة في علاقات التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية. والدعوة إلى زيادة التعاون من أجل التقليل من ضغوط الهجرة من خلال اعتماد برامج التكوين المهني والمساعدة على خلق مناصب شغل جديدة والالتزام بضمان الحقوق المعترف بها للمهاجرين بصفة شرعية في البلدان المضيفة. أما عن قضية الهجرة السرية فقد قرر الشركاء إقامة تعاون خاص من أجل الحد من هذه الظاهرة، والتزمت الدول الشريكة بتبني الوسائل الكفيلة بإعادة إدماج رعاياها الذين هم في وضعية غير قانونية.

وأدرج موضوع الهجرة في السلة الاجتماعية والإنسانية بدل إدراجها في السلة الاقتصادية. ذلك أن إدراج الهجرة ضمن هذا المجال قد يضع دول الاتحاد الأوروبي أمام المطالبة بإقرار حرية تنقل اليد العاملة المهاجرة وبالتالي فتح الأبواب أمام الهجرة القادمة من الجنوب وهو الأمر الذي ترفضه الدول الأوروبية. إلا أن اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية فشلت في تحقيق النتائج المتوخاة من إبرامها. وإذا كانت المساعدات المالية أعطت قوة دفع لعملية برشلونة إلا أن هدف إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010م لم يتحقق حتى الآن([1]). وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي التطور الاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة شرطا ضروريا لتأمين حرية التنقل بين ضفتي المتوسط، لأنه بدونه سيكون تدفق الهجرة من جهة واحدة وفي اتجاه الشمال يدفعه الفقر والحاجة إلى تحسين ظروف المعيشة.

في ظل هذه التحديات تشير أدبيات الاتحاد الأوروبي ودراسات الخبراء إلى الحلول المقترحة من أجل الحد من الآثار السلبية للهجرة الدولية القادمة من دول الجنوب، والتي مفادها أنها تقع عند حدود حوض البحر الأبيض المتوسط. والعمل مع الجيران واتخاذ الإجراءات بشكل مشترك وإنشاء وحدات عمل مشتركة للسيطرة على الحدود وتشديد المراقبة الجوية والاستفادة من مراقبة الأقمار الصناعية، وتسهيل عودة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية. ويرى بعض الخبراء أنه يمكن الحد من الهجرة الأفريقية إلى أوروبا أو التقليل منها من خلال الإجراءات التالية([2]):

- المساعدات الاقتصادية
- ايجاد فرص عمل للعاطلين في الدول الأفريقية

([1]) وداد غزلاني، " السياسات التعاونية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.411.

([2]) عبد اللطيف شهاب، مرجع سبق ذكره.

- الاستقرار الاجتماعي والسياسي
- دعم وتطوير القطاع الزراعي.

الفرع الثالث: الهجرة كتحدي ثقافي للهوية الأوروبية

ساهمت التحولات الكبرى التي شهدها العالم مع نهاية القرن العشرين في تغير مفهوم الأمن والذي لم يعد مقتصرا على المدلول العسكري والنووي بل تعداه إلى المدلول الاجتماعي والحضاري بفعل التغير في طبيعة وبنية التهديدات والأخطار. وأضحت الهجرة وخاصة تلك القادمة من دول الجنوب من بين الهواجس الأمنية التي تقلق الطبقة السياسية في الدول الغربية والأوروبية باعتبارها تشكل خطرا على أمن المجتمعات الأوروبية في أبعادها الثقافية والحضارية.

لقد كانت الهجرة منذ بداية التوسع الإمبريالي للإمبراطوريات الأوروبية إبان القرن 15م، بمثابة العامل الأهم في عملية التحول الاجتماعي والثقافي للأفراد والجماعات والأمم. وظلت الهجرة الأوروبية إلى مناطق أخرى من العالم بين القرنين 16م و19م متوسطة الحجم، إلا أنها أدت فيما بعد إلى حدوث تغيرات بعيدة المدى على التركيبة السكانية. وظلت أوروبا لفترة طويلة وجهة منسية بين غيرها من القارات، على الرغم من كونها الطرف الفاعل في حركة الاحتلال والاستيطان والمصدر الرئيسي للمهاجرين إلى أمريكا، أفريقيا، آسيا والمنطقة الواقعة جنوب المحيط الهادي. وقد بلغت هجرة الأوروبيين ذروتها مع نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م، وبدأ في الوقت نفسه تاريخ جديد لأوروبا كقارة مستقبلة للهجرة. حيث نما حجم السكان الأوروبيين من أصل أجنبي نموا ملحوظا([1]).

اعتمد المهاجرون الرواد على اكتساب المهارات الأكاديمية في سياق التوجهات الاستعمارية كأحد السبل الرئيسية للهجرة إلى أوروبا. واستند نجاح السيطرة الاستعمارية من الناحية الوظيفية إلى وجود جيش من الموظفين الإداريين المحليين. إن تصفية الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية لم يضع حدا لتيارات الهجرة القائمة على أساس التأهيل العلمي والأكاديمي. وهدفت العديد من القوى الاستعمارية استدامة هذه العلاقة وربط الإطارات وأصحاب المراكز القيادية في الدول المستقلة حديثا بالنظم التعليمية والمهنية للدول الاستعمارية بهدف النفوذ والسيطرة([2]).

مع أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة، وفي ظل انتصار منطق السوق وجنوح العولمة إلى تعميم كثير من القيم والممارسات والتعبيرات الثقافية، عاد المتغير الثقافي إلى ساحة الفعل السياسي والاجتماعي في علاقات الشعوب والأمم. وبرزت ظواهر جديدة يختلط فيها الدفاع عن الهوية والنزعة الوطنية وإشكالات تدبير الظواهر التي أفرزتها ظاهرة الهجرة، ومنها انتشار ثقافة الخوف والكراهية وتزايد التمايزات

([1]) يوخن أولتمر، " المسيرة الطويلة: أوروبا في قلب الهجرة المعولمة"، من الموقع:
www. Goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/105/ar15698201.htm , consulté le 24/01/2017, à 23h32.

([2]) المرجع نفسه.

الاجتماعية على أسس ثقافية ودينية. الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى الاحتماء بالخصوصية الثقافية والهوية الحضارية كرد فعل في كثير من البلدان العربية والغربية. وهكذا أثرت العوامل الثقافية في رسم السياسات الوطنية والإقليمية والدولية، وغدا التنوع والتعدد الثقافي من أهم سمات المجتمعات المعاصرة. وقد ظهر مصطلح التعدد الثقافي في الخطاب السياسي في أواخر الستينات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، عندما بدأت أستراليا وكندا بتأييد ذلك. وبدأ الشعور بالحاجة إلى هوية متعددة الثقافات، الأمر الذي كرسته الأدبيات السياسية في البلدين وجعلتاه جزءا من تصورها للمجتمعين الكندي والاسترالي([1]).

يختلف الوضع في أوروبا الغربية، فالمجتمعات الأوروبية في العموم لم تؤسس على الهجرة والمهاجرين، ففي حالة فرنسا وبسبب تاريخها القومي المتشدد في مسألة الهوية الوطنية، فإن الخطاب السياسي الرائج في مواجهة الهجرة واللجوء هو خطاب الاندماج وليس خطاب التعدد الثقافي ([2]). أما الحالة الألمانية فأكثر تعقيدا، باعتبار قصر التاريخ الاستعماري لألمانيا، كما أن مجالها الأمبريالي كان أوروبا ذاتها ولهذا بقيت ألمانيا إلى حد كبير بعيدة عن تهجين مركبها الاجتماعي من مجتمعات أفريقيا وآسيا. ولهذا فإن مسألة الضغط الذي يشكله المهاجرون واللاجئون على ألمانيا يعد تحديا جديدا نسبيا باعتبار أن الهجرات التركية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى ألمانيا الغربية هي البداية الفعلية لتاريخ الهجرات في التاريخ الألماني الحديث ([3]).

أما الحالة الأكثر لفتا للنظر في صراحتها ونفورها في التعامل مع مسألة اللاجئين السوريين هي دول أوروبا الشرقية، والتي ظلت قرابة نصف قرن تحت نفوذ النظام الشيوعي للاتحاد السوفياتي، حيث تعرضت المظاهر الدينية للقمع في هذه المجتمعات. والقول أن أوروبا تتبنى العلمانية لا يتنافي مع وجود الدين كمكون أساسي في المجتمعات الأوروبية، ولا زالت الكنيسة تلعب دورا مهما في يوميات المجال العام. وعلمانية الدولة لا تتناقض مع ازدياد أصحاب التجارب الدينية، ولا تزال الثقافات الاجتماعية الغربية تنتج جماعات وجمعيات دينية مسيحية مختلفة ومتنوعة. وقد لاحظ علماء الاجتماع أن بعض المجتمعات الأوروبية والمجتمع الأمريكي بالخصوص تعتبر الدين والمشاركة في النشاطات الدينية المنظمة مدخلا لولوج الفضاء العام والمجالات السياسية([4]).

تعتبر الهجرة في المحصلة النهائية عملية تثاقف تتم بين الأفراد والجماعات والشعوب والثقافات، والقيم والأديان والتجارب الإنسانية بمختلف أصنافها. ليست الهجرة العربية والإسلامية في بلاد الغرب استثناءا، فبالرغم أنها مرت بمراحل وخصوصيات إلا أنها استطاعت أن تخلق نواة عربية وإسلامية للتفاعل

([1]) علي راتانسي، التعددية الثقافية: مقدمة صغيرة جدا. ترجمة: لبنى عماد تركي، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص.ص.17-18.

([2]) أيمن نبيل، "أوروبا واللاجؤون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية"، في موقع الجزيرة. نت:
www.aljazeera.net/Knouledgegate/opinions/2015/9/14 , consulté le 24/01/2017 à 23h32.

([3]) أيمن نبيل، المرجع نفسه.

([4]) المرجع نفسه.

الثقافي والحضاري داخل المجتمعات الأوروبية، ولم يعد المهاجرون المسلمون أقلية في أوروبا، وأضحى الإسلام في الرتبة الثانية بعد الدين المسيحي. حيث عاد الإسلام إلى أوروبا بعد خمسة قرون من انهيار الأندلس، ليصبح ديانة معترف بها في كثير من الدول الأوروبية وأصبح الإسلام لدى تيارات اليمين المتطرف فوبيا تجذب إليهم الناخبين أكثر من كل البرامج الانتخابية ([1]).

إن تحول هجرة العرب والمسلمين إلى أوروبا من الصفة الفردية إلى التجمعات العائلية، ومن الوضع المؤقت إلى وضع الاستقرار، ومن حالة التأقلم الثقافي والاجتماعي إلى حالة التعايش، جعلت العائلات والأسر المسلمة المهاجرة تخضع لعمليات تغير وتلاقح ثقافي مستمرة مست توزيع الأدوار الوظيفية والاجتماعية فيها، وزادت في إبراز دور المرأة في الاندماج الثقافي والاجتماعي في المجتمعات الأوروبية المعاصرة.

وفي هذا الصدد أورد المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية إحصائية لافتة للنظر سنة 2009م، جاء فيها أن نسبة التشغيل بين النساء المغاربيات في فرنسا تبلغ 74 % مقابل 56 % للمواطنين الأوروبيين. غير أن الحقيقة الغائبة وراء هذه الأرقام كشف عنها تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2006م والمتعلق بصنف العاملات المغاربيات في دول المهجر، ونوعية العمل الذي يزاولنه. إذ يقول هذا التقرير أن أغلب العاملات المغاربيات عازبات ومطلقات وأرامل، حيث بلغت نسبة العازبات 62 % من مجموع النساء المغاربيات المهاجرات النشيطات في اسبانيا. وأن غالبية النساء العاملات في الدول الأوروبية يعملن في البيوت كمعينات ومربيات في المقاهي والملاهي الليلية والخدمات الصحية وذلك بنسبة 65 %([2]).

من جهة أخرى، فإن الحراك الثقافي في مجالات الأدب والفنون والسينما الذي شهده العالم العربي والمتوسطي في العقود الأخيرة، يثبت عودة المتغير الثقافي إلى واجهة الأحداث في علاقات الأمم والشعوب، وهو الأمر الذي سمح باختراق الحدود السياسية والثقافية وتجاوز المحظورات والطابوهات. وفي هذا السياق، تقول "جيوفاني تانزاريلا" (المفوضة العامة لمؤسسة رينيه سيدو بباريس)، أن الأنشطة الثقافية والفنية التي أقيمت في تونس العاصمة سنة 2007م وفي القاهرة سنة 2005م وغيرها من الأنشطة، قد فتحت ثغرات وانضجت ثورات 2011م([3]). ففي قلب التحديات السياسية للأنظمة والمجتمعات العربية، لعبت الثقافة دورا كبيرا في هذا الحراك، واستطاع الفن والثقافة أن يتوقعا ويفسرا الاختمار الذي يعمل في المجتمعات ولدى الأجيال الشابة، وتتساءل الكاتبة هل نحن بصدد مواجهة ثورات ثقافية؟ ويتساءل الباحث بشكل آخر: هل للثقافة دور تلعبه في العلاقات الأورومتوسطية بصفة عامة وفي تطور سياسات الهجرة بصفة خاصة؟.

([1]) فوزي غبارة، " الأسرة المسلمة المهاجرة وتحديات الاندماج الاجتماعي والثقافي"، في مجلة أديان، ص.24، من الموقع:
, www. Qscience.com/doi/pdf/10.5339/rels.2014.family.6، تاريخ التصفح 2017/03/01، على الساعة 22ساو25د.

([2]) فوزي غبارة، المرجع نفسه. ص.ص.26-27.

([3]) جيوفانا تانزاريلا، "الثقافة والبحر الأبيض المتوسط والربيع العربي"، في (الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2012)، عمان (الأردن): دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014، ص. 292.

لقد شكلت أحداث الحراك الاجتماعي والسياسي في الدول العربية قطيعة مع التوازنات التي طبعت الفضاء الأورومتوسطي لمدة طويلة. ويلاحظ التقرير السنوي للبحر الأبيض المتوسط([1])، انتقال الملف المتوسطي الذي كان موجودا بين يدي الاتحاد الأوروبي لصالح حكومات الدول المتوسطية وفقدانه لقيادة العلاقات الأورو متوسطية.

بالنسبة لمسألة الهجرة، وفي السياق السياسي والأمني المتأزم للدول العربية والأفريقية، أضحت هجرة الكفاءات تهديدا للبلدان الأصلية، وهي مرشحة للتزايد في ظل تأثيرات العولمة. ومن بين الأسباب التي تدفع النخب العلمية إلى الهجرة هو غياب البيئة العلمية الجاذبة وضعف الرواتب والأجور التي تقدم إليهم، في حين تجد كل الحوافز في الدول المتقدمة. حيث تشير أغلب الدراسات إلى وجود الآلاف من العلماء العرب يهاجرون إلى الدول الغربية المتقدمة، الأمر الذي يعد استنزافا للقدرات العلمية للدول العربية ([2]).

من جهة أخرى، يعيش المهاجرون من الجيل الثاني والثالث في أوروبا تحديا ثقافيا وأزمة في التربية والهوية والمواطنة. فقد طرحت قضية التعليم والمواطنة على هؤلاء منذ السبعينيات من القرن الماضي، ومنذ أن بدأ استقرار العمالة المهاجرة عبر التجمع العائلي؛ برزت في المجتمعات الأوروبية المستقبلة للمهاجرين جيلا جديدا من الأطفال ولدوا من أبوين مسلمين، فلا هم أوروبيون ولا هم مسلمون من حيث ثقافتهم وتربيتهم. فوجدوا هؤلاء أنفسهم ملزمون بدخول المدارس الأوروبية التي تأسست وفق مفاهيم وقيم وغايات مختلفة عن قيم ومعتقدات هؤلاء الأطفال. وكانت برامج التعليم الأوروبية المتعلقة بالمواطنة إلى ذلك التاريخ، تركز على قضايا الهوية الوطنية، والميراث الثقافي المشترك بين المجتمعات الأوروبية والذي تجسده الحضارة الإغريقية الرومانية والتقاليد المسيحية وثقافة عصر الأنوار([3]).

ففي أوروبا تعقدت إشكالية الهوية أكثر في بلدان مثل فرنسا، بلجيكا، هولندا وألمانيا، والتي عرفت تحولات بشرية كمية ونوعية لم يسبق أن عرفتها في السابق. فلم تعد المطالب اقتصادية فقط، بل أصبحت ثقافية واجتماعية كذلك. ومع تنوع الأعراق والثقافات والأجناس، تنوعت العادات واختلفت المفاهيم حول القيم والمبادئ، ولم يكن بمقدور أي مؤسسة أن تجد حلولا سريعة لهذه الإشكالية. فوضعت المدرسة في مواجهة كل الضغوط وكان الوضع أصعب لدى المنحدرين من أصول أجنبية، والذين يعيشون حالة عدم انسجام حادة بين ما يتلقونه في المدرسة وبين ما يتعلمونه في البيت. وهنا بدأت تطرح أولى المشاكل المتعلقة بقضية المواطنة والانتماء.

وقد تدفع وضعية الإقصاء والتهميش والعنصرية، بعض المنحدرين من أصول أجنبية إلى البحث عن هوية بديلة، يجدونها أحيانا في الدين. فيتحول هؤلاء إلى إبراز الاختلاف من خلال بعض المظاهر والرموز

([1]) جيوفانا تانزاريلا، المرجع نفسه، ص.293.

([2]) مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، هجرة العقول العربية.. كارثة تهدد الأمم: الأسباب والمآلات. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،2011، ص ص.3-4.

([3]) عبد الواحد أكمير، " العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة"، مجلة المستقبل العربي. العدد 429، ص.76-77.

الدينية. وفي غياب الفهم الصحيح للدين تسقط قلة منهم فيما تقدمه بعض القنوات الفضائية ذات التوجه الراديكالي، أو المواقع الالكترونية التي تشجع التطرف والارهاب، فيتشبع هؤلاء الشباب بالفكر الجهادي ويتوجه بعضهم إلى الجهاد في أفغانستان، العراق أو سوريا([1]).

يختلف تعامل البلدان الأوروبية المستقبلة للمهاجرين بشكل واضح مع الثقافة الأصلية للمنحدرين من أصول عربية وإسلامية، ويخضع ذلك قبل أي شيء آخر لنموذج الاندماج المعمول به في كل بلد. ففرنسا تعتمد ما يسمى بسياسة الاحتواء أو الانصهار (Assimilation) والتي ترفض تعدد الثقافات في المجتمع وترمي إلى تذويب ثقافة المهاجرين في الثقافة الفرنسية في ظرف جيل واحد، ويعتبر ذلك شرطا أساسيا حتى يعترف بهم المجتمع الفرنسي.

أما النموذج البريطاني فيقوم على مبدأ التعدد الثقافي، حيث هناك اعتراف رسمي بوجود مجتمع متعدد الأعراق والعادات والثقافات، بحيث لا يثير موضوع الاندماج النقاش والجدل السياسي والإعلامي الذي يثيره في فرنسا، وتسهر الحكومة البريطانية على توفير الآليات الكفيلة بتسهيل العلاقات بين مختلف الأقليات الدينية والعرقية والثقافية([2]). إلا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبية والذي كان بسبب الهجرة بالدرجة الأولى يشي بتغير السياسات البريطانية لإدارة الهجرة والاندماج. والذي تحدث عنه الأستاذ "فينسون لاتور" في مقال له بعنوان "النموذج البريطاني للهجرة والاندماج على المحك". والذي تحدث فيه عن تطور هذا النموذج وانتقاله من النموذج العالمي لحقوق المهاجرين بداية من سنة 1948 والذي يقوم على التدابير التفضيلية في بلورة سياسات الهجرة والاندماج. والتي منحت حقوقًا غير مشروطة للدخول والإقامة والعمل وحتى الجنسية لجميع مواطني المستعمرات البريطانية السابقة ورعاياها.

وبالرغم من الوضع المميز للأجانب والمهاجرين في بريطانيا، إلا أن الرأي العام البريطاني ظل معاديا للهجرة في غالب الأحيان([3]). وقد زاد هذا العداء شدة مع بدايات القرن الواحد والعشرين، وتفاقم الهجمات الارهابية التي مست العاصمة لندن. ولذلك كان من الضروري توفير الحماية المطلقة للمهاجرين الموجودين بالفعل في المملكة المتحدة بموجب القانون.

يبدو أن التعددية الثقافية أصبحت الآن موضع استنكار بالإجماع تقريبًا منذ عام 2001، وقد رأى البعض في التوجهات الجديدة التي تبلورت بعد أعمال الشغب في عام 2001 وهجمات عام 2005، منعطفًا نحو سياسة "الاستيعاب الجديد"، والذي يقطع مع النهج التفضيلي الذي تبلور في الستينيات من القرن الماضي. ومع ذلك، لا تزال التعددية الثقافية أساس سياسات الاندماج البريطانية. فوجود الجاليات وقدرتها

([1]) عبد الواحد أكمير، المرجع نفسه. ص.82.

([2]) المرجع نفسه. ص.83.

([3]) Vincent Latour, "Le modèle d'immigration et d'intégration britannique à l'épreuve", revue-outre-terre, 2/2016, p. 224, dans https://doi.org/10.3917/oute1.049.0223, consulté le 06/01/2025 à 13h 20m

على لعب دور في اندماج أفرادها لم يتم التشكيك فيه بشكل أساسي، على الرغم من أن التعددية الثقافية أصبحت الآن مشوبة بقوة بالاعتبارات الأمنية([1]).

ولا يختلف النموذج الهولندي في الاندماج إلا بشكل محدود عن النموذج البريطاني، إذ يعترف هو الآخر بمسألة التعدد الثقافي، إلا أن مدارس الأقليات لها حضور أكبر من بريطانيا، إذ تمثل أكثر من ثلاثة أرباع مدارس البلاد وهي ممولة ومراقبة من طرف الدولة. أما في بلجيكا فرغم أن الدولة لا تتدخل في الشؤون الدينية، إلا أن السياسات الحكومية في مجال التعليم تحترم الخصوصيات الدينية للأقليات([2]).

أما في ألمانيا وإلى وقت قريب، كانت الحكومة الألمانية حريصة على حماية الخصوصية الثقافية والعرقية للمجتمع الألماني. غير أن الوعي بواقع الهجرة في ألمانيا فتح نقاشا واسعا حولها، الأمر الذي فرض إصدار قوانين جديدة تسهل اندماج المهاجرين وتطبيق مبدأ قانون الأرض ابتداء من سنة 2000م. وبخصوص التعليم يركز النموذج الألماني على الاندماج المهني أكثر من اللغوي والثقافي. ويتم تلقين مبادئ الإسلام في المدرسة العمومية بألمانيا من خلال برامج اللغة والثقافة التركية، حيث يستفيد من ذلك أبناء الجالية التركية دون غيرهم، بسبب الثقل العددي للجالية التركية بألمانيا([3]).

أما نموذج الاندماج الإسباني، فهو يتأرجح بين النموذجين الفرنسي والبريطاني، فهو يطرح إشكالا بسبب خصوصية الإسلام في اسبانيا، باعتباره مرتبطا بالتراث الديني والثقافي للإسبان أنفسهم، وليس مرتبطا بالمهاجرين، ذلك أنه عندما عادت الديمقراطية إلى إسبانيا ومعها التعددية السياسية والدينية طفت إلى السطح مجموعات كشفت أن الرواسب التاريخية والثقافية للإسلام في الأندلس لا زالت حاضرة حيث بدأ الآلاف من الاسبان باعتناق الإسلام وتأسس حزب سياسي بمنطقة الأندلس هو الحزب الأندلسي الذي يعتبر الإسلام والحضارة الإسلامية مكونين أساسيين في مشروعه السياسي والفكري([4]).

أما قضية الحجاب والنقاب فتعتبر من بين أهم القضايا الثقافية التي طرحت بداخل المدرسة العمومية في الدول الأوروبية، والتي اختلفت بشأنها التشريعات الأوروبية وتحول إلى نقاش عمومي ومادة دسمة لوسائل الإعلام الأوروبية وخاصة منها الفرنسية والألمانية([5]).

إن تحول موضوع الحجاب في أوروبا إلى نقاش عام، أدى إلى وقوع الكثير من الخلافات السياسية بين المؤسسات الدستورية ([6]) والتيارات السياسية المختلفة. الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار الحكومي في البلدان الأوروبية وعلى الانسجام والاستقرار في المؤسسات التربوية والاجتماعية.

([1]) Vincent Latour, Op. cit, p. 231.

([2]) عبد الواحد أكمير، مرجع سبق ذكره، ص.ص.83-84.

([3]) المرجع نفسه. ص.85.

([4]) المرجع والمكان نفسه.

([5]) ممدوح الشيخ، الإسلام في مرمى نيران العلمانية الفرنسية: ما وراء الحرب الأوروبية على الحجاب والنقاب، ط1، بيروت: شركة دالتا(مكتبة بيروت)، 2011، ص.62.

([6]) المرجع نفسه، ص. 67.

أما إعلاميا، فصورة العرب والمسلمين مشوهة لدى الرأي العام الأوروبي حيث ينظر للمهاجر المسلم على أنه ذلك الآخر المختلف وليس ذلك المواطن، بغض النظر عن الجيل الذي ينتمي إليه والجنسية التي يحملها والأفكار التي يتشبع بها، وتزداد هذه القناعة عند وقوع أحداث عنف أو أعمال إرهابية مثل التي حدثت في باريس أو لندن سنة 2005م. يضاف إلى ذلك انجرار وسائل الإعلام والرأي العام الأوروبي وراء الدعاية والشعارات التي ترفعها أحزاب اليمين المتطرف والتيارات التي تدور في فلكها، حيث تلوح دائما على أن الإسلام والمسلمين المهاجرين يشكلون خطرا يهدد الهوية الأوروبية([1]). ولم تستطع الجمعيات الدينية والإسلامية حتى الآن أن تحقق انسجاما فيما بينها يمكن أن يسهم في الحد من أزمة الهوية والمواطنة التي يعيشها المهاجرون من أصول عربية وإسلامية، حيث تعيش هذه الجمعيات في خلافات دائمة مرتبطة بثقافتها أو بحكومات البلدان الأصلية والتي تمول في كثير من الأحيان هذه الجمعيات والمؤسسات.

المطلب الثاني

المحطات التاريخية لتطور الهجرة المغاربية وخصائصها في فرنسا

شهدت ظاهرة الهجرة المغاربية نحو فرنسا محطات تاريخية مهمة ومتنوعة طبعت خصائصها ونموها تبعا لتطور العلاقات الفرنسية المغاربية طيلة هذه المراحل. ولمعرفة أهم تلك المحطات نتناول في هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: مرحلة الهجرة المغاربية في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي وما بعدها

الفرع الثاني: مرحلة الهجرة المغاربية إلى فرنسا ما بعد الاستقلال الوطني

الفرع الثالث: الخصائص الاجتماعية للهجرة المغاربية في فرنسا

وسيتم عرض ذلك كما يلي:

الفرع الأول: الهجرة المغاربية في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي وما بعدها

تعود البدايات الأولى للهجرة المغاربية إلى الأقاليم والمدن الفرنسية في القرن الثامن عشر الميلادي إلى العلاقات التجارية والدبلوماسية بين فرنسا وأقاليم الشمال الأفريقي التي كان معظمها تحت سلطة الحكم العثماني. فقد أشار "الطيب الشنتوف" في إحدى دراساته إلى أن تلك الهجرات كانت ضعيفة جدا إن لم تكن تقريبا منعدمة، ويستدل على ذلك من خلال ملاحظاته ودراسته للسجلات والوثائق البلدية لمدينة مرسيليا المحفوظة في جامعة نيس ومركز البحر الأبيض المتوسط الحديث. وقد وقف من خلال ذلك على أن تلك الوثائق لم تتحدث البتة عن مصطلح المغاربي أو المغاربية، بل استخدمت مسميات من مثل المغاربة،

([1]) عبد الواحد أكمير، مرجع سبق ذكره. ص.ص.90-91،

وينظر أيضا: ممدوح الشيخ، المرجع السابق، ص ص. 132- 135.

الجزائريين، التونسيين أو الأتراك، ومرة تتحدث عن مبعوثي سلطان المغرب، وتونس والجزائر. وقد لعبت مدينة مرسيليا دورا محوريا في علاقات فرنسا التجارية والدبلوماسية مع بلدان شمال أفريقيا في القرون التي سبقت القرن التاسع عشر الميلادي. فقد كانت هذه المدينة بمثابة نقطة مركزية لجميع مبعوثي وسفراء البلدان المغاربية وبلدان شمال أفريقيا نحو فرنسا. كما كانت مرسيليا محطة عبور ونقطة ربط بين منطقتي البحر الأبيض المتوسط شرقه وغربه فالمغاربيون الذين يتوجهون إلى إسطنبول أو القاهرة أو الإسكندرية لا يفعلون ذلك مباشرة، إنما يفعلون ذلك من خلال المرور عبر ميناء مرسيليا([1]).

يصنف "الطيب الشنتوف" الحضور المغاربي في مرسيليا إقامة أو عبورا إلى ثلاثة أصناف: السفراء والمبعوثون، التجار، والحجاج المتوجهون إلى البقاع المقدسة. حيث كانت الطرق البحرية متداولة في ذلك الوقت. كما لعبت مدينة تولون دورا أساسيا في حركات التنقل بين جنوب المتوسط وشماله، وبين شرقه وغربه. وقد طبع الحضور المغاربي الدائم والمؤقت في مدينة مرسيليا بأغراض التجارة خاصة، حيث كانت أعمال التجارة بين الطرفين تحتاج إلى الإقامة مدة تصل إلى ستة أو ثمانية أشهر نتيجة الصعوبات الإدارية واللغوية التي كان يواجهها هؤلاء التجار([2]).

وقد بدأت بوادر الهجرة المغاربية الدائمة تظهر مع البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، حيث برز ما يسمى بهجرة اليهود نحو مدينة مرسيليا ووسط فرنسا، والتي جاءت عقب الأزمة الفلاحية والانتفاضة المدنية بمدينة الجزائر في 1806م، والتي أدت إلى هجرة ما يقرب من أربعين يهوديا من الجزائر نحو مرسيليا([3]) . وتطورت بعد ذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر في 05 جويلية 1830م.

وتعود حركات الهجرة المغاربية الحديثة والمعاصرة باتجاه أوروبا الغربية أصلا؛ إلى الروابط التاريخية والاستعمارية التي أقامتها فرنسا خاصة مع الجزائر، تونس والمغرب. وقد ارتبطت البدايات الحقيقية للهجرة المغاربية المكثفة باتجاه الدولة الفرنسية بالضرورات العسكرية والاقتصادية لفرنسا، والتي اقتضت البحث عن الجنود والعمال في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا وفي شمالها، والدفع بها في ساحات الحروب وفي المعامل والمناجم الفرنسية.

بعد خسارة فرنسا لكل مستوطناتها بموجب معاهدة باريس عام 1763م، بدأت مرحلة جديدة من مراحل الأمبريالية الفرنسية حيث اتجهت الآلة الإستدمارية باتجاه أفريقيا عبر البوابة الجزائرية. فاحتلت الجزائر في 05 جويلية 1830م وأصبحت جزءا من التراب الفرنسي بداية من 1848م وإلى غاية 1962م. وبعد أن استتب الأمور في الجزائر اتجهت شرقا نحو تونس لاحتلالها في 1881م ودامت الحماية الفرنسية

([1]) الطيب الشنتوف، "الحضور المغاربي بمرسيليا في القرن الثامن عشر"، في: الهجرة المتوسطية بين الأمس واليوم. الرباط: الهلال العربية، 1992، ص.36.

([2]) المرجع نفسه. ص.37.

([3]) المرجع نفسه. ص. ص.38-39.

في تونس إلى غاية 1956م. كما وضعت أيضا المملكة المغربية تحت حمايتها من 1912م وإلى غاية 1956م. وبذلك أصبحت بلاد المغرب العربي الثلاث تحت الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

وقد تميزت الهجرة المغاربية إلى فرنسا في المرحلة الاستعمارية؛ باندلاع حربين عالميتين كانت أوروبا مسرحا لها، وشعوب ومقدرات الدول المغاربية والأفريقية وقودا لها، فكان لهما الأثر المباشر على هجرة العمال والجنود من البلدان المغاربية إلى فرنسا. واتبعت فرنسا الاستعمارية سياستين للتعامل مع العمالة المهاجرة من بلدان شمال أفريقيا. فمن جهة تقوم بتسهيل وتشجيع هجرة العمالة المغاربية باتجاه الأسواق الفرنسية، ومن جهة تجبرهم على العمل في مصانع الدفاع رغم إرادتهم. كما اعتمدت سياسة التجنيد الإجباري للشباب في مستعمراتها المغاربية.

مع بداية القرن العشرين، وإثر التغيرات الاقتصادية والصناعية في أوروبا، أعلنت فرنسا رغبتها في مواكبة التوسع الصناعي والتطور الاقتصادي في أوروبا من خلال إصدار المراسيم القانونية التي تشجع هجرة العمالة المغاربية إلى فرنسا والتي كانت ممنوعة من الهجرة إلا بعد الحصول على إذن خاص من السلطات الاستعمارية وخاصة في الجزائر. أما بالنسبة للمغرب فقد انطلقت الأفواج الأولى للمهاجرين بداية من 1909م، حيث كان هؤلاء العمال يعملون في مصانع الأدوات المعدنية. وبعد 1913م كان هناك حوالي 30000 مهاجر أغلبهم يعملون في مصانع مدينة مرسيليا للصابون، وكان البعض منهم تونسيون([1]).

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، ونظرا لحاجة مصانع الدفاع الفرنسية لليد العاملة المكثفة، بدأت السلطات الفرنسية تفرض على العمال القادمين من الجزائر، تونس والمغرب العمل في مصانع وزارة الدفاع رغما عن إرادتهم. فقد بلغ عدد العاملين في مصانع السلاح في ذلك الوقت حوالي 312000 مهاجر من هذه البلدان. كما نقل ما بين 1914 و1918م حوالي 150000 عامل من الجالية المغربية بصفة مؤقتة إلى هذه المصانع([2]).

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تغيرت أعداد العمالة المغاربية المهاجرة في فرنسا، تبعا لتغير الأوضاع والخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها فرنسا أثناء الحرب. فكان عليها أن تعيد بناء قدراتها الاقتصادية والصناعية بسواعد العمال المهاجرين وبسواعد المهاجرين المغاربيين على وجه التحديد. ففي عام 1924م بلغ عدد العمال المهاجرين الجزائريين حوالي 100000 . غير أن حاجة المعمرين الفرنسيين في الجزائر إلى اليد العاملة الجزائرية الرخيصة، دفع الحاكم العام في الجزائر إلى إصدار قرار في نفس السنة يفرض رقابة مشددة على المهاجرين إلى فرنسا، وتقييد تنقلهم إلى فرنسا من خلال إقرار العديد من

([1]) بن قو أمال، "دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوروبية لحقوق العمال المهاجرين"، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012، ص.05.

([2]) المرجع والموضع نفسه.

المراسيم([1]). لكن تدهور الأوضاع الاقتصادية جراء الأزمة الاقتصادية التي ضربت أوروبا والعالم في 1929م، أدى إلى تقلص فرص العمل وإلى تسريح عدد كبير من العمال المهاجرين في فرنسا.

وبتغير الأوضاع السياسية والاجتماعية في فرنسا، خاصة بعد فوز الجبهة الشعبية بالحكم في 1936م، أدى ارتفاع نسبة المهاجرين المغاربيين إلى فرنسا أين وصل عددهم إلى 46562 مهاجر. وفي عام 1938م تم إنشاء مصلحة خاصة بالهجرة المغربية بالمغرب تعمل على ضمان انتقائهم وتوظيفهم في فرنسا، غير أن اشتداد الصراع بين السلطة السياسية وبين الحركة النقابية في فرنسا وفشل حكومة اليسار في تسويتها، أدى إلى عودة معظم المهاجرين المغاربيين إلى بلدانهم الأصلية. وازدادت حدة التوتر والصراع السياسي في فرنسا بزحف الجيش الألماني على الأراضي الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى توقف المصانع الفرنسية عن الإنتاج وبالتالي إلى نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939م([2]).

بالنظر إلى المساهمة الفاعلة للهجرة المغاربية في المجهود الحربي والاقتصادي لفرنسا الاستعمارية، والبطولات التي قدمها الجنود المغاربيون في ساحات المعارك لاسترجاع السيادة الفرنسية على أراضيها، وافتكاك العاصمة الفرنسية باريس من أيدي الجيوش الألمانية النازية، ونظرا لحاجة فرنسا لإعادة إعمار مدنها، قررت السلطات الحكومية إلغاء جميع القرارات التي تحول دون ذلك، وتعيق هجرة اليد العاملة المغاربية نحو فرنسا. وفي هذا الصدد فقد نصت المادة الثانية من ميثاق الجزائر في سنة 1947م على: " المساواة التامة بين المواطنين الفرنسيين وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق على العمال الجزائريين بصفة عنصرية"([3]). والذي كان له الأثر البالغ على زيادة أعداد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا عام 1948م، وتزايد ذلك بشكل مستمر إلى غاية اندلاع ثورة التحرير الوطنية في أول نوفمبر من سنة 1954م.

عرفت هذه المرحلة المهمة من مراحل التاريخ لبلدان المغرب العربي، تراجعا لحركات الهجرة إلى فرنسا، حيث فضل الكثير من الشباب الجزائري الالتحاق بجبهة التحرير الوطني والانخراط في عملية التحرير، ونفس الشيء كان يحدث في تونس والمغرب، أين تدهورت الأوضاع فجأة خلال صيف 1955م، مما دفع بالسلطات الفرنسية الاستعمارية إلى التنازل عن استقلال تونس والمغرب في سنة 1956م وتوفير المجهود الحربي والاقتصادي للإبقاء على الجزائر تحت السيطرة الاستعمارية. غير أن الصدى الذي نالته القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وبسالة الثوار في ساحات المعركة ، أدى في النهاية إلى وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962م بعد مفاوضات شاقة بين الطرفين وإجراء استفتاء تقرير مصير الشعب الجزائري في 03 جويلية 1962 والذي تم بموجب نتائجه الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962م.

([1]) بن قو أمال، المرجع نفسه. ص.06.

([2]) المرجع نفسه. ص.07.

([3]) المرجع والمكان نفسه.

الفرع الثاني: مرحلة الهجرة المغاربية إلى فرنسا ما بعد الاستقلال الوطني

عرفت الهجرة المغاربية نحو الدول الأوروبية بصفة عامة وباتجاه الديار الفرنسية بصفة خاصة تطورا ملحوظا بعد الاستقلال السياسي للدول المغاربية، وإبرامها اتفاقيات ثنائية للتعاون بشأن الهجرة والعمالة المهاجرة، مع فرنسا أولا ثم مع الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بعد ذلك. وقد هدفت هذه الاتفاقيات بالأساس إلى تنظيم ومراقبة الهجرة المغاربية المتجهة إلى فرنسا بغرض العمل أو الدراسة، وتم إبرامها مع كل بلد على حدا.

أولا: الاتفاق الفرنسي الجزائري في مجال الهجرة

أ) اتفاقيات إيفيان:

عالجت اتفاقيات إيفيان مسألة تنقل الجزائريين إلى فرنسا وأكدت على مبدأ حرية التنقل، وبذلك تكون اتفاقيات إيفيان أول خطوة نحو وضع نظام قانوني خاص بين الجزائر وفرنسا، يجعل المهاجر الجزائري يحظى بأفضلية تميزه عن بقية المهاجرين الأجانب في فرنسا. فقد نصت هذه لاتفاقية، حسب ما ورد في كتاب نهاية حرب التحرير في الجزائر لصاحبه بن يوسف بن خدة، على ما يلي([1]):

– " لكل جزائري يحمل بطاقة إثبات الشخصية، حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا، إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك".

– "يستطيع الجزائريون الذين يغادرون للإقامة في بلد آخر حمل منقولاتهم معهم، ويستطيعون أيضا تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط. وتحويل رؤوس الأموال التي نتجت عن هذه العملية طبقا للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي".

كما نصت المادة السابعة من هذا الأخير، على أن: " الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا وخصوصا العمال منهم لديهم نفس الحقوق التي هي للفرنسيين باستثناء الحقوق السياسية"([2]).

وتكون بذلك اتفاقيات إيفيان قد استبعدت شروط الإقامة وبطاقة العمل واحتفظت بمبدأ حرية التنقل للرعايا الجزائريين. لكن الأمر لم يدم طويلا، فنظام حرية التنقل أصبح شيئا فشيئا أكثر تقييدا وخصوصا بعد إبرام اتفاقية 1968م حول الهجرة.

ب) اتفاقية 1968:

تعتبر اتفاقية 1968 إحدى أهم مخرجات اتفاقيات إيفيان خاصة ما تعلق منها بتنقل الأشخاص، وفي إطار التبادل الاقتصادي والمالي بين الجزائر وفرنسا، ولتؤكد على تعاون البلدين من أجل إيجاد حلول لقضية تنقل وإقامة وعمل الرعايا الجزائريين في فرنسا. وتكون بذلك قد ألغت الخضوع التام للعمالة الجزائرية المهاجرة للنظام العام المؤرخ في 1945/11/02 والمتعلق بتنظيم وضعية الأجانب المقيمين على التراب

([1]) بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات إيفيان، تعريب (لحسن زغدار ومحل العين جبايلي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1987، ص.95.

([2]) المرجع نفسه، ص.106.

الفرنسي، حيث كان هذا الأمر يسمح بإنشاء هيئة عامة تدعى المكتب الوطني للهجرة (OMI) الهدف منه احتكار إدخال اليد العاملة الأجنبية إلى فرنسا، وإعطاء السلطات العامة كل الوسائل والأدوات بهدف الوصول إلى سياسة حقيقية للهجرة والابتعاد عن الواقع الذي كان سائدا بين الحربين العالميتين.

وقد جاءت هذه الاتفاقية بإجراءات تفضيلية للعمالة الجزائرية المهاجرة، حددت فيها مبدأ حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا، وأنشأت بطاقة لذلك يسلمها المكتب الوطني للهجرة. يشترط أن تختم هذه البطاقة من طرف البعثة الطبية الفرنسية للتأكد من أن المرشح للهجرة لا يعاني من أي مرض من الأمراض المنصوص عليها في ملاحق الاتفاقية. هذه البطاقة لا يسلمها المكتب الوطني للهجرة إلا في حدود العدد المحدد في الاتفاقية. كانت هذه البطاقة بمثابة رخصة للإقامة تسمح لصاحبها بالإقامة في فرنسا لمدة تسعة (09) أشهر من تاريخ الدخول بهدف البحث عن منصب عمل. فإن حصل على ذلك تضاف له رخصة للإقامة لمدة خمس سنوات([1]).

ابتداء من سنة 1970م، وبعد أن تشبعت أسواق الشغل باليد العاملة، واعتبرت هذه الأخيرة عبئا على الاقتصاد الفرنسي، بدأت فكرة السيطرة على تدفقات الهجرة الدولية وخاصة تلك القادمة من بلدان شمال أفريقيا، وأضحت القضية من أهم انشغالات السلطات العمومية.

يشير الجدول إلى العدد الكبير للمهاجرين من دول شمال أفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)، والتطور الملحوظ الذي شهدته أسواق الشغل في فرنسا من الناحية الكمية، والتي اقتربت من مليون مهاجر في بداية 1971م. إلا أن "جيلداس سيمون" و"دانيال نوان" يلاحظان في مقال لهما حول الهجرة المغاربية، أن هذه الأرقام لا تعبر عن الحقيقة. حيث أن وزارة الداخلية الفرنسية تقدم بياناتها واحصاءاتها وفقا لتصاريح الإقامة، والتي تهم المهاجرين من المغرب وتونس، إلا أن هذه الأرقام تبقى مبالغ فيها بسب أن حالات العودة إلى بلدان المنشأ ليست دائما مسجلة. بالإضافة إلى أن إحصاءات الجزائريين في فرنسا تبقى غير واضحة تماما، من 1960 وإلى غاية 1970، وهذا يعود إلى الامتيازات الخاصة التي كان يحظى بها الجزائريون في إطار اتفاقيات إيفيان([2]).

إلا أن الوضع تحسن إلى حد كبير مع وضع شهادات الإقامة لجميع البالغين الجزائريين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة منذ اتفاقية 1968. وأصبحت البيانات الجديدة التي تم تبنيها في أبريل 1970، و في يناير 1971، تعطي معلومات عن العمر، الوضعية المهنية، والتوزيع الجغرافي للوافدين الجزائريين قبل 1969 وبعدها. كما ينشر المرصد الوطني للهجرة (ONI) إحصاءات عن تدفقات الهجرة السنوية، القادمة من المغرب وتونس، خاصة بالعمال الدائمين والموسميين، إلا أنها لا تهتم بالجزائريين([3]).

([1]) Décret n° 69 – 243 portant publication de l'accord entre le Gouvernement de la république française et le Gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire, relatif à la circulation, à l'emploi et au séjour des ressortissants algériens et de leurs familles, (Journal Officiel du 22 mars 1969).

([2]) Gildas Simon et Daniel Noin, Op.Cit, p.242.

([3]) Op.Cit, p.243.

أما الهجرة المغاربية إلى أوروبا في سنوات الستينيات فقد كانت غير ذات شأن في القرون السابقة عن القرن العشرين. وشهدت السنوات التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، تطورا متزايدا حيث توزع المهاجرون المغاربيون بين بلجيكا، هولندا، المانيا الاتحادية في حدود 75000 إلى 80000 مهاجر (أنظر الجدول رقم 4).

الجدول (4)

أعداد المهاجرين من الدول المغاربية في بعض الدول الأوروبية إلى غاية 1977([1])

الجنسية	بلجيكا	هولندا	ألمانيا الاتحادية	سوسرا	اسكندنافيا
جزائريون	3462	900	1558	1000	1500
مغربيون	20980	13000	6004	....	
تونسيون	1291	؟	2100	700	تقريبا

يشير الجدول السابق إلى ضعف حصة الدول الأوروبية التي يتضمنها الجدول، من الهجرة المغاربية، مقارنة بأعدادها في فرنسا. ومقارنة بنسبة العمالة المهاجرة المغاربة بحجم العمالة الأجنبية في هذه الدول. ففي ألمانيا الاتحادية كان هناك حوالي 9661 مهاجر مغاربي من بين 1039000 عامل أجنبي.

كان الجيل الأول للمهاجرين من شمال أفريقيا المتضرر الأول من الأزمة الاقتصادية التي بدأت تجتاح البلاد الأوروبية منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين. فكان المهاجرون المغاربيون في فرنسا على رأس قائمة البطالة والتهميش الاجتماعي.

وتزامنت هذه الأزمة مع صعود موجة التطرف والعنصرية وكراهية الأجانب لدى تيارات واسعة من المجتمع السياسي الفرنسي وعلى رأسها حركات اليمين المتطرف. الذي اتخذ من المهاجرين هدفا لحملاته الإعلامية والسياسية باعتماد خطاب استفزازي إقصائي للأجانب، والذين أغلبيتهم من الجاليات المغاربية العربية والإسلامية([2]). كما ساهم تغير السلطة السياسية الحاكمة في فرنسا (*)، وصدمة الحرب العربية الإسرائيلية وما نتج عنها في 1973م، في وقف العمل بهذه الاتفاقية في عام 1974([3]).

([1]) Gildas Simon et Daniel Noin, Op.cit, p.246

([2]) وليد زغبي، "صورة المهاجرين المغاربيين في الصحافة الفرنسية المكتوبة: دراسة تحليلية لمضمون جريدة le figaro"، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، ص.48.

(*) تمكن زعيم الوسط اليميني جيسكار ديستان من الفوز بالانتخابات الرئاسية الفرنسية لأول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة، والذي عرف بمناصرته لأفكار اليمين المتطرف فيما يخص الأجانب والمهاجرين.

([3]) بن قو أمال، مرجع سبق ذكره. ص.10.

ج) مرحلة وقف الهجرة في 1974:

لقد كان لقرار وقف الهجرة الذي اتخذته السلطات الفرنسية في 1974م، انعكاس كبير على ما يسمى اليوم بالهجرة غير الشرعية (غير القانونية أو السرية). وقد تم على إثر هذا القرار إصدار قانون (Bonnet) في عام 1980م يعطي للإدارة سلطة اتخاذ إجراءات قمعية ضد المهاجرين الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية، وإمكانية وضعهم في السجون إذا رفضوا مغادرة التراب الفرنسي نهائيا. في 1981/10/29 تم إصدار قانون آخر يعطي الحق للأجنبي الموجود في وضعية غير قانونية، في أن يدافع عن نفسه أمام قاضي الجنح. كما أنه يعطي الحق في البقاء للقصر الذين لهم روابط شخصية وعائلية في فرنسا. ويتبع فيما بعد بالقانون المؤرخ في 1984/04/17 والذي يمنح لبعض الأصناف حق الإقامة والعمل، وهم الأجانب المقيمين في فرنسا بطريقة قانونية منذ أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ سريان هذا القانون. وكذا الأجانب الذين لهم روابط في فرنسا على أساس أقدمية إقامتهم أو روابط عائلية. كما أن الحصول على بطاقة إقامة لمدة 10 سنوات تعطي الحق لصاحبها بالإقامة واختيار المهنة التي يرغب في مزاولتها في فرنسا دون شروط باستثناء ما يتعلق بالنظام العام ([1]).

في مثل هذه الظروف، نشأ الجيل الثاني والثالث للمهاجرين من أبنائهم، وإن كان حظهم أكبر من حيث الاستفادة من فرص التعليم، إلا أنهم تشربوا بدورهم حالة التمزق التي عاشها آباؤهم، لكن بخلفيات وأبعاد مختلفة. فالمشكل بالنسبة لهؤلاء الشباب ليس الحيرة بين الاستقرار أو العودة إلى الوطن الأصلي، وإنما المشكل هو شعورهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وبسبب نقص الوعي المدني والسياسي والثقافي لدى الأولياء، ورث الأبناء ضعفا في التكوين التربوي والتعليمي ونقصا في استيعاب الواقع الفرنسي، وفهم معادلة حقوق المواطنة وواجباتها. فمن لم يتمكن منهم من التحصيل العلمي في هذه الظروف كان مصيره الرسوب الدراسي وما ينجر عنه من حالات الانحراف والتهميش والإقصاء الذي يتعرض له أبناء الجالية المغاربية على جميع المستويات وفي جميع المجالات.

خلفت الممارسات والسياسات التي تمارسها المؤسسات الفرنسية إزاء المهاجرين نقمة لدى الشباب الفرنسي ذو الأصول المغاربية على السلطات العمومية الفرنسية، الأمر الذي دفع بهؤلاء الشباب إلى البحث عن وسائل جديدة للتعبير عن غضبهم وتمردهم على المجتمع بالسقوط في الانحراف الأخلاقي والسلوكي. وقد استغل تيار اليمين المتطرف السلوك المنحرف والمتمرد لهؤلاء الشباب في تخويف الرأي العام الفرنسي من غزو خارجي يهدد الأمن القومي الفرنسي وهويتها، متجاهلا الأسباب العميقة لعدم اندماج أولئك الشباب ذو الخلفية المهاجرة في المجتمع الفرنسي، ومتنكرا للتضحيات الجسام التي قدمها أولياؤهم في الدفاع عن الشرف الفرنسي إبان الحروب، وجاحدا لمساهمة الهجرة المغاربية في الازدهار الاقتصادي لفرنسا([2]).

([1]) بن قو أمال ، المرجع السابق. ص. 10.

([2]) وليد زغبي، مرجع سبق ذكره. ص. 49.

د) إحياء الاتفاق الفرنسي الجزائري في 1985

بعد تغير السلطة السياسية في كل من فرنسا في 1981 وفي الجزائر في 1979م، تم إحياء الاتفاقيات الثنائية بين البلدين في مجال الهجرة بعيدا عن النظام القانوني العام الذي ينظم دخول الأجانب إلى الإقليم الفرنسي. وأخضعت فرنسا الجزائر لنظام خاص بإعادة النظر في اتفاقية 1968 ووضع تعديلات عليها تتلاءم ومعطيات الساعة. فقد شهدت هذه الاتفاقية أول تعديل لها بموجب ملحق للاتفاقية بتاريخ 1985/12/22 المتعلق بالحصص السنوية للعمالة الجزائرية. إلا أن هذا الملحق انحاز إلى النظام القانوني العام فيما يتعلق بمدة صلاحية شهادة الإقامة والتي حددت بسنة واحدة أو 10 سنوات حسب الحالة. ولم يتغير نظام التنقل إلى فرنسا إلى غاية أكتوبر 1986م أين تم اشتراط الحصول على تأشيرة بالنسبة للزائرين الجزائريين الحاصلين على شهادة الإقامة، وفتح أبواب السفر والتنقل لفئات التجار، الحرفيين، الفنانين، الطلبة، الزائرين والسياح. كما وضع هذا الملحق أحكاما خاصة بالنسبة للرعايا الراغبين في ممارسة نشاط مهني مأجور، بشرط أن يقدم هؤلاء عقد عمل مصادق عليه من قبل مصالح الوزارة المعنية بالعمال المهاجرين، وإخضاعهم للمراقبة الطبية من أجل الحصول على بطاقة الإقامة تحمل صفة "أجير"، صالحة لمدة سنة قابلة للتجديد، والتي اعتبرت بمثابة رخصة عمل تلزمها القوانين الفرنسية ([1]).

في 1994/09/28 وفي عز الأزمة الجزائرية، تم التوقيع على الملحق الثاني المعدل للاتفاقية الفرنسية الجزائرية لسنة 1968، والذي وضع بالحسبان القانون المتعلق بالهجرة والمؤرخ في 1993/08/24م، والذي تناول شروط دخول وإقامة الأجانب في فرنسا. وقد تأثر هذا البروتوكول بنص القانون السالف الذكر، ونص على شرط حيازة التأشيرة إذا تجاوزت الإقامة مدة ثلاثة أشهر. إذ لا يمكن الحصول على شهادة الإقامة إلا بالحصول على تأشيرة طويلة المدى والتي لم تكن في السابق شرطا لإقامة الجزائريين في فرنسا([2]).

ثانيا: الاتفاق الفرنسي المغربي في مجال الهجرة

يعتبر المغرب الأقصى بلدا للهجرة النازحة منذ القدم، وأضحى في السنوات الأخيرة بلدا للعبور نحو دول الاتحاد الأوروبي ومقصدا للهجرة الوافدة من جميع أقطار العالم لا سيما من الدول الأفريقية ومناطق الساحل والصحراء. غير أن ما يهمنا في هذا الصدد، هو العمالة المغربية المهاجرة إلى فرنسا، والتي تم تنظيمها وتأطيرها من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين البلدين. فكان أول اتفاق بين الطرفين بتاريخ 1 جوان 1963م والمتعلق بتنظيم تنقلات اليد العاملة المغربية نحو فرنسا، وضمان اقامتهم وحقوقهم وشروط توظيفهم في بلاد المهجر والغربة، وتضمنت 15 بندا مؤطرا لهذه الاتفاقية بالإضافة إلى الملحق المتعلق بتنفيذ ما جاء في مضمونها. وقد نصت هذه المعاهدة في ديباجتها على أن كلا من الحكومتين الفرنسية

([1]) بن قو أمال، مرجع سبق ذكره. ص. 11.

([2]) المرجع نفسه. ص.12.

والمغربية حريصة على تحديد وتثبيت شروط العمل والتوظيف لهؤلاء المهاجرين، كما نصت الديباجة على رغبة الطرفين في تسهيل إجراءات التوظيف وضمان ظروف العيش الكريم لهم([1]).

واتجهت الحكومة الفرنسية مرة أخرى إلى إبرام اتفاق ثنائي مع المملكة المغربية بتاريخ 1987/10/09م، والذي تعلق بالإقامة والعمل. كما تضمنت حقوق أفراد اسرهم في إطار سياسة لم شمل العائلي للمهاجرين([2]). إلا أن الاتفاق بقي مجمدا ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في 1994/01/11. وقد تضمن هذا الاتفاق 10 بنود متعلقة تنظيم إقامة وعمل الرعايا المغاربة في فرنسا، وكذا الرعايا الفرنسيين بالمغرب. فكانت أحكامه مشابهة تقريبا للأحكام التي وردت في الاتفاق الفرنسي الجزائري الملحق في 1986([3]). وبالرغم من المحاولات الفرنسية لتعديل نص الاتفاق السابق، وبالرغم من المناقشات التمهيدية التي تمت في الرباط في نهاية العام 2007، إلا أن الاتفاق الفرنسي المغربي حول قضايا الهجرة بقي على حاله.

شكلت الاتفاقيات الثنائية بين المغرب وفرنسا للعمالة المهاجرة المصدر الرئيسي للقانون المغربي للهجرة. حيث أصبح محتواها عتيقًا فيما يتعلق بالتدابير التي تنظم الهجرة الجماعية، باستثناء ما يتعلق بالعمال الموسميين. تلت هذه الاتفاقيات اتفاقيات حول الضمان الاجتماعي، مما يسمح بشكل خاص بنقل الحقوق والمساعدات الاجتماعية ومعاشات التقاعد إلى المغرب. ونصت هذه الاتفاقيات على إلزام الأطراف بتبسيط الإجراءات الإدارية لمغادرة المغرب، ودخول البلد المضيف، وإصدار تصاريح الإقامة والعمل، وتقليل الرسوم المرتبطة بها. كما سمحت باللجوء إلى التوظيف بالاسم أو التوظيف الغيابي. في جميع الأحوال، يظل ممارسة النشاط المهني معلقًا على إبرام عقد عمل مصدق عليه من قبل السلطة المختصة بشؤون العمل في بلد التوظيف.

يتلخص المبدأ الأساسي في المساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين والعمال الوطنيين في بلد الاستقبال فيما يتعلق بشروط العمل، والتعويضات، والسكن. يتم ضمان الحق في الحصول على إعانات البطالة وتحويل الدخل. كما هو مقرر، في حالة عدم التوظيف أو إنهاء عقد العمل، يتم اتخاذ تدابير من قبل المصالح الإدارية المختصة لإدماج العامل في ظروف مماثلة. تنص الاتفاقية الموقعة مع فرنسا على ما يلي: "يمكن لعائلات العمال المغاربة الانضمام إليهم، وستُمنح جميع التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك من قبل الحكومة الفرنسية في إطار التشريعات واللوائح السارية حاليًا." تُوجه توصيات إلى أصحاب العمل

([1]) Journal Officiel de la République Française, délivré le 02 Aout 1963, Décret n° 63-779 du 27 juillet 1963 portant publication de la convention de main d'œuvre entre la France et le Maroc du 1er juin 1963, pp.7161. 7162.

([2]) Bulletin Officiel du Royaume du Maroc, n° 6080, délivré le 06/09/2012, dahir n° 1-95- 225 du 1er ramadan 1432 (2 aout 2011) portant publication de l'accord en matière de séjour et de l'emploi, fait à Rabat le 09 octobre 1987 entre le Royaume du Maroc et la République Française, pp.2549 – 2555.

([3]) بن قو أمال، المرجع السابق. ص. 11.

للسماح للعمال المهاجرين بالتمتع بالعطلات الرسمية وأيام الراحة في المغرب. علاوة على ذلك، تم تشكيل لجنة مختلطة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، واقتراح مراجعتها عند الاقتضاء، وتذليل أي صعوبة في التطبيق([1]).

وقد بلغ عدد المهاجرين المغاربة والمسجلين لدى شبكة القنصليات المغربية في الخارج حوالي 5,1 مليون مهاجر، حسب احصائيات شهر أبريل 2021م، وهو ما يمثل 15 % من إجمالي عدد السكان في المملكة. وقد أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمغرب في عام 2023م، إلى أن هذا العدد يمكن أن يصل إلى ستة ملايين ونصف المليون مهاجر موزعين عبر العالم، إذا ما أخذ بعين الاعتبار عدد المهاجرين غير المسجلين لدى المصالح القنصلية. تستقطب الدول الأوروبية نحو 89 % من مجموع المهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج. وتستقبل فرنسا لوحدها أكثر من مليون مهاجر مغربي، تليها إسبانيا بنحو 900 ألف، ثم بلجيكا بنحو 570 ألف، إيطاليا بنحو 423 ألف، وهولندا بنحو 415 ألف، فيما تتوزع البقية على بقية مناطق العالم([2]).

تشير مختلف الدراسات والاحصائيات إلى أن هجرة العمالة المغربية إلى فرنسا عرفت وتيرة غير ثابتة، إذ بقيت حبيسة في تطورها للسياق الذي أطرها، والمرتبط بالأحداث والأوضاع والعلاقات الثنائية بين فرنسا والمغرب. فقد انتقلت من كونها هجرة عمالية جماعية مؤقتة في سنوات الستينيات إلى هجرة عائلية دائمة بعد تعليقها في سنة 1974، تسعى للإقامة والاستقرار في بلد الاستقبال. ورغم تعليق استقدام العمال المهاجرين، استمر عدد المهاجرين المغاربة في النمو والتطور. وانتقل العدد من 7342 مهاجر مغربي في فرنسا في سنة 1954 إلى 457456 في نهاية الثمانينيات([3]).

وقد ساهم لم شمل الأسرة في الزيادة الكبيرة لعدد المهاجرين المغاربة، تماما كما أدى إلى تأنيث الوجود المغربي في فرنسا. وانتقل لم شمل الأسرة من التطور الخجول حتى عام 1970 (4296 شخصًا في عام 1969) إلى وتيرة أكثر استدامة بعد عام 1974، حيث بلغت الهجرة العائلية للمغاربة خلال الفترة 1988- 1992، 60413 شخصا وانخفضت إلى 19297 خلال الفترة – 1993- 1995 وهي اليوم مكونة بشكل رئيسي من النساء والشباب. وفقا للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، في عام 1992، ولد 31٪ من أطفال المهاجرين المغاربة على الأراضي الفرنسية وكان من المرجح أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية([4]).

([1]) Rachid Filali Meknassi, "Le droit marocain dans la tourmente du nouvel ordre migratoire international", Revue de droit comparé du travail et de la sécurité sociale (**RDCTSS**) , En ligne], 2019 / 3, mis en ligne le 01 novembre 2021, consulté le 3/12/2024 à 16h 46m, p.p. 43 -44.

([2]) سناء القويطي، " يتوزعون على 100 دولة .. تحويلات المغاربة في الخارج تنعش اقتصاد بلادهم"، موقع الجزيرة.نت، منشور بتاريخ 15 /2023/6، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/15/، تاريخ التصفح 2024/12/4 على الساعة 19 سا و20 د.

([3]) Abderrahim Lamchichi, "L'immigration marocaine en France, changements et ruptures", CONFLUENCES Méditerranée - N° 31 AUTOMNE 1999, p.148.

([4]) Op.cit, p.149.

شكلت الاتفاقيات الثنائية بين المغرب وفرنسا للعمالة المهاجرة المصدر الرئيسي للقانون المغربي للهجرة. حيث أصبح محتواها عتيقًا فيما يتعلق بالتدابير التي تنظم الهجرة الجماعية، باستثناء ما يتعلق بالعمال الموسميين. تلت هذه الاتفاقيات اتفاقيات حول الضمان الاجتماعي، مما يسمح بشكل خاص بنقل الحقوق والمساعدات الاجتماعية ومعاشات التقاعد إلى المغرب.

نصت هذه الاتفاقيات على إلزام الأطراف بتبسيط الإجراءات الإدارية لمغادرة المغرب، ودخول البلد المضيف، وإصدار تصاريح الإقامة والعمل، وتقليل الرسوم المرتبطة بها. كما سمحت باللجوء إلى التوظيف بالاسم أو التوظيف الغيابي. في جميع الأحوال، يظل ممارسة النشاط المهني معلقًا على إبرام عقد عمل مصدق عليه من قبل السلطة المختصة بشؤون العمل في بلد التوظيف.

يتلخص المبدأ الأساسي في المساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين والعمال الوطنيين في بلد الاستقبال فيما يتعلق بشروط العمل، والتعويضات، والسكن. يتم ضمان الحق في الحصول على إعانات البطالة وتحويل الدخل. كما هو مقرر، في حالة عدم التوظيف أو إنهاء عقد العمل، يتم اتخاذ تدابير من قبل المصالح الإدارية المختصة لإدماج العامل في ظروف مماثلة. تنص الاتفاقية الموقعة مع فرنسا على ما يلي: "يمكن لعائلات العمال المغاربة الانضمام إليهم، وستُمنح جميع التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك من قبل الحكومة الفرنسية في إطار التشريعات واللوائح السارية حاليًا." تُوجه توصيات إلى أصحاب العمل للسماح للعمال المهاجرين بالتمتع بالعطلات الرسمية وأيام الراحة في المغرب. علاوة على ذلك، تم تشكيل لجنة مختلطة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، واقتراح مراجعتها عند الاقتضاء، وتذليل أي صعوبة في التطبيق.

ثالثا: الاتفاق الفرنسي التونسي في مجال الهجرة

تأتي العمالة التونسية المهاجرة في فرنسا في المرتبة الثالثة من حيث التعداد والأهمية، وبالمثل أبرمت الحكومتان الفرنسية والتونسية في باريس اتفاقا ثنائيا بتاريخ 9 أوت 1963م، حول تنظيم هجرة اليد العاملة التونسية نحو فرنسا. والتي تضمنت 14 بندا متعلقا بأحكام هذا الاتفاق. وقد نصت في ديباجتها على حرص الحكومتين على توظيف العمالة التونسية المهاجرة نحو فرنسا وضمان أفضل الظروف للعيش والعمل. كما نصت في بندها الأول أن الحكومة الفرنسية تعمل على تسهيل إجراءات العمل والإقامة في فرنسا ومن أجل ذلك تقوم الحكومة بتزويد الحكومة التونسية بكل الوثائق والمعلومات حول ظروف العيش والعمل ونظام الأجور والحماية الاجتماعية والضرائب بشكل دوري. وخلال الشهر الأخير من كل سنة تتواصل الحكومة الفرنسية مع نظيرتها في تونس من أجل إبلاغها باحتياجاتها من العمالة التونسية للسنة الموالية. وبالمثل تقوم الحكومة التونسية بإعداد المعلومات والبيانات عن عدد ومؤهلات العمالة التونسية القادرة على تلبية احتياجات السوق الفرنسي([1]).

([1]) Nations Unies (Recueil des Traités), "Convention de main-d'œuvre entre la France et la Tunisie", Vol. 1565,1-27261, 1990, Article n° 1, p.20.

كما نصت المادة الرابعة من نفس الاتفاق على تولى السلطات التونسية مسؤولية الانتقاء المهني والطبي المسبق للمرشحين وفقاً للمعايير التي تتطلبها اللوائح الفرنسية المتعلقة بإدخال العمال إلى الأراضي الفرنسية. وتتحمل الحكومة التونسية تكاليف عملية الاختيار الأولي. ليتم بعدها إرسال قوائم العمال التونسيين الذين تم اختيارهم بعد عملية الاختيار المسبق إلى السفارة الفرنسية.

يقوم وكلاء الدائرة الفرنسية المتخصصة تحت إشراف السفارة الفرنسية بعملية الاختيار النهائي للمرشحين في المرافق الفنية المناسبة التي توفرها لهم الحكومة التونسية محلياً. وتتحمل الحكومة الفرنسية التكاليف المترتبة على عمليات الاختيار النهائي. يوقّع العامل التونسي المعترف به كعامل مناسب، في الأماكن المتاحة للدائرة الفرنسية المتخصصة، على عقد عمل معتمد من قبل مصالح وزارة العمل الفرنسية ومطابق للعقد النموذجي المنصوص عليه في التشريع الفرنسي([1]).

وبالمثل، واستجابة لتغير السياسات الفرنسية بعد تعليق هجرة العمالة في سنة 1974، تم إبرام الاتفاق الثاني بتاريخ 1988/03/17م، والذي جاءت أحكامه مشابهة لأحكام الاتفاق الفرنسي المغربي. وقد تم تعديله بموجب الملحق الأول بتاريخ 1991/12/19م، حيث جاءت التعديلات مشابهة تقريبا لما كان سائدا في النظام القانوني العام لدخول الأجانب إلى فرنسا([2]). وعدل هذا الاتفاق مرة ثانية في 2000/09/08م ودخل حيز التنفيذ في 2003/11/01م([3])، وقد سبق هذا الاتفاق قانون الهجرة الذي أعده وزير الداخلية الأسبق "نيكولا ساركوزي" وأصدره في 2003/11/26م. الأمر الذي دفع به من جديد لتعديل الاتفاق الفرنسي التونسي مرة ثالثة لينسجم مع قوانين الهجرة الصادرة في 2003 و2006م، والتي ركزت على السياسة الانتقائية للمهاجرين ومراقبة الهجرة وإقامة الأجانب في فرنسا.

يأتي الاتفاق الفرنسي التونسي ليمثل الاستثناء، حيث تمكن الطرفان من الاتفاق على تعديل الاتفاقية الثنائية المتعلقة بالهجرة بموجب بروتوكول اتفاق "كارد" المتعلق بتسيير اتفاق الهجرة والتطور التضامني وبروتوكولاته التطبيقية في 2008/04/28م([4]).

الفرع الثالث: الخصائص الديموغرافية والثقافية للهجرة المغاربية في فرنسا

ترتيبا على ما سبق عرضه في الفرعين السابقين، نسجل التطور المتزايد والملحوظ لأعداد الهجرة المغاربية نحو فرنسا، من الناحيتين الكمية والنوعية، فأصبح بذلك الحضور الكثيف للجالية المغاربية في المجتمع الفرنسي لافتا. ويتميز هذا الحضور بتعدد خصائصه الديموغرافية والجغرافية، الاجتماعية والثقافية،

([1]) Nations Unies (Recueil des Traités), Op.cit, Article n° 4, p.21.

([2]) بن قو أمال، مرجع سبق ذكره. ص.12.

([3]) نفس المرجع. ص. 16

([4]) المرجع والموضع نفسه .

إلا أننا مقام البحث لا يسع التعرض لجميع هذه الخصائص أو التفصيل فيها، وإنما سيكون العرض مختصرا، مكتفيا بالإشارة إلى بعض عناصرها الديموغرافية الجغرافية والثقافية (اللغة والدين في المقام الأول).

بعدما كان الحضور المغاربي في فرنسا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عماليا وذكوريا، تحول مع بداية الثمانينات من القرن 20م حضورا مختلطا من الرجال والنساء والأطفال. حيث بدأ هذا التحول تدريجيا مع بداية إقرار الهجرة العائلية والحق في لم شمل الأسر. إلا أن الأرقام والبيانات المرتبطة بهذه الفترة كانت ناقصة وغير دقيقة ومتباينة بين الجهات التي تصدرها. وهو ما أشار إليه "جيلداس سيمون" و"دانيال نوان"([1]). وعليه سنعتمد في هذا الصدد بيانات وزارة الداخلية الفرنسية، والتي تمثل أعداد المهاجرين من الدول المغاربية الثلاثة في الفترة الممتدة من 1968 إلى 1971 كما يبينه الجدول التالي رقم (5).

الجدول (5)

أعداد المهاجرين من الدول المغاربية في فرنسا بين 1968 و1971([2])

الدولة	1968		1970/01/01	1971/01/01
	وزارة الداخلية	INSEE	وزارة الداخلية	وزارة الداخلية
الجزائر	562287	473812	411852	487781
المغرب	119521	84236	143397	170835
تونس	73261	61028	89181	96821
المجموع	755069	619076	644430	755437

لقد كانت المناطق الريفية أكثر ارتباطا بالهجرة المغاربية القديمة، وتمثلت في مناطق القبائل بالجزائر، منطقة الشلوح جنوب غرب المغرب بالإضافة إلى مناطق الريف الشرقي، ثم منطق الجنوب التونسي. حيث ضغوط البيئة وانتشار الفقر والبطالة في هذه المناطق دفع شبابها إلى الهجرة إلى أوروبا بصفة عامة وإلى فرنسا على وجه التحديد. وتعتبر منطقة القبائل بالجزائر من أكثر المناطق المصدرة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا وأقدمها على الإطلاق، وتتركز هذه الجالية أكثر في العاصمة باريس وضواحيها، وفي مرسيليا وفي وادي الرون، وتركزت العمالة الجزائرية أكثر في القطاعات الصناعية مقارنة بقطاعات البناء والأشغال العمومية ([3]).

وتمثل منطقة سوس بالمغرب من أكثر المناطق الريفية المصدرة للهجرة المغربية نحو أوروبا، وقد مست حركة الهجرة في وقت متأخر مناطق الأطلس الغربي، حيث يعيش المغاربة ظروفا قاسية شكلت عوامل طرد باتجاه أوروبا بحثا عن لقمة العيش. وتركزت العمالة المغربية بنسب أكبر في القطاع الصناعي

([1]) Gildas Simon et Daniel Noin, La Migrations Maghrébine vers L'Europe, Cahiers d'Outre-Mer, 1972, n°99, 25eme année, p. 242, dans : https://www.persee.fr/, consulté le 24/11/2018 à 12h 30m.
([2]) Op. Cit, p.243.
([3]) Op. cit, p.252.

بنسبة 78 % وبنسب أقل في قطاعات البناء والأشغال العمومية، في حين تم تشغيل المهاجرين المتأخرين والقادمين من منطقة الأطلس في المناجم الفرنسية ([1]).

وقد شهدت إدارة الهجرة المغاربية عدة تغيرات وتقلبات ولا زالت حتى الآن. فبعدما كانت هجرة حرة بين الحربين العالميتين، خضعت هذه الهجرة إلى التنظيم والرقابة بعد تعليق العمالة المهاجرة في 1974، حيث كانت عملية الهجرة والتنقل إلى فرنسا تتم دون شروط. ثم اتجهت فرنسا بعد ذلك إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع البلدان المغاربية – كل على حدا – من أجل السيطرة على تدفقات الهجرة المغاربية والتحكم في مساراتها وفق احتياجات السوق الفرنسية، من خلال فرض شروط صحية ومهنية وعمرية.

وقد تميزت هذه الفترة بغلبة الذكور على الإناث في الهجرة المغاربية، وقد كانت نسبة النساء جد منخفضة بين العمال الذين يصلون إلى فرنسا. كما اتسمت هذه الهجرة بالشباب تحت تأثير الانتقاء الطبي والعمر المحدد للهجرة في البلدان الثلاثة. فارتفعت بذلك نسبة الجزائريين الأقل عمرا من 25 سنة إلى 58 % في سنة 1968 بعدما كانت 38 % في عام 1966. وقد ساهم هذا العامل في زيادة عدد العزاب (عير المتزوجين) بين العمال المهاجرين. وارتفعت نسبة العزاب بين سنوات 1967 و1970 من 49 % إلى 59 % بين المهاجرين التونسيين، ومن 36 % إلى 52 % بين المهاجرين المغاربة ([2]).

في عام 2022 تم إحصاء 7ملايين مهاجر يعيشون في فرنسا، ما يمثل 10,3 % من إجمالي عدد السكان. وتشير الإحصائيات الفرنسية إلى ارتفاع نسبة الهجرة المغاربية في فرنسا في مقابل تراجع عدد المهاجرين من الدول الأوروبية مثل إسبانيا، البرتغال وإيطاليا، بالنسب التالية: تعد الهجرة المغاربية الأكثر حضورا بالنسب التالية: الجزائر 12,5 %، المغرب 11,9 %، تونس 4,7 % ، البرتغال 8,2 % ، إيطاليا 4 %، إسبانيا 3,5 % ، تركيا 3,3 %([3]). وقد تطورت أعداد الجالية المغاربية في فرنسا بين سنوات 2012 و2022 كما يبينه الجدول التالي رقم (6).

الجدول رقم (6)

تطور أعداد رعايا الدول المغاربية في فرنسا بالآلاف بين 2012 و2022 ([4])

الجنسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أفريقي	1600	1647	1785	1849	1908	2002	2081	2165	2280	2336	2 401
مغاربي	1061	1081	1101	1127	1150	1178	1206	1245	1290	1305	1 320
جزائري	470	477	484	496	506	518	531	544	564	567	572
مغربيتونسي	592	605	617	631	644	660	676	702	726	738	748

([1]) Gildas Simon et Daniel Noin, Op. cit, p.254.

([2]) Op. cit, p.261.

([3]) جيلالي بشلاغم، "تحديات الاندماج للجالية المسلمة في أوروبا في سياق العولمة: الجالية المغاربية في فرنسا أنموذجا"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 09، العدد 02، سنة 2024، ص. 386.

([4]) INSEE, "Répartition des immigrés par groupe de pays de naissance Données annuelles de 2006 à 2023", dans : https://www.insee.fr/fr/statistiques/2381755, consulté le 30/08/2024 à 15h 24m.

ويتوزع هؤلاء المهاجرون على مختلف الأنشطة والقطاعات المهنية، منهم الموظف أو الطالب، ومنهم المتقاعد والبطال، ومنهم المرأة الماكثة في البيت أو العاملة خارج البيت، والجدول التالي يبين توزيع الأنشطة للأشخاص المهاجرين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة فما فوق.

الجدول رقم (7)

توزيع الأنشطة في فرنسا للمهاجرين الذين أعمارهم أكثر من 15 سنة بالنسب المئوية([1])

الجنسية	طالب	موظف	بطال	بدون عمل	متقاعد	المجموع
جزائري	3,4	34,9	15,7	23,1	22,9	100 %
مغربي	5,3	37,8	14,6	24,2	18,2	100 %
تونسي	4,1	46,4	16,4	19,9	13,2	100 %

تواجه الجالية المسلمة والمغاربية في فرنسا تحديات وإكراهات عديدة في سبيل الاندماج. وترتبط هذه الاكراهات بظاهرة الخوف من الإسلام من جراء الأحداث الإرهابية، ومن جراء التضليل الإعلامي الذي تستغله بعض الأطراف من أجل أجندات سياسية وانتخابية. ورغم هذه الإكراهات تحاول السلطات العمومية تأطير الإسلام والمسلمين بهدف احتواء الجالية المغاربية وضمان أمنها القومي والهوياتي.

لقد أضحى الإسلام والثقافة الأصلية للمهاجرين موضوعا رئيسا للنقاش السياسي والإعلامي منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، الأمر الذي يعطي الانطباع بأن العقيدة الإسلامية هي العائق الرئيسي أمام اندماج الأطفال والشباب من خلفيات مغاربية. غير أن الحقيقة تكمن خلف تلك الصور النمطية والذهنية التي يكونها كل طرف عن الآخر. كما عرف تدريس اللغة العربية قبل سنوات 1970 بالتقطع وعدم الانتظام. ثم استأنف تدريسها في المدارس العمومية، بداية بأطفال الجالية التونسية في 1974، ثم المغربية في 1975. كما تم الاعتراف بحق تنظيم الأنشطة الثقافية لأطفال المهاجرين، واعتباره عنصرا إيجابيا في تكوين الأطفال([2]).

إذا كان حضور اللغة العربية وتأثيرها هامشيا في المجتمع الفرنسي، فإن الدين الإسلامي يزداد نموا وتأثيرا، ويستقطب الشباب والعلماء والمفكرين. فقد أصبح الإسلام الديانة الثانية في فرنسا. والحال هذه، فإن الحكومة الفرنسية لم تتوقف عن مراقبة الحضور الإسلامي وتطوراته، وازداد اهتمام السلطات الفرنسية بظاهرة الإسلام السياسي منذ بداية الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ليتم تشديد السياسات والإجراءات التي تخص تدبير شؤون المسلمين المقيمين على التراب الفرنسي.

([1]) Ministère de l'Intérieur, L'immigration en France, données du recensement 2021 , dans : https://www.immigration.interieur.gouv.fr/Info-ressources/Etudes-et-statistiques/, consulté le 25/11/2024 à 23h 44m.

([2]) Rabiha Sabhan El-Baidhawe, "La place de la langue arabe en France , l'éxemple de la ville de Poitiers", Doctorat en sociolinguistique. Présenté à l'université Paris8, Institut Maghreb Europe. 2007, p.53

وفي هذا الإطار، فإن عدد المساجد قليل جدا مقارنة بعدد المسلمين المتمسكين بدينهم، إذ تتعرض مطالب المسلمين إلى كثير من العراقيل والتهميش من طرف السلطات العمومية، وهم لا يجدون الدعم الكافي أحيانا من بعض الدول العربية والإسلامية، ومن خلال تأسيس الجمعيات الدينية والتي تقابل طلباتها بإنشاء المساجد بالمماطلة والرفض([1]) . ويأتي هذا الرفض نتيجة الخوف من الإسلام والخوف من إدماجه في الحياة العامة للفرنسيين. ويزداد الشعور بالانزعاج والخوف نتيجة الصور النمطية التي يبثها الإعلام الفرنسي والغربي عن العمال المسلمين وهم يؤدون صلاتهم في أماكن عملهم، أو تلك الصور التي تبثها القنوات الإعلامية عن المصلين في الشوارع والطرقات.

ترتيبا على ما سبق، فإن الجاليات العربية والإسلامية بصفة عامة والجالية المغاربية بصفة خاصة، تتعرض للتمييز العنصري القائم على الدين، والتضييق على ممارسة الشعائر الإسلامية. وفي هذا الشأن تجد الشعارات المعادية للإسلام والمسلمين، والتي يرددها اليمين بجميع تياراته، قبولا لدى جزء كبير من الرأي العام الفرنسي، والذي يربط موضوع الهجرة بارتفا ع حجم البطالة من جهة، وبالخطر الإسلامي والعربي من جهة ثانية. هذا الربط الخاطئ بين المسائل الأمنية، والقضايا الثقافية والاجتماعية للجالية المغاربية، يغذي الإيديولوجية المعادية للإسلام والمسلمين، في الخطاب السياسي والإعلامي وهو ما سيتناوله البحث بالتفصيل في الباب الثاني من هذه االأطروحة.

المطلب الثالث

محتوى اتفاق التعاون الفرنسي المغاربي في مجال العمالة المهاجرة

تضمنت الاتفاقيات الثنائية بين فرنسا والدول المغاربية الثلاثة والمتعلقة بهجرة اليد العاملة المغاربية العديد من الأحكام المتعلقة بظروف العمل والإقامة والتجمع العائلي، بالإضافة إلى المعاملة المتساوية مع العمال الفرنسيين فيما يخص الرواتب والضمان الاجتماعي والمتابعة الصحية والعلاج، إلى غير ذلك من الحقوق. غير أننا في هذا البحث سنقتصر على تناول ثلاث حقوق أساسية للعامل لمغاربي، كما يلي:

الفرع الأول: أنظمة الإقامة لرعايا الدول المغاربية في فرنسا

الفرع الثاني: نظام العمل في فرنسا لرعايا الدول المغاربية في فرنسا

الفرع الثالث: نظام التجمع العائلي لرعايا الدول المغاربية في فرنسا

وسيكون عرض هذه الفروع كما يلي:

الفرع الأول: أنظمة الإقامة لرعايا الدول المغاربية المقيمين في فرنسا

بني نظام الإقامة لرعايا الدول المغاربية في فرنسا على مفهوم الإقامة (Séjour) في الأدبيات القانونية الدولية. فالإقامة من المنظور الدولي يعني خضوع الأجانب لنظام قانوني إداري يضبط كل ما

([1]) Bouchra Settouti Abdallah , "La diplomatie française et les intérêts méditerranéens maghrébins", Thèse de Doctorat en Science politique, Université Nancy 2, 2008, .p.96.

يتعلق بالدخول والإقامة لأرض الإقليم الوطني وما يترتب عن ذلك من التزامات جزائية. فيما يتعلق بالهجرة، يمثل المرسوم المتعلق بشروط دخول وإقامة الأجانب في فرنسا المؤرخ في 2 نوفمبر 1945 التشريع المرجعي في هذا الإطار. والذي خضع للتعديل عدة مرات. حيث تم تدوين جميع النصوص التشريعية والتنظيمية في قانون دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء المسمى (CESEDA)(*).

بشكل عام، يمكن رفض دخول الأراضي الفرنسية لأي أجنبي يشكل وجوده تهديدا للنظام العام. حيث لا ينطبق نظام القانون العام على رعايا دول الاتحاد الأوروبي الـ27، بالإضافة إلى سويسرا، ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية الذين يمكنهم الدخول، والتنقل، والعمل بحرية على الأراضي الفرنسية دون إذن مسبق أو إجراءات.

أما بالنسبة للمهاجرين والأجانب من الدول الثالثة المسموح لهم بالدخول والإقامة في فرنسا، يشترط أن يكون لديهم تصريح إقامة، والذي يكون عادةً صالحا لمدة عام. القابل للتجديد عند الاقتضاء. بعد 5 سنوات من الإقامة القانونية (باستثناء سنوات الدراسة)، يمكن للمهاجر والأجنبي طلب بطاقة إقامة لمدة 10 سنوات، القابلة للتجديد أيضا. تُمنح هذه التصاريح بمجرد استيفاء الشروط المطلوبة، التي تختلف حسب سبب الحصول على التصريح. ينتمي الأجانب الذين يحصلون على تصريح الإقامة لأول مرة إلى الحالات التالية([1]): – لأشخاص الذين يهاجرون من أجل العمل

- الأشخاص الذين يستفيدون من تصريح الإقامة لأسباب عائلية.
- طالبي اللجوء واللاجئين.
- الأشخاص الذين يهاجرون من أجل الدراسة والطلبة.
- من أجل السياحة أو التداوي والعلاج.

كانت السياسة الفرنسية للهجرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعطي الأولوية لإعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد بعد الدمار الذي خلفته الحرب، حيث جاء الأمر الصادر في 2 نوفمبر 1945 لدعم سياسة الهجرة المستدامة، ولا سيما من خلال لم شمل الأسرة، واكتساب حقوق جديدة مع زيادة مدة إقامة الأجنبي واستقراره، والتي يمكن أن تنتهي بإدماجه وتجنيسه بالجنسية الفرنسية. وقد تدعمت هذه السياسة بإبرام العديد من الاتفاقات الثنائية مع البلدان المصدرة للعمالة المهاجرة وعلى رأسها الدول المغاربية. كما سمح هذا المرسوم بانشاء المكتب الوطني للهجرة (ONI) (الذي سيصبح لاحقًا OFII*). وأخذ القانون في عام 1973، الوضع الجديد الناتج عن إنهاء الاستعمار الفرنسي للدول الأفريقية والمغاربية من خلال الحفاظ

(*) Code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile (CESEDA).

([1]) INSEE, "Immigrés et descendants d'immigrés en France", annexes, édition 2012 , publié le 10/10/2012, dans : https://www.insee.fr/fr/statistiques/fichier/1374024/immfra12_l_annexes.pdf, consulté le 4/12/2024 à 22h.pp. 247 – 248.

(*) **OFII** (Office Français de l'Immigration et de l'Intégration)

على حقوق محددة لرعايا المستعمرات السابقة. وتم رفع آخر القيود المهنية والسياسية المفروضة على المجنسين حديثًا بشكل نهائي بين عامي 1978 و1983([1]).

لقد جاءت الاتفاقيات الفرنسية المغاربية في مجال الهجرة، بنظام أكثر امتيازا وإيجابية مقارنة بالنظام القانوني العام المطبق على دخول الأجانب إلى فرنسا، والتي تعرضنا إلى مضمونها سابقا، لا سيما الاتفاق الجزائري الفرنسي في سنة 1968، او الاتفاق الفرنسي المغربي سنوات 1963 و1987، أو الاتفاق الفرنسي التونسي سنة 1963، وغيرها من الاتفاقيات. إلا أن التعديلات التي أدخلت على هذا النظام بعد دخول نظام التنقل الحر للرعايا الأوروبيين في الفضاء الأوروبي حيز التنفيذ، جعل التشريعات الفرنسية في مجال الهجرة تتجه نحو التقييد وفرض شروط الترخيص الإداري بالإقامة للرعايا الأجانب من الدول الثالثة التي لا تنتمي إلى الفضاء الأوروبي ومنها الدول المغاربية على وجه التحديد.

وقد جاء القانون المؤرخ في 2003/11/23، لتكريس هذا التوجه، حيث ألغى إلزامية حيازة سند الإقامة بالنسبة إلى رعايا الدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية أو رعايا الفضاء الأوروبي الاقتصادي الذين يرغبون في الإقامة بشكل اعتيادي في فرنسا. كما مس هذا الإلغاء أيضا رعايا دولة سويسرا، رغم أن سويسرا ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي.

وإذا كان التمييز الذي وضعته فرنسا بين رعايا الدول المغاربية، ورعايا الرابطة الأوروبية، في مجال التنقل والإقامة، تمييزا من أجل المصالح الاقتصادية والسياسية لفرنسا بهدف تحقيق وتعزيز الوحدة الأوروبية، فإن تفسير السلوك الفرنسي تجاه مستعمراتها القديمة غالبا ما يخضع للنظرة المتعالية التي ورثها الساسة الفرنسيون من الفترة الاستعمارية، واعتبار سكان شمال أفريقيا أقل تحضرا وأصعب قبولا بالاندماج في المجتمعات الغربية. والذي سنعود إلى التفصيل فيه في الباب الثاني من هذه الأطروحة.

وتجدر الإشارة هنا، أن القوانين التي جاء بها وزير الداخلية الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بداية من 2003م، في مجال الهجرة، أضافت شروطا جديدة من أجل الحصول على الإقامة الدائمة في فرنسا متمثلة في توقيع عقد القبول والاندماج، يصبح الأجنبي بموجبه مجبرا على متابعة تكوين مدني ولغوي وثقافي يتوج بشهادة معترف بها أمام الدولة الفرنسية.

أما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية الفرنسية المغاربية، فإنها لم تتطرق للعقد الذي يجب أن يوقعه المهاجر، لأنها لم تعدل بعد صدور قوانين الهجرة الفرنسية في 2003 و2006 باستثناء الاتفاق الفرنسي التونسي ، والذي عدل في 2008م، والذي نص على وجوب توقيع المهاجرين التونسيين المقبولين لأول مرة للإقامة في فرنسا والبالغين من العمر من 16 و18 سنة، ورغبتهم في الإقامة الدائمة، أن يوقعوا عقدا للقبول والاندماج([2]). ورغم ذلك فإن إجراءات القبول والاندماج، هي سارية المفعول على جميع رعايا الدول المغاربية بدون استثناء.

([1]) INSEE, "Immigrés et descendants d'immigrés en France", op.cit, pp. 250 – 251.

([2]) بن قو أمال، مرجع سبق ذكره. ص.31.

ويتمتع الرعايا المغاربيون بسندات (*) الإقامة الممنوحة لهم حسب الأحكام الاتفاقية التي تخص كل بلد من البلدان الثلاثة كما يلي:

أ) بالنسبة للرعايا الجزائريين: يتمتع الرعايا الجزائريون في فرنسا بسندات الإقامة التالية([1]):

– **شهادة إقامة لمدة عام:** يتم إصدار هذه الشهادة لمدة سنة والتي تحمل عبارة "الحياة الخاصة والعائلية" تلقائيا:

لكل رعية جزائري يمكنه أن يثبت بأي وسيلة أنه أقام في فرنسا لأكثر من عشر سنوات أو أكثر من خمسة عشر عاما إذا بقي خلال هذه الفترة كطالب؛ أو إذا كان متزوجا من مواطنة فرنسية الجنسية، بشرط أن يكون دخوله إلى الأراضي الفرنسية قانونيا، وأن يحتفظ الزوج بالجنسية الفرنسية؛ أو إذا كان متزوجا من أجنبي حاملا لتصريح إقامة لمدة سنة واحدة يحمل علامة "علمي" بشرط أن يكون دخوله إلى الأراضي الفرنسية قانونيا؛ أو إذا كان له علاقة نسب مباشرة بطفل فرنسي قاصر مقيم في فرنسا، شريطة أن يمارس السلطة الأبوية على هذا الطفل، ولو جزئيا، أو أن يقوم فعليا بتلبية احتياجاته؛ إذا كان مولودا في فرنسا، وأثبت بأي وسيلة أنه أقام فيها لمدة لا تقل عن ثماني سنوات بشكل مستمر، وتابع، بعد سن العاشرة، دراسة لمدة لا تقل عن خمس سنوات في مؤسسة تعليمية فرنسية، بشرط أن يقدم طلبه بين سن السادسة عشرة والحادية والعشرين؛ و إلى كل جزائري مقيم عادة في فرنسا، والذي تتطلب حالته الصحية رعاية طبية قد يؤدي انتفاؤها إلى عواقب خطيرة بالنسبة لصحته، بشرط ألا يتمكن فعليًا من الحصول على علاج مناسب في بلده([2]).

– **شهادة إقامة صالحة لمدة 10 سنوات:** يجوز للرعايا الجزائريين المشار إليهم في المادة (7) من نص الاتفاق الجزائري الفرنسي، الحصول على شهادة إقامة لمدة عشر سنوات إذا تمكنوا من إثبات إقامتهم لمدة ثلاث سنوات دون انقطاع في فرنسا. وتمنح هذه الشهادة، والتي يتم تجديدها تلقائيًا، حاملها الحق في ممارسة المهنة التي يختارها في فرنسا، وفقًا للأحكام التي تنظم ممارسة المهن([3]).

– **رخصة مؤقتة بالإقامة:** وهي تشبه بطاقة الإقامة المؤقتة في ظل النظام القانوني العام، تسمح لحاملها بالإقامة القانونية المؤقتة في فرنسا لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، حيث نصت على هذا النوع من السندات الاتفاقية الفرنسية الجزائرية بموجب التعديل الأخير في 2001م.

– **إيصال رخصة الإقامة:** بالرغم من عدم التنصيص عليها في الاتفاق الفرنسي الجزائري، إلا أن الرعايا الجزائريون يستفيدون منها باعتبارهم أجانب عند الطلب الأول، أو عند طلب تجديد الإقامة.

(*) يقصد بسندات الإقامة، كل سند يسمح للأجنبي بالبقاء في فرنسا أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ دخوله إلى الإقليم الفرنسي، وعليه فإن كل رعية مغاربي يحوز سندا للإقامة، يمكن له أن يقيم في فرنسا أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ دخوله إليها.

([1]) بن قو أمال، المرجع نفسه. ص.ص. 35–36.

([2]) Décret n° 69 – 243 portant publication de l'accord entre le Gouvernement de la république française et le gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire, Op.cit, article 6.

([3]) Op.cit, article 7.

– **شهادة إقامة تحمل إشارة "متقاعد":** يحق للرعايا الجزائريين الذين يتلقون معاشاتهم من مصالح الضمان الاجتماعي الفرنسي، الحصول، بناء على طلبهم، على شهادة إقامة صالحة لمدة عشر سنوات تحمل عبارة "متقاعد". تسمح لهم هذه الشهادة بدخول الأراضي الفرنسية في أي وقت للإقامة لمدة لا تتجاوز سنة واحدة. يتم تجديدها تلقائيا. ويحق لزوجة حامل هذه الشهادة، والتي أقامت بشكل قانوني في فرنسا مع حاملها، الحصول على شهادة إقامة تمنح نفس الحقوق تحمل عبارة "زوج المتقاعد"([1]).

ب) بالنسبة للرعايا التونسيين:

ينص الاتفاق الفرنسي التونسي على سندات الإقامة التي يمكن أن يتمتع بها المهاجرون المقبولين من الدولة التونسية، محافظا على مصطلح بطاقة إقامة، كما هو الحال بالنسبة للنظام القانوني العام الخاص بالأجانب، إلا أنه يمكن إصدار سندات إقامة أخرى وفق التشريع الداخلي لفرنسي والتي تحيل إلى النظام العام، في حالة وجود فراغ قانوني في الاتفاقية. وعليه يتمتع الرعايا التونسيون بسندات الإقامة التالية:

– **بطاقة إقامة صالحة لمدة 10 سنوات:** قابلة للتجديد، وتمنح لصاحبها الحق في ممارسة المهنة التي يختارها، في مجموع التراب الفرنسي.

– **بطاقة إقامة مؤقتة لمدة عام:** البعض منها تحمل نفس الإشارات التي تحملها بطاقة الإقامة المؤقتة وفق النظام القانوني العام، وهي الإشارات: أجير، طالب، حياة خاصة وعائلية، أما الإشارات الباقية فلم يتم يذكرها في نص الاتفاقية.

– **بطاقة إقامة تحمل إشارة "مقيم لمدة طويلة":** بالرغم من عدم التنصيص عليها في نص الاتفاق الفرنسي التونسي، إلا أن المهاجر التونسي يمكنه الحصول عليها، في حالة توفره على الشروط المنصوص عليها في قانون "CESEDA".

– **بطاقة إقامة تحمل إشارة "جدارة ومهارة":** وهي سند مستحدث في قانون الهجرة الفرنسي الصادر في 2006م.

– **بطاقة إقامة تحمل إشارة "متقاعد":** صالحة لمدة 10 سنوات، تصدر ضمن الشروط الواردة في قانون ceseda.

ج) بالنسبة للرعايا المغاربة:

نص الاتفاق الفرنسي المغربي بمحافظته على النظام القانوني العام، والنظام الخاص للرعايا التونسيين على مصطلح بطاقة الإقامة، على ما يلي([2]):

– **بطاقة إقامة صالحة لمدة 10 سنوات:** قابلة للتجديد، وتمنح لصاحبها الحق في ممارسة المهنة التي يختارها، في مجموع التراب الفرنسي.

([1]) Décret n° 69 – 243, Ibid.

([2]) بن قو أمال، مرجع سبق ذكره. ص.ص.38–39.

– **بطاقة إقامة لمدة عام:** البعض منها يحمل إشارات مثل: أجير، طالب، إلا أن نص الاتفاق الفرنسي المغربي لم ينص على سندات الإقامة لتي تحمل إشارات: حياة خاصة، عائلية. وعليه يمكن الرجوع إلى النظام القانوني العام فيما يخص هذا النوع من البطاقات.

من خلال الاستعراض المفصل لسندات الإقامة التي يتمتع بها الرعايا المغاربيون في فرنسا، يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

– إن الرعايا الجزائريين، وإن كانوا في مركز أقل امتيازا من الرعايا التونسيين والمغربيين، إلا أن الاتفاق الفرنسي الجزائري استطاع أن يحقق النظام المخالف ببروز مصطلح شهادة الإقامة بدل بطاقة الإقامة المنصوص عليه في النظام القانوني العام، وفي الاتفاقيتين الفرنسية المغربية والفرنسية التونسية.

– عدم وجود فراغ في الاتفاق الفرنسي الجزائري، إلا ما يخص السند المحدث في 2006، والمتعلق بهجرة الكفاءات، والتي تحمل إشارة جدارة ومهارة.

– إن الاتفاقيتين الفرنسيتين مع المغرب وتونس، تجعل من رعاياهم يتمتعون بجميع أنواع سندات الإقامة، طبقا للقانون العام، وهم بهذا أفضل من الرعايا الجزائريين، إلا أن هذه الخصوصية تجعل من رعايا المغرب وتونس يفقدان خصوصية النظام الخاص أو النظام المخالف، وتجعلهم يخضعون لمبدأ إقليمية القوانين وليس لاتفاقيات ثنائية بين البلدين.

– إن إصرار الحكومات الفرنسية المتتالية لمحاولة تعديل الاتفاقيات الثنائية مع الدول المغاربية، يوشي بمحاولة تخلي فرنسا عن النظام الخاص الذي يحكم دخول وإقامة رعايا هذه البلدان، والعودة إلى النظام القانوني العام.

الفرع الثاني: نظام العمل في فرنسا لرعايا الدول المغاربية

طبقا للنظام القانوني العام، لا يمكن لأي أجنبي مقيم في فرنسا، أن يزاول أي نشاط مهني إذا لم يكن متحصلا على رخصة بذلك، وإلا تعرض إلى عقوبات جزائية وفقا لقانون العمل الفرنسي. إلا أن هذا المبدأ يستثني رعايا الرابطة الأوروبية، ورعايا الفضاء الاقتصادي الأوروبي ورعايا كل من سويسرا وجزيرة موناكو من ذلك. ويستثني أيضا رعايا كل الدول المرتبطة بفرنسا باتفاقات ثنائية في مجال الهجرة والعمل، ومنها على الخصوص رعايا الدول المغاربية محل الدراسة.

ويقصد برخصة العمل هذه، كل وثيقة تسمح للأجنبي بالعمل بطريقة قانونية في فرنسا، والتي كانت تمنح في وقت سابق بصفة مستقلة عن بطاقة/ أو شهادة الإقامة. وبصدور قانون 1984م، تم توحيد نظام منح بطاقات الإقامة ورخص العمل. وقد تمت العودة إلى نظام الإزدواجية في منح بطاقات الإقامة، ورخص العمل([1]). وعليه، فإن كل أجنبي أو مهاجر مغاربي مقيم على التراب الفرنسي، يلزمه الحصول على

([1]) بن قو أمال، المرجع نفسه. ص.ص. 71–72.

ترخيص بالعمل من أجل ممارسة أي نشاط مهني أو تجاري. وأن غياب هذه الرخصة تجعله معرض لعقوبات جزائية، سواء بالنسبة للرعية الأجنبي أو المستخدم. ويمكن أن تصل هذه العقوبة إلى حد سحب بطاقة الإقامة منه، ونفس العقوبات تجري على المهاجر الأجنبي إذا لم يحترم الحدود الجغرافية والمهنية الموجودة في البطاقة.

أما بالنسبة لصاحب العمل الذي يستخدم الرعية الأجنبي بدون ترخيص، يعاقب بغرامة مالية تقدر بـ 15000 يورو، وبالحبس مدة 5 سنوات، وإذا كان هذا المستخدم أجنبيا أيضا، فإنه يتعرض لعقوبة المنع من الدخول إلى الأراضي الفرنسية مرة أخرى، وتسحب منه بطاقة الإقامة([1]). وتجدر الإشارة، إلى أن الاتفاقيات الفرنسية المغاربية في مجال الهجرة تطرقت إلى مختلف الرخص التي يمكن أن تمنح للرعايا المغاربيين، الذين يريدون مزاولة أنشطة مهنية مأجورة، إلا أنها لم تنص على طريقة طلبها أو تجديدها. وهذا ما يدعو إلى العودة إلى النظام القانوني العام لمعرفة ذلك.

وطبقا لهذا النظام، تمنح رخص العمل للأجانب في حالتين([2]):

إذا كان الرعية الأجنبي مقيم على التراب الفرنسي، ويملك بطاقة إقامة مؤقتة، عليه أن يقدم طلب تغيير النظام أمام الهيئات المختصة، للحصول على رخصة عمل تحت هيئة أجير محررة من طرف المتعهد (رب العمل الجديد) الذي يقبل تشغيله كأجير، ويكون على هذا المتعهد إخطار مديرية العمل والتشغيل والتكوين المهني، والتي يكون لها الحق في اتخاذ قرار الموافقة أو الرفض بعد فحص الملف، ويكون هذا القرار بعد شهرين من إيداع الطلب.

أما إذا كان مقيم خارج فرنسا، ولا يملك عنوانا في فرنسا، فإن مستخدمه المستقبلي هو من يقدم طلب الرخصة باسمه، ويعلم مديرية العمل والتشغيل والتكوين المهني، وكذا الهيئة المستخدمة أو المتعاقدة مع هذا الأجير في حالات أن يكون هذا الأخير مبعوثا خاصا لحساب رب العمل، وأو بصفة تعاقدية أو مؤقتة. وتسجل طلبات رخص العمل من طرف مصلحة اليد العاملة الأجنبية، قسم الإدارة والعمل والشغل والتكوين المهني المختصة إقليميا.

على المهاجر الأجنبي أن يراعي عددا من العوامل عند تقديمه طلبا للترخيص بالعمل، نذكر منها مايلي([3]):

– وضعية الشغل في المهنة والمنطقة الجغرافية مع الأخذ في الحسبان خصوصيات منصب العمل، والأبحاث التي يجريها المستخدم لتشغيل طالب العمل، شهادات طالب العمل، وصفة الشغل المقترح، تعهدات المستخدم باحترام قانون العمل والحماية الاجتماعية، احترام العامل للشروط التنظيمية لممارسة النشاط المهني، الرواتب والتي يجب ان لا تكون أقل من الأجر القاعدي المضمون.

([1]) بن قو أمال، المرجع السابق. ص.85.

([2]) نفس المرجع. ص.87.

([3]) نفس المرجع. ص.ص.88–89.

– يمكن للإدارة أن ترفض طلب رخصة العمل إذا لم تحترم هذه الشروط، بالإضافة إلى أن هذه الرخص تمنح في حدود مناصب الشغل المتوفرة وحسب المهن المحددة في القانون الصادر في 2008/01/18، والذي حدد قائمة بثلاثين مهنة يمكن للأجنبي أن يمارسها في فرنسا. غير أن هذا الرفض لا ينطبق على الرعايا المغاربيين الذين يقيمون في فرنسا في إطار التجمع العائلي.

ونسجل في هذا الصدد، التمييز في المعاملة، وعدم المساواة، بين رعايا الدول المغاربية ورعايا الرابطة الأوروبية والفضاء الاقتصادي الأوروبي، فيما يخص قائمة المهن المحددة لشغلها من طرف الأجانب. وأن هذا التمييز جاء على أساس الجنسية بتفضيل رعايا الدول الأوروبية على رعايا الدول غير الأوروبية. وهو الأمر الذي يعد خرقا لحقوق الإنسان الواردة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. والذي يعتبر العمل حق من حقوق الإنسان يجب الأخذ به دون تمييز.

الفرع الثالث: نظام التجمع العائلي بالنسبة لرعايا الدول المغاربية في فرنسا

إن الحق في التجمع العائلي هو حق من الحقوق الأساسية التي تكفلها الصكوك الدولية، هذا الحق يعني: "جمع شمل الأسرة عندما يكون أحد أفرادها يريد أن ينظم إلى أسرته التي تقيم بطريقة قانونية في بلد آخر لتحقيق ما يسمى بإعادة التجميع". وقد حظي هذا الحق باهتمام دولي وأوروبي، فقد قررت التوجيهات الأوروبية منذ ديسمبر 1999، بوضع معايير مشتركة للتجمع العائلي في دول الاتحاد الأوروبي. إيمانا منها بأن الهجرة العائلية هي الطريقة الوحيدة للهجرة القانونية إلى أوروبا، ورغبتها في وضع نهج مشترك في التعامل مع بلدان العالم الثالث في مجال الهجرة القانونية.

تتيح إجراءات لم الشمل العائلي للأجانب من غير الأوروبيين، المقيمين بانتظام في فرنسا أن يستقدموا، تحت شروط معينة، أفراد عائلاتهم المقربين، (أي الزوج والأطفال القصر). وقد كانت فرنسا، سباقة إلى تطبيق مبدأ التجمع العائلي على رعايا الدول المغاربية. وقد أقر المشرع الفرنسي بهذا الحق في كونه إجراء يسمح للرعية الأجنبي بالإقامة بطريقة نظامية وقانونية في فرنسا، إلا أن هذا الحق يبقى مرهونا بشروط وإجراءات معينة. وفي هذا الصدد، فقد رفع مجلس الدولة هذا الحق، إلى درجة المبدأ القانوني العام، وجعل منه حقا أساسيا ذو قيمة دستورية. حتى يتمكن كل أجنبي مقيم في فرنسا من إحضار أفراد عائلته بطريقة قانونية ونظامية، للعيش في فرنسا عيشة طبيعية، وفي كنف المساواة بينه وبين أي مواطن فرنسي([1]).

أما الرعايا المغاربيون، فيخضعون في هذا الإطار إلى محتوى الاتفاقيات الثنائية، وإلى تحقيق بعض الشروط الخاصة، وهي تختلف عن النظام القانوني العام لإقامة الأجانب من دول الرابطة الأوروبية، كما رأينا سابقا. هذه الشروط، تختلف من بلد إلى آخر، حسب محتوى هذه الاتفاقيات. بالنسبة للرعايا الجزائريين، فقد تعرضت المادة الرابعة من اتفاقية 68، والباب الثاني من البروتوكول الإضافي لشروط قبول طلبات

([1]) بن قو أمال، المرجع السابق. ص.ص.99-100

التجمع العائلي. والتي هي مماثلة تقريبا للنظام القانوني العام، إلا أنها تختلف في بعض الجزئيات. فيما يخص مدة الإقامة فهي مماثلة لما جاء به النظام القانوني العام، والتي تشترط على مقدم الطلب أن يكون مقيما على التراب الفرنسي لمدة لا تقل عن سنة واحدة بطريقة قانونية([1])، وأن يقدم ما يثبت أنه الولي أو الوكيل للأشخاص الذين يود استقدامهم إلى فرنسا.

وخلال التحولات التي مست قوانين الهجرة في فرنسا، بقي الرعايا الجزائريون، معفيين من الإجراءات الجديدة وخاصة تلك المتعلقة بالانصياع إلى قيم الجمهورية. إذ انهم يخضعون إلى أحكام الاتفاق الثنائي وليس إلى أحكام القانون العام المنظم للهجرة. الأمر الذي دفع الحكومات الفرنسية المتعاقبة، إلى الضغط على السلطات الجزائرية من أجل مراجعة أحكام هذه الاتفاقية. ورغم التعديلات التي خضعت لها اتفاقية 1968، إلا أنها لا زالت تحتفظ للرعايا الجزائريين ببعض الامتيازات. والتي زادت أهميتها منذ صدور قانون الهجرة لسنة 2007. والواقع أن الحكومة الفرنسية الاشتراكية، كانت قد رمت بكل ثقلها ونجحت إلى حد بعيد في مطابقة بعض أحكام هذه الاتفاقية مع أحكام النظام القانوني العام المنظم للهجرة، وكان ذلك التعديل في سنة 2001م. وأصبحت بذلك شروط الإقامة والعمل المطبقة على الرعايا الجزائريين في فرنسا، تكاد تكون مطابقة لأحكام القانون العام، ماعدا بعض الاستثناءات الجزئية والمحدودة. وجرى إلغاء أهم المزايا التي كان الجزائريون يتمتعون بها استثنائيا في فرنسا إلى غاية ذلك التاريخ. خاصة ما تعلق بشروط الحصول على بطاقة الإقامة لمدة 10 سنوات للجزائريين المتزوجين من أشخاص يحملون الجنسية الفرنسية، والاستفادة من الإقامة بموجب حق لم الشمل العائلي. فأضحى الرعية الجزائري بموجب هذا القانون، والذي يرغب في استقدام قرينه أو أبناءه أن يمضي فترة إقامة قانونية أولى لا تقل عن مدة سنة، وأن يثبت المقدرة المالية والمالية لذلك. ولم يعد الجزائري، المتزوج بشخص يحمل الجنسية الفرنسية، قادرا على الاستفادة من بطاقة إقامة مدتها 10 سنوات بمجرد الزواج دون شرط تسجيل عقد الزواج في السجلات الفرنسية، كما كان في السابق. فأضحى مطالبا بتسجيل زواجه في السجلات المدنية الفرنسية، وإثبات إقامته في فرنسا بعد ذلك مدة عام كامل، وذلك في محاولة لمحاربة الزواج الأبيض أو الوهمي، والذي عرف انتشارا واسعا بين الرعايا الجزائريين في وقت سابق. كما حرم التعديل الأخير الجزائريين من امتياز تسوية وضعية كل مهاجر اثبت أقامة لمدة 15 سنة متواصلة بدون انقطاع في فرنسا، بطريقة قانونية أو غير قانونية، ومنحه بطاقة إقامة لمدة 10 سنوات. وتعويضها كما هو الحال في قانون الهجرة العام بمنح بطاقة إقامة لمدة عام واحد فقط، لمن أقاموا مدة 10 سنوات بدون انقطاع، مع رفع هذه المدة بالنسبة للطلبة الجزائريين الذين يقيمون في فرنسا للدراسة. ومع ذلك منح التعديل الأخير في سنة 2001م، للجزائريين فرصة لتسوية وثائق الإقامة

([1]) بن قو أمال، المرجع السابق. ص.ص.101 – 102.

القانونية لبعض الفئات منهم، كانت تقيم بطريقة مؤقتة أو غير قانونية لمدة طويلة في فرنسا([1])، والتي لم يكن بإمكانها فعل ذلك في إطار اتفاقية 1968.

مباشرة بعد انتخاب "نيكولا ساركوزي" رئيسا لفرنسا، باشرت السلطات الفرنسية مفاوضاتها مع الجزائر، بهدف تعديل بنود الاتفاق الثنائي المتعلق بتنقل الأشخاص والتشغيل وإقامة الرعايا الجزائريين وعائلاتهم في فرنسا، في محاولة لإنهاء مرجعية اتفاقيات إيفيان في هذا المجال. وقد كشفت المفاوضات الثنائية عن التباين الكبير في مواقف الطرفين، إذ تتمسك الجزائر بالطابع الخاص لاتفاقية الهجرة، وتتحفظ على المقترحات الفرنسية، والتي تخص الطلبة الجزائريين والتجار والمتزوجين من حاملي الجنسية الفرنسية، والمستفيدين من حق استقدام أفراد عائلاتهم. إذ يستهدف مشروع تعديل هذه الاتفاقية، مطابقتها مع أحكام القانون الجديد للهجرة والذي صدر في 2006. والذي يرتكز على قاعدتي، خفض عدد المهاجرين القادمين في إطار التجمع العائلي، من خلال تشديد الإجراءات القانونية والإدارية، ورفع الشروط الواجب توفرها، كالأجر والسكن للمهاجر الراغب في ضم أفراد أسرته إليه، إلى مستويات تعجيزية. وبالمقابل، تم رفع عدد المهاجرين القادمين للحاجة الاقتصادية المباشرة والمتوافقة مع مهاراتهم، لتشكل بذلك نصف مجموع المهاجرين الجدد، بعدما كانت نسبتها تصل بالكاد إلى 7 بالمائة من المجموع الكلي لعدد المهاجرين في فرنسا([2]).

بالنسبة لرعايا الدولة التونسية، فإن شروط تقديم طلب التجمع العائلي تحكمها أحكام الإتفاق الفرنسي التونسي، ولكنها تقترب عن أحكام النظام القانوني العام الخاص بالأجانب. فبالإضافة إلى شروط الإقامة المشابهة لما ورد في الاتفاق الفرنسي الجزائري، فقد أضيف شرط الانصياع إلى قيم الجمهورية الفرنسية، بالتوقيع على عقد الاندماج، وذلك بعد تعديل هذه الاتفاقية في سنة 2008 م ([3]).

أما بالنسبة لرعايا المملكة المغربية، فتبقى شروط الإقامة مشابهة لما يخص الرعايا الجزائريين والتونسيين، إلا أنه إذا كانت بطاقة الإقامة للرعية المغربي تحمل صفة أجير، فإنه لا يخضع لشرط الانصياع لقيم الجمهورية، أما إذا كانت بطاقة الإقامة لا تحمل هذه الإشارة فإن الرعية المغربي تطبق عليه أحكام القانون العام بخصوص طلب لم الشمل العائلي([4]). بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالإقامة والعمل، يخضع الرعايا المغاربيون إلى أحكام الاتفاقيات الثنائية فيما يخص إثبات القدرة المالية وإثبات السكن لإعالة وإسكان الشخص المستقدم إلى فرنسا في إطار لم شمل العائلة.

([1]) محمد مسلم، "حرمان الطلبة من العمل خلال الدراسة وشروط تعجيزية لاستقدام العائلات"، نشر في الشروق اليومي، بتاريخ 2011/1/23، في موقع جزايرس: http://djazairess.com/echourouk/66812، تاريخ الدخول: 2018/12/07.

([2]) المرجع نفسه.

([3]) بن قو أمال، مرجع سبق ذكره. ص.103.

([4]) نفس المرجع. ص.104.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: تختلف أنماط الهجرة وتنوعها حسب معايير التصنيف المعتمدة لدى المختصين عبر مختلف الحقول المعرفية. فحسب المعيار الجغرافي تصنف ظاهرة الهجرة إلى هجرة داخلية واخرى خارجية (أو دولية). ورغم الاهتمام الدولي والأكاديمي لدراسة ومعالجة إشكاليات الهجرة الدولية، إلا أن حجم هذه الهجرة لا يتناسب مع حجمها في العالم. إذ تشير الاحصائيات الدولية إلى أن حجم الهجرة الداخلية ومشكلاتها أهم وأكبر من الهجرة الدولية، خاصة في العالم الثالث. أما إذا اعتمد التصنيف على المعيار القانوني، فأن الهجرة الدولية تنقسم إلى هجرة قانونية (شرعية) أو غير قانونية (غير شرعية أو سرية). ويكون هذا التصنيف تبعا لمدى انصياع المهاجر لقوانين تنظيم الهجرة سواء في بلد المنشأ والعبور أو في بلد الاستقبال. وتبعا للمسارات وطرق النقل والسفر التي يعتمدها هؤلاء المهاجرون.

وكما كان الانحياز إلى الهجرة الدولية، تحظى الهجرة غير الشرعية باهتمام مفرط من طرف الدول الأوروبية والغربية باعتبارها تهديدا لأمن المجتمعات بمفهومه الموسع. وتتناسى أن الأسباب الحقيقية لتنامي هذه الظاهرة يعود إلى تقييد إجراءات الهجرة الشرعية.

ثانيا: تطورت أنماط الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة المغاربية بصفة خاصة، تبعا للتغيرات الدولية والإقليمية على المستويات الجيوسياسية والاقتصادية من جهة وإلى التطورات الثقافية والتكنولوجية وبعوامل العولمة من جهة ثانية. فقد انتقلت الهجرة الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي من كونها هجرة عمالية اقتصادية بالأساس، فردية ومؤقتة، إلى هجرة شرعية ودائمة في إطار التجمع العائلي، وتحولت من كونها ظاهرة سوسيو اقتصادية مرحب بها إلى مشكلة سياسية وأمنية تؤرق الدول والحكومات الأوروبية والغربية. وقد مست هذه التحولات الهجرة المغاربية بالدرجة الأولى المتوزعة في أوروبا بصفة عامة والمتواجدة بكثافة على التراب الفرنسي.

ثالثا: بعد إغلاق منافذ الهجرة الشرعية إلى الدول الأوروبية وتقييدها، انتقلت الهجرة من كونها شرعية إلى هجرة غير شرعية وتفاقمت في فترة التسعينيات نتيجة الأزمات السياسية والأمنية في شمال أفريقيا، ولا زالت حتى الآن. وطبعت هذه الهجرة بالطابع الأنثوي وأصبحت الهجرة النسائية مكونا أساسيا في تدفقات الهجرة غير الشرعية. كما تلونت بفئات جديدة من المهاجرين غير الشرعيين، كالأطفال القصر المصحوبين وغير المصحوبين.

رابعا: وفي ظل إجراءات التقييد التي باشرتها دول الاتحاد الأوروبي على تدفقات الهجرة الاقتصادية الشرعية، نتيجة تشبع الأسواق الأوروبية ونتيجة الأزمات الاقتصادية المتتالية، انتقلت الهجرة الدولية من طابعها العمالي والعائلي، إلى طابعها العلمي والمهني والفني، والتي تمثلت في هجرة الطلبة، والكفاءات العلمية

والمهنية والثقافية. والتي تحظى بالأولوية في عمليات الهجرة إلى الدول الأوروبية والغربية، بسبب فائض القيمة الذي يقدمه هؤلاء المهاجرون من العقول والكفاءات.

خامسا: كما جرى في العقود التالية، تحولات على مستوى وظائف الدول المعنية بالهجرة، حيث انتقلت الدول المغاربية وشمال أفريقيا، مثلا، من كونها دولا مصدرة للهجرة إلى دول عبور واستقبال لكل أنواع الهجرة غير الشرعية. كما تحولت بعض الدول الأوروبية وخاصة تلك المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط مثل اليونان، إسبانيا وإيطاليا من كونها دولا مصدرة للهجرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى دول عبور واستقبال للهجرة القادمة من جنوب المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة.

سادسا: يرتبط الحضور المغاربي في الدول الأوروبية بصفة عامة، وفي فرنسا بصفة خاصة، بثلاث عوامل أساسية وهي: العامل التاريخي، العامل الجغرافي، العامل الثقافي والاقتصادي. حيث تمثل الهجرة المغاربية في هذه الدول كنتيجة طبيعية للاستعمار الفرنسي للدول المغاربية، وكذا للتبعية الاقتصادية والثقافية لهذه الدول، وكنتيجة للقرب الجغرافي بين شمال المتوسط وجنوبه.

سابعا: أضحت الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط، وخاصة تلك القادمة من أو عبر الدول المغاربية، هاجسا أمنيا وسياسيا مقلقا للدول الأوروبية، باعتبارها تهديدا لأمنها الاجتماعي والثقافي. ونتيجة الحاجات الاقتصادية والعجز الديمغرافي الذي تعاني منه القارة الأوروبية، يحاول الأوروبيون الموازنة بين الحاجات الاقتصادية والديموغرافية وبين الحاجات الأمنية والجيوسياسية في إدارة أمواج الهجرة القادمة من الجنوب، وخاصة تلك القادمة من شمال أفريقيا.

ثامنا: ارتبطت الهجرة المغاربية إلى فرنسا بالاتفاقيات الثنائية بين فرنسا وهذه الدول وتطورت وفقا للأحداث والتغيرات التي مست العلاقات الأورومتوسطية ولا سيما في مجال الهجرة والتهديدات اللا تماثلية المرتبطة بها. الأمر الذي أدى إلى تقييد التنقل والهجرة من الدول المغاربية باتجاه الدول الأوروبية وإلى تعديل هذه الاتفاقيات في أكثر من مناسبة.

الفصل الثانـي
السياق الأمني والايديولوجي لإنتاج خطاب الهجرة الفرنسي

قبل تحليل مضمون الخطاب السياسي الفرنسي حول قضايا الهجرة المغاربية؛ لا بد للبحث أن يعالج سياقات وظروف انتاجه في المخابر والمؤسسات السياسية؛ دون أغفال البيئة المحيطة بإنتاجه لا سيما في محيطه الإقليمي والدولي، والعوامل المؤثرة في توجهاته، باعتبار الخطاب السياسي حاملا لرسالة تواصلية بين من يؤدي هذا الخطاب ومن يتلقاه.

لا شك أن خطاب الهجرة الفرنسي هو امتداد لخطاب أمننة الهجرة في المؤسسات الأوروبية المشتركة للاتحاد الأوروبي. حيث تقوم فرنسا رفقة ألمانيا بقيادة القاطرة الأوروبية إزاء مختلف القضايا السياسية والأمنية والاستراتيجية. وفي ظل تصاعد مشاعر العداء والكراهية للمهاجرين والأجانب القادمين من جنوب المتوسط، فإن السياسات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسياسات الأوروبية المشتركة تخضع للاعتماد المتبادل والتأثير والتأثر. وهو الأمر الذي انعكس سلبا على المهاجرين من جهة، وعلى العلاقات الأورو مغاربية وتلويثها من جهة أخرى.

وإذ يعتبر الخطاب السياسي أحد أوجه العملية السياسية، فإنه مرتبط بالسلطة السياسية أينما وجدت، في الحكم وفي المعارضة وعلى مستوى الأحزاب السياسية. وبارتباطه بالسلطة وصناعة القرار، فإنه لطالما يستجيب لمقتضيات المنافسة والصراع على هذه السلطة من خلال سياسة الاستقطاب واستراتيجيات الاقناع الموجهة للجماهير ولسلطة الرأي العام. وعليه فإن أي خطاب سياسي لا يجب أن يكون ارتجالا عشوائيا، إنما يخضع لاستشارة خبراء الاتصال ومتطلبات المسؤولية بهدف الاقناع وتبرير السياسات والمواقف والقرارات. ولفك التركيبة المعقدة والعوامل المتشابكة للموضوع، يتناول البحث في هذا الفصل المحاور التالية:

المبحث الأول: أمننة الهجرة بين الخطاب والسياسات الأوروبية المشتركة

المبحث الثاني: إنتاج الخطاب السياسي في فرنسا بين أولويات التواصل وهيمنة الإعلام

المبحث الأول

أمننة الهجرة بين الخطاب والسياسات الأوروبية المشتركة

يتناول المبحث الأول من الفصل الثاني أمننة قضايا الهجرة بين الخطاب والسياسات الأوروبية المشتركة. حيث أدرجت قضية الهجرة غير الشرعية كقضية مهددة للأمن العالمي بصفة عامة والأوروبي بصفة خاصة، من خلال الفعل الخطابي والإجراءات المؤسسية والتشريعية والآليات الأمنية لمكافحتها والحد من أخطارها على الصعيد الأوروبي. ومن هنا يمكن أن نتساءل عن حدود تأثير مؤسسات الاتحاد الأوروبي في إضفاء الطابع الأمني على قضية الهجرة غير الشرعية، حيث تحولت قضية الهجرة بنمطيها من كونها ظاهرة اقتصادية ايجابية إلى قضية أمنية تشكل تهديدا أمنيا يستدعي معالجة استعجاليه وبطريقة استثنائية، وقد سخر لها الاتحاد الأوروبي مختلف المؤسسات والسياسات والآليات لمواجهتها والحد من تداعياتها. والتي سنتعرض إليها كما يلي:

المطلب الأول: تسييس قضايا الهجرة على مستوى الخطاب الأوروبي

المطلب الثاني: أمننة الهجرة على مستوى المؤسسات الأوروبية المشتركة

المطلب الثالث: أمننة الهجرة على مستوى الإجراءات والعمليات

وسيتم عرض هذه المطالب كما يلي:

المطلب الأول: تسييس قضايا الهجرة على مستوى الخطاب الأوروبي

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتجهت الدول الأوروبية إلى التكتل ضمن دول المجموعة الأوروبية للفحم والحديد الصلب والتي كانت نواتها ألمانيا وفرنسا والتحول من مرحلة الصراع والحرب إلى مرحلة التعاون واقتسام الأرباح. ومع تنامي دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في السياسة الدولية، تزايد الاهتمام بالاتحاد الأوروبي باعتباره بيروقراطية دولية، تم إنشاؤها لتوحيد السياسات الأوروبية القومية وخدمة مصالح الدول المنضوية تحتها. حيث ارتقت أدوار هذه المنظمة إلى مستوى أمننة القضايا الدولية عن طريق التحسيس بالمخاطر والتهديدات العالمية والتحذير منها بحكم ما تشكله من مساس بالأمن العالمي عبر صياغة فعل خطابي يضفي الطابع الأمني على قضايا معينة، كالهجرة غير الشرعية والتغيرات المناخية، والتأثير على السلوك السياسي للفاعلين من خلال تغيير معرفتهم وأنساقهم العقائدية حول قضية الهجرة غير الشرعية من جهة، وتشكيل وبناء المعايير الخاصة بمجالات التعاون في مجابهتا من جهة ثانية.

لقد كانت الهجرة فيما مضى وحتى أواسط القرن الماضي ظاهرة مرغوب فيها، تتبادل بموجبها المصالح والخبرات بين الدول والشعوب، ولم تكن مسألة خلافية. فتدفقت أمواج المهاجرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نحو الدول الأوروبية لإعمارها والمساهمة في ازدهار اقتصادها بعدما دمرته الحروب. إلا أن اكتفاء الدول الأوروبية من العمالة المهاجرة، واشتداد أزمة الطاقة في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، دفع هذه الدول إلى ايقاف تدفقات الهجرة وإغلاق الحدود في وجه العمالة المهاجرة القادمة من

دول جنوب المتوسط، وعلى رأسها العمالة المغاربية. بلغ هذا التقييد مداه مع توقيع اتفاقية تنقل الأشخاص عبر الفضاء الأوروبي المسمى اتفاق "شنغن" (Schengen) في عام 1985م.

يعتبر الإتحاد الأوروبي فاعلا إقليميا قويا في حقل العلاقات الدولية بصفة عامة وفي القضايا الأمنية بصفة خاصة، فهو يتمتع بمقدرات اقتصادية، عسكرية وقدرات دبلوماسية وسياسية قوية. وعليه يتساءل البحث عن كيفية انتقال مسألة الهجرة من المجال الاجتماعي والاقتصادي إلى المجال السياسي والأمني، من خلال معالجة الفروع التالية.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية موضوع لخطاب الأمننة الأوروبي

الفرع الثاني: أبعاد التهديد للهجرة غير الشرعية من منظور الخطاب الأوروبي

الفرع الثالث: قضايا الهجرة في السياسات الأوروبية الوطنية

وسيتم معالجة هذه النقاط كما يلي:

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية موضوع لخطاب الأمننة الأوروبي

تميزت الفترة الممتدة بين 1973 و1985م، ببداية ظهور مشاكل الهجرة في المجتمعات الأوروبية المضيفة للمهاجرين. وتزامن ذلك مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا والتي كانت تستوعب آنذاك أعدادا كبيرة من العمالة المهاجرة المغاربية بصفة شرعية.

ومع دخول اتفاقية شنغن، الموقعة بين كل من فرنسا، ألمانيا، لكسمبورغ وهولندا، حيز التنفيذ في 19 جوان 1995م، اتخذت قضية الهجرة أبعادا جديدة، لا سيما بعد لجوء إسبانيا إلى فرض مزيد من إجراءات التقييد أمام عمليات الهجرة، في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي([1]). فبمجرد دخول اتفاقية شنغن حيز التنفيذ في 1995م، تم إضفاء الطابع الأمني على مسألة الهجرة غير الشرعية، أين لجأت الدول الأوروبية إلى انتهاج سياسات أمنية صارمة وقمعية عبر تنفيذ قانون جديد للهجرة، والذي استند إلى تبني إجراءات وقواعد صارمة في مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات تعاون مع الدول المصدرة للهجرة، حول ترحيل المهاجرين المقيمين بطرق غير قانونية في أوروبا.

إلا أن تدفقات الهجرة غير الشرعية، لم تتوقف ولم تتراجع، بل زادت حدتها وتأثيراتها على الدول الأوروبية، خاصة بعد اندلاع ما يعرف بالثورات العربية، وبسبب استمرار النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية. الأمر الذي جعل الظاهرة تدخل ضمن الأجندة الأمنية للاتحاد الأوروبي وأعضاءه، وهو ما اصطلح عليه في أدبيات الدراسات الأمنية الجديدة بخطاب الأمننة (Sécuritisation)([2]).

([1]) خديجة بتقة، "السياسة الأوروبية الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مذكرة ماجستير (غير منشورة). مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص.52.

([2]) المرجع نفسه. ص.54.

برز نموذج الأمننة في مدرسة كوبنهاجن من خلال كتابات(B. Bozan) و (Ole Waever) و(Jaap de Wild) وآخرين. والتي ارتكزت على أبحاث معهد دراسات النزاعات والسلام بكوبنهاجن. والذي استعمل كإطار للتحليل وتعريف الأمن وتحديد القضايا التي يمكن أن توضع في أجندة السياسة العامة الأمنية أم لا، والتي تلفت انتباه الدول، فتتخذ سلوكا وأفعالا وتبررها تحت مسمى الحفاظ على الأمن.

لقد وسع أنصار مدرسة كوبنهاجن مفهوم الأمن إلى خمسة مجالات أو قطاعات عامة وهي : مجال الأمن العسكري، البيئي، الاقتصادي، ، المجتمعي والسياسي. وفي تعريفها لنموذج الأمننة، وضعت مدرسة كوبنهاجن مخطط لمسار عملية الأمننة، والذي من خلاله يمكن تحديد ما إذا كانت إحدى القضايا أو المشاكل تهدد الأمن أم لا. وهذا المخطط يتكون من ثلاث مراحل وهي([1]):

أ) القضايا غير المسيسة "ذات الطابع غير السياسي"(Non Politisé): هي تلك القضايا والمشاكل والمواضيع التي لا تخضع لنقاش السياسة العامة الحكومية، أو التي لا ترتبط بالدولة.

ب) القضايا المسيسة "ذات الطابع السياسي" (Politisé): هي تلك القضايا التي تخضع لنقاش السياسة العامة ويديرها ويهتم بها النظام السياسي والتي تحظى باهتمام الحكومة، وتحتاج إلى تخصيص موارد لإدارتها أو معالجتها. ج) القضايا الأمنية : وهي تلك القضايا والمشاكل والظواهر والأزمات الحقيقة التي تهدد الأمن وترتبط بهدف معين.

أما نموذج "باري بوزان" حول فعالية الأمننة، فيتلخص في المعادلة التالية:

أمننة فعالة = وجود تهديد حقيقي للأمن+ إجراءات استعجالية أو خاصة + شرعية هذه الإجراءات (قبول الجمهور)

ويرى (A.Collins) أن مسار انتقال وتحول القضايا عبر هذه المراحل الثلاثة، لها وجهان([2]):

الوجه الأول: يتعلق بالنص أو الخطاب السياسي (Speech act)، والذي يرى أن انتقال القضايا من المراحل الأولى إلى المرحلة النهائية (مرحلة الأمننة)، عندما يستعمل الفاعلون الأمنيون (Securitizing Actors)، لغة ومفاهيم أمنية عند حديثهم عن تلك القضايا، ويقدمونها على أنها تهديد حقيقي لأهداف محددة ترتبط بالأمن القوي للدولة أو الأمن بمفهومه الموسع.

وبفضل خطاب الأمننة هذا، استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية، إلى سياسة عليا باعتبارها تهديدا للأمن الأوروبي وهويته. وبذلك أصبحت الهجرة غير الشرعية مشكلة أمن كبرى

([1]) Ralf Emmers, "Securization", in Alan Collins, Contemporary Security Studies . United Kingdom: 4° Edition, Oxford University Press, 2016, p.170.

([2]) Asplund, Erik,"A two level approach to securitization: An analysis of drug traffiking in China and Russia", Master's Thesis Uppsala Programme of International Studies (UPIS), Departement of Peace and Conflict Research, Uppsala University, Sweden, June 2004, p.22.

في الخطاب المتداول أوروبيا، والذي تغير بفعله المدلول الاجتماعي والاقتصادي لمفهوم الهجرة، ليتحول بقوة المفردات إلى مسألة أمنية تعالج بوسائل خاصة واستثنائية. وعليه، فإن أمننة قضية الهجرة هنا، تترك المهاجرين في رحمة السياسة الاضطرارية، التي تحكمها حالات الطوارئ، والأحكام الاستثنائية([1]).

وتجدر الإشارة إلى أن صعود أحزاب اليمن المتطرف في أوروبا، واكتساحها الانتخابات بقوة في العديد من الدول الأوروبية، مثلما شهدته الجبهة الوطنية بقيادة جان ماري لوبين في فرنسا بداية من 2002، وحزب الحرية في النمسا، حزب جيوبيل في المجر، وحزب الحرية في هولندا، أدى إلى تأثر السياسات الأوروبية والوطنية بخطاب اليمين المتطرف المعادي للأجانب والداعي على طرد المهاجرين غير الشرعيين. وأضحى الربط بين الهجرة والإرهاب ظاهرا في الخطاب الأوروبي. بحجة عدم قابلية هؤلاء المهاجرين للاندماج في المجتمعات الأوروبية، خاصة أولئك المهاجرين دوي الخلفية الإسلامية، نظرا لاختلاف قيمهم الثقافية عن القيم الغربية والأوروبية.

وقد ربطت النخب السياسية لليمين في دول الاتحاد الأوروبي، موضوع الهجرة بالتطرف الإسلامي، والتهديد الديموغرافي المتزايد في الجنوب، حيث أصبح إدراك التهديد الإسلامي يرى من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة بمختلف أنماطها وطبيعتها القانونية. ويرى هؤلاء النخب أن اغتراب الشباب المغاربي في بلاد الهجرة ومشاكل الاندماج، تجعل منه قابلا للتسييس من قبل الحركات الإسلامية المتطرفة([2])، وتجنيده من قبل الفرق الجهادية وخلايا الإرهاب المنتشرة في أوروبا. ويضيف التناول الإعلامي لأحداث العنف والإرهاب في المدن الأوروبية فعلته بإلصاق تهم الإرهاب والجريمة بالمهاجرين دوي الأصول الإسلامية وعلى رأسهم أولئك القادمون من شمال أفريقيا.

وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضايا الإرهاب من جهة، وبالهوية من جهة ثانية. ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق للدول الأوروبية، يهدد الكيان الأوروبي في وجوده وحضارته.

الفرع الثاني: أبعاد التهديد للهجرة غير الشرعية من منظور الخطاب الأوروبي

وتتمثل أبعاد هذا التهديد من منظور الخطاب السياسي والأمني الأوروبي فيما يلي:

أ) الإخلال بمقومات الهوية الأوروبية

يعتبر الخطاب الأوروبي، المتمركز حول الذات الأوروبية، أن مشكلة أوروبا الأساسية مع المهاجرين ذوي الخلفية الثقافية العربية الإسلامية. إذ استقطبت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، اهتماما إعلاميا، ثقافيا، وأكاديميا. وبعدما كانت رهانا جغرافيا واقتصاديا في العلاقة بين الضفتين، أضحت تحديا حضاريا

([1]) عدلي أحمد المنصور، الحضارة التائهة. الأردن: البيروني للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص. 276.

([2]) مصطفي بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سبق ذكره. ص.

بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي الإسلامي، بين "هم" و"نحن". فإذا اجتمع خطر الهجرة، وخطر صدام الهويات الثقافية، أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة بين المركز والأطراف([1]).

ينبري القلق والخوف الأوروبي من إمكانية تحول الجالية المسلمة في أوروبا قوة سياسية مؤثرة، بانخراط الأجيال الجديدة في العمل السياسي، وأن تتمكن من أن تفرض قيمها الثقافية وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي. والتخوف من فتح وإعادة النظر في قضايا مجتمعية يعتقد الأوروبيون أنها قد حسمت على الأبد، من مثل العلمانية وقوانين الأسرة والزواج، ...إلخ. ويتزامن هذا الخطاب مع مرور المجتمعات الأوروبية بأزمة حقيقية حول الهوية، وفي تحييد القيم الأوروبية التي يريد المجتمع أن يدافع عنها في مواجهة القيم الإسلامية([2]).

ب) الإخلال بالبناء الديمغرافي

ساهمت التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ نهاية القرن العشرين الميلادي، وبداية القرن الواحد والعشرين، في تغيير مضمون العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، من بينها مفهوم الأمن الذي لم يعد يقتصر على مدلوله التقليدي العسكري والنووي، بل تعداه إلى المدلول الاجتماعي، بفعل التغير في طبيعة وبنية التهديدات، من خلال ظهور ما يعرف بالأخطار الجديدة والتي أضحت تشكل تحديا لأمن المجتمعات الحديثة. فأصبح المؤشر الديموغرافي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمدلوله الحديث والموسع، بحكم الهواجس التي أضحت تنتاب دول الشمال من جراء تدفقات أمواج الهجرة القادمة من دول الجنوب. حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين إلى أوروبا سيؤدي في النهاية إلى تهديد كيان المجتمعات الأوروبية المعروفة بعجزها الديموغرافي وشيخوختها.

لقد أولى "صامويل هنتنجتون" اهتماما بالغا بالعوامل الديمغرافية في نظريته التي شغلت العالم، حيث يرى أن الصدام الحضاري في شكله الحاد والعنيف سيكون نتاجا للحيوية السكانية في الجنوب، مقابل الركود الديمغرافي في الغرب، مركزا على الخطر الداهم والذي تشكله الديموغرافيا الزاحفة للعالم الإسلامي، باعتبارها إحدى المصادر الرئيسية للنزاعات الدولية في العالم الحديث، على القيم الغربية؛ موضحا أن التنامي السكاني الكبير خصوصا لشريحة الشباب يشكل ضغوطا ديموغرافية على الغرب الهش سكانيا([3])، وذلك عبر ظاهرة الهجرة التي تشهد تزايدا كبيرا مع بداية القرن الواحد والعشرين، مما سيخلق أزمة هجرة عالمية. ويشير إلى أن الغرب أصبح يخشى أكثر من أي وقت مضى من أن يتم اكتساحه ليس من طرف الجيوش والدبابات ولكن من طرف المهاجرين الذين لديهم لغات وآلهة وثقافات خاصة بهم. الأمر الذي يمثل تهديدا لنمط

([1]) عدلي أحمد المنصور، مرجع سبق ذكره. ص.275.

([2]) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره. ص.55.

([3]) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، نيويورك: د.د.ن، 1999، ص.ص. 169 – 170.

الحياة الغربية والهوية الثقافية والحضارية للمجتمعات الغربية، مطالبا الغرب بوضع حد للهجرة والعمل على الإدماج الثقافي للأجانب في الثقافة الغربية([1]).

ج) الإخلال بالوضع الاقتصادي

يعكس السجال الدائر في الأوساط الأوروبية، بشأن الهجرة موقفين متعارضين: الأول مؤيد، يقر بحاجة أوروبا إلى المهاجرين لتغطية عجزها الديموغرافي وتلبية مطالبها الاقتصادية. مشيرا إلى أن ممارسة العنصرية ضد الجاليات الأجنبية من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة. والثاني معارض، ويتزعمه التيار اليميني، ويرى أن المهاجرين من أصول إسلامية يمثلون تهديدا للقيم الغربية مؤكدا على استحالة ادماجهم في المجتمعات الأوروبية. إذ يعتبر المهاجر بصفة عامة تهديدا للاستقرار الاجتماعي وتهديدا لمناصب العمل للمواطنين الأوروبيين الأصليين. إذ يمثل المهاجر غير الشرعي مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية، باعتباره منافسا قويا لليد العاملة المحلية، وتفشي البطالة في أسواق الشغل الأوروبية نتيجة كثرة اليد العاملة الرخيصة والتي تقبل القيام بكل الأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيون([2]).

لكن ثمة حقيقة غير قابلة للدحض في التزايد المضطرد لعدد المهاجرين من شمال أفريقيا وغيرها إلى أوروبا، رغم سياسات التقييد التي تنتهجها الدول الأوروبية، لتثبت خطأ المزاعم والفرضيات الأوروبية التقليدية القائلة بأن الاقتصاد الأوروبي ليس في حاجة ماسة إلى العمالة الأجنبية. ففي إسبانيا مثلا، تم توظيف 90 في المائة من المهاجرين معظمهم من الدول المغاربية، في قطاعات البناء، الفلاحة، الصناعات التحويلية، الخدمات والبيوت. ويمثل حجم الهجرة المرتبط غالبا بأسواق الشغل في أوروبا، بـ 45 بالمائة في لكسمبورغ، 40 في المائة في المملكة المتحدة، 11 في المائة في فرنسا. بينما تضاعفت هذه النسبة بخمس مرات في كل من إسبانيا وإيطاليا، خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت الهجرة مصدرا للتنمية والرخاء في الدول الأوروبية.

د) الإخلال بالنظام العام

لكون لمهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات شخصية، وفي حالة ارتكابهم لجرائم لا يمكن التعرف على مرتكبيها الحقيقيين([3]).

هـ) مصدر للمشاكل الاجتماعية والصحية

ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل والآفات الاجتماعية، كتجارة المخدرات، تجارة البشر، الدعارة،... وبمشاكل صحية، باعتبار المهاجر مصدرا لكل الأوبئة والأمراض المعدية مثل الإيدز، التهاب الكبد الوبائي، بالإضافة إلى كونهم لا يتوافرون على إمكانية تحمل تكاليف العلاج. فقد

([1]) عمر بلخيرة، "هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا: هل تشكل العمالة الشرقية بديلا؟"، مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام المصرية)، عدد 50، بتاريخ 2013/05/17، في الموقع: http://democracy.ahram.org.eg/UI/front/innerprint.aspx ?newsID=477، تاريخ الدخول: 2018/05/30.

([2]) خديجة بقة، مرجع سبق ذكره. ص.56.

([3]) المرجع نفسه. ص.55.

أصبحت هذه المشاكل، تهدد استقرار المجتمعات الأوروبية. كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير، الرشوة، الإختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، والسرقة، عندما لا يجد المهاجرون سبل العيش. في الوقت نفسه يمكن أن يقع المهاجر غير الشرعي تحت ضغوط شبكات التهريب التي سهلت هجرته وعبوره إلى الضفة الشمالية ([1]).

و) مشكلة أقليات

أضحت الهجرة غير الشرعية، هي الشغل الشاغل للدول الأوروبية، لا سيما تلك القادمة من جنوب المتوسط، باعتبار أن الرهان الأوروبي الحالي يكمن في الحيلولة دون تخطي الفارق الديموغرافي رقما إضافيا للهجرة نحو الشمال الذي يقلق من إمكانية تحوله إلى أقلية في عالم يشهد انفجارا ديموغرافيا هائلا، وبالتالي تعرضه لغزو بشري مصدره المنطق الجنوبية المجاورة. وتشير الكثير من استطلاعات الرأي في أوروبا إلى تنامي العنصرية والخوف من تزايد العرب والمسلمين في المجتمعات الأوروبية([2]). وتكشف الممارسات العنصرية اليومية ضد الجاليات الأجنبية والمغاربية على وجه التحديد في اوروبا، جملة من الحقائق المخيفة. فقد أصبحت كراهية الأجانب واقعا اجتماعيا وليس مجرد ظاهرة عرضية.

الفرع الثالث: مسألة الهجرة في السياسات الأوروبية الوطنية

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين 1914م و1974م، تراوحت السياسات الأوروبية بين التراخي والتقييد، وفقا لتقلبات النمو والركود الاقتصادي والحروب، وإلى الأولويات الوطنية لكل بلد على وجه الخصوص، وإلى عدم وجود سياسة مشتركة في هذا المجال. ومع ذلك، فإن نهاية الاستعمار وارتفاع البطالة، غيرت بشكل عميق معطيات سياسات الهجرة في البلدان الأوروبية. فقد مثلت سنة 1967م بداية الركود الاقتصادي في اوروبا، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة. في هذا الوقت، بدأ ارتفاع الأصوات المنادية بوقف تدفقات العمالة المهاجرة إلى فرنسا وبلجيكا على وجه التحديد، من طرف السلطات العمومية وأرباب الأعمال والاتحادات النقابية.

وفي سنة 1974م، تم تعليق الهجرة العمالية والعائلية في مواجهة استمرار التدفقات الأسرية غير المتحكم فيها، وقررت معظم الدول الأوروبية الوقف المؤقت لتدفقات الهجرة العمالية جراء الأزمة النفطية سنة 1973. وكانت المملكة المتحدة سباقة إلى ذلك بإغلاق حدودها بالكامل منذ 1962م، واتخذت دول الهجرة الجديدة (إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، اليونان) سياساتها للهجرة منذ أواخر 1980م. وقد تميزت سياسات الهجرة في تلك الفترة، بمفارقة مهمة. ففي الوقت الذي تم تأكيد تعليق أو وقف تدفقات الهجرة العمالية إلى أوروبا، تم وضع أنظمة لإدماج الأجانب المقيمين في الأقاليم الأوروبية. واقترنت هذه العملية بتسييس متنام

([1]) خديجة بقة، المرجع السابق. ص. ص.56-57.

([2]) محمد بلخيرة، مرجع سبق ذكره.

لمسألة الهجرة والاندماج. وخضعت الأنظمة القانونية التي تحكم إقامة الأجانب إلى تغييرات كثيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدم اليقين القانوني والتهميش لهؤلاء المهاجرين([1]).

وعليه، أضحت مسألة الهجرة من أهم محاور السياسات الحكومية للدول الأوروبية، واتفاقات التعاون الثنائية مع الدول المصدرة للهجرة. أما بخصوص الهجرة غير الشرعية فقد نصت أغلب القوانين الوطنية لهذه الدول على تجريمها والضغط على الدول المصدرة من أجل تجريمها أيضا، والقبول بإعادة مهاجريها.

في نهاية التسعينيات، تبلورت ظاهرة العنصرية السياسية والتوتر الاجتماعي وانعدام الثقة في الرأي العام اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية. وأصبحت هذه الظاهرة تقدم في الخطاب السياسي والإعلامي الأوروبي من منظور ثلاثي الأبعاد:

بعد أمني، من خلال الشك المتزايد للمجتمعات المحلية نحو المهاجرين مهما كانت وضعيتهم القانونية.

بعد هوياتي، يقول بعدم الانسجام الثقافي، وصعوبات الاندماج للوافدين الجدد.

وبعد عنصري، بكراهية الأجانب، حيث تتم عملية تنميط لصورة المهاجر كسبب لجميع المشاكل التي تتخبط فيها المجتمعات الأوروبية([2]). وقد أضحت مفاهيم مثل الحدود والإقليم، من القضايا الحساسة جدا على المستوى السياسي والاجتماعي، تحرك اختلاف الآراء والمواقف إزاء الهجرة غير الشرعية([3]).

وأصبح موضوع الهجرة نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا. وقد أثرت بشكل واضح على تحديد السياسات المنتهجة بخصوص الهجرة، تراوحت بين التقييد والانفتاح تبعا لانتماء التيار السياسي المتواجد في السلطة (يسار أو يمين)، وحسب توجهات الرأي السياسي في الدول الأوروبية. وقد برزت أحزاب اليمين المتطرف وصعدت بقوة في الساحة السياسية الأوروبية، واكتسبت تأييدا واسعا في أوساط الرأي العام الأوروبي، وتميزت بعدائها الشديد للمهاجرين والأجانب، والتي جعلت أحد أبرز أهدافها طرد المسلمين من البلدان الأوروبية. الأمر الذي أدى إلى التضييق على المهاجرين من الدول المغاربية باعتبارهم من خلفية إسلامية([4]).

أدت التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، إلى تعميق الانقسام بين الشمال والجنوب واتسعت الفجوة باتساع العولمة الاقتصادية والتجارية واكتساحها كل مناطق المعمورة، مما جعل قضية الهجرة الدولية، لا سيما غير الشرعية منها، على جدول العمل السياسي للدول المتضررة من تدفقاتها. وقد تبنت دول القوس اللاتيني في أوروبا، سياسات متشددة لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية، وفرضت قيودا وضوابط إدارية وأمنية على حركات الهجرة بكل أنواعها، وذلك تبعا لاحتياجات كل بلد من البلدان الأوروبية.

([1]) Wihtol De Winden Catherine, « Vivre en Europe : L'immigration en Europe », La documentation française, https://www.erudit.org/fr/revues/ei/2000-v31-n3-ei3082/704204ar/, consulté le le 20/05/2023 à 19h 34m, p.8.

([2]) Op.Cit. p.9.

([3]) Op.Cit.p.10.

([4]) ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان (الأردن): دار ابن بطوطة، 2011، ص.ص.116-117.

ففي التشريعات الإيطالية، تم استحداث جريمة الهجرة غير الشرعية، وتمديد فترة الاحتجاز إلى 180 يوما، وإنشاء دوريات أمنية من المدنيين لتتبع المهاجرين غير الشرعيين، وكذا التنصيص على عقوبة السجن لمن يقيم بشكل غير قانوني في إيطاليا، بالإضافة إلى غرامة مالية تتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف يورو، مع فتح المجال للتبليغ عن أي مهاجر وافد إلى البلاد بطريقة غير قانونية([1]).

وفي إسبانيا، وعلى إثر الحركة الاحتجاجية للمهاجرين غير الشرعيين ضد سلوك ونفاق الحكومة الإسبانية سنة 2000م، أين تحصل على إثرها 5000 مهاجر غير شرعي من أصول مغاربية، على عقود عمل مؤقتة لجني الفواكه. ورغم حصولهم على هذه الوثائق، فإن الحكومة في النهاية سلمت عقود العمل لفائدة عمال من بولونيا ورومانيا (6500 بولوني، 1000 روماني)، وتم إبعاد المهاجرين المغاربة([2]). وعليه، تم تعديل القانون المتعلق بالهجرة أربع مرات منذ هذه الأحداث، حيث أقر المشروع الإسباني في قانون 2010م، جملة من التدابير الرامية إلى التضييق على المهاجرين غير الشرعيين وفاقدي الشرعية. وهذا ما دفع الآلاف من المهاجرين القادمين من البلاد المغاربية، الذين التحقوا بالأراضي الإسبانية في السنوات الأخيرة، عن طريق الهجرة، يضطرون إلى مغادرة اسبانيا طوعا أو قسرا، بسبب ما تضمنه القانون الذي صدر في 2010م. والذي ينص على عقوبات مشددة في حق الشركات والمقاولات والمؤسسات التي تمنح عقود العمل للمهاجرين الذين لا يملكون وثائق الإقامة بإسبانيا([3]).

أما في فرنسا، فقد صادق البرلمان الفرنسي في شهر أكتوبر من سنة 2003، على نص قانون يقتضي تشديد الإجراءات لدخول وإقامة المهاجرين، مما يبرر تزايد عدد المهاجرين بطرق سرية وغير قانونية.

تشهد الاضطرابات الإقليمية والدولية الجديدة، تقاربا في المصالح الاقتصادية والأمنية للدول الأوروبية والغربية في إدارة الهجرة من خلال توحيد سياساتها، تأخذ في الحسبان توحيد الفضاءات الاقتصادية والتجارية، المسيجة بالحدود الإقليمية. فقد جمعت المناقشات والمبادرات على المستويين الأوروبي والدولي، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، بين الأوضاع الاقتصادية والقضايا الأمنية. وبدت فعالية سياسات الهجرة الوطنية في السيطرة على تدفقات المهاجرين الجدد، مرتبطة بالتغير والتعديل وإعادة النظر فيها كلما جد جديد، بهدف تحقيق الأهداف الأمنية، مع احترام المبادئ الاقتصادية والإنسانية التي تقوم عليها.

([1]) ماهر عبد الملا، "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز"، مجلة العلوم القانونية (المركز الجامعي الوادي). عدد 02، يناير 2011، ص.63.

([2]) ليندة عكروم، مرجع سبق ذكره. ص.117.

([3]) نفس المرجع. ص.63.

المطلب الثاني
أمننة قضايا الهجرة على مستوى المؤسسات الأوروبية المشتركة

انتقلت قضايا الهجرة من أجندات الحكومات الوطنية كفواعل أمنية تقليدية، إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي كفواعل أمنية فوق قومية، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي فاعلا أمنيا مهما في إدارة القضايا الدولية المعاصرة، ومؤسسة بيروقراطية لإدارة وبلورة سياسات مواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية وغير المراقبة، والتي تعتبر من أهم التهديدات غير العسكرية الجديدة والتي برزت في فترة التسعينيات من القرن العشرين.

ولمعرفة المؤسسات الأوروبية الفاعلة في أمننة الهجرة غير الشرعية، نتناول في هذا الإطار الفروع التالية:

الفرع الأول: المؤسسات الأوروبية الفاعلة في أمننة الهجرة غير الشرعية

الفرع الثاني: أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية المشتركة

الفرع الثالث: سياسات التعاون الأورو– مغاربية في مجال الهجرة

وسيتم معالجة هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: المؤسسات الأوروبية الفاعلة في أمننة الهجرة غير الشرعية

يتشكل الاتحاد الأوروبي من ست مؤسسات رئيسة تساهم في عملية صنع القرار وهي :المجلس الأوروبي، والمجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدد آخر من المؤسسات التي تلعب دورا أقل أهمية، وهي مرتبة كما يلي([1]):

1) المجلس الأوروبي:

يعتبر المجلس الأوروبي أعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا في الاتحاد الأوروبي([2])، ويتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء فيه. ويقتصر دوره في إصدار التوجيهات العامة من دون التدخل المباشر في إدارة الإتحاد الأوروبي.

2) مجلس الإتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري):

يعتبر أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي، ويتكون مجلس الاتحاد من اجتماع ممثلي أعضائه الدوري على مستوى الوزراء. ويمثل كل دولة عضو في الاتحاد؛ وزيرا واحدا في الاجتماع من حيث الشكل.

([1]) خديجة بوريب، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير(غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2011، ص.ص.118–120.

([2]) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص.190

ويختلف عدد أعضائه باختلاف القضايا المطروحة للتداول في جدول أعماله ([1]).
وفيما يخص قضايا الهجرة، فقد أقر المجلس الأوروبي في 2001، أن الإدارة الجيدة للحدود الخارجية، تساعد على تعزيز المعركة ضد الإرهاب والهجرة غير الشرعية([2]).

3) اللجنة الأوروبية: أو كما تسمى المفوضية الأوروبية، هي جهاز الاتحاد التنفيذي، وهي مسؤولة عن تطبيق التشريعات الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبي (توجيهات، تعليمات، قرارات)، وتشرف على الميزانية والبرامج التي يوافق عليها البرلمان .

على الرغم من أن أعضاءها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء إلا أن ولاءهم الكامل يجب أن يكون لمصالح الإتحاد الأوروبي . وتتمثل الوظائف الأساسية للجنة في ثلاث وظائف أساسية([3]):

– المبادرة بإعداد مشاريع القوانين والتشريعات : وتتمثل في تحضير السياسات الأوروبية الجديدة وتشرف على وضع اقتراحات ذات طابع تشريعي، ولا تنفذ هذه المهمة للدفاع عن مصالح قطاعية أو مصالح فردية للدول الأعضاء، بل حسب رؤيتها الخاصة لمصالح الإتحاد ومواطنيه.

– تؤدي اللجنة في نطاق مهمتها الثانية دور الحراسة على احترام الاتفاقيات، فهي تسهر على مراقبة القوانين الأوروبية من قبل الدول الأعضاء، كما تسهر على استفادة مجمل المواطنين ومتعاملي السوق المشتركة من التوازن الذي تم خلقه.

– تشرف المفوضية على الإتفاقيات والمعاهدات، وذلك بالإشتراك مع محكمة العدل، لضمان التطبيق بشكل صحيح . وتمثل المفوضية الاتحاد على المسرح الدولي وتفاوض نيابة عنه في الإتفاقيات الدولية في مجالات التجارة والتعاون.

استطاعت المفوضية الأوروبية باعتبارها بيروقراطية دولية، أن تدخل قضية الهجرة غير الشرعية في أجندتها الأمنية. إذ تعتبرها من أبرز القضايا التي تهدد الأمن الأوروبي، مثلها مثل انتقال الأمراض، وانتشار المخدرات والجرائم العابرة للقارات، والمتاجرة بالبشر. بالإضافة إلى اعتبارها تهديدا للهوية الأوروبية المسيحية. فقد أشارت أدبيات المفوضية الأوروبية للمرة الأولى في 1994م، إلى حاجة الاتحاد الأوروبي إلى نظرة شاملة لمحاربة الهجرة غير الشرعية، ولم يعد النظر إليها كخطر على الاقتصاديات الوطنية، بل كمشكلة عالمية. وقد حثت المفوضية على ضرورة صد المهاجرين غير الشرعيين([4]).

4– البرلمان الأوروبي :

ظهر مفهوم البرلمان الأوروبي أول مرة للوجود في معاهدة روما عام 1957. وجرت أول إنتخابات برلمانية أوروبية مباشرة في شهر جوان من عام 1979، وهي الانتخابات التي عبرت عن المصالحة الأوروبية.

([1]) موقع الاتحاد الأوروبي بالعربي، متاح على الرابط: https://www.eu-arabic.org/commission.html، تاريخ الولوج: 2024/12/22 على الساعة 00سا و32د.

([2]) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره. ص.54.

([3]) موقع الاتحاد الأوروبي بالعربي، مرجع سبق ذكره.

([4]) خديجة بتقة، المرجع السابق. ص.54.

ويستمد البرلمان الأوروبي شرعيته من الاقتراع العام المباشر الذي يصوت فيه مواطنو الدول الأوروبية، وينتخبون ممثليهم لمدة خمسة سنوات. وقد زادت المعاهدات الأوروبية اللاحقة البرلمان الأوروبي قوة في التأثير، وخاصة معاهدة ماستريخت في سنة 1992 ومعاهدة امستردام عام 1997، اللتان حولتا البرلمان الأوروبي الى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية([1]).

يمثل البرلمان الأوروبي الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي، والهدف الأساسي من وجوده هو توسيع عملية المشاركة في صنع القرار، غير أن سلطاته محدودة وتقل كثيرا عن سلطة البرلمانات الوطنية. فهو ليس بمثابة سلطة تشريعية حقيقية للاتحاد؛ بل الحق الرئيسي لإقرار التشريعات يملكه المجلس الوزاري. كما إن إعداد هذه التشريعات من حق اللجنة الأوروبية. وتستخدم ثلاث مقاربات أساسية كإطار لفهم عملية القرار في الاتحاد الأوروبي وهي:

- **مقاربة التفاعل بين الحكومات:** وتقوم هذه المقاربة على عدة افتراضات أهمها أن الدولة هي الوحدة الأساسية في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن حكوماتها هي الفاعل الرئيسي في عملية صنع القرار، وأن كل دولة لها عدد من المصالح القومية تسعى إلى تحقيقها من خلال الاتحاد الأوروبي، وعليه يكون أي قرار يصدر عن مؤسسات الاتحاد هو في النهاية حصيلة التفاعل بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

وتبرز أهمية التفاعل المباشر مع الدول الأعضاء في العديد من المجالات التي ما تزال خاضعة لسيادة الدول مثل مجال التعاون السياسي والأمني المرتبطة بالتهديدات الجديدة للأمن القومي الأوربي، وعلى رأسها محاربة الإرهاب، ومكافحة الهجرة غير الشرعية والتحكم في ضبط الهجرة الشرعية.

- **المقاربة فوق القومية:** يؤكد أنصار هذه المقاربة على الطبيعة فوق القومية لعدد من مؤسسات الاتحاد، وأن لها سلطة مستقلة عن سلطات الدول الأعضاء، وعادة ما تتم الإشارة هنا إلى دور المفوضية الأوروبية وحقها الاحتكاري في اقتراح السياسات والتشريعات، وتتم أيضا في إطار هذه المقاربة دراسة دور البيروقراطية الأوروبية، وبخاصة دور رئيس المفوضية والمفوضين في التأثير على عملية صنع القرار.

- **مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي:** وتؤكد هذه المقاربة دور العوامل الدولية الخارجية الاقتصادية والسياسية في التأثير على عملية الاندماج، وبالتالي على صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.

تلجأ الدول الأوروبية من خلال هذه المقاربة إلى آلية المشاركة في صنع القرار وتستخدم في العديد من المسائل المتعلقة بحرية حركة الأشخاص والخدمات ورأس المال، وبرامج البيئة، وشبكة المواصلات الأوروبية. كما تعتمد آلية التعاون في صنع العديد من السياسات، وبخاصة تلك المتعلقة بالسوق الموحدة، والسياسات الاجتماعية وسياسات البحث والتنمية. وتمنح هذه الآلية دورا أكبر للبرلمان الأوروبي في صنع القرار ([2]).

([1]) موقع الاتحاد الأوروبي بالعربي، مرجع سبق ذكره.

([2]) خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره. ص.ص.121-122

وقد بنيت الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات البنيوية(*) والنسقية(**) في دول جنوب المتوسط وأفريقيا وعلى رأسها الدول المغاربية، على أساس المشروطية السياسية واحترام حقوق الانسان. ومن خلال مختلف المبادرات السياسية والاقتصادية والأمنية، بدءا من مبادرة الشراكة المتوسطية في 1995م، إلى سياسة الجوار في 2003م، إلى الاتحاد من أجل المتوسط في 2008م. متأثرة بمختلف التحولات التي مست ديناميكية العمليات التفاعلية في السياق العالمي ([1]).

الفرع الثاني: أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية المشتركة

شكلت الهجرة تقليديا مجالا من مجالات السياسات الحكومية على المستوى الوطني، التي تخص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجزءا من سيادتها. لكن مع دخول اتفاقية "ماستريخت" حيز التطبيق، أصبحت قضية الهجرة ودخول الأجانب إلى الأراضي الأوروبية من اختصاص الجماعة الأوروبية، والمتعلق بالسياسة الخارجية والأمن الجماعي (PESC).

حظيت قضايا الهجرة الدولية بأهمية بالغة، في النقاشات السياسية الأوروبية، إذ دفع اتساع الهجرة وتعقيداتها الدول والمؤسسات الأوروبية المختلفة إلى التركيز على دراسة التحديات والفرص التي تنطوي عليها الظاهرة. وانكب الاتحاد الأوروبي بمختلف مؤسساته إلى بلورت السياسات والآليات القانونية والأمنية لاحتواء التهديدات المتفرعة عن اتساعها لا سيما في بعدها السري وغير الشرعي. بدءا باتفاقية شنغن وصولا إلى نظام الإدارة المتكاملة للحدود.

فما هي مختلف التشريعات السياسية والمبادرات والاقتصادية والآليات الأمنية، التي تدور حول معالجة أسباب الهجرة، مع التركيز على تلك التي تهم الهجرة غير الشرعية؟.

أولا: الإجراءات التنظيمية للهجرة في الفضاء الأوروبي

أصبح تزايد أمواج الهجرة غير الشرعية والجريمة الدولية مصدر قلق كبير للحكومات. فأخذت قضية الهجرة تحتل قمة أولويات الخطاب السياسي الأوروبي. واحتلت الهجرة الوافدة من الضفة الجنوبية للمتوسط أولويات السياسة الأوروبية، حيث اتجه الاتحاد الأوروبي إلى سن التشريعات والقوانين والنظم الكفيلة بالسيطرة على هذه الظاهرة والتحكم فيها.

(*) ويقصد بالتهديدات البنيوية، تلك المرتبطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدول التي تنتج معها الفقر والإقصاء والتهميش، وتغذي مع ذلك التطرف واحتمالات ظهور حركات العنف السياسي وعدم الاستقرار، منها انتشار التطرف الديني واللغوي وما ينتج عنه من انقسامات اجتماعية وسياسية، العنف السياسي الناتج عن ضعف الثقة في أنظمة الحكم، تدفقات الهجرة والنزوح الريفي نتيجة الفقر والتهميش وما ينتج عنه من أزمات على مستوى المدن.

(**) ويقصد بها تلك التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الإيجابي داخل النسق السياسي العالمي أو النسق الفرعي فيما بين الدول العربية . ومن بين هذه التهديدات، انتشار الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية.

([1]) خديجة بوريب، المرجع نفسه. ص.132.

تستند عملية صنع السياسات العامة الأوروبية إلى القانون الأوروبي الموحد، إذ يعتبر هذا الأخير من العوامل السياسية المؤثرة في السياسة العامة الأمنية في حوض المتوسط في فترة ما بع الحرب الباردة. فهذا القانون – وإن لم يرق بعد إلى درجة الدستور – فإنه يعتبر الاتحاد الأوروبي هو صانع السياسات الإقليمية المشتركة والمبادر الأساسي في التكفل بالجانب القانوني. وتكمن أهمية هذا القانون في كونه حدد المؤسسات وصيغ القرار للتعاون السياسي الأوروبي في المجالات المختلفة([1]).

1) مسألة الهجرة وتنقل الأشخاص في إطار اتفاقية شنغن

يندرج نظام تنقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي، ضمن التعاون الأمني بين حكومات الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد، اين تم دمجه في إطار العمل الجماعي، والذي اثبت فعاليته في التعامل مع القضايا الأمنية. واعتبر هذا الاتفاق بمثابة الركيزة الثانية في المشروع الأوروبي على طريق الوحدة الأوروبية. حيث تم الاتفاق فيه على توحيد السياسات الأمنية، لا سيما ما تعلق منها بمسائل تنقل الأشخاص، نقل البضائع والسلع والخدمات، داخل الفضاء الأوروبي لنظام شنغن. وكذا إزالة الحدود بينها بشكل تدريجي.

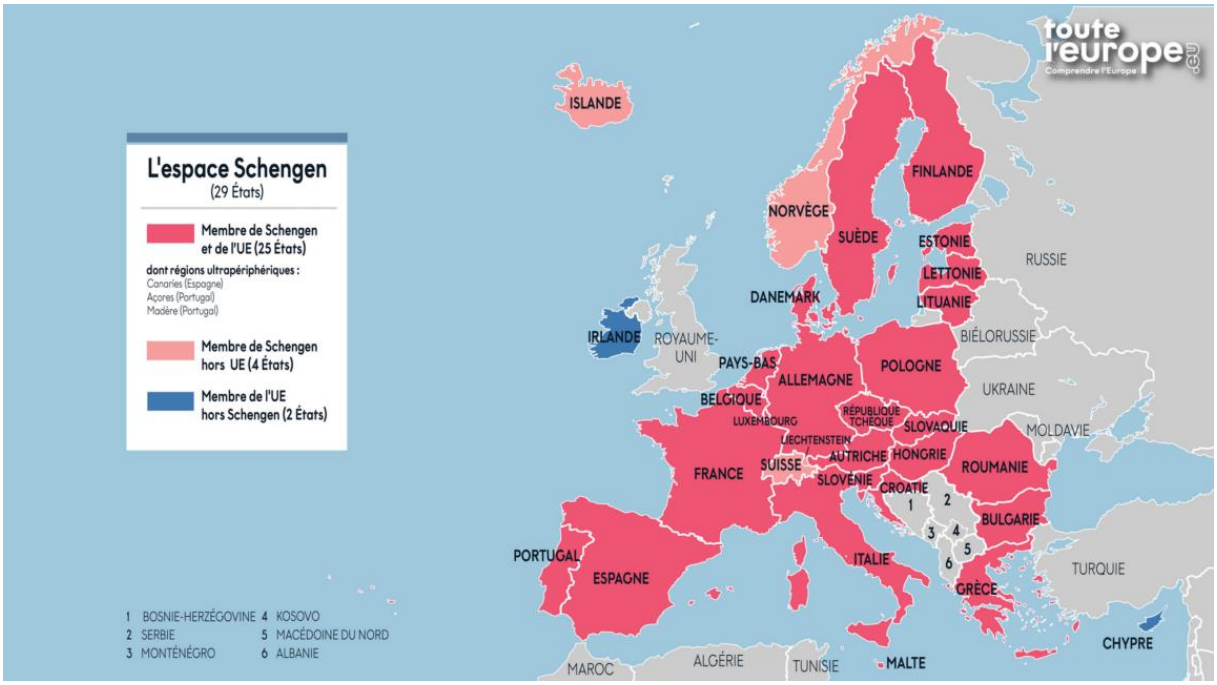
تعتبر اتفاقية "شنغن" (Schengen) التي أبرمت في 14 جوان 1985م، أول معاهدة لمعالجة قضايا الهجرة وتنقل الأشخاص بين الدول الأوربية. والتي جاءت مدعمة للمبادئ التي أسست من أجلها المجموعة الأوروبية، حيث نصت على حرية تنقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي للدول الأعضاء في هذا الاتفاق. كما نصت في نفس الوقت على فرض تأشيرة الدخول على الأجانب من طرف جميع الدول الأعضاء([2]). نفذت هذه الاتفاقية على مراحل بين سنتي 1985 و1990، وقد نصت على تحرير الحركة الداخلية للمواطنين الأوروبيين، وتعزيز الحدود الخارجية، وتحصين ما يسمى بالقلعة الأوروبية. وارتبطت سياسة الهجرة الأوروبية في وقت لاحق، بشروط الدخول ونظام المراقبة، أنظر الشكل رقم (1).

([1]) زياني صالح وحجيج أمال، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، سبتمبر 2011، ص. ص. 73-95.

([2]) ماهر عبد الملا، مرجع سبق ذكره. ص.57.

الشكل (1)

الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل نظام شنغن([1])



تمثلت الأداة الأولى في اعتماد تأشيرة واحدة لمدة أقل من ثلاثة أشهر إلزامية لمواطني الدول غير الأوروبية (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، الذين يرغبون في الدخول أو التنقل في الفضاء الأوروبي كسائحين. وتمثلت الأداة الثانية في حرية التنقل داخل الحدود الأوروبية للأوروبيين الحاصلين على تأشيرة شنغن من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد ركزت هذه الأدوات على تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد من خلال الانضمام التدريجي للبلدان الأوروبية إلى نظام شنغن. كما ركزت أيضا على تضامن الدول أثناء المراقبة الخارجية من قبل البلدان الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد.

وتشير الأداة الثالثة إلى اعتماد نظام آلي للمراقبة (Système d'information Schengen)، لنشر البيانات المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين أو طالبي اللجوء المرفوضين، وإلزام الدول الأعضاء في الاتحاد حرمانهم من الإقامة، من ناحية، وطردهم من ناحية أخرى([2]).

ولأن قرار منح التأشيرة أو عدمه يخضع لسلطة تقديرية من الإدارة المختصة على مستوى القنصليات، وبالتنسيق مع السياسات والقوانين الوطنية لكل بلد على حدا، فإنه أصبح يستجيب مع اتفاقية شنغن لمطالب دنيا مشتركة من الدول الأوروبية كافة، منها استظهار ما يثبت التسجيل بالجامعات والمدارس العليا بالنسبة

([1]) https://www.touteleurope.eu/wp-content/uploads/2024/12/carte-espace-schengen.pdf, consulté le 08/01/2025 à 12h 30m.

([2]) Catherine Wihtol De winden, Op.cit, pp.27-29.

للطلبة، وعقود العمل بالنسبة إلى العمال المهاجرين، يعتبر من اهم الوثائق للحصول على تأشيرة الدخول إلى فضاء شنغن.

وقد دفعت التحديات الأمنية الجديدة، والتي طرحتها نهاية الحرب الباردة، الاتحاد الأوروبي لاعتماد اتفاق مكمل لاتفاقية شنغن في 19 جوان 1990، ليصل عدد أعضاء هذا الفضاء إلى 26 بلدا مع مرور السنوات، وفي سبيل ذلك فقد نصت اتفاقية شنغن على عدد من التدابير أهمها([1]):

– إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحدود الداخلية.

– وضع مجموعة مشتركة من القواعد تنطبق على الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتفاقية.

– توحيد شروط الدخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الإقامة قصيرة المدى.

– تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطارات.

– تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الأحكام الجنائية.

– إنشاء وتطوير نظام للمعلومات خاص بهذا الفضاء.

ورغم التوقيع على اتفاقية شنغن في 1985م، إلا أن هذا لم يسمح بتوحيد نظام منح التأشيرة للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي إلا في عام 1996م، وقد جاء ذلك تطبيقا لقرار اللجنة الأوروبية رقم 95/1683. لقد تم تحويل اتفاقيات نظام شنغن عن وجهتها، والتي كان الغرض منها تحرير حركة المرور بين الدول الأعضاء، بينما تسعى في الوقت الراهن إلى حماية الدول الأعضاء من الهجرة الخارجية من خلال اتفاقيات إعادة القبول مع الدول الثالثة. فتعززت ضوابط وإجراءات الرقابة على الحدود، وتوسع المجال الجنائي ليشمل جرائم العبور غير القانوني للمهاجرين.

من ناحية أخرى، تقوم سياسات الهجرة بتشجيع وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الهجرة الدولية، وتحفيز اعتماد القرارات والمواقف المشتركة للاتحاد الأوروبي، وإعادة لتأكيد على الحقوق الأساسية للمهاجرين مع اعتماد الصكوك الإقليمية والدولية.

لقد طرح اتفاق شنغن مفهومي الحدود الداخلية والحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، (وهو ما سنراه يتكرر في خطاب القادة الأوروبيين)، بذلك إلى التصورات الأوروبية للأمن الداخلي وامتداداته الجغرافية. وأعاد تعريف هذه الحدود بارتباطها مباشرة بالتعريف الخاص برعايا الدول المنتمية لفضاء شنغن، ورعايا الدول غير المنتمية لهذا الفضاء. وقد أقر الاتفاق الإضافي الموقع 19 جوان 1990، مجموعة من التدابير التعويضية بهدف إلغاء الحدود بين الدول المنتمية إلى الفضاء وعدم فرض أي رقابة وبالتالي إعفاء رعايا

([1]) خديجة بتقة، نفس المرجع. ص.77.

هذه الدول من الشروط المتعلقة بحيازة تأشيرة سفر أو غيرها من الوثائق. لكن إذا تعلق الأمر بالحدود الخارجية لهذه الدول، تكون الرقابة صارمة على كل أجنبي لا ينتمي لدولة من دول الفضاء الأوروبي([1]).

تبنت الدول الأوروبية مواقف أكثر تشددا تجاه دخول وإقامة الأجانب. والتي تنبع من التدابير التعويضية التي اتخذتها بعض البلدان الأوروبية بعد إلغاء الحدود الداخلية في الفضاء الأوروبي المسمى "شنغن"، حيث كان الهدف من إلغاء الحدود الداخلية ، إزالة العقبات المتبقية أمام حرية التنقل. وفي هذا السياق، نصت اتفاقية دبلن، (والتي اعتمدت في 15 جوان 1990م، ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 1997م)، على ضرورة دمج أحكام اتفاقيات شنغن، وتحديد سياسة اللجوء المشتركة، وتعزيز إجراءات المراقبة على حركة الهجرة واللجوء.

وقد جاءت هذه التدابير لتشير إلى مخاوف الدول الأوروبية في مواجهة الوصول المكثف للاجئين من شرق وجنوب شرق آسيا، وتدفق قوارب الهجرة السرية التي ينظر إليها على أنها تهديد وخطر على التوازن الاجتماعي والاقتصادي. وقد مثل هذا الاتجاه تغيرا في النهج الذي تتبعه الدول فيما يتعلق بالتدابير الوقائية والقمعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية([2]).

تتجه البلدان في الوقت الراهن إلى تعزيز مراقبة الحدود وتطوير طرق مكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة. ووضع سياسة منع الهجرة غير الشرعية، وتثبيط تقديم طلبات اللجوء. وتهدف المقاربة الأمنية للاتحاد الأوروبي من وراء اتفاقية شنغن ونظام التأشيرات، ويشير إلى تحرك الحدود. فإذا تلاشت الحدود الداخلية بين الدول الأوروبية، يتم تعزيزها وتحويلها إلى حدود بين الأوروبيين وغير الأوروبيين. حيث تم استبدال الحدود المادية للدول بحدود تخيلية([3]). وفي ظل تعقيد ديناميات الهجرة الدولية وتهديدات الهجرة غير الشرعية، عمدت دول الاتحاد الاوروبي إلى إبرام اتفاقيات التعاون والتنمية مع بلدان المنشأ وتشجيعها على تنظيم والتحكم في تدفقاتها.

إن الطبيعة المقيدة بشكل متزايد لسياسات الهجرة غير الشرعية، هي جزء من المنطق الذي يستخدم الأدوات الاقتصادية. وفي الواقع، فإن الاتجاه الأمني يؤدي إلى تطوير إيديولوجية التهديد على المستوى الأوروبي، والمبالغة في مخاطر فتح حدود الفضاء الأوروبي لتنقل الأشخاص. إذ تعتبر الهجرة غير المراقبة هي هجرة إسلامية على وجه الخصوص([4])، والتي شكلت التهديد الرئيسي في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. حيث تعتبر الهجرة المغاربية مكون رئيسي من الهجرة الإسلامية في أوروبا، وفي فرنسا على وجه التحديد.

بالرغم من أهمية التدابير والقيود الإدارية، إلا أنها لم تنجح في الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى الفضاء الأوروبي. حيث أن الكثير من المهاجرين يلجؤون إلى أساليب غير قانونية للحصول على

([1]) خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره. ص.78.

([2]) Wihtol Dewinden, Op.Cit.p.10.

([3]) Archives.cerium.ca/IMG/pdf/diana.pdf, consulté le 17/08/2018.

([4]) Wihtol Dewinden, Op.Cit. p.8.

التأشيرة. ولئن كان دخول البعض قانونيا، فقد يصبح في وضعية غير قانونية بعد فشله في الحصول على بطاقة الإقامة، وبالتالي يتحول إلى مهاجر مقيم بطريقة غير شرعية (Sans papiers). ويبقى حينئذ عرضة للتهميش والعنصرية وملاحقته من طرف السلطات الأمنية والإدارية من أجل إعادته إلى موطنه الأصلي عبر عمليات الترحيل القسري. والتي تنتهك فيها أبسط قواعد حقوق الإنسان، لذلك يلجأ الكثير من المهاجرين بطرق غير شرعية إلى إتلاف الوثائق الشخصية المتعلقة بهوياتهم عند دخولهم إلى إحدى الدول الأوروبية، حتى لا يتمكن المحققون من التعرف عليهم، والإفلات من عمليات الترحيل والعودة القسرية إلى بلادهم([1]).

رغم التوقيع على اتفاقية شنغن في 1985م، إلا أن هذا لم يسمح بتوحيد نظام منح التأشيرة للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي إلا في عام 1996م، وقد جاء ذلك تطبيقا لقرار المفوضية الأوروبية رقم 95/1683، ونتيجة المواقف العديدة التي واجهت نجاعة التصدي للظاهرة، دفعت الدول الأوروبية إلى القيام بآليات جديدة للتعاون مع بلدان شمال أفريقيا في إطار اتفاق أطلق عليه مجموعة (5+5) في 1990.

الفرع الثالث: أمننة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية

ساهم التصور الأوروبي للهجرة غير الشرعية على أنها تهديد أمني متحرك ذو علاقة تفاعلية مع تهديدات أخرى، كالإرهاب والتطرف، والجريمة العابرة للحدود، في دفع الدول الأوروبية للتعاون والتنسيق مع الدول المغاربية في إطار العلاقات الأورومتوسطية، أو في إطار جهوي، بطرح العديد من المبادرات والمشاريع بأبعاد مختلفة، ظاهرها اقتصادي أحيان وباطنها أمني، كانت بداياتها باتفاق مجموعة (5+5)، ومرورا بمسار برشلونة في 1995 وصولا إلى سياسة الجوار الأوروبية.

أ) اتفاق مجموعة (5+5):

تضم المجموعة كل من الدول الخمسة المشكلة لاتحاد المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا)، والدول الخمسة غرب المتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال، مالطا)، والتي أعلن عن إنشاءها سنة 1990م في العاصمة الإيطالية. واحتوت بنود هذا الاتفاق على ثلاثة محاور أساسية وهي: الأمن، الاقتصاد، والمسائل الثقافية والاجتماعية. وعلى الرغم من إدراج موضوع الهجرة في مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي إلا أن سياسات التعامل مع تدفقات الهجرة غير الشرعية كان أمنيا. فقد تم الاتفاق على بعث فرق أمنية أوروبية (من هذه الدول) لتعزيز الرقابة على السواحل المغاربية والأوروبية، مجهزة بأحدث الوسائل والسيارات والمراكب البحرية السريعة، حتى يتسنى لحراس الحدود رصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم.

([1]) ماهر عبد الملا، مرجع سبق ذكره. ص.58.

وقد رافق تعزيز الحراسة على الحدود، ظهور تنظيمات إجرامية وشبكات لتهريب المهاجرين بطرق سرية وغير قانونية، حيث تقوم هذه العصابات بتنظيم عمليات الإبحار متسللة إلى السواحل الأوروبية الأقرب إلى السواحل الجنوبية من المتوسط، مقابل مبالغ مادية متفاوتة القيمة، وذلك حسب نوعية الخدمات المتوفرة عبر قوارب الهجرة السرية. وقد تعززت الآليات الأمنية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بالتوقيع على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، المتمم لاتفاقية الأمم المتحدة لمتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة. كما تم تأهيل الوحدات الأمنية الأوروبية المكلفة بحراسة الحدود ودعمها بالتجهيزات والمعدات اللازمة للقيام بمهامها على أكمل وجه، وزيادة التنسيق مع الدول المصدرة للمهاجرين، ومع دول المعبر ودول الاستقبال عن طريق إنشاء بنك للمعلومات، يحتوي على البيانات الضرورية حول المنظمات الإجرامية المتخصصة في تهريب الأشخاص والمهاجرين، يكون بمقدوره تزويد الدول الأفريقية المعنية بالهجرة بوسائل إنذار مبكر([1]).

بعد مرور السنوات من اتفاق (5+5)، لم تحقق دول هذه المجموعة، نتائج ملموسة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مما دعا الدول الأوروبية إلى الانتقال من سياسة التعاون والمساعدة إلى سياسة المشاركة من خلال إعلان الشراكة الأورومتوسطية، ببرشلونة في عام 1995م.

ب) اتفاق الشراكة الأورومتوسطية

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم محاور الشراكة الأورومتوسطية، حيث أعلن الإتحاد الأوروبي صراحة اللجوء إلى الوسائل الأمنية للتصدي لهذه الظاهرة، وردع شبكات تهريب المهاجرين وعصابات المافيا. الأمر الذي أدى إلى الخلط بين الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وطبعت هذه الأخيرة بجريمة تعدي الحدود الوطنية واختراق القوانين الوطنية والدولية، في التشريعات الأوروبية. وصلت عقوبة عبور الحدود بطريقة غير شرعية إلى حد السجن، تتجاوز بعض الأحيان 10 سنوات. وقد أثرت أحداث 11 سبتمبر بشكل كبير، في وصم المهاجرين غير الشرعيين بالجريمة والإرهاب والخلط بينهما، حيث أصبح المهاجر في البلاد الأوروبية والغربية محل اتهام بالعنف والجريمة، حتى وإن كان شرعيا أو مواطنا يملك جنسية البلد المضيف، وخاصة أولئك المهاجرين ذوي الأصول العربية والإسلامية. الأمر الذي يفسر موجة العداء والعنصرية ضد المهاجرين من البلدان المغاربية في أوروبا، وظهور ما يسمى بالإسلاموفوبيا في هذه المجتمعات([2]).

شهدت أوروبا أخطر موجات الهجرة منذ الحرب العالمية الثانية، والتي تعود أسبابها في المقام الأول إلى عدد من الصراعات المسلحة والمشاكل الاقتصادية وإلى أحداث المجاعات والتغيرات المناخية في أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط. فقد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة في إحصاء سابق، أن أكثر من ثلاثة آلاف

([1]) ماهر عبد الملا، المرجع السابق. ص.60.

([2]) المرجع نفسه. ص.62.

مهاجر اختفوا في عرض البحر الأبيض المتوسط، منذ بداية عام 2017. فيما وصل نحو 171 ألف مهاجر عن طريق البحر إلى أوروبا، ثلاثة أرباعهم في إيطاليا، أي حوالي 119 ألف شخص، بينما تشير التقديرات إلى عدد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا يتراوح بين سبع مائة ألف إلى مليون شخص تقريبا([1]).

إن تزايد عمليات الهجرة السرية في قوارب صغيرة غير ملائمة للملاحة البحرية من جنوب المتوسط نحو أوروبا، أدى إلى زيادة عدد الغرقى على الحدود البحرية الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي دفع إلى تشديد الخطاب السياسي الأوروبي تجاه الدول المصدرة لهذه الظاهرة، ووضع اللوم على قادتها وحكامها. ومن جهة ثانية، أرغمت التدفقات الهائلة للنازحين والهاربين من نيران الحرب والنزاعات الداخلية، الدول الأوروبية إلى التفكير في مواجهاتها بكل الوسائل القانونية والسياسية والأمنية.

إن لجوء الدول الأوروبية إلى التعاون مع الدول المصدرة للهجرة في شرق وجنوب المتوسط، راجع إلى عجز هذه الدول لوحدها على معالجة فعالة لقضية الهجرة غير الشرعية. ففي مركز العبور المسمى سانغوت (Sangote) في ايطاليا، والذي تديره منظمة الصليب الأحمر، عرف هروب حوالي 8000 مهاجر غير شرعي، أما في إسبانيا فقد أكدت مصادر رسمية أن المراكز المخصصة لاحتجاز المهاجرين السريين في انتظار ترحيلهم، أصبحت عاجزة عن استقبال العدد المتزايد لقوافل المهاجر، وتوفير الرعاية الصحية والغذائية المطلوبة([2]).

وقد تأسست الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية بصفة خاصة، وكل الدول المتوسطية بصفة عامة، على مبدأين أساسيين هما([3]):

الأول: لا يمكن فصل أمن واستقرار دول الإتحاد الأوروبي عن أمن واستقرار دول الجوار الجنوبية.

الثاني: السلامة الإقليمية في سياق العولمة الاقتصادية ينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل استقرار الدول.

وقد ركزت برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء المتوسطيين، أهمها: اتفاقيات الشراكة في إطار مسار برشلونة 1995 في المجالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية، حيث تؤكد على أن البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات مثل : تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية وخلق فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية واندماجها في المجتمع، وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة، بالإضافة إلى قضايا الصحة والثقافة والإعلام.

([1]) سبوتنيك عربي، "رئيس وزراء هولندا: اتفاق الاتحاد الأوروبي حول الهجرة يحمي حدودنا"، من الموقع: http://arabic.sputniknews.com/world/201806291033424396, تاريخ الدخول: 2018/11/16.

([2]) ليندة عكروم، مرجع سبق ذكره. ص.120.

([3])المرجع نفسه. ص.165.

ج) سياسة الجوار الأوروبية

نفس المسعى قامت به سياسة الجوار الأوروبي من خلال عملها على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية، والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة مثال ذلك قيام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وضرورة العمل على توسيع الأنشطة في مجال البحث العلمي والتعليم وتبادل الشباب من خلال المؤسسة الأورو متوسطية. وعلى الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار ومراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آليا، وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، فإن الإحصائيات والأحداث تشير إلى تزايد ظاهرة الهجرة السرية واللجوء باتجاه الدول الأوروبية.

وأضحت السياسة الأوروبية لمكافحة الهجرة السرية في خدمة المصالح الأوروبية بالدرجة الأولى. فالبرنامج الجديد الذي قدمته المفوضية الأوروبية حول الهجرة الشرعية، وأسمته" خريطة طريق "موجهة لتأطير الهجرة الشرعية كان من أجل الاستجابة للتحديات الاقتصادية والديمقراطية للإتحاد، وتضمن هذا البرنامج الذي وضع في ديسمبر 2005 سياسة جديدة، هي الهجرة الانتقائية (Immigration sélective) لأنه يفتح المجال أمام الكفاءات واليد العاملة المؤهلة فقط، وتمنح لهم رخص إقامة لمدة أطول تدوم إلى خمس سنوات.

وقد تأكد مع الوقت، أن السياسة الأوروبية سوف تزيد من النزيف الداخلي الذي تعرفه الدول المغاربية، ألا وهو هجرة الكفاءات، وذلك ما سوف يعمق الهوة الاجتماعية وحتى الاقتصادية بين دول الشمال وجنوب المتوسط. واعتمادا على المصادر والتقديرات الأكثر واقعية، يمكننا تقدير عدد المهاجرين المغاربيين بما يزيد عن6,6 مليون شخص بما فيهم والمهاجرين في وضعية غير قانونية، كما يشمل المهاجرين إلى دول أوروبا وأمريكا وكندا والمهاجرين داخل دول المغرب العربي وإلى الدول العربية في الخليج والمهاجرين المجنسين.

ويمثل عدد المهاجرين المغاربيين أكثر من 9 % من سكان الدول المغاربية ([1]). وقد أدى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الدول المغاربية إلى ارتفاع نسبة الشباب بشكل ملحوظ. وطالما أن معدلات التنمية الاقتصادية لا تتناسب مع الزيادة السكانية، فإن الهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية تصبح خيارا للعديد من الشباب المغاربي. وللاستدلال على ذلك، فقد أشار استطلاع للرأي أجري سنة 2004 بالمغرب، أن كل شاب من أصل اثنين من بين 50 % من الأشخاص المبحوثين، يرغب في الهجرة إلى أوروبا،

([1]) خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره. ص.ص.177-179.

أي أن نسبة 60 بالمائة من الشباب يفكر في الهجرة، إذ لا تختلف الرؤية في كل من تونس والجزائر وسيكون لها دور سلبي على تلك المجتمعات([1]).

ومع اعتراف الإتحاد الأوروبي بأن الهجرة المغاربية لا تمثل سوى جزء فقط من الظاهرة الكلية التي تعاني منها أوروبا، إلا أنه يؤكد على أنها من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج، موازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أوروبا اليوم، وفي هذا الإطار يمكن تسجيل عدة ملاحظات حسب المنظور الأوروبي:

– يتوجه عدد كبير من المهاجرين (خاصة غير الشرعيين) نحو الأوساط الإجرامية.

– إن المهاجرين الذين لا يرضون بأوضاعهم في الغربة، والذين يواجهون مشاكل الاندماج أكثر استقبالا وقبولا للأفكار المتطرفة.

– أن أغلب التوترات والمواجهات التي تحدث في بعض الدول الأوروبية ذات الكثافة العالية من المهاجرين، تحدث بين الأهالي والمهاجرين.

ترتيبا على ما سبق، نسجل الملاحظات التالية:

إذا كان الإتحاد الأوروبي في مسيرته التكاملية قام على أساس احترام الحريات الأربعة الأساسية: حرية تنقل السلع، حرية تنقل الخدمات، حرية تنقل رؤوس الأموال، حرية تنقل الأشخاص؛ فإن اتفاق الشراكة الأورو متوسطية أقصى دول جنوب المتوسط وعلى راسها الدول المغاربية من حرية تنقل الأشخاص. وهو ما أدى إلى تفريغ مفهوم الشراكة الأورو متوسطية من محتواها الانساني.

كما أن المقاربة الأوروبية تتناول ملف الهجرة من الزاوية الأمنية بطريقة تتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية. حيث يتم تصوير المهاجرين العرب والمسلمين، على أنهم مصدر تهديد وخطر في مجتمعات الاستقبال، يجب مراقبتهم، اعتقالهم وطردهم في حالة اختراقهم لقواعد النظام والأمن([2]).

المطلب الثالث

أمننة الهجرة غير الشرعية على مستوى الإجراءات والعمليات

اعتمد الاتحاد الأوروبي آليات متعددة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، تتوزع بين آليات الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم سن التشريعات وتفعيل الإجراءات العسكرية والأمنية والمعلوماتية الكفيلة بإدارة مشاكل الهجرة. والتي نتناولها من خلال الفروع الثلاثة الآتية.

الفرع الأول: الآليات القانونية والتشريعية لأمننة الهجرة

([1]) خديجة بوريب، المرجع السابق. ص.179.

([2]) نفس المرجع. ص.ص.180–181.

الفرع الثاني: الآليات العسكرية والأمنية لأمننة الهجرة

الفرع الثالث: الآليات المعلوماتية لأمننة الهجرة

وسيتم عرض هذه الفروع كما يلي:

الفرع الأول: الآليات القانونية والتشريعية لأمننة الهجرة

إن تزايد حركات الهجرة واللجوء باتجاه الدول الأوروبية منذ بداية الثورات العربية في شمال أفريقيا في نهاية 2010م، وتزايد الصراع الدموي في سوريا بعد ذلك، دفع المجلس الأوروبي إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لصد هذه التدفقات والتحكم فيها. ففي اجتماعه يومي 25 و26 جوان 2015م، دعا المجلس الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة تدفقات الهجرة غير الشرعية غير المسبوقة، بما في ذلك تعزيز إدارة الحدود لتحسين إدارة تدفقات الهجرة المختلطة. ودفع الأجهزة المختلفة للاتحاد الأوروبي لاتخاذ كل الإجراءات من أجل مواجهة الوضع المأساوي على الحدود الخارجية وتعزيز مراقبتها، من خلال توفير موارد إضافية للوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد، ودعم المكتب الأوروبي للجوء (EASO)، و"اليوروبول" (Europol)، من خلال الموارد البشرية والمساعدة التقنية المقدمة من طرف الدول الأعضاء([1]).

تهدف سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الحدود الخارجية، إلى تطوير وتنفيذ الإدارة المتكاملة للحدود الأوروبية على المستوى الوطني والمستوى الاقليمي، والذي يعتبر نتيجة طبيعية لحرية تنقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي، وعنصر أساسي في مجال الحرية، الأمن والعدالة. كما تعد الإدارة المتكاملة للحدود الأوروبية ضرورة لتحسين إدارة الهجرة، والتصدي لتحدياتها وتهديداتها المستقبلية. مما يسهم بدوره في مكافحة الجرائم العابرة للحدود وضمان مستوى عال من الأمن الداخلي للاتحاد([2]).

وتتمثل إجراءات تنفيذ الإدارة الأوروبية المتكاملة للحدود كما يلي([3]):

1) مراقبة الحدود، بما في ذلك تدابير لتسهيل عبور الحدود القانونية عند الاقتضاء، والتدابير المتعلقة بالوقاية والكشف عن الجرائم العابرة للحدود مثل التهريب والاتجار بالبشر والإرهاب، فضلا عن التدابير المتصلة بحماية الأشخاص الذين هم في حاجة إلى حماية دولية، أو الذين يتقدمون بطلب ذلك.

2) بحث وإنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر في عرض البحر والتي يتم تنفيذها وفقا للائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2014/656م، والقانون الدولي، والتي تحدث أثناء عمليات مراقبة الحدود في البحر.

([1]) Règlement (EU) 1624/2016 du parlement européen et du conseil du 14 septembre 2016, relatif au corps Européen de garde-frontières et de garde du côtes, modifiant le règlement (UE) 2016/399 du Parlement Européen et du Conseil et abrogeant le règlement (CE) n° 863/2007 du Parlement européen et du Conseil, Le règlement (CE) n° 2007/2004 du Conseil et la décision 2005/267/CE du Conseil, JO L 251 du 16.9.2016, p. 1–76.

([2]) Op.Cit, article (1).

([3]) Op.Cit, article (4).

3) تحليل المخاطر للأمن الداخلي، وتحليل التهديدات التي يحتمل أن تؤثر على سير وأمن الحدود الخارجية.
4) التبادل المنتظم للمعلومات عن طريق أدوات تبادل المعلومات القائمة، مثل: النظام الأوروبي لمراقبة الحدود (Eurosur)، والذي وضع بموجب اللائحة الأوروبية رقم 2013/1052 للبرلمان الأوروبي والمجلس.
5) التعاون في المجالات التي تغطيها هذه اللائحة، لا سيما مع البلدان المجاورة والبلدان الثالثة التي تم تحديدها من خلال تحليل المخاطر كبلدان منشأ و/أو عبور للهجرة غير الشرعية.
6) عودة رعايا البلدان المصدرة للهجرة الذين يخضعون لقرار إعادة القبول الذي تتخذه دولة عضو في الاتحاد.
7) آلية لمراقبة الجودة، ولا سيما آلية تقييم فعالية نظام شنغن، والآليات الوطنية الممكنة لضمان تنفيذ التشريعات الأوروبية في مجال إدارة الحدود.
8) آليات التضامن، من خلال عمليات التمويل الخاصة.

وقد نصت المادة الخامسة من نفس اللائحة، على تقاسم المسؤولية المشتركة في تنفيذ الإدارة المتكاملة للحدود الأوروبية بين الدول الأعضاء من جهة، وبينها وبين الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود وخفر السواحل، بحيث تدير كل دولة عضو حدودها الخارجية لمصلحتها ولمصلحة الاتحاد المشتركة، مع الاحترام الكامل لقوانين الاتحاد في هذا المجال بالتعاون الوثيق مع الوكالة([1]).

أما فيما يخص محاربة الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، تسمح لائحة البرلمان الأوروبي رقم 34/ 2018م، إلى جهاز "اليوروبول" (Europol)، بالوصول إلى فئة التنبيهات الخاصة بقرارات الترحيل المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي رقم 2016/794، وهذا بغرض مساعدة هذا الجهاز في القيام بمهامه المتمثلة في مكافحة تهريب المهاجرين وكل أنواع الجريمة المرتبطة بها([2])،كما ينص قانون المجلس الأوروبي رقم 2016/1624 على أنه: "...تأذن الدولة العضو في الاتحاد، المستقبلة للفرق الأمنية التي ترسلها الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود وخفر السواحل الإطلاع على قواعد بيانات الاتحاد عندما يكون ذلك ضروري لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة العملياتية لمراقبة الحدود والعودة"([3]). يهدف نشر هذه الفرق إلى توفير الدعم التقني والعملياتي للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة من الوكالة، ولا سيما تلك التي تواجه تحديات الهجرة غير الشرعية.

وتؤكد بنود هذه اللائحة، على ضرورة زيادة فعالية آليات العودة لرعايا الدول المصدرة للهجرة، والمقيمين بصورة غير شرعية، قصد الحفاظ على ثقة الرأي العام الأوروبي في سياسة الهجرة واللجوء من

([1]) Règlement (EU) 1624/2016 du parlement européen et du conseil du 14 septembre 2016, Op.Cit, article (5).
([2]) Conseil de l'UE, règlement du parlement européen et du conseil relatif à l'utilisation du système d'informations Schengen aux fins du retour des ressortissants de pays tiers en séjour irrégulier, PE 34/2018, le 08/11/2018, en ligne : http://eux-lex . europa.eu/legal-content/FR/TXT/pdf/ , consulté le 16/11/2018.
([3]) Conseil de l'UE, PE 34/2018, Op.Cit.

جهة، وإلى توفير الحماية الدولية للذين يحتاجونها فعلا([1])، والذي أشار إليه البيان الختامي لاجتماع قمة القادة الأوروبيين في 29 جوان 2018([2]).

على هذا الأساس، تتالى زيارات القادة الأوروبيون إلى الدول المغاربية، والدول المصدرة للهجرة غير الشرعية بصفة عامة، من أجل الحصول على اتفاقات إعادة القبول لرعايا هذه الدول. وفي هذا السياق، جاءت زيارة المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" في الأشهر الأخيرة إلى الجزائر، أين تم الاتفاق على قبول إعادة حوالي 1500 مهاجر غير شرعي مقيم في ألمانيا.

قبل الوصول إلى هذا اللائحة، كان اتفاق الدول الأوروبية قد تم عبر مراحل، وعبر مفاوضات صعبة. كان آخرها اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي بتاريخ 29 جوان 2018م، والذي دام حوالي تسعة ساعات من النقاشات والمفاوضات الماراطونية حول قضايا الهجرة، وقد تم الاتفاق على 12 بندا لتنظيم قوانين دخول المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، نلخصها كما يلي([3]):

1) تعتمد سياسة الاتحاد الأوروبي على منهج شامل ومتكامل للهجرة، يتضمن تحكما أفضل بالحدود الخارجية للاتحاد، وهو تحدي أمام كل الأعضاء.

2) إدراك المجلس الأوروبي لاستمرار ظاهرة الهجرة وتدفقاتها على غرار ما حصل في 2015م من دون رقابة، وضرورة الحد من الهجرة غير الشرعية.

3) تكثيف الجهود من أجل وقف وصول اللاجئين عبر المعابر التقليدية للهجرة وخاصة عبر دولة ليبيا، ويتعهد الاتحاد الأوروبي بالوقوف إلى جانب إيطاليا بهذه القضية.

4) بذل جهود إضافية لتنفيذ الاتفاق الكامل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ووقف فتح معابر جديدة من تركيا إلى الداخل الأوروبي.

5) إزالة الحوافز التي تشجع المهاجرين على خوض رحلات مجازفة بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهذا بهدف ضرب أعمال المهربين نهائيا، والحد من الخسائر البشرية نتيجة هذه المجازفات.

6) يجب أن يخضع كل مهاجر تم إنقاذه في دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق أمني دقيق، حتى تتمكن الأجهزة المختصة من التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين، والذين سيخضعون إلى قرار إعادتهم، وبين اللاجئين الذين يحتاجون فعلا إلى حماية دولية.

7) موافقة المجلس الأوروبي على إطلاق الدفعة الثانية من مخصصات دعم اللاجئين في تركيا، بدفع مبلغ 500 مليون يورو، تدفع من صندوق التنمية الأوروبية الحادي عشر، إلى صندوق ائتمان الاتحاد الأوروبي لأفريقيا.

([1]) Conseil de l'UE, PE 34/2018, Op.Cit. article (2)

([2]) http://arabic.euronews.Com/2018/06/29/the-eu-agreement-on-migration-after-leaders-summit-in- brussels, consulté le 16/11/2018.

([3]) http://arabic.euronews.Com/, Op.Cit.

8) وجوب العمل مع أفريقيا (والتي من ضمنها دول شمال أفريقيا) للتصدي لمشكلة الهجرة.
9) التأكيد على الحاجة إلى أدوات مرنة تسمح بالقيام بإجراءات سريعة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
10) ضرورة سيطرة الدول الأعضاء على الحدود الخارجية للاتحاد للحد من الهجرة غير الشرعية.
11) فيما يخص الوضعية داخل الاتحاد الأوروبي، أشار التقرير إلى تحركات طالبي اللجوء بين الدول الأوروبية، قد يضر نظام اللجوء الأوروبي وتأشيرة شنغن. إذ يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ كافة الإجراءات الداخلية والإدارية والتعاون فينا بينها لوقف هذه التحركات.
12) الإشارة إلى وجود تقدم فيما يخص إصلاح نظام اللجوء في أوروبا، وهناك حاجة إلى التوصل إلى توافق حول اتفاقية دبلن، بالموازنة بين المسؤولية والتضامن.

كما اتفقت الدول الأوروبية على إقامة مراكز مشتركة لاستقبال المهاجرين، ومعالجة ملفاتهم. وتقييد تحركاتهم في الفضاء الأوروبي، وتشديد الرقابة على الحدود الخارجية، استجابة للقلق الإيطالي والألماني، نتيجة ضغط المهاجرين الذي يعيشه البلدان. كما نص هذا الاتفاق على زيادة الدعم المالي لكل من تركيا، المغرب، ودول شمال أفريقيا، لمنع تدفق الهجرة إلى أوروبا([1]).

لقد جاء هذا لاتفاق بهدف السيطرة على تدفقات الهجرة، وتعزيز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبية وتحسين نظام اللجوء الأوروبي، وبغرض الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية. ولإن عد هذا الاتفاق انتصارا للدبلوماسية الألمانية والفرنسية، وانتصارا لاتجاه تقييد الهجرة غير الشرعية، تمييزها عن ظاهرة اللجوء التي تحتاج إلى معاملة أفضل وإلى حماية دولية، فإنها تقر باستمرار وجود خلافات عميقة بين الدول الأعضاء فيما يخص قضايا الهجرة بأبعادها وأنماطها المختلفة. إذ توجد العديد من الدول الأوروبية المناوئة لاستقبال المهاجرين واللاجئين، وخاصة تلك الحكومات التي تسيطر عليها أحزاب اليمين المتطرف، من مثل الحكومة المجرية والحكومة النمساوية.

الفرع الثاني: الآليات العسكرية والأمنية لأمننة الهجرة

يعتمد الاتحاد الأوروبي في مراقبة الحدود الإقليمية على العديد من الأجهزة العسكرية والأمنية لتنفيذ المهام والعمليات الموكلة إليها ميدانيا، وهي كما يلي:

1) إنشاء القوات الخاصة الأوروبية (Euroforce):

يعود قرار إنشاء القوات الخاصة الأوروبية (Euroforce) إلى اجتماع القادة الأوروبيين في ماي 1995م في لشبونة الاسبانية، حيث قررت الدول الأوروبية الاربعة المطلة على البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال)، تشكيل هذه القوات. واعتبرت بمثابة قوات خاصة يمكنها التدخل برا

([1]) عادل دلال، "تعرف على ردود أفعال القادة الأوروبيين بشأن الاتفاق حول الهجرة"، يورونيوز العربية، من الموقع: http://arabic.euronews.com/2018/06/29/، تاريخ الدخول 2018/11/16.

وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات. وقد تشكلت هذه القوات بالفعل في سنة 1996م مكونة من القوات البحرية والبرية للدول الأربعة. خولت لها مهمة حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية الأوروبية. وقد تبنى الاتحاد الأوروبي في 2002م فكرة إنشاء قوات التدخل السريع، حيث وافقت الدول الأعضاء فيما بعد على تشكيل هذه القوات، بعد اقناع بريطانيا التي كانت معترضة على ذلك، خشية أن تتعارض أهداف هذه القوات مع أهداف حلف شمال الأطلسي. ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك، لحماية الأمن والاستقرار الأوروبي والتدخل السريع في الأزمات التي يمكن أن تؤثر على المصالح الأوروبية، بالإضافة إلى حماية الرعايا الأوروبيين في الخارج ([1]).

وبالرغم من أن قرار تشكيل القوات الأوروبية للتدخل السريع لم يحدد لها أهدافا للقيام بها، إلا أن مواجهة الهجرة غير الشرعية ومكافحة تهريب الأشخاص، والمخدرات تعد من أبرز مهامها. وتعتبر الدول الأوروبية الأربعة وعلى رأسها فرنسا، متزعمة فكرة إنشاء هذه القوات، باعتبار شمال أفريقيا هي منطقة نفوذ تقليدية لهذه الدول. نظرا للعلاقات التاريخية والاقتصادية والثقافية التي تربطها بها، ومن جهة ثانية باعتبار شمال أفريقيا هي مناطق منشأ وعبور للهجرة غير الشرعية وخاصة من دول الساحل والصحراء.

2) إنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية (Frontex)

بالتوازي مع اتفاقيات إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين الموقعة مع الدول المصدرة للهجرة، وفي إطار تشديد الحراسة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تم إنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الأوروبية المسماة (Frontex)، بموجب لائحة المجلس للمفوضية الأوروبية رقم 2004/2007م بتاريخ 2004/10/26م([2])، والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من ماي 2005م. واعتبرت كهيئة مستقلة ومتخصصة في تنسيق التعاون الميداني للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل حماية الحدود([3]).

تشكّل فرونتكس محور الإدارة المتكاملة للحدود الأوروبية، لضمان سلامة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي المحاطة بعالم دائم النشاط. ومع ذلك، فإن إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تُعد مهمة معقدة. إذ تمتد الحدود البرية بطول 12 33 كم من الحدود البرية التي تفصل النرويج عن روسيا في الشمال إلى الحدود البرية بين اليونان وتركيا في الشرق، ومن الحدود البرية الإسبانية مع المغرب في مدينتي سبتة ومليلية في الجنوب. وتغطي الحدود البحرية، بطول 719 32 كم، المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطي والقناة الإنجليزية وبحر البلطيق وبحر الشمال والبحر النرويجي والبحر الأسود. يبلغ طول الحدود الخارجية 75244 كم. منها 8631 نقطة عبور حدودية معتمدة مفتوحة يوميًا ومقسمة

([1]) فريجة لدمية، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية أنموذجا"، مذكرة ماجستير(غير منشورة). مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010م، ص.107.

([2]) Journal officiel de l'union européen (JO (EU), L349 du 25/11/2004), Reglement (CE) n° 2007/2004 du Conseil du 26 octobre 2004, portant création d'une agence européenne pour gestion de la coopération Opérationnelle aux frontières des états membres de l'union européen, dans : www.europarl.europa.eu/consulté le 16/11/2018 à 12h 20m.

([3]) Journal officiel de l'union européen (JO (EU), L349 du 25/11/2004), Op.Cit , article(2), paragraphe (a)

على 451 نقطة عبور حدودية عند الحدود البرية الخارجية، و782 نقطة عبور حدودية عند الحدود البحرية الخارجية، و630 نقطة عبور حدودية عند الحدود الجوية الخارجية، إلى جانب 230 نقطة اتصال تشغيلية منتظمة مع البلدان الثالثة. وبناءً على بيانات شبكة تحليل مخاطر فرونتكس، فقد بلغ إجمالي عدد المسافرين المسجلين في عام 2018 على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي 577 228 100 مسافر خضعوا للتفتيش عند الدخول إلى الاتحاد الأوروبي كما خضع عدد مماثل تقريبًا من الأشخاص للتفتيش عند الخروج. مع الأخذ في الحسبان أنه لم تقم كل البلدان بالإبلاغ عن الأرقام المسجلة لديها، فإن العدد الفعلي للمسافرين يُقدر بما يزيد عن 600 مليون([1]).

وتعمل وكالة فرونتكس على تحقيق الأهداف التالية([2]):

1) من أجل إدارة متكاملة ومتماسكة للحدود، يجب على الوكالة تسهيل وزيادة فعالية تطبيق تدابير الاتحاد الحالية والمستقبلية لإدارة الحدود الخارجية، بما في ذلك قانون حدود شنغن الذي وضعته اللائحة الأوروبية رقم 2016/399.

2) تساهم الوكالة في التطبيق المتسق والموحد لقانون الاتحاد، بما في ذلك الحفاظ على الحقوق الأساسية للاتحاد على جميع الحدود الخارجية، وتشمل مساهمته تبادل الممارسات الجيدة.

وباعتبارها نظاما للإدارة المتكاملة لهذه الحدود، وضمان مستوى عال وموحد من الرقابة والإشراف، والتي تمثل عاملا حاسما في إنشاء فضاء للحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي. ولتنفيذ مهمتها على أحسن صورة، يمكن للوكالة أن تتعاون مع جهاز "اليوروبول" (Europol)، ومع المنظمات الدولية العاملة في مجال الهجرة([3])، وذلك بغرض تسهيل التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء والدول الثالثة في سياق العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي([4])، أنظر الشكل رقم (2).

([1]) وكالة فرونتكس،" الاستراتيجية التقنية والعملياتية للإدارة المتكاملة للحدود الأوروبية"، ماي 2019، متاح على الرابط: https://www.frontex.europa.eu/assets/Publications/Arabic/IBM_Arabic.pdf، تاريخ التصفح 2024/11/8 على الساعة 15سا 40د.

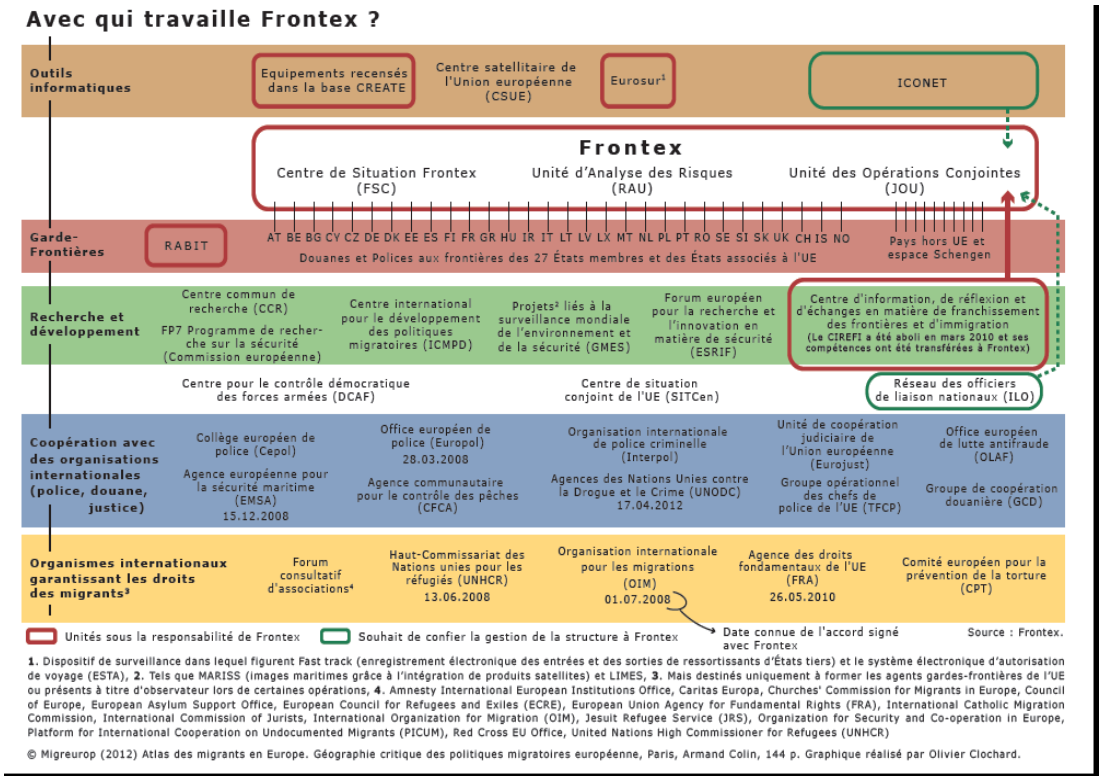
([2]) Règlement (EU) 1624/2016 du parlement européen et du conseil du 14 septembre 2016, relatif au corps Européen de garde-frontières et de garde cotes ; modifiant le règlement (EU) 399/2016 du parlement Européen et du conseil, le règlement (CE) n° 2007/2004 du conseil et la décision 267/2005/CE du conseil, Article (6).

([3]) Journal officiel de l'union européen (JO (EU), L349 du 25/11/2004), Op.Cit, article (13).

([4]) Op.Cit, article (14).

الشكل (2)

الأجهزة والمنظمات العاملة مع وكالة فرونتكس ([1])



كما أنشئت هذه الوكالة بغرض مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد في تنفيذ قرارات العودة لرعايا الدول الثالثة المقيمين بصورة غير قانونية على الأراضي الأوروبية ([2]). ومن أجل ذلك سن البرلمان الأوروبي لائحة لتنفيذ سياسة إعادة القبول للمهاجرين غير الشرعيين من طرف الدول المصدرة للهجرة، وقد أكدت هذه اللائحة في ديباجتها على مبدأ عودة رعايا الدول الثالثة الذين لا يستوفون شروط الدخول والإقامة في دول الاتحاد الأوروبي. واعتبار هذا المبدأ عملا أساسيا في الجهد العام لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وتؤكد على الامتثال الصارم للحقوق الأساسية للمهاجرين، وخاصة ما تعلق منها بمبدأ عدم الإعادة القسرية للمهاجرين([3]).

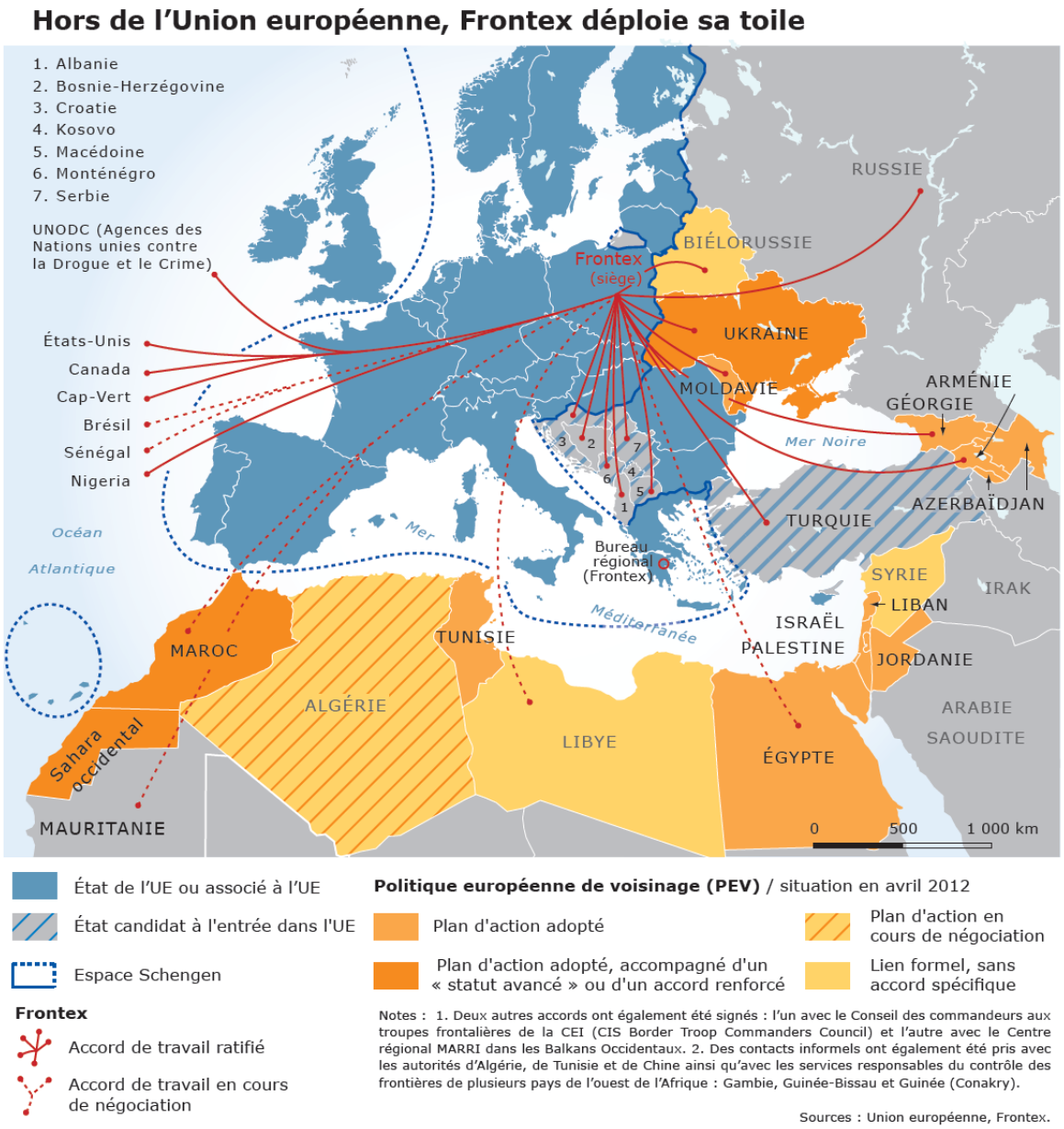
وتشير أدبيات لوائح المجلس الأوروبي إلى أن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للتعاون مع البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية، تبقى رهينة باستجابة هذه الأخيرة بصورة منهجية لإعادة قبول مواطنيها وعودتهم إلى مواطنهم الأصلية. ويلاحظ المراقبون، أن اتفاقيات إعادة القبول التي أبرمها الاتحاد الأوروبي،

([1]) http://frontexit.org/fr/ressources/cartes, consulté le 12/12/2018 à 20h 30m.
([2]) Op.Cit , article (9).
([3]) Conseil de l'UE, PE 34/2018, op.cit.

أو التي هي في طور الإعداد والتفاوض بين الاتحاد أو إحدى دوله لا يشمل إلا عددا محدودا من البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية حتى الآن([1]).

الشكل (3)

توسع شبكة فرونتكس خارج حدود الاتحاد الأوروبي ([2])



© Migreurop (2012) *Atlas des migrants en Europe. Géographie critique des politiques migratoires européenne*, Paris, Armand Colin, 144 p.
Carte réalisée par Olivier Clochard.

توضح الخريطة شبكة علاقات وكالة فرونتكس خارج الاتحاد الأوروبي حيث نلاحظ من خلال البيانات، أن كل من تونس والمغرب في وضع متقدم مقارنة بالجزائر فيما تعلق بالتعاون والتنسيق في إطار سياسة الجوار الأوروبية، حيث تم اعتماد خطة عمل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. بينما تبقى المفاوضات

([1]) Conseil de l'UE, PE 34/2018, Op.Cit.
([2]) http://frontexit.org/fr/ressources/cartes, Op. cit.

جارية مع الجزائر بهدف الاتفاق على خطة عمل والذي يظهر أنها لم تصل إلى أي اتفاق حتى الآن. بينما توجد اتصالات رسمية مع السلطات الليبية لكن من دون اتفاقيات خاصة نظرا للوضع المتأزم في ليبيا حتى الآن. أما فيما يخص شبكة علاقات فرونتكس فيلاحظ أن كلا من ليبيا والمغرب في وضعية التفاوض حول اتفاقية للعمل والتعاون وذلك حتى تاريخ شهر أبريل 2012 كما يوضحه الشكل رقم (3).

تؤكد بنود اللائحة رقم 2007/2004، على ضرورة إنشاء نظام معلوماتي يسمح بمشاركة المعلومات والبيانات المتعلقة بقرارات الإعادة المتخذة ضد رعايا الدول الثالثة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإدماجه في نظام المعلومات الخاص بتنقل الأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي المعروف تحت اسم نظام "شنغن"، حتى تتمكن الأجهزة المختصة من التحقق ومراقبة ما إذا كان الرعايا المتخذة في حقهم قرارات الترحيل قد تمت إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. كما يسمح هذا النظام بتنبيه الأجهزة المختصة وإنذارها لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الترحيل، وتحديد هوية رعايا الدول الثالثة الذين يخضعون لمثل هذا القرار، والذين فروا من دولة عضو، وتم القبض عليهم في دولة عضو أخرى، وتقاسم المعلومات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتشير المادة السادسة من نفس اللائحة، إلى أن: "التنبيهات المتعلقة بقرارات العودة في حق المهاجرين، لا يمكن أن تحذف من نظام المعلومات (SIS)، إلا بعد أن تتلقى السلطات المختصة تأكيدا بأن المهاجر غير الشرعي، قد ترك أراضي الدولة العضو المستضيفة له"([1]).

وتكون هذه الوكالة مسؤولة أمام البرلمان والمجلس الأوروبيين، بينما تتمثل مهامها فيما يلي([2]):

أ- مرافقة تدفقات الهجرة وإجراء تحليل المخاطر في جميع جوانب الإدارة المتكاملة للحدود.

ب- إجراء تقييم لقدرة الدول الأعضاء واستعدادها للتعامل مع التهديدات والتحديات على الحدود الخارجية.

ج- مراقبة إدارة الحدود الخارجية من خلال ضباط الاتصال التابعين للوكالة الاوروبية في الدول الأعضاء.

د- مساعدة الدول الأعضاء في الحالات التي تتطلب مساعدات تقنية أو عملياتية معززة على الحدود الخارجية، وتنسيق وتنظيم العمليات المشتركة، مع مراعاة حالات الطوارئ الإنسانية والتي تحتاج إسعافها وإنقاذها وفق القوانين الأوروبية والدولية.

هـ- تقديم المساعدة التقنية والعملياتية للدول الأعضاء والدول الثالثة بهدف دعم عمليات البحث والإنقاذ في البحر للحالات التي يمكن أن تحدث أثناء تأدية الوكالة لمهامها في البحر.

و- بناء ونشر فرق من الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل، بما في ذلك فريق احتياطي للرد السريع، والتي يتم نشرها خلال العمليات المشتركة وكجزء من فرق الدعم لإدارة تدفقات الهجرة.

ز) إنشاء حظيرة من المعدات التقنية، يتم نشرها في سياق العمليات المشتركة، وفرق دعم التدخل السريع وإدارة الحدود، وكذلك في إطارات عمليات العودة.

ي) توفير المساعدة التقنية في تصفية واستخلاص المعلومات وتحديد الهوية والبصمات.

([1]) Conseil de l'UE, PE 34/2018, Op.Cit, article (6).

([2]) Règlement (EU) 1624/2016 du parlement européen et du conseil du 14 septembre 2016, Op.Cit, article (7).

وقد حدد العدد الإجمالي لهذه القوات بـ 1500 حارس حدود وآخرين من الخبراء المتخصصين، حيث تساهم فيها ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، وبولونيا بالعدد الأكبر من هذه القوات. وتتمثل مساهمات الدول الأعضاء في تشكيل قوات هذه الوكالة، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (8)

مساهمات الدول الأعضاء في قوات الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل ([1])

الدولة	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	بولونيا	رومانيا	كرواتيا	اليونان	بلغاريا	بلجيكا
العدد	225	170	125	111	100	75	65	50	40	30

وقد رافق توسيع صلاحيات وكالة فرونتكس زيادة كبيرة في مواردها المالية والبشرية. وقد تضخمت ميزانيتها منذ إنشائها، حيث ارتفعت من 6 ملايين يورو في عام 2005 إلى 845 مليون يورو في عام 2023، أي بزيادة 140 ضعفًا في ثمانية عشر عامًا. وقد منحته المراجعة الأخيرة لقواعده في عام 2019 وحدة دائمة من حرس الحدود، مع صلاحيات قمعية كبيرة. ومن الصعب على أي متابع للموضوع، عدم ربط هذا التوسع بصعود الأحزاب اليمينية المتطرفة التي شهدناها خلال الأعوام العشرين الماضية في القارة . علاوة على ذلك، تولى الفرنسي فابريس ليجيري (Fabrice Leggeri) رئاسة فرونتكس لمدة سبع سنوات (من 2015 إلى 2022)، ثم انضم بعد رحيله إلى التجمع الوطني، الذي وضعه في المركز الثالث على قائمته للانتخابات الأوروبية لعام 2024، وهو ما سمح له بانتخابه عضوا في البرلمان الأوروبي .أُرغم فابريس ليجيري على الاستقالة في عام 2022 في أعقاب اتهامه بالغش والاحتيال من طرف المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF) والذي اتهمه بإخفاء تنظيم عمليات الصد (الصد غير القانوني للمهاجرين) في البحر الأبيض المتوسط .واستمر خليفته الهولندي هانز ليتينز (Hans Leijtens)، على نفس النهج القمعي والمتشدد للوكالة([2]).

وفي الأخير، يمكن القول أن تنفيذ سياسة الهجرة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي يقع إلى حد كبير على عاتق وكالة فرونتكس، مع أدنى حد من الاعتبار لحقوق اللاجئين . وعلى مدى العشرين عامًا الماضية، وفي إطار سياسة الكل أمني نمت صلاحيات الوكالة ومواردها بشكل مطرد.، مع الحد الأدنى من الاهتمام بحقوق اللاجئين والمهاجرين. وقد أدى صعودها القوي إلى انتقادات متزايدة من نشطاء حقوق الإنسان. وأضحت مع الوقت الجناح العسكري والأمني لسياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي. ومن الصعب على

([1]) Règlement (EU) 1624/2016, Op.Cit,

([2]) Chloé Maurel, Frontex, 20 ans de surveillance répressive des frontières européennes, publié le 06/01/2025 dans : https://theconversation.com/, consulté le 18/02/2025 à 14h 17m.

أي متابع للموضوع، عدم ربط هذا التوسع بصعود الأحزاب اليمينية المتطرفة التي شهدناها خلال الأعوام العشرين الماضية في القارة.

الفرع الثالث: الآليات والأنظمة المعلوماتية

1) إنشاء النظام الأوروبي لمراقبة الحدود (EuroSur)

لقد جاء إنشاء النظام الأوروبي لمراقبة (حراسة) الحدود (Eurosur) بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/1052 في 22 أكتوبر 2013، من أجل تعزيز تبادل المعلومات والتعاون العملياتي بين السلطات الوطنية للدول الأعضاء والوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الاعضاء في الاتحاد، المنشأة بموجب لائحة اللجنة الأوروبية رقم 2007/2004. حيث أوكلت إلى "اليوروسور" مهمة تزويد هذه الأطراف بالهياكل الأساسية والأدوات اللازمة لتحسين قدرتها في إدراك الأوضاع، والتمكن من الاستجابة للأحداث على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد. إذ يهدف تأسيس هذا لنظام إلى اكتشاف، منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والجرائم العابرة للحدود، وكذا المساهمة في مساعدة وحماية أرواح المهاجرين وإنقاذ حياتهم([1]).

يعتبر نظام "اليوروسور" جزءا من النموذج الأوروبي للإدارة المتكاملة للحدود الخارجية واستراتيجية الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي. إذ يساهم في تحسين تبادل المعلومات والتعاون مع الهيئات والوكالات الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي، مثل الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية، مركز الاتحاد الأوروبي للأقمار الصناعية، من أجل استخدام أفضل للمعلومات والقدرات والنظم التي تكون متاحة بالفعل على المستوى الأوروبي([2]).

كما يساهم أيضا في تطوير بيئة مشتركة لتبادل المعطيات البيانية لمراقبة المجال البحري للبحر الأبيض المتوسط، لا سيما الجهة الجنوبية منه. إذ يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتعاون مع الدول الثالثة المجاورة في مجال تبادل المعلومات، أو تقديم المساعدات التقنية والعملياتية لهذه الدول، ولا يكون ذلك إلا في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بعد موافقة المؤسسات الأوروبية على ذلك([3]).

تؤكد هذه اللائحة، أنها جاءت لحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين، إذ يتوجب على الدول الأعضاء في الاتحاد، الالتزام بالقواعد والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة الاتحاد الأوروبي وفي ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد. لا سيما ما تعلق منها بالكرامة الإنسانية، والحق في الحياة، وحظر التعذيب، والحق في

([1]) Journal officiel de l'union européen (L295, 6/11/2013), Règlement (UE) n° 1052/2013 du parlement Européen et du conseil du 22 oct 2013, portant création du système européen de surveillance des Frontières (EUROSUR), article (1).
([2]) Op.cit. article 18 paragraphe (2.b)
([3]) Op.cit, article 20, paragraphe (1).

حماية البيانات الشخصية، الحق في اللجوء والحماية من الطرد والإبعاد القسري للمهاجرين غير الشرعيين... إلخ([1]).

كما تضمنت هذه اللائحة، أحكاما بشأن التعاون مع البلدان الثالثة المجاورة وتبادل المعلومات. إذ أن التعاون الوطيد والمنظم والدائم مع هذه الدول، هي عوامل رئيسية لتحقيق أهداف نظام اليوروسور، إذ يؤكد ويلح القادة الأوروبيون في خطاباتهم اليومية على أن يتم هذا التعاون في إطار الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للمهاجرين، لا سيما ما تعلق منها بالحق في اللجوء، والحماية من الطرد والإبعاد القسري.

في هذا السياق تسعى الحكومات الأوروبية لتوقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الثالثة المجاورة، ومنها الدول المغاربية، من أجل إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم إلى مواطنهم الأصلية. وفي هذا الإطار تكللت زيارة المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" في شهر أكتوبر 2018 خلال زيارتها للجزائر، بالتوقيع على اتفاق يقضي باستقبال الجزائر لحوالي 1500 مهاجر غير شرعي بألمانيا. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الصدد، ألا يمكن اعتبار هذا الاتفاق انتهاكا لمبدأ الحماية من الإبعاد التعسفي؟. أم أن هناك ازدواجية في تطبيق المعايير الأوروبية؟.

تقدم وكالة "اليوروسور" كل المعلومات الخاصة بالحدود الخارجية للدول الأعضاء التي تطلب هذه المعلومات، (من خلال مكاتب للتنسيق على المستويات الوطنية)، والتي تريد وضع مناطق معينة تحت المراقبة الاختيارية لموانئ الدول الثالثة، والتي اعتبرت من طرف قاعدة البيانات لتحليل المخاطر، أنها نقاط انطلاق أو عبور القوارب أو أي مراكب أخرى تستعمل في عمليات تهريب المهاجرين والجريمة العابرة للحدود. حيث تقوم هذه الوكالة بما يلي([2]):

– المراقبة الانتقائية لموانئ وسواحل بلدان ثالثة تم تحديدها على أساس قاعدة تحليل المخاطر والمعلومات، على أنها نقاط انطلاق أو عبور مشتبه فيها، لنقل المهاجرين غير الشرعيين.

– تعقب كل السفن في أعالي البحار التي يشتبه في خدمتها أو التي تم تحديد هويتها بأنها تستخدم في الهجرة غير الشرعية أو الجريمة العابرة للحدود.

– مراقبة مناطق معينة في البحر، لاكتشاف وتتبع السفن وغيرها من المعدات المستخدمة أو المشتبه في استخدامها في الهجرة غير الشرعية أو الجريمة العابرة للحدود.

وتنص نفس اللائحة([3])، على تصنيف مستويات التأثير على أجزاء الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تبعا لدرجة تعرض هذه الحدود إلى تدفقات الهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة للحدود وتداعياتها على أمن هذه الحدود.

([1]) Op.Cit. Article 20, paragraphe 5.
([2]) Op.Cit. Article 12.
([3]) Journal officiel de l'union européen (L295, 6/11/2013, Op.Cit. Article 15 paragraphe (1) et 16 paragraphe (3).

فإذا كان مستوى التأثير ضعيفا، تقوم السلطات الوطنية بمراقبة هذه الأجواء من الحدود بصفة منتظمة ودائمة. في حين، إذا كان مستوى التأثير أعلى، فعلى الدولة العضو المعنية، أن تسهر على اتخاذ كل الإجراءات، عن طريق إعلام المركز الوطني للتنسيق، بطلب المساعدة من الوكالة الأوروبية لحراسة الحدود، حتى تتمكن الأجهزة الوطنية من تلقي المساعدات الضرورية لذلك. وبإمكانها أيضا في الحالات الاستثنائية أن تطلب من الوكالة القيام بعمليات مشتركة أو عمليات تدخل سريعة.

2) إنشاء شبكة لضباط الاتصال في مجال الهجرة (OLI):

تم اقتراح إنشاء هذه الآلية طبقا لنص لائحة المجلس للمفوضية الأوروبية رقم 2004/377([1])، والتي تهدف إلى تأسيس شبكة من ضباط الاتصال الهجرة (OLI)([*])، لتسهيل عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية. والجدير بالذكر، أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي تقوم بنشر شبكة اتصالاتها داخل إدارتها القنصلية لدول ثالثة. ويتمثل دور هذا الجهاز على وجه الخصوص في الحفاظ على اتصالات مباشرة مع سلطات البلد المضيف بهدف تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بتدفقات الهجرة غير الشرعية الناشئة من البلدان الأصلية أو التي تمر عبره، والطرق التي تتبعها هذه التدفقات ([2]).

يتمثل الغرض من النص المعتمد أوروبيا، في تجميع الإجراءات التي يتخذها المدراء التنفيذيين المحليين وربط أولئك الموجودين في منطقة معينة أو بلد ثالث. وقد نصت هذه اللائحة على الالتزام بإنشاء أشكال من التعاون بين ضباط الاتصال للهجرة في الدول الأعضاء، وعلى أهداف هذا التعاون وواجبات ضباط الاتصال هؤلاء، والمؤهلات التي يجب أن يتمتعوا بها. وكذلك واجباتهم والتزاماتهم تجاه الدول المضيفة والدول الأعضاء التي أعيروا منها للعمل في هذا الجهاز([3]).

وتشكل أجهزة الاتصال المنتدبة لدول الاتحاد الأوروبي في نفس البلد، شبكة محلية تقوم من خلالها، وبشكل أكثر تحديدًا، بما يلي: تبادل المعلومات والخبرات العملية، لا سيما من خلال الاجتماعات المنتظمة؛ تنسيق المواقف التي سيتم اتخاذها أثناء الاتصالات مع الناقلين التجاريين؛ المشاركة في التدريب المشترك المتخصص وتنظيم دورات تدريبية للموظفين القنصليين لدول الاتحاد الأوروبي المتمركزين في البلد المضيف؛ اعتماد أساليب مشتركة لأساليب جمع المعلومات؛ إقامة اتصالات مع الشبكات المماثلة الموجودة في البلد المضيف والدول المجاورة .وتعقد الاجتماعات بمبادرة من دولة الاتحاد الأوروبي التي تتولى رئاسة المجلس أو دول الاتحاد الأوروبي الأخرى .وسيحضر ممثلو المفوضية وخفر الحدود والسواحل الأوروبية ما لم تتطلب الاعتبارات التشغيلية عقدهم في غيابهم. قد تتفق دول الاتحاد الأوروبي، بشكل ثنائي أو متعدد

([1]) Règlement (CE) n° 377/2004 du Conseil, du 19 février 2004, relatif à la création d'un réseau d'officiers de Liaison « Immigration», https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT, consulté le 09/12/2018, à 20h 40m.

([*]) Oli : Réseau d'officiers de liaison «Immigration».

([2]) https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/summary/1_immigration-liaison-officers-network.html, consulté le 08/11/2024 à 8h 34m.

([3]) Règlement (EU) n° 493/2011 du parlement européen et du conseil du 10 avril 2011, modifiant le règlement (CE) n° 377/2004 du conseil relatif à la création d'un réseau d'officiers de liaison d'immigration.

الأطراف، على أن أجهزة الاتصال التي تدعمها إحدى دول الاتحاد الأوروبي تهتم أيضًا بمصالح دولة واحدة أو أكثر من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. يمكنهم أيضًا أن يقرروا مشاركة مهام معينة فيما بينهم. يجب على دولة الاتحاد الأوروبي التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي إعداد تقرير للبرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية في نهاية كل سداسي حول أنشطة شبكات الاتصال في البلدان والمناطق ذات المصلحة الخاصة للاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة . وبناء على هذا التقرير، تقوم اللجنة بدورها بإعداد ملخص سنوي حول تطور شبكات .OLI تقييم واقتراح لإصلاح اللائحة وأكد بيان المفوضية لعام 2017 بشأن تنفيذ الأجندة الأوروبية بشأن الهجرة الحاجة إلى مراجعة اللائحة .جاء ذلك بعد تقييم أجراه مستشارون خارجيون قدموا تقريرهم النهائي في أغسطس 2017. وكانت استنتاجات هذا التقييم كما يلي: تظل OLIs مفيدة جدًا في السياق الخارجي فيما يتعلق بنهج الاتحاد الأوروبي لإدارة عواقب الهجرة غير النظامية؛ لكن لم يكن لهذه اللائحة سوى تأثير محدود وغير مباشر بشكل أساسي على تعزيز التعاون بين أجهزة الاتصال لمختلف دول الاتحاد الأوروبي المنتدبة إلى نفس الموقع وتحسين تنسيق موقف الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المضيفة ([1]).

وتلتزم كل دولة عضو بإحالة موظف اتصال إلى مؤسساتها القنصلية الموجودة في البلدان الثالثة. للقيام باتصالات مباشرة مع سلطات البلد المضيف لتحسين تبادل المعلومات حول([2]):

- تدفق الهجرة غير الشرعية من أو إلى البلد المضيف.
- المسارات التي تتبعها تدفقات الهجرة.
- وجود منظمات إجرامية ضالعة في تهريب المهاجرين.
- الحوادث التي قد تكون سبب تطور جديد لتدفقات الهجرة.
- الأساليب المستخدمة لتزوير وثائق الهوية ووثائق السفر.
- طرق لمساعدة سلطات البلد المضيف على منع مثل هذه التدفقات.
- طرق تسهيل عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية.

([1]) https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/summary/1_immigration-liaison-officers-network.html, Op.cit.
([2]) Règlement (CE) n° 377/2004 du Conseil, Op.Cit.

المبحث الثاني

إنتاج الخطاب السياسي الفرنسي بين أولويات التواصل وهيمنة الإعلام

يشهد التطور المعاصر على تصاعد الاهتمام بالتواصل العمومي المؤسس كرهان للدولة، وبالأولوية لأنشطة الحكومة. حيث يتم تنظيم كل مجال من مجالات العمل السياسي والاجتماعي وفقا لنظام اتصال يحدد المكانة التي يجب أن تحتلها الهيئات المختلفة التي هي جزء منها، والأدوار التي يجب أن تؤديها. ويخضع الخطاب السياسي في عمومه لعقد اتصال بين أربعة شركاء، وهي كما يلي([1]):

– السلطة التي يجب أن تزود نفسها بصورة معينة من المصداقية، ويجب أن تعرف كيف تأسر الجمهور من خلال استراتيجيات الإقناع، ويجب أن توفر وسائل غير منتجة لإقصاء الخصوم والمعارضة.

– هيئة مواطنة غير متجانسة بطبيعتها والتي يجب أن تلعب دورا مزدوجا للتفويض المؤقت للسيادة الشعبية من خلال التصويت (في الديمقراطية التمثيلية)، واليقظة من خلال التأسيس كسلطة مضادة (في الديمقراطية التشاركية).

– هيئة معارضة تتكون من خصوم سياسيين، تطرح نفسها كمنافس للسلطة، بنفس الأسلحة والأدوات الخطابية.

– جهاز إعلامي يضمن تداول الخطاب السياسي، لكنه يحوله من خلال إجراءات التبسيط والتركيز على أغراض الجمهور بما يمنحه مسؤولية معينة في اللعبة السياسية.

فإذا تعلق الأمر بكيفية تنظيم نظام الاتصالات في المجال السياسي، والمرتبطة بإنتاج الخطاب السياسي وتوزيعه في الفضاء العمومي الفرنسي نجد على الأقل ثلاث أنواع من الهيئات، وهي: المؤسسات السياسية (حكومية، برلمانية أو حزبية)، بالإضافة إلى أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري التي تعمل على نشر الخطاب ونقل رسالته السياسية إلى أوسع نطاق. ولمعالجة إشكالية الاتصال السياسي في الخطاب السياسي الفرنسي، يتعرض البحث لدراسة العناصر التالية:

المطلب الأول: خصائص النظام السياسي والحزبي في فرنسا

المطلب الثاني: إنتاج الخطاب على مستوى المؤسسات السياسية لفرنسا

المطلب الثالث: مسألة الهجرة في الصحافة والإعلام الفرنسي

([1]) Patrick Charaudeau, "Du discours politique au discours populiste. Le populisme est-il de droite ou de gauche ?", dans: http://www.patrick-charaudeau.com/, consulté le 01/02/2023 à 16h 51m.

المطلب الأول

خصائص النظام السياسي والحزبي في فرنسا

تأتي أهمية دراسة النظام السياسي والحزبي في فرنسا من أهمية الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إنتاج الخطاب السياسي من جهة وفي صناعة القرار السياسي من جهة ثانية. ولمعرفة ميكانيكا السياسة الفرنسية والإحاطة بسياقاتها التاريخية والاجتماعية، لا بد من الإحاطة بأسباب قيام الجمهورية الخامسة وتطورها أولا، والإحاطة بأهم القوى والأحزاب السياسية المؤثرة في الحياة السياسية وفي انتاج الخطاب السياسي الفرنسي بجميع توجهاته من جهة ثانية.

وعليه، سيتم معالجة هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: لمحة موجزة عن تطور النظام السياسي الفرنسي

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية الفرنسية في الحياة السياسية

الفرع الثالث: أهم التيارات والقوى السياسية الفاعلة في السياسة الفرنسية

وسيتم تناول هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: لمحة موجزة عن تطور النظام السياسي الفرنسي

يتميز النظام السياسي الفرنسي بالتغير والتطور، إذ عرفت فرنسا خلال تاريخها السياسي الحديث خمس جمهوريات منذ نهاية القرن 18م. وقد مر هذا النظام بالعديد من التطورات والثورات والصراعات التي شكلت طبيعة نظام الحكم في فرنسا. ويمكن تقسيم التاريخ السياسي لفرنسا منذ قيام الثورة الفرنسية عام 1789م حتى قيام الجمهورية الخامسة في عام 1958م إلى ثلاث مراحل كما يلي([1]):

المرحلة الأولى: بدأت بقيام الثورة الفرنسية على النظام الملكي لأسرة "البوربون" في اليوم الرابع عشر من شهر جويلية عام 1789م، وتم تأسيس أول جمهورية بين عامي 1792 و1815م(*)، والتي استهلت بحرب أهلية دامية، ورغم ذلك فقد خلدتها المبادئ السامية التي قامت من أجلها مثل شعار "الحرية، المساواة، الأخوة". وقد كان "ماكسيميليان روبسبيار" (Maximilien Robespièrre) أحد أشهر وأكثر الشخصيات تأثيرا في الثورة الفرنسية، وأكثر جدلا بين مؤرخيها نتيجة الدور الذي لعبه خلال فترة الإرهاب التي أعقبت الثورة، والإعدامات التي طالت عدد كبير من الخصوم السياسيين. استمرت الجمهورية الأولى، وانتهت بدكتاتورية "نابليون بونابارت"(Napoléon Bonaparte) والذي أسس الإمبراطورية الفرنسية الأولى من عام 1804 إلى عام 1814م.

([1]) حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار وائل، 2001، ص.ص.121-122.

(*) أعلنت الجمهورية الفرنسية بشكل رسمي يوم خلع الملك لويس السادس عشر وإعدامه بتاريخ 21 سبتمبر 1792م.

المرحلة الثانية: بدأت عام 1814م بعودة الملكية ثانية وعودة أسرة البوربون إلى الحكم بنظام ملكي مقيد حتى عام 1830م، وهو التاريخ الذي قامت فيه فرنسا باحتلال الجزائر، وانتهت عام 1870م بقيام الجمهورية الثالثة(**).

المرحلة الثالثة: بدأت بقيام الجمهورية الثالثة عام 1871 حتى قيام الجمهورية الخامسة في عام 1958م هذه الأخيرة التي لا تزال قائمة حتى الآن.

كانت الثورة الفرنسية واحدة من أهم الأحداث في تاريخ البشرية، إذ غيرت مسار التاريخ الحديث حين كانت سبباً مباشراً في انهيار الملكيات المطلقة والتأسيس للجمهوريات، وانتهت بصعود البرجوازية والقضاء على نظام الإقطاع وسيطرة الكنيسة. لقد استطاعت الثورة الفرنسية أن تغير المفاهيم السياسية في التاريخ الحديث، وأعادت تشكيل الخريطة الجيوسياسية في العالم بأكمله، ومثلت النهاية الفعلية للعصور المظلمة حين أطلقت رصاصة الرحمة على النظام الإقطاعي، وأسست لنظام جديد يساوي بين المواطنين جميعاً، ما جعلها نموذجاً للثورات في العصر الحديث، واعتبرت مبادئها مرجعاً للعديد من الأنظمة السياسية فيما بعد([1]).

لطالما اعتبرت الثورة الفرنسية الحدث المؤسس للجمهورية الفرنسية، وإلى هذا تشير معظم الخطابات السياسية الفرنسية الراهنة سواء كانت من اليسار أو من اليمين، غير أن كل منها يعطي معنى مختلفا لهذه المرجعية المشتركة. ومهما يكن، تتمثل ميزة الثورة الفرنسية في أنها أسست للديمقراطية الحديثة على فكرة الحرية وحقوق الإنسان. والثابت في هذه الثورة أنها لم تكن حدثا مثاليا أو كتلة واحدة، إنما يمكن اعتبارها تراثا مشتركا للفرنسيين ومعقدا للغاية ومتناقضا في كثير من الأحيان لدرجة أن تصبح موضوعا للجدال وعدم الاتفاق بين كثير من المؤرخين والكتاب حول أحداثها وتطوراتها.

وبالحديث عن الجمهورية الخامسة، فإن أهم الأسباب التي أدت إلى قيامها، وما تلاها من تطورات سياسية، هو ضعف السلطة التنفيذية أمام الجمعية الوطنية الفائقة القدرة في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة وعدم الاستقرار الحكومي في الجمهورية الثالثة. وعليه كان على واضعي الدستور في عام 1958م أن يركزوا جهدهم الأساسي على تعزيز السلطة التنفيذية، وعلى سلطة رئيس الجمهورية على وجه التحديد. كما ساهم نظام التعددية الحزبية الذي كان سائدا في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة، والذي استمر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، في إضعاف سلطة رئيس الجمهورية. وقد تجاذب هذا النظام تياران هما اليسار الشيوعي المتطرف، واليمين المتطرف (البوجاديون) (*)، واللذان كانا خصمين للديمقراطية الفرنسية.

(**) قامت الجمهورية الثانية بين عامي 1848و 1852، وانتهت بقيام الإمبراطورية الثانية بين 1852 و1870.

([1]) طارق الحايك، "الثورة الفرنسية.. حين بدّل غياب العدالة الاجتماعية وجه العالم"، موقع الجزيرة.نت، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/blogs/2020/6/12، تاريخ الولوج 30-12-2023 على الساعة 16و33د.

(*) وهي حركة سياسية نقابية تنتمي إلى اليمين المتطرف ظهر في 1953 بزعامة بيار بوجاد وانتهى في 1958م.

هذا الوضع بمجمله ساهم في قيام هيئة برلمانية ذات نفوذ قوي، تقابله هيئة تنفيذية قلقة وعاجزة عن توفير الزعامة التي يمزقها نظام متعدد الأحزاب. وعليه جاء دستور الجمهورية الخامسة لتصحيح الوضع وإعادة التوازن للنظام السياسي الفرنسي([1]). وبهذا أصبحت الإدارة التكنوقراطية المكونة من الخبراء والفنيين تحت إشراف الحكومة ورئيس الجمهورية. وقد نص الدستور على عدم الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية مجلس الأمة، وأصبح للحكومة في النظام الجديد سلطة مستقلة محددة لم تكن هكذا من قبل. في حين أصبح مجلس الأمة أقرب إلى العجز، بعد أن كان قادرا على كل شيء، ولم يعد رئيس الجمهورية مختارا بأصوات مجلس الأمة ومجلس الشيوخ مجتمعين كما كان في الجمهورية الرابعة، وإنما عن طريق الانتخاب العام والمباشر.

ولدت الجمهورية الخامسة من خلال الأزمة السياسية التي حدثت للنظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر في 13 ماي 1958م، عندما قبلت حكومة الجمهورية الرابعة بإضفاء المشروعية على التمرد، فأقرت في 3 جوان 1958 القانون الدستوري الذي يعهد إلى حكومة الجنرال ديغول مهمة وضع دستور جديد شريطة احترام مبدأ سيادة الحكومة أمام البرلمان. نشر هذا الدستور في 4 أكتوبر 1958، بعد أن أقره الشعب الفرنسي في استفتاء عام ([2]).

ألحقت بدستور الجمهورية الخامسة تعديلات كثيرة من أبرزها تعديل عام 1962 والذي بمقتضاه يكون رئيس الجمهورية منتخبا في استفتاء عام ومباشر، كانت الغاية منه تجسيد وحدة الشعب الفرنسي في القضايا المصيرية حيث وافق الشعب على هذا التعديل بنسبة 61,75 %. وعليه أصبح رئيس الجمهورية بمثابة العمود الفقري للنظام، ودور الأحزاب السياسية دور وظيفي في المقام الأول قبل أن يكون سياسيا. وبعد أن كانت الأحزاب تسيطر على جهاز صنع القرار قبل ذلك، فقد حدد دستور 1958 نوعا من الانسجام الوظيفي بين الحكومة التي تمثل الرئيس وبين البرلمان الذي يراقب الحكومة ويحاسبها.

تتأسس الديمقراطية الفرنسية في عصر الجمهورية الخامسة على التعددية الحزبية والسياسية والتنافس الانتخابي من أجل تمثيل سياسي يكون أقرب إلى الواقع، فقد اعترف دستور الجمهورية الخامسة بدور الأحزاب في مادته الرابعة، والتي تقر بحرية تشكيل الأحزاب السياسية وحرية نشاطها في ظل احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية([3]). ويقوم نظام الأحزاب في فرنسا على التعدد، حرية المعارضة السياسية والخضوع لإرادة الأغلبية([4]). هذه الأركان الثلاثة تعطي الأحزاب السياسية، مهما كان حجمها وتوجهاتها، الحق في النقد والمعارضة والدعوة إلى تغيير السياسات الحكومية عن طريق إقناع الرأي العام والإعلام وكسبه إلى صفها، وهو الأمر الذي يحدث دائما في قوانين الهجرة والذاكرة على سبيل المثال.

([1])حافظ علوان حمادي الدليمي، مرجع سبق ذكره. ص. 122.

([2]) نفس المرجع، ص. 123.

([3]) Thierry Michallon, Dix lessons sur la vie politique en France. Paris : Hachette, 1997, p. 55 .

([4]) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط: دراسة في علم الاجتماع السياسي، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، 2008، ص. 71.

ما قام عليه دستور الجمهورية الخامسة، كان عبارة عن نظام مختلط يقوم على أساس المزج بين نظام الشرعية السياسية التي يستمدها الرئيس مباشرة من الشعب، وبين نظام الفاعلية السياسية القائمة على الوحدة الحزبية بين الحكومة والبرلمان. وعليه كان نظام الحكم وحتى الآن يقوم على المزج بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، وعلى هذه الازدواجية، فإن شاغل قصر الإليزي لا بد أن يصاحب سيطرة حزبه على البرلمان. وهكذا سارت الأمور والنظام منذ عام 1958 ([1])، وفي حالة لم يحصل الرئيس على هذه الأغلبية، فإنه يضطر إلى تعيين حكومة ائتلافية يتعايش فيها الخصوم، كما حدث في فترة حكم الرئيس الأسبق جاك شيراك، أو كما يحدث الآن في فترة حكم الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون. وقد يبدو أن نظام الجمهورية الخامسة يعيش آخر أيامه، من خلال الأزمات المتتالية التي تضرب أركانه على جميع المستويات والأصعدة.

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية الفرنسية في الحياة السياسية

إن تطور الحياة السياسية والديمقراطية في بلاد الغرب، وفي فرنسا بالخصوص، جعلت السؤال عن مفهوم الحزب السياسي في بيئته سؤالا معقدا، باعتبار أن تأطير الحياة السياسية في فرنسا قبل التأسيس الرسمي للأحزاب في 1901م، كانت تتم عبر كيانات مختلفة ومتنوعة على شكل جمعيات ونوادي ولجان انتخابية، إلى غير ذلك من التنظيمات.

ينظر إلى الحزب السياسي كمنظمة لها نظام وقواعد تسيرها وتسير أعضائها، وتحدد أدوات وقواعد ممارسة القيادة داخل هياكلها. وقد عرفه "أندري هوريو" نقلا عن الكاتب "حسين عبد الحميد رشوان" بأنه: "تنظيم دائم على مستوى الدولة والمستويات المحلية، يسعى للوصول إلى السلطة وممارستها، وذلك من أجل تنفيذ سياساته"([2]).

أما تعريف الأحزاب السياسية من منظور السياسات العامة، فيعرفها "لاسير" (Lasser) نقلا عن "فهمي خليفة الفهداوي" كما يلي: "الأحزاب السياسية هي تنظيمات مكونة من الفاعلين وأصحاب الوظائف والناشطين سياسيا والناخبين الذين يعملون بشكل جماعي، في سبيل تأمين أهداف السياسة العامة، وتركز على قاعدة واسعة، لغرض دفعها للفوز بمنصب انتخابي وللسيطرة على المؤسسات الحكومية القائمة في المجتمع"([3]).

إن الحديث عن الحزب السياسي في وسطه الاجتماعي والسياسي يقود إلى الحديث عن العلاقة الارتباطية المتبادلة بين الحزب والمجتمع. فالمنظور الماركسي يعتقد أن السياسة انعكاس للحياة الاجتماعية، كما يقول الفيلسوف الشيوعي الألماني "فريديريك إنجلز" نقلا عن "إيريك أغريكوليانسكي" : "كل الصراعات

([1]) حافظ علوان حمادي الدليمي، المرجع السابق، ص.ص . 124- 125.

([2]) نفس المرجع، ص.27.

([3]) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص.224.

التاريخية، السياسية، الدينية، الفلسفية، .. هي بالأساس انعكاس لصراع الطبقات الاجتماعية"([1]). وتذهب تحاليل أخرى معاصرة إلى افتراض أن الاختلاف والمعارضة السياسية بين الأحزاب والمنظمات في المجتمعات الأوروبية الحديثة والمعاصرة، يعود إلى الصراع التاريخي الذي كان سائدا منذ القرن السادس عشر الميلادي وما بعده بين الكنيسة والدولة، أو بين المركز والمحيط، أو بين العمال والأغنياء، أو بين المدن والأرياف.

من جهة أخرى، فإن تطور الظاهرة الحزبية في الدول الغربية، لا ينفصل عن التطور الديمقراطي في تلك البلدان، وانتشار الاقتراع الشعبي، وتضاعف الحقوق السياسية والمدنية، كما ساهم توسع وظائف البرلمانات والمجالس التشريعية في نشأة تلك التنظيمات. أما نشأة الأحزاب السياسية في فرنسا، فقد ارتبط أساسا بالجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية في بداية الأمر. غير أن الانتقال الذي حصل في الحياة السياسية الفرنسية خلال فترة الجمهورية الثالثة (1875– 1940)، سمح بميلاد قانون الجمعيات والأحزاب السياسية في سنة 1901م والذي بدوره أعطى لتلك التنظيمات الصبغة القانونية والرسمية للممارسة السياسة([2]).

وأيا ما كانت العوامل الكامنة وراء تعدد الأحزاب السياسية في فرنسا، فإن السبب المباشر يرجع إلى كثرة الانقسامات داخل الاتجاهات السياسية الواحدة، وإلى طبيعة النظام السياسي الذي يسمح بتلك التعددية، وإلى التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع الفرنسي باستمرار.

يرتبط نشاط الأحزاب السياسية وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية بأحجامها وقوتها، وتقاس هذه الأبعاد حسب "موريس دوفرجيه" (Maurice Louis Georges Duverger) اعتمادا على قياس عدد المنخرطين في الحزب، عدد الناخبين والمناصرين وعدد النواب في البرلمان والحكومة. لكن دوفرجيه يستبعد المعيار الأول، لأن أهمية المنخرطين تختلف من حزب إلى آخر، فأحزاب النخبة لا تعير أهمية للمنخرطين، وأحزاب الجماهير لا تحدد عدد المنخرطين. غير أن معيار الناخبين للحزب يساهم في قياس قوة الحزب السياسي لدى الرأي العام وهو ما يسميه دوفرجيه القوة الانتخابية، بينما يقيس عدد النواب قوة الحزب في المجالس المنتخبة وهو ما يسمى بالقوة النيابية (أو البرلمانية)([3]) سواء في المؤسسات الفرنسية أو الأوروبية.

تتقاسم الساحة السياسية الفرنسية الآن، مئات الأحزاب والتنظيمات السياسية، إلا أن هذه القوى تختلف في أدوارها ومكانتها تبعا لأحجامها وتأثيرها في الحياة السياسية والعامة. وقد اختلف الكتاب في تفسير نشأة الأحزاب وتعددها في المجتمع الفرنسي، فمنهم من أرجعها إلى طبيعة المجتمع الفرنسي المستمد من الأصول اللاتينية، الذي يميل إلى الجمود الفكري وشدة التمسك بالرأي، ومنهم من أرجعها إلى سرعة تأثر الفرنسيين بالصراعات والشخصيات القوية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور كثير من الأحزاب والتنظيمات

([1]) Eric Agrikoliansky, Les partis politiques en France au 20eme siècle. Paris : Armand colin, 2000, p.10.

([2]) جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف، ط1، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص.138.

([3]) Maurice Duverger, Les partis politiques. Paris : Armand colin, 1976, p.p. 313-314.

التي ترتكز على شخصية الزعيم، وتزول بزواله أو تستمر في العمل السياسي دون أن يكون لها مبادئ واضحة. ومنهم من فسرها باستمرار تأثر الفرنسيين بالخلافات والمنازعات التقليدية التي شهدها تاريخ فرنسا كالصراع بين الدولة والكنيسة، أو بين الملكية والجمهورية([1]).

تتنافس في الساحة السياسية الفرنسية المئات من الأحزاب والتشكيلات السياسية المتنوعة، وهذا ما يجعل إحصائها وتصنيفها عملية صعبة ومعقدة إن لم تكن مستحيلة. في 2008 تمكنت اللجنة الوطنية للمحاسبة الخاصة بالحملات الانتخابية والتمويل السياسي من إحصاء 221 تنظيم سياسي. وبلغ العدد 479 حزبا سياسيا حسب تقرير نفس اللجنة في 2020م([2]).

من جهة ثانية، يمثل المال والتمويل السياسي عاملا أساسيا في التنافس والصراع بين مختلف الأحزاب السياسية, ففي الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة 2017، حدث تطور كبير في ميزان القوى بين الأحزاب السياسية، التي كانت صحتها المالية متباينة. وفي ضوء إعادة التشكيل هذه، نشرت اللجنة الوطنية لحسابات الحملات الانتخابية والتمويل السياسي تقرير نشاطها لسنة 2021، مما يتيح بشكل خاص فهم قضايا التمويل للأحزاب الرئيسية، وهي حزب الجمهورية إلى الأمام، وحزب التجمع الوطني، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي والجمهوريون.

وبشكل عام، يبدو أن المساعدات العامة للدولة هي المصدر الرئيسي للتمويل، تمنحها الدولة وفقًا لتمثيل الأحزاب ويتم تقسيمها إلى جزأين: أحدهما يتوافق مع عدد الأصوات التي تم الحصول عليها في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية (1.64 يورو لكل صوت خلال الانتخابات الأخيرة)، والآخر بحسب عدد النواب وأعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى كل حزب. وفي عام 2020، حصلت حركة الجمهورية إلى الأمام على 22,2 مليون يورو ، أو 90% من دخلها التشغيلي. وتصل هذه النسبة إلى 61% لـ LR، و55% لـ RN، و9% لـ PCF ([3]).

وفي الوقت نفسه، لوحظ انخفاضًا عامًا في التبرعات المقدمة من الأفراد للأحزاب السياسية، وكذلك مساهمات الأعضاء. الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي يستمد 43% من دخله من هذين المصدرين للتمويل، هو وحده القادر على الحد من الأضرار. أما بالنسبة إلى حزب الجمهورية إلى الأمام، فإن العضوية الحرة في الحزب والانخفاض الكبير في التبرعات (من 10 ملايين في عام 2017 إلى 1.4 مليون في عام 2020) يفسران اعتماده الكبير على المساعدات العمومية للدولة. كما انخفضت أيضا مساهمات المسؤولين المنتخبين، الذين غالبا ما يدفعون جزءا من تعويضاتهم، ولا سيما بالنسبة للحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، ولا تزال هذه المساعدات تمثل مصدرا أساسيا للتمويل، حيث أنهما يمثلان 29% و23% من

([1]) حافظ علوان حمادي الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص. 126.

([2]) Loris Boichot, "479 partis au cœur du financement de la vie politique française", Le Figaro, publié le 10/06/2021, en ligne à : https://www.lefigaro.fr/politique/, consulté le 01/01/2024 à 14h30m

([3]) Yann Duvert, "Pourquoi les partis politiques français sont toujours plus dépendants de l'aide publique", Les Echos, publié le 22 juin 2022, en ligne à : https://www.lesechos.fr/politique-societe/politique/, consulté le 01/01/2024 à 14h 30 m .

منتجاتهما على التوالي. وبشكل تراكمي، فإن لهذه الاتجاهات نتائج ملموسة، حيث ارتفعت حصة المساعدات العامة في تمويل الأحزاب الرئيسية الخمسة من 35% إلى 49%، بين عامي 2017 و2020. وكذلك نقص التبرعات، تزيد من المخاطر المالية للأحزاب([1])..

الفرع الثالث: أهم التيارات والقوى السياسية الفاعلة في السياسة الفرنسية

تتقاسم الساحة السياسية الفرنسية، حتى نهاية سنوات التسعينيات من القرن العشرين حسب "ثييري ميشالون" (Thierry Michalon)، أربعة تيارات فكرية وسياسية رئيسية ([2]):

أ- تيار مهتم بالحرية الاقتصادية السياسية والثقافية، يتزعمه اليمين التقليدي المكون من حزبي الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (UDF) والاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP) والذي تحول إلى حزب الجمهوريين (LR).

ب- تيار يدعو إلى العدالة الاجتماعية والمساواة، تمثله أحزاب اليسار والتي تتشكل من الحزب الاشتراكي (PS) والحزب الشيوعي (PCF).

ب- تيار مؤيد لحفظ النظام والحفاظ على السيادة والهوية الثقافية للدولة الفرنسية، يتزعمه تيار اليمين المتطرف، وهو تيار يبلغ من التعدد والتنوع ما يدعو إلى التساؤل والبحث، وعلى رأس هذا التيار نجد حزب الجبهة الوطنية (FN) والذي غير تسميته في 2018 إلى التجمع الوطني (RN).

ج- تيار جديد برز في سنوات الستينيات من القرن الماضي، يدعو إلى الحفاظ على التوازن البيئي والطبيعي، تتزعمه الحركات البيئية مثل حزب الخضر (Les Verts).

شهدت القيادة السياسية لفرنسا طيلة فترة حكم الجمهورية الخامسة تداولا على السلطة بين اليمين واليسار الاشتراكي، وذلك حتى 2017. لقد تسببت الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2017 في تخلخل النظام الحزبي وإعادة تشكيل خريطته السياسية. حتى يناير 2017، كان يبدو أن التناوب على مستوى الرئاسة سيمر دون مفاجئات، استنادا إلى استطلاعات الرأي التي كانت ترشح فوز "فرانسوا فيون" مرشح حزب الجمهوريين، ولكن هذه الانتخابات أحبطت هذا السيناريو بفوز "إيمانويل ماكرون" الشاب المبتدئ في السياسة وغير المعروف قبل بضعة أشهر من هذه الانتخابات. وبعد أسابيع قليلة، تمكن من الاعتماد على أغلبية برلمانية كبيرة.

بعد أن فازت الحركة التي أسسها إيمانويل ماكرون في الانتخابات التشريعية بشكل صادم وغير متوقع، وفشل مرشحي الحزبين الحكوميين التقليديين (PS و UMP) الذين مارسا السلطة في تناوب شبه آلي منذ عام 1981م، وبدا كأنهما أحكما اللعبة السياسية بينهما. غير أن هذه الانتخابات صدمت الجميع بعدم تأهل مرشحي الحزبين التقليديين للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ولم يفز الحزبان سوى بربع

([1]) Yann Duvert, Op.cit.

([2]) Thierry Michalon, Dix leçons sur la vie politique en France, Paris : Hachette, 1997, p. 95.

أصوات الناخبين في الجولة الأولى. لقد شهد الحزب الاشتراكي هزيمة تاريخية، حيث حصل "بينوا هامون" (Bénoit Hamon) على نسبة 6.5 % فقط من الأصوات، وتقلصت الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي من 295 إلى 31 نائبا([1]). ولم يكن انتصار إيمانويل ماكرون هزيمة للأحزاب الحكومية التقليدية فحسب، بل كان مؤشرا أيضا إلى إفلاس الخطاب السياسي لتلك الأحزاب (وهو الموضوع الذي سنتناوله بالتفصيل لاحقا)، وإلى أزمة التمثيل السياسي في الديمقراطية الفرنسية.

تتمثل أهم القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية الفرنسية في ما يلي:

أولا: قوى اليمين الفرنسية

لا يعتبر اليمين تيارا سياسيا جديدا على الساحة السياسية الفرنسية، بل ترجع أصوله إلى النصف الثاني من القرن 19م. إلا أن مدلول اليمين اختلف وتكور من حقبة إلى أخرى تبعا للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت طيلة مسيرته. ففي القرن التاسع عشر، كان هناك تمييز بين المحافظين الذين أرادوا الحفاظ على الوضع القائم، وبين الرجعيين الذين دعوا إلى إعادة النظام الملكي القديم ولو باستعمال العنف والقوة، وهؤلاء كانوا يعرفون باسم اليمين المتطرف. أما اليمين المتطرف الجديد الذي ظهر في السبعينات من القرن 20م، وحقق نجاحا غير متوقع في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي و لا يزال حتى الآن، فهو مختلف من حيث أنه يعبر عن حركة سياسية تبحث عن تغيير أيديولوجي شامل، دون مناقشة شرعية الدستور أو المؤسسات القائمة في الدولة.

من جهة اخرى، وعلى الرغم من الانشقاقات التي برزت في مرحلة التسعينيات في أحزاب اليمين التقليدية، فقد حصلت قوى اليمين على حصة الأسد في السلطة منذ قيام الثورة الفرنسية، وكان حكم اليسار هامشيا ولفترات محدودة، إلى أن استطاع اليسار أن يتغلب على قوى اليمين كليا عام 1981م بقيادة فرانسوا ميتران زعيم الحزب الاشتراكي([2])، واستمر حكمه لعهدتين، ليستلم السلطة زعيم الحزب اليميني جاك شيراك في 1995، وهكذا في ثنائية وتناوب بين اليمين التقليدي واليسار الاشتراكي حتى جاءت الصدمة في 2017. أين تقلد السلطة شخص لا هوى له ولا عقيدة سياسية واضحة، وهو الرئيس الحالي ايمانويل ماكرون.

وفي إطار الحدود الزمانية والموضوعية للأطروحة، سنقتصر في هذا السياق، على القوى المسيطرة والفاعلة في الساحة السياسية، في فترة حكم ايمانويل ماكرون وما قبله. إذ تتكون قوى اليمين المنتخبة في الجمعية الوطنية في شهر جوان 2022م من الأحزاب التالية:

1) **حركة النهضة (Renaissance)**: هو حزب الرئيس إيمانويل ماكرون والذي أسسه قبل عام من انتخابه رئيسا للجمهورية في 6 أبريل 2016م تحت إسم حركة "إلى الأمام" (En Marche)، ثم تحول هذا

([1]) Rémi Lefebre, "Vers un nouveau modèle partisan ? Entre déclassement des partis de gouvernement et avènement des partis mouvements", Cahiers de la recherche sur les droits fondamentaux, n° 16/2018, p.21, mis en ligne le 16/11/2019, dans : http://journals.openedition.org/crdf/301, consulté le 01/02/2023 à 16h 38m.

([2]) حافظ علوان حمادي الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 129-130.

الاسم إلى "الجمهورية إلى الأمام" (La République en Marche) في 2018، ليتحول مرة أخرى إلى حزب النهضة في 2022م بعد تحالفه مع حزبين آخرين أصغر منه حجما.

ورغم حداثة هذه الحركة، فقد فازت في الانتخابات التشريعية التي جرت بين 10 و17 جوان 2017، حيث تمكن مرشحي الحركة من حصد الأغلبية المطلقة للمقاعد بعدد 308 نائبا في الجمعية الوطنية. غير أن نسبة الامتناع عن التصويت في هذه الانتخابات وصل إلى 57.4 % في الجولة الثانية من هذه الانتخابات. ورغم ذلك، فقد سمحت هذه الانتخابات من تجديد الطبقة السياسية وتغيير في شكل الخريطة السياسية نسبيا([1])، وتم نقل السيطرة من الأحزاب الحكومية التقليدية إلى حركات ومنصات سياسية جديدة وعلى رأسها حركة إلى الأمام، التجمع الوطني، وحزب فرنسا الأبية.

في عهدته الثانية، لم يتمكن إيمانويل ماكرون من الظفر بأغلبية برلمانية تمكنه من الهيمنة على صناعة القرار السياسي في الجمعية الوطنية. وقد شكلت النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية بين 12 و19جوان 2022 زلزالا حقيقيا على سلم التقييم الجيو استراتيجي([2]). فقد تحصلت حركة الجمهورية إلى الأمام والتي غيرت اسمها إلى حزب النهضة على 170 مقعدا فقط من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية الذي يساوي 577 ([3]). ورغم فوز حزب الرئيس بأغلبية المقاعد، إلا أنه لم يستطع تأمين الأغلبية المطلقة التي حصل عليها في انتخابات 2017م، والذي انعكس سلبا على كفاءة وفاعلية الحكومة الفرنسية من جهة، وعلى أداء الجمعية الوطنية من جهة ثانية. أما الحقيقة البارزة، فإن نتائج الانتخابات الفرنسية منذ 2017 وحتى الآن، أبانت عن انقسام كبير في المجتمع الفرنسي، وهي لا محالة تزيد من تعميق أزمة النظام السياسي للجمهورية الخامسة والتي ستنعكس حتما على الخطاب السياسي والحكومي للسلطة الفرنسية.

2) حزب الجمهوريون (LR):

"الجمهوريون" هو الاسم الذي اختاره نيكولا ساركوزي لبث روح جديدة في حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP) في عام 2015، فبعد انتخابه رئيسًا لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية في نوفمبر 2014، أعاد إحياء تقليد الأحزاب الديغولية التي خلفت بعضها البعض منذ تحرير فرنسا وهي كالآتي: تجمع الشعب الفرنسي (RPF) (1947)، اتحاد الدفاع عن الجمهورية (UDR) (1968)، التجمع من أجل الجمهورية (RPR) (1976)، الاتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية (UMP) (2002)، ثم الاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP)، والذي ترأسه نيكولا ساركوزي في 2004 خلفا لألان جوبي.

إن الأسماء المختلفة (من بين أسماء أخرى) لم تكن تشير إلى أحزاب بالمعنى التام لمفهوم الحزب، بل كانت تشير إلى تجمع واتحاد يتجاوز الانقسامات الحزبية. وقد جاء اسم "الجمهوريون" ليتوافق بلا منازع

([1]) Christophe Gracieux," Victoire de la République en Marche aux élections législatives de 2017", à : http://enseignants.lumni.fr/fiche-media/, consulté le03/01/224 à 2h10m .

([2]) أحمد القديدي، "زلزال التشريعيات الفرنسية وعودة القيم الأصلية"، جريدة الشرق، المنشورة في 20 جوان 2022، على الرابط: http://al-shrq.com/opinion/، تاريخ الولوج 03 يناير 2024، على الساعة 03 صباحا.

([3]) https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/les-groupes-politiques, consulté le 04/01/2024 à 11h20 m .

مع التقليد الطويل لأحزاب اليمين الحكومية، خاصة بعد فترة رئاسة نيكولا ساركوزي لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP)، والذي جمع في صفوفه حساسيات تتراوح بين اليمين الليبرالي إلى يمين الوسط، بما في ذلك ورثة الديجولية. وبما أن الاختصارات لم تعد رائجة لتسمية المؤسسات الكبرى، كان من الطبيعي أن يختار ساركوزي أيضاً كلمة ملفتة للنظر لتسمية الحزب الذي كان من المفترض أن يقوده إلى رئاسة الدولة للمرة الثانية في عام 2017. غير أنه تعرض لهزيمة مذلة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 23 أبريل 2017م، أمام كل من ايمانويل ماكرون ومارين لوبين زعيمة اليمين المتطرف.

وتأكدت الانتكاسة التاريخية لليمين التقليدي في الانتخابات التشريعية والتي جرت بين 10 و17 جوان من نفس السنة، حيث تحصل حزب الجمهوريون على 112 مقعدا نيابيا فقط وحصل اتحاد الديمقراطيين والمستقلين على 18 مقعدا فقط، بعيدا عن النتائج التي كانت تحصل عليها في العهدات السابقة. وسمحت هذه النتائج بتجديد الطبقة السياسية وتغيير الخريطة الحزبية والحكومية لفرنسا ابتداءا من عام 2017([1]). غير أن هذا التجديد لم يحمل معه تغييرا ايجابيا لصالح الشعب الفرنسي بمختلف انتماءاته وطبقاته، حيث شهت الساحة السياسية والاجتماعية العديد من التوترات احتجاجا على السياسات المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة في فترة حكم ايمانويل ماكرون، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في المباحث اللاحقة من الأطروحة.

3) الجبهة الوطنية/ التجمع الوطني (RN):

يعود الفضل لتأسيس الجبهة الوطنية (Le Front national pour l'unité française) إلى جان ماري لوبين" (Jean M. Le Pen)([*]) في 1972. ممثلة لتحالف أطراف وعناصر اليمين المتطرف، وتحولت في 2018 إلى التجمع الوطني بزعامة ابنته مارين لوبين. حيث أكدت أن المبرر الأساسي لوجود حزبها هو تمثيل للثقافة والهوية الوطنية الفرنسية الأصيلة، وتتهم أحزاب اليمين التقليدية بالتفريط في هذه الأبعاد، أو أنها لا تعبر عنها بصدق. وهي تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية، التي هي أقدم من دستور الجمهورية الخامسة ([2]).

لقد تمكن جان مارين لوبين من تجميع قوى اليمين المتطرف في جبهته بداية من 1972، وتمكن من تحقيق نجاحات انتخابية إلى أن صعد نجمه في الثمانينيات وتمكن من منافسة جاك شيراك في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية عام 2002. ويعود الفضل في التنسيق الأيديولوجي للجبهة للمناضل السابق في اليمين الجمهوري (RPR)، والموظف الحكومي الخبير بقضايا التنظيم والتخطيط الاستراتيجي، "برينو

([1]) Christophe Gracieux, "Victoire de la république en marche aux élections législatives de 2017 ", dans : http://enseignants.lumni.fr/fiche-media/, consulté le 03/01/2024 à 2h 10m.

([*]) جان ماري لوبان، ولد عام 1928، وهو مؤسس حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في فرنسا، وقد ارتبط اسم لوبان بالحزب منذ تأسيسه، وترأسه عام 1972 تحت اسم الجبهة الوطنية، قبل أن يتخلى عن رئاسته لابنته مارين لوبان عام 2011. تطوع لوبان جنديا للمشاركة في القتال عام 1954 في "الهند الصينية" ثم في معركة الجزائر سنة 1956 في فوج المضليين. يعرف بعداءه للأجانب والمهاجرين ومن أنصار الجزائر فرنسية.

([2]) حافظ علوان حمادي الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص. 129.

ميغريت" (*) (Bruno Mégret)، والذي انضم إلى جان ماري لوبين في 1987 قبل أن ينفصل عنه في ديسمبر 1999، ويؤسس حزبا جديدا تحت اسم الحركة الوطنية الجمهورية (MNR) مع أعضاء سابقين في الجبهة الوطنية([1]).

في 2011، استلمت قيادة الجبهة ابنته ووريثته مارين لوبين، وتمكنت من تجديد خطاب الجبهة الوطنية في محاولة لاستقطاب الناخب الفرنسي، وبما يخدم طموحاتها الرئاسية. وتمكنت في 2017 من هزيمة مرشح اليمين التقليدي في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ومنافسة ايمانويل ماكرون في الجولة الثانية من نفس الانتخابات. وتمكنت مارين لوبين من الفوز بـ 89 مقعدا في الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية التي جرت بين 12 و19 جوان 2022. وبذلك أصبح التجمع الوطني القوة السياسية الثالثة في البرلمان الفرنسي بالإضافة إلى مكانتها وقوتها على المستوى الأوروبي.

ثانيا: قوى اليسار: تتوزع عائلة اليسار الفرنسي على الأحزاب السياسية التالية:

الحزب الاشتراكي (PS): هو حزب قديم النشأة، تم تجديده وتغيير اسمه في 1969من (SFIO) إلى الحزب الاشتراكي تحت قيادة "فرانسوا ميتيران" (François Mitterrand)(**) . وتمكن من توحيد الفرقاء والحد من الانقسامات السياسية داخل الحزب، وتوجت مجهوداته بالوصول إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية سنة 1947 وانهزم أمام مرشح اليمين الوسطي "فاليري جيسكار ديستان(***)"([2]). كانت أهم نجاحاته تلك التي حققها في الانتخابات التشريعية لسنة 1978 لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، متقدما على الحزب الشيوعي. توج بعدها فرانسوا ميتران رئيسا للجمهورية في 1981 ودام حكمه حتى سنة 1995. لكن تزامن ذلك مع الأزمة الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينيات، وانهيار المعسكر الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، بالإضافة إلى الانقسامات الإيديولوجية داخل الحزب جعل الحكومة الاشتراكية في عهد فرانسوا ميتران تتردد في تطبيق سياساتها الاقتصادية التي أعلنت عنها في برامجها

(*) برونو ميجريت، من مواليد 4 أبريل 1949 في باريس، هو موظف حكومي وسياسي فرنسي. بعد أن كان عضوًا في حزب التجمع من أجل الجمهورية (RPR)، انضم في الثمانينيات إلى الجبهة الوطنية (FN)، التي أصبح أحد قادتها الرئيسيين. وبعد انفصاله عن جان ماري لوبان عام 1998، أسس الحركة الوطنية الجمهورية (MNR) ، وهو حزب يميني متطرف.

([1]) https://www.politiquemania.com/mouvement-national-republicain.html, consulté le 12/11/2024 à 20h 20m.

(**) فرنسوا ميتران (1916–1996: سياسي فرنسي، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي 1981 – 1995. كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي وشغل منصب أمينه العام. توالت الحكومات وبقي ثابتا في دوائر الحكم، حيث تولى 11 حقيبة وزارية في عهد الجمهورية الرابعة، منها وزارة الداخلية في حكومة منداس فرانس بين 54 و 1955، ووزيرا للعدل في حكومة جي موليه سنة 1956.

(***) فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) رئيس الجمهورية الفرنسية من سنة 1974 حتى سنة 1981. وُلد في الثاني من فبراير 1926. شارك في تحرير باريس وعمره 18 سنة، وأصبح عضوا في جهاز الأمن وانضم إلى الجيش الفرنسي الأول ثم رُقي إلى رتبة عميد في 13 أبريل 1954. وكان من أنصار الجزائر فرنسية. تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة (ENA) في 1951، وتقلد عدة مناصب حكومية.

([2]) جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسيات اليمين المتطرف. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016، ص. 147.

وحملاتها الانتخابية، وتأرجحت هذه السياسات بين اليسار واليمين([1])، والتي أدت في النهاية إلى هزيمته أمام جاك شيراك مرشح اليمين التقليدي في الانتخابات الرئاسية لعام 1995. تمكن الحزب الاشتراكي من العودة إلى الواجهة وتولى مقاليد السلطة مرة ثانية في الفترة ما بين 2012 و2017 تحت قيادة الرئيس السابق فرانسوا هولاند.

لقد كشفت انتخابات العام 2017 عن انهيار التيار الاشتراكي، أين انهزم مرشح الحزب الاشتراكي في الانتخابات الرئاسية أمام مرشح حركة إلى الأمام إيمانويل ماكرون، وأمام مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبين وقد حصل في الانتخابات التشريعية لعام 2017 على 30 مقعدا بنسبة 6 % من الأصوات، و31 مقعدا في الانتخابات التشريعية لعام 2022([2]). وتراجعت نسبة المتعاطفين معه من 21 % إلى 8 % بين سنتي 2013 و2021م([3]). ورغم تقهقر نتائج الحزب الاشتراكي في الانتخابات الرئاسية والتشريعية ما بين 2017 و2022، إلا أنه متواجد باستمرار على الساحة السياسية، من خلال تواجده الدائم في المؤسسات السياسية.

حزب فرنسا الأبية (LFI)

لقد تم تأسيس هذه الحركة في البداية بتاريخ 10 فبراير 2017، على شكل منصة رقمية لدعم ترشيح "جان لوك ميلنشون"([*]) (Jean-Luc Mélenchon) في الانتخابات الرئاسية لنفس السنة. وقد سمح هذا التنظيم بالابتعاد عن جبهة اليسار الراحلة وتجاوز الانتخابات التمهيدية لليسار. وسمح هذا التنظيم في 11 جوان 2017 لدخول 17 نائبا إلى مجلس الجمعية الوطنية تحت إسم فرنسا الأبية (La France Insoumise). ورغم أن هذا العدد لم يعكس نسبة الأصوات التي حصل عليها "ميلنشون" في الانتخابات الرئاسية قبل ذلك بخمسة أشهر، إلا أن هذا العدد كان كافيا لتشكيل مجموعة برلمانية مستقلة داخل الجمعية الوطنية.

وقد سمحت هذه النتائج للتواجد البرلماني لميلنشون وحركته من الحضور السياسي والإعلامي إلى ما بعد 2017، وهي تعمل على استدامة وتطوير هيكلها التنظيمي بعيدا عن الأشكال التقليدية للهياكل الحزبية الأخرى. ومع ذلك، فإن حزب فرنسا الأبية الناشط ضمن معارضة اليسار للسياسات الحكومية، لم يتمكن من جني الفوائد الانتخابية لهذا العمل المعارض. وبعد تعرضه لانتكاسة قاسية في الانتخابات الأوروبية في ماي 2019 بنسبة 6,31 %، أصبح الحزب بالكاد مرئيا خلال الانتخابات البلدية لعام 2020. ومع ذلك

([1]) Eric Agrikoliansky, Op.Cit, p.62.

([2]) https://www.vie-publique.fr/, consulté le 04/01/2024 à 13h14m.

([3]) Paul Cébille, "Dix ans d'évolution du paysage politique français, fondation jean jaures", à : http://www.jean-jaures.org/publication/, consulté le 03/01/2024 à 20h30m.

([*]) جان لوك ميلنشون (Jean-Luc Mélenchon): ولد جان لوك في 19 أوت 1951 في منطقة طنجة المغربية، من أبوين أصولهما من اسبانيا وكانا من المستوطنين في الجزائر قبل استقلالها. دخل ميلينشون عالم السياسة من بوابة الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، وتدرج في المواقع، ابتداء من عضوية الحزب الاشتراكي سنة 1976 ، والذي غادره مكرها ليؤسس حزب اليسار في 2008. ثم حزب فرنسا الأبية في 2016. سطع نجمه حينما انتخب نائبا بالبرلمان الأوروبي منذ 2009 قبل أن يعاد انتخابه سنة 2014.

يظل جان لوك ميلنشون جزءا من المشهد السياسي والإعلامي في فرنسا باعتباره مثقفا وخطيبا مفوها ومعارضا شرسا لسياسات ماكرون وجهازه الحكومي. ورغم ذلك، تمكن ميلنشون من العودة في الانتخابات الرئاسية لعام 2022 حيث تحصل على المرتبة الثالثة بنسبة 21,95 % بفارق ضئيل أمام "مارين لوبين" بنسبة 23,15 %([1]) من الدور الأول.

يمكن قراءة ظهور حزب فرنسا الأبية على أنها ثمرة عملية بطيئة لتصبح قوة سياسية تخدم المشروع الرئاسي لجان لوك ميلنشون. وقد بدأ هذا أولا مع الانقسام الذي أدى إلى إحياء تيار يساري غير ليبرالي بين عامي 2008 و2009، ثم الاستقلال عن كل من الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي بعد ذلك. فقد اعتبر تأسيس حزب فرنسا الأبية في 2016، انفصالا عن منطق الائتلاف الذي كان سائدا داخل جبهة اليسار المكونة من حزب اليسار (PG) والحزب الشيوعي(PC).

يعتمد البناء الأيديولوجي لفرنسا الأبية على عمل طويل وصبور من التطور العقائدي والفكري والذي امتد بتأسيس حزب اليسار إلى نشر برنامج المستقبل المشترك الذي يعتبر اليوم كخط سياسي للحركة، مرورا بجلسات الاشتراكية البيئية والحركة من أجل الجمهورية السادسة، وبشكل أكثر عمومية، وبرغم الانتاج الأدبي الواسع لجان لوك ميلنشون، فإن الأسس الفكرية والإيديولوجية لفرنسا الأبية لا تزال غير معروفة بشكل واسع. وتمثل المكانة الممنوحة للبيئة السياسية، والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي أو النقاش المعاصر حول مكافحة العنصرية من بين عناصر كثيرة أخرى، التي يمكن أن تشكل قضايا مهمة في الخطاب السياسي لحزب فرنسا الأبية([2]).

المطلب الثاني

إنتاج الخطاب على مستوى المؤسسات السياسية لفرنسا

تتحرك المؤسسات السياسية في فرنسا (الرئاسة، الحكومة والوزراء، الأحزاب) في عملها بالرغبة في احتلال السلطة والمحافظة عليها، لكنها لا تستطيع أن تقول ذلك صراحة، وإنما تغلفها بألوان من البلاغة والجمال والدعاية. إذ أن المطالبة بالسلطة صراحة قد يؤدي إلى نتائج عكسية. لذلك يتم استخدام الخطاب السياسي لتبرير المواقف والسياسات والسعي إلى إضفاء الشرعية عليها بما يسمح بممارسة السلطة أو السعي لامتلاكها أو الحفاظ عليها. لذلك يسعى زعماء السياسة في الحكومة والأحزاب إلى الاستعانة بخبراء الاتصال والسياسة واللغة لإنتاج خطاباتهم. وعليه سيتم تسليط الضوء على العلاقة بين الخطاب والمؤسسة السياسية

([1]) https://mobile.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Presidentielles/, publié le 10 et 14 avril 2022, consulté le 04/01/2024 à 13h50m.

([2]) Centre européen de sociologie et de sciences politique, "Comprendre la France Insoumise : Identité partisane, structure organisationnelle, engagements militants", à : http://cessp.cnrs.fr/, consulté le 03/01/2024 à 23h30m ;

التي تنتجه من خلال عرض طرق إنتاج الخطاب السياسي وصياغته داخل هذه المؤسسات. ومن خلال التركيز على عمليات الإنتاج هذه. من الحكمة أن نفكر في الخطاب ليس كعملية عفوية وإنما كمنتج يمر عبر مراحل، وتتدخل فيه مجموعة من الفواعل وتؤثر فيه. وعليه؛ يتم تقسيم هذا المطلب إلى العناصر التالية:

الفرع الأول: إنتاج الخطاب على مستوى الرئاسة والحكومة

الفرع الثاني: إنتاج الخطاب على مستوى الأحزاب السياسية

الفرع الثالث: السياسة الفرنسية بين أزمة التمثيل وأزمة الخطاب

وهو ما سيتناوله البحث كما يلي:

الفرع الأول: إنتاج الخطاب على مستوى الرئاسة والحكومة

يختفي وراء كل خطاب سياسي عالم خفي يساهم في إنتاجه وعرضه، وخاصة على مستوى رئاسة الجمهورية أو أثناء الحملات الانتخابية. فقد جرت العادة بالنسبة لرؤساء الجمهورية الخامسة توظيف مستشارين وخبراء في الاتصال لمساعدتهم في إنتاج خطاباتهم السياسية وخاصة تلك الخطابات الموجهة للرأي العام. وعليه سنتطرق في هذا العنصر إلى دور خبراء الاتصال في إنتاج الخطاب السياسي لرؤساء فرنسا، والى الظروف والعوامل المؤثرة في إنتاجه وعرضه.

يتيح لنا هذا العرض الكشف عن عالم الأقلام والكتاب الذي يختبئ وراء كلمات رؤساء الجمهورية الخامسة. من خلال التطرق إلى أقلام الرؤساء من خبراء البلاغة والاتصال، والذين يشتغلون لحساب رؤسائهم. نادرا ما يكون مؤلفو الخطب السياسية هم الأشخاص الذين يلقونها، حيث يستخدم الرؤساء والوزراء ومعظم القادة السياسيون كتابا في الظل لتحرير خطاباتهم ويطلبون منهم اعتماد الأسلوب الذي يناسبهم. إنهم يتحكمون في الشكل والمضمون. وإذا كانت الخطب المقترحة لا تتوافق مع شخصيات القادة والرؤساء وأساليبهم، فيمكنهم دائما رفضها والبحث عن كتاب آخرين يلبون رغباتهم وينسجمون مع شخصياتهم([1]).

في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن لرئيس الدولة أن يكون تاجرا مثل "هاري ترومان"، أو منتج للفول السوداني مثل "جيمي كارتر"، أو ممثل سينمائي مثل "رونالد ريغن"، أو مديرا للمخابرات السرية مثل "جورج بوش الأب"، ولم يكتب يوما صفحة أو يقرأها. أما في فرنسا، فإن ما يصنع الفرق بين سياسي وآخر، هو المستوى الحقيقي أو المفترض لثقافته وتعليمه ومعرفته بخطورة وأهمية الكتابة والتحرير. لذلك يسعى رؤساء الدول والحكومات والوزراء وزعماء الأحزاب والمرشحين للانتخابات للاستعانة بخدمات خبراء الاتصال ومحرري الخطابات والرسائل والمقالات. غير أن وظيفة تحرير الخطابات السياسية للساسة والرؤساء تبقى

([1]) Denis Monière et Dominique Labbé, "L'influence des plumes de l'ombre sur les discours des politiciens", JADT 2006 : 8eme Journée Internationales d'Analyse statistique des données Textuelles, en ligne à : http://www.researchgate.net/publication/237648469, consulté le 10/12/2023 à 18h22.

في غالب الأحيان من الطابوهات والمسائل المحرمة من التداول وتصبح في أحيان أخرى من أسرار الدولة([1]). وغالبا ما يبقى الخبراء المكلفون بكتابة وتحرير الخطب السياسية في الخفاء والسرية، ويتم إخفاؤهم تحت أسماء ووظائف أخرى، من مثل: مكلف بمهمة، أو مستشار مكلف بملف معين وهكذا([2]).

ومع مرور الوقت والسنوات، سمحت تصريحات ومذكرات البعض منهم باكتشاف أسرار هذا العالم الخفي. فكتاب فرانسوا هولاند أو ايمانويل ماكرون اليوم، جاك شيراك أو فرانسوا ميتران بالأمس، يتحدثون عن تصريحاتهم ومذكراتهم، وعن تجاربهم الخاصة مع الرؤساء وعلاقتهم بهم. وسواء كان هؤلاء الخبراء في الظل أو تحت ضوء الشمس، فإن معرفتهم لا غنى عنها بالنسبة للرؤساء ورجال السياسة. حيث تجدهم خلف الكواليس هم الذين يعملون على كتابة الخطب السياسية وتحريرها، ويصوغون الكلمات ويجدون العبارات التي تترك انطباعا خاصا في الأذهان([3]).

إن كتابة وتحرير الخطب السياسية عملية صعبة ومعقدة، والحصول على ثقة رجال السياسة والرؤساء لا يتم تحقيقها إلا بشق الأنفس. إذ أن كاتب ومحرر الخطابات السياسية لا يصبح قلما رئيسيا لسياسي بارز من المستوى الأول، إلا بعد مروره بمختلف المراحل والتجارب والاختبارات، سواء في مراحل التعليم والتكوين أو في مختلف المحطات في مساره المهني. إذ أن هناك تسلسل هرمي للأقلام ومحرري الخطابات السياسية. لا يستطيع شخص واحد أن يقدم كتلة من الخطابات والرسائل والنصوص الأخرى التي يحتاجها كل رجل سياسي بارز، حيث يبدأ البعض صغارا ويكبرون بمرور الوقت والتجارب والمران. فكثير من الأقلام دخلوا السياسة من باب الكتابة وتحرير الخطب، من أمثال "آلان جوبي" (Alain Juppé). فقد لوحظ واكتشف ألان جوبي حينما كان مفتشا للمالية في سنة 1974، أين أحضره جاك شيراك إلى قصر الحكومة وكلفه بالدراسات الاقتصادية حيث كان شيراك يبحث عن كاتب ومحرر لخطاباته السياسية([4]).

إن عملية إنتاج النصوص الخطابية وتحريرها ليست عملية سهلة، وهي ليست عملية نسخ ولصق للأفكار والحجج، إنما هي عملية فنية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل والمتغيرات، ويتدخل في صياغتها وإنتاجها الكثير من الأطراف، حيث يمثل محرر الخطاب محور الرحى في سلسلة إنتاج الخطاب السياسي، ويحظى بثقة قائده. وفي هذا الصدد فقد نشرت "إيلزا فريسنات"(Elsa Freyssenet) مقالا لها على جرائد الصحف تناولت فيه بعض أسرار العلاقة بين محرري الخطب ورؤسائهم. حيث تقول: في هذا المستوى من المسؤولية، لا يكون المحرر كاتبا للخطابات فحسب، بل مشارك أساسي في عملية إنتاج الخطاب منذ البداية. فهو من يقوم بتحديد إستراتيجية الإقناع في الخطاب ومضمونه، ويكون حاضرا حتى اللحظة الأخيرة لاختيار الكلمات. إنه عمل يتضمن الرفقة والمناقشة والتبادل. لهذا يجد البعض أن مصطلح

([1]) Emmanuel Faux et autres, Plumes de l'ombre : Les nègres des hommes politiques, Paris : Editions Ramsay, 1991, p.p.9 -10.

([2]) Emmanuel Faux et autres, Op.cit, p.14 .

([3]) Elsa Freyssenet , "Plumes de candidats", Les Echos, publié le 15 Avril 2012, en ligne à : http://www.lesechos.fr/2012/04/plumes-de-candidats-373619, consulté le 10/12/2023 à 19h03.

([4]) Emmanuel Faux et autres, Op.cit, p . 14 .

القلم (أو المحرر) أكثر اختزالية، فهو في الواقع يأخذ دورا أكبر كمستشار سياسي أو موضوعاتي مما يمنحه القدرة على التأثير([1]).

من ناحية التخطيط، فإن الخطب السياسية الأكثر أهمية عادة ما تكون نتيجة عمل جماعي، حيث يرسل الخبراء المتخصصون الحجج والبيانات إلى خبير الاتصال أو المحرر المسئول عن ترتيبها وإعادة كتابة كل شيء. فيكون حريصا على تماسك واتساق مجموع الحجج، وإفساح المجال لرئيسه لكي يتخلص من أي حجة أو عبارة لا تناسبه. ويصبح الأمر معقدا عندما يتدخل الآخرون في إنتاج الخطاب.

في قصر الإليزي أو في قصر الحكومة الفرنسية، يعتبر الأمر تقليديا، حيث تتم إعادة قراءة الخطابات المهمة من قبل مدير الديوان، ومدير الاتصال، وأحيانا أخرى عددا من المستشارين الآخرين الذين يضيفون ملاحظاتهم. هذه القراءات المتعددة تعمل كمرشحات تنظيف لتصفية النص النهائي من الشوائب، وهي العملية التي تصعب من مهمة محرري الخطابات. فمنهم من يتحملها ويقبل بها كجزء من عملهم، ومنهم من يرفضها ويدافع عن آراءه وحججه، كما يفعل "هنري غواينو" (Henri Guaino) قلم الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، والذي اشتهر بالدفاع عن نصوصه ضد مرشحات التنظيف([2]).

ومن جهة أخرى، تشير "إيلزا فريسنات" إلى "إيغور ميتروفانوف" (Igor Mitrofanoff) محرر خطابات رئيس الوزراء السابق "فرانسوا فيون" (François Fillon) لمدة إثنين وعشرين عاما. فقد أوضح هذا الأخير في مقابلة معه عن علاقة المحرر مع رئيسه: "عليك أن تتقبل معتقداته الحميمية وأسلوبه، ولكن عليك أيضا أن تعرض عليه الخروج عن النص" في مواضع محددة. أو كما تقول "كريستين ألبانيل" (Christine Albanel): "أنت جزء من أمنه الداخلي"، وهي تقصد بذلك أن كاتب الرئيس هو جزء من الأمن الداخلي للرئيس. وقد عملت محررة لخطابات الرئيس السابق جاك شيراك من عام 1982 حتى عام 2000م، والتي ترى أن طريقة تصور وتصميم الخطابات السياسية هو السيناريو الأمثل الذي تلتقي فيه المبادرة من جانبه بطريقة تفكير رئيسه، دون وساطة. وهذا يتطلب من المحرر أن يحوز على ثقة رئيسه القائمة على سنوات عديدة من التعاون. إذ أن العلاقة بين المحرر والزعيم السياسي الذي يخدمه هي علاقة خاصة. هذه العلاقة مبنية على التأثير المتبادل، لأحدهما على الآخر. وبالنسبة للبعض هي علاقة انبهار والانخراط في اللعبة، بأن تكون قادرا على نسيان نفسك. وبالنسبة للبعض الآخر، فإن علاقة التعاون تعود إلى تلاقي مصالح الطرفين في فترة محددة([3]).

في موضع آخر، يقدم دومينيك دو لاج" (Dominique de Laage) عرضا لكتاب "ماري دو غاندت" (Marie de Gandt) والذي نشرته في 2013 تحت عنوان: "في ظل القلم: استكشاف صغير

([1]) Elsa Freyssenet , Op. Cit.
([2]) Op. Cit.
([3]) Op. Cit.

للسلطة السياسية"([1]). لقد سمح هذا المؤلف بعرض صورة متواضعة عن السلطة السياسية في فترة حكم الرئيس السابق "نيكولا ساركوزي" (Nicolas Sarkozy)، أين عملت في قصر الإليزي ما بين 2009 و2012 كمحررة للخطابات السياسية لنيكولا ساركوزي والعديد من الوزراء.

في كتابها هذا تتساءل عن حقيقة السلطة السياسية من خلال تحرير الخطب السياسية، وما الذي يدفع الرجال والنساء إلى التضحية بمبادئهم؟ وكيف تتحول الكلمات إلى أفعال؟ هل يمكن للسلطة أن تجعلك مجنونا؟. للإجابة عن كل تلك التساؤلات، كان على الكاتبة المرموقة مراقبة هذا الكائن السياسي (الخطاب السياسي) عن كثب. حيث وافقت "ماري دو غاندت"، القادمة من اليسار على كتابته للحكومة اليمينية، بدءا بوزير النقل، ثم وزير العمل، ووزير الدفاع "هيرفي موران" (Hervé Morin) وانتهاء برئيس الجمهورية السابق نيكولا ساركوزي. لقد عملت "دو غاندت" خمس سنوات في ظل السلطة الفرنسية، وقد حاولت في مؤلفها هذا تسليط الضوء على طبيعة عملها، وتروي قصة السياسة أثناء كتابتها، وآليات اتخاذ القرار والصراعات الداخلية داخل المجموعات وصراع الأجيال داخل السلطة وعن أمجاد السلطة وخزيها([2]).

في مؤلفها هذا، تمنح "دو غاندت" مكانة مرموقة لرجال السلطة ومستشاريهم. بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي في الرئاسة الفرنسية، تتمتع "ماري دو غاندت" بحس الكتابة والتعبير، فهي تعرف كيف تكتب، وكيف تتعامل مع الكلمات والصور، وكيف تجد الصيغة التي تثير الدهشة. وكيف تلتقط حقيقة معقدة من خلال التلاعب بوجهات النظر وقوة الأسلوب.

يقرأ كتاب "في ظل القلم" كرواية شيقة، ويغامر بك للغوص عميقا في كيان الخطاب السياسي، وهي تساءل سلطة الكلمات، وكيف يمكن لهذه الكلمات أن تغير العالم، ومسؤولية أولئك الذين يستخدمونها. تعرض "ماري دو غاندت" في الصفحات الأولى لروايتها عن صعوبة المهمة لدى محرري الخطابات والتصريحات السياسية، خاصة تلك الموجهة للرأي العام الخارجي أو في المحافل والمؤتمرات والقمم الدولية والإقليمية، والتي تبدأ بقراءة ومراجعة ما كتب حول موضوع الخطاب ومقابلة الخبراء والمؤرخين في المجال، والاستماع لتوجيهات الدبلوماسية والسياسية للرئاسة الفرنسية، حيث أن أي خطأ قد يعرضها للتوبيخ، ويعرض الخطاب للنقد من طرف الصحافة الفرنسية، وخاصة من طرف جريدة "الديك المقيد" (Le Canard Enchainé) والذي يمثل مرآة للدولة وللرأي العام([3]).

إن فكرة صناعة الخطاب من طرف آخرين، تطرح الكثير من الشك ومن عدم مصداقية المسؤول السياسي الذي يلقي هذا الخطاب، ويكون الجمهور أو متلقي الخطاب عرضة للتضليل والتلاعب وعدم الصراحة، وعليه فإن خبايا صناعة وإنتاج الخطاب يعتبر من الطابوهات أو من المسائل المحرمة([4]).

([1]) Dominique de Laage, "Cette prof de gauche qui écrivait des discours pour Nicolas Sarkozy", Journal Sud-Ouest, publié le 17/02/2013 en ligne à : http://www.sudouest.fr/politique/nicolas-sarkozy/, consulté le 20/11/2023 à 10h54 .

([2]) Op. Cit.

([3]) Op.Cit.

([4]) Emmanuel Faux et autres, Op. Cit, p.p. 10-11.

الفرع الثاني: إنتاج الخطاب على مستوى الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسية القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الأنظمة الديموقراطية، وقد نمت وتطورت بالتزامن مع الانتخابات والتمثيل النيابي من مجرد لجان انتخابية تدعم المرشحين في الحملات الانتخابية إلى تجمعات في المجالس التي تجمع النواب في إطار واحد للعمل المشترك، وقاد التقارب بين المترشحين في الأفكار والأهداف إلى ولادة الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث.

إن مصطل الحزب ذاته هو أقدم من الواقع الذي يغطيه في العلوم السياسية الحديثة، ودون الغوص في تاريخ المصطلح يمكن الاقتصار على نشأة المصطلح في بيئته الفرنسية. في القرن 18م شهدت الثورة الفرنسية ظهور هيكلة المعارك السياسية حول الأندية (المعارضة بين الجبل والأراضي المنبسطة، وبين اليعاقبة والجيروندديين)، بقيادة زعماء يتمتعون بشخصية كارزمية يتنافسون في مباريات لفظية([1])، وهنا يبرز الخطاب السياسي كأداة ومساحة للمعارك السياسية.

وقد اضفى دستور الجمهورية الخامسة الصفة المؤسسية على دور الأحزاب السياسية حيث تنص إحدى مواده: "أن الأحزاب والجماعات المتنافسة لها حق التعبير من خلال الاقتراع، بأن تشكل وتمارس عملها بحرية"، وأن تلتزم باحترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية وعلى عاتقها تقع مسؤولية تطوير برامج مطروحة أمام المواطنين لمعالجة مشاكلهم، واقتراح المشاريع التي من خلالها يستطيع المواطنون التعرف عليها. في حين لم يتطرق الدستور الفرنسي إلى أدوارها الأخرى في الحياة السياسية واقتصر على الإشارة إلى مساهمتها في النشاط الانتخابي. ولم يضع أية قيود على إنشائها أو عملها، وترك لها الحرية في العمل في ظل المبادئ الأساسية للجمهورية الفرنسية([2]).

ولفهم مدى تأثير الأحزاب في الحياة السياسية الفرنسية، كان لا بد من دراسة خطاباتها السياسية، وخاصة طريقة إنتاجها وبناءها من أجل فهم أفكارها والممارسات المتعلقة بها. وبالتالي فإن الغرض من تناول هذا العنصر هو استكشاف الطرق والأساليب التي تبنى بها الخطابات السياسية داخل الأحزاب السياسية في فرنسا وفقا للقيود التنظيمية أو الأيديولوجية التي تضعها بنفسها. وكذا تحديد نوع القيود السائدة في بناء الخطابات السياسية، والتساؤل عن الأسباب الأيديولوجية أو العوامل الكامنة وراء تنظيم هذه الممارسات([3]). ينبع الاهتمام بهذه المسألة في حقيقة أن الأحزاب تشكل أماكن لممارسة السلطة والتأثير في

([1]) Stéphane de Maupeau, "Du mouvement au parti politique : Le processus d'institutionnalisation et la place du Villepénisme dans le système de partis", Master d'études politiques, faculté de droit, sciences économiques et sociales, Université Paris 2 Panthéon-Assas, 2011, p.5.

([2]) آمنة محمد علي، "موقع حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ودوره في الحياة السياسية الفرنسية"، مجلة دراسات دولية، العدد 56، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد)، ص.ص. 87-88، متاح على الرابط:

http://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/298، تاريخ الولوج 12 يناير 2024 على الساعة 06 و4د.

([3]) Alexandre Duchène, "Construction institutionnelle des discours : Idiologies et pratiques dans une organisation supranationale", Revue Tranel, 40/2004,p.93, dans : https://www.unine.ch/files/live/sites/tranel/files/Tranel/40/8-Duchene_revu.pdf , consulté le consulté le 23/12/2023.

السياسات العمومية من خلال الدور السياسي الذي تلعبه في الاستحقاقات الانتخابية من جهة وفي العمل البرلماني من جهة ثانية.

في هذا المجال، يبدو الخطاب السياسي جزءا أساسيا من عمل المؤسسة الحزبية التي تسمح له بالوجود وتجعله مسموعا أو مرئيا. وبالتالي فإن مسألة انتاج الخطاب السياسي داخل المؤسسات الحزبية يتعلق أولا بإيديولوجية هذه المؤسسات، ولكن أيضا بطبيعة اللغة المهيمنة في الخطاب الحزبي، والذي يعبر فيه الحزب عن وجوده وهويته. وفي الواقع يبدو من الصعب فهم آلية الانتاج هذه دون التفكير في المؤسسات الحزبية والعكس صحيح.

في هذا الصدد، يجب التمييز بين نظام المعتقدات التي تميز كل من مواقف اليمين واليسار، وهي المواقف التي تؤسس على أنظمة المعتقدات للمجموعات الاجتماعية والتي يمكن أن نطلق عليها مصطلح المصفوفات الأيديولوجية للخطاب. من الناحية السياسية يمكننا التمييز بين مصفوفتين أيديولوجيتين: تتميز مصفوفة اليمين برؤية للعالم حيث تفرض الطبيعة نفسها على الإنسان، مما يعني أنه خاضع لها. وبالتالي فإن عدم المساواة هو جوهر الطبيعة البشرية، فتكون العلاقات بين الناس هي علاقات مبنية على القوة والهيمنة. هذا الوضع يخلق موقفا للدفاع عن بعض القيم، مثل قيم العائلة أو الجماعة، حيث أن الجماعة هي من تحدد توجه الفرد وليس العكس. وتتميز قيمة العمل في نشاط ذو نظام تراتبي رأسي يفرض علاقات بين الرؤساء والمرؤوسين دون نزاع محتمل. وتظل قيمة الأمة والوطن مفهوما مؤسسا للجسم الاجتماعي الشعبي المكون من أبناء الأمة، والذي يشكل تراث الهوية، والذي يمكنه صد أي عدو داخلي يسعى إلى تفكيك الجسم الاجتماعي، أو عدو خارجي يسعى إلى غزو واحتلال هذا المجتمع.

تشكل هذه القيم جسد عقيدة اليمين والتي يتم تكوينها بشكل مختلف حسب كل بلد، ولكنها تتميز في كل الحالات وتميل نحو الاتجاهات التالية:

- المحافظة على التقاليد حول مصالح معينة وخاصة ما تعلق منها بالأسرة ضمانا للاستقرار الاجتماعي.
- التمييز العنصري الذي يسعى إلى التمييز بين الأجناس والأعراق والأديان.
- الوصاية الأبوية حيث يجب الحفاظ على النظام الأخلاقي وتربية الأجيال وفقا لاحتياجات الأفراد.

وتتميز المصفوفة الأيديولوجية لليسار، على عكس النظام الفكري لليمين برؤيته للعالم، التي تعتبر الإنسان قاهرا للطبيعة، وهو ما يؤسس لمفهوم الحضارة والتقدم الذي يعزز المساواة بين البشر. وهذه الرؤية تخلق موقفا معارضا تجاه القيم اليمينية. فالنظام الهرمي يعارضه نظام المساواة الاجتماعية ضد الامتيازات. ويتعارض التمييز مع التضامن الاجتماعي الذي يتجاهل الاختلافات العرقية والدينية على سبيل المثال. وتتعارض المعتقدات الدينية مع علمانية الدولة، ويتعارض مبدأ القيادة مع مبدأ الاحتجاج كحق من حقوق

المواطن في معارضة السلطة أو الطعن فيها بمختلف الوسائل (النقابية، الجمعوية، والثورية) لصالح المصلحة العامة([1]).

إن المتخصصين في المجال يتساءلون اليوم عما إذا كان لا يزال من الممكن تصنيف الخطابات السياسية نتيجة الانتماء الحزبي للمتحدثين، ويكون في هذه الحالة خطاب لليمين وخطاب لليسار، أو خطاب وسطي معتدل أو خطاب متطرف. لقد سلطت الأعمال البحثية الحديثة الضوء على وجود عناصر غير عقلانية في الخطابات السياسية مهما كان نوعها، لا سيما من خلال اللجوء المتكرر إلى الحجج الشخصية والشعبوية وإلى شبهات الكلام وغيرها من التقنيات الخطابية. ولذلك فإن الفرضية المحتملة تتكون من اعتبار أن الحدود الإيديولوجية والحجاجية تميل إلى الاختفاء بين الخطابات السياسية ذات الأصول الحزبية([2]).

وقد لوحظ أن الخطاب السياسي في فرنسا الحالية، ينحو تدريجيا نحو التقنية، إلى درجة أن البعد الأيديولوجي الذي كان سائدا حتى السبعينيات من القرن الماضي، قد أفسح المجال للبعد الاقتصادي والتقني، والذي يركز إلى حد كبير على حل الأزمة الهيكلية التي عصفت بفرنسا منذ أكثر من أربعة عقود مضت. لكن إضفاء الطابع التقني على الخطاب شكل عائقا كبيرا أمام إجراء نقاش ديمقراطي حقيقي حول القضايا السياسية والأيديولوجية. وهكذا فإن الاستخدام المتكرر للخبرة التقنية في المواقف الطارئة والملحة، قد يخفف من الحدود الأيديولوجية للخطابات الحزبية في لغة أكثر تقنية، والتي لا تصل إلى عامة الناس في غالب الأحيان.

الفرع الثالث: أزمة الخطاب السياسي الفرنسي: هل هي أزمة أحزاب أم أزمة نظام؟

تشهد الساحة السياسية في فرنسا أزمات متعددة تمس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتي تعدت للحياة السياسية. غالبا ما يتم تفسير الوضع الحالي على أنه أزمة ديمقراطية أو أزمة نظام، حتى أن البعض يعتبر الأمر خطيرا للغاية. فمنذ انتخاب الرئيس ايمانويل ماكرون، تشهد فرنسا حراكا اجتماعيا وسياسيا مهم للغاية، وقد بدى واضحا منذ احتجاجات أصحاب السترات الصفراء، وانتهاء بفقدان الرئيس ماكرون للأغلبية البرلمانية التي كان يحوزها داخل الجمعية الوطنية. وتزايد الجدل والنقاش حول قانون الهجرة الجديد في ظل تصاعد قوى اليمين المتطرف والقوى المناهضة لسياسة ايمانويل ماكرون.

في هذا الصدد يستبعد الكاتبان "جيرارد غرونبارغ" (Gérard Grunberg) و"باسكال باسكينو" (Pascale Pasquino) فرضية أن تكون هناك أزمة ديمقراطية، حيث يرى أن الانتخابات الفرنسية تجري بشكل طبيعي في كل المستويات المحلية والوطنية. وأن الحريات الأساسية وسيادة القانون لا تزال محترمة وغير مهددة. وأن الأحزاب تمارس نشاطها بشكل عادي وهي تستعد في كل مرة للانتخابات المقبلة بشكل

([1]) Patrick Charaudeau, Op.Cit.

([2]) Pascal Marchand et Laurence Monnoyer-smith, "Les discours de politique générale français : La fin des clivages idéologiques", Mots, n° 62, Mars 2000,p .13, à : http://doi.org/10.3406/mots.2000.2182, consulté le 30/04/2018 à 14h 20m.

عادي، سواء بالنسبة للانتخابات الأوروبية أو بالنسبة للانتخابات الرئاسية. ولا يبدو أن ثورة من شأنها أن تسقط النظام الحالي في الأفق القريب. وعلى الرغم من أن الفرنسيين معارضون لإصلاح نظام التقاعد والرئيس الفرنسي غير محبوب، لكن الرئيسين السابقين كانا غير محبوبين أيضا، ورغم ذلك لم يتم إسقاط النظام في عهدهما. ويعترف الكاتبان بأن أزمة الثقة في رئاسة الجمهورية هي ظاهرة قديمة، ويجب أن تدرس على هذا النحو([1]).

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تربط الأزمة السياسية في فرنسا بأزمة النظام فهي فرضية قابلة للنقاش ويمكن أن تكون صحيحة نسبيا. حيث هناك العديد من الانتقادات التي تطال المؤسسات السياسية وخاصة تلك التي تستهدف استخدام الحكومة للأدوات البرلمانية. ومع ذلك، فإن المؤسسات السياسية والدستورية تعمل بشكل عام، ولم تتم الإطاحة بالحكومة التي أعلنت مسؤوليتها عن مشروع إصلاح المعاشات التقاعدية، ولم يرفض المجلس الدستوري القانون الذي تم اعتماده. ولم يسمح بإجراء استفتاء على المبادرة المشتركة بشأن هذه الإصلاحات الذي تقدمت به المعارضة.

يرى صاحبا المقال السابق، أنه لا يجب التركيز فقط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يجب التفكير بعمق تاريخي وتقييم التأثيرات على عمل النظام السياسي نتيجة التحول العميق الذي طرأ على نظام الأحزاب منذ فترة ولاية "فرانسوا هولاند" والتي دامت خمس سنوات في الحكم. وأن نفهم كيف أدى هذا التحول إلى طرح الأسئلة التي ظلت مفتوحة منذ تأسيس الجمهورية الخامسة. لقد عانت الجمهورية الخامسة منذ التعديل الدستوري لعام 1962 من تناقض مركزي، ومع ذلك فإن النص الدستوري الذي منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، فقد أنشأ نظاما برلمانيا، يمكن الحكومة من تحديد وإدارة سياسة الأمة، وسمحت لرئيس الوزراء بتوجيه عمل الحكومة. غير أن الجنرال ديغول تجاهل هذا النص تماما، فقد كان معاديا للنظام البرلماني على الرغم من التسوية التي تم التوصل إليها في عام 1958، وتمكن بشخصيته المعروفة من جعل منصب الرئيس، العمود الفقري للسلطة التنفيذية، وزعيما فوق الأحزاب.

لقد أدت المراجعة الدستورية في 1962، إلى الإخلال بالنص الدستوري للجمهورية الخامسة من خلال جعل رئيس الوزراء نائبا للرئيس، ونص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام والمباشر. كما كان لهذه المراجعة آثارا غير مرغوبة من جانب الجنرال ديغول خلال أول انتخابات رئاسية بالاقتراع العام في 1965، حيث لم يعد الرئيس مرشدا للشعب الفرنسي فوق الأحزاب، بل أصبح زعيما لأغلبية حزبية وبرلمانية تمارس عمل الحكومة ممارسة كاملة، يجب أن تكون سلطتها قادرة على الحصول على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية.

ولم يعترف ديغول قط بهذا التحول في الوضع الرئاسي، ورحل عن السلطة في 1969، تاركا تلك التناقضات حول طبيعة نظام الحكم مفتوحة. ورغم رحيله لم تتوقف الانتخابات الرئاسية عن تنظيم الحياة

([1]) Gérard Grunberg et Pascale Pasquino, "Quelle crise politique ?", telos, publié le 9 mai 2023, à ; http ://www.telos-eu.com/fr/, consulté le 18/01/2024 à 19h10m.

السياسية، وكان من الضروري إيجاد حل وسط بين النفوذ المتجدد للأحزاب السياسية من ناحية، والاعتراف المفترض للرئيس بأن يحكم بأغلبية برلمانية واسعة. ومن ناحية أخرى، الحفاظ على سلطة الرئيس قائمة. لذا كان من الضروري أن تسيطر الأحزاب السياسية بنفسها على الانتخابات الرئاسية. وقد أدت الانتخابات الرئاسية لعامي 1974 و1981، إلى بروز الثنائية القطبية في حكم فرنسا بين اليمين واليسار. وقد هيمنت الأحزاب الجمهورية الديغولية والحزب الاشتراكي بالتناوب على السلطة حتى عام 2017. ولم تؤدي حكومات التعايش بين اليمين واليسار إلى تعطيل النظام لأنها أنتجت نوعا من التناوب بين الرئاسية والبرلمانية في الحكم([1]).

تميزت الفترة ما بين 2015 و2017 بتدمير أداء النظام السياسي وذلك لسببين: لقد شهد الحزبان الحكوميان انقسامات خطيرة أدت إلى فقدان مصداقيتهما الحكومية ثم هزيمتهما. وفي الوقت نفسه وبسبب التقدم الانتخابي للجبهة الوطنية منذ عام 2002، ثم ابتداءا من عام 2012. ومنذ إنشاء حزب اليسار وتحوله إلى حزب فرنسا الأبية (أو المتمردة) في عام 2016، دخل الاستقطاب الثنائي للأحزاب الحاكمة في أزمة، حيث بدأت هيمنة الأحزاب التقليدية في التراجع قبل أن تختفي عشية الانتخابات الرئاسية عام 2017. وقد أدى انتخاب إيمانويل ماكرون رئيسا للدولة إلى إنهاء سيطرة الأحزاب التقليدية على الحكم، وأنهى الاستقطاب الثنائي بين اليمين واليسار. وساهمت هذه الانتخابات في ظهور نظام حزبي جديد ثلاثي الأطراف (أو الأقطاب) بعد إعادة انتخاب ماكرون لولاية ثانية في 2022. تتكون هذه الثلاثية من تحالف الأغلبية البرلمانية بقيادة حزب النهضة لماكرون، وحزب التجمع الوطني بزعامة مارين لوبان، واتحاد اليسار بقيادة حزب فرنسا الأبية لجان لوك ميلنشون([2]).

إن الوضع الجديد الذي برز على الساحة السياسية والحزبية في فرنسا، والتحول الذي حدث في الخريطة السياسية للأحزاب، أدى إلى تجدد النقاش حول الأسئلة المطروحة منذ البداية حول طبيعة المؤسسات السياسية والحزبية في فرنسا، ودور الأحزاب فيها. الوضع الذي لا يتمتع فيه الرئيس بأغلبية مطلقة ولا يسمح له ببناء مثل هذه الأغلبية في البرلمان، يقوض الدمج الغريب بين عقلانية النظام البرلماني الذي نشأ في عام 1958ن والإضافة الرئاسية في عام 1962. وبالتالي فإن ما يسمى بالنظام شبه الرئاسي في فرنسا أصبح محل تساءل كبير.

إن الخطر الحقيقي في الوضع الحالي هو أن أعضاء الطبقة السياسية في فرنسا، بعد أن فقدوا المعايير التي قدمها لهم النظام الحزبي الوظيفي، ينتهي بهم الأمر إلى رفض أي حل معقول ومثمر من أجل ترسيخ أنفسهم بشكل مستدام في موقف المعارضة. وفي غياب ثقافة التسوية، فإن الانسداد السياسي الحالي من الممكن أن يؤدي إلى تأثيرات أكثر خطورة مما يعتقد، والتي ستجد أحزاب المعارضة صعوبة في توقعها، ولا تخدمها مناهضة الماكرونية اليوم وحدها كبوصلة.

([1]) Gérard Grunberg et Pascale Pasquino, Op.Cit.
([2]) Op.Cit.

في مواجهة الأزمة السياسية الكبرى طالبت المعارضة بحل الجمعية الوطنية وإجراء انتخابات تشريعية جديدة، باعتبار أن العودة إلى الشعب هو أحد الطرق لإيجاد حلول للأزمات السياسية الطارئة، وهو الخيار الذي وقع تقريره بعد الانتخابات البرلمانية الأوروبية الأخيرة، حيث أعلن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بعد ذلك مباشرة عن حل البرلمان الفرنسي واجراء انتخابات برلمانية مسبقة في شهر جوان 2024، والتي أظهرت نتائجها مزيدا من الانقسام السياسي وهو المحور الذي سنعود اليه في البحث لاحقا. وهناك توجه آخر وإن كان لا يحظى بالقبول لدى أغلبية الرأي العام، إلا أنه يمثل أحد السيناريوهات المحتملة والمتوقعة، ألا وهو التأسيس لنظام الجمهورية السادسة.

من جهة أخرى، يواجه النظام التمثيلي صعوبات جمة في العمل البرلماني وفي العملية الانتخابية. فقد ولدت الأحزاب السياسية في نهاية القرن 19م مع ظهور الانتخابات كفواعل أساسية في الاقتراع العام وفي هيكلة اللعبة السياسية على المستوى الوطني أو الإقليمي. تسمح التسميات الحزبية للناخبين بالعثور على طريقهم حول العروض السياسية للأحزاب. وبشكل أكثر تحديدا، فإن الحزب الذي ينظر إليه على أنه مشروع أيديولوجي ونضالي هو على يسار الفضاء السياسي كاختراع للحركة العمالية. فالحزب السياسي كان يشكل –كما يرى "روبرتو ميشلز"– "السلاح المتاح للضعفاء في الكفاح ضد الأقوياء"([1])، أما اليوم فلم يعد الأمر كذلك، حيث أصبحت الأحزاب أدوات في يد أصحاب المصالح في غالب الأحيان.

تكمن أهمية الأحزاب السياسية في إنتاج الأفكار الأيديولوجية والبرامج السياسية. وهناك ثلاث وظائف تقليدية للأحزاب السياسية: الاندماج الاجتماعي والسياسي، الإنتاج الإيديولوجي والبرامجي، واختيار النخب والمرشحين للانتخابات. وقد تعرض هذا النهج الوظيفي لانتقادات شديدة بسبب نسقه التبسيطي، ولكنه أثبت نجاعته في تحليل الوقائع المتعلقة بالأحزاب السياسية. تعود الوظيفة الأولى إلى علاقة الأحزاب بالمجتمع. فالأحزاب هي نتيجة طبيعية للانقسامات الاجتماعية والصراعات السياسية، حتى وإن لم تعكس ذلك تماما. من المفترض أن تحمل الأحزاب السياسية تلك المصالح وتشكلها وتقدم بشأنها عروضا سياسية في السوق السياسي والانتخابي.

في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية، تسعى الأحزاب السياسية إلى تعظيم أدائها الانتخابي من خلال مخاطبة جمهور واسع اجتماعيا ومتعدد المصالح والطبقات. ونتيجة لذلك، فقد اختلت موازين الأحزاب التقليدية وضعف الولاء الانتخابي للحزب، وفي الواقع، فقد ضعفت قوة ترسيخ الأحزاب في المجتمع الفرنسي. إن تراجع النشاط السياسي هو سبب ونتيجة في نفس الوقت.

يبدو النشاط الحزبي الذي ينظر إليه الآن أكثر من أي وقت مضى، على أنه تجنيد غير جذاب في سياق تمت فيه إعادة هيكلة عرض الالتزامات حول أشكال المشاركة. غير أن تجنيد المنخرطين لم يعد ذو

([1]) Rémi Lefebre, Op. Cit, p. 22.

أولوية، في وقت لم تعد رسوم الانخراط والعضوية تشكل مصدرا أساسيا للتمويل. وحيث أصبح الاعتقاد بأن وسائل الإعلام هي من تصنع الرأي العام وتوجه الانتخابات للتصويت لهذا أو ذاك. وهكذا يبدو أن الأحزاب تطفو في شكل من أشكال انعدام الوزن الاجتماعي، ولذلك تستعين الأحزاب باستطلاعات الرأي وخدمات وكالات الإعلام والاتصال لتعويض هذا العجز في الاستجابة والتمثيل الاجتماعي.

وتكافح الأحزاب الحكومية من أجل تحقيق الوظيفة الثانية (الأيديولوية والبرامجية)، فهي لم تعد تحمل رؤى تمييزية للمجتمع، كما فقدت الخطابات الأيديولوجية أهميتها وقوتها. لقد أصبح التمييز صعبا إن لم يكن مستحيلا بين الأحزاب اليمينية الليبرالية (UMP على وجه التحديد) والأحزاب اليسارية الإصلاحية (PS على وجه التحديد)، إذ أن الديمقراطية الاجتماعية في فرنسا تعاني من أزمة متعددة الأبعاد. فقد اتفقت هذه الأحزاب مع المرجعية النيوليبرالية وسياسات التنافس الاقتصادي والتجاري، التي ينظر إليها على أنها تميل إلى التكيف مع موجات العولمة والسباق نحو الريادة الاقتصادية. وفي هذا السياق أعلن المتحدث باسم الحكومة "ستيفان لوفول" (Stéphane le Foll) في عهد الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا هولاند" قائلا: "إن سياسة العرض ليست من اليمين أو من اليسار بل هي ضرورية"، محاولا تبرير سياسة فرانسوا هولاند الاقتصادية، ومرددا تصريح رئيس الحكومة البريطاني "توني بلير" الذي أكد أمام النواب الفرنسيين في عام 1998 قائلا: "لا توجد سياسات اقتصادية من اليسار أو اليمين، ولكن هناك سياسات فعالة أو غير فعالة"([1]).

وبشكل أكثر عمومية فقد تخلت الأحزاب السياسية، وخاصة تلك التي تنتمي إلى اليسار، عن التفكير المذهبي والأيديولوجي وتوجهت إلى تصريف هذا العمل إلى مراكز البحث والتفكير ودوائر الخبراء والمختصين. في هذا الصدد يتساءل "حميد زنار" (الكاتب الجزائري المقيم بفرنسا، والمتابع للشأن السياسي الفرنسي) قائلا: "ماذا بقي في الديمقراطية بدون أحزاب سياسية؟ وهل ما يجري في فرنسا هو نهاية لهذه الأحزاب؟". للإجابة على هذا السؤال يقدم "حميد زنار" في مقاله الصحفي استطلاعا لجريدة "لوبوان" (Le Point) الفرنسية، سألت قراءها: هل الأحزاب السياسية في طريقها إلى الزوال؟ فكانت النتيجة 72 % إيجابية مقابل 27 % سلبية([2]).

كان الأمر واضحا منذ الانتخابات الرئاسية في 2017، إذ لأول مرة في تاريخ الاقتراع الرئاسي في فرنسا، يتأهل إلى الجولة الثانية ويفوز مرشح غير مرتبط بحزب سياسي، وإنما بحركة سميت "إلى الأمام". أسست على عجل قبل الانتخابات الرئاسية بأشهر، أوصلت "إيمانويل ماكرون" إلى قصر الإليزيه.

من الأسباب التي جعلت الفرنسيين ينفرون من الأحزاب السياسية ومن العملية الانتخابية برمتها، عدم قدرة الأحزاب على الالتزام بوعودها الانتخابية، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية، انتشار البطالة وعدم

([1]) Rémi Lefebre, Op. Cit, p.23.

([2]) حميد زنار، "هل تشهد فرنسا نهاية الأحزاب السياسية؟"، جريدة العرب، الأربعاء 01 جويلية 2020 ، متا على الرابط:
http://alarab.news/، تاريخ الولوج 17 ديسمبر 2023 على الساعة 01 سا و3د.

تمكن المهتمين من تسديد حقوق الاشتراك في الأحزاب. وما زاد من هشاشة الأحزاب السياسية، فشلها في التجذر الاجتماعي والنضالي، ما جعل الناخبين غير مستقرين في التصويت، فتارة يصوتون لهذا الحزب وتارة لحزب آخر. وزاد الفتور في نشاط الأحزاب، وتكاسلها عن كسب أعضاء جدد، نتيجة تمويلها من الخزينة العمومية للدولة. فوفقا لدراسات كثيرة، يظهر أن أعداد المنتسبين للأحزاب التقليدية في فرنسا تقلصت بشكل ملحوظ، ولم يبق سوى 9 % لم ينزعوا ثقتهم من السياسيين، وهو ما لوحظ في مختلف الانتخابات الفرنسية للسنوات الأخيرة.

يرى "حميد زنار" أن السبب الرئيس يعود إلى مسألة التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة، ووصول الأحزاب إلى أزمة كبيرة مع فقدان الأحزاب التقليدية لبريقها وتأثيرها في النظام السياسي. لكن هذا لا يعني أن الأحزاب قد غادرت الساحة السياسية المحلية، بل هي حاضرة في كل المناطق، وتتخفى أحيانا تحت يافطة قوائم المواطنة. أما ضعف المشاركة السياسية للناخبين لا يعني عزوف الفرنسيين عن الاهتمام بالشأن السياسي، لكن ما يقلقهم هو ضعف الأداء السياسي للأحزاب وغياب البرامج والأفكار، واستبدالها بشبكات المصالح الفردية، وكل ما يساهم في إعادة الفوز في الانتخابات، وضمان حصولها على تمويل الخزينة العمومية([1]).

إن النظرية التقليدية للتمثيل (Représentation) لم تعد تتناسب مع الحقيقة الاجتماعية، هذا مع الافتراض أنها كانت كذلك، وأنها لم تكن تمويها ذكيا لتحويل السيادة القومية الوطنية المعلنة رسميا إلى سيادة برلمانية. إن كلمة تمثيل تنطبق هنا على ظاهرة اجتماعية وليست على علاقة قانونية، فهي تحدد التشابه والتطابق بين آراء المجتمع وآراء البرلمان بحيث يكون النواب ممثلين لناخبيهم. وتكمن المشكلة الأساسية هنا في قياس درجة دقة التمثيل هذه، أي درجة التطابق بين الرأي العام وتعبيره البرلماني. وفي هذا المجال يكون تأثير الأحزاب ضخما. فكل نظام حزبي يشكل إطارا يفرض على الرأي العام ويمثله إنما يشوهه في آن معا. ويعتبر النظام الحزبي الموجود في بلد معين كنتيجة لبنية الرأي العام فيه، والعكس صحيح: فبنية الرأي العام هي إلى حد بعيد نتيجة لنظام الأحزاب، كما تكون بحسب الظروف التاريخية، وبحسب التطور السياسي، وبحسب مجموعة من العوامل المعقدة، حيث يلعب النظام الانتخابي دورا مؤثرا([2]). فالأحزاب تخلق الرأي العام بقدر ما تمثله في الأنظمة الديمقراطية. وبدون أحزاب تكون هناك اتجاهات متعددة، مبهمة تتعلق بالمزاج وبالتربية وبالعادات وبالوضع الاجتماعي. فبدون الأحزاب يظل الرأي العام متقلبا، متبدلا ومتغيرا([3]).

من جهة أخرى، لم يعد الحزب السياسي مكانا للتكوين الذاتي، وانتقلت النقاشات السياسية والأيديولوجية إلى ساحات الإعلام والفضاءات الثقافية وشبكات التواصل الاجتماعي. وإذا وصل الحزب السياسي إلى

([1]) حميد زنار، المرجع نفسه.

([2]) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، تر: علي مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011، ص. 374.

([3]) المرجع نفسه، ص. 389.

السلطة، فإنه لا يعود متمتعا بأي استقلال أيديولوجي حقيقي فيما يتعلق بالفرق الحكومية، ويصبح الحزب مجرد أداة لتواصل السلطة التنفيذية. وبالتالي، لم يبقى للأحزاب السياسية من الوظائف سوى اختيار النخب والمرشحين، والتي تقلصت بدورها في ظل بروز فواعل جديدة ومؤثرة في اختيار المرشحين. حيث يتجه نشاط الأحزاب بشكل متزايد نحو تعظيم نتائجها الانتخابية. أما الأمر الجديد هو بلا شك تحولها إلى مقاولات انتخابية، تمول إلى حد كبير من أموال الخزينة العمومية للدولة.

لقد تحولت الأحزاب الحكومية في فرنسا إلى ماكينات انتخابية بالفعل، يديرها بشكل أساسي المهنيون السياسيون والمدراء المحليون والمرشحون للانتخابات. ويتحدد عمل هذه الأحزاب أساسا بالانتخابات الرئاسية التي تحشد وتستهلك كل الطاقات. وقد ظهرت داخل هذه الأجهزة ظاهرة الانتخابات التمهيدية كأسلوب جديد لإنتاج القيادة الرئاسية، والتخفيف من حدة الصراع على الترشيحات([1]).

تبدو الانتخابات التمهيدية المفتوحة التي اعتمدها الحزب الاشتراكي في 2009، والاتحاد من أجل حركة شعبية في 2013، على التوالي، بمثابة استجابة للتحديات الجديدة وأزمة الشرعية التي تواجه الأحزاب. وإذا فقد الأعضاء حقهم الحصري في تعيين المرشح الرئاسي، فإن الإجراء يصبح في الواقع شأنا حزبيا، والتنظيمات الحزبية هي التي تقرر إطلاق هذه الاستشارة الخاصة وتحدد نطاقها، وتقنين قواعد اللعبة وتأهيل المرشحين الذين يمكنهم المشاركة. وبهذا المعنى تشكل الانتخابات التمهيدية محاولة لتعزيز الأحزاب الحاكمة وتأمين مكانتها في النظام السياسي. وبعبارة أخرى، أصبحت الانتخابات التمهيدية هي الطريقة الجديدة للمطالبة باحتكار مشروع الموارد المرتبطة بالعلامة الحزبية وخاصة ما تعلق منها بالتمويل الحزبي([2]).

في ظل تصاعد المقاربة التشاركية، تسعى الأحزاب من خلال الابتكار الديمقراطي للانتخابات التمهيدية، إلى إبراز صورة من الانفتاح والحداثة التي تتعارض مع الطابع الأناني والعقيم للنضالات الداخلية. يرى "ريمي لوفابر" أن إبداع هذه الطريقة الجديدة هي في الواقع نتيجة ضعف الأحزاب السياسية وتقلص قاعدتها النضالية وتراجع تجذرها في المجتمع. وهذا ما يؤدي إلى نزع الشرعية عن أساليب الانتقاء والتعيين التقليدية.

وقد فرضت الانتخابات التمهيدية نفسها كوسيلة لإدارة الصراعات الداخلية وتنظيمها والتحكم فيها من خلال حل إجرائي مقنن وشفاف. لكن ما حدث للحزب الاشتراكي في 2017 بسبب الانتخابات التمهيدية قلبت صورة هذه الطريقة رأسا على عقب، حين تخلى "فرانسوا هولاند" عن الترشح مصرحا بالقول: "يجب أن لا يكون هناك أي انتخابات تمهيدية في الأحزاب الحاكمة، وإلا لن يكون هناك أي حزب في الحكومة في هذا البلد". فهي تبدو كأنها عملية محفوفة بالمخاطر، بل ومدمرة، ولا تشكل بأي حال من الأحوال ضمانة للنصر والفوز بالانتخابات. فبعدما تم الاحتفاء بها باعتبارها تقدما ديموقراطيا كبيرا وأداة قوية لاختيار المرشحين للانتخابات الرئاسية، مع الفوز الذي حققه فرانسوا هولاند في انتخابات عام 2012، تعتبر الآن

([1]) Rémi Lefebre, Op. Cit, p.24.

([2]) Idem .

بمثابة آلية خاسرة ذات تأثيرات لا يمكن التحكم فيها. وقبل أسابيع من الانتخابات الرئاسية في 2017، تخلى فرانسوا هولاند عن الترشح بسبب هذه الآلية الجديدة([1]).

من جهة أخرى، تمثل الفجوة بين الخطاب وممارسات الأحزاب أحد أسباب فقدان مصداقية الأحزاب السياسية، وتراجع نسبة المشاركة في الانتخابات. وهي تمثل مشكلة كبيرة على صعيد أداء النظام السياسي في فرنسا. نادرا ما ينطبق الخطاب مع الممارسات الحزبية، وفي بعض الأحيان، يكون لهذه الفجوات تأثيرات إيجابية عندما يتم الاعتراف بها وتصحيحها وتكون موضوعا للنقد الذاتي([2]).

إن اختيار الأحزاب للتعامل مع الفجوات بين الخطاب والممارسة يمكن تفسيره من خلال الاهتمام الذي نوليه لها، ولكن أيضا من خلال حقيقة أنها تمثل أحد أهم الأطراف الفاعلة. وبالتالي تصبح الأحزاب السياسية أكثر عرضة للاتهام بعدم التصرف وفقا لخطاباتها، ويرجع ذلك إلى الطابع الخاص لهذه التنظيمات، وإلى خصائصها ودورها في الحياة السياسية وفي صنع السياسات الحكومية ولا سيما في سن القوانين على مستوى البرلمان، إذ تظهر ثلاث خصائص للأحزاب أهمها:

أولا: على عكس التنظيمات السياسية الأخرى، فإن الأحزاب هي منظمات متعددة القطاعات، بمعنى أنها يجب أن تتخذ موقفا من المشاكل التي تهم جميع قطاعات النشاط: الصحة، التعليم، الشغل، النقل، الثقافة، الأمن، الاقتصاد، الهجرة (موضوع أطروحتنا)،... إلخ.

ثانيا: الأحزاب هي منظمات ذات طابع عام أكثر من الإدارات والجماعات المختلفة، غالبا ما تقوم بعملها ونشاطها في الفضاءات العمومية وبشكل علني. ولأسباب مختلفة، تعد الجماعات أيضا منظمات أقل وضوحا من الأحزاب، خاصة عندما تمارس الضغط (جماعات الضغط)، أو عندما تتفاوض جماعات المصالح على مصالحها.

ثالثا: الأحزاب هي تنظيمات تتنافس مع بعضها البعض أكثر من الإدارات والجماعات الأخرى، إذ تعتبر هذه المنافسة أكثر حسما في بلورة السياسات الحكومية والإجراءات العامة الأخرى.

وعليه فإن الخصائص الثلاثة التي أوردناها للتو، تنطبق بشكل أساسي على الأحزاب الفاعلة أو الأحزاب الكبيرة، وأن الفجوات التي تعتبر سلبية من قبل الهيئة الانتخابية أو غيرها من الجماهير، تكون ضارة بشكل خاص في حالة الأحزاب الحكومية ([3]).

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن الأحزاب السياسية في فرنسا وكذلك في أوروبا تواجه أزمة شرعية غير مسبوقة، على الرغم من أن شرعيتها كانت موضع نقاش طوال تاريخها، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على تمثيلها وخطابها السياسي. ومن هنا بدت زعزعة اللعبة التقليدية للأحزاب من خلال ظهور قوى سياسية جديدة، على اليسار وعلى اليمين، تتحدى النظام والنخب السياسية من مواقع خارجة عنها ولكن أيضا من

([1]) Rémi Lefebre , Op. Cit, p.25.

([2]) Vincent Lemieux, Discours et pratiques des partis politiques, Politique et Sociétés, Vol 26, n°2-3 /2007, p.5, dans : http://www.erudit.org:fr/, consulté le 01/02/2023 à 16h 49m.

([3]) Op.Cit, pp. 6-7.

داخل النظام نفسه. ويتم وصمها على أنها هياكل نخبوية خاصة وأنها لم تعد راسخة في المجتمع كما كانت في السابق. ولم تعد قادرة على تنظيم الحياة السياسية على أساس الحياة الاجتماعية، وإعطاء التعبير السياسي لمجتمع لم تعد تمثله أو لم تعد قادرة على تشكيله، حيث أصبح المال والإعلام هو من يشكل المجتمع ويصنع رأيه العام.

في مواجهة هذا التشويه، تسعى الأحزاب الراسخة، التي غالبا ما تتخذ من تقاليد تاريخية طويلة، إلى إعادة اختراع نفسها، من خلال الانفتاح على المجتمع أو المتعاطفين معها، مع المخاطرة بتعبئة أدوات جديدة قد تكون مدمرة من مثل الانتخابات التمهيدية، أو من خلال تغيير تسمياتها وإعادة توجيه خطابها السياسي يمينا ويسارا. ومع تحول وسائل الاتصال والتكنولوجيا، يبدو شكل الحزب التقليدي الهرمي والمنضبط، قد عفا عليه الزمن، لكنه لا يزال قائما. لقد حان الوقت لعملية التشبيك والحركة، الكفاءة والتفاعل والفردية لتصميم أحزاب ما بعد الحداثة والذي يتماشى مع التحولات العالمية([1]) والتغيرات الحاصلة في وسائل الاتصال والتواصل والتأثير.

وفي الأخير، من الصعوبة بمكان تقدير وتقييم مدى خطورة الأزمة السياسية والحزبية في فرنسا وتوقع مسارها ومستقبلها في الوقت الحالي، لاختلاف تحليلات المراقبين ذوي الخبرة الواسعة في الشأن السياسي الفرنسي. ورغم هذا الاختلاف، هناك اتفاق بل إجماع على ضعف إدارة نظام الحكم في فرنسا، وقد باتت الإدارة الفرنسية تستخدم تعبيرات شخصية وفردية لوصف الأحداث السياسية، وكأنها شخص يعاني من نرجسية مجروحة. كل هذا وغيره يعطينا فكرة عن ملامح الأزمة السياسية في فرنسا، وأنها وصلت إلى قمة الضعف والحيرة في عهد الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون، فلم تعد باريس تمتلك إجابات وافية وكافية حول أسئلتها المحورية كأسئلة الهوية، ونقاط القوة والقيمة والنفوذ والدور العالمي.

المطلب الثالث

تأثير الإعلام في خطاب الهجرة في السياسة الفرنسية

تعتبر الهجرة أحد أهم المواضيع التي تتناولها وسائل الإعلام بالنقاش نظرا للتحولات التي طرأت على الظاهرة من جهة، وعلى الساحة السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة ثانية. وعليه سنعالج هذه المسألة من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: علاقة الإعلام بعالم المال والأعمال والسياسة

الفرع الثاني: تطور الإعلام والتواصل السياسي في فرنسا

الفرع الثالث: خطاب الهجرة في الصحافة والإعلام الفرنسي

([1]) Rémi Lefebre, Op. Cit, p.30.

وهو ما سيتناوله البحث كما يلي:

الفرع الأول: علاقة الإعلام بعالم المال والأعمال والسياسة

يتجلى النظام العالمي للإعلامي الحديث والمعاصر ماديا في عشرات الإمبراطوريات السمعية البصرية، من قنوات موصولة بالأقمار الصناعية مبثوثة من مركز بعيد يمتد مجال تأثيره والتقاطه إلى أطراف نائية. وهو نظام بات قادرا على الوصول بيسر إلى مجتمعات شديدة الاختلاف في نسق القيم الذي تحمله المادة الإعلامية المبثوثة عن النسق الاجتماعي. وتكمن أهمية هذه الشبكة الهائلة من القنوات في خطورة دورها على جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية والثقافية، إذ صار في وسع هذه الإمبراطوريات أن تدمر آخر جبهات المقاومة لدى المجتمعات. وتكمن فعالية النظام الجديد للإنتاج وتوزيع القيم والرموز عبر قنواتها المتعددة. حيث يتم تعليبها في مجموعة من الصور والرسائل والدلالات، ويتم تقديمها للمستهلكين في قالب جمالي أو درامي يستوفي شروط الجاذبية والإغراء([1]).

تتجلى منطلقات الإعلام الغربي في طبيعة العلاقة بينه وبين الواقع السياسي والثقافي الذي ينطلق من معطياته واتجاهاته. فإذا كان الإعلام هو ظل السياسة ومرآتها العاكسة، كما يقال، فإن السياسة الغربية على وجه العموم والفرنسية على وجه الخصوص هي من عطاء ذلك الواقع الذي تعمل فيه([2]). لقد أدت وسائل الإعلام الغربية ومازالت تؤدي دورا كبيرا في نشر الثقافة الغربية واتجاهات الحياة العامة في العالم، وقد أخذ دور هذه الوسائل يتعاظم وتتزايد فاعليته بشكل يتناسب مع التقدم التقني في مجال الصناعات الإعلامية. وقد شهدت السنوات الأخيرة منعطفات حادة في تأثير الإعلام والأنترنات ووسائط التواصل الاجتماعي في توجيه الأحداث وتغيير مواقف وسلوك الجماهير بأساليب مختلفة.

في فرنسا، وفي استطلاع قام به "بيار مانيار" (Piérre Manière) تحت عنوان: "تركيز وسائل الإعلام: فرنسا في قلب إحتكار كبير"، يقول: " من فنسنت بولوري(Vincent Bolloré) (*) إلى برنارد أرنو، ومن باتريك دراهي إلى كزافييه نيل، عبر مارتن بويج، تضاعف الثروات الصناعية الكبرى في فرنسا عمليات الاستحواذ في الصحافة أو القطاع السمعي البصري. بالنسبة لهؤلاء الملياردیرات الذين ينتمون إلى عالم الرفاهية، الاتصالات، الخدمات، البناء والطاقة، غالبا ما تشكل وسائل الإعلام وسيلة لزيادة نفوذهم،

([1]) صالح أحمد العلي وآخرون، إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص.ص. 228-230.

([2]) المرجع نفسه، ص. 243.

(*) فانسان بولوريه، من مواليد أبريل 1952، وهو رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة مجموعة بولوريه. يعد واحدا من أكثر الشخصيات تأثيرًا في المشهد الإعلامي الفرنسي والأفريقي. وتمتد إمبراطوريته الإعلامية لتشمل مجموعة واسعة من القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف والمجلات، التي تستخدم في كثير من الأحيان كأدوات لتعزيز أجندات سياسية واقتصادية معينة. وفي السنوات الأخيرة، برزت تقارير عديدة تتهم بولوريه بتسخير إمبراطوريته الإعلامية لخدمة اليمين الفرنسي المتطرف المعادي للجزائر.

وخدمة مصالحهم الاقتصادية والمالية وحتى السياسية"([1]). ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية تزداد إعادة تركيب واصطفاف تلك الاحتكارات.

إن اهتمام قوى المال بالإعلام قصة قديمة في الغرب، وفي فرنسا كانت العلاقة بين عالم الأعمال وعالم الصحافة دائما وثيقة. إن رغبة البعض في مراكمة الشهرة والألقاب لترسيخ هيمنتهم وتوسيع نفوذهم ليست ظاهرة جديدة. ومثال ذلك، "جان بروفوست" (Jean Prouvost) الذي بنى أمبراطوريته الصحفية بين الحربين العالميتين، وقد وصلت شهرته الآفاق، حيث اعتمد على استيراد الأساليب الأمريكية في الصحافة من إغواء العملاء إلى الاعتناء بالتخطيط والاستشراف واستخدام العناوين الكبرى والتصوير والبحث عن المواهب. لقد أستاجر أفضل الكتاب بتكلفة كبيرة في ذلك الوقت، ومن خلال الاستحواذ على الجرائد المهمة في فرنسا، شكل جان "بروفوست" إمبراطوريته الإعلامية. غير أن هذه الإمبراطورية شهدت التفكيك التدريجي في السبعينيات من القرن الماضي، واختفت في عام 1978 بعد وفاة مؤسسها([2]).

إن مسألة العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية تطرح بشكل متزايد على الطاولة. إن قرار تعيين رؤساء التلفزيونات والإذاعات العمومية للدول من قبل رؤساء الدول يعبر عن أهمية هذه العلاقة وعن الدور الذي يلعبه الإعلام في السياسة، ويعبر أيضا عن هيمنة السلطة السياسية الحاكمة على الإعلام. مما يغذي المخاوف من تزايد سيطرة السياسة على وسائل الإعلام بطريقة مجردة، دون التمييز بين الحقائق المتعددة التي يغطيها المفهوم، ولهذا يجب أولا أن نطرح السؤال حول النظام الذي تعبر فيه وسائل الإعلام عن نفسها.

في الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، تتأثر الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية بالضغوط السياسية أكثر مما ستكون قادرة على التأثير في الأجندة السياسية، ما لم تدخل في المقاومة. على العكس من ذلك، تعتبر حرية التعبير مبدأ في الدول الديمقراطية، وقد أثبتت وسائل الإعلام في مناسبات عديدة أنها ذات أهمية قصوى في الكشف عن الفضائح والعمل كضابط توازن. ومع ذلك، يمكننا أن نتساءل عما إذا كانت حرية التعبير تمثل رافعة حقيقية للعمل على المستوى السياسي. فإذا قصرنا التفكير على المجال الديمقراطي، فلا يجب النظر لوسائل الإعلام على أنها مؤسسات معزولة ومستقلة تماما.

وعلى الرغم من مهمتها المحددة، فإن الإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة هي أيضا مؤسسات اقتصادية. فبقدر ما تهتم بزيادة عدد قراءها ومتابعيها، بقدر ما تبحث عن الربح لبقائها واستمرارها. ووراء هذه المؤسسات يوجد رجال ونساء ذوي أفكار، ويقيمون روابط مع رجال السياسة الذي يواجهونهم بانتظام. بصرف النظر عن المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة، تعتمد جميعها على المعلنين لتحقيق التوازن المالي. وحتى الصحف القليلة التي لا يرتبط بقاؤها بالإعلانات يجب أن تضمن الحد الأدنى من القراء. وعلى الرغم

([1]) Piérre Manière, "Concentration des médias : La France au cœur d'un grand Monopoly", La tribune, publié le 11 janvier 2022, à : http ;//www.latribune.fr/technos-medias/, consulté le 23/09/2023 à 22h56m.

([2]) Op. Cit.

من هذه القيود الاقتصادية والسياسية، فإن لهذه المؤسسات تأثير كبير على الرأي العام وعلى السياسة بشكل عام([1]).

يبدو الأمر أكثر صعوبة لوصول وسائل الإعلام إلى الرأي العام الدولي، إلا إذا كانت على مستوى وسائل الإعلام الأمريكية. ولا شك أن بعض البدع الإعلامية يمكن أن تتخذ بعدا دوليا وأن يكون لها صدى عالميا. يطرح السؤال بشكل أكثر حدة في الفضاء الإعلامي الوطني، حيث يمكن لوسائل الإعلام أن يكون لها تأثير واضح على جدول أعمال السياسة. حيث يمكن أن نجد أمثلة في التاريخ حيث كان للعمل الإعلامي نتيجة سياسية مباشرة، ويمكن أن نستشهد هنا بالتناول الإعلامي لقضايا الهجرة واللجوء، أو الهجمات الإرهابية في أوروبا وفي فرنسا على وجه التحديد، وكيف تؤثر بشكل غير مباشر على السياسات الأوروبية والوطنية بشأن الهجرة. لكن التأثير المباشر لوسائل الإعلام على المواقف السياسية يبقى استثنائيا. ومن ناحية أخرى، فإن التأثير غير المباشر أكثر شيوعا، وذلك للأسباب التالية:

أولا، الرغبة في الاهتمام: إن الهدف الأساسي لوسائل الإعلام هو نقل الأخبار وإعلام الجماهير، ولكن أيضا الحصول على قراء ومتابعين مخلصين، لتحقيق معدل استماع أو مشاهدة، أو جذب عدد كبير من المشاهدين([2]). ولتحقيق هذا الهدف، تعمل وسائل الإعلام على اختيار الأحداث والمسائل الأكثر إثارة، والتي تصمم لإثارة اهتمام أكبر عدد ممكن من الجمهور. تماما مثل السياسي، حيث يكون المستمع أو القارئ هو أيضا ناخب محتمل، إذ أن الإعلام والسياسة لديهما نفس المعركة وهي معركة الرأي العام. ومن ثم، فإن وسائل الإعلام ستكون مصدرا لتسليط الضوء على بعض المسائل والقضايا التي تهم الدولة والمجتمع. حيث تلعب هذه الوسائل دور المرآة العاكسة لرأي المجتمع وكصانع للرؤى والمواقف السياسية. كما تقوم بدور المراقب، وبطريقة مبررة ومسيسة، فإنها تنظر بعين ناقدة وفاضحة للشؤون السياسية، وبشكل يجبر الفاعلين فيها على التصرف بشكل مختلف. فدائما ما يكون للتغطية الإعلامية تأثير كبير على صورة السياسيين وبالتالي على ثقلهم السياسي في المستقبل. علاوة على ذلك، يحاول السياسيون إغواء وسائل الإعلام والصحافة، من خلال محاولة كسبهم وحشدهم إلى جانبهم وإلى التعبير عن قضاياهم ومواقفهم من خلال الظهور الإعلامي في تلك القنوات. وبالتالي فإن العلاقة بين الإعلام والسياسة يمر بحركة مزدوجة: حيث يتم إنشاء صورة السياسي بواسطة وسائل الإعلام، والسياسي يصنع صورته من خلال هذه الوسائل، ولذلك يصعب تحديد اتجاه علاقة التأثير هذه.

يشير "جيروم كليمونت" (Jérome Clément) في مقاله إلى تأثير المصنفات السمعية البصرية على الذهنيات، فقد تمكن من ملاحظة التأثير الكبير للسينما الأمريكية على الجماهير والتي قادته إلى استكشاف مسألة تأثير التلفزيون على السلوك والذهنيات واكتسب قناعة بأن وسائل الإعلام بشكل عام

([1]) Jérome Clément, "Une influence plutôt indirecte sur la politique", Revue Internationale et Stratégique, 2010/2, N° 78, à : http://www.cairn.info/, consulté le 23/09/2023 à 12h 40m, pp . 75-76.

([2]) Op. Cit, p.76.

والتلفزيون بشكل خاص لها دور أساسي تلعبه في المجتمعات الديمقراطية([1]). يمكن أن تخيب الصور والرموز الإعلامية الآمال، ولكن يمكنها أيضا تنوير العقول وفتح الآفاق ونشر الثقافة. أما التأثير الحقيقي لوسائل الإعلام فيمارس على الأفراد من خلال توجيهم وتغيير مواقفهم وسلوكاتهم.

لا يمكن الحديث عن وسائل الإعلام التقليدية دون الحديث عن وصول أنواع جديدة من الوسائط الإعلامية عبر الأنترنات، والتي أدى ظهورها إلى اختلال الممارسات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذلك أنماط الاتصال، بما في ذلك التواصل السياسي. وإدراكا لتأثير وسائل الإعلام على المجتمع وملاحظة التأثير المتزايد للأنترنات وشبكات التواصل الاجتماعي على الأجيال الجديدة، يسعى السياسيون لاستخدام التقنيات الجديدة من أجل استعادة السيطرة على الرأي العام، ويسعون إلى الهروب من طغيان الصحافة. وبعبارة أخرى الاستغناء عن الصحافة كوسيط بينهم وبين المواطنين، ومحاولة خلق صلة مباشرة مع الناخبين. وهو الأمر الذي يطرح التساؤل عن استمرار وسائل الإعلام التقليدية في لعب دور الوسيط، وعلى البقاء في الساحة في ظل طغيان الوسائط الإعلامية الجديدة.

الفرع الثاني: تطور التواصل السياسي في ظل هيمنة الأجندة الإعلامية

إن إنشاء تواصل عمومي مؤسسي تقيمه السلطات العمومية لأجل المواطنين، لم يأت عفويا، فقد أكدت السلطات الحاكمة في فرنسا في وقت مبكر على سلطتها وسيطرتها على دوران الإعلام الرسمي، خاصة التشريعي منه، منذ الثورة الفرنسية وعمليا في فترة حكم الجمهورية الثالثة، من خلال نشر القرارات السياسية في الجريدة الرسمية الفرنسية.

إن الجيل المعاصر للجنرال ديغول، والذي ولد عام 1890، نشأ وترعرع في عصر يشكل العصر الذهبي للصحافة الفرنسية خلال الجمهورية الثالثة، ولا سيما الصحافة اليومية. لقد كانت صحافة متوهجة ومحترفة وغنية بالأفكار، ولكنها تدهورت من خلال مكانة المصالح المالية، والتي غالبا ما تكون أكثر سوءا في أعمالها. لقد ولد النشر في قطاع صحافة المال والأعمال، لكنه انتشر على نطاق واسع إلى ما هو أبعد من أعمدة سوق الأوراق المالية والصحف الصغيرة التي تمارس الضغط والابتزاز([2]).

إن تطوير جهاز متخصص مكلف بالتواصل الحكومي، شهد عدة فصول ومراحل. فإذا كان التنسيق لفعاليات تقويم النشاط الحكومي لا سيما تجاه الصحافة الفرنسية، قد رأى النور منذ 1917م، بمبادرة من وزير الحرب، فإن المشاريع المتعاقبة لم تتوقف عن الاصطدام بعدائية التحالفات السياسية والبرلمانية. حيث جرى استبعاد قيام سلطة إدارية في العديد من المناسبات، حينما تم التوصل إلى المزج بين تواصل الدولة والدعاية خلال سنوات الثلاثينيات من القرن 20م، إلى حد أن الجهاز الأول للتواصل الحكومي المسمى

([1]) Jérome Clément, Op.Cit, p.77 .

([2]) Jean – Noel Jeanneney, "De Gaulle et l'usage des médias", Espoir n°66, 1989 , fondation Charles De Gaulle, à : http://www.charle-de-gaulle.org/wp-content/uploads/2018/1/, consulté le 23/09/2023 à 14h 20m.

اللجنة العامة للإعلام (CGI)، لم يتأسس إلا عشية الحرب العالمية الثانية سنة 1939م، وجرى تكليف الكاتب "جان جيرودو" برئاسته في ظروف الوحدة الوطنية([1]).

بالتزامن مع ذلك كانت الصحافة الفرنسية تكتسح مساحات واسعة من الرأي العام، من خلال الانتشار الواسع للجرائد واليوميات، ومن خلال عمليات الاستحواذ لرجال المال والأعمال على تلك الصحف، من أمثال "جان بروفوست"، والذي تمكن من شراء جريدة "باريس ميدي" (Paris Midi) في سنة 1924، والتي كانت متخصصة في الأوراق المالية، وفي عام 1930 وضع يده على صحيفة "مساء باريس" (Paris Soir) والتي صبحت فيما بعد عنوانا رئيسيا في فرنسا. كما تمكن من شراء جريدة (Paris match) بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح هذا العنوان الأخير مرجعا شعبيا قويا مستوحى من مجلة الحياة (Life) الأسبوعية الأمريكية الكبرى. وسوف يستثمر "بروفوست" أيضا في جرائد (Le Figaro)، (Télé 60)، أو حتى في راديو (RTL)([2]).

بعد هذه الفترة، تجدد إعلام الدولة لكن سرعان ما أفرغ من محتواه، سنة 1945م. حيث أنشئت لأول مرة وزارة الإعلام لكنها لا تملك سلطة الإدارة ولا تستحوذ إلا على قليل جدا من الوسائل خلافا لنظيرتيها في ألمانيا وبريطانيا العظمى. ففي ظل الجمهورية الرابعة كان الإطار المتحرك للتحالفات البرلمانية والحكومية، لا يشجع البتة على تأسيس جهاز دائم. كان يجب انتظار الجمهورية الخامسة، حتى يتعزز التواصل الحكومي بصفته التنفيذية، على الرغم من اضطرابه وعدم استقراره، والذي ترجمته التغييرات المتواصلة للتسمية: من جهاز الترابط الوزاري للإعلام (1963–1968)، إلى اللجنة الوزارية للإعلام (1968– 1974)، إلى مفوضية الإعلام العامة (1974– 1976)، ولجهاز الإعلام والنشر (SID) التابع لمصالح الوزير الأول (1976) والذي تحول سنة 1996 لجهاز الحكومة الإعلامي (SIG)([3]).

لقد مثل إنشاء جهاز الإعلام والنشر سنة 1976م منعطفا له دلالته من حيث الأهداف التي يرمي إليها اعتبارا من سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، وقيام الأنظمة الفاشية والاستبدادية في أوروبا، أخذ الساسة الأوروبيون يتخوفون من تأثير وسائل الإعلام الجماهيري، وما تمتلكه من قدرة على مخاطبة الرأي العام مباشرة دون العودة إلى الجمعية الوطنية. فقد جرت محاولات لاستخدام واستغلال الصحافة لإعلام الجماهير الفرنسية أثناء فترة حكم الرئيس السابق "بيار منديس فرانس" في الجمهورية الرابعة المتهم صراحة بالالتفاف على وظيفة المؤسسة البرلمانية بسبب ما تقدمه له مجلة الاكسبريس (Expresse).

وتعود الأسباب إلى تراجع دور الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) والصعود القوي لوزراء من خارج الجمعية في دوائر السلطة، وإلى ضعف الدعم البرلماني لحكم الجنرال ديغول في بدايات حكمه. ومن جهة أخرى، تعود هذه الأسباب إلى تعميم الإذاعة وإنشاء محطات محلية للإعلام مثل "أوروبا 1" (Europe

---

([1]) فيليب ريتور، سوسيولوجيا التواصل السياسي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 92– 93.

([2]) Piérre Manière, Op. Cit.

([3]) فيليب ريتور، المرجع والمكان نفسه.

1)، والتي ستطبع التغطية الإعلامية بطابع جديد بدءا من سنوات 1960م، بالإضافة إلى دخول التلفزيون إلى حلبة الصراع السياسي.

واستطاع التواصل السياسي الحديث في فرنسا استباق التأثير الإعلامي المحتمل في خيارات الجماهير بظهور الجمهورية الخامسة تحث قيادة وزعامة الجنرال "شارل ديغول"، والذي لعب دورا حاسما في إنشاء النموذج الفرنسي للاتصال والإعلام المتمركز حول التواصل السياسي المؤسسي المتميز بسيادة الدولة على وسائل الاتصال والإعلام، وتحديد موجبات المصالح القومية لفرنسا والتي تستوجب تدخلا في نشاط الإعلام التلفزيوني. وقد توطد مصطلح ديمقراطية الجمهور أو ديمقراطية الاستفتاء في فرنسا في ظل حكم الجمهورية الخامسة، لينبئ عن تاريخ انقلاب متدرج وبطيء للديمقراطية الفرنسية البرلمانية التي كانت سائدة قبل ذلك([1]).

ورغم حدته في أواخر حياته على الصحافة الفرنسية، إلا أن الجنرال ديغول شعر بالرضى عن عودته من الحرب، واستخدمها في المعارك السياسية منذ الثلاثينيات عندما قاد معاركه في صفوف الجيش المحترف وخاصة سلاح المدرعات. وفي مذكراته قدم ملخصا للدعم الذي وجده في الصحافة وهو محدود بالتأكيد ولكنه ليس متوسطا في زمن فرنسا الحرة والمقاومة التي قادها الجنرال ديغول ضد حكومة فيشي في باريس.

في آخر حياته، كان ديغول حانقا وناقدا للصحافة والصحفيين حيث يقول: "إن الصحفيين هم الأشخاص الذين هم في أدنى مستوى من جميع الأنشطة العقلية، يجب عليهم أن يهدموا دائما...ويجب عليهم دائما أن يفسدوا إلى ما لا نهاية دون أن يتمكنوا من بناء شيء". وهو يتحدث عن الصحافة التي رفضت مشاريعه فترات حكمه الأخيرة([2]).

ونظرا لأهمية سبر الآراء واستطلاعات الرأي في تقويم العمل السياسي والتنبؤ بمستقبل الأحداث، احتل الرأي العام مكانة مركزية في الحياة السياسية، واحتل دورا بارزا في شرعنة عمل الحكومات. لذلك تلجأ السلطة غالبا في البلدان الديمقراطية الغربية إلى نتائج استطلاعات الرأي لصناعة سياساتها أو تعديلها أو تصحيحها.

إن النجاح الذي لاقته استطلاعات الرأي، استثارت بالمقابل، نقاشات عديدة تدور حول مأسسة الرأي العام كحائز على السيادة. وقد دعى في هذا الصدد الفيلسوف الانجليزي "جون ديوي" (John Dewey) في كتابه "الجمهور ومشاكله" بأن الديمقراطية الحديثة عليها إيجاد الوسائل الكفيلة لإخراج الجمهور من صمته المميز بخمول سياسي مغلق. وقد بدا له أن إنماء نوع من التكنولوجيا تسمح بجعل الجمهور قادرا على الإفصاح عن ذاته، هو أمر مفيد لتوطيد الديمقراطية الأمريكية([3]).

([1]) فيليب ريتور، سوسيولوجيا التواصل السياسي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.45-46.

([2]) Jean – Noel Jeanneney, Op. Cit.

([3]) فيليب ريتور، المرجع السابق، ص. ص. 53-54.

وهكذا يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس نفوذها مقدمة اكتناهها الخاص للأحداث، إلى متلقين مطلعين بشكل خاص من خلال قناتهم على المواضيع السياسية. إن فرض مسائل ومواضيع جديرة بالنقاش واستثمارها في رهانات سياسية من شأنه أن يفيد حتما بعض الجماعات السياسية على حساب أخرى. وأن أخذ الأجندة في الاعتبار يعني تحديد الأولويات والتأثيرات المتبادلة لثلاث فئات من اللاعبين محددة مسبقا: مواطنون (ناخبون)، وسائل الإعلام، المسؤولون السياسيون([1]).

تكمن أهمية الأجندة السياسية في التشديد على التنافس، وأحيانا التعاون، بين هؤلاء اللاعبين ولا سيما في المواسم الانتخابية حيث يسعون إلى فرض الأجندة المتطابقة مع مصالح كل طرف. ويرمي هذا المفهوم إلى إقامة علاقة بين صياغة الأجندة السياسية (الحكومية أو الحزبية)، وبين صياغة الأجندة الإعلامية وأجندة الرأي العام. وقد شددت دراسات متعددة على التساوق الضعيف بين مختلف الأجندات وعلى تفوق الأجندتين السياسية والإعلامية على أجندة المواطنين. فقد بينت أعمال "برغمان وميسيكا"(Brigman et Missika) في 1986م، نقلا عن "فليب ريتور"، إبان الانتخابات التشريعية الفرنسية، أن أولويات الناخبين هي الشغل والأزمة الاقتصادية، في حين طغت مسائل التساكن المحتمل والتواصل السمعي البصري على البرامج الإعلامية، بسبب الظهور الحديث لقنوات خاصة واحتمال خصخصة التلفزيون الفرنسي (France1) ([2]).

إن طريقة التناول الإعلامي للأحداث والقضايا السياسية أو تلك المرتبطة بالمجال السياسي، تؤثر في توجيه الرأي العام من جهة، وتساهم في معالجة الأحداث في مدة قصيرة، بتوجيه واقتراح معايير لحكم سياسي، وتقويم اللاعبين السياسيين، إما بالدعم أو المعارضة([3]). وبهذا يمكن للخطاب الإعلامي الداعم للسياسات والمواقف الحكومية، شرعنة أعمالها والمساهمة في تكوين إجماع عليها.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى التحولات التي أحدثتها وسائط التواصل الاجتماعي والأنترنات الجديدة، وانعكاساتها على عملية وطرق التواصل السياسي. لقد كان تأثير وسائل الإعلام الجديدة على المجال السياسي كبير جدا خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2007. فقد لعب موقع جمعية (Désir d'avenir) التابعة "لسيغولين روايال" (Ségolène Royale) دورا رائدا في ترشيحها من قبل الحزب الاشتراكي. وعلى نحو مماثل أثناء حملته الانتخابية، أنشأ نيكولا ساركوزي مرشح حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية موقعا على الشبكة العنكبوتية (NSTV)، والذي يتابع ويبث نشاطات المرشح. وكان الاتجاه نحو الوسائط الإعلامية الجديدة قد ظهر في فرنسا منذ عام 2004 مع مدونات "آلان جوبي" و"دومينيك ستروسكان"، ولم يتضاءل حماس السياسيين لوسائل الاتصال الجديدة منذ ذلك الحين([4]).

([1]) فيليب ريتور، نفس المرجع، ص.ص.65-66.

([2]) نفس المرجع، ص.66.

([3]) نفس المرجع، ص. 71.

([4]) Jérome Clément, Op. Cit, p.78.

وبالرغم من التواصل المباشر الذي خلقته هذه الوسائط بين رجال السياسة وناخبيهم إلا أن غياب الرقابة والمرشحات على كل ما يتداول في هذه الوسائط لا يزال يطرح الكثير من التساؤلات والانتقادات، ولذلك يبقى دور وسائل الإعلام التقليدية مهما في عملية التواصل. وفي الوقت الذي تعمل فيه شبكة الانترنات على تغيير الحدود وتقريب المسافات، فإن مفهوم الإعلام يحتاج إلى إعادة نظر وتطوير. حيث يمكن أن يؤدي اختفاء وسائل الإعلام المهنية، والأخلاقيات التي ينبغي أن تميزها، إلى فتح الباب أمام حرب نفوذ حيث يمكن استغلال الناس والتلاعب بهم من قبل السياسيين، والتجار والهواة. والحقيقة أن الدور الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام باعتبارها قوى مضادة، تقدم معلومات دقيقة وموثوقة وقادرة على تدريب العقول الناقدة للأفراد، يظل يشكل ضرورة أساسية لضمان الأداء السليم للديمقراطية.

الفرع الثالث: خطاب الهجرة في الصحافة والإعلام الفرنسي

يتفق المتابعون للساحة الإعلامية والسياسية على أن بروز مسألة الهجرة على السطح الإعلامي كمشكلة سياسية في فرنسا، تزامن مع صعود الجبهة الوطنية بقيادة "جان ماري لوبان" في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وتوافقت لحظة الظهور هذه مع بداية السبعينيات، فمن خلال الإذاعة والتلفزيون أصبح الفرنسيون على دراية بموضوع لم يكن ذا أهمية كبيرة حتى ذلك الحين. وقد تم الاتصال الأول من خلال اكتشاف حقيقتين صادمتين لا يمكن فصلهما عن بعض. بالنسبة إلى الفرنسيين، يبدو أن السكان الأجانب يمثلون فئة اجتماعية مهملة بشكل متزايد، وإن كانت مهمة في العدد ونشيطة في الاقتصاد، ولكنهم مستغلون ويعيشون في حالة من الفقر والبؤس الشديد. وفي الوقت نفسه، ينتابهم شعور بالرفض أمام هؤلاء الغرباء الأجانب، والذي يتطور نحو عنصرية حقيقية. وقد أثار هذا الشعور عدم الارتياح حيث شرعت وسائل الإعلام بنقله في البداية بطريقة متفرقة ولكن مهمة، ثم بقوة وانتظام أكثر فأكثر([1]).

في هذا السياق، يعتبر "فريد هايلون" (Fred Hailon) في إحدى مقالاته حول تحليل صورة المهاجرين في الصحافة الفرنسية، أن تمثيلات اليمين الفرنسي المتطرف هي تمثيلات تأسيسية لطريقة تناول قضايا المهاجرين في الصحافة والإعلام الفرنسيين. أين لاحظ في دراسته لعينة من العناوين الصحفية في فرنسا، أن قضايا انعدام الأمن تم الحديث عنها وتداولها صحفيا لأول مرة من طرف "جان ماري لوبان" زعيم الجبهة الوطنية في الانتخابات الرئاسية لعام 2002. وقد حاول فريد هايلون في دراسته هذه، أن يبين التمثيل السياسي خلال الانتخابات الرئاسية هذه، عندما يتعلق الأمر بموضوع الهويات الأمنية المتعلقة بالهجرة والمهاجرين، والتي تم نشرها وتداولها في الصحافة. وهو يدعي أن لكل صحفي مرجعية أيديولوجية معينة، من خلالها يتم عرض تمثيلاته ونظرته للآخر المختلف. وقد ربط في موضوع إشكاليته بين النص الصحفي والأيديولوجيا مع الإشارة على التوالي للنظام الوظيفي للغة وعلاقة الموضوع بالمجتمع. وقد تكونت

([1]) Ivan Gastaut, "L'irruption du thème de l'immigration dans les médias", Confluences, Hiver 1997-1998, dans : https://iremmo.org/wp-content/uploads/2016/02/2403.gastaut.pdf, consulté le 23/09/2023 à 19h 46m, p.15.

عينة بحثه من ثلاث عناوين رئيسية في الصحافة الفرنسية متمثلة في الجرائد اليومية التالية: (Le Présent) القريبة من الجبهة الوطنية، (Le Monde) القريبة من اليسار و (Le Figaro) القريبة من اليمين الجمهوري([1]).

وإذا كان موضوع الهجرة، وتحت تأثير المواجهة بين اليمين المتطرف والحركات المناهضة للعنصرية في المجال العام في الفترة ما بين 1983 و1985، قد غزا وسائل الإعلام بشكل دائم، فقد شهدت سنوات السبعينيات ظهورها بشكل لافت في الحياة العامة، والتي شهدت ميلاد المعالجة الإعلامية لهذه الظاهرة. في يناير 1970، أدى الحريق الذي اندلع في منزل في "أوبر فيلييه"، وهو أول حادث يتم عرضه في الإعلام الفرنسي يتعلق بمسألة الهجرة. وهو الأمر الذي أدى إلى إثارة النقاش حول العنصرية المصاحبة لحوادث العنف التي وقعت عام 1973 في جنوب فرنسا ضد المهاجرين الجزائريين([2]).

وقد مثلت مأساة حريق المهاجرين الأفارقة في أوبرفيلييه، أول اتصال مباشر للفرنسيين بالواقع الاجتماعي للهجرة. فقد خصصت الصحافة والإذاعة والتلفزيون الوطني في فرنسا، والتي كانت متحفظة للغاية بشأن العمال المهاجرين، عدة مقالات وتقارير لهذا الموضوع. وبدأ توجيه الاتهام إلى النظام الرأسمالي والمناقشات حول التدابير التي يجب اتخاذها والثقل السياسي لليسار المتطرف، حيث بدأ التفكير العام الذي يمثله برنامج "ملفات الشاشة" (Les dossiers de l'écran) المخصص لهذه القضية، في الانتشار. لقد سمح هذا الحدث المأساوي بالتعرف على الصعوبات التي يواجهها العمال المهاجرون، وأدت التحقيقات المتعلقة بمنازل الأجانب في فرنسا إلى نفس النتيجة. حيث يعيش المهاجرون في فرنسا في ظروف غير مقبولة، لا تليق بمجتمع حديث ومتقدم مثل فرنسا. كما سمحت هذه المأساة بإثارة الجدل حول شروط الاستقبال المخصصة للعمال المهاجرين([3]). مع بداية سنوات الثمانينات من القرن العشرين، استوعبت وسائل الإعلام مسألة الهجرة المتجذرة في المجتمع الفرنسي، وأصبح تناولها مفرطا وأكثر تعقيدا في السنوات الأخيرة. الأمر الذي يدعو للتساؤل عن مكانة المهاجرين والأجانب في المجتمع الفرنسي.

خلال السنوات الأولى، لصدمة الضواحي في 2005، شهدت قضية المهاجرين تطورا ايجابيا في وسائل الإعلام المحلية من خلال بث مواضيع إيجابية حول هذه الأحياء لتصحيح الصور النمطية المشوهة للمهاجرين، ثم سرعان ما عادت هذه القنوات إلى سلوكها ما قبل 2005 تجاه شباب الضواحي، خاصة بعد هجمات 2015. إذ كانت تعتبر هذه المناطق مصدرا للعنف والانحراف والتي يهتم بها متخصصون في الإعلام والصحافة الاستقصائية، وتصنف داخل غرفة الأخبار ضمن ملفات المعالجة الأمنية.

في 2019، خرج عدد من المثقفين والصحفيين عن الصمت بإطلاق نداء لأجل معالجة إعلامية أكثر إيجابية وتوازنا لمشاكل الضواحي الباريسية. كان هؤلاء على وعي بأن التمثيلات التي ترسخها وسائل

([1]) Fred Hailon, "Figure de l'hétérogénéité : Immigré dans la presse", DIRE, N°1, 2012, dans : http://epublications.unilim.fr/revues/dire, consulté le 19/04/2018 , à 11h 20m.
([2]) Ivan Gastaut, Op. Cit, p.15.
([3]) Op. cit. p.16 .

الإعلام عن الضواحي ليست نقلا للعنف الذي يجري في الضواحي بل أحد أسبابه. لكن هذا النداء ذهب أدراج الرياح، ولم يتغير شيء منذ انتفاضة الضواحي في 2005، وقد زادت الأمور سوءا، حيث أصبح المعجم اللغوي للإعلام عن المهاجرين وسكان الضواحي أقرب إلى اليمين المتطرف منه إلى الموضوعية، وأضحت رموز اليمين الشعبوي والمتطرف من الشخصيات الأكثر حضورا في التغطيات الأكثر انحيازا وتطرفا([1]).

على الرغم من الحضور الواسع لقضايا الهجرة في الصحافة والإعلام الفرنسي، إلا أن نتائج الأبحاث العلمية غير معروفة وغير مستغلة على نطاق واسع. إلا أن الباحثين في هذا المجال يتفقون على الحضور المكثف لموضوع الهجرة في وسائل الإعلام المختلفة، وملاحظتهم لثبات المصطلحات النمطية والسلبية في الخطاب الإعلامي([2]). ونفس الشيء يمكن ملاحظته على مستوى صناعة القرار السياسي فيما يخص سياسات الهجرة. حيث أن اتخاذ القرارات العامة بشأن الهجرة والاستقبال والمرتبطة بسوق العمل لا تعتمد إلا على القليل من نتائج الأبحاث الأكاديمية. إذ أصبح الساسة يحتكمون إلى العواطف التي تصاحب المناقشات السياسية، أين تلعب الأخبار المزيفة والتضليل الإعلامي دورا مهما في التوجيه الخاطئ للرأي العام، وفي التأثير على قرارات السلطات العمومية([3]).

تشكل الأخبار المزيفة ونظريات كراهية الأجانب كلا متماسكا والذي يساهم في إعطاء المصداقية المتبادلة لسياسات الهجرة سواء تم نشرها من خلال نفس القنوات أم لم يتم نشرها. فعلى سبيل المثال تنتشر الأرقام الزائفة حول عدد الأجانب في فرنسا، في مواقع معينة للهوية، حيث يتعرض مستخدمي الأنترنات والذين يترددون على هذه المواقع، إلى قصف كبير من المعلومات الخاطئة مثل مقالات الدعاية التي تميل إلى إظهار واقعية نظرية المؤامرة. الهدف من وراء ذلك هو إنشاء أنظمة سيكولوجية وأيديولوجية مغلقة من خلال هذه الموضوعات، والتي تثير قلقا لدى الباحثين النزهاء، والذين يبذلون قصارى جهودهم منذ فترة طويلة من أجل تفكيك ألغام هذه الأساطير والنظريات الخاطئة، إلا أن أبحاثهم لا تصل إلى الجماهير في غالب الأحيان([4]).

وحيث أن المسألة لا تقبل التعميم، فهناك من الصحفيين والإعلاميين النزهاء الذين يتحرون الأخبار من مصادرها، ويحاولون الالتزام بالموضوعية والمهنية في أعمالهم. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الصحفية "ناتالي جاتي" (Nathalie Gathié) والتي اختارت الصحافة المكتوبة في معالجة قضايا الهجرة، لأن من خلالها تستطيع بناء علاقة حميمية مع المهاجرين وفي جو من الثقة، والتي يصعب بناؤها من

([1]) أحمد نظيف، "انتفاضة الهامش على الشاشات: كيف تغطي وسائل الإعلام الفرنسية أزمة الضواحي؟"، معهد الجزيرة للإعلام، بتاريخ 16 جويلية 2023، متاح على الرابط: http://institute.aljazeera.net/ar/ajr/artile/2262, ، تاريخ الولوج: 6 اكتوبر 2023 على الساعة 7سا و58د.

([2]) Hélène Orain et Autres, "La recherche sur les migrations et l'immigration : Un état des lieu, Etude du musée Nationale de l'histoire de l'immigration", (sous la direction de Benjamin Stora), Mars 2017, p.40.

([3]) Op.Cit, p.41 .

([4]) Op.Cit, p.42.

خلال الإذاعة والتلفزيون. كما صرحت أن الكثير من الصحفيين في المكاتب الباريسية يفضلون الكتابة عن الهجرة في مكاتبهم الفخمة دون النزول إلى الميدان، ويعتبرون ذلك أمرا مضحكا للذهاب إلى أحياء الضواحي، إذ أنهم تعودوا الكتابة حول مواضيع النخبة، وهو ما تعتبره غرورا لدى البعض([1]).

غالبا ما تتهم وسائل الإعلام بالتلاعب بالجمهور، أو على الأقل تضليله، ومع ذلك، ومن وجهة نظر الوظيفة الاتصالية لهذه الوسائل، فإن الخطاب الإعلامي لا يستجيب في أساس نشأته إلى هدف التحريض والتضليل، ولكن الهدف تقديم المعلومات والأخبار لجمهوره، وهذا يعني نقل المعرفة لتنوير الفرد الذي يعيش في المجتمع. وفي نفس الوقت وبالتوازي مع ذلك، تخضع وسائل الإعلام إلى قيود أخرى مرتبطة بمنطق السوق، حيث أن أي مؤسسة إعلامية تحتاج إلى الحضور والاستمرار في السوق، والوصول إلى أكبر عدد من القراء والمستمعين والمشاهدين، إذ يجب أن تعرف وسائل الإعلام كيفية اختيار الأحداث والتعبير عنها والتعليق عليها بأكثر الطرق جاذبية([2]).

للحفاظ على التوازن بين تقديم المعلومات والاستجابة لقيود السوق، يتطلب من وسائل الإعلام، الالتزام بالحياد والمهنية، والاعتماد على الاستراتيجيات الكفيلة ببقاءها واستمرارها في السوق. ولهذا تعتمد هذه الوسائل في تعاطيها مع الأحداث والموضوعات بالعاطفة أكثر من العقل، محاولة بذلك إثارة إعجاب القارئ والمستمع والمشاهد، معتمدة على أساليب الإغراء والإغواء والإقناع، وفي أحيان أخرى على التلاعب والتضليل والإشاعة في تنافس محموم مع وسائل الإعلام الأخرى، واختيار الأحداث التي ترى أنها تجتذب اهتمام الجمهور.

في الواقع أن المؤسسات الإعلامية نفسها تخضع للتلاعب من طرف الهيئات السياسية والتي بدورها تفرض جدول أعمالها وتعليقاتها على الأحداث. حيث يرى "باتريك شارودو" أن الخطاب الإعلامي، من حيث المبدأ، لا يهدف إلى التلاعب بالجمهور، وإن كان مضللا في بعض الأحيان، حيث يكون الأمر مرهونا بالأكاذيب السياسية التي تقدمها الطبقة السياسية بشأن الأحداث والقضايا التي يتناولها النقاش المجتمعي([3]). ففي الحالة الفرنسية، استطاع "نيكولا ساركوزي" أن يفرض أجندته السياسية على الإعلام، من خلال مقابلاته وتصريحاته الإعلامية والسياسية حول مختلف المواضيع وعلى رأسها قضايا الهجرة والأمن.

طبقا لنظرية الغرس الثقافي التي تتناول التأثير التراكمي طويل المدى لوسائل الإعلام([4])، يصبح الجمهور معرضا باستمرار للأخبار والبرامج التي تعالج نفس الموضوع. وقد حدث هذا فعليا مع أحداث

([1]) Nathalie Dollé et Autres, Coordination de Christophe Deleu," Comment parler de l'immigration dans les médias ?", Les Cahiers du Journalisme n° 4, Janvier 1998, (table ronde organisée par le centre de recherche de l'école superieure de journalisme de Lille), p.10.

([2]) Patrick Charaudeau, "Le discours de manipulation entre persuasion et influence sociale", Acte du Colloque de Lyon, 2009, à : http://www.patrick-charaudeau.com/, consulté le 01/01/2019, à 21h30m.

([3]) Op. Cit.

([4]) محمد كحط عبيد الربيعي، "عادات التلقي لدى المهاجرين العرب للقنوات الفضائية العربية: المهاجرون العرب في السويد أنموذجا (دراسة ميدانية)"،

الضواحي في سنة 2005، وأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتواطأ كثير من وسائل الإعلام مع المصالح السياسية، خاصة تلك القنوات المعروفة بولائها للسلطة السياسية، أو تلك الموالية لهذا الحزب أو ذاك. كما تتواطأ وسائل الإعلام مع استطلاعات الرأي والتي لا تشكك في صحتها ولا في طريقة إعدادها أو عرضها، ويتم اختيار خبراء الإعلام والسياسة في تنشيط الحصص والبرامج النقاشية، بشكل أكبر على مواقف هؤلاء من القضايا المعروضة وليس على كفاءتهم([1]).

وعليه، يمكن القول أن المشهد الإعلامي في فرنسا، تسيطر عليه امبراطوريات إعلامية كبرى، والتي تستخدم الصورة كأداة لنشر القيم والتأثير السياسي والاجتماعي. حيث تتحالف هذه الوسائل مع النخب الاقتصادية لتعزيز نفوذها، بينما تفرض السلطة السياسية سيطرةً على الإعلام العام عبر تعيين قياداته.

وقد سعت الحكومة الفرنسية لجعل الإعلام محور الاتصال السياسي منذ عهد الجنرال دو جول، مع تعزيز دور الاستطلاعات في توجيه السياسات العامة. وصولا إلى عصر الأنترنات وظهور وسائل التواصل الاجتماعي والتي أدت إلى تغيير نمط التواصل المباشر بين السياسيين والجمهور.

وفي سياق الحديث عن الهجرة، خلص البحث إلى بروزها إعلاميا كمشكلة سياسية مع صعود اليمين المتطرف (الجبهة الوطنية) في الثمانينيات، حيث ربطت وسائل الإعلام مسألة الهجرة بالعنف وانعدام الأمن، خاصة بعد أحداث 2005 و2015. ويعاني الخطاب الإعلامي في فرنسا من هيمنة المصطلحات السلبية والأخبار المزيفة، رغم محاولات البعض تقديم روايات متوازنة.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل الثاني والمتعلق بالمؤسسات الفرنسية المنتجة لخطاب الهجرة في السياق الأوروبي، نستخلص النتائج التالية:

أولا: انتقل موضوع الهجرة من أجندة السياسة العادية المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية إلى أجندة السياسة العليا المرتبطة بالقضايا الاستراتيجية والأمنية، من خلال مسار عملية الأمننة في الخطاب السياسي الأوروبي، سواء على مستوى الحكومات الوطنية أو مستوى الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: نتيجة فعل الأمننة لقضايا التهديدات الجديدة، تم اعتبار الهجرة غير الشرعية من بين أهم الأخطار الرئيسية التي تهدد أمن المجتمعات الأوروبية، بمفهومه الموسع، سواء على المستوى الديموغرافي، الاقتصادي والاجتماعي، أو الثقافي والحضاري. الأمر الذي دفع الدول الأوروبية إلى تجميع كل الإمكانيات المادية والمعنوية، من خلال سن التشريعات القانونية، وتوظيف الآليات العسكرية والأمنية والمخابراتية، من أجل مجابهة تهديدات الهجرة غير الشرعية.

رسالة دكتوراه في الإعلام والاتصال، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2011، ص. 84.

([1]) Patrick Charaudeau, Op. Cit.

ثالثا: رغم كل سياسات التقييد التي تنتهجها الدول الأوروبية من أجل وقف الهجرة غير الشرعية، إلا أن أمواج الهجرة السرية تفاقمت في السنوات الأخيرة، رغم الخسائر الكبيرة في الأرواح التي تحصدها مغامرات الهجرة عبر قوارب الموت باتجاه السواحل الأوروبية، ورغم المستقبل الغامض الذي ينتظر هؤلاء المهاجرين في بلدان الاستقبال.

رابعا: نتيجة التحولات سالفة الذكر، لم تعد المؤسسات السياسية الفرنسية المنتج الوحيد للأفكار الأيديولوجية وللخطاب السياسي، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بموضوع الهجرة، وإنما برزت أطراف جديدة منتجة لخطاب الهجرة أو مؤثرة في مسارات ومستويات انتاجه، لا سيما رجال المال والإعلام ومؤسساته.

خامسا: بدل أن يحتكم الساسة في قراراتهم إلى الأبحاث والتقارير العلمية الدقيقة المتعلقة بالهجرة والاستقبال والعمل، فإنهم يخضعون إلى تأثيرات النقاش السياسي والجدل الإعلامي الذي يثيره رجال السياسة والإعلام في مختلف المناسبات والأحداث، والتي ترتبط غالبا بالصورة النمطية والسلبية للهجرة والمهاجرين.

سادسا: يحتل الرأي العام مكانة مركزية في الحياة السياسية الفرنسية، وفي شرعنة عمل الحكومات، لذلك تلجأ السلطة غالبا إلى نتائج استطلاعات الرأي لصناعة سياساتها أو تعديلها أو تصحيحها.

سابعا: يجمع الباحثون المتخصصون في الشأن السياسي الفرنسي أن نظام الحكم يعاني ضعفا في إدارته نتيجة الأزمات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وقد وصلت الأزمة السياسية إلى حدودها العليا في فترة حكم ايمانويل ماكرون، والتي ستؤدي حتما إلى تبعات خطيرة إذا لم تسارع السلطات العمومية إلى فك ألغازها وحل مشكلاتها في القريب العاجل.

الفصل الثالث

السياسات الفرنسية إزاء قضايا الهجرة المغاربية ومشكلاتها

يتناول الفصل الثالث موضوع السياسات الفرنسية إزاء قضايا الهجرة المغاربية وتحدياتها. وقد شهدت تطور هذه السياسات عدة تغيرات تبعا لتحولات الهجرة ومشاكلها من جهة وتحولات الخطاب السياسي الفرنسي من جهة ثانية. وسيتوزع هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تطور التشريعات الفرنسية للهجرة في ظل تحولات خطاب الهجرة

المبحث الثاني: تحديات المجتمع المغاربي في فرنسا وصعوبات الاندماج

المبحث الأول

تطور السياسات الفرنسية للهجرة في ظل تحولات الخطاب السياسي

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل تطور السياسات الفرنسية للهجرة في ظل تحولات الخطاب السياسي الفرنسي. والذي سيعالج حجم هذه الهجرة وتطور أعدادها في فرنسا، بالإضافة إلى تحولات النظر إلى هذه الهجرة والتي أثرت سلبا على تطور التشريعات الفرنسية للهجرة بصفة عامة والهجرة المغاربية بصفة خاصة.

وسيتوزع هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول: مكانة الهجرة المغاربية في فرنسا من الهجرة العالمية

المطلب الثاني: الصور النمطية لخطاب الهجرة في السياسة الفرنسية

المطلب الثالث: تطور التشريعات الفرنسية للهجرة ابتداء من 1974

وسيتم عرض هذه المحاور كالتالي:

المطلب الأول

مكانة فرنسا من الهجرة الدولية والمغاربية

تفيد الإحصاءات المتعلقة بالسكان والهجرة، أن عدد المهاجرين ارتفع بمقدار 120 مليون نسمة منذ عام 1990. غير أن نسبة المهاجرين من مجموع سكان العالم كانت في حدود 3% على مدار الستين عاما الماضية. ومن المدهش أن نسبة المهاجرين من مجموع السكان في الاقتصادات المتقدمة ارتفعت من 7% إلى 12%، بينما ظلت نسبة المهاجرين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حوالي 2%. وغالبا ما يستقر المهاجرون داخل المنطقة التي تقع فيها بلدانهم الأصلية. غير أن جزءا كبيرا من الهجرة الدولية يتم على مسافات طويلة (من جنوب آسيا إلى الشرق الأوسط، أو من الدول الأفريقية نحو الدول الأوروبية مثلاً)، وخاصةً من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية إلى الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة . فماهي حصة فرنسا من الهجرة الدولية والمغاربية؟

للإجابة على هذا السؤال، يتناول البحث الفروع التالية:

الفرع الأول: حصة فرنسا من الهجرة العالمية

الفرع الثاني: تطور أعداد المهاجرين من الدول المغاربية إلى فرنسا

الفرع الثالث: حجم وطبيعة الهجرة غير الشرعية في فرنسا

وسيتم عرض هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: حصة فرنسا من الهجرة العالمية

وفقًا لتقرير حالة الهجرة لعام 2022 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، كان هناك في العام الماضي 280 مليون مهاجر دولي على هذا الكوكب، أو 3,6٪ من سكان العالم، حيث تحدث معظم التحركات السكانية داخل الجنوب العالمي([1]). والجدول التالي يبرز حصة فرنسا وبعض الدول الأوروبية من الهجرة الدولية حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2010.

الجدول(9)

مكانة فرنسا من الهجرة العالمية في 2010 (بالمليون نسمة)([2])

و.م.أ	روسيا	ألمانيا	لسعودية	كندا	فرنسا	بريطانيا	إسبانيا	الهند	أوكرانيا
42,8	12,3	9,1	7,3	7,2	6,7	6,5	6,4	5,4	5,3

يتضح من خلال الجدول السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تأتيان على رأس أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين، وتأتي ألمانيا في المركز الثالث بعدد 9,1 مليون مهاجر سنة 2010، بينما تحتل فرنسا المرتبة السادسة بعدد 6,7 مليون من المهاجرين. حيث يحتل عدد الأجانب 10,3% من إجمالي عدد السكان في فرنسا. وتأتي البلدان المغاربية (المغرب، الجزائر، تونس) على رأس قائمة البلدان المصدرة للهجرة إلى فرنسا بالإضافة إلى عدد المهاجرين من البرتغال، إيطاليا، إسبانيا وتركيا.

إن فرنسا لا تتأثر عموماً إلا قليلاً بظاهرة الهجرة الدولية. وفي أوروبا، تعتبر فرنسا، بحسب العديد من الخبراء الاقتصاديين، "واحدة من البلدان الاوروبية الأدنى من حيث عدد المهاجرين مقارنة بحجم الاقتصاد". وقد قدر المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) عدد الأجانب المقيمين في فرنسا بـ 5,3 مليون نسمة اعتبارا من 1 يناير 2022، والذين يمثلون نسبة 7,8 % من إجمالي عدد السكان، ومن بين هؤلاء الأجانب يوجد 4,5 مليون مهاجر ولد خارج التراب الفرنسي، أما البقية فمعظمهم أطفال وقاصرون ولدوا على أرض فرنسا وسيكون بمقدورهم أن يتجنسوا بالجنسية الفرنسية عند بلوغهم سن الرشد. بالإضافة الى 2,5 مليون مهاجر مقيم تحصلوا على الجنسية الفرنسية. ليصبح مجموع المهاجرين 7 ملايين نسمة كما كان الحال في عام 2021([3]).

([1]) Aurélie Trouvé, Hadrien Clouet, "La France grâce à l'immigration", Note de l'institut la boetie, dans : https://institutlaboetie.fr/note-immigration/ consulté le 30/05/2024 à 11h 20m.

([2]) Mustapha Harzoune, « Quelle place occupe la France sur la scène des migrations internationales ? », site du musée de l'histoire de l'immigration, consulté le 19/12/2014.

([3]) Guillaume Mordant et autres, Les chiffres clés de l'immigration, département des statistiques des études et de la documentation, ministère de l'intérieur et des outre-mer, Paris, 2022, p.18. Dans : https://www.immigration.interieur.gouv.fr/Info-ressources/Etudes-et-statistiques/, consulté le 21/06/2024 à 2h 30m.

وتشير البيانات الأوروبية إلى أن نسبة الأجانب إلى عدد السكان في فرنسا أقل من متوسط دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين والتي قدرت بـ 7,8 % و8,4 % على التوالي. وتتجاوز هذه النسبة حصة 10 % في كل من النمسا، ألمانيا واسبانيا. وتعد فرنسا إلى جانب إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية، إحدى الدول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التي تكون فيها تدفقات الهجرة هي الأدنى بالنسبة إلى عدد السكان والتي قدرت بـ 0,42 % ([1]).

بلغ إجمالي رصيد الهجرة في فرنسا عام 2018 أكثر من 201 ألف شخص، وبلغ عدد المهاجرين أكثر من 222 ألف شخص بزيادة قدرها 40 % بين سنتي 2011 و2018. ويأتي ذلك بشكل رئيسي من تدفقات المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 40 عاما. وفي عام 2019، دخل إلى فرنسا 254 ألف شخص مقارنة بـ 265 ألف دخلوا إلى إيطاليا، و603 ألاف دخلوا إلى المملكة المتحدة، و666 ألف دخلوا إسبانيا، و727 ألفا إلى ألمانيا. وانخفض عدد الوافدين إلى هذه البلدان بسبب الأزمة الصحية في 2020.

وقد اختلف تطور تدفقات الهجرة بين بلدان الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة بين 2011 و2019 اختلافا متباينا، حيث لاحظنا ارتفاعا لعدد الأجانب الذين دخلوا البلاد بشكل حاد في ألمانيا بـ +82 % في سياق الأزمة السورية، إسبانيا بـ +98 %، وبشكل أكثر اعتدالا في المملكة المتحدة بـ +24 % و27 % في فرنسا، بينما انخفضت بنسبة 25 % في إيطاليا. في تدفقات الدخول هذه، تختلف حصة المهاجرين الأجانب الذين يحملون جنسية دولة ثالثة لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، اختلافا كبيرا بين البلدان الأوروبية. فقد بلغت 71% في فرنسا عام 2019، 78% في إيطاليا، 77 %في اسبانيا و67 % في المملكة المتحدة، و52 % في ألمانيا. علاوة على ذلك، فقد ارتفعت هذه النسبة بالنسبة إلى فرنسا وجيرانها الكبار بين عامي 2011 و2019([2]).

وقد تم إصدار 316174 تصريحا للإقامة في عام 2022 بزيادة قدرها 11,8 % مقارنة بعام 2021. ويعود هذا التطور في زيادة دخول الأجانب إلى فرنسا، في المقام الأول، إلى سياسة الجاذبية التي تنتهجها فرنسا، والتي عززها قانون الهجرة المؤرخ في 10 سبتمبر 2018. وإذا كانت الهجرة الاقتصادية قد شهدت قفزة نوعية إلى أكثر من 40 % في عام 2022، فإن الهجرة المهنية قد تضررت من جراء أزمة الجائحة، حيث تراجعت بشكل حاد بنسبة 32% في عام 2020، ثم استأنفت ديناميكيتها بعد ذلك. وقد كانت الهجرة الاقتصادية أكثر نموا في فرنسا منذ عام 2010، وهي تمثل الآن أكثر من 16% من تدفقات الهجرة من بلدان ثالثة. وقد شهد عدد التأشيرات المطلوبة والممنوحة ارتفاعا ملحوظا، بعد الانهيار المرتبط بإغلاق الحدود خلال الأزمة العالمية للصحة. ففي عام 2022، قامت السفارات والقنصليات الفرنسية في الخارج بمعالجة 2337173 طلبا للتأشيرة، مقارنة بـ 982896 طلبا في عام 2021، حيث تم إصدار

([1]) Guillaume Mordant et autres, Op. Cit, p.9.

([2]) Bertrant lhommeau et autre, "Immigrés et descendants d'immigrés en France", INSEE, édition 2023, dans : http://www.insee.fr, consulté le 22/06/2024 à 4h 10m, p.96.

1738138 تأشيرة بزيادة تقدر بـ137 %. وقد بدأت تأشيرات قصيرة المدى للفضاء الأوروبي شنغن في الانتعاش السريع بزيادة 189,9% ، غير أن مستواها لا يزال أقل بأكثر من الضعف عما كان عليه قبل الأزمة الصحية. وقد عادت تأشيرات الإقامة طويلة المدى إلى مستواها في عامي 2018 و2019، بينما ارتفع عدد الطلبات المرفوضة في عام 2022 إلى نسبة 158 % مقارنة بعام 2021. ويتصدر رعايا المغرب، الجزائر والهند قائمة التأشيرات التي تقدمها القنصليات الفرنسية. ويأتي الطلبة والمتدربون على رأس قائمة المتصدرين لتصاريح الإقامة والحاصلين على تأشيرات الإقامة طويلة المدى بزيادة قدرها 12 % مقارنة بعام 2021. وأضحت تأشيرات الإقامة طويلة المدى أكثر ديناميكية بزيادة قدرها 67 % لأسباب اقتصادية في عام 2022. يحمل حوالي 14 ألفا منهم جواز سفر المواهب بزيادة 36 % عن عام 2021([1]).

تقع فرنسا ضمن المتوسط الأوروبي بالنسبة لحصة المهاجرين والأجانب المولودين في الخارج والمقيمين على التراب الفرنسي بنسبة 12,7 % وهي أعلى بشكل ملحوظ في النمسا، السويد وألمانيا بـ 20,4 % و20 % و18,4 % على التوالي. وعلى العكس من ذلك، فإن النسبة أقل في إيطاليا بـ 10,4 %. وباستثناء دولة اللكسمبورغ، إيرلندا، مالطا وبلجيكا، فإن دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وخاصة دول أوروبا الوسطى أو الشرقية التي لا تزال ظاهرة الهجرة فيها حديثة، لا تستقبل سوى نسبة قليلة من المهاجرين مقارنة بعدد سكانها.

ويمثل عدد الأجانب في الاتحاد الأوروبي نسبة 8,4 % من إجمالي عدد السكان لمجموع دول الاتحاد الأوروبي. وتبقى هذه الحصة أعلى بكثير في إسبانيا، ألمانيا والنمسا بـ 11,4 %، 13,1% و17,5 % على الترتيب. وتظل هذه النسبة في فرنسا أقل من 7,8 % من متوسط الاتحاد الأوروبي وحتى أقل من النسبة المسجلة في مجموع الدول السبع الكبار التي شملتها الدراسة بـ10,3 %. ومن بين الأجانب، فإن نسبة أولئك الذين يحملون جنسية من خارج دول الاتحاد الأوروبي مرتفعة بشكل خاص في إيطاليا وفرنسا.

على المستوى الدولي، تعد فرنسا من بين الدول التي تكون فيها تدفقات الهجرة محدودة. وإذا أخذنا في الاعتبار جميع التدفقات، بما في ذلك حرية التنقل داخل دول الاتحاد الأوروبي، وباستثناء الطلاب، فإن فرنسا تقع في مجموعة البلدان ذات التدفقات المنخفضة، مع إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا. وعلى العكس من ذلك، تعتبر الدانمارك، بلجيكا، كندا، وسويسرا بشكل خاص من بين الدول التي تشهد أعلى معدلات التدفق. وبالرغم من أن فرنسا بلد قديم للهجرة أكثر من أي بلد أوروبي آخر، إلا أن تدفقات الهجرة الوافدة أصبحت الآن أكثر اعتدالا. ولم تعد فرنسا اليوم بلدا للهجرة الجماعية والكثيفة كما كانت قبل منتصف السبعينيات من القرن الماضي([2]).

أما الجدول الثاني فيبين نسبة عدد الأجانب إلى عدد السكان في بعض الدول الأوروبية ومقارنتها ببعض الدول العربية والآسيوية.

([1]) Guillaume Mordant et autres, Op. Cit, p.9.
([2]) Op. Cit, p.20.

الجدول (10)

نسبة عدد الأجانب إلى عدد السكان في بعض الدول بالمائة (%)([1])

قطر	الإمارات	الكويت	لكسمبورغ	سويسرا	كندا	السويد	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا
86	70	69	35	23	21	14	13	11	10	07

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة الأجانب إلى عدد السكان في الدول العربية أكبر بكثير من نظيرتها في الدول الأوروبية إلا أن هذا لا يطرح مشكلا في الخطاب السياسي لهذه الدول، بينما العكس نجده مطروحا بشدة في الخطاب السياسي الأوروبي. كما نجد أن فرنسا تأتي في الترتيب بعد ألمانيا والسويد وكندا وسويسرا واللكسمبورغ ولا نجد حدة الخطاب المعادي للمهاجرين في السويد وألمانيا مثلا كذلك الذي نجده في فرنسا.

الفرع الثاني: تطور أعداد المهاجرين من الدول المغاربية إلى فرنسا

تعتبر الهجرة المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) الأكبر عددا في فرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة مرتبطة تاريخيا بالماضي الاستعماري واستمرت حتى الآن. يبدو أن الهجرة المغاربية إلى أوروبا هي أقدم مما هو متصور عادة، حيث كان يطلق على الجزائريين المتجولين الأوائل في فرنسا اسم "توركوس" (Turcos) بداية من عام1870 . ويعود هذا اللقب إلى حرب القرم (1854–1855) حيث أخذ الروس القناصة الجزائريين على أنهم أتراك بسبب الزي العسكري الذي كانوا يلبسونه([2]). وبدءا من 1900 و1905 بدأ عمال الصناعة الجزائريون في القدوم إلى فرنسا، ثم تبعهم بعد سنوات المغاربة الأوائل.

مع بداية القرن 20م بدأ الجيل الأول من المهاجرين يحط رحاله في فرنسا للعمل. فقد شارك الجزائريون والمغاربة في بناء ميترو باريس، وعمل الآلاف منهم في مناجم الشمال الفرنسي. وجندت فرنسا الاستعمارية حوالي 300 ألف جندي من أصول مغاربية للمشاركة في حروبها وسقط منهم حوالي 30 ألفا في جبهات القتال. ازدادت أمواج الهجرة المغاربية إلى فرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لكن سرعان ما تقلصت وتراجعت نتيجة الأزمة الاقتصادية لعام 1929. وعاد الكثير منهم إلى أوطانهم الأصلية ([3]).

في 1912، قدر عدد الجزائريين المهاجرين بـ 4000 أو 5000. وكان معظمهم من منطقة القبائل يعملون في مصانع مرسيليا، وفي مواقع البناء الحضرية وفي مناجم الشمال. ازداد عدد المهاجرين المغاربيون

([1]) Mustapha Harzoune , Op.cit.

([2]) Centre Nationale de Ressources Textuelles et Lexicales,]en ligne]: https://www.cnrtl.fr/definition/turco, Consulté le 24/11/2018 à 11h 30m.

([3]) Gildas Simon et Daniel Noin, "La migration maghrébine vers l'Europe", les cahiers d'outre-mer, 1972, n°99, 25eme année, à : http://www.persee.fr/doc/caoum, consulté le 24/11/2018 à 12h 30, p.245.

بسرعة في سنوات 1913 و1914، حيث وصل عددهم إلى ثلاثين ألف (30000) عشية الحرب العالمية الأولى. حيث قامت السلطات الاستعمارية بتنظيم عمليات تهجير قسري، خلال هذه الحرب، لتكملة احتياجاتها من الجنود والعمال. حيث تم تسجيل عدد 132000 مهاجر من البلاد المغاربية في المزارع ومصانع الأسلحة والخدمات، ليتم ترحيل بعضهم بعد انتهاء الحرب إلى شمال أفريقيا. وكان هناك في 1919 حوالي 10 آلاف فقط.

استأنفت رحلات الهجرة بعد بضع سنوات. ففي عام 1924 كان هناك ما يقرب من 120 ألف من البلدان المغاربية، منهم: 100 ألف جزائري، 10 ألاف مغربي و10 ألاف تونسي. غير أن الظروف تغيرت، وتغير معها المناخ النفسي في فرنسا، إذ حاولت السلطات الاستعمارية، من خلال تدابير مختلفة، الحد من عدد الأشخاص المهاجرين من المستعمرات المغاربية. واحتفظت هذه المستعمرات بالأرقام نفسها حتى عام 1930. وقد مثلت الهجرة المغاربية 4 % من نسبة الأجانب المقيمين في فرنسا. ولكن الأزمة الاقتصادية الكبيرة سنة 1929 أدت إلى عودة الكثير من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في1936([1]).

وقد شهدت السنوات التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، تطور متزايد لحركة الهجرة المغاربية إلى أوروبا، وسجلت أكبر الأرقام من الجزائر، وقد تم تعزيز الهجرة المغاربية في فرنسا من خلال تطور الهجرة المغربية والتونسية. وانتقل عدد المهاجرين من 50 ألف في عام 1946 إلى 150ألف في عام 1950، ثم 500 ألف بين سنوات 1964 و1967 إلى أن وصلت إلى عدد 700 ألف في 1971. وانتقل عدد المهاجرين من المغرب من 20 ألف في عام 1950 إلى 170 ألف عام 1971، وعدد المهاجرين التونسيين من 3 آلاف في عام 1949 إلى ما يقرب من 100 ألف في عام 1971([2]).

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية احتاجت فرنسا إلى اليد العاملة المهاجرة بكثافة لإعادة البناء والاعمار، وساهم المهاجرون في التطور الاقتصادي والتجاري لفرنسا. ففي الخمسينيات من القرن 20م، عرفت فرنسا هجرة 220 ألف جزائري، 20 ألف مغربي، و5 ألاف تونسي(*). وقد ساعدت هذه الأعداد المهاجرة في مواجهة الاحتياجات الاقتصادية لفرنسا من اليد العاملة، وساهمت بقدر كبير في ازدهار فرنسا وإعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية([3]).

في عام 1974، وفي سياق اقتصادي متدهور تم إيقاف هجرة العمل وتطورت الهجرة العائلية. ومنذ ذلك التاريخ، تزايدت حصة المرأة في تدفقات الهجرة المغاربية، سواء من أجل لم الشمل العائلي أو غير

([1]) Gildas Simon et Daniel Noin, Op.cit.

([2]) Op.cit.

(*) للإشارة فإن تضارب الأرقام التي يقدمها الباحثون تعود إلى اختلاف مصادر البيانات المتعلقة بالهجرة، وإلى عدم وجود إحصائيات دورية دقيقة في النصف الأول من القرن العشرين. كما تختلف هذه الأرقام باختلاف التعريفات المقدمة لمفهوم الهجرة والمهاجر في أغلب الدراسات والوثائق القديمة.

([3]) عياد محمد سمير، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. ص.396- 397.

ذلك. وقد بلغت نسبة النساء المهاجرات 51 % من إجمالي عدد المهاجرين في عام 2022، مقارنة بـ 44 % في 1975، و45 % في عام 1946 إلى أن أصبح عدد المهاجرين حاليا في حدود 5,3 مليون نسمة(*)، وذلك حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية(INSEE). منهم ثلثين من خارج دول الاتحاد الأوروبي، ويقدر أحفادهم بعدد 6,7 مليون نسمة أي حوالي 11% من العدد الإجمالي للسكان. فيكون المجموع أكثر من 12 مليون من المهاجرين وأحفادهم من أصول غير أوروبية والذي يمثل فيه المهاجرون من الدول المغاربية الأغلبية الساحقة([1]).

في عام 2022 تم إحصاء 7ملايين مهاجر يعيشون في فرنسا، ما يمثل 10,3 % من إجمالي السكان. تحصل منهم عدد 2,5 مليون مهاجر على الجنسية الفرنسية، ما يعادل 35 % من عدد المهاجرين. بينما يبلغ عدد الأجانب الذين يعيشون في فرنسا 5,3 مليون نسمة، أي ما يعادل 7,8 من إجمالي السكان. وهي تتألف من 4,5 مليون مهاجر لم يحصلوا على الجنسية الفرنسية، و0,8 مليون شخص ولدوا في فرنسا ويحملون جنسية أجنبية، و1,7 مليون شخص ولدوا بالجنسية الفرنسية في الخارج. كما تم تسجيل 48,2 % من المهاجرين الذين يعيشون في فرنسا ولدوا في أفريقيا، و32,3 % ولدوا في أوروبا. وتأتي الدول المغاربية في المراتب الأولى بنسبة 30% تقريبا([2]).

وقد تطورت أعداد المهاجرين من حيث العدد والنسبة المئوية حيث انتقل هذا العدد من 5 % عام 1946، إلى 7,4 % في عام 1975، و8,5 % في عام 2010، إلى أن أصبح 10,3 % عام 2022 من إجمال عدد السكان. وقد لوحظ أن تطور حصة المهاجرين من مجموع السكان الذين يعيشون في فرنسا ليس منتظما، ومنذ بداية العقد الأول من القرن 21م، زاد عدد المهاجرين مرة أخرى بشكل أسرع من إجمالي السكان. ويمثل السكان الأجانب الذين يعيشون في فرنسا 7,8 % من إجمالي عدد المهاجرين في عام 2022، مقارنة بـ6,5 % في عام 1975، و4,4 % في عام 1946. وبين منتصف الأربعينيات ومنتصف السبعينيات، كانت تدفقات الهجرة في الغالب من الذكور، ما جعلها تستجيب لاحتياجات فرنسا من العمالة لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم الوصول إلى فترة العقود الثلاثة المجيدة ([3]).

وبالرغم من توقيف تدفقات العمالة المهاجرة إلى فرنسا منذ 1974، فقد شهدت أعداد الهجرة المغاربية تزايدا ملحوظا من خلال سياسة لم شمل العائلة أو من خلال تدفقات الهجرة السرية والتي شهدت تصاعدا منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي. وتشير الإحصائيات الفرنسية إلى ارتفاع نسبة الهجرة المغاربية في فرنسا في مقابل تراجع عدد المهاجرين من الدول الأوروبية مثل إسبانيا، البرتغال وإيطاليا. ورغم التقييد

(*) والجدير بالملاحظة هنا تضارب الأرقام بين الحكومة الفرنسية ومختلف الهيئات الوطنية مثل المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والدولية مثل هيئة الأمم المتحدة.

([1]) Stéphane Kovacs, « France :12 millions d'immigrés et d'enfants d'immigrés », le Figaro, le 10/10/2012.

([2]) INSEE, L'essentiel sur …les immigrés et les étrangers, dans : https://www.insee.fr/fr/statistiques/3633212, Consulté le 23/02/2024 à 12h 34m.

([3]) INSEE, https://www.insee.fr/fr/statistiques/3633212, Op .cit.

الذي طال تدفقات الهجرة النظامية، فقد حافظت فرنسا على حصتها من الهجرة المغاربية بداية من العقد الأول للألفية الثالثة، وهو ما يبنه الجدول التالي.

الجدول (11)

تطور أعداد الهجرة المغاربية الشرعية في فرنسا من 2002 إلى 2012([1]).

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
2002	27936	26177	9844
2003	32596	24948	10496
2004	31846	24014	9835
2005	28989	21580	9284
2006	28726	19242	9150
2007	24041	19017	8832
2008	23605	23382	9103
2009	25452	25173	12301
2010	24420	24258	12648
2011	23599	23698	11935
2012	25408	23283	12116

يقدم الجدول رقم(11) إحصائيات المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية (INED)، ويقارن بين عدد المهاجرين الجزائريين والمغاربة والتونسيين، المقيمين بصفة قانونية في فرنسا بين سنوات 2002 و2012. ويوضح تطور هذه الأعداد من 2009 إلى 2012 وهي إحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية([2]). ويوضح هذا الجدول تطور الهجرة الشرعية من البلدان المغاربية الثلاث إلى فرنسا، حيث نلاحظ تراجع هذه الأرقام ابتداء من سنة 2004 وصولا إلى سنة 2008، والتي كانت في ارتفاع مستمر منذ بداية عام 1995. ثم ارتفاعها من جديد في سنة 2010 ثم العودة للانخفاض والتذبذب مرة أخرى ابتداء من 2011. ويعزى تراجع أعداد المهاجرين بداية من سنة 2004، تطبيقا لتوصيات اتفاقية أمستردام للاتحاد الأوروبي في 1999، وتوصيات المجلس الأوروبي المنعقد في صقلية في 2002. والقاضي بإدارة ملف الهجرة بما يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الأوروبية، بعدما تدهور المناخ الاقتصادي في العالم

([1]) http//www.ined.fr/fr/pop_chiffres/France/flux_immigration/depuis-1994/. , Op.cit

([2]) Dixieme rapport du gouvernement français sur les étranger en France(2012), in : www.immigration.intérieur.gouv.fr/info-resources/documentation/rapports-publics/, consulté le 25/12/2014 à 12h 20m..

إثر تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001 من جهة أخرى. و بعد تولي "نيكولا ساركوزي" لوزارة الداخلية في 2002، وتبنيه لسياسات متشددة تجاه قضايا الأمن والهجرة([1]).

يمثل رعايا الدول المغاربية الثلاثة محل الدراسة الأكثر عددا بـ 38,9% من إجمالي تصاريح الإقامة الصالحة التي تقدمها السلطات الفرنسية للأجانب. وباستثناء تونس بنسبة 5,6 %، فإن التقدم اذي أحرزته الدول المغاربية محدود مقارنة بالتقدم الذي أحرزته بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وساحل العاج بـ 7,5 % على وجه الخصوص، وجمهورية الكونغو الديموقراطية بـ 7,5 % والسنغال بـ 5,6 %. ابتداءا من 31 ديسمبر 2022، كانت الغالبية العظمى من هذه التصاريح مملوكة لرعايا دول ثالثة منهم أربعة من أصل عشرة تصاريح إقامة مؤقتة تتعلق بمواطني الدول المغاربية([2]).

فهل سيكون للمجتمع المغاربي في فرنسا وفي أوروبا انعكاسا على الخطاب السياسي الفرنسي والأوروبي؟، وهل يمثل هؤلاء تهديدا حقيقيا للأمن الفرنسي والهوية الثقافية الأوروبية؟ أم هي مجرد صور نمطية تجد جذورها في المرجعية التاريخية والفكرية لبعض التيارات السياسية والإعلامية في فرنسا وفي أوروبا؟ هذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال ما تبقى من البحث.

الفرع الثالث: حجم وطبيعة الهجرة غير الشرعية في فرنسا

على الرغم من صعوبة إحصاء حجم الهجرة غير الشرعية، إلا أن الظاهرة تنمو بشكل لافت وتثير قلق الدول والحكومات في مختلف أنحاء الكرة الأرضية. وفقا لمركز الأبحاث الأمريكي (Pew Research Center) فقد بلغ عدد الأجانب غير الشرعيين في أوروبا ما بين 3,9 و4,8 مليون شخص في عام 2017. ومع وجود 1,2 مليون مهاجر غير شرعي في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة، تستضيف كل منهما نصف العدد. وإذا أضفنا لهما إيطاليا وفرنسا فإن 70 % منهم يعيش في هذه البلدان الأربعة التي تمثل نصف إجمالي سكان أوروبا. ومن بين هذه الأعداد يوجد حوالي 400 ألف مهاجر غير شرعي على أراضيها من بينهم 38 ألفا ينتظرون قرارا بشأن وضعهم كطالبي لجوء.

في فرنسا محل الدراسة، يوجد حوالي 30 % من الأجانب غير الشرعيين يأتون من منطقة آسيا والمحيط الهادي (بما في ذلك أفغانستان)، و23 % من الدول الأوروبية التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي أو دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (AELE)، و21 % من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، و17 % من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و8 % من الأمريكيتين([3]).

تقدر السلطات الفرنسية عدد المهاجرين غير الشرعيين والذين لا يملكون وثائق قانونية للإقامة بأكثر من 900 ألف شخص. غير أن تضارب الأرقام التي تقدمها مختلف الهيئات والأجهزة المختصة حول عدد

([1]) http://discours.vie-publique.fr/notices/033001361.html . consulté le 21/11/2011.
([2]) Guillaume Mordant et autres, Op.Cit, p.26.
([3]) Mustapha Harzoune, "L'immigration clandestine est-elle organisée ?", Musée de l'histoire de l'immigration, Dans : https://www.histoire-immigration.fr/les-migrations/, consulté le 25/06/2024 à 6h 20m.

الأجانب غير الشرعيين في فرنسا، يشير إلى تلك الحقائق المخفية وراء النماذج المعرفية والصور النمطية التي تقوم عليها السياسات العامة الحكومية والتي تتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية. من بين ما تخفيه هذه السياسات هو الرغبة الجامحة في ترحيل المهاجرين في أسرع وقت ممكن حتى لا يتمكن هؤلاء من تجميع الأوراق الثبوتية للإقامة مع مرور الوقت.

تستند السياسة الحكومية المتعلقة بالأجانب غير الشرعيين (Sans papiers) في فرنسا في جزء منها إلى سلسلة من الخطابات التي تصورهم على أنهم مصدر تهديدات مختلفة للنظام والأمن ونظام الرعاية الاجتماعية والصحية والهوية الوطنية. هذا الخطاب هو جزء من صراع معياري لتعريف الهجرة على أنها معضلة أمنية وليست ظاهرة اجتماعية طبيعية. وقد ساهمت مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة الهجرة غير الشرعية، من خلال ربطها بسلسلة مترابطة من التهديدات التي تتراوح بين العنف والتطرف والإرهاب ومختلف أشكال الجريمة. وغالبا ما يستند هذا الخطاب على تبسيط الأمور ويمنح وجودا للتهديد الذي يسعى إلى مواجهته وتبرير سياساته. وباسم مخاوف الناخبين المشروعة يتم اتباع سياسة التشديد والحزم. وهكذا يتم تلبية أمن المواطنين أولا، وهو الأمر الذي يجعل الأجانب والمهاجرين غير النظاميين أقل أمنا. ونتيجة لذلك يتم التعامل معهم من خلال نظام يجمع بين الخطاب المتشدد ومجموعة من الممارسات القسرية فضلا عن الإجراءات الإدارية والقضائية([1]).

في نوفمبر 2021، أوصى تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي بالعمل على تحديد عوامل المغادرة للمهاجرين غير الشرعيين وعدم معاقبة السكان الذين يساعدونهم في التنقل والإقامة، باعتبار أن تخفيض إصدار التأشيرات هو عامل من عوامل تعزيز الحالات غير الشرعية، ونمو الشبكات السرية لتهريب ونقل المهاجرين. وأوصى هذا التقرير بإصدار تأشيرات الدخول المتعددة والسماح بالدخول والخروج بدلا من الطرق السرية وتداعياتها السلبية([2])، غير أن السلطات الفرنسية لا زالت مصرة على نفس النهج في تقييد الهجرة النظامية والشرعية ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

تشير الأرقام المتعلقة بالمسألة إلى ارتفاع عدد الطلبات المرفوضة للتأشيرات في السنوات الأخيرة، اين بلغت 506611 طلبا مرفوضا في سنة 2023 من بين مجموع الطلبات والذي بلغ حوالي ثلاث ملايين بالتقريب (أنظر الجدول رقم 12).

([1]) Stefan Le Courant, La ville des sans-papiers, L'Homme (Enligne), n° 219-220/2016, mis en ligne le 28/11/2018, pp.209-210, dans : http://journals.openedition.org/lhomme/29106, consulté le 14/08/2024 à 6h 36m.

([2]) Mustapha Harzoune, Op. cit.

الجدول (12)

طلبات التأشيرات إلى فرنسا من جميع البلدان بين 2022 و2023 ([1])

	2022	2023	النسبة المئوية للنمو
مجموع الطلبات	2337173	2972988	%27,2
الطلبات المرفوضة	500251	506611	%1,3
الطلبات الصادرة	1738138	2439822	%40,4

كما تشير التقارير نفسها إلى تزايد عدد حالات الطرد والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية سواء من خلال الترحيل القسري أو من خلال التعاون والمساعدة التي تبديها بلدان المصدر لهؤلاء المهاجرين. وقد بلغ مجموع حالات الترحيل 17048 سنة 2023 بزيادة قدرها 10,7 % عن سنة 2022، أنظر الجدول رقم (13).

الجدول (13)

عدد حالات الطرد والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين بين سنتي 2022 و2023([2])

	2022	2023	النسبة المئوية للنمو
الترحيل القسري	11410	11722	% 2,7
الترحيل بالمساعدة	2102	2832	% 34,7
العودة الطوعية	1888	2494	% 32,1
مجموع الحالات	15400	17048	% 10,7

إن تشديد الرقابة على الحدود الفرنسية والأوروبية، يقابله وجود نظام احتجاز إداري وترحيل والذي تم تعزيزه بشكل مضطرد منذ إدماجه في التشريع الفرنسي. حيث تم بناء مراكز جديدة للاحتجاز الإداري، وانشاء مراكز خبرة في مجال الطرد والإعادة وما إلى ذلك. ويبدو ان هذه السياسة لا تسير في الطريق الصحيح، إذ تظل الغالبية العظمى من الأجانب عالقين في إجراءات الترحيل والإعادة إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلدان ثالثة. حيث أن عدم وجود وثائق السفر أو التصريحات القنصلية، يجعل من الطرد والإعادة مستحيلا. وفي الواقع فقد أدى الفشل الواضح لهذه السياسة إلى زيادة قمع الأجهزة الأمنية للأجانب المقيمين بطرق غير شرعية.

([1]) Ministère de l'intérieur et des Outre-mer, "Les principales données de l'immigration en France", Publication du 27 juin 2024 ; dans : http://www.immigration.interieur.gouv.fr/info-ressources/etudes-et-statistiques/, consulté le 11/10/2024 à 14h.

([2]) Op.cit.

ففي 2014، ووفقا للأرقام الواردة في التقرير المقدم إلى مجلس الشيوخ الفرنسي في 30 سبتمبر 2015، تم إصدار 96229 أمرا بالإبعاد والتي لم تنفذ منها سوى 21489 أمرا فقط. إذ أن معدل انفاذ هذه الأوامر متباين للغاية، حيث يبلغ حوالي 50 % بالنسبة لمواطني الاتحاد الأوروبي، وأقل من 15 % بالنسبة للأجانب من خارج الاتحاد الأوروبي([1]).

ترتيبا على ما سبق عرضه من أرقام وإحصائيات، يمكن ملاحظة أن حجم الهجرة الدولية في فرنسا بنمطيها الشرعي وغير الشرعي يعتبر متوسطا مقارنة بالدول التي تستقبل المهاجرين بكثافة، حيث تقترب فرنسا بالمعدل المتوسط للدول الأوروبية، غير أن تصاعد الخطاب المعادي للمهاجرين وتقييد السياسات الحكومية المتعلقة باستقبال وإقامة المهاجرين تنبع من هواجس الخوف المرتبطة بالأزمات الفرنسية متعددة الأبعاد والمستويات لا سيما على المستوى الاقتصادي، الثقافي والهوياتي وعجز الحكومات المتتالية عن الاستجابة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالأساس. وهو ما سنتناوله بالتحليل في المحاور اللاحقة.

المطلب الثاني
الصور النمطية لخطاب الهجرة في السياسة الفرنسية

تتضح تحولات خطاب الهجرة في الفضاء العمومي الفرنسي من خلال التحولات الجيو اقتصادية والأمنية على المستوى العالمي والإقليمي من جهة، ومن خلال تأثره بخطاب الأمننة للمؤسسات الأوروبية منذ انعقاد مؤتمر القمة لدول الاتحاد الأوروبي بإشبيلية في أواخر شهر جوان من سنة 2002. ومن خلال تأثير الخطاب الشعبوي والمعادي للأجانب والمهاجرين من جهة ثانية. وبعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي جرت جولتها الأولى في بداية شهر أبريل من سنة 2002، وشهدت لأول مرة، تأهل مرشح اليمين المتطرف جان ماري لوبين للدور الثاني متقدما على المرشح الاشتراكي ليونيل جوسبان. إذ أن تزامن هذين الحدثين وارتفاع صوت الخطاب الأمني في الحملات الانتخابية لكل من جاك شيراك وجان ماري لوبين، أثرا بشكل مباشر على تحولات الخطاب السياسي الفرنسي من جهة وعلى السياسات المتعلقة بالهجرة بشكل خاص. وهو ما سنفصل فيه من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: تحولات خطاب الهجرة الفرنسي في ظل التغيرات الأمنية الجديدة

الفرع الثاني: الأوجه المتعددة للمهاجرين في الفضاء الفرنسي العام

الفرع الثالث: التصنيفات النمطية للهجرة في الخطاب السياسي الفرنسي

وسيتم عرض هذه العناصر كما يلي:

([1]) Stefan Le Courant, Op.cit, p. 210.

الفرع الأول: تحولات خطاب الهجرة الفرنسي في ظل التغيرات الأمنية الجديدة

في أواخر شهر جوان من سنة 2002، والتي تلت هجمات 11 سبتمبر 2001، اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي في مدينة إشبيلية البرتغالية لتدارس القضايا السياسية والأمنية في الفضاء الأورو متوسطي، وكانت الهجرة غير الشرعية أحد أهم المسائل التي تداول فيها هؤلاء القادة، واتضحت منذ ذلك الحين المقاربة الأمنية في سياسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. اتفق أعضاء الاتحاد الأوروبي على تشديد الرقابة الأمنية على الحدود واعتماد آلية الدوريات المشتركة لحراستها، ونص البيان المشترك على ضرورة تسريع المقتضيات التشريعية المشتركة الخاصة بتلك القرارات، ومعاقبة الدول غير المتعاونة في ضبط الهجرة غير الشرعية([1]). تلتها بعد ذلك قمة سالونيك باليونان في 2003، في محاولة للتخفيف من خطاب التهديد والوعيد الذي ساد القمة السابقة إزاء الدول التي لا تتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية والمصدرة لها.

لقد أضحت الهجرة الدولية من بين القضايا السياسية والأمنية التي تطرح في اجتماعات التعاون في منطقة حوض البحر المتوسط، أين يتم التأكيد في كل مرة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية بكل الوسائل. أما على مستوى الحوارات الثنائية، فقد باشر الاتحاد الأوروبي بداية من أبريل 2003 مفاوضاته مع الدول المغاربية من أجل استقبال المهاجرين المغاربيين الذين طردوا من الأراضي الأوروبية، وكذا استقبال المهاجرين الأفارقة المطرودين والذين عبروا حدود الدول المغاربية، في مقابل تقديم إغراءات مالية واستثمارية لحكومات هذه الدول بهدف قبول هذه الاتفاقيات([2])، والتي قبلتها ليبيا في عهد الرئيس الراحل "معمر القذافي"، وتحفظت بشأنها الجزائر.

وبالرغم من أن المقاربة الأوروبية في مسار برشلونة لعام 1995، اشتمل على ثلاث أبعاد: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وإنسانية إلا أن المقررات التي صدرت عن كل من قمتي اشبيلية وسالونيك، أظهرت اختلال مسار برشلونة لصالح المقاربة الأمنية للعلاقات الأرو متوسطية. وتوزعت المقاربة الأمنية على نوعين من السياسات: الإجراءات الوقائية، والإجراءات العقابية.

تتمثل الإجراءات الوقائية في عدد من السياسات والتشريعات التي تهدف إلى الحد من انتشار الهجرة غير الشرعية، من خلال تكثيف مراقبة الحدود والتنسيق والتعاون في مجال تبادل المعلومات الأمنية لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين. وتركز هذه الخطة على التنسيق والتعاون بين الدول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها بالإضافة إلى دول العبور. وفي هذا السياق تعتبر الدول المغاربية بلدانا مصدرة للهجرة غير الشرعية ومناطق عبور واستقبال في نفس الوقت.

([1]) محمد بلخيرة، مرجع سبق ذكره، ص. 376.

([2]) مرسي مشري وركاش جهيدة، " الخصائص السوسيو ثقافية للمهاجر غير الشرعي وانعكاسها على التعاون الحضاري بين ضفتي المتوسط"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص156.

وتتمثل الإجراءات العقابية في مجموعة من السياسات والتشريعات التي تهدف إلى تجريم الهجرة غير الشرعية، واحتجاز المهاجرين السريين لفترات أطول في مراكز الاحتجاز والترحيل. وتعقيد إجراءات التسوية لأوضاعهم. ومعاقبة كل من يساهم في نقل وإيواء أو تشغيل المهاجرين في وضعية غير قانونية([1]).

على المستوى الوطني والجهوي، ولاحتواء مخاطر الإرهاب العابر للحدود، وتدفقات الهجرة السرية، سعت فرنسا إلى التعاون والتنسيق الأمني مع الحكومات المغاربية، من خلال مسار برشلونة واجتماعات مجموعة (5+5)، وفي إطار العلاقات الثنائية بين فرنسا والدول المغاربية كل على حدا.

لقد طرحت أحداث العنف والإرهاب في شمال أفريقيا في بداية التسعينيات من القرن 20م، لا سيما الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، الكثير من المشاكل والأزمات، وضاعفت من قلق السلطات العمومية الفرنسية، وبالأخص تجاه المهاجرين من الجزائر، تونس والمغرب. وتزايد شعور الخوف والتطرف والعنف المنسوب إلى الجماعات الإسلامية المسلحة. وقد زاد من هذا القلق هجمات 11 سبتمبر 2001، والخوف من انتقال عدوى التفجيرات الارهابية إلى التراب الفرنسي.

بعد تولي نيكولا ساركوزي لوزارة الداخلية في 2002 وتبنيه لسياسات متشددة تجاه قضايا الأمن والهجرة. عمل على إصدار ما لا يقل عن خمسة قوانين تتعلق بقضايا الهجرة، الاندماج والجنسية. والتي جاءت في مناخ سياسي طبع بخطاب اليمين المتطرف المعادي للمهاجرين، بزعامة جان ماري لوبين. وبموجب هذه القوانين تقلصت حقوق وامتيازات المهاجرين من الدول المغاربية بصفة معتبرة([2]).

وقد بدى نيكولا ساركوزي متأثرا بخطاب الجبهة الوطنية حول الهجرة قبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2007 بأشهر قليلة، حين ربط موضوع الهجرة باللا أمن والعنف والانحراف في الأحياء والضواحي الفرنسية المكتظة بالمهاجرين. مقتنعا في خطابه أن الحد من الهجرة النظامية وطرد المهاجرين غير الشرعيين هو مطلب جزء كبير من المجتمع الفرنسي([3]).

غداة وصوله إلى السلطة في 2007، حاول نيكولا ساركوزي، أن يعطي دفعة جديدة للسياسة الفرنسية لا سيما على صعيد الدفاع والسياسات الأمنية، ومن خلال فتح مجال صناعة القرار إلى لجان البحث والتفكير في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وقد خلصت هذه اللجان إلى نتيجة مفادها: أن تحليل ظاهرة العولمة في مختلف أبعادها وتجلياتها، فتح الأبواب لإعادة تحديد الأولويات الاستراتيجية الكبرى لفرنسا. وعملت هذه اللجان على تحليل مصادر التهديد الجديدة للأمن الفرنسي والأوروبي، والذي يمتد من

([1]) محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص. ص. 377-380.

([2]) جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف، مرجع سبق ذكره، ص. 258.

([3]) Interview de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire et président de l'UMP, dans "Le Monde" le 28 avril 2006, sur le nouveau projet de loi sur l'immigration choisie", les "objectifs quantifiés" notamment en matière d'expulsion et la réglementation du regroupement familial,
Dans : https://www.vie-publique.fr/discours/161568, consulté le 27/05/2018 à 15h20m.

غرب أفريقيا إلى المحيط الهندي، والذي يفرض على الحكومة الفرنسية العمل على إعادة ترتيب جهودها في الدفاع والأمن، وتعبئة الموارد لكي تظل مستعدة لكل الاحتمالات([1]).

وقد تركزت استراتيجية الأمن القومي الفرنسي على خمسة قطاعات رئيسية، وهي: سياسة الدفاع، سياسة الأمن الداخلي، الأمن المدني، السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية. حيث يصف الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي عدم اليقين الاستراتيجي الناجم عن العولمة وتغير أشكال العنف، والتي تظهر تداعياتها بعد ذلك على فرنسا وأوروبا وتسمح بتحديد استراتيجية الأمن القومي، والتي تهدف إلى مواجهة المخاطر والتهديدات التي قد تؤثر على حياة الأمة. وقد اعتبرت الهجرة غير الشرعية القادمة من الدول المغاربية أو العابرة لحدودها من بين أهم الأخطار التي تهدد الأمن القومي الفرنسي والأوروبي([2])

في ظل الركود الاقتصادي لفرنسا وتحت تأثير ضغوط البطالة وارتفاع حجم الديون الخارجية، لم تعد فرنسا قادرة على استقبال آلاف المهاجرين الاقتصاديين بطرق سرية وغير قانونية، ولم يعد تنقل الأشخاص والمهاجرين إلى فرنسا حقا مطلقا. منذ تولي ساركوزي السلطة الرئاسية اتجهت السياسة الفرنسية للهجرة إلى تطبيق الانتقائية والتي تعطي الحق لفرنسا في اختيار وانتقاء من تريد من المهاجرين وتركز على جلب الكفاءات منهم فقط، بما يعطي قيمة مضافة للاقتصاد الفرنسي. وإلى إعادة وترحيل المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية، وإعطاء الحق في الاندماج إلى من هم في وضعية قانونية.

الجدير بالملاحظة، أن التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية المتعلقة بالهجرة، تتقاطع مع خطاب اليمين المتطرف والذي يدعو إلى طرد المهاجرين بدون وثائق وترحيلهم إلى أوطانهم الأصلية، حفاظا على مناصب الشغل للفرنسيين أولا، وحماية للأمن والنظام العام وحفاظا على مقومات الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع الفرنسي.

الفرع الثاني: الأوجه المتعددة للمهاجرين في الفضاء الفرنسي العام

لقد أدى انخفاض عدد المواليد في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر، إلى جانب الاحتياجات الناجمة عن التصنيع، إلى النظر بشكل إيجابي إلى الهجرة، والتي ظهرت كحل سحري لسد العجز الديموغرافي ومواجهة احتياجات القوى العاملة في الزراعة والصناعة. ففي البدايات الأولى لتاريخ الهجرة في فرنسا كان الخطاب السائد لا يفرق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية بل كانت تضع الجميع تحت مسمى الهجرة العمالية. والتي ساهمت في بناء الاقتصاد الفرنسي من جهة وفي إغناء الثقافة الفرنسية من جهة ثانية.

([1]) Jean Claude Mallet, "Introduction du livre blanc", conférence présentée aux actes de la journée d'études sur Le livre blanc sur la défense et la sécurité nationale : et après ? organisé par la fondation pour la recherche Stratégique, du 17 sept 2008, p.9.

أنظر: جيلالي بشلاغم، مرجع سبق ذكره، ص. 246.

([2]) Jean-Claude Mallet et autres (Commission du livre blanc), "Défense et sécurité nationale : le livre blanc", France : Odile Jacob, 2008, p. 48.

في أطروحته للدكتوراه، الموسومة: "الأجانب في فرنسا، دورهم في النشاط الاقتصادي"، يقدم "جورج موكو" وصفا دقيقا للرؤية السائدة عن الهجرة آنذاك، وهي رؤية نفعية بحتة، وتنقل جميع الصور النمطية التقليدية للهجرة رغم ادعاءاتها العلمية. يشيد هذا العمل الذي صدر في مؤلف سنة 1932 بمزايا الهجرة العمالية التي تتكيف بشكل وثيق مع الاحتياجات الاقتصادية، وتمنح سوق العمل مرونة كبيرة، حيث يمكن إغلاق الحدود وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في أوقات الأزمات، قبل إعادة فتحها في أوقات الرخاء. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المهاجرون بجد لأنهم يريدون كسب الكثير من المال، وهم معتادون على الحياة القاسية، وهم أكثر طاعة وأقل تطلبا من الفرنسيين.

ويشير "جورج موكو"، نقلا عن "دانيال لوشاك" إلى بعض العيوب التي ترافق الهجرة والمهاجرين، مثل انخفاض الانتاجية في البداية، وتفاقم البطالة في أوقات الأزمات وتحويل المدخرات، ووجود مهاجرين غير صالحين للعمل اليدوي، والذين يأتون إلى فرنسا للتجارة، وممارسة هواياتهم، وهو يشير بوضوح إلى اليهود، والأرمن والمشارقة. ولكنه في الإجمال يشيد بالنتائج الإيجابية للهجرة، على الرغم من التكاليف الناجمة عن المشاكل الصحية وانتشار الجريمة. ومع ذلك كان قلقا بشأن مستقبل العرق الفرنسي جراء سياسة تحسين النسل التي كانت سائدة في ذلك الوقت، حيث كان يخشى من الزواج المختلط، والذي يمكن أن يسبب أضرارا مختلفة للجنس أو العرق الفرنسي([1])، وهو هنا يؤكد النظرة العنصرية والعرقية لقضايا الهجرة.

وفي هذا السياق، تقدم سياسة الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية مثالا واضحا على ذلك، حيث كانت القيود الأولى التي فرضتها الحكومة الأمريكية في 1875م، تهدف إلى حظر العناصر السيئة من المهاجرين لحماية الصحة الجسدية والعقلية للمواطنين الأمريكيين في البداية، ثم الحفاظ على التجانس العرقي بعد ذلك. ويشير عام 1921 إلى التحول من الاختيار السلبي للمهاجرين إلى الاختيار الإيجابي، أي إلى سياسة الهجرة الانتقائية. وقد كان التشريع الساري في الولايات المتحدة حتى 1965، يحدد حصصا تبعا للأصل الوطني ودرجة الاندماج المحتملة للمجموعات المختلفة من المهاجرين. وبداية من عام 1965، تم استبدال نظام الحصص المخصص لكل بلد بنظام معقد من التفضيلات، والذي يمنح الأولوية لأطفال الأمريكيين، وعائلات المواطنين الأمريكيين أو المقيمين على التراب الأمريكي، والعمال ذوي المهارات التي تتناسب مع احتياجات البلد([2]).

وبالعودة إلى الواقع الفرنسي، يشير الخبير الاقتصادي "هيبوليت دالبيس" (Hyppolyte d'Albis) إلى تحولات خطاب الهجرة خلال ثلاثين سنة الماضية من خلال إعادة قراءة خطاب "إدوارد فيليب"([*])

([1]) Danièle Lochak, "Le tri des étrangers : Un discours récurent ", Revue Plein Droit, 2006/2, n°69, pp.4-8, Dans : http://www.cairn.info/, consulté le 29/05/2024 à 21h 46m.

([2]) Op.cit.

([*]) إدوارد فيليب: ولد في 28 نوفمبر 1970 في روان، هو سياسي فرنسي. عينه الرئيس إيمانويل ماكرون – بعد يوم واحد من تنصيبه رئيساً للجمهورية الفرنسية – كأول رئيس لوزراء فرنسا في ولايته في 15 مايو2017. بدأ نشاطه الحزبي عندما كان طالبا مع الحزب الاشتراكي في التسعينيات، قبل أن ينضمَّ في 2002 إلى الحزب اليميني الاتحاد من أجل حركة شعبية الذي أصبح في 2015 حزب الجمهوريون.

(Édouard Philippe) ومقارنته بخطاب "ميشال روكار" (Michel Rocard)(*) قبل ذلك أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في 22 ماي 1990، حيث لاحظ تجاورا في خطابيهما كرئيسي وزراء للحكومة الفرنسية، وكليهما يكشفان عن تطورات النظر إلى الهجرة، ويكشف أيضا عن الاختلافات السياسية الأساسية بين المتحدثين.

أولا، من حيث الشكل، قام خطاب "ميشال روكار" بتتبع الهجرة في فترة تاريخية طويلة، مع الإشارة إلى مساهمة مختلف السكان الأجانب في بناء الهوية الفرنسية، وأكد على الصعوبات والمعارضات السياسية التي يصعب التوفيق بينها. بعد ثلاثين عاما، أصبح خطاب رئيس الوزراء أمام الجمعية الوطنية مختلفا تماما، وخاصة بعد أزمة تدفقات الهجرة في 2015، والتي مست أغلب الدول الأوروبية. أما الأهم من ذلك، فإن الهجرة في فرنسا بالنسبة لإدوارد فيليب لها ثلاثة أوجه وهي: المهاجر العامل، المهاجر الباحث (أو المثقف) والمهاجر البائس([1]).

الوجه الأول: وتمثله العمالة المهاجرة بطرق قانونية وفي إطار الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف، والتي ساهمت في ازدهار الاقتصاد الفرنسي ولا تزال حتى الآن. حيث أعلن إدوارد فيليب عن تخفيف قيود التوظيف وتشديد الرقابة، وتحديد حصص الهجرة من اليد العاملة حسب احتياجات الاقتصاد الفرنسي، والتي لا تمثل سوى 20000 شخص مهاجر سنويا.

الوجه الثاني: ويمثله الطلاب والباحثون والمبتكرون والذين يحظون بكل تفضيل لدى الحكومات المتتالية([2]) سواء كانت من اليمين أو من اليسار. وبالرغم من زيادات رسوم التسجيلات الجامعية للطلاب الدوليين، ترغب الحكومات الفرنسية المتعاقبة في تشجيع هذا النوع من الهجرة، وفي ظل المنافسة الأوروبية والعالمية في مجالات البحث العلمي والابتكار، تعمل الحكومة الفرنسية من أجل الظفر بأفضل الكفاءات وجذب العقول النادرة لإدماجها في دواليب الاقتصاد المعرفي والتكنولوجي.

الوجه الثالث: وهو الوجه البائس للهجرة، ويمثله طالبو اللجوء والمهاجرون السريون، وهي الصورة التي تحتل فضاءات النقاش السياسي للحكومات الفرنسية المتتالية. حيث تتتابع الإجراءات والسياسات والتشريعات والأرقام من أجل إقناع الرأي العام أن الحكومة تسيطر على الوضع، من خلال توفير الوسائل والأدوات التي تمكن من زيادة قدرة الأجهزة العمومية والأمنية على مواجهة التدفقات المتزايدة للهجرة.

وفي هذا السياق، تمتعت الهجرة المغاربية بوضع اجتماعي ورمزي خاص في الفضاء الاجتماعي والسياسي لفرنسا، يميزها عن غيرها من الجاليات المقيمة على التراب الفرنسي. ويرجع ذلك أساسا إلى

(*) ميشال روكار: من مواليد 23 أوت 1930 في كوربفوا شمال باريس. سياسي فرنسي وعضو الحزب الاشتراكي الفرنسي . خريج المدرسة الوطنية للإدارة. تولى ميشيل روكار عددا من الوظائف والمسؤوليات، كان آخرها منصب رئيس وزراء فرنسا خلال حُكم فرنسوا ميتيران لمدة ثلاث سنوات من 1988 حتى 1991.

([1]) Hyppolyte D'Albis, "Immigration : ce qui a changé dans le discours politique" , Les Echos, publie le 08/10/2019, dans : http://www.lesechos.fr/idées-debats/cercle/, consulté le 27/05/2024 à 16h.

([2]) Op.cit.

جذورها التاريخية التي تعود إلى سنوات الاستعمار وما بعد الاستقلال الوطني، وإلى الاتفاقيات الثنائية الفرنسية مع البلدان المغاربية. وقد ظل النظر إلى هذه الهجرة ولفترة طويلة على أنها هجرة عمالية مؤقتة، لا تسعى إلى الاستيطان والإقامة الدائمة في فرنسا، وقد كانت هذه النظرة تتماشى مع السيادة الوطنية والقومية لبلدان المنشأ ومع مشروع الهجرة للأشخاص المعنيين أنفسهم.

وفي الواقع، فقد اعتبرت الهجرة إلى فرنسا مشروعا فرديا، بحثا عن فرص العمل والهروب من الفقر في بلدان المغرب العربي، والتي كانت تدفع المهاجرين إلى التنقل إلى فرنسا من أجل البحث عن فرص العيش ومصدر لإعالة عوائلهم، وتجميع مبلغ من المال ليعيد المهاجرون استثماره في بلدانهم الأصلية بعد العودة. غير أن فشل مشروع الهجرة والعودة لآلاف المهاجرين في أواخر السبعينيات من القرن 20م حيث تم تعليق الهجرة العمالية إلى فرنسا في عام 1974، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في سياسة الهجرة الفرنسية، وفتح الباب أمام الهجرة العائلية ولم شمل أسر العمال المهاجرين.

وفي سياق التحولات الاقتصادية العالمية والجيوسياسية، تحول النظر إلى الهجرة المغاربية في إطار أوسع للجاليات العربية والإسلامية المقيمة بفرنسا والتي تكاثرت وتعلم أبناؤها في المدارس الفرنسية وأصبحت الجاليات العربية والإسلامية، تشكل جزءا من النسيج الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي لفرنسا. والتي طبعت الفضاءات العامة بألوان الهجرة التي حملت معها العادات والتقاليد الثقافية والدينية والاجتماعية، فانتشرت دور العبادة والتنظيمات الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى أعمال العنف وأحداث العنصرية ضد المهاجرين، وكثير من الأحداث التي ساهمت في طرح قضية الهجرة في قلب النقاش السياسي والإعلامي في فرنسا([1]).

وقد ساد الخطاب ذي الأوجه الثلاثة منذ بدايات سنوات الهجرة إلى فرنسا واستمر حتى نهاية القرن العشرين. غير أن هذا الخطاب قد تغير بفعل التغيرات الأمنية والاقتصادية إقليميا وعالميا وخاصة بعد انتشار التطرف والارهاب ولا سيما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

الفرع الثالث: التصنيفات النمطية للهجرة في الخطاب السياسي الفرنسي

لطالما كانت الجوانب الديموغرافية والاقتصادية متداخلة، فقد ظهرت الحاجة إلى اليد العاملة في فرنسا منذ القرن التاسع عشر، بسبب انخفاض معدل المواليد في مرحلة مبكرة. وقد ساهمت الهجرة على تعويض النقص في العمالة والعجز الديموغرافي على حد سواء، حيث سعت السلطات إلى الاحتفاظ بالسكان الأجانب وتوطينهم في فرنسا.

قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، أعلنت الحكومة الفرنسية عن رغبتها في تنفيذ سياسة استباقية، حينها انقسم الاقتصاديون والديموغرافيون بخصوص سياسة الهجرة المثلى. حيث عبر الاقتصاديون عن

([1]) Jocelyne Cesari, "De l'immigré au minoritaire : Les maghrébins de France", Revue Européenne des Migrations internationales, Vol.10, n°1, 1994, p.109. Dans : http://www.persee.fr/doc/remi_0765-0752_1994_num_10_1_1393, consulté le 13/07/2018 à12h 32m.

تأييدهم جلب اليد العاملة المهاجرة وتحدثوا عن جلب مليون ونصف مليون عامل إلى فرنسا خلال خمس سنوات، بينما رأى الديمغرافيون أن فرنسا في حاجة إلى أربعة أو خمسة ملايين مهاجر خلال خمس سنوات. وقد استند مرسوم 1945 المتعلق بالهجرة في نهاية المطاف على افتراض هجرة اليد العاملة. وقد تم رفض إغراء سياسة الهجرة الهادفة إلى اختيار المهاجرين وفقًا لمعايير عرقية، وعلى أساس قدرتهم المفترضة على الاندماج، على الرغم من أن الممارسات الإدارية سمحت في الواقع العملي باختيار المهاجرين وفقًا لأصولهم العرقية أو الجغرافية([1]).

ومع ذلك، ابتداء من نهاية عام 1945، ومن أجل معالجة النقص في القوى العاملة الذي واجهه الاقتصاد في إعادة البناء الكامل ثم في النمو الشامل، شجعت الدولة الهجرة رسميا وعلى نطاق واسع. ومع ذلك، ابتداء من جويلية 1949، لم يعد من الممكن النظر في استخدام العمالة الأجنبية إلا في حالة غياب العمالة الوطنية.

لا شك أن انتصار الجبهة الوطنية بزعامة جان ماري لوبين في درو (غرب باريس) في العام 1983، أين حقّقت أول اختراق انتخابي بحصولها على 16,7 % من الأصوات خلال الجولة الأولى من الانتخابات البلدية، ثم توالي صعود الجبهة بعد ذلك، يمثل علامة بارزة ونقطة تحول في التعامل مع قضية الهجرة، حيث اتجهت سياسات الهجرة إلى إعطاء الأفضلية للفرنسيين في التوظيف، وتقييد شروط الإقامة والعمل للمهاجرين الأجانب([2]).

مع بداية الألفية الثالثة، وتعاظم الأخطار والتهديدات الأمنية، برز نيكولا ساركوزي بصفته وزيرا للداخلية، كأحد أبرز الوجوه السياسية مستعيرا جوهر خطابه المناهض للهجرة من الجبهة الوطنية([3]). أثناء تقديمه مشروع قانون الهجرة في عام 2003، قام ساركوزي، ولأول مرة، بالتمييز بين الهجرة المفروضة والهجرة المختارة ([4]).

أولا: الهجرة المفروضة (Immigration subie): وهي هجرة كثيفة غير مرغوبة في نظر اليمين بكل تياراته وطوائفه، والتي تواجهها فرنسا، مثل الهجرة العائلية في إطار سياسة لم شمل الأسر، وطالبي اللجوء، وتدفقات الهجرة السرية المهدد لكيان المجتمع الفرنسي وهويته.

ثانيا: الهجرة المختارة (Immigration choisie): وهيا الهجرة التي تختارها فرنسا وفقا لاحتياجات اقتصادها وقدرات الإدماج لديها، وهي هجرة مرغوبة ينبغي تشجيعها.

([1]) Danièle Lochak, Op.cit.

([2]) Mouna Viprey, "Immigration choisie, immigration subie : du discours à la réalité", Revue de L'IRES n° 64 - 2010/1, p. 155. Dans : https://shs.cairn.info/article/RDLI_064_0149/pdf?lang=fr, consulté le 12/06/2024 à 14h 20m.

([3]) Gérard Courtois, 8 mars 2007 : le jour où Sarkozy a dégainé l'identité nationale, Radio France, publié le 31 Mars 2022, dans : https://www.radiofrance.fr/franceculture/, consulté le 13/06/24 à 22h 24m.

([4]) Danièle Lochak , Op.cit.

منذ ذلك الحين، أصبح التعارض بين الهجرة المفروضة والهجرة المختارة (أو الانتقائية) هو الفكرة الرئيسية المهيمنة على الخطاب الفرنسي الحكومي. غير أن "دانيال لوشاك"، يرى أن هذا الخطاب ليس جديدا في فرنسا، وإنما يسعى هذا الخطاب إلى إعادة تنشيط فكرة المعارضة التي لطالما كانت عنصرا مهيكلا في النظر إلى الأجانب والمهاجرين. فقد سعت الدول والمجتمعات عبر مر التاريخ، للاحتفاظ بالأجانب الصالحين (الجيدين)، في حين يتم تحويل الآخرين حسب الوقت والحالة الأخلاقية لتلك المجتمعات، إلى عبيد أو مضطهدين أو إلى الطرد والإبعاد.

تظهر التجربة أنه في كل مرة يتم فيها سن سياسة هجرة استباقية، فإن مصالح البلد المضيف هي ما يدفع إلى سن تلك السياسة. وهو أمر منطقي في نهاية المطاف. فكل السياسات العامة تفترض مسبقا تحديد الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك. ومن هذا المنظور، ينظر إلى المهاجرين باعتبارهم موردا اقتصاديا وديموغرافيا، وما إلى ذلك، وتظل الاعتبارات الإنسانية إما غائبة أو ثانوية. وتبقى هذه مشكلة قائمة في السياسات الغربية، وحاضرة في النقاش العمومي الفرنسي. والسؤال الذي يبقى مطروحا في هذا الصدد، هو: كيف يتم تحديد المعايير التي على أساسها تختار فرنسا أعداد المهاجرين الذين تحتاجهم؟. وما هي الوسائل والأدوات التي تعتمدها لجذب هؤلاء؟.

بالعودة إلى تاريخ الجمهورية الثالثة، وفي فترة العقود الثلاثة المجيدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لم تكن هناك سياسة حقيقية للهجرة في فرنسا باستثناء مبدأ: "دعه يعمل دعه يمر". وفي سياق تخضع فيه تدفقات الهجرة في المقام الأول إلى قانون العرض والطلب، وليس لتدخل الدولة. وبالتالي فقد كانت مسألة انتقاء المهاجرين من صلاحية أرباب العمل وأصحاب الشركات، في حين بقيت الإرادة السياسية للدولة في الخلف. غير أن غياب الإرادة السياسية وغياب تدخل الدولة، لا يعني غياب الخطاب المتعلق بالهجرة، المنقسم بين صورة الأجنبي الصالح وصورة الأجنبي السيء، وهو الخطاب الذي يسعى إلى الموازنة بين فوائد ومضار الهجرة([1]).

بعد الخسائر البشرية الكبيرة في الحرب العالمية الأولى والتي قدرت بنسبة 11 % من السكان الذكور العاملين في فرنسا، وفي سياق انخفاض معدل المواليد، سعت الحكومة الفرنسية إلى جلب العمالة الأجنبية، ولكن ليس أي عمالة. لذلك سارعت إلى إعادة القوى العاملة التي جلبتها من المستعمرات الفرنسية خلال الحرب، والسعي إلى انتقاء المهاجرين من بين الدول الأوروبية خاصة من بولندا، إيطاليا وتشيكوسلوفاكيا. أين عقدت مع هذه الدول اتفاقيات ثنائية في سنتي 1919 و1920م، والتي سمحت لأرباب العمل الفرنسيون بالبحث عن العمالة التي يحتاجونها في هذه البلدان وجلبها إلى فرنسا.

وقد ظلت فكرة فرز المهاجرين حاضرة في السياسة الفرنسية بهدف تجنب وصول مهاجرين غير مرغوب فيهم إلى الأراضي الفرنسية. وقد تم تطوير فكرة الهجرة المختارة بشكل أساسي من قبل المتخصصين

([1]) Danièle Lochak, Op.cit.

والخبراء، والذين كان معظمهم يؤيدونها. حيث كان الاختيار في المقام الأول يقوم على المعيار العرقي مع إعطاء الأفضلية لبعض الشعوب على حساب أخرى، على أساس التسلسل الهرمي لمعايير الفرز العرقي والصحي. وجاء الانتقاء الديموغرافي كمكمل للمعايير السابقة، لأنه لا يقتصر فقط على تفضيل الأجانب برفقة عائلاتهم، بل يشمل أيضا تفضيل السلالات الأكثر تكاثرا بشكل خاص. كما يرتكز الاختيار المهني على انتقاء وتوظيف العمال الذين يظهرون مستوى جيد من التأهيل والتي تتكيف مع احتياجات الاقتصاد الفرنسي. ثم يأتي الفحص الطبي من أجل التأكيد على أن المهاجرين يتمتعون بصحة جيدة وعقلية سليمة. ثم يأتي الاختيار الأخلاقي لتجنب الجانحين، وأخيرا الاختيار السياسي حتى لا يصبح المهاجر محرضا على الاضطرابات.

إن تنفيذ معايير الاختيار هذه، والتي تمثل أساس الهجرة المختارة تفترض الإرادة السياسية للسلطات العامة لتنظيم الهجرة بدلا من تركها في يد أرباب العمل والشركات. وفي غياب هذه الإرادة، كان محكوما على هذه الآمال والتكهنات أن تبقى في حالة مضاربة. في نهاية المطاف، و بناء على الأمر الصادر في 2 نوفمبر 1945، تم إنشاء المكتب الوطني للهجرة (ONI) على فرضية هجرة اليد العاملة، والتي سمحت لاحقا بانتقاء واختيار المهاجرين على أساس مصدر الهجرة([1]).

مهما كانت الاختلافات والاعتراضات، فإن النقاش الذي أثاره خبراء الديموغرافيا والاقتصاد، يتركز بالكامل على فكرة انتقاء المهاجرين، لكن الأمر ظل محصورا في دائرة صغيرة من الخبراء، والذين تمكنوا بفضل صدور قانون عام 1945، من إخراج مسألة الهجرة من النقاش البرلماني ومنع الأحزاب السياسية من السيطرة عليها.

بعد تعليق الهجرة إلى فرنسا في عام 1974، أدى التبني الدائم لسياسة التحكم والسيطرة على تدفقات الهجرة إلى تحول خطاب الهجرة، إلى الحد الذي أدى تدريجيا إلى اعتبار الهجرة في حد ذاتها آفة، واعتبرت هجرة مفروضة، وكان النظر إليها على أنها شر لابد من محاربته أو على أكثر تقدير هي واقع يجب قبوله أو التسامح معه. وعليه تشكلت سياسة الهجرة الجديدة من شقين: وقف الهجرة العمالية من جهة، وإدماج المهاجرين المتواجدين بانتظام على الأراضي الفرنسية من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، سوف يتحول الخطاب السياسي الرسمي إلى التعارض بين المهاجرين الذين هم في وضع قانوني والذين يجب دمجهم، والذين هم في وضع غير قانوني والذين يجب طردهم، مع تطبيق سياسة تركز بشكل كامل على السيطرة التامة على تدفقات الهجرة. فأصبح هناك اتجاه يعتبر الهجرة بطبيعتها مفروضة، والتي يجب منعها كما يعبر عنها شعار الهجرة صفر (Immigration Zéro) الذي أطلقه تشارلز باسكوا في عام 1993 متأثرا بخطاب الجبهة الوطنية([2]).

([1]) Danièle Lochak, Op.cit

([2]) Mustapha Harzoune, " Qu'est-ce que l'immigration zéro", Musé de l'Histoire de l'immigration, 2022, dans : https://www.histoire-immigration.fr/politique-et-immigration/, consulté le 10/06/2023 à 11h 20m.

بعد وصول اليسار الإشتراكي إلى السلطة في عام 1981، بقيادة "فرانسوا ميتران" (François Mitterrand)، تغيرت سياسة الهجرة وتغير معها الخطاب الذي يرافقها، حيث تم الاعتراف بعد ذلك بشرعية وجود السكان المهاجرين، وحقهم في البقاء على الأراضي الفرنسية. ولكن سرعان ما عاد الخطاب إلى مواجهة المهاجرين المقيمين، والذين أصبحوا جزءا من الواقع الفرنسي، وبين المهاجرين في وضعية غير قانونية أو القادمين بطرق غير شرعية والذين يجب طردهم وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية. وهي نفس المعارضة والجدل التي استمرت حتى نهاية القرن 20م. وهو الأمر الذي ساعد في اتفاق اليمين واليسار، فلا أحد يعارض فكرة السيطرة على تدفقات الهجرة، ومن جهه أخرى الحاجة إلى استقرار وإدماج المهاجرين المقيمين بشكل قانوني ودائم على الأراضي الفرنسية.

في عام 1998، بدأ النظر إلى الهجرة في التغير، حيث تم رفض فكرة الهجرة الصفرية رسميا لصالح فتح الحدود بشكل انتقائي للأجانب الذين لديهم مصالح شخصية تتوافق وتتزامن مع المصالح الاقتصادية لفرنسا: من المستثمرين، المثقفين، الباحثين، المبتكرين وأصحاب المهارات العالية، والطلبة الدوليين الذين يتلقون منحا دراسية من الحكومة الفرنسية. وفي هذا السياق، تسارعت تحولات الخطاب من الهجرة صفر إلى الهجرة الانتقائية.

ومع المزيد من تقارير الخبراء والمنظمات الإقليمية، والتي بدأت تدق ناقوس الخطر، وتظهر أن الوضع الاقتصادي والديموغرافي في أوروبا يجعل اللجوء إلى الهجرة أمرا لا مفر منه، على المديين القصير والمتوسط، والذي أدى إلى الوعي الكامل بخطورة الوضع. ففي نوفمبر من سن 2000م، أوصت المفوضية الأوروبية بضرورة فتح قنوات الهجرة القانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار المساهمة الإيجابية التي يمكن للمهاجرين تقديمها إلى سوق العمل والنمو الاقتصادي، واستدامة أنظمة الحماية الاجتماعية. وفي يناير 2005، أصدرت المفوضية الأوروبية كتابا أخضر عن نهج الجماعة الأوروبية لإدارة الهجرة الاقتصادية توصي بتشجيع المزيد من تدفقات الهجرة المستدامة لتغطية احتياجات سوق العمل الأوروبي وضمان الرخاء والازدهار.

وقد تزامن هذا مع النقاش الذي كان سائدا في فرنسا حول مدى صلاحية وصواب تحديد حصص الهجرة. ففي يناير من سنة 2005، أثار نيكولا ساركوزي، أمام الصحافة الفرنسية مسألة الحصص والتي يجب أن تكون موضوع نقاش بدون محرمات وبدون إقصاء لأطراف العملية السياسية. وتحدث عن فكرته للسياسة الانتقائية القائمة على المهن والبلدان الأصلية للهجرة. وفي شهر جويلية من نفس السنة تمكن ساركوزي، بعد أن عاد إلى وزارة الداخلية، من تقديم الخطوط العريضة لسياسة الهجرة التي اختارها: بتحديد عدد المهاجرين المسموح لهم بالدخول إلى فرنسا وفقا لاحتياجات الاقتصاد وقدرات فرنسا على الاستقبال والإدماج([1]).

([1]) Danièle Lochak, Op.cit.

كما تزامن هذا النقاش مع انتشار الخطاب الشعبوي وصعود قوى اليمين المتطرف بقيادة الجبهة الوطنية والتي وصل مرشحها للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية لأول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة سنة 2002. حيث كان موضوع الهجرة وانعدام الأمن على رأس الأجندة الانتخابية لجان ماري لوبين. والذي يلعب على أنواع مختلفة من المخاوف، أهمها: مخاوف الهوية وانعدام الأمن والتي تجعل الرأي العام يشعر بالخوف من خطر الغزو وتشويه الهوية.

إن تغير الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية في فرنسا بعد سنوات الرفاه الاقتصادي، أدى إلى تغير الخطاب وتعدد الصور النمطية التي تصف الهجرة والمهاجرين. والتي تتراوح بين النظر إلى العامل المهاجر على أنه عنصر ضروري لتلبية احتياجات سوق العمل وبالتالي فهو شخص مرغوب وجوده على التراب الفرنسي سواء كان ذلك بصفة نظامية أو بصفة غير قانونية، وبين صورة المهاجر الأجنبي غير المرغوب فيه والذي يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وتهديدا للهوية الثقافية والحضارية لفرنسا. وهي الصورة التي كانت ولا زالت سائدة حتى الآن في النقاشات السياسية والإعلامية.

وعليه، فإن التصنيفات النمطية للهجرة سمحت للحكومات الفرنسية بتبرير سياساتها القمعية إزاء المهاجرين بدون وثائق إدارية رسمية، وتقييد شروط الدخول والإقامة على المهاجرين بطرق نظامية بهدف التحكم في استيعاب ظاهرة الهجرة والتحكم في تداعياتها لا سيما الأمنية منها. كما سمحت هذه التصنيفات لتكريس الصور النمطية والسلبية في الخطاب السياسي والإعلامي إزاء المهاجرين غير المرغوب فيهم.

المطلب الثالث

تطور التشريعات الفرنسية للهجرة ابتداءا من عام 1974

بعد أن قررت الدولة الفرنسية وقف الهجرة العمالية في عام 1974. ومنذ ذلك التاريخ، تم اعتماد العديد من النصوص التشريعية لتنظيم دخول وإقامة الأجانب على ترابها. وعليه ستناول هدا المطلب الفروع التالية:

الفرع الأول: التشريعات المتعلقة بتعليق الهجرة العمالية وتشجيع الهجرة العائلية

الفرع الثاني: التشريعات المتعلقة بانتقاء المهاجرين وتعزيز الاندماج

الفرع الثالث: مستقبل التشريعات المتعلقة بالهجرة في ظل تصاعد اليمين المتطرف

وسيتم عرض هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: التشريعات المتعلقة بتعليق الهجرة العمالية وتشجيع الهجرة العائلية

بعد تعليق تدفقات العمالة المهاجرة إلى فرنسا في سنة 1974، دشنت السياسة الفرنسية للهجرة عهدا جديدا تميز بتقييد شروط الهجرة والتنقل والإقامة على التراب الفرنسي، كما اتسمت هذه المرحلة بتصاعد مشاعر الكراهية والعداء والعنصرية تجاه المهاجرين من الدول المغاربية، وقد تطورت سياسات الهجرة الفرنسية تبعا لفترات حكم اليمين واليسار والوسط بداية من سنة 1974 وحتى سنة 2007 كما يلي:

سنوات حكم جيسكار ديستان: 1974 – 1981

في جويلية 1974، قررت الحكومة الفرنسية، في فترة حكم الرئيس الفرنسي الأسبق "فاليري جيسكار ديستان" وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة والأزمة الاقتصادية، وضع حد للعمالة المهاجرة لاسيما تلك القادمة من الدول المغاربية، ومنذ ذلك الحين، تبنت فرنسا سياسة المراقبة على تدفقات الهجرة. وقد تميزت هذه السياسة بوقف جميع أشكال الهجرة الجديدة، والرقابة الصارمة على الدخول والإقامة، باستثناء مواطني المجموعة الأوروبية، حيث تم التوقيع على ترسانة كاملة من المنشورات والمراسيم خلال هذه الفترة أو تعديلها. وقد ظل هذا القرار ساري المفعول حتى عام 1977، أين سمح باستقبال المهاجرين في إطار سياسة لم شمل العائلة. وبالمقابل، تم تشجيع العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وصرف مكافأة مالية للعودة قدرها 10000 فرنك فرنسي عام 1978([1]).

وقد حدد مجلس الوزراء الصادر في 9 أكتوبر 1974 توجهات الحكومة فيما يتعلق بالاندماج، حيث تم التركيز على مشاكل الاستقبال، السكن، محو الأمية، التدريب المهني والترويج الثقافي، وإنشاء آلية جديدة للعودة المنظمة والقسرية لجزء من القوى العاملة الأجنبية الموجودة سابقًا بشكل منتظم، وأحيانًا لفترة طويلة، في فرنسا. كان الهدف المعلن هو عودة 500 ألف أجنبي والتي استهدفت بالأساس العمالة المهاجرة المغاربية، وقد امتدت هذه التدابير على مدى خمس سنوات([2]).

في 10 يناير 1980، تم إصدار القانون المتعلق بمنع الهجرة غير الشرعية وتعديل الأمر الصادر في 2 نوفمبر 1945 المتعلق بشروط الدخول والإقامة في فرنسا للأجانب (المعروف بقانون بونيه)، والذي جعل شروط الدخول إلى فرنسا أكثر صرامة، من خلال القرارات التالية ([3]):

– يجعل من الدخول أو الإقامة غير القانونية سببًا للطرد بنفس الطريقة التي تجعل من تهديد النظام العام سببًا للطرد.

– يجعل من الممكن طرد المهاجرين غير الشرعيين أو أولئك الذين لم يتم تجديد تصاريح إقامتهم.

– النص على ترحيل الأجانب إلى الحدود واحتجازهم في السجن لمدة تصل إلى سبعة أيام إذا لم يتمكنوا من مغادرة البلاد فوراً.

([1]) Vie publique (La rédaction), "Chronologie : les lois sur l'immigration depuis 1974", dans : https://www.vie-publique.fr/eclairage/20162, consulté le 21/10/2024 à 23h 45m.

([2]) Op.cit.

([3]) Op.cit.

سنوات حكم فرانسوا ميتران: 1981-1995

منذ انتخاب فرانسوا ميتران لرئاسة الجمهورية في 10 ماي 1981، تم تعليق عمليات الطرد الصادرة بحق الأجانب والمهاجرين غير النظاميين، وتم إقرار أوامر تمنح الإقامة المؤقتة للأجانب المستفيدين من هذا التعليق. كما تم حظر طرد الأجانب المولودين في فرنسا أو الذين دخلوا فرنسا قبل سن العاشرة . وتخفيف شروط إقامة الأجانب والحصول على تصاريح الإقامة واللجوء السياسي. وفي سبتمبر 1981 تمت المصادقة في مجلس الوزراء على مشروع القانون المتعلق بأوضاع وحقوق الأجانب، واعتماد مشروع قانون يضمن حرية تكوين الجمعيات للأجانب.

كما تم إلغاء أحكام قانون بونيه بموجب القانون المؤرخ في 27 أكتوبر 1981 وأدرج سلسلة من الضمانات الجديدة للأجانب تنص على ما يلي: لا يمكن إصدار قرار الطرد إلا إذا كان الأجنبي قد حُكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة على الأقل، زيادة الضمانات الإجرائية المحيطة بالطرد، لا يمكن إعادة الأجانب الذين هم في وضع غير نظامي إلى الحدود إلا بعد صدور حكم قضائي، وليس من خلال القنوات الإدارية، ولم يعد من الممكن إخضاع الأجانب القاصرين لإجراءات الطرد، ولا يمكن طرد أولئك الذين لديهم روابط شخصية أو عائلية في فرنسا إلا في حالات الطوارئ المطلقة، عندما يشكل الإجراء ضرورة حتمية لأمن الدولة أو السلامة العامة. كما تم إلغاء نظام المساعدة لعودة المهاجرين وأسرهم إلى بلدهم الأصلي. وفي تاريخ الأول من سبتمبر 1982، أصدرت كتابة الدولة لشؤون المهاجرين بيانا صحفيا تعلن فيه انتهاء إجراءات تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، أين تم تسليم حوالي 105 ألاف بطاقة عمل وإقامة صالحة لمدة سنة واحدة([1]).

غير أن صعود اليمين المتطرف (الجبهة الوطنية بزعامة جان ماري لوبين) عام 1983، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية المستمرة أثرت على الخطاب السياسي، وفي ظل مظاهرات ابناء المهاجرين ضد العنصرية ومن أجل المساواة، والتي عرفت باسم (la marche des Beurs)، برز شقين لسياسة الهجرة: شق للسيطرة على تدفقات الهجرة ومراقبتها. وشق يعمل من أجل تيسير الاندماج للمهاجرين وعائلاتهم([2]).

في 31 أوت 1983 تم تقديم مجموعة من التدابير إلى مجلس الوزراء تهدف إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وتسهيل اندماج السكان المهاجرين من خلال:

المراقبة المنهجية للمهاجرين غير الشرعيين وأصحاب عملهم، تخفيض عدد العمال الموسميين (أحكام خاصة لمواطني الدول المغاربية)؛ تبسيط إجراءات الحصول على تصريح العمل؛ تمثيل المهاجرين في اللجنة الوطنية للعمل الأجنبي؛ وسائل التدريب التربوي والثقافي والمهني والإجراءات الإعلامية؛ مكافحة التعصب والعنصرية والعنف.

([1]) Vie publique (La rédaction), "Chronologie : les lois sur l'immigration depuis 1974", Op.cit.

([2]) Vie publique (La Rédaction), "Les politiques de l'immigration depuis 1974 dans les discours publics", Publié le 12 décembre 2023, Dans : https://www.vie-publique.fr/discours-dans-lactualite/291619, consulté le 22/10/2024 à 02h 55m.

في 17 جويلية 1984، تمت الموافقة بالإجماع على القانون رقم 84-622 المتعلق بترخيص الإقامة والعمل الفردي، والذي يعترف بالطبيعة الدائمة لاستقرار السكان المهاجرين في فرنسا ويفصل بين الحق في البقاء وشغل الوظيفة.

بعد فوز المعارضة بزعامة جاك شيراك في الانتخابات التشريعية في مارس 1986، وتشكيل حكومة التعايش تم إصدار القانون رقم 86-1025 المؤرخ في 9 سبتمبر 1986 المتعلق بشروط دخول وإقامة الأجانب في فرنسا، المعروف بقانون "شارل باسكوا"، والذي يعطي الولاة الحق في الأمر بترحيل الأجانب الذين هم في وضع غير شرعي إلى الحدود. وبهذا الشكل، فقد تم إعادة تأسيس نظام الطرد كما كان قبل قانون 29 أكتوبر 1981؛ فهو يقيد قائمة الأجانب الذين يحصلون تلقائيًا على بطاقة إقامة وقائمة الأجانب المحميين من إجراءات الإبعاد من التراب الفرنسي([1]).

بعد انتخاب فرانسوا ميتران رئيسا لفرنسا لعهدة ثانية في 8 ماي من عام 1988، أعلن وزير الداخلية "بيير جوكس" في يناير 1989، عن توقيع أربعة منشورات تعدل بعض التدابير التنفيذية لـ "قانون باسكوا"، وتخفف شروط إقامة الأجانب في فرنسا (لا سيما تسوية وضعية أزواج الفرنسيين، آباء أجانب الأطفال فرنسيين، وشباب أجانب) ومناقشة التشريع الجديد في البرلمان بشأن إقامة الأجانب في فرنسا في أبريل 1989. وفي الثامن من شهر أوت 1989، تم صدور القانون رقم548- 89 المتعلق بشروط دخول وإقامة الأجانب في فرنسا، المعروف بقانون جوكس، والذي تضمن الحماية من طرد الأشخاص الذين تربطهم روابط شخصية أو عائلية بفرنسا، ووضع رقابة مسبقة على قرارات المحافظات برفض الإقامة، والتي يجب تقديمها إلى لجنة الإقامة المكونة من ثلاثة قضاة، واستئناف قضائي مع وقف التنفيذ ضد تدابير الترحيل على الحدود.([2])

في العاشر من شهر يناير 1990، تم نشر القانون رقم 90-34 والمتعلق بإحداث استئناف وقف التنفيذ لقرارات الإعادة إلى الحدود، وهو الأمر الذي تعزز بقرار مجلس الدولة الذي ينص على وجوب استفادة المهاجرين من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تفرض بشكل خاص قيودًا على شروط طرد الأجانب في 19 أبريل 1991.

في 31 أوت 1991 نشر في الجريدة الرسمية المرسوم رقم 91-829 المؤرخ في 30 أوت 1991 المتعلق بشروط الدخول والإقامة في فرنسا للأجانب والذي عزز شروط إصدار شهادات الإقامة اللازمة للمواطنين الأجانب لدخول الإقليم (وعلى وجه الخصوص تفويض عمدة البلدية للتحقق من "حقيقة ظروف الإقامة") والاتصال بمكتب الهجرة الدولية من أجل إجراء الفحوصات([3]).

([1]) Vie publique (La rédaction), "Chronologie : les lois sur l'immigration depuis 1974", Op.cit.
([2]) Op.cit.
([3]) Op.cit.

وفي 25 سبتمبر 1991، تم تقديم مشروع قانون إلى مجلس الوزراء لتعزيز مكافحة العمل السري وضد تنظيم الدخول والإقامة غير القانونيين للأجانب في فرنسا، كما تم وضع تدابير وقائية تهدف إلى تثبيط العمالة غير المعلنة؛ تدابير لقمع العمل السري والاتجار بالعمال وقمع المساعدة على الدخول والإقامة غير القانونية للأجانب في فرنسا؛ إصلاح نظام الاستبعاد من الأراضي الفرنسية (توسيع نطاق تطبيق عقوبة الحظر باستثناء الأجانب الذين لديهم "روابط عائلية وثيقة بشكل خاص" مع فرنسا)([1]).

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، سعت الحكومة الفرنسية بتعديل قوانين الهجرة ودخول الأجانب بما يتوافق مع اتفاقية شنغن الموقعة في 14 يونيو 1985 والتي ألغت تدريجيا الضوابط الحدودية الداخلية. وقد نصت هذه الاتفاقية على الالتزامات والعقوبات المطبقة على شركات النقل التي تنقل الأجانب إلى فرنسا.. كما تم إصدار القانون رقم 91-1383 المؤرخ في 31 ديسمبر 1991 المتعلق بتعزيز مكافحة العمل السري ومكافحة تنظيم الدخول والإقامة غير القانونيين للأجانب في فرنسا، وإصدار القانون رقم 92-190 المؤرخ في 26 فبراير 1992، المتعلق بإنشاء "مناطق العبور" في الموانئ والمطارات "حيث كان من الممكن احتجاز الأجانب غير المسموح لهم بدخول فرنسا لمدة أقصاها 30 يوما (20 يوما + 10 بقرار من القاضي الإداري) . كما يضع القانون عقوبات على شركات النقل التي تنقل الأشخاص إلى الأراضي الفرنسية دون جواز سفر أو تأشيرة ([2]) .

سنوات حكم جاك شيراك: 1995 – 2007

بعد انتخاب جاك شيراك رئيساً للجمهورية في 7 ماي 1995، تم تقديم مشروع قانون إلى مجلس الوزراء يتضمن مختلف الأحكام المتعلقة بالهجرة في 6 نوفمبر 1996، وعلى وجه الخصوص، نظام ترحيل الأجانب الذين هم في وضع غير قانوني، الاحتجاز القضائي لهؤلاء الأجانب، صلاحيات الشرطة القضائية بالقرب من الحدود، صلاحيات رئيس البلدية فيما تعلق بإجراءات إصدار تصاريح الإقامة ووسائل حل المشكلات الإدارية، حالة الأشخاص الذين لا يمكن طردهم ولكن لا يحق لهم الحصول على تصريح إقامة([3]).

في التاسع عشر من شهر جوان 1997، أعلن جوسبان، عن مراجعة شاملة للتشريعات المتعلقة بالهجرة والجنسية، وإعادة النظر في التحقيقات التي يقوم بها المحافظون لوضع المهاجرين غير الشرعيين واستعادة الحصول التلقائي على الجنسية الفرنسية لأطفال الأجانب المولودين في فرنسا، كما تم إقرار التسوية لأوضاع بعض الأجانب الذين هم في وضع غير قانوني (لا سيما لأزواج الفرنسيين أو الأجانب في وضع قانوني) والأجانب المصابين بأمراض خطيرة والطلاب والأشخاص الذين ليس لديهم وضع لاجئ ولكنهم معرضون للخطر في بلده الأصلي.

([1]) Vie publique (La rédaction), "Chronologie : les lois sur l'immigration depuis 1974", Op.cit.
([2]) Op.cit.
([3]) Op.cit.

في 12 يناير 1998، أعلن وزير الداخلية "جان بيير شوفينمان"(*) عن تسوية وضعية 15700 من الرعايا الأجانب الذين لا يحملون وثائق بموجب المنشور الصادر في 24 جوان 1997. وفي 22 جوان من نفس السنة، أصدر تعليماته إلى المحافظين لتنظيم عودة الرعايا الأجانب الذين لا يحملون وثائق إلى بلدهم والذين لم تتم تسوية أوضاعهم، من خلال: تمويل سفر العودة بمبلغ 6500 فرنك لكل شخص بالغ (و900 فرنك لكل طفل) وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية. وكان مكتب الهجرة الدولية مسؤولا عن معظم هذه الترتيبات([1]).

وقد انخفضت نسبة تصاريح الإقامة لمدة عشر سنوات من العدد الإجمالي لرعايا البلدان الثالثة، من 42,7 % في عام 1994 إلى 26,1 % في عام 1999. كما انخفضت نسبة بطاقات الإقامة الصادرة للوافدين الجدد بمعامل 5 تقريبًا، من 42% إلى 9%، بين سنوات 1994 و1999. ومع ذلك، يمكن تفسير جزء من هذا الانخفاض في عام 1998 وحتى عام 1999 بعملية تسوية الأوضاع التي قررتها حكومة جوسبان، والتي أدت إلى زيادة حادة في عدد تصاريح الإقامة المؤقتة الصادرة ([2]).

الفرع الثاني: التشريعات المتعلقة بانتقاء المهاجرين وتعزيز الاندماج

لقد أدى تراكم القوانين المقيدة للهجرة وتقييد الأحكام المتعلقة بالإقامة والاستقرار، في العقود الثلاثة الماضية، إلى القضاء على الفلسفة السائدة في قانون جويلية 1984 وما قبله، حيث لم يعد الحصول على بطاقة الإقامة هي الخطوة الأولى في عملية الاندماج، ولكنها أصبحت المكافأة النهائية لرحلة المحارب التي يجتازها المهاجر منذ مغادرته لموطنه الأصلي وبعد وصوله إلى التراب الفرنسي. واتسمت هذه المرحلة بتشديد شروط وأحكام الدخول والإقامة والعمل للأجانب والمهاجرين، والتي توزعت على المراحل التالية:

سنوات حكم نيكولا ساركوزي 2007-2012

مع بداية الألفية الثالثة، وبعدما تقلد نيكولا ساركوزي مقاليد وزارة الداخلية في العهدة الثانية والأخيرة لجاك شيراك، عرفت سياسة الهجرة تغيرا ملحوظا. حيث اعتمد ساركوزي مفهوم الهجرة الانتقائية بدل الهجرة العائلية والمفروضة. ففي 29 ماي 2002، عرض ساركوزي في مجلس الوزراء، رغبته في إعداد قانون توجيهي للأمن الداخلي، والذي خصص أحد أقسامه لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

(*) جان بيار شوفنمان الملقب بـ"حكيم الجمهورية" ولد عام1939، من أهمّ الشخصيات السياسية القديمة التي لا تزال على قيد الحياة، تقلّد مناصب وزارية في مختلف الحكومات. اشتهر بمعاداة الرأسمالية، كان أحد مؤسسي ومنظري الحزب الاشتراكي الفرنسي، وصاغ برنامج اليسار الانتخابي الذي حمل فرانسوا ميتران إلى الحكم في 1981. وخلال العقد الأخير أصبح مشرفا على مؤسسة Res Publica ، التي أنشأها بهدف إثراء الجدل السياسي حول مختلف القضايا والملفات.

([1]) Vie publique (La rédaction), "Chronologie : les lois sur l'immigration depuis 1974", Op.cit.

([2]) Antoine Math et Alexis Spire, "Précarisation : la preuve par les chiffres", Revue Plein droit n° 102, octobre 2014, dans : https://shs.cairn.info/revue-plein-droit-2014-3-page-34?lang=fr, consulté le 13/11/2024 à 17h 40m, pp.36 - 37.

وفي 30 أبريل 2003 اعتمد مجلس الوزراء نصا لمشروع قانون يتعلق بمراقبة الهجرة وإقامة الأجانب في فرنسا، ينص على تمديد فترة احتجاز الأجانب، ومراقبة أكثر صرامة لشهادات الاستقبال وتعزيز مراقبة بعض حالات الزواج المختلط وتشديد شروط الحصول على تصاريح الإقامة وتعديل العقوبة المزدوجة. ومن ثم دخول قانون دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء (Ceseda (*)) حيز التنفيذ في الأول من مارس 2005، والذي يلغي ويحل محل الأمر الصادر في 2 نوفمبر 1945 المتعلق بشروط دخول وإقامة الأجانب في فرنسا([1]).

فرض قانون نوفمبر 2003 المعروف باسم "قانون ساركوزي الأول" رقابة متزايدة على طلبات التأشيرة وأنشأ ملفا لبصمات الأصابع لطالبي التأشيرة. ومنذ عام 2005، ارتكز الخطاب العام حول الهجرة على الانتقال مما يسمى بالهجرة "المفروضة" إلى الهجرة "المختارة" الموجهة نحو قطاعات العجز في العمالة. في خطابه الذي ألقاه يوم 9 جوان 2005، عبر نيكولا ساركوزي، عن سياسته قائلا: " سنستقبل اللاجئين والمهاجرين بشكل أفضل إذا كنا قادرين على كبح الهجرة غير الشرعية وتنظيم الهجرة العائلية. إن قبولنا لكل شيء وعدم اختيارنا لأي شيء يعني أننا نتجاهل مصالحنا الاقتصادية وقناعاتنا الإنسانية. أريد الانتقال من الهجرة المفروضة إلى الهجرة المختارة"([2]). وطلب من الحكومة والبرلمان أن يحددا سنويا، حصة من المهاجرين لكل فئة، وعدد الأشخاص المسموح لهم بالاستقرار في فرنسا. وفي هذا السياق، صدر قانون الهجرة والاندماج المعروف باسم "قانون ساركوزي الثاني" في 24 جويلية 2006، والذي جعل عقد الاستقبال والاندماج إلزاميا لجميع الوافدين الجدد ([3]).

ظلت فرنسا الوجهة المفضلة لطالبي اللجوء منذ عقود من الزمن. منذ عام 2000، واتجه عدد طالبي اللجوء في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الانخفاض بعد تطبيق تدابير تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات معالجة الطلبات وبالتالي تجنب الاستخدام التعسفي لصفة طالب اللجوء . وتمثل المستويات الحالية أقل قليلاً من نصف الذروة التي بلغها عام 1992 والتي بلغت 850 ألف شخص. وعلى الرغم من التباطؤ الواضح في التدفقات الذي لوحظ على مدى سنتي 2004 و2005 (−2% و−14.5% على التوالي، وفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية

(*) **CESEDA** : Le code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile (CESEDA)

([1]) Vie publique (La rédaction), "Chronologie : les lois sur l'immigration depuis 1974", Op.cit.

([2]) Vie publique, Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire et Président de l'UMP, sur les propositions de l'UMP en matière d'immigration, d'intégration et d'emploi, à L'Assemblée nationale le 9 juin 2005, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/148700-nicolas-sarkozy-09062005-ump-immigration-integration-emploi&ved, consulté le 26/12/2024 à 15h 30m.

([3]) Vie publique (La Rédaction), "Les politiques de l'immigration depuis 1974 dans les discours publics", Publié le 12 décembre 2023, Dans : https://www.vie-publique.fr/discours-dans-lactualite/291619, consulté le 22/10/2024 à 02h 55m.

لشؤون اللاجئين)، أصبحت فرنسا، للسنة الثانية على التوالي، الدولة الرائدة في استقبال طالبي اللجوء، حيث تم تسجيل 50050 طلبًا في عام 2005 ([1]).

بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية، حدّد نيكولا ساركوزي بوضوح هدف سياسته الجديدة في رسالة نوايا أرسلها إلى "بريس هورتيفو"، وزير الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية المشتركة، في 9 جويلية 2007، تضمنت هدف زيادة نسبة الهجرة الاقتصادية إلى 50% مقارنة بأسباب الهجرة الأخرى. كما شدد القانون الصادر في 20 نوفمبر 2007 شروط لمّ شمل الأسرة وإجازة استخدام اختبارات الحمض النووي في ظل ظروف معينة([2]).

سنوات حكم فرانسوا هولاند 2012 –2017

وفقا للتعهدات الانتخابية للرئيس فرانسوا هولاند، جاءت الحكومة الفرنسية بمشروع قانون جديد للهجرة أثار الكثير من الجدل في الأوساط السياسية وفي صفوف المنظمات والجمعيات، حيث هدف هذا المشروع إلى حسن استقبال المهاجرين النظاميين ودمجهم في المجتمع الفرنسي. وقد أخرجت الحكومة الفرنسية هذا المشروع بالتشاور مع الجمعيات المهتمة، إلا أن هذه الأخيرة لم تكن راضية تماما عن نتيجة المشاورات، التي كانت مقطوعة كليا مع الحكومة اليمينية السابقة([3]).

في ظل تداعيات ثورات الربيع العربي التي طالت دول شمال أفريقيا خاصة مصر تونس وليبيا، بالإضافة الحرب الأهلية السورية، فقد النظام القانوني للهجرة واللجوء توازنه في فرنسا، حيث عبر وزير الداخلية "مانويل فالس " بمناسبة عرضه لمشروع القانون المتعلق بإصلاح نظام اللجوء؛ بتاريخ 23 جويلية من سنة 2014 بقوله: "إن النظام الفرنسي اليوم غير فعال وغير متكافئ، ويخلق حافزا لإساءة استخدام إجراءات اللجوء لأغراض الهجرة" ([4]). وكان قبل ذلك، في 15 جويلية 2013، افتتح مشاوراته مع المسؤولين المنتخبين وممثلي الجمعيات حول إصلاح قانون اللجوء والذي صدر في 29 جويلية 2015، في محاولة للرد على أزمة الهجرة واللجوء التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة.

أما بخصوص الهجرة، فقد صدر القانون رقم 2016–274 المتعلق بحقوق الرعايا الأجانب في فرنسا في 7 مارس 2016، والذي تضمن 68 بندا قانونيا([5])، يشتمل على سلسلة كاملة من الأحكام التي تسعى إلى تحقيق هدف حماية أكبر للحقوق وأخرى تزيد من وسائل مكافحة الهجرة غير الشرعية. فيما يتعلق

([1]) Martine Durand et Georges Lemaître, "La politique migratoire française à un tournant", Document de travail de L'OCDE : Questions sociales, emploi et migration , N° 56, publié le 04-Sep-2007, dans : http //www.oecd-ilibrary.org/, consulté le 22/10/2024 à 3h 30m, p. 13.

([2]) Vie publique (La Rédaction), "Les politiques de l'immigration depuis 1974 dans les discours publics", Op.cit.

([3]) بوعلام غبشي، " مشروع قانون الهجرة الجديد في فرنسا... محاوره والانتقادات التي تواجهه"، موقع فرنسا 24، منشور بتاريخ 2014/08/04، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20140804 ، تاريخ الولوج: 2024/12/26 على الساعة 16سا و16د.

([4]) République française, Ministère de l'intérieur, "PROJET DE LOI relatif à la réforme de l'asile : Exposé des motifs", présenté au conseil des ministres, dans : http://www.gisti.org/IMG/pdf/pjl_asile_2014-07-23_expose-des-motifs.pdf, consulte le 26/12/2024 à 17h 44m.

([5]) Loi n° 2016-274 du 7 mars 2016 parue au JO n°57 du 8 mars 2016, relative au droit des étrangers en France, Parue au JO n°57 du 8 mars 2016.

بالحماية، فقد نص القانون على تعزيز وضع فئات معينة من الرعايا الأجانب، واستحداث تصاريح إقامة متعددة السنوات. كما عدل عقد الاستقبال والاندماج، وأعيد تسميته "عقد الاندماج الجمهوري"([1]). ولتعزيز جاذبية فرنسا للكفاءات والأطر الأجنبية، تم استحداث جواز سفر المواهب، من أجل استقطاب الكفاءات والأدمغة التي تجد فرنسا صعوبة في جذبهم في ظل المنافسة الأوروبية والأمريكية.

فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، فقد شدد هذا القانون من الإجراءات المتعلقة بالالتزام بمغادرة الأراضي الفرنسية (OQTF). وفي الوقت نفسه، أعاد النص الجديد، فرض رقابة قاضي الحريات والاحتجاز بعد ثماني وأربعين ساعة من الاحتجاز. إلا أنه تجاهل احتجاز القاصرين الأجانب غير المصحوبين بذويهم في مناطق الانتظار. وأخيرا، فقد نص هذا القانون على حق وصول الصحفيين إلى مراكز الاحتجاز وأماكن الانتظار. وبشكل عام، يسعى القانون الصادر في 7 مارس 2016 إلى تحقيق توازن بين الترحيب بالمهاجرين النظاميين وضمان ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، في نظر العديد من الخبراء والمختصين.

سنوات حكم ايمانويل ماكرون 2017 حتى الآن

يعتبر القانون المتعلق بالهجرة واللجوء والمؤرخ في 10 سبتمبر 2018، القانون رقم 28 في الترتيب منذ سنة 1980، والذي يهدف إلى التحكم في أمواج الهجرة من جهة، وتقييد حق اللجوء والعمل على إنجاح عملية الاندماج للأجانب والمهاجرين بصفة نظامية من جهة ثانية. وقد وضع هذا النص موضع التطبيق على مراحل. فبعض الإجراءات دخلت حيز التنفيذ بعد نشر القانون مباشرة في الجريدة الرسمية الفرنسية، وأخرى مثل أحكام اللجوء ومكافحة الهجرة غير الشرعية ابتداءا من 1 جانفي 2019. أما تلك المتعلقة بالإقامة والجنسية والاندماج فقد أجلت إلى 1 مارس 2019. وقد تضمن هذا القانون إجراءات وشروط تقديم طلبات اللجوء، حيث تم تقليص فترة معالجة الملفات من 11 شهرا إلى 6 أشهر. وتقليص آجال تقديم طلبات اللجوء إلى ثلاثة أشهر بعدما كانت أربعة أشهر في قانون الهجرة واللجوء المؤرخ في 29 جويلية 2015. كما تضمن القانون إجراءات وأحكام الطرد والإبعاد والحجز المؤقت للمهاجرين والأجانب الذين رفضت طلباتهم للجوء أو المهاجرين في وضعية غير قانونية ([2]).

وفي هذا السياق، فقد أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان (ECHR) فرنسا، في 22 جويلية 2021، للمرة الثانية منذ عام 2012، لعدم امتثالها للاتفاقية الأوروبية، بسبب وضعها الأطفال القاصرين والرضع في مراكز الاحتجاز الإداري وتجاهل حقوقهم. ودعت المحكمة الأوروبية الحكومة الفرنسية لتغيير

([1]) Hocine Zeghbib, " La nouvelle loi "immigration" : entre innovation relative et continuité prononcée", La lettre juridique, Edition n°648 / 24 mars 2016, dans : https://www.lexbase.fr/revues-juridiques/30605852-cite-dans-la-rubrique-bdroit-des-etrangers-b-titre-nbsp-ila-nouvelle-loi-immigration-entre-innovatio, consulté le 26/12/2024 à 17h 12m.

([2]) Vie-publique (La rédaction)," Asile et immigration : les changements apportés par la loi du 10 septembre 2018", dans : http://www.vie-publique.fr/eclairage/, consulté le 16/12/2022 à 10h 30m.

تشريعاتها وتجريم هذا الإجراء. في حين اكتفى المجلس الدستوري في فرنسا، بإقرار مبدأ احتجاز القاصرين الأجانب بشرط عدم فصلهم عن أوليائهم أو الأشخاص المرافقين لهم.

وبالرغم من أن قانون 10 سبتمبر 2018 كرس مبدأ الأخوة بدل جريمة التضامن ومساعدة المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن ذلك لم يضع حدا للنقاشات الدائرة حول الموضوع. حيث تعود الأصول المرجعية لهذا الحكم إلى القانون الصادر في 2 ماي 1938 المتعلق بشرطة الأجانب، والذي يستهدف شبكات التهريب المنظمة على وجه التحديد، وعمال النقل وأرباب العمل وما إلى ذلك. حيث نصت المادة الرابعة منه على أن: "يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل من يسهل أو يحاول تسهيل دخول أجنبي أو إقامته بدون تصريح، سواء كان ذلك عن طريق المساعدة المباشرة أو غير المباشرة"([1]).

في التاسع عشر من ديسمبر 2023، وبعد جدل ساخن، توصّل البرلمان الفرنسي إلى التصويت على قانون الهجرة الجديد، حيث حصل على موافقة 349 من النواب، في حين عارضه 186 نائبًا. وبعد أن حظر المجلس الدستوري أكثر من ثلث بنوده، تبقى 51 بندا يسعى من خلالها المشرع الفرنسي إلى فرض المزيد من السيطرة على ملف الهجرة وإدماج المهاجرين بشكل أفضل، حسب الأهداف المعلنة من طرف الحكومة. يتضمن القانون الجديد، رقم 42- 2024 المؤرخ في 26 يناير 2024، والمتعلق بمراقبة الهجرة وتحسين عمليات الادماج، منح السلطات العمومية، المزيد من الصلاحيات من أجل تسريع إجراءات ترحيل المهاجرين الذين يمثلون خطرا على النظام العام من جهة وتسوية أوضاع العاملين الأجانب في القطاعات التي تعاني من نقص في اليد العاملة ([2]). وقد تناول هذا القانون، المسائل التالية: ترحيل المنحرفين، الإعانات الاجتماعية، تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، تحديد نسبة المهاجرين، الحصول على الجنسية الفرنسية، الإقامة الدراسية، الإعانة الصحية للمهاجرين.

وسيسمح القانون بطرد الأجانب المتواجدين في فرنسا بصفة قانونية، والذين أدينوا بأحكام نهائية في جرائم أو جنح يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن 3 أو 5 سنوات، حتى وإن كانوا متواجدين منذ فترة طويلة في فرنسا، أو كانت لهم روابط شخصية وعائلية. وفي الوقت نفسه، سيكون القاضي قادرا على إصدار أمر بحظر دخوله للأراضي الفرنسية. كما يزيل القانون أيضا، الحماية التي يتمتع بها بعض الأجانب غير الشرعيين، (الذين وصلوا إلى فرنسا قبل سن 13 عاما، وزوج شخص فرنسي، ...إلخ) ضد الالتزام بمغادرة الأراضي الفرنسية.

أما أهم بنود القانون التي رفضها المجلس الدستوري، فتخص المسائل التالية([3]):

1- تحديد حصص الهجرة.

([1]) Décret-loi du 2 mai 1938 sur la police des étrangers, JORF du 3 mai 1938, article n° 4, dans : https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000000661043, consulté le 16/12/2022 à 14h 30m.

([2]) نص القانون الفرنسي رقم 42- 2024 المتعلق بمراقبة الهجرة وتحسين عمليات الادماج، أنظر الملحق رقم (1)، ص. 384.

([3]) المركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، "فرنسا تنشر قانون الهجرة الجديد في الجريدة الرسمية، منشور في موقع المركز بتاريخ 29 يناير 2024، متاح على الرابط: https://mediterraneancss.uk/ ، تاريخ التصفح 2024/11/13 على الساعة 19سا و20د.

2- شرط الإقامة المنتظمة المفروضة على الأجانب للحصول على بعض المساعدات الاجتماعية والتي كان المهاجرون يحصلون عليها فورا بدون شروط كبيرة.

3- تشديد لم شمل الأسر: الذي ينص على ضرورة إثبات مقدم الطلب الإقامة على الأراضي الفرنسية لمدة 24 شهراً، (مقارنة ب 18 شهراً سابقاً)، ومصدر دخل مستقر ومنتظم وكافي للحصول على تأمين صحي، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى لسن الزوج الراغب في لم شمل عائلته إلى 21 عاما، بعدما كان محدداً بـ 18 عاماً.

4- القيود المفروضة للحصول على تصريح إقامة للأجانب المرضى.

5- فرض كفالة للطالب الأجنبي تكون مخصصة لتغطية تكاليف ترحيله في حال لزم الأمر، ويتم إرجاع هذه الوديعة إلى الأجنبي عند مغادرته فرنسا بعد انتهاء تصريح الإقامة. ومن ناحية أخرى، يتم الاحتفاظ بها بشكل نهائي عندما يتهرب الأجنبي من تنفيذ قرار الترحيل.

6- إعادة النظر في جريمة الإقامة غير الشرعية، باعتبارها جريمة جنائية، وهو ما كان قد ألغي عام 2012 انسجاما مع القوانين الأوروبية، ويعاقب مرتكبها بغرامة قدرها 3750 يورو، كما يمكن ترحيل الأفراد الذين كانت أعمارهم أقل من 13 عاما عند وصولهم إلى فرنسا، وترحيل الوالدين الأجانب الذين يحمل أطفالهم الجنسية الفرنسية.

7- إلغاء حق الحصول التلقائي على الجنسية الفرنسية عند بلوغ سن الرشد للأشخاص المولودين في فرنسا لأبوين أجنبيين.

8- أخذ بصمات أجنبي غير قانوني دون موافقته.

9- شروط الإقامة الطارئة للرعايا الأجانب الخاضعين لأمر الترحيل.([1])

ومع ذلك فقد أحدث هذا القانون بلبلة كبيرة، وتسبب في انقسامات داخل كتلة اليمين المشكلة للتحالف الرئاسي في أوساط الأحزاب السياسية، لدرجة أن 37 نائبا من حزب النهضة التابعة للرئيس ماكرون صوتوا ضده. في حين صوت ثلاثون من حزب الحركة الديمقراطية ([*]) (MoDem) من أصل 51 نائبا، لصالح القانون واعترض خمسة نواب، وتحفظ منهم خمسة عشر نائبا. في حين رأى الجمهوريون أن فرنسا بهذا القانون، امتلكت الوسائل لاستعادة قدرتها على التحكم في سياستها المتعلقة بالهجرة.

وبينما تم إدخال شكل من أشكال الأفضلية الوطنية في قانون الضمان الاجتماعي، وتشديد القيود على المهاجرين الأجانب، فإن هذا النص يمثل تحولا كبيرا للسياسات الحكومية نحو اليمين المتطرف ومؤشرا على العجز الحكومي والأغلبية الرئاسية لحكومة إيمانويل ماكرون، ومن جهة ثانية يعبر أولا وقبل كل شيء

([1]) المركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، المرجع السابق.

([*]) الحركة الديمقراطية (MoDem) هو حزب سياسي فرنسي من الوسط أنشأه فرانسوا بايرو بعد الانتخابات الرئاسية لعام 2007. والذي كان يرأس حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (UDF) قبل ذلك.

عن توجه أيديولوجي للحكومة الفرنسية نحو اليمين الجمهوري. وفي مواجهة رغبة الجمهوريين في تقليص نطاق الحماية الاجتماعية، وأيديولوجية "الاستبدال الكبير" التي يروج لها اليمين المتطرف([1]).

الفرع الثالث: التوجهات المستقبلية للتشريع الفرنسي في مجال الهجرة

ترتيبا على ما سبق، يمكن استخلاص الدروس الأساسية من المقاربة التاريخية والوصفية لتطور التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة، ومحاولة تحديد طبيعة القضايا والتحديات الرئيسية للهجرة المستقبلية في أفق ما بعد 2024. والتي ستقودنا إلى استشراف الأوضاع، وابداء النظر وفق التحولات والمتغيرات التي طرأت على الساحة السياسية الفرنسية، واستجابة لمعطيات التوجهات الجديدة في السياسة الفرنسية المتعلقة بالهجرة في ظل تصاعد الاتجاهات المعادية للمهاجرين، وتأثيرات خطاب اليمين المتطرف.

فقد جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي أنه: "بحلول عام 2020، لن يكون من الممكن تعويض الانخفاض في عدد السكان في سن العمل من خلال الارتفاع المستمر في الخصوبة أو الزيادة في معدل توظيف كبار السن من الموظفين"([2]). وفي مواجهة هذا العجز، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر إلى مستقبل الهجرة بشكل مختلف وصياغة سياسة لجوء تتفق مع الدستور الفرنسي ومع الاتفاقيات الدولية، وسياسة للهجرة أكثر تنظيما وأكثر ترحيبا وسياسة للاندماج محترمة لقواعد وقيم الجمهورية.

غير أن السياق الديموغرافي في فرنسا يتميز بثلاثة عناصر أساسية: فيما يتعلق بالوفيات والمواليد، فهي مستمرة في التطور في اتجاه إطالة عمر الرجال والنساء، أما معدل المواليد، فقد ارتفع بشكل ملحوظ بين عامي 2000 و2001 مقارنة بالأعوام السابقة. إن ما يسمى بالسيناريو الديموغرافي المركزي للأعوام من 2000 إلى 2050، الذي وضعه المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، يوسع الاتجاهات التي لوحظت في الماضي بنفس الوتيرة. والنتيجة هي "ارتفاع متوسط عمر إجمالي السكان". إذ أننا نشهد في الوقت نفسه زيادة في نسبة من هم في سن 60 عاما فما فوق وانخفاضا في نسبة من هم دون 20 عاما، وأنه من المتوقع أن يستقر متوسط عمر الأمومة عند سن 30 عاما خلال نفس الفترة.

ومع ذلك، حتى الآن، يظل معدل الخصوبة النهائي الملحوظ لأجيال الإناث اللاتي أكملن فترة خصوبتهن أعلى من 2,1% ، والتي تشكل معيارا جيدا لتقييم تجدد الأجيال. وعلى هذا الأساس، فقد أصبح تجديد الأجيال مضموناً، حتى بعد ربع قرن من البطالة الجماعية وانحدار الخصوبة الظاهرية قياساً بمؤشر

([1]) Bassem Asseh, Daniel Szeftel, "La gauche et l'immigration. Retour historique, perspectives stratégiques", in : Jean-Marc Ayrault, et Autres " Loi immigration : Analyses et points de vue", Collection dirigée par Laurent Cohen et Jérémie Peltier, Paris : Éditions Fondation Jean-Jaurès, fev 2024, pp. 2-3. Dans : https://www.jean-jaures.org/, consulté le 19/11/2024 à 21h 20m.

([2]) Conseil Economique Et Social, "Les défis de l'immigration future", Avis du Conseil économique et social sur Le rapport présenté par Michel Gevrey au nom de la commission spéciale du plan, Année 2003, N°22, Dans : https://www.lecese.fr/travaux-publies/, consulté le 22/10/2024 à 19h 40m.

التصنيف الدولي للأداء الوظيفي. تجدر الإشارة إلى أن فرانسوا هيران يصر على فرضية مفادها أن "فرنسا هي الدولة الكبيرة الوحيدة في أوروبا التي ستتمكن من الحفاظ على عدد سكانها في سن العمل على مدى نصف القرن المقبل .وسوف تحقق هذا الهدف إذا ظلت خصوبتها قريبة من عتبة الإحلال وإذا استمرت في الترحيب بالمهاجرين بمعدل حوالي 120 ألفا في السنة كصافي للهجرة([1]).

أما فيما يتعلق بتدفقات الهجرة وأرصدتها، فقد ارتبطت حتى الآن بشكل كبير بالوضع الاقتصادي والسياسة المتبعة في هذا المجال. فقد تباينت أرصدة الهجرة السنوية في فرنسا، والتي يقدرها المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد خلال الفترة 1955–1973 عندما تجاوز متوسط قيمة هذا الرصيد +182 ألفا في السنة، تليها فترة مختلفة جذريا 1974–2001 حيث انخفض إلى متوسط +50 ألفا، وكان التناقض أكثر وضوحًا، فقد تراجع متوسط الرصيد من 3,9 % إلى0,9 % بين الفترتين.

ويستخدم المعهد الوطني للإحصاء، من جانبه، في السيناريو المركزي لعام 2050 متوسط الرصيد المسجل في الفترة الأخيرة، أي + 50 ألفا في السنة. ومع ذلك، نعتقد أنه إذا كانت الإشارة إلى الأرقام الأخيرة يجب أن تأخذ في الاعتبار الحاضر، فيجب أيضا أن تتضمن ما يمكن أن نتوقعه أو نتمناه للمستقبل: زيادة تدويل الأنشطة والمهارات، والتحسينات النوعية في الاستقبال والاندماج، إذا اعتمدنا على التمديد البسيط للخمسين عاما الماضية، فإن متوسط رصيد الهجرة سيكون 120 ألفا إلى 140 ألفا سنويا في المستقبل، وهي نفس الارقام التي وضعها فرانسوا هيران([2]).

لكن في الوقت نفسه، وبالرغم من ارتفاع نسبة المواليد، فإن شيخوخة السكان الفرنسيين أمر لا مفر منه، بسبب الزيادة في متوسط العمر المتوقع. ولا يمكن للهجرة أن تحل مشكلة الشيخوخة، كما أنها لن تعوض العجز المتوقع في صناديق التقاعد. وعليه، فإن فرنسا لازالت في حاجة إلى تعويض العجز الديموغرافي، وخاصة في فئة الشباب وفي مجالات العمل المختلفة.

من جهة أخرى، فإن التحول البنيوي الذي عرفته الهجرة الدولية نحو الضفة الشمالية للحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة والهجرة المغاربية نحو فرنسا على وجه الخصوص، من كونها حلا لمشاكلها الاقتصادية والديموغرافية إلى كونها معضلة أمنية تتسبب في حالة من الفوضى واللا استقرار في المجتمعات الأوروبية، هو تحول لا يمكن فصله عن التحولات الموضوعية لمفهوم الأمن بشكل عام والأمن الأوروبي تحديدا. والتي جعلت من الهجرة غير الشرعية أحد التهديدات والأخطار العابرة للحدود والقادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، ومن الدول المغاربية تحديدا([3]). وهو ما يعكسه الخطاب السياسي والإعلامي المعادي للهجرة والمهاجرين بصفة عامة وللجاليات المسلمة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة. والذي يهول من الانعكاسات السلبية للهجرة وارتباطاتها بالتطرف والإرهاب على أمن المجتمعات الأوروبية وهويتها. ولم

([1]) Conseil Economique Et Social, Op.cit, p. 180.
([2]) Op.cit, p. 181.
([3]) Idem.

تكتف الحكومات الأوروبية بتقييد شروط الهجرة النظامية وتشديد الرقابة على حدودها الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي، بل إنها بادرت باتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية والقانونية لمجابهة الآثار السلبية للظاهرة على بلدانها.

على المستوى القومي، لم تكتفي الحكومات المتتالية لفرنسا بالتعاطي مع الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية المشتركة، بل انتهجت مسارا موازيا للتعبير عن سيادتها من خلال سن مجموعة من التشريعات والقوانين تهدف من وراءها لحماية حدودها من تدفقات الهجرة كمرحلة أولى، ومن خلال تدابير وإجراءات ردعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بكل أشكالها وأنماطها كمرحلة ثانية ([1]). وفي ظل صعود أحزاب اليمين المتطرف وهيمنتها على المؤسسة التشريعية وتأثيرها على توجهات الرأي العام الفرنسي، تخضع التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة لابتزازات ومساومات هذا التيار. ولا أدل على ذلك، ما تضمنه قانون الهجرة الذي صدر في بداية شهر يناير من سنة 2024 ([2]).

لقد اتسمت السياسات الفرنسية للهجرة منذ بدايات القرن العشرين ولا سيما مع بداية فترة حكم نيكولا ساركوزي بنزوعها نحو التطرف والعداء متأثرة بخطابات الجبهة الوطنية بزعامة جان ماري لوبين، والتي تحولت إلى حزب التجمع الوطني منذ 2018 بقيادة مارين لوبين. وقد ظهر تأثير اليمين المتطرف جليا على سياسات الهجرة وتشريعاتها، منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، وتصاعد هذا التأثير بعد ذلك تدريجيا ولا سيما في فترة حكم ايمانويل ماكرون.

لقد تمكنت مارين لوبين ومن خلال المحطات الانتخابية المختلفة من تجديد خطابها والاستحواذ على الأجندة السياسية والانتخابية لمختلف الأحزاب التقليدية والحكومية من اليمين واليسار، دون التخلي عن الأسس والمرجعيات النظرية والإيديولوجية المناهضة للهجرة. وتمكنت من الاستحواذ على جزء هام من الكتلة الناخبة والتأثير في توجهات الإعلام والرأي العام الفرنسي، وبالتالي أصبح التجمع الوطني طرفا أساسيا فاعلا في بلورة السياسات المتعلقة بالهجرة. وهي تدعو في مختلف المحطات والمناسبات إلى وقف تدفقاتها من منطلق تهديدها للهوية الوطنية، وكتهديد للأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لفرنسا.

وبعد أن خسرت الأحزاب الحكومية والتقليدية مكانتها ومصداقيتها لدى الناخب الفرنسي، وفي ظل فشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية لحكومات ايمانويل ماكرون المتتالية، تبقى الفرص قائمة أمام أحزاب اليمين بشقيه الجمهوري والمتطرف، للفوز والإستحواذ على صناعة القرار وبلورة السياسات المتعلقة بالهجرة. وستتزايد مشاعر العداء والكراهية للأجانب والمهاجرين، إذ يتجه الأمر تدريجيا إلى توقيف الهجرة نهائيا ولا سيما تلك الهجرة التي تعتبرها تلك الأحزاب هجرة مفروضة وغير مرغوبة.

([1]) يوسف كريم، "مسارات الهجرة المغاربية إلى أوروبا من التشجيع إلى التجريم"، مجلة مدارات سياسية، المجلد(5)، العدد(2)، 2021، ص، 155.

([2]) انظر المواد من 1 إلى 19 من القانون رقم 2024–42 المتعلق بمراقبة الهجرة وتحسين الاندماج، أنظر الملحق رقم(2)، ص. 388.

المبحث الثاني

تحديات الهجرة المغاربية في فرنسا وصعوبات الإندماج

يتناول المبحث الثاني من هذا الفصل موضوع تحديات الهجرة المغاربية وصعوبات الاندماج في المجتمع الفرنسي. إذ يمثل الوجود المغاربي في فرنسا أحد نتائج الاستعمار الفرنسي في الدول المغاربية ونتيجة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تأسست بعد الاستقلال. وقد اعترض استقرار الجالية المغاربية في فرنسا العديد من الصعوبات المرتبطة بتحديات الاندماج وهواجس الأمن والخوف. ولمعالجة كل ذلك، سيتم تناول المطالب التالية:

المطلب الأول: السياق التاريخي والسوسيو ثقافي لتشكل الهوية المغاربية في فرنسا

المطلب الثاني: المهاجر المغاربي وسوق العمل الفرنسي

المطلب الثالث: المهاجر المغاربي بين تحديات الادماج وهواجس الخوف

وسيتم تناول هذه المحاور كما يلي:

المطلب الأول

السياق التاريخي والسوسيو ثقافي لتشكل الهوية المغاربية في فرنسا

لقد شكلت مسألة الهوية الفرنسية موضوعا للنقاش والجدل السياسي والإعلامي، وتمحور هذا الجدل حول قضايا الانتماء والاندماج للمهاجرين الأجانب بصفة عامة، والجاليات المغاربية بصفة خاصة. فانقسمت الآراء والمواقف بين من يرى أن اندماج المهاجرين مسألة وقت فقط، ومن يرى عكس ذلك. وارتبط سؤال الاندماج ارتباطا وثيقا بطبيعة النموذج الفرنسي للإدماج، وبطبيعة وخصائص المجتمع المغاربية الذي تشكل في فرنسا منذ عقود طويلة. وللتفصيل في ذلك، يتناول البحث الفروع التالية:

الفرع الأول: الهجرة المغاربية في فرنسا كنتيجة للاستعمار

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية للأسر المغاربية المهاجرة

الفرع الثالث: أزمة الهوية والانتماء المزدوج للمهاجر المغاربي

وسيتم تناول هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: الهجرة المغاربية في فرنسا كنتيجة للاستعمار الفرنسي

لا يمكن فهم قضايا الهجرة المغاربية في فرنسا وإدراك تحدياتها ورهاناتها، إلا من خلال العودة إلى أصولها التاريخية وسياقاتها الاجتماعية والاقتصادية. إذ أن أي دراسة للهجرة تتجاهل ظروف منشأ المهاجر، ستكون نظرة جزئية وإثنية لظاهرة الهجرة. في حين أن قرار الهجرة غالبا ما يكون نتيجة مجموعة من العوامل والظروف. لقد كان لتأثير السياسة الاستعمارية لفرنسا على الشعوب المغاربية بصفة عامة وعلى الشعب الجزائري على وجه التحديد، خلقت حالة من البؤس الذي يهيكل تشابك الأسباب المختلفة للهجرة.

وحسب عبد المالك صياد، فإن مسار هذه الهجرة إلى فرنسا قد تم تتبعه من خلال السياسة الاستعمارية التي حشدت مخزون اليد العاملة المكونة من الفلاحين المهجرين سابقا في تطوير الاقتصاد الفرنسي، خاصة بين الحربين العالميتين وبعدهما. ولتحقيق ذلك، استخدمت هذه السياسة وسائل مختلفة لتدمير الاقتصاد الجزائري التقليدي، من خلال: الضغط العسكري، وتطبيق استراتيجية نزع الملكية، وإفقار البيئة الريفية وإضفاء الطابع البروليتاري عليها([1]).

بعدما تعرضت فرنسا للتدمير وكثير من الخسائر المادية والبشرية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، فقدت فرنسا أكثر من 540 ألف قتيل خلال هذه الحرب([2])، حيث كان عدد سكان فرنسا النشطين غير كاف، وذلك بسبب شيخوخة السكان أيضا. فاحتاجت بعد ذلك إلى استيراد العمالة الأجنبية، وفتحت حدودها أمام الهجرة المغاربية لإعادة بناء ما دمرته الحرب. وقد شهدت الفترة من 1945 إلى 1975 نموا وازدهارا اقتصاديا باهرا حتى أطلق على تلك الفترة بسنوات المجد الثلاثين، وسمحت تدفقات الهجرة بزيادة عدد السكان والمهاجرين الأجانب في فرنسا. كما سمح القرب الجغرافي والروابط التاريخية والاقتصادية الناجمة عن عقود طويلة من الاستعمار، بدفع فرنسا إلى تشجيع الهجرة المغاربية، إذ بلغ عدد المهاجرين القادمين أساسا من الجزائر بـــ 210000 جزائري في عام 1945.

وقد تسارعت تدفقات الهجرة من البلدان المغاربية بشكل خاص منذ 1962، بعد استقلالها. وهكذا، إذا كان هناك في عام 1968 حوالي 470 ألف جزائري، و260 ألف مغربي و140 ألف تونسي، حيث كانت الوظائف التي يمارسها هؤلاء المهاجرون لا تتطلب مهارات عالية، فكانت الهجرة الاقتصادية تسمح للمهاجرين العثور على عمل بسهولة، وبالتالي القدرة على إعالة أسرهم التي تركوها وراءهم في الجزائر، تونس والمغرب، يعملون في الغالب كعمال متخصصين في البناء، الصناعة، السيارات والمناجم، ويتقاضون أجورا هزيلة، ويعانون من ظروف عمل صعبة جدا، وغالبا ما تكون ظروفهم المعيشية سيئة، أين يعيش الكثير منهم في أحياء فقيرة. مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، مرت فرنسا بأزمة اقتصادية جديدة فقررت إغلاق حدودها في 1974 في وجه تدفقات الهجرة، مع السماح للمهاجرين المقيمين بلم شمل أسرهم([3]).

في هذا السياق بدأ المجتمع المغاربي يتشكل ليصبح جزءا مكونا للنسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفرنسي، وبدأت الهوية المغاربية بأبعادها المختلفة تبرز في مختلف الساحات والفضاءات العامة.

([1]) Nabil Leffak et Hocine Labdelaoui, " Misère de la colonisation et émigration de misère: les causes de l'émigration vers la France dans la région d'Ouzellaguen en Kabylie (1940-1960)", Revue Afkar wa Affak, volume 9, numéro 4, année 2021, p.p. 281- 284.

([2]) Pierre Laborie , "Vie et mort des Français dans la Deuxième Guerre mondiale", Presses universitaires du Midi (PUM) p.p . 381-390, dans : https://books.openedition.org/pumi/31251?lang=fr, consulté le 10/07/2023 à 12h 40m.

([3]) Myriam Kettani, "Identité paternelle en contexte d'immigration maghrébine en France : des pères immigrés aux pères issues de l'immigration", Alterstice, V°5, n°1, 2005, à : https://www.erudit.org/fr/revues/alterstice/2015-v5-n1-alterstice06041/1077308ar/, consulté le 14/10/2023 à 6h 20m, p.59.

وباعتبار أن الهوية ليست بنية بل هي عملية ديناميكية، فإن تعريف الهوية للمهاجرين من البلدان المغاربية لا يرتبط بالإجابة على سؤال من هم فقط، ولكن كيف يقدمون أنفسهم للآخرين بصفة عامة وللمجتمع الفرنسي بصفة خاصة؟. في هذا المعنى ترى "جوسلين سيزاري" أن الموارد المتاحة للجالية المغاربية لتشكيل الصورة أو التمثيل للهوية المغاربية، تأتي من عدة انتماءات (أو سجلات)، منها الانتماء العرقي أو القومي، الانتماء العربي والإسلامي، ومن خلال الذاكرة ما بعد الاستعمارية وظروف الهجرة وسياقاتها.

يشير مصطلح ما بعد الاستعمار إلى خصائص الذاكرة الجماعية للجالية المغاربية والتي تشكل أنماط تفاهمها وتفسيرها في تفاعلاتها مع المجموعات الأخرى، حيث أن الأفواج الأولى للهجرة المغاربية متجذرة في الماضي الاستعماري. وبالنسبة لأغلبية المهاجرين، لا سيما الجزائريين، يعتبرون فرنسا الدولة الاستعمارية سابقا، حيث تؤدي هذه الصورة في مخيلة المهاجرين المغاربيين إلى ردود أفعال الدفاع والمقاومة ضد هيمنة السياسات الفرنسية المتعلقة بالمهاجرين، وتبرز المطالب الثقافية والدينية كأحد أشكال هذه المقاومة وليس كلها. ومع ذلك، هناك جزء كبير من المجتمع الفرنسي يعبر عن الرغبة في الاعتراف الثقافي والحق في الوجود الإسلامي والمغاربي في فرنسا([1]).

وبهذا الخصوص تم إدخال مفهوم العرق أو (Ethnicité) الإثنية المغاربية في سياق المجتمع الفرنسي، والتي تثير الجدل السياسي والاجتماعي، إلا أنه يسمح بحساب مجموعة من الممارسات التي تضع حدودا بين هم ونحن. وتتمثل خصوصية المصطلح في التعايش بين السمات والصفات الموضوعية للفرد (اللغة، الدين بالإضافة إلى الخصوصيات الفيزيولوجية والمادية) مع الشعور الذاتي بالانتماء الذي يميز الفرد عن الآخرين.

تعود الجذور الفلسفية والفكرية لنموذج الإدماج الفرنسي للمهاجرين الأجانب في المجتمع الفرنسي إلى الفكر الاستعماري المتعلق بمفهوم الأهالي في الجزائر المحتلة، أين ظل النظام الاستعماري يعتبر السكان الجزائريين رعايا فرنسيين، لا يمكن استيعابهم إلا من خلال عمليات معقدة ومركبة طويلة الأمد. لقد كانت عملية الاستيعاب ولا تزال حتى الآن الهدف الرئيسي لسياسة الإدماج في فرنسا([2]). حيث انتقلت من سياسة الاستيطان والاستيعاب للأرض والإنسان جغرافيا واقتصاديا في مرحلة الاحتلال الاستيطاني إلى استيعابه ثقافيا واجتماعيا في مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد ترسخت سياسة الاستيعاب للشعوب المستعمرة باعتبارها عقيدة جماعية ووطنية لدعاة الجمهورية في فرنسا منذ انتصار التيار الجمهوري منذ سنة 1870 على الأقل([3]).

([1]) Jocelyne Cesari, Op.Cit, p.110.

([2]) Guy Pervillé, "la politique algérienne de la France de 1830 à 1962", Miages – Djebels,1995 ; in : http://www.miages.djebels.org/spip.php?articl206, consulté le 14/04/2018 à 16h 40m.

([3]) Jullien De Lassalle, "Etude sur la condition à faire aux étrangers établés en Algérie", Bulletin des sciences économiques et sociales du comité des travaux historiques et scientifiques Année 1893, in : http://www.gallica.bnf.fr, consulté le 14/04/2018 à 16h 30m, p.4.

يواجه المهاجرون القادمون من البلاد المغاربية مشكلة كبيرة في قدرتهم على الاندماج، تحاصرهم علامة المسلمين العرب التي وسمتهم بها الدولة الفرنسية طيلة تاريخها الاستعماري في شمال أفريقيا. واعتبار الإسلام عنصرا أساسيا في تكوين الهوية المغاربية في فرنسا، وفي النظر إلى المهاجرين من أصول مغاربية، وكأنهم مواطنون فرنسيون من الدرجة الثانية أو الثالثة. الأمر الذي أدى إلى التقليل من فرص الإدماج الحقيقي في الوظائف العامة والتعليم والسكن.

وفي هذا الصدد تشير الكاتبة "نورة فلاق" إلى أحداث الضواحي الباريسية في 2005 و2012، والتي تعزي أحداثها إلى سياسات التهميش والإقصاء والعنصرية ضد الأقليات الفرنسية وخاصة هؤلاء المهاجرين المنحدرين من أصول مغاربية. وأن هؤلاء المهاجرين لا زالوا مستبعدين من الموارد التي تؤدي بالضرورة إلى المساواة والاندماج في المجتمع الفرنسي، وترى أن جزءا من النضال من أجل الاندماج الاقتصادي والاجتماعي يتعلق بالميل التاريخي للدولة الفرنسية إلى تصنيف هؤلاء الفرنسيين وتمييزهم على أنهم مسلمون وليسوا كمواطنين فرنسيين حقيقيين. وتزعم الكاتبة نورة فلاق أن التركيز على الخلفية الدينية والعرقية للمهاجرين من أصل مغاربي يعود إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي للدول المغاربية والعلاقة بين المستعمرين والسكان الأصليين خلال تلك الفترة حيث كان يطلق عليهم إسم الأهالي أو الرعايا المسلمين([1]).

وقد مثل المهاجرون المغاربيون ما يقرب من ثلث المهاجرين في فرنسا، حيث بلغ عددهم مليون ونصف المليون مهاجر في عام 1985، وتمت إزالة الأحياء الفقيرة تدريجيا، ونقل السكان إلى مناطق الإسكان الاجتماعي والتي ستصبح تدريجيا ضواحي الأحياء الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد حجم البطالة الذي يؤثر في المقام الأول على المهاجرين، حيث يجد العديد من العمال المهاجرين أنفسهم مشردين وعاطلين عن العمل، في حين يضطر المهاجرون إلى استقبال زوجاتهم وأبناءهم في فرنسا. في ظل هذه الظروف، فإن الوضع التقليدي للأب الذي كان يحمل الثقافة المغاربية في ذلك الوقت، سوف يتغير تحت وطأة الضغوط الاجتماعية والثقافية والعائلية.

لقد كانت سلطة الأب في العائلة المغاربية التقليدية في الستينيات سلطة مطلقة، حيث يتم بناء توازن الأسرة على أساس خضوع الأسرة بالكامل إلى هذه السلطة، والذي يمثل رمز النظام الأسري والمتحدث باسمه. غير أن هذا النظام وهذه السلطة تعرضت للهجوم بداية من الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، بفعل سياسات التحديث. وقد أدى تحديث المجتمعات المغاربية وانفتاحها على العالم إلى ظهور أشكال مختلفة ومتعددة من الأبوة مختلفة عن تلك الموصوفة آنفا. إن بناء الهوية الأبوية هو جزء من عملية التفاوض، التي تعتمد بشكل خاص على التاريخ الشخصي للأب، والأعراف الاجتماعية والثقافية التي تحيط به.

([1]) Nora Fellag, "The muslim Label : How french north africans have become muslims and not citizens", Journal on Ethnoplolitics and Minoriy Issues, in : Europe (JEMIE), Vol 13, n° 04, 2014, PP.1-25.

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية للأسر المغاربية المهاجرة

في عام 1793، أعلن دستور الجمهورية الفرنسية الأولى، حق اللجوء للأجانب المطرودين من وطنهم من أجل الحرية، حيث ظهر هذا الحق كمقدمة لحق اللجوء والتي تقوم على المثل الجمهورية والمتمثلة في الحرية. لكن هذا الحق الجديد محل نزاع قوي لأنه عالق في انقسام كبير بين مطلبين: الترحيب بسخاء بالمضطهدين وإعطاء الأولوية للمواطنين الفرنسيين. ازداد هذا الانقسام مع مرحلة الاستعمار الفرنسي، بين تأكيد المساواة لجميع البشر وبين بناء أيديولوجية مهيمنة لصالح العرق الأبيض، والتي يتم تبريرها بالرغبة في نشر الحضارة وتوسيعها إلى البلدان المتخلفة، ابتداء بخطاب يقدم الآخر مختلفا، إلى درجة التقليل من قيمته وعدم اعتباره مساويا. وهنا مرة أخرى، فإن رفض الآخر يضع مبدأ المساواة من زاوية التشابه، وقد سار بذلك الاستعمار الفرنسي في اتجاه الاحتواء واستيعاب الشعوب التي تم غزوها([1]).

بالرغم أن فرنسا هي بطلة العالم في مجال سياسات التكامل والاندماج، إلا أنها لا زالت بعيدة عن النموذج الألماني أو البريطاني بفارق كبير. ويختفي السراب بمجرد أن نتفحص الممارسات الرائجة في المؤسسات الفرنسية، والتي تروج للنزعة الطائفية، وضعف التمثيل للفرنسيين من أصول مغاربية مهاجرة في المجالس والمناصب الإدارية المختلفة. ولطالما احتمت فرنسا خلف مقولة الجمهورية والأمة لتجنب كل تجاوزات المجتمع الديمقراطي، كما يشير الكاتب "فنسنت جيسر" إلى ذلك([2]).

إذا كانت الهجرة تعتبر فرصة للارتقاء الاجتماعي والرفاه الاقتصادي للمهاجرين، فإنها تصبح تحديا أمام عملية الاندماج في المجتمع المضيف. وإذا كان الشعور بالانتماء إلى الهوية الوطنية بالنسبة للمواطن الأصلي في فرنسا يتم تلقائيا وعفويا فإن تحديد هوية المهاجرين من البلدان المغاربية هو أمر صعب للغاية، ويحتاج الكثير من الدراسات والتساؤلات. لقد وصل الوجود المغاربي في فرنسا إلى الجيلين الرابع والخامس، ومع ذلك تتم عملية اندماجهم ببطء وتلاقي العديد من الصعوبات والقيود. حيث يجد المهاجر نفسه أحيانا ممزقا بين لغته وثقافته الأصلية وثقافة البلد الذي يعيش فيه.

إن عملية الاندماج في بلاد الغربة هي عملية بطيئة ومعقدة وتتأثر بالتركيبة الأسرية والاصول الثقافية للمهاجرين من جهة؛ وبالبيئة الثقافية ونموذج الاندماج للبلد المضيف من جهة ثانية. هذه العوامل تضع المهاجرين في مفترق الطرق، مما يؤدي إلى نوع من الانفصام والتمزق في الشخصية بين ثقافتين مختلفتين، وبين العادات والتقاليد التي تمارس في البيت والأسرة وبين تلك التي تمارس خارج البيت. وتبدأ مشكلة الهوية والانتماء عندما يتحدث الآخرون عنك، حينها يبدأ المهاجر يتساءل عن هويته من أنا؟ هل أنا الشخص الذي أعتقد أنني عليه؟ أم الشخص الذي يعتقده ويقوله الآخر؟ إلى غيرها من الأسئلة التي تضع المهاجرين في غربة وأمام تحديات الاندماج أو الانسلاخ تماما عن الجذور الثقافية والتاريخية.

([1]) Sophie Mathieu, Op. Cit, p.43.

([2]) Vincent Geisser , "Discours républicaine et rhétorique de la spécifité fraçaise", Hommes-Migration, N°1223, Jan- Fev 2000, à : https://www.persee.fr/doc/homig_1142-852x_2000_num_1223_1_3446, consulté le 04/09/2023 à 22h 15m, p. 33.

في هذا الصدد، يطرح "باتريك شارودو" مشكل اللغة والثقافة، حيث يرى أن تدريس اللغة الأجنبية مهما كان صعبا، فإن تدريسها لا ينفصل عن تعليم ثقافة البلد المرتبطة به. ويرى أيضا أن الهوية الثقافية للمجموعات البشرية هي مسألة طبيعة أصلية، وان البحث عنها يعني البحث عن الذات. إلا أن التعامل مع هذه المسألة، قد يؤدي إما إلى الابتذال والتطرف بالقول أننا جميعا مختلفون، أو إلى نوع من المثالية التي يدعو إليها أنصار الحوار بين الثقافات، أو خطر التعميم الذي يقود الى تحويل التجربة الخاصة إلى حقيقة صالحة لجميع الشعوب والثقافات([1])، وهو ما يستخدمه كثير من الساسة والنخب الثقافية والإعلامية في المجتمعات الغربية.

من جهة أخرى يجد الآباء في بلاد المهجر صعوبة في بناء هويتهم والحفاظ على سلطتهم. فبينما كانت وظيفة الأب التقليدية تمارس على طريقة الأسرة الممتدة (من قبل الآباء والأعمام والأجداد، وأبناء العمومة)، فإن سلطة الآباء المهاجرين تتعرض للتحدي، أين يواجه الآباء تمردا ملحوظا من جانب الأطفال الذين يجدون بيئة مختلفة في بلاد المهجر، فيقفون ضد التعليم الأخلاقي والديني الصارم([2]). وبعد أن تطغى عليهم صعوبات الحياة في بلاد الغربة، يلجأ الكثير من الآباء إلى العنف، والذي يمثل الملجأ الوحيد لاسترجاع سلطتهم المعرضة للاستهتار، أو اللجوء إلى المؤسسات القمعية لمساعدتهم على تربية أطفالهم وتهذيبهم. وبعد أن يفقد الأب مكانته وتتراجع سلطته، تجد المرأة نفسها متحررة نسبيا من سلطة الأعراف والتقاليد الأصلية، فتخرج إلى العمل والتسوق وإلى مختلف النشاطات الأخرى. علاوة على ذلك، يشعر الآباء المهاجرون في بلاد الغربة بالإقصاء من قبل المؤسسات الاجتماعية التي تتدخل بانتظام في تعليم وتنشئة أبنائهم.

في مواجهة السياق الجديد، تتباين ردود أفعال الآباء، فبعضهم يتشبث بالقيم والسلوكيات التقليدية مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع مع الأبناء. ويستقيل البعض الآخر، مما يؤدي إلى تشويه سمعة الآباء والخسارة النهائية للسلطة الأبوية. ويتمكن آخرون من استيعاب التغيرات والتكيف مع عناصر الثقافة الجديدة، ويندمجون سريعا في المجتمعات الغربية. وعليه، يتعرض الشباب من أصول مغاربية إلى أزمة في هويتهم، والتي تؤثر سلبا على اندماجهم في المجتمعات الغربية وفي فرنسا على وجه التحديد. وبينما يعرف الآباء الأوائل من هم ومن أين أتوا؟ فإن أبناء الأجيال اللاحقة يقفون في مفترق الطرق بين عالمين مختلفين يتعايشان ولكنهما لا يتداخلان. إنهم فرنسيون ومغاربيون في نفس الوقت، أو ليسوا فرنسيون ولا مغاربيون. إنهم يعانون من صراع داخلي بين الاندماج الاجتماعي الذي يمثل خيانة لثقافة الآباء والأجداد، وبين الحفاظ على هذه الثقافة على حساب رفض المجتمع.

([1]) Patrick Charaudeau , "L'identité culturelle: Le grand malentendu", Actes du colloque du congrès des SEDIFRALE , Rio, 2004, à : http://www.patrick-charaudeau.com/L-identite-culturelle-le-grand.html, consulté le 14/10/2023 à 10h 20m.

([2]) Myriam Kettani, Op.Cit, p.60.

بالنسبة لكثير من هؤلاء الشباب، فإن علاقات القوة بين الأسرة والمجتمع قد أدت إلى تجريد الأب من أهليته.وقد تسببت عملية فقدان الهوية المصاحبة لها في حدوث هشاشة عاطفية كبيرة، ويشعر البعض بالتقليل من قيمتهم بشكل مضاعف عندما يجتمع مزيج من التخلي الأبوي ووصمة العار التي تلحق بالأسماء العربية أو المغاربية، وهو الشعور الذي يتحول إلى رفض للثقافة الأصلية([1]).

كما تؤدي بطالة الآباء إلى التقليل من مكانتهم وفقدان الاحترام والطاعة داخل الأسرة، ويتعرض الآباء لانتقادات أبنائهم بسبب خضوع الآباء لظروف عملهم ومعيشتهم، وخاصة أولئك الذين يعملون في وظائف دونية مثل جمع القمامة والأشغال الشاقة والمتصلة بالقذارة، حيث كان يتعرض هؤلاء العمال إلى الاهانة والاذلال والعنصرية والسخرية من طرف رجال الشرطة والإدارات المختلفة. ويساهم انقلاب الأدوار الاجتماعية للأبناء والأمهات في فقدان سلطة الآباء وبناء ثقافة الأبوة والأمومة لأبنائهم الشباب، والذي يمكن أن يمنحهم الشعور بالنرجسية، والتي تعرقل عملية الاندماج والتنشئة الاجتماعية.

تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن انحراف السلوك لدى بعض الشباب من أصول مغاربية، يأتي ردا على سوء السمعة الاجتماعية لآبائهم والتي لم يعد بإمكانهم التماهي معها، الأمر الذي يؤدي بهم إلى العدوان على المؤسسات الفرنسية أو ممثليها، وتحميلها المسئولية عن هذا الوضع. علاوة على ذلك، قد يرتبط الانحراف بالتصور السلبي للعالم الأبوي الذي يتميز بغياب الإشراف والتوجيه، وصعوبات التواصل والمشاركة والتعبير العاطفي، فضلا عن عدم رسوخ الثقافة الأصلية لهؤلاء الشباب من خلفيات مهاجرة. وعلى العكس من ذلك، فإن المراهقين الذين يؤكدون الانتماء المزدوج للثقافة، فيقدرون ثقافتهم الأصلية ويشعرون بأنهم أكثر رقابة وأكثر استماعا من قبل آبائهم، يبدو أنهم أفضل اندماجا في المجتمع الفرنسي. وعلى الرغم من شيوع حالات مشاكل الهوية بين الشباب من أصل مغاربي، إلا أنهم ليسوا أغلبية([2]).

من جهة أخرى، يشكل الاستثمار في مجال التعليم المدرسي والجامعي المحرك الرئيسي لتقدمهم الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي. ورغم تركيز الآباء على دورهم في تربية الأبناء ونقل العادات والتقاليد والأخلاق لأبنائهم إلا أنه يبدو أن الهجرة قد أضعفت تطور السلطة الأبوية في مقابل خضوع الأطفال إلى سلطة المؤسسات الاجتماعية والثقافية الفرنسية والتي تقدم نموذجا تعليميا مختلفا([3]).

الفرع الثالث: أزمة الهوية والانتماء المزدوج للمهاجر المغاربي

بعد أن يتجاوز المهاجر المغاربي عقبات الإقامة والاستقرار والعمل في بلاد الغربة، يجد نفسه أمام تحديات ثقافية ودينية، لا سيما في تربية أطفاله في مجتمع أجنبي. وقد برزت مشكلة الاندماج في فرنسا منذ سنوات الثمانينيات مع ظهور المرأة المغاربية في الأماكن العامة وأصبح واضحا مع الأجيال الثانية

([1]) Myriam Kettani, Op.Cit, p.61.
([2]) Op.Cit, p.62.
([3]) Op.Cit, p.63.

والثالثة. وقد أدى تصاعد العنصرية وكراهية الأجانب إلى ظهور أزمة الهوية في فرنسا، مع احتمال فقدان الهوية الفردية و الجماعية للمهاجرين بسبب التطور التاريخي والاجتماعي للشعوب([1]).

لقد كانت الهجرة المغاربية إلى فرنسا في المقام الأول مسألة تخص الرجال فقط حتى سنوات الثمانينيات، قبل أن تلتحق بهم زوجاتهم وأبنائهم في وقت لاحق في إطار ما يسمى لم الشمل العائلي. في البداية كانت العائلات المهاجرة تفكر في العودة إلى بلادها الأصلية بمجرد أن تتحسن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية. في انتظار ذلك كان يولد أطفال المهاجرين على التراب الفرنسي، حيث تعرض هؤلاء إلى صعوبات في التعلم والتكوين والتطور في محيط شبه رافض لثقافاتهم الأصلية. وتمت الإساءة في تسميتهم تحت مسمى أطفال من أصول مهاجرة، في إشارة إلى تمييزهم عن الفرنسيين الأصليين. حيث يلقي هذا التعيين بظلال من الشك على اكتمال مواطنتهم ومكانتهم في بناء الذات والمجتمع في إطار من التعدد والتنوع([2]).

إن الصورة النمطية للعامل المهاجر من شمال افريقيا، الذي يسعى إلى تحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي قبل العودة إلى بلده الأصلي، هي صورة عفا عنها الزمن، وأضحى يتطلع المهاجرون اليوم للبحث عن هويتهم. الأمر الذي لا يمر دون أن يطرح مشاكل جديدة لدى أبنائهم المولودين على التراب الفرنسي، أو الذين لحقوا آبائهم في منفاهم الاقتصادي. وتمثل التناقضات والصراعات على المستوى الثقافي والاجتماعي والنفسي تعبيرا عن مسار تطلعاتهم الناشئة. ومن هنا تظهر المشاكل المتعلقة بالهوية لدى أطفال المهاجرين. وفي هذا الصدد يرى "مويس بن أديبة" أن هوية أبناء المهاجرين لا يمكن أن تكون إلا نتيجة لتراكم الهويات. بمعنى، أن المراجع العاطفية والثقافية والزمانية والمكانية هي من تحدد طبيعة الهوية الذاتية وفي تطور الشخصية الفردية بعد مرحلة الطفولة. ويعتقد "مويس بن أديبة" ويميل للاعتراف بأنه ربما لا توجد هوية مفردة وهمية أو مصطنعة أو متناقضة، بل هناك فقط هوية تسوية (أو تنازلات)، مبنية على المواجهات والانقسامات وتجاوز التناقضات والاغتراب([3]).

على عكس الهجرة وآثارها على العائلات والمجتمعات المستقبلة للمهاجرين، هناك القليل جدا من الدراسات التي تتناول قمع الثقافات المكبوتة للمهاجرين، وهناك عدد أقل من الكتابات حول مصير الثقافات الأصلية في مناطق الهجرة. من هنا تأتي أهمية العمل الذي قام به "سيغموند فرويد" في مؤلفه "قلق الحضارة"، والذي يشير إلى الجانب التعسفي في الحضارات. ومع ذلك نادرا ما يؤخذ هذا الجانب في الأبحاث الاجتماعية والسياسية. وفي هذا الصدد يتناول الكاتب "عصام إدريس" في مقال له في مجال البحث العيادي، والذي يسعى من خلاله إلى تقدير ديناميكيات العمل في اللقاء بين الأنا والآخر وتأثيرها على التواجد معا في

([1]) Myriam Kettani, Idem.

([2]) Isam Idris, "Sociétés et migrations du culturel au civilisationnel : L'éduction transculturelle des enfants de la Diversité", VST (vie sociale et traitement) n°133, 2017, à : http://www.cairn.info/, consulté le 09/01/2023 à 11h 30m, p.94.

([3]) Moise Benadiba, "Difficultés et problèmes d'identité des enfants d'immigrés maghrébins en France", dans : Eres : Sud / Nord, 2001/1, n° 14, à : http://www.cairn.info/, consulté le 14/10/2023 à 10h 11m, pp. 105 - 106 .

المجتمعات المستقبلة للهجرة، بالإضافة إلى إشكاليات الهوية الناتجة عن ذلك. وهو يرى أن الاضطرابات النفسية في المناطق الجديدة للتنوع الثقافي تفرض تطوير طرق جديدة للعمل والبحث في طبيعة الحضور والتواجد الجديدة التي تحدثها الهجرة على المدى الطويل([1]). ومع ذلك فهو لم يتناول في دراسته حالات المنفى واللجوء أو التنقل، الذي ينطوي على عمليات نفسية أخرى.

إن المجتمعات الغربية بصفة عامة قطعت مع التعالي الديني الذي كان يميزها في العصور الوسطى، وأعادت تنظيم نفسها من خلال التغيير الاجتماعي الذي مس التنظيمات الاجتماعية والدينية التقليدية، والذي يشير إلى موت الجماعات التقليدية وبروز مفهوم المنظمات الخالية من الأساطير والطقوس أو المحرمات، وتم تأسيس المجتمعات الحديثة على مبادئ الحرية، المساواة والحقوق التي تمنحها لنفسها، وعلى أساس القوانين التي يتم تعديلها باستمرار وفقا لتقدم الخيارات الفردية لأعضائها.

ومع ذلك، فإن فراغ القطيعة وتزامنه مع الوجود المقترن بأزمة الديمقراطية الغربية، هو أصل القلق الحضاري الذي أشار إليه سيغموند فرويد في كتابه. ومن هنا تأتي الحاجة إلى الآخر المختلف، حتى تتمكن المجتمعات والجماعات من رؤية نفسها في مرايا الآخر. وبهذا المعنى ترى المجتمعات المكون الطائفي الذي تنكره في ذاتها وتقره في الآخر الذي تستضيفه، وتخشى في نفس الوقت من هذا الآخر سيغير المدينة والحضارة التي بناها الغرب للتو([2]).

وفي هذا السياق، فإن الهجرة المغاربية الوافدة تواجه نفس الشيء في البلدان المستقبلة، حيث يحتاج المهاجر إلى ثقافته، التي لم يعد يجدها خارج بلاده، لتلاءم المجتمع المضيف الذي يحتم عليه التحرر من قيود ثقافته وقيمه الحضارية لكي يتمكن من الاندماج والتطور. ويرى "عصام إدريس" أنه لا يمكن للذات والآخر أن يتطورا معا دون تطوير نوع من التعاون والحوار المتبادل في المجالات الثقافية في مواجهة التعسف الحضاري. وهكذا فإن المجتمعات الحديثة تسير بين التقدم والتراجع في نفس الوقت وتسعى إلى تطوير طرق عالمية لدمج المهاجرين من خلال استيعابهم بين أعضاءها مع إبقائهم أجانب. هذا الرفض الحضاري والقمع الثقافي يفيد تنشيط المواقف المضادة والمتطرفة للأجانب والمهاجرين من جهة والمجتمعات الغربية من جهة ثانية.

لا يزال المهاجرون من أصول مغاربية كمجموعة أقلية في فرنسا، حيث يتعين على المهاجر المغاربي أن يضع نفسه في علاقة مع شبكتين ونظامين لغويين، وهو يكرر باستمرار انقطاعا في نظام تمثيلاته وبالتالي في اختياراته وفي بناء هويته. هذا ما يمكن إدراكه بشكل واضح إذا اضطر المهاجر إلى بدأ الانفصال عن بيئته الأصلية منذ طفولته، إذ أن أحد الأسئلة الأساسية بالنسبة للأطفال أبناء المهاجرين، هو أن تحديد الهوية في تعريف ذاته يبدأ بالظهور معه بشكل حاد في المدرسة. ومن خلال المدرسة يتم

([1]) Isam Idris, p.90.
([2]) Op.Cit, p.91.

الالتقاء مع ثقافة البلد المضيف، وهنا يمكن أن ينشأ لدى الأطفال القلق الكامن وراء الشعور بأنه يتعرض لتغير لا يمكن السيطرة عليه والمفروض من الخارج([1]).

إن المدرسة هي في الأساس مكان الانفصال العاطفي عن الأم، مضافا إليه الانفصال اللغوي الناجم عن تخفيض قيمة لغته الأصلية، والذي يخلق انقطاعا وتناقضا بين لغته العاطفية ولغته المدرسية. فالمدرسة هي مكان التمزقات، وهي أيضا مكان التقاطعات والتلاقي الثقافي. هناك يواجه أطفال المهاجرين قواعد وقيود تعليمية غير مألوفة، ومتطلبات جديدة للتنافس وفرض الذات. إن التعارض بين لغة الأم الأصلية وبين اللغة الفرنسية، هو أمر ذو أهمية بالغة فيما يتعلق بمسألة الهوية. وغالبا ما تكون المدرسة هي المكان المناسب للكشف عن مشاكل الهوية الثقافية لدى أطفال المهاجرين من أصول مغاربية. ويمكن أن تتحول في أخطر الحالات إلى مشاكل تتعلق بالهوية الشخصية، وتتخذ أشكالا مختلفة تتراوح بين تغيير الاسم الأول، وبين تزييف النسب أو الانتماء. ويؤكد الكاتب أن تزييف الأسماء والألقاب بين أبناء المهاجرين يعتبر أولى اضطرابات الهوية والتي يمكن أن تؤدي إلى رفض الأصول والجذور، وهو أمر مدمر. وفي بعض الأحيان، فإن تزييف الألقاب لا يعبر عن رفض الهوية الثقافية الأصلية، بقدر ما يعبر عن محاولات يائسة لإعطائهم هويات بديلة أو مكملة([2]).

قد تؤدي الأصول الثقافية والجغرافية للهجرة المغاربية متعددة الأشكال، إلى ظهور أكثر من أقلية (أو أقليات) من أصول مغاربية في الفضاء الفرنسي، حيث نجد في الأدبيات العلمية والثقافية مصطلحات الهجرة الجزائرية (أو القبائلية)، الهجرة المغربية، الهجرة التونسية، وغيرها من التسميات. غير أن الواقع القانوني والسياسي لا يعترف بوجود الأقليات في المجتمع الفرنسي. وبعبارة أخرى لا توجد حالة أقلية في حد ذاتها، ولكن فقط مجموعة من الاستراتيجيات الجماعية نيابة عن مجموعة محددة ابتداءا من عدد صغير من السمات المشتركة، مثل: مجموعات العرب، الجالية المسلمة، المهاجرون من أصول مغاربية، قبائل، حركى، ...إلخ([3]).

وبالتالي، فإن الهجرة تؤثر بشكل ما على هوية المهاجرين المقيمين بصورة دائمة على الأراضي الفرنسية، حيث تؤدي إلى إضعاف شعورهم بهويتهم. ويتكرس هذا الوضع من خلال غياب المؤشرات المرجعية داخل البلد المضيف، إضافة إلى صعوبات الاندماج وملاقاة الرفض وعدم القبول. سواء كان هذا الرفض متجسدا بشكل موضوعي عبر القوانين والمؤسسات أو مقتصرا على التمثلات الذهنية، والوصم الاجتماعي. تؤثر الهجرة أيضا على الهوية المغاربية من خلال الانفصال الذي تحدثه بين المهاجر وجماعته الأصلية في موطنه الأصلي، لا سيما عندما تكون المسافة المجالية كبيرة جدا. وينعكس هذا الأمر على روابط الأسرة والعائلة، فتنفصل بشكل كلي أو جزئي. فيؤثر بذلك على هوية المهاجرين حيث يصبح مضطرا

([1]) Isam Idris, Op.Cit, p.92.
([2]) Moise Benadiba, Op.Cit, pp.107-108.
([3]) Jocelyne Césari, Op.Cit, p.110

لإعادة بناء هويته عبر إنشاء روابط اجتماعية داخل البلد المضيف. غير أن هذا الأخير قليلا ما يعترف بالمهاجرين كأعضاء مرغوب فيهم في المجتمع الفرنسي، وعليه تصبح هوية المهاجر هشة ومنقسمة بين اختيار التشبث بثقافته الأصلية واعتناق هوية البلد المضيف. والواقع أن كلا من الخيارين صعب التحقيق وهو ما أشار إليه عبد المالك صياد، من خلال مفهومه للغياب المزدوج والذي يحيل مفهومه إلى أن المهاجر غائب بشكل مادي في بلده الأصلي، وغائب بشكل مجرد في بلد الاستقبال.

المطلب الثاني
المهاجر المغاربي وسوق العمل الفرنسي

الهجرة ظاهرة معقدة للغاية، حتى وإن ظلت الأسباب التاريخية حاسمة في الهجرات المغاربية نحو فرنسا، إلا أن التفاوت الاقتصادي والحضاري بين الشعوب والأمم يلعب دورا رئيسيا في الهجرة نحو الدول المتقدمة في الشمال. وأن تدفقات الهجرة من عالم الجنوب المتخلف إلى عالم الشمال المتقدم، ارتبطت في بداياتها بهيمنة النظام الرأسمالي على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وعليه يتناول البحث في هذا الإطار العناصر التالية:

الفرع الأول: الهجرة المغاربية وهيمنة الرأسمالية الليبرالية

الفرع الثاني: خصائص سوق العمل الفرنسي

الفرع الثالث: تحديات التوظيف للمهاجر المغاربي في فرنسا

وسيتم تناول ذلك كما يلي:

الفرع الأول: الهجرة المغاربية وهيمنة الرأسمالية الليبرالية

اتسم العصر الذهبي للرأسمالية الغربية بين عامي 1950 و1973 بالجمع بين نسب النمو المرتفعة والسلام والرفاه الاجتماعي. حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد بمعدل 3,9 % في أوروبا الغربية، و4,9 % في جنوب أوروبا. ولم يكن هناك تقارب يذكر في معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا قبل عام 1945، والذي تحقق بعد ذلك. حتى أن كثير من البلدان المتخلفة في أوروبا مثل ايطاليا، النمسا، اسبانيا، إيرلندا والبرتغال انضمت إلى نادي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ذات الدخول المرتفعة والتنمية البشرية العالية([1]). في هذه الفترة كانت تعيش فرنسا أزهى سنوات الازدهار والرفاهية، فكانت جاذبة ومرحبة بالعمالة الأجنبية، وسجلت معدلات كبيرة من الهجرات الوافدة إلى فرنسا وخاصة من الدول المغاربية.

([1]) أميا كومار باغتشي، العبور الخطر: الجنس البشري والصعود العالمي لرأس المال. ترجمة: عمر سليم التل، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، ط1، 2019، ص, 506.

انقلبت الأوضاع بعد الصدمة الاقتصادية في 1973، وانخفضت معدلات النمو إلى 1,8 في أوروبا الغربية وإلى 1,7 في جنوبها في الفترة ما بين 1973 و1992. وكانت نسب النمو في أفريقيا وأوروبا الشرقية أكثر حدة من ذلك، وبمعدلات سلبية. وكان الاستثناء الوحيد في العالم هو بلدان آسيا التي سجلت نموا ملحوظا في تلك الفترة. ولم تتمكن البلدان الفقيرة من مواجهة حالات الانخفاظ الحاد في قيم أصولها بسبب التغيرات غير المتوقعة التي أعقبت تحولات نظام "بروتون وودز" العالمي(*). وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى جانب تضخم الأجور والذي تزامن مع انخفاض معدلات الاستثمار إلى بروز ظاهرة الركود التضخمي (أي التضخم المصاحب للركود الاقتصادي)، والذي تزامن مع ارتفاع معدلات البطالة في البلدان الرأسمالية الغربية ومنها فرنسا على وجه التحديد.

ونتيجة هذا الركود، رفعت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) أسعار النفط مرة أخرى في عام 1979، وما تراكم من العملة الصعبة أعيد تدويره عن طريق الإقراض الواسع النطاق، إلى بلدان العالم الثالث([1])، مما أنتج مديونية خانقة لاقتصاديات هذه البلدان لا زالت تعاني منها حتى الآن.

دخلت بعض حكومات الدول الرئيسية المنتجة للمحروقات ومنها الجزائر، فورة إنفاق واسعة، وفي الوقت نفسه، أزالت قدرا كبيرا على تدفقاتها الداخلة والخارجة من رأس المال والسلع، وكانت معدلات الفائدة الحقيقية التي تتقاضاها المصارف منخفضة، وكانت أحيانا أقل من معدلات التضخم. ولكن الوضع في سوق الديون الدولية تغير جذريا عندما أمر الرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" (*) برفع أسعار الفائدة في سنة 1980. وبذلك ارتفعت التزامات خدمة الديون الخارجية المترتبة على معظم ديون العالم الثالث، والتي جرى التعاقد عليها بمعدلات عائمة سابقا. وعلاوة على ذلك، مع المغالاة في قيمة عملات تلك البلدان وصيرورة أرصدتها الجارية سلبية، فقد هربت كميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج بصورة قانونية وغير قانونية([2]).

ومع تزايد عمليات الاقتراض من الخارج، عمد السياسيون ورجال الأعمال فورا إلى تصدير جزء كبير من الأموال المقترضة إلى الخارج ومنه كانت فرنسا الوجهة المفضلة لتلك الأموال، مما زاد من عبء الديون على البلدان الفقيرة والنامية ومنها الدول المغاربية، الأمر الذي أدى إلى خصخصة مؤسساتها العمومية. فكان تسريح العمال في الجزائر سنوات التسعينيات أحد العوامل التي دفعت أعداد كبيرة من الجزائريين إلى الهجرة باتجاه أوروبا وفرنسا على وجه التحديد، على أمل ملاحقة الأموال والثروات المهربة إلى الضفة

(*) إتفاقية بريتون وودز هي نظام للعلاقات النقدية يضع الدولار الأمريكي م معيار واحد لتسويات العملة الدولية وتخزين الاحتياطيات. كانت موجودة من عام 1944 إلى عام 1976 وأثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. تم إنشاء منظمات خاصة للمساعدة في تحقيق استقرار النظام الجديد، منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تعمل على مساعدة البلدان الأخرى على إعادة بناء اقتصاداتها.

([1]) أميا كومار باغتشي، المرجع السابق، ص. 510.

(*) رونالد ويلسون ريغان (Ronald Reagan): (1911 –2004) سياسي وممثل أمريكي مشهور، شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة في الفترة من 1981 إلى 1989. وقبل رئاسته كان حاكم ولاية كاليفورنيا الثالث والثلاثين بين عامي 1967 و1975، بعد مسيرة طويلة كمعلق رياضي ثم ممثل سينمائي في هوليوود ورئيس نقابة ممثلي الشاشة.

([2]) أميا كومار باغتشي، المرجع والموضع نفسه.

الأخرى من المتوسط. وباسم إعادة جدولة الديون ومساعدة الدول المدينة على تسديد ديونها، عبر التقشف وسياسات التكيف الهيكلي، دفع صندوق النقد الدولي ومجموعة السبعة الكبار معظم تلك البلدان إلى حالة من الركود والتخلف، وإلى حالة من المديونية الدائمة للمؤسسات المانحة والمصارف الأجنبية([1]). ولحسن الحظ أن الجزائر تخلصت من ديونها الخارجية وتمكنت من خفضها إلى حدودها الدنيا في الفترة ما بين سنتي 2000 و2013 ، واضحت من بلدان العالم الثالث القلائل التي لا ديون عليها.

ومع تشكل العولمة كمرحلة جديدة في تاريخ الرأسمالية العالمية، اثرت بشكل ملحوظ على الهجرة الدولية. ففي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ظهرت العولمة كنظام موضوعي واجتماعي جديد قائم على الحفاظ على النظام المالي العالمي، يضع حدا للمنافسة بين مشاريع التحديث الرأسمالية والاشتراكية في إطار الدول والتكتلات القائمة مثل الكوميكون، والجماعة الاقتصادية الأوروبية. هذا التغيير لم يؤثر قط على الدول الغربية، ولكن أيضا على العالم الاشتراكي بسبب الروابط القوية التي حافظت عليها هذه الأخيرة مع الرأسمالية العالمية([2]). إذ يمكن القول، أن التجربة الاشتراكية انتهت عندما توغلت الرأسمالية في الاقتصاديات المخططة والأنظمة الاجتماعية التي تتوافق معها.

وفي سياق تغيرات الاقتصاد العالمي، لعبت الهجرات الدولية دورا أكثر أهمية في إعادة تنظيم هياكل القوة العالمية. وقد اتسمت الرأسمالية الغربية منذ ظهورها بالتنظيم، كنظام عالمي هرمي بتشكيله للمراكز والأطراف. في هذا الصدد يوضح "أتيلا ميلاغ" (Attila Melegh) في دراسة له حول "الهجرة وخطاب الهجرة في عصر العولمة"، كيف تعمل الهجرة داخل التسلسل الهرمي الذي ظهر مرة أخرى في أوروبا الشرقية منذ سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، عندما تم تفكيك النظام الاشتراكي لتلك الدول، واستبدلت بنموذج اقتصادي ذي معدل ادخار منخفض، واعتماد كبير إلى حد ما على الاستثمارات الخارجية. حيث تم إعادة إدماج بلدان أوروبا الشرقية في نظام الرأسمالية العالمية، تحت مظلة حضارية وأيديولوجية تربط الشرق بالغرب. وارتبطت اقتصاديات أوروبا الشرقية هذه بالاقتصاد العالمي من خلال الديون المالية المتعاقد عليها في سياق الصدمة النفطية في السبعينيات من القرن الماضي([3]).

وقد أدى هذا الوضع إلى إصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق والتبعية المزدوجة للدول الصغيرة في أوروبا الشرقية للدول الكبرى في الغرب والشرق. أما بالنسبة للدول الأفريقية والمغاربية التي خرجت لتوها من ربقة الاستعمار الأوروبي، فقد كانت اقتصادياتها متخلفة وتابعة منذ البداية إلى الدول الغربية. وقد انسحب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد العالمي في نهاية الثمانينيات على الدول المغاربية. فقد تعرضت الجزائر والدول المغاربية لهذه الأزمة منذ بداية 1986، واستمرت حتى نهاية القرن

([1]) أميا كومار باغتشي، المرجع السابق، ص. 511.

([2]) Attila Melegh, "Migrations et discours de migration a l'ère de la mondialisation", Outre-Terre, 2006/4, N°17, à : https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2006-4-page-393.htm, consulté le 08/01/2023 à 11h 00m, p . 293.

([3]) Op. Cit, pp.294- 295.

العشرين على الأقل بالنسبة للجزائر. لقد تسببت هذه الأزمة في انهيار وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول المغاربية، وخاصة في المجال الصناعي، حيث أدى هذا الانهيار إلى تسريح عدد كبير من العمال. الأمر الذي أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين نحو الدول الأوروبية وإلى فرنسا على وجه التحديد.

يرتبط التمييز الموضح أعلاه ارتباطا مباشرا بتفاقم الهجرات الدولية. من أجل إعادة إدماج اقتصاديات الدول الاشتراكية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، تم التخلي عن قطاعات صناعية كثيرة، وتركت مجموعات كبيرة من الشعوب لمصيرها، وأصبح بعضها مشاركا عالميا في الهجرة عبر الوطنية. وأضحت الدول المغاربية أكثر عرضة للهجرات الداخلية والخارجية وخاصة تلك القادمة من دول الساحل والصحراء الأفريقية.

توفر التحولات داخل الاقتصاد السياسي العالمي من سيناريو التحديث القائم على الدول إلى سيناريو العولمة الذي تهيمن عليه الجوانب المالية والشركات متعددة الجنسيات، وهو الإطار الأنسب لتفسير سقوط الاشتراكية. وقد ظلت هذه التناقضات موجودة بالفعل في نهاية السبعينيات بين اقتصاديات الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية لكنها اتسعت بعد ذلك منذ 1989. إذ لا يمكن عزل التفاوت الإقليمي بين ضفتي المتوسط عن التفاوت العالمي، وبقدر ما يزداد اندماج الاقتصاديات في بلدان الجنوب في الرأسمالية العالمية عبر مختلف الاتفاقيات، يزداد وزن نماذج وأنماط معينة من الهجرة.

وفي هذا الصدد، فقد تميزت الهجرة المغاربية إلى فرنسا بتحول أشكالها وأنماطها تبعا لاحتياجات الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى. وانتقلت من هجرة العمالة بعد الحرب العالمية الثانية إلى هجرة الطلبة والنخب مرورا بهجرة لم الشمل العائلي وانتهاء بالهجرة غير النظامية (أو كما اصطلح عليها بالهجرة السرية أو غير الشرعية). حيث أن الاقتصاد الفرنسي يعتمد أساسا على رأس المال البشري في أفريقيا وبلدان المغرب العربي. وبالمقابل تعتمد الاقتصاديات المغاربية بشكل كبير على الاستثمارات الفرنسية وعلى الخبرة الفرنسية بنسب متفاوتة بين أقطار الدول المغاربية. حتى أصبحت هذه الأخيرة أسواقا لمنتجات الشركات الفرنسية لعقود طويلة من الزمن، ولم تنفك عن هذه التبعية حتى الآن، باستثناء الجزائر التي حولت سياستها إلى تنويع الشركاء منذ عقدين من الزمن على الأقل، ولا زالت تحاول فك روابط التبعية لفرنسا على الأقل منذ بداية عام 2020.

الفرع الثاني: الأطراف المهيمنة على سوق العمالة المهاجرة في فرنسا

يعتبر سوق العمل أحد أشكال السوق بشكل عام، يخضع تحديد مفهومه إلى خلاف بين المختصين، نتيجة تنوع التخصصات وتعدد المرجعيات النظرية والفكرية لأولئك المهتمين بمجال السوق. غير أن التعريف الذي يحظى بالإجماع يرى في سوق العمل: "ذلك المكان أو المجال الذي يلتقي فيه الباحثون عن فرص العمل والباحثون عن العمال، والذي يتم من خلاله تحديد مستوى الأجور وحجم العمالة"([1]). ويعرف أيضا

([1]) Ighemat Arezki, le marché du travail en Algérie, Alger : CERREQ, serie n°1, 1989, p.21.

في: زيوش سعيد، "محاضرات في مادة سوق العمل في الجزائر"، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، معهد

بكونه: "الإطار الذي يتحدد فيه تفاعل طالبي وعارضي العمل، يؤثر ويتأثر بمستوى الأداء الاقتصادي، ويتميز بديناميكيته وعدم ثباته وتعقده وتشعب القرارات التي تؤخذ فيه"([1]).

وتعرفه منظمة العمل الدولية بأنه: "الميدان حيث يطابق بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا. فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين"([2]). وسوق العمل هو تحديدا الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة، أو كما يقال، هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة، لكن هذه الأخيرة تتأثر ضرورة باتجاهات سوق العمل وأداء الاقتصاد القومي للدول.

وعليه، يعتبر سوق العمل نوع من الأسواق الاقتصادية، يعرض فيه أرباب العمل وأصحاب الشركات والمؤسسات عمومية كانت أم خاصة، فرصا للعمل ويبحثون عن اليد العاملة المتخصصة، في مقابل يد عاملة تطلب هذه الفرص وفق مبدأ العرض مقابل الطلب، غير أن هذه السوق تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة فيها. وعلى هذا الأساس كان أرباب العمل وأصحاب الشركات في فرنسا يعرضون فرصا للعمل في فرنسا أولا، وعندما لا تجد العمالة الوطنية الكافية تتجه إلى جلبها من الخارج. فما هي خصوصية سوق العمل الفرنسي؟ وما هي المؤسسات والأطراف المهيمنة على سوق العمالة الأجنبية؟.

لطالما كانت الهجرة الأجنبية حاضرة في سوق العمل الفرنسي، والتي تعود إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي. حيث كانت الهجرة الدولية مجرد نسخة من الهجرات الإقليمية في ذلك الوقت. حيث كانت هجرة الجوار مهنية وعفوية، وكان المهاجرون الأجانب الذين يأتون إلى فرنسا من الحرفيين أو العمال المهرة، القادمون من البلدان الأوروبية المجاورة (بلجيكا، إيطاليا، وألمانيا)، والذين استقروا في المقاطعات المجاورة معتمدين على روابطهم العائلية وعلاقات المجتمعات المحلية في المناطق المتجاورة على الحدود. فيوظفون وفقا لمؤهلاتهم ومهاراتهم وغالبا ما كانوا يتقاضون أجورا جيدة ([3]).

في ظل الثورة الصناعية الثانية، لم يعد بالإمكان الاعتماد على النموذج القديم للتوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي، فغادرت المصانع والمعامل مناطق الأرياف وتركزت في المدن الفرنسية، حيث تطلب نموها وتطورها طبقة عاملة متجذرة في العالم الصناعي. ومن هنا بات اللجوء إلى العمالة الأجنبية المهاجرة منذ نهاية القرن 19م ضروريا. وتركزت هذه العمالة في البداية في قطاع الصناعات الثقيلة والتي انتشرت على نطاق واسع بين سنوات 1910 و1920م. وتم توصيف هذا النوع من الهجرة بأنها حديثة، وأنها تختلف

العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بريكة، باتنة، 2022/2021، ص.2.

([1]) ياسر فتحي الهنداوي ومحمد غنيم سويلم، "رؤية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 91، العدد 89، 2014، ص.6.

([2]) شيخاوي سنوسي، "إصلاح التعليم العالي كآلية للحد من هجرة الكفاءات الوطنية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-، أبريل 2021، ص. 77.

([3]) Jean-Hugues Déchaux, Les immigrés et le monde du travail : un nouvel Age de l'immigration ?, dans : Observations et diagnostics économiques ; revue de l'OFCE, n°36, 1991, p.87.

عن طبيعة ونمط الهجرات السابقة. واستمرت إلى حد كبير حتى سنوات 1970 من القرن العشرين الميلادي([1]).

منذ عام 1880 تغير حجم العمالة الأجنبية في فرنسا بشكل كبير. حتى الحرب العالمية الثانية، كان معظم هؤلاء العمال من أصل أوروبي. ففي 1931، عندما بلغت الهجرة الأجنبية أعلى مستوياتها، كان سبعة أشخاص من كل عشرة من إيطاليا، بولندا، اسبانيا أو بلجيكا. وكان الايطاليون وحدهم يمثلون 30 % من إجمالي عدد الأجانب، والذي بلغ 7,2 مليون. ثم انخفضت حصة هذه الدول الأربعة منذ الحرب العالمية الثانية، واستمرت في الانخفاض: أولا لصالح الجزائريين الذين حل دخولهم محل دخول الإيطاليين في سنوات الخمسينيات. وارتفعت الهجرة لصالح أوروبيين آخرين من البرتغال، ومواطني شمال افريقيا. ففي عام 1962، كانت جميع الجنسيات الأوروبية لا تزال تمثل 72 % من مجموع الأجانب في فرنسا. وبعد 20 سنة، أصبحوا أقلية بـ 48 %، حيث كانت الهجرة المغاربية، والهجرة من تركيا وبلدان شرق آسيا بدرجة أقل، قد زادت في الفترة نفسها. هذا التنوع في مصادر التوظيف والهجرة إلى فرنسا، سلط الضوء على الطبيعة المركبة للسكان المهاجرين، والذي يجعل أي تحليل شامل للهجرة أكثر صعوبة، لكنه لا يغير بأي حال من الأحوال من خصائص الهجرة العمالية الحديثة في فرنسا([2]).

بمجرد جلب المهاجرين الأجانب، يتم توظيفهم في الوظائف الأكثر انخفاضا في القيمة، ويتم تقسيمهم على قطاعات النشاط وفقا للتقسيم العنصري الذي يعلي من قيمة العامل الفرنسي على حساب العامل الأجنبي. ولمدة قرن من الزمان تقريبا عمل المهاجرون الأجانب بشكل رئيسي في القطاعات التي يهملها الفرنسيون وفي الوظائف الدونية التي يحتقرونها. وبالتالي فقد كانت مناصب العمل والوظائف توزع بشكل عنصري وغير متساوي على الإطلاق. أين ركزت معظم عمليات التوظيف على ثلاثة مجالات من النشاط: أولا في الأعمال التي تعتمد على القوة البدنية، كالعمل في قطاع البناء والصناعة، والعمالة الموسمية في المزارع ووظائف سوق العمل الثانوية، التي تقع على هامش الصناعات الكبيرة. ثانيا في وظائف نظام التشغيل في الفروع التي تخضع لإعادة الهيكلة والتي كانت في طليعة التقدم التقني، في مسابك اللورين وفي صناعة السيارات. وأخيرا في خدمات المنازل، وهو القطاع الذي تتواجد به النساء الأجنبيات عادة.

وقد تميز هذا النوع من الهجرة بعدم الاستقرار، وأن البحث عن فرص العمل هو ما يبرر وجود الأجنبي على الأراضي الفرنسية. ويصبح المهاجر في المقام الأول عاملا منتجا يساهم في تنمية البلد المضيف، خاضع لدورات النشاط الاقتصادي في البلد المستأجر. وعلى مدى أكثر من قرن (1851-1982)، كانت علاقة الارتباط واضحة. ففي فترات التوسع الاقتصادي يزداد عدد المهاجرين، ثم يستقر أو ينخفض في فترات الركود([3]). علاوة على ذلك، فإن نظام العمالة المهاجرة لم يتم تصميمه لتسهيل التوطين

([1]) Jean-Hugues Déchaux, Op.cit, p.88.
([2]) Op.cit. p. 89.
([3]) Ibid.

الدائم للمهاجرين، وإنما لعودتهم بعد انتهاء عقود عملهم. وفقا لتقديرات حديثة لسنوات 1980، كانت التدفقات السنوية للعودة في الستينيات تعادل نصف التدفقات الوافدة إلى فرنسا.

وقد تميزت الهجرة العمالية الحديثة بهيمنة الشركات الاقتصادية على تجنيد هؤلاء المهاجرين وتوظيفهم أكثر من الحكومات. وخلال الحرب العالمية الأولى، كانت المرة الأولى التي تدخلت فيها الحكومة الفرنسية لجلب العمالة الأجنبية من الأراضي المستعمرة، وخاصة من البلدان المغاربية والأفريقية.

منذ عشرينيات القرن الماضي، تم إنشاء العديد من الشركات الخاصة لتشغيل ونقل العمال الأجانب. وكان لأرباب العمل في تلك الفترة منظماتهم الخاصة للتوظيف الجماعي للعمالة المهاجرة، والتي توحدت في عام 1924 تحت إسم الشركة العامة للهجرة (SGI). وفي 1945، أنشأت الحكومة الفرنسية الوكالة الوطنية للهجرة (ONI) في محاولة منها للتحكم في تدفقات الهجرة، وتخطيط السياسات المرتبطة بها، لكنها سرعان ما تركت السيطرة للشركات. حيث كان عدد المهاجرين ينمو بقوة في تلك الفترة، وقد زاد بمقدار 500 الف نسمة وهو معدل لم يتم الوصول إليه منذ عشرينات القرن الماضي([1]).

في مواجهة النمو المتسارع وغير المنظم لتدفقات الهجرة، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى تشديد سياستها منذ عام 1968. وسارعت لتعديل الاتفاقيات الثنائية مع الدول المصدرة للعمالة المهاجرة ومنها الجزائر، التي وقعت معها اتفاقيات التعاون في مجال الهجرة سنة 1968، والتي عرضناها سابقا. ورغم ذلك، استمر عدد المهاجرين في النمو بوتيرة عالية جدا بأكثر من 800 ألف مهاجر في الفترة ما بين 1968 و1975. إلى أن تم توقيف تدفقات العمالة المهاجرة إلى فرنسا في 5 جويلية 1974م، وأصبح من غير الممكن الهجرة إلى فرنسا، باستثناء بعض الحالات الخاصة. وبذلك أصبح هذا التاريخ معلما بارزا في إنهاء مرحلة الهجرة الحديثة، ويفتح الباب أمام مرحلة جديدة في حياة المهاجرين وظروف إقامتهم وبالتالي وظائفهم([2])، ودشنت بذلك عصر الهجرة السرية.

كانت الهجرة السرية المسماة أيضا الطبيعية أو العفوية، قبل سريان اللوائح القانونية لوزيري الداخلية والعمل في 24 جانفي 1972، و23 فبراير 1972، المتعلقين بتنظيم وتقنين شروط إقامة العمال الأجانب في فرنسا. وكانت الهجرة غير القانونية معترف بها ومسموح بها، حيث كانت السلطات العمومية تفضلها لما لها من جوانب إيجابية للاقتصاد الفرنسي. وفي مواجهة النقص الحاد في اليد العاملة، قبلت فرنسا دخول المهاجرين الأجانب بطرق غير قانونية تحت غطاء السياحة، ثم البحث عن عمل، وأخيرا طلب تسوية أوضاعهم القانونية. وبينما كانت الهجرة السرية تمثل 20 % فقط من إجمالي الهجرة في عام 1956، وصلت إلى 80 % في عام 1969.

تشير التصريحات الرسمية للمسئولين الفرنسيين في تلك الفترة، إلى أن الهجرة غير الشرعية كانت مسموحة وقد تطورت نتيجة الاحتياجات الهائلة للعمالة اللازمة للاقتصاد الفرنسي، ولتلبية احتياجات سوق

([1]) Jean-Hugues Déchaux , Op.cit. p.90.
([2]) Op.cit, p.91.

العمل. وقد تضاعفت تدفقات الهجرة السرية في ستينيات القرن الماضي، وفقد المكتب الوطني للهجرة دوره في السيطرة واحتكار إدخال وتوظيف العمالة الأجنبية، نتيجة تعارض قواعد الانتقاء التي وضعها المكتب الوطني للهجرة مع الاحتياجات المباشرة للشركات الصناعية الكبرى، والتي كانت تبحث في أغلب الأحيان وبشكل أساسي على يد عاملة دون مؤهلات مهنية وغير مكلفة([1]).

ساهمت الهجرة غير النظامية في نمو الاقتصاد الفرنسي وأفادت أرباب العمل وأصحاب الشركات، غير أن آثارها الاجتماعية والثقافية قد تكون خطيرة بمجرد تغير الوضع الاقتصادي، حيث لم تعد الخيارات الاقتصادية والسياسية تسمح بالهجرة الأجنبية غير النظامية وغير المراقبة. علاوة على ذلك، أصيب الرأي العام الفرنسي بالصدمات نتيجة الحوادث الخطيرة التي يتعرض لها العمال المهاجرون بانتظام: مثل حالات الاختناق في مساكن غير صحية، الوفيات أثناء الرحلات السرية التي ينظمها المهربون، انتشار الأحياء القصديرية والفقيرة في ضواحي المدن، وصعود موجة العنصرية ضد المهاجرين الأفارقة ومن بلدان المغرب العربي، وظروف العمل التي أضحت أكثر فأكثر غير إنسانية، ...إلخ. كان هذا عصر تجارة البشر والتهريب والاستغلال للعمالة المهاجرة والتي توجد في وضعية غير قانونية على التراب الفرنسي. والتي تم التنديد بها من قبل المنظمات الإنسانية والنقابية والجمعيات الخيرية الداعمة للمهاجرين. وتحت ضغط تلك المنظمات، قررت الحكومة الفرنسية اتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها وضع حد للهجرة غير الشرعية، والتي اعتبرها العديد من الساسة الفرنسيون تهديدا للتوازن المستقبلي للمجتمع الفرنسي([2]).

وفي ظل المنافسة الأوروبية وانتقادات المنظمات النقابية والجمعيات الناشطة في مجال الهجرة، طالب المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسي (CNPF) بتخفيض عدد المهاجرين الوافدين بطرق غير قانونية، وأدان هذا المجلس الهجرة غير الشرعية، بعد الأحداث الصادمة للرأي العام، وهي بذلك تتهرب من مسؤولياتها في جلب وتشغيل تلك العمالة الأجنبية المهاجرة بطرق غير قانونية. وعليه، نستنتج أن الحكومة الفرنسية وأرباب العمل أرادوا الحد من الدخول غير القانوني والسري للمهاجرين، نتيجة المخاوف التي أثارتها منافسة الدول الأوروبية على تشغيل المهاجرين، والخوف من توجهها إلى الدول المنافسة لفرنسا مثل ألمانيا([3]).

على الرغم من أن قرار 1974، لم يؤدي إلى إغلاق الحدود الفرنسية بين عشية وضحاها، إلا أنه أعلن عصر جديد للهجرة. لأنه غير إلى حد كبير طبيعة المشكلة بالنسبة للمهاجرين الموجودين على الأراضي الفرنسية، وغير من طبيعة الخطاب الذي يتناول هذه الظاهرة. ومع تعليق الهجرة من حيث المبدأ، وميل الحدود الأوروبية إلى الإغلاق، لم يعد من الممكن الحفاظ على نظام العمالة الهاجرة الذي كان سائدا قبل ذلك.

([1]) Carmel Sammut, "L'immigration clandestine en France depuis les circulaires Fontanet, Marcellin et Gorse", Dans :Les travailleurs étrangers en Europe occidentale : Actes du colloque organisé par la commission nationale pour les études et les recherches interethniques, paris-sorbonne, du 5 au 7 juin 1974. Dans : https://www.persee.fr/doc/ierii_1764-8319_1976_act_6_1_921, consulté le 16/95/2024 à 20h 30.

([2]) Op.cit. p.381.

([3]) Op.cit. p.382.

ولان الوضع الاقتصادي في فرنسا لم يعد ملائما لهذا النوع من الهجرة، فقد جاءت اللوائح القانونية المتعلقة بالحد من الهجرة السرية والصادرة في 1972 و1973، الرامية إلى مراقبة الهجرة وتنظيمها. وتهدف إلى إحداث نوع من الانسجام بين سياسة الهجرة والإطار العام لسياسة التشغيل. ومن هنا بات واضحا هدف السلطات الفرنسية لإدماج العمالة المهاجرة في الاقتصاد الفرنسي بصورة رسمية ومنظمة، وبالتالي سيتم استبدال الهجرة غير المراقبة (غير الشرعية)، بالهجرة النظامية والخاضعة للسيطرة والرقابة. بالإضافة إلى توفير قد أكبر من الحماية الاجتماعية والصحية للعمال المهاجرين، وأخيرا توخي تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على تراخيص الإقامة والعمل([1]).

كان المبدأ الأول الذي يهدف إلى توحيد سياسة الهجرة مع سياسة التشغيل يعني أن العمال المهاجرين سيشكلون قوة عاملة متنقلة ومرتبطة بالوضع الاقتصادي في فرنسا ووضع التوظيف محليا، إذ سمحت المطابقة بين فترة الإقامة ومدة عقد العمل بالإعادة الفورية والقسرية إلى الموطن الأصلي، في حالة عدم تجديد عقد العمل أو التصريح بالإقامة. وكان الهدف من ذلك حماية سوق العمل الفرنسي من خلال ربط طالب العمل الأجنبي بالظروف الاقتصادية المتقلبة في فرنسا وفي أوروبا. وسنشهد إنشاء سوق عمل فرنسي مزدوج وبشكل قانوني: سوق مؤهل للعمالة الفرنسية، وسوق غير مؤهل للعمالة الأجنبية.

مع بداية الألفية الثالثة، ورغم سياسات تقييد الهجرة، إلا أن تدفقات الهجرة بقيت مستمرة بغض النظر عن توجهات الحكومات الفرنسية، ولم يكن لتلك الحكومات أي سيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية. وسواء كان خطابها قائما على كراهية الأجانب مثل خطابات نيكولا ساركوزي والذي سعى إلى استعادة أصوات ناخبي اليمين المتطرف، أو خطابات فرانسوا هولاند الذي سعى إلى إخفاء أخطاء حكومته الليبرالية، وسواء أصدرت قوانين وتشريعات يفترض فيها أنها مقيدة للهجرة فإن الواقع يناقض ما يدعون وما يقررون (أنظر الجدول رقم (14)).

الجدول (14)

عدد تراخيص الإقامة للأجانب من 2007 إلى 2019([2])

السنوات	2007	2008	2009	2012	2015	2018	2019
عدد الرخص	171907	183893	194410	193120	217533	258929	274676

([1]) Carmel Sammut, Op.cit. p.383.

([2]) Benjamin Beauchu,"Immigration et patronat, une histoire de la politique française", Le Monde moderne, Publié le 01 juillet 2021, dans : http://www.lemondemoderne.media/, consulté le 17/05/2024 à 15h 34m.

قبل ثمانينيات القرن العشرين لم يكن موضوع الهجرة من المحرمات على اليسار، فقد انتقد اليسار سياسات الهجرة الحكومية من خلال الإشارة بأصابع الاتهام إلى الشركات الكبرى وشركائها في السلطة من اليمين، وقد سار هذا النقد جنبا إلى جنب مع تضامن الطبقات الشغيلة من الفرنسيين مع العمال المهاجرين. خلال فترات وجوده في السلطة، أنشأ اليسار مؤسسات خاصة لمراقبة تدفقات الهجرة، والتي كانت قبل ذلك حكرا على أرباب العمل والشركات الكبرى. أما اليمين، فقد دافع دائما عن احتياجات أرباب العمل من العمالة، وكذلك عن المبادرات الخاصة لجلب العمالة الأجنبية من الخارج من طرف هذه الشركات. غير أن تلك المبادرات الخاصة لأرباب العمل وأصحاب الشركات كانت تتجاهل المساواة بين العمال الفرنسيين والمهاجرين، وتدافع عن الإعادة القسرية والآلية للمهاجرين الأجانب عندما تسوء أوضاعهم الاقتصادية. كما سعى اليمين إلى وضع العمال المهاجرين في منافسة للعمال الفرنسيين، بهدف إضعاف الكتلة الاجتماعية والعمالية لليسار.

من جهة أخرى، يرى "بول كولبير" الخبير الاقتصادي في كتابه "Exodus: How migration is changing our world "، أن المساحة التي تركتها الأحزاب السياسية التقليدية في فرنسا، سرعان ما احتلتها مجموعة من المخادعين: العنصريين، كارهوا الأجانب والمتخلفين نفسيا، جذبوا إليهم المواطنين العاديين الذين أصبحوا أكثر قلقا من صمت الأحزاب التقليدية، أو الذين فقدوا الثقة في حكمها. وهكذا ومنذ بداية الثمانينيات من القرن 20م، برزت الجبهة الوطنية بزعامة اليميني المتطرف جان ماري لوبين، في الساحة السياسية الفرنسية، مدعومة بمناورات فرانسوا ميتران. وأصبحت بذلك الجبهة الوطنية المتطرفة؛ سيفا للمصالح الرأسمالية التي تسعى، كما هو الحال دائما، إلى تقسيم الكتلة العمالية وجعل العمال الفرنسيين في مواجهة العمال المهاجرين. وهي استراتيجية يمينية لتشتيت اليسار من جهة ولإعلاء مصالح أرباب العمل والشركات واستغلال المهاجرين من جهة ثانية. دون الحديث عن عمليات الاستغلال التي تؤدي إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة بين المهاجرين وبين المواطنين الفرنسيين. ومن جانبه، أصبح الحزب الاشتراكي درعا للرأسمالية النيوليبرالية([1]).

وفي نهاية العقد الأخير من القرن 20م، وفي ظل تفاقم معدلات البطالة في فرنسا ما بين 8 و10 % لمدة 30 عاما على الأقل، يواصل منتدى أرباب العمل الفرنسي في الدعوة إلى توظيف العمالة الأجنبية. وينظر إلى اللاجئ السياسي من الناحية الاقتصادية. كما يتم تشجيع توظيف المهاجرين غير الشرعيين من قبل المفوضية الأوروبية والنقابات وأرباب العمل عبر المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج. وأضحت الهجرة تمثل 45 % من النمو السكاني، مقابل 30 % في منتصف الستينيات([2]). وبالتالي فإن نظرية خفض تدفقات الهجرة غير صحيحة ولا تصمد مع الأرقام. وأن الحد من الهجرة من شأنه أن يشكك في الإطار

([1]) Benjamin Beauchu, Op.cit.
([2]) Op.cit.

الاقتصادي ومعاهدات الاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة والذي يمثل موضوع إخلاص القادة الفرنسيون من اليمين واليسار.

الفرع الثالث: مشكلة التوظيف للمهاجر المغاربي في فرنسا

يبدو أن الهجرة المغاربية إلى أوروبا هي أقدم مما هو متصور عادة، حيث كان يطلق على الجزائريين المتجولين الأوائل في فرنسا اسم "توركوس" (Turcos) بداية من عام1870 . ويعود هذا اللقب إلى حرب القرم (1854–1855) حيث أخذ الروس القناصة الجزائريين على أنهم أتراك بسبب الزي العسكري الذي كانوا يلبسونه([1]). وبدءا من 1900 و1905 بدأ عمال الصناعة الجزائريون في القدوم إلى فرنسا، ثم تبعهم بعد سنوات المغاربة الأوائل. في 1912، قدر عدد الجزائريين المهاجرين بـ 4000 أو 5000، وكان معظمهم من منطقة القبائل يعملون في مصانع مرسيليا، وفي مواقع البناء الحضرية وفي مناجم الشمال. ازداد عدد المهاجرين المغاربيون بسرعة في سنوات 1913 و1914، حيث وصل عددهم إلى ثلاثين ألف (30000) عشية الحرب العالمية الأولى.

خلال هذه الحرب، قامت السلطات الاستعمارية بتنظيم عمليات تهجير قسري لتكملة احتياجاتها من الجنود والعمال. حيث تم تسجيل عدد 132000 مهاجر من البلاد المغاربية في المزارع ومصانع الأسلحة والخدمات، ليتم ترحيل بعضهم بعد انتهاء الحرب إلى شمال أفريقيا. وكان هناك في 1919 حوالي 10 آلاف فقط. واستأنفت رحلات الهجرة إلى فرنسا بعد بضع سنوات. ففي عام 1924 كان هناك ما يقرب من 120 ألف من البلدان المغاربية، منهم: 100 ألف جزائري، 10 ألاف مغربي و10 ألاف تونسي. غير أن الظروف تغيرت، وتغير معها المناخ النفسي في فرنسا، إذ حاولت السلطات الاستعمارية، من خلال تدابير مختلفة، الحد من عدد الأشخاص المهاجرين من المستعمرات المغاربية. واحتفظت هذه المستعمرات بالأرقام نفسها حتى عام 1930. وقد مثلت الهجرة المغاربية 4 % من نسبة الأجانب المقيمين في فرنسا. ولكن الأزمة الاقتصادية الكبيرة سنة 1929 أدت إلى عودة الكثير من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في 1936.

وقد شهدت السنوات التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، تطور متزايد لحركة الهجرة المغاربية إلى أوروبا، وسجلت أكبر الأرقام من الجزائر، وقد تم تعزيز الهجرة المغاربية في فرنسا من خلال تطور الهجرة المغربية والتونسية. وقد انتقل عدد المهاجرين من 50 ألف في عام 1946 إلى 150ألف في عام 1950، ثم 500 ألف بين سنوات 1964 و1967 إلى أن وصلت إلى عدد 700 ألف في 1971. وانتقل

([1]) Centre Nationale de Ressources Textuelles et Lexicales,]en ligne]: https://www.cnrtl.fr/definition/turco, Consulté le 24/11/2018 à 11h 30m.

عدد المهاجرين من المغرب من 20 ألف في عام 1950 إلى 170 ألف عام 1971، وعدد المهاجرين التونسيين من 3 آلاف في عام 1949 إلى ما يقرب من 100 ألف في عام 1971([1]).

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الدول الغربية تنفق بشكل كبير على قطاعات التعليم، الصحة، وتعتمد سياسات موجهة نحو تحقيق مستويات عالية من التوظيف، الأمر الذي جعل منها مناطق جاذبة للعمالة المهاجرة، والتي تدفقت عليها من الشرق والجنوب، وخاصة من البلدان النامية والتابعة للاقتصاد الرأسمالي الغربي ومنها منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا. وقد اعتبرت مشكلة البطالة ونقص مناصب الشغل في بلدان المغرب العربي، المحرك الرئيسي لعمليات الهجرة إلى فرنسا، وإلى دول أوروبية أخرى، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في الجزائر ما يقرب من 900 ألف، وبين 160 ألف و300 ألف في تونس سنة 1969، و765 في المغرب سنة 1967. وقد تفاقمت مشكلة البطالة بسبب الزيادة السكانية المعتبرة التي ضاعفت سكان شمال أفريقيا في غضون ثلاثين عاما.

إن التغيرات التي عاشتها المجتمعات المغاربية منذ الاستقلال أدى إلى بروز ظاهرة الهجرة الواسعة النطاق والكثيفة نحو فرنسا ونحو الدول الأوروبية الأخرى. حيث أدت الزيادة الديمغرافية، إلى بروز احتياجات جديدة في أوساط السكان، لا سيما الشباب منهم، والتي لم يتم الوفاء بها بسبب الافتقار إلى عدد كاف من الوظائف الدائمة والأجور([2]).

وأضحت العمالة الأجنبية المهاجرة، والمغاربية على وجه التحديد، تثير اهتمام الدول الأوروبية وشركاتها التي تنحني أمام تقلبات الوضع الاقتصادي وسوق العمل. وقد أسهم التوسع الاقتصادي في دول السوق الأوروبية المشتركة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في تطور تيار الهجرة المغاربية بشكل قوي. من بين الدول الصناعية في أوروبا، توجد ثلاثة بلدان من السوق الأوروبية المشتركة، بالإضافة إلى فرنسا، تجذب إليها العمالة المهاجرة من البلدان المغاربية، وهي: ألمانيا، بلجيكا، هولندا، بينما اعتبرت جاذبية الدول الاوروبية الأخرى ضعيفة أو منعدمة بالنسبة للهجرة المغاربية.

كان الطلب على العمالة الأجنبية في فرنسا قويا بسبب خصوصية البنية الديمغرافية والعمرية للسكان، وبسبب التوسع الاقتصادي الذي تلى الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى ذلك، كان تطور تدفقات الهجرة مواتيا جدا لتطور الهجرة المغاربية، بسبب تراجع الهجرة الأوروبية إلى فرنسا خاصة تلك القادمة من إيطاليا، بولونيا وبلجيكا ما بين 1945 و1950. فاضطرت فرنسا اللجوء إلى مصادر جديدة للعمالة المهاجرة من اسبانيا، البرتغال، يوغسلافيا، تركيا. وفتحت أبوابها للهجرة المغاربية على أوسع نطاق. هذا ما يفسر تطور تيار الهجرة القادم من الجزائر في البداية، ثم المغرب وتونس بعد ذلك. نتيجة لذلك ارتفع حجم الهجرة المغاربية نحو فرنسا من 4 % عام 1930 إلى حوالي 28 % في بداية 1971م.

([1]) Gildas Simon et Daniel Noin, "La migration maghrébine vers l'Europe", les cahiers d'outre-mer, 1972, n°99, 25eme année, à : http://www.persee.fr/doc/caoum, consulté le 24/11/2018 à 12h 30, p.245.

([2]) Op.Cit, p.247.

في مواجهة الأبعاد الجديدة للهجرة المغاربية، شاركت مختلف الدول المعنية بالهجرة في سياسات التشاور والاتفاقيات حيث اهتمت الدول المغاربية أساسا بحل مشكلة البطالة من خلال تصدير العمالة المهاجرة إلى الدول الأوروبية، بينما اهتمت الدول الأوروبية بتلبية احتياجاتها والسيطرة على الوافدين([1]).

يتأثر المهاجرون وأحفادهم بالبطالة أكثر من بقية السكان العاملين في فرنسا، ويتناسب معدلاتها مع مستوى الشهادة والطبقة الاجتماعية والعمر، إذ أن الأشخاص العاملين من أصول أفريقية هم أكثر عرضة لأزمة البطالة بمرتين أكثر من الأشخاص الذين ليس لديهم أصول مهاجرة. وفي هذا الصدد يشير "فرانسوا هيرون" إلى أن أرقام بطالة المهاجرين أعلى بكثير من سكان البلد الأصليين، ونفس الشيء يلاحظ في مجال الفقر([2]).

في إطار التحقيق الاجتماعي السنوي في فرنسا، نشر المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee) بتاريخ 16 نوفمبر 2010 دراسة عن معدلات توظيف الفرنسيين من أصول مهاجرة. وقد أدى ذلك، إلى استنتاج أن الذين واجهوا أكثر قدر من صعوبات الاندماج الاقتصادي هم أولئك المهاجرون من أصول مغاربية. وقد عمل هذا المعهد خلال الفترة الممتدة من 2005إلى 2009 على عينة مكونة من 40 ألف أسرة. ركزت الدراسة على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و65 سنة والذين ولدوا في فرنسا أو وصلوا قبل بلوغهم سن الخامسة. وفقا لهذه الدراسة وجد أن أحفاد المهاجرين من أصول مغاربية لديهم أقل معدل توظيف، وأن متوسط الفارق في معدل التوظيف بين الأشخاص الفرنسيين من أصول مغاربية وبين الفرنسيين ذوي الأصول الفرنسية يساوي تقريبا 20 نقطة، في حين لا يساوي هذا الفارق سوى 6 نقاط مع المهاجرين من أصول أوروبية، وتقريبا صفر نقطة مع المجموعات الأخرى من المهاجرين([3]).

يزداد الوضع سوءا بالنسبة للمهاجرين من أصول مغاربية، عدد أقل من طلبات التوظيف، معدل أعلى من البطالة، والشعور بالتمييز. ولتفسير ذلك، نشر المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في مارس 2023 دراسة عن هؤلاء المهاجرين، والتي تناولت مسألة التمييز في سوق العمل الفرنسي الذي يعاني منه المهاجرون من أصل مغاربي. حيث تم تناول هذه المسألة وفق ثلاثة أبعاد: سلوك الموظفين تجاه المرشحين للوظيفة، مخاطر البطالة بين فئات العاملين في سوق العمل، ومشاعر هؤلاء المهاجرين تجاه أوضاعهم. فكانت النتائج كالتالي: إن التمييز الذي يصعب تفسيره من خلال الاختلاف في الملامح الشخصية للمهاجرين المغاربيون مقارنة بالأشخاص الذين ليس لديهم أصول مهاجرون. في 2019 و2020، كان لدى الأشخاص من أصل مغاربي معدل استدعاء أقل بعد التقدم للوظيفة بنسبة 23 %،

([1]) Gildas Simon et Daniel Noin, Op.Cit, p.248.

([2]) François Héran, "Avec l'immigration : mesurer, débattre, agir", Paris : Editions la découverte, 2017, fiche de lecture , à : http://www.pergama.fr/wp-content/uploads/2017/05/1, consulté le 26/12/2018 à 14h 10m

([3]) Elise Vincent, "Les français d'origine maghrébine ont des difficultés d'insertion sur le marché de l'emploi", Journal Le Monde, publié le 18/11/2010, à : http://www.lemonde.fr/sociéte/article/2010/11/18/, consulté le 15/02/2024 à 10h 4m.

مقابل 33 %، ومعدل أعلى من البطالة بنسبة 16 % مقابل 6 %، وخطر الإبلاغ عن تجربة تمييزية خاصة عند التوظيف مرتين أعلى([1]).

يمكن أن تكون هذه الفجوات غير المبررة ناتجة عن التمييز الذي يحدث أثناء عمليات التوظيف، ولا يقتصر الاختلاف في المعاملة على مرحلة الانتقاء للوظائف، حيث أن 37 % من الرجال المهاجرين من أصول مغاربية، و36 % من النساء يقولون أنهم حرموا من الوظيفة بشكل غير عادل. وقد يكون هذا الشعور مدعوما بانخفاض معدل الاستدعاء وحجم البطالة في صفوف المهاجرين من أصول مغاربية([2]).

هناك تناقض واضح بين المكانة المتزايدة التي يحتلها موضوع التمييز في التوظيف في المناقشات العامة، والعدد القليل جدا من الأعمال العلمية التي تهدف إلى تقييم دقيق لحجم هذه الظاهرة. إن الملاحظة البسيطة للتوزيع غير العادل للوظائف بين مجموعات مختلفة من الأفراد يمكن أن تكشف عن عدم المساواة ولكنها لا تثبت وجود تمييز في الحصول على منصب عمل. يمكن أن تؤدي عوامل أخرى إلى توزيع غير متكافئ للوظائف، مثل الاختلافات في الخصائص الانتاجية للأشخاص طالبي الوظائف (مثل المؤهلات، الخبرة وما إلى ذلك)، أو اختيار المرشحين للوظائف بأنفسهم (قد يتخلى المرشحون المحتملون عن الترشح للوظيفة، إما لأن تفضيلاتهم تقودهم لهذا الاختيار، أو لأنهم يتوقعون وجود تمييز في الترشيح لوظائف محددة، بشكل خاطئ أو صحيح).

يميز بعض الكتاب بين قاعدتين للتمييز في سوق العمل: الأول، يرتبط بنفور بعض أصحاب العمل والشركات تجاه مجموعات اجتماعية ديموغرافية معينة، وتقودهم تفضيلاتهم إلى تقليل التواصل مع هؤلاء العمال، حتى وإن كانت إنتاجية هؤلاء العمال مماثلة لتلك الخاصة بالمجموعات الأخرى. أما الأساس الثاني، فيعتمد على ملاحظة مفادها أن صاحب العمل لا يقوم بتقييم انتاجية العمل للمرشحين للتوظيف بشكل كامل. ويعتمد مسؤول التوظيف بعد ذلك جزئيا على التقييم المباشر للمرشح (من خلال الاطلاع على الشهادات المحصل عليها، الخبرة المهنية، والنجاح في اختبارات التوظيف)، ولكن أيضا على المعتقدات المتعلقة بمتوسط انتاجية المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها المرشح نفسه. علاوة على ذلك، فإن وجود التمييز الحقيقي أو المفترض، يمكن أن يؤدي إلى قيام المجموعات الاجتماعية والديموغرافية التي تعاني من التمييز، بتخفيض استثمارها في رأس المال البشري أو بذل جهد أقل في البحث عن عمل، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض أداءها في سوق العمل([3]).

([1]) Vie publique (la rédaction)," Discriminations sur le marché du travail : Les personnes d'origine maghrébine Moins souvent recontactés", publie le 03/04/2023, à : https://www.vie-publique.fr/en-bref/288844, Consulté le 15/02/2024 à10h 49m.

([2]) Op.Cit.

([3]) Emmanuel Duguet et autres, "Les jeunes français issus de l'immigration font ils l'objet d'une discrimination à l'embauche ? Une évaluation expérimentale sur la région Ile de France", à : https://www.univ-evry.fr/fileadmin/mediatheque/ueve-institutionnel/03_Recherche/laboratoires/Epee/wp/07-09.pdf, consulté le 15/02/2024 à 12h 20m, p.2 .

إن المهاجرين المنحدرين من المنطقة المغاربية، سواء كانوا من الرجال أو النساء، هم أكثر عرضة للبطالة من الأشخاص المولودين في فرنسا من أبوين فرنسيين أو المنحدرين من أوروبا الجنوبية. وتعاني النساء الوافدات من شمال أفريقيا من عدم المساواة الاجتماعية طبقا للأصل الإثني والجنسي. وبالمقارنة مع الرجال المولودين في فرنسا لأبوين فرنسيين بالولادة، فإن فرص النساء المهاجرات في الحصول على عمل هي الأقل. ومع ذلك، فكون المهاجر إمرأة يضر بنفس القدر بالحصول على عمل سواء كان لديها خلفية مهاجرة أم لا. في مواجهة هذه الصعوبات في سوق العمل، يبدو أن الاستراتيجية التي يعتمدها المهاجرون من النساء والرجال المنحدرين من بلاد المغرب العربي، هي الاستثمار في رأس المال البشري لموازنة الآثار السلبية المرتبطة بالأصول الجغرافية والاثنية([1]).

المطلب الثالث

المهاجر المغاربي بين تحديات الإدماج وهواجس الخوف الفرنسي

يعترض الحضور المغاربي العربي والإسلامي في فرنسا تحديات وصعوبات جمة، ومنها صعوبات اندماجه في المجتمع الفرنسي نتيجة الاختلافات الثقافية من جهة وبسبب السياسات الفرنسية في المجالات التي تهم حياة المهاجرين وتطور أبنائهم نتيجة هواجس الخوف التي تؤثر في هذه السياسات. وعليه، يتناول البحث في هذا السياق النقاط التالية:

الفرع الأول: خصائص نموذج الإدماج الفرنسي

الفرع الثاني: أزمة الهوية في المجتمع الفرنسي

الفرع الثالث: هاجس الخوف من الإسلام والمسلمين

وسيتم معالجة هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: خصائص نموذج الإدماج الفرنسي

لقد بنت فرنسا، منذ تاريخ الثورة في 1789، نموذجها الجمهوري على ثلاثية الحرية، المساواة، الإخاء (Liberté, égalité, fraternité). وأعلن دستور الجمهورية الفرنسية الأولى، حق اللجوء للأجانب المطرودين من وطنهم من أجل الحرية، حيث ظهر هذا الحق كمقدمة لحق اللجوء والتي تقوم على المثل الجمهورية والمتمثلة في الحرية. غير أن هذا الحق كان محل نزاع قوي وعلق بين اتجاهين: الترحيب بسخاء بالمضطهدين وإعطاء الأولوية للمواطنين الفرنسيين. وازداد هذا الانقسام مع مرحلة الاستعمار الفرنسي، بين

([1]) Dominique Meurs et Ariane Pailhé, "Position sur le marché du travail descendants directs d'immigrés en France : Les femmes doublement désavantagées ?", Economie et statistique, n° 431-432, 2010, pp.129 – 151, dans : http://hal.science/hal-02089627, consulté le 15/02/2024 à 12h 46m, p.129.

تأكيد المساواة لجميع البشر وبين بناء أيديولوجية مهيمنة لصالح العرق الأبيض، والتي يتم تبريرها بالرغبة في نشر الحضارة وتوسيعها إلى البلدان المتخلفة، ابتداء بخطاب يقدم الآخر مختلفا، إلى درجة التقليل من قيمته وعدم اعتباره مساويا. وهنا مرة أخرى، فإن رفض الآخر يضع مبدأ المساواة من زاوية التشابه، وقد سار بذلك الاستعمار الفرنسي في اتجاه الاحتواء واستيعاب الشعوب التي تم احتلالها([1]).

تعود الجذور الفلسفية والفكرية لنموذج الإدماج الفرنسي للمهاجرين إلى الفكر الاستعماري المتعلق بالسكان الأهالي في الجزائر المحتلة، والذين كان يعتبر السكان الجزائريين الأصليين رعايا فرنسيين، لا يمكن استيعابهم إلا من خلال عمليات معقدة ومركبة طويلة الأمد. لقد كانت عملية الاستيعاب ولا تزال حتى الآن الهدف الرئيسي لسياسة الإدماج في فرنسا([2]). حيث انتقلت من سياسة الاستيطان والاستيعاب للأرض والإنسان جغرافيا واقتصاديا في مرحلة الاحتلال الاستيطاني إلى استيعابه ثقافيا واجتماعيا في مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد ترسخت سياسة الاستيعاب للشعوب المستعمرة باعتبارها عقيدة جماعية ووطنية لدعاة الجمهورية في فرنسا منذ انتصار التيار الجمهوري منذ سنة 1870 على الأقل([3]).

يواجه المهاجرون المغاربيون مشكلة كبيرة في قدرتهم على الاندماج بنجاح في المجتمع الفرنسي المعاصر، تحاصرهم علامة المسلمين العرب التي وسمتهم بها الدولة الفرنسية طيلة تاريخها الاستعماري في شمال أفريقيا، واعتبار الإسلام عنصرا أساسيا في تكوين الهوية الرئيسي للجالية المغاربية، وفي النظر إلى المهاجرين من أصول مغاربية، وكأنهم مواطنون فرنسيون من الدرجة الثانية أو الثالثة. الأمر الذي أدى إلى التقليل من فرص الإدماج الحقيقي في الوظائف العامة والتعليم والسكن. وفي هذا الصدد تشير الكاتبة "نورة فلاق" إلى أحداث الضواحي الباريسية في 2005 و2012، والتي تعزي أسبابها إلى سياسات التهميش والإقصاء والعنصرية ضد الأقليات الفرنسية وخاصة هؤلاء المهاجرين المنحدرين من أصول مغاربية. وأن هؤلاء المهاجرين لا زالوا مستبعدين من الموارد التي تؤدي بالضرورة إلى المساواة والاندماج في المجتمع الفرنسي، وترى أن جزءا من النضال من أجل الاندماج الاقتصادي والاجتماعي يتعلق بالميل التاريخي للدولة الفرنسية إلى تصنيف هؤلاء الفرنسيين وتمييزهم على أنهم مسلمون وليسوا مواطنين فرنسيين أصليين([4]).

إن النموذج الفرنسي للاندماج وعلى عكس تقاليد البلدان الأنجلوسكسونية، يقوم بقمع كل اشكال المطالب الطائفية ويحيلها إلى المجال الخاص. ومع ذلك يشعر الفرنسيون ويفتخرون بأنهم يمتلكون أفضل

([1]) Sophie Mathieu, "L'immigration en France : Variations politiques et invariants représentationnels", De Boeck Supérieur, Pensée Plurielle, 2016/2, N°42, pp. 41- 54, à : https://www.cairn.info/revue-pensee-plurielle- 2016-2-page-41.htm, consulté le 08/01/2023 à 10h 30m.p.43.

([2]) Guy Pervillé, "la politique algérienne de la France de 1830 à 1962", Miages – Djebels,1995 ; in : http://www.miages.djebels.org/spip.php?articl206, consulté le 14/04/2018 à 16h 40m.

([3]) Jullien De Lassalle, "Etude sur la condition à faire aux étrangers établés en Algérie", Bulletin des sciences Économiques et sociales du comité des travaux historiques et scientifiques Année 1893, in : http://www.gallica.bnf.fr, consulté le 14/04/2018 à 16h 30m, p.4.

([4]) Nora Fellag, "The muslim Label : How french north africans have become muslims and not citizens", Journal on Ethnoplolitics and Minoriy Issues, in : Europe (JEMIE), Vol 13, n° 04, 2014, PP.1-25.

النماذج للإدماج في العالم، وهو الوحيد الذي كان سيحقق هذا التوليف المثالي بين الحق في الاختلاف الثقافي أو الديني والشعور بالانتماء الوطني. اعتقد الفرنسيون أن هذه التوليفة حققت تقدما مطردا لعمليات الاندماج في فترة التسعينيات، أين خفت حدة العنف والتظاهرات الجماهيرية في هذه الفترة([1]). إلا أن هذه الحركات عادت للظهور مع بدايات القرن الجديد، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال أحداث الضواحي الباريسية في 2005 و2012.

في هذا السياق، لم يعد النموذج الجمهوري قادرا على تبرير فشله في إدماج الأقليات المهاجرة واستيعاب الاختلافات الثقافية والدينية. ويطرح السؤال مجددا، إلى أي مدى سيقبل الفرنسيون هذا الاندماج وهضم الاختلافات الثقافية من دون تخريب أسس الميثاق الجمهوري ؟. إن السؤال المطروح هنا يفسر بشكل جيد الحدود الحالية للمناقشات السياسية والثقافية في فرنسا، والتي تجمع بين نوع من اليقين القومي بإمكانية تحويل الأجانب إلى مواطنين فرنسيين بصفة تامة، وبين القدرات الحقيقية لنموذج الإدماج الفرنسي. والسؤال الأهم في الطرح: هل أن هؤلاء الأجانب مقتنعون حقا بأنهم مواطنون فرنسيون أم مجرد أجانب يمتلكون الجنسية الفرنسية؟

من خلال الشعور بتفوق النموذج الجمهوري والاستثناء الفرنسي في أوروبا، يشير "فانسنت جيسر" إلى الخطر الفكري الذي يتعرض له هذا النموذج من خلال الإدارة اليومية والبراغماتية للاختلاف الثقافي، ويشير إلى الانخداع بحياد المؤسسات الجمهورية في معالجة التمييز. حيث يرى أن النظام الجمهوري يحفز التمثيلات والاستراتيجيات الطائفية التي يمكن أن تعبر عن نفسها بشكل إيجابي، ليس بعيدا عن النموذج الأمريكي، أو بشكل سلبي من خلال الانغلاق على الذات، والعنصرية المؤسسية، حيث يقول: " أن الاصطفاف الطائفي كان دائما موجودا على المستويات المحلية، في انتخابات لجان الأحياء أو المجالس البلدية، وما إلى ذلك. فإذا لم تكن هذه التعبيرات البسيطة للإثنية، مراقبة ومنظمة في إطار قانوني، يمكن أن تؤدي إلى أشكال من التمييز الإيجابي أو السلبي والتي تعارض المبادئ الديمقراطية"([2]). ويتساءل هذا الأخير في سياق حديثه عن الاستخدام السياسي للهجرة في الخطاب السياسي الفرنسي، عن الأسس الثقافية والايديولوجية للنظام السياسي الفرنسي، وكيف تسمح الجمهورية العريقة ذات السمعة الطيبة والمبادئ والقيم الإنسانية، لتطور أشكال من الطائفية التي ترتكز على الإثنية العرقية حيث يستخدم مصطلح الاثنية الجمهورية (Ethnicité Républicaine)، وهو يقدم في دراسته أمثلة واقعية عن أساليب وإجراءات إدخال مفهوم الإثنية والخطاب الطائفي إلى عالم السياسة في تسعينيات القرن الماضي، من خلال التحقق مباشرة من مكانة النخب الجديدة من الهجرة المغاربية في مختلف القطاعات السياسية والثقافية والنقابية، ولكن أيضا

([1]) Vincent Geisser, "Dicours Républicaine et Rhétorique de la Spécifité Française", Hommes et Migrations, N°1223 , janvier - fevrier 2000, P . 34 – 35..

([2]) Op. Cit, p. 36.

من خلال تحليله المعمق للظروف والأماكن والسياقات المحلية والوطنية والتي ساهمت في تشكيل الاثنية المغاربية في فرنسا، والتي يمكن أن تساعد في فك شيفرة الواقع الاجتماعي الفرنسي([1]).

لمعالجة هذه الإشكالية، تقدم "يارا محفوظ" وآخرون، دراسة مهمة للإجابة على مدى ارتباط النظرة الفرنسية للمهاجرين والاختلافات الثقافية بالنموذج الفرنسي للاندماج. وتحاول إثبات أن الصلة بين المسافة الثقافية المتصورة والأحكام المسبقة تجاه الأقليات المهاجرة تعتمد على درجة الالتزام بنماذج الاندماج المختلفة([2]). يرى هؤلاء أن مفهوم المسافة الثقافية يتيح تقييم الاختلافات داخل الثقافة الوطنية بين مجموعة الأغلبية ومختلف الأقليات المتواجدة على الإقليم، استنادا إلى الأعمال التي طورها "بالبيكر، كوكس وميللر" حول قياس المسافات الثقافية بين الأغلبية والمجموعات الأقلية في مختلف المجتمعات.

تختلف المسافة الثقافية طبقا لاختلاف مجموعات الأقلية من الأغلبية السائدة في المجتمع. على سبيل المثال، قد ينظر إلى المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية (رومانيا) على أنهم أقرب إلى الفرنسيين من حيث اللغة الأصلية، الزواج والأسرة، الدين المسيحي، ولكنهم أكثر بعدا من الناحية الاقتصادية. وبالمقابل يمكن اعتبار المهاجرين القادمين من الدول المغاربية مختلفين عن الفرنسيين في عدد من العناصر منها: الدين، اللغة، الأسرة والزواج، المستوى الاقتصادي. وقد يرافق الإحساس بالبعد الاقتصادي والثقافي الكبير مستويات عالية من التحيز والأحكام المسبقة تجاه المهاجرين القادمين من تلك المناطق([3]). ومع ذلك، فإنهم يفترضون أن تكافؤ المسافة الثقافية بين المهاجرين والفرنسيين يمكن أن يعتمد على نموذج الاندماج الذي يتبناه ويلتزم به المنخرطون فيه. يتمسك بعض الفرنسيين بنموذج الاستيعاب الذي يدافع عن أولوية الثقافة الفرنسية على ثقافات الأقليات. ويتمسك فرنسيون آخرون بالتنوع الثقافي والذي يبقى في المجال الخاص دون أن يتعدى إلى الفضاء العام، ولا يهدد القيم الثقافية والجمهورية للمجتمع الفرنسي. وبالتالي فإن الفرنسيين منقسمين بين اليسار واليمين في النظر إلى إدماج المهاجرين بين نموذج الاستيعاب والتنوع الثقافي المحدود.

وفقا لنموذج الاستيعاب (Assimilation) يجب على المهاجرين التخلي عن ثقافتهم الأصلية وتبني الثقافة الفرنسية من خلال تعلم لغة البلد المضيف وتاريخه. والتكيف مع قيمه وعاداته، حيث يتم تفضيل المجموعة الواحدة على حساب التمايز الثقافي. الهدف من ذلك هو إذابة الاختلافات الثقافية لتشكيل مجموعة جديدة. ويتوافق الاستيعاب مع نموذج الهوية المشتركة الجامعة القائم على إعادة التصنيف حيث يعرف أعضاء مجموعتين منفصلتين أنفسهم كأعضاء في مجموعة متفوقة، حيث يتم محو انتماءات المجموعات الأصلية لصالح المجموعة المشتركة الجديدة([4]). أما في نموذج التعدد الثقافي، فيتم تشجيع المهاجرين

([1]) Vincent Geisser, Op. Cit, p. 33.

([2]) Yara Mahfud et autres, "Distance culturelle et préjugés à l'égard des immigrés en France : Le rôle des modèles d'intégration", Revue internationale de psychologie sociale, Presse Universitaire de Grenoble, 2015/2, Tome 28, à : http://www.cairn.info/, consulté le 17/12/2022 à 20h 40m, pp. 54 – 55.

([3]) Op. Cit, p. 56.

([4]) Op. Cit, p. 57.

للحفاظ على خصوصياتهم الثقافية مع احترام ثقافة البلد المضيف. يسلط هذا النموذج الضوء على الدور الايجابي للتنوع ويعزز المعرفة بالاختلافات الجماعية لجعل أعضاء مجموعة الأغلبية يقدرون ويحترمون الاختلافات الثقافية للأقليات.

لقد هيمنت نظرية الاستيعاب على أدبيات الهجرة خلال القرن العشرين، ولهذا السبب، يطلق عليها عادة النظرية الكلاسيكية للاستيعاب. إذ يتوقع أنصار هذه النظرية أنه بمرور الوقت والأجيال، سيصبح السكان من أصول مهاجرة أقرب إلى السكان الأصليين حتى يصبحوا غير قابلين للتمييز عنهم. تعبر هذه النظرية عن رؤية فردية للهجرة ولعملية تكيف السكان المهاجرين مع ثقافة البلد المضيف([1]). وهكذا تركز الأبحاث الأولية حول استيعاب المهاجرين على عملية الحد من التباينات الثقافية والاجتماعية بين السكان المهاجرين وبين السكان الأصليين، ولا تأخذ بعين الاعتبار عناصر السياق التي يمكن أن تؤثر على عملية الاندماج.

من وجهة نظر الاستيعاب التقليدي، يمكن القول أن الخصائص الثقافية، تعتبر قيودا يجب على المهاجر أن يتحرر منها حتى يتمكن من الخروج من الوضع الهامشي الذي يعيشه في بلاد الغربة. ومع ذلك، من المناسب الإشارة إلى التطور الذي شهده المنظور الكلاسيكي لإدماج المهاجرين. ففي الحالة الفرنسية أدى هذا التطور إلى الاختفاء التدريجي لمصطلح الاستيعاب من الخطاب الأكاديمي، بينما لا يزال يستخدم في الأدبيات الأمريكية دون أي دلالة تحقيرية أو مشينة. أما في فرنسا فقد تم القطع مع الدراسات الأولى، من خلال تغيير مصطلح الاستيعاب بالكامل واختيار مصطلح الإدماج في الخطاب الأكاديمي والسياسي، والذي يعترف باستمرار الخصائص الثقافية للمهاجرين أو السكان من أصول مهاجرة، واكتسب هذا الأخير بعدا رسميا مع إنشاء المجلس الأعلى للاندماج في سنة 1989م.

أما النموذج التعددي فينظر للمجتمع المكون من أصول ثقافية مختلفة يكون أكثر قدرة على التعامل مع المشاكل التي قد تنشأ. ولذلك، فإن المجتمع الفرنسي لديه مصلحة في قبول العادات والتراث من مختلف المجموعات الثقافية التي تعيش في فرنسا. وإذا كان على الناس الذين يأتون للعيش في فرنسا أن يتعلموا الثقافة الفرنسية، وعلى الآباء أن يشجعوا أطفالهم على الحفاظ على ثقافتهم وعاداتهم الأصلية. لذلك من المهم أن تساعد السلطات العمومية الأقليات العرقية للحفاظ على تراثهم الثقافي. ويمكن للفرنسيين والأجانب العيش في نفس الأحياء، مع حفاظ كل مجموعة على أسلوب حياتها في ظل الاحترام والتقدير([2]).

الفرع الثاني: أزمة الهوية الفرنسية وانعكاساتها على الهجرة المغاربية

([1]) Mirna Safi, "Le processus d'intégration des immigrés en France : Inégalités et segmentation", Revue Française de sociologie, 2006/1, Vol 47, à : http://www.cairn.info/, consulté le 17/12/2022 à 12h 10m , p.4.
([2])Yara Mahfud et autres, Op. Cit, p. 69.

يعد مفهوم الهوية من أكثر المفاهيم غموضا واستعصاء على التحديد، خاصة في الفكر الفرنسي وبشهادة الكثير من المؤرخين والمفكرين من أمثال "جيرارد نويريل"، حيث نجد في معظم المعاجم الفرنسية، أنه يتضمن خمس معان على الأقل. وهي معان متشابهة ومتقاربة من مثل مفهوم الهوية الشخصية، الهوية الثقافية، الهوية الوطنية، ...إلخ. وعلى العموم، فإن مفهوم الهوية لا يمكن تحديده إلا من خلال الوقوف عند أهم التصورات الفلسفية التي شكلت الرحم الذي نشأ فيه مفهوم الهوية، ومن خلال توضيح مختلف الأبعاد التي ينطوي عليها والإشكالات التي يرتبط بها، إلا أن مقتضى الحال في سياق إشكالية البحث، يقتضي تجاوز هذه العناصر.

ما يهمنا في هذا المقام، هو مفهوم الهوية في حقل العلاقات الاجتماعية، حيث تعتبر الهوية في الأدبيات الهيجلية (نسبة إلى فريديريك هيجل) نتاجا للاعتراف المتبادل بين الذات والآخر، فالهوية بهذا المعنى هي نتاج سيرورة صراعية تتشكل عبرها تفاعلات فردية وممارسات اجتماعية موضوعية وذاتية([1]). أما في الأدبيات الفلسفية الفرنسية، فيبرز المفهوم الذي قدمه "بول ريكور"، حيث يشير إلى بعدين أساسيين لمفهوم الهوية من خلال تمييزه بين مضمونين متناقضين، وهما: التطابق (Mêmeté) والتمايز (Distinction). ولذلك، فمفهوم الهوية يميل في نفس الوقت إلى ما يوحد الفرد ويجمعه بغيره من أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، كما يحيل إلى ما يجعله مختلفا عن غيره، الأمر الذي يجعل من تعريف الهوية مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة في ظل تعدد التصورات والطبيعة المركبة لمفهوم الهوية التي تميزه([2]).

في السياق الفرنسي، تأسست الهوية الثقافية على قيم التنوع، الاختلاف والانفتاح مستلهمة الخطابات الإنسانوية لمفكري عصر الأنوار، مستندة إلى نظام جمهوري حرص على أن يظل متماسكا رغم الهزات المتتالية التي كادت أن تعصف به، والتعديلات المستمرة التي طرأت عليه، وذلك منذ زمن الجمهورية الأولى (1789- 1804) وصولا إلى زمن الجمهورية الخامسة (1958- ...) والتي مازالت مستمرة حتى الآن([3]).

غير أن نجاح هذا النظام في تعديل أوتار مؤسساته وفي التكيف مع مقتضيات السياسة الداخلية والتغيرات الخارجية لم يكن بمثل نجاحه في الحفاظ على القيم العليا التي تأسس عليها. ولهذا طفت على السطح قضايا عديدة قد تكون اقتصادية في تجلياتها الخارجية، ولكنها في جوهرها ثقافية، وفي طليعتها قضية الهجرة والحضور الإسلامي في المجتمع الفرنسي، والتي كشفت عجز النخب الفرنسية في إيجاد الخلطة السحرية لمعالجة قضية الهوية الفرنسية المأزومة([4]).

([1]) محمد خيدون، "الهجرة وإشكاليات الهوية في العالم المعاصر"، مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 63، أبريل 2020، ص.68.

([2]) المرجع نفسه، ص.69.

[3]) الصحبي العلاني، "انعدام الأمن الثقافي ومأزق الهوية الفرنسية ، موقع الجزيرة.نت، نشر في 2015/02/16، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/culture، تاريخ التصفح 2024/06/01 على الساعة 22سا و22د

([4]) المرجع نفسه.

أما مفهوم الهوية الوطنية الجامعة للشعب الفرنسي، فقد تأسست على مفهوم الانتماء إلى قيم الجمهورية ومبادئ العلمانية والعيش المشترك. ويرتكز الشعور المتبادل بالانتماء المشترك بين أفراد المجتمع، على سيرورة ذاتية وعاطفية تربط الأفراد فيما بينهم. كما يشير مفهوم الانتماء إلى سيرورة انخراط بنيوية وبيروقراطية، ذلك أن قبول فرد ضمن جماعة معينة هو ليس فقط رهين تفاعلات اجتماعية بينه وبين المجموعة التي يود الانخراط فيها، ولكنه مرتبط كذلك بالبنى السياسية والإدارية التي تلعب دورا حاسما في قبول أو رفض انخراطه ضمن هذه الجماعة([1]).

من جهة أخرى، أعيد مفهوم الهوية الوطنية للنقاش السياسي والإعلامي بمناسبة الحملة الانتخابية لرئاسيات 2007. ولفهم مسارات تشكل هذه الأخيرة، يمكن العودة إلى تطور التاريخ السياسي والثقافي للمجتمع الفرنسي. لقد كان التفكير في الهوية الوطنية بداية أمرا رائعا بالنسبة للمؤرخين الفرنسيين، بدءا من ميشليه إلى فرناند بردويل، ويفسر ذلك حقيقة أنه منذ النظام القديم تم تصور النضالات الاجتماعية ضد الارستقراطيين والبرجوازيين على أنها معركة بين أحفاد الأجناس البدائية (الفرنجة ضد الغاليين)، وفجأة لم يعد من الممكن تعريف الأمة الفرنسية على أنها معطى طبيعي يشير إلى أصل الشعب الفرنسي، وكان لابد من فهمها على أنها نتاج اندماج الأجناس البدائية. لكنهم لم يتمكنوا حتى الآن من تقديم إجابات شافية على هذا السؤال. نتيجة لذلك، فقد انتهى التفكير التاريخي حول الهوية الوطنية إلى فقدان مصداقيته. ومن خلال افتراض التكافؤ بين شخصية الذات وشخصية الأمة، قام مؤرخو القرن التاسع عشر الميلادي، ببناء النموذج الذي لا يزال التاريخ السياسي يعتمد عليه، والذي تخونه المفردات التي يستخدمها الفرنسيون كل يوم للحديث عن فرنسا التي تفكر والتي تقرر والتي تتصرف([2]).

إن استعارة مفهوم الشخصية، دفع المؤرخين الذين حاولوا فهم الهوية الوطنية انطلاقا من مسلمات التاريخ الاجتماعي، إلى اعتبار الأفراد والأمة كيانين منفصلين. وقد حظيت هذه الرؤية بدعم قوي من خلال تقسيم العمل الفكري الذي استمر في التعزيز حتى وقت قريب، بين العلوم الاجتماعية (التي تركز على المجتمع)، والعلوم السياسية والقانونية (التي تركز على الدولة). من الملفت للنظر، أن "ميشليه" لاحظ منذ البداية أنه من أجل تفسير البناء التاريخي للهوية الفرنسية، كان من الضروري إقامة علاقة بين هذين العالمين (عالم الأفراد وعالم الدولة)، من خلال إظهار أن الاستيعاب الاجتماعي أدى إلى جزء كبير من العمل السياسي.

يعود تاريخ التعريفات الأولى للهوية الوطنية في فرنسا إلى القرن 19م، من خلال أعمال "ج.ميشليه" و"أرنست رينان"، حيث يرى ميشليه أنها موطن العالمية، أما رينان فيعرف الهوية الوطنية للأمة الفرنسية على أنها إرادة العيش المشترك، غير أن هذا التعريف جاء في سياق خسارة فرنسا لمنطقة الألزاس واللورين

([1]) محمد خيدون، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

([2]) Gérard Noiriel, "L'identité nationale dans l'historiographie française : Note sur un problème", école des Hautes études, à : https://extra.upicardie.fr/outilscurapp/medias/revues/33/, consulté le 14/10/2023 à 10h 20m, pp.303- 304.

في الحرب أمام ألمانيا سنة 1870. وقد وجد مفهوم الوطنية (Nationalisme) تعريفا قانونيا خلال مرحلة الجمهورية الثالثة، ومع صدور قانون حق الأرض (Droit du sol) المزدوج والمقترن بقانون التجنيد الإجباري في سنة 1889، تصبح الجنسية الفرنسية والانتماء للدولة من القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية لاسيما وأنهما أصبحا من شروط الوصول إلى الحماية الاجتماعية الناشئة في السياسة الفرنسية([1]).

إن مسألة الهوية الوطنية هذه التي عادت إلى مركز النقاش، خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات فرنسا عام 2007، هي ما تناوله المؤرخ الفرنسي"جيرارد نوريل" في كتابه الموسوم "ما فائدة الهوية الوطنية" (A quoi sert l'identité nationale ?). وقد بنى دراسته في قسمين متكاملين: قسم تاريخي يوضح فيه كيف أن منطق الهوية الذي ولد في القرن 19م، غذى باستمرار الخطابات القومية. وقسم يرتبط بشكل مباشر بالأحداث الجارية في الضواحي الفرنسية والمتعلقة بالمهاجرين الشباب، ويهدف إلى تسليط الضوء على النقاش السياسي المعاصر حول موضوع الهوية الوطنية. ومن خلال اعتماده الأبحاث التاريخية التي أجريت على مدى ثلاثين عاما، أثبت أنه لا يوجد تعريف موضوعي للهوية الوطنية، أسهم من خلالها جيرارد نوريل في حقل الهجرة موضوعا للدراسة، كما وضع مفهوم الهوية في فرنسا محلا للتساؤل والتشكيك في فكرة أن فرنسا لديها هوية([2]).

لقد أدى ظهور الدولة القومية في أوروبا الغربية إلى تأميم متزايد للمجتمع، هذا الكيان الذي يعبر عن سيطرة الدولة على المجتمع والتي تشكل القوة الاستيعابية والمهيمنة على كل المقدرات الاجتماعية والجغرافية للشعوب. ولذلك يدعو جيرارد نوريل إلى إعادة النظر في مسألة الهوية الوطنية من خلال تشكيلات متعددة التخصصات الجديدة القائمة على التعاون بين العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية والسياسية. وقد بدأ عدد من الأعمال المنشورة في السنوات الأخيرة في استكشاف هذه القضية.

في هذا السياق، أظهر "نوربرت إلياس" في أبحاثه، أن في المجتمعات الديمقراطية التي تحكمها الدولة القومية، لا يمكن للفرد أن يكون له وجود اجتماعي إلا بشرط أن يكون مسجلا رسميا في سجلات الحالة المدنية. وهكذا، ومنذ البداية لا يرتبط مواطنو المجتمعات الديمقراطية بدولتهم الوطنية فحسب، بل إن هوياتهم الشخصية نفسها تحددها هذه الدولة، وهي من تفرض أسماء المواليد وقواعد التسمية، وتحدد العناصر التي تساعد في تحديد هوية الأشخاص. وبفضل هذه العملية تساهم الدولة بشكل حاسم في تشكيل ما يسميه إلياس العادات الوطنية وهي مجموعة من التصرفات، الواعية وغير الواعية، التي تشكل الشخصية الوطنية الفرنسية من خلال إصباغ خصائصها الفردية والجماعية عليها([3]).

([1]) Evelyne Grossman, "L'identité nationale : Un faux problème", la vie des idées , le 08/01/2008, à : https://laviedesidees.fr/L-identite-nationale-un-faux-probleme, consulté le 14/10/2023 à 10h 23m Op.Cit.
([2]) Op.Cit.
([3]) Gérard Noiriel, pp. 304 – 305 .

الفرع الثالث: هاجس الخوف من الإسلام والمسلمين

مثلت قضية الإسلام والمسلمين في اوروبا بصفة عامة وفي فرنسا على وجه التحديد، مادة خصبة لكثير من المعالجات النظرية والسياسية. ومن خلال تناول هذه القضية نحاول إثارة إشكالية العنصرية والكراهية ضد الأجانب بصفة عامة وضد الجالية المغاربية المسلمة بصفة خاصة، والمنتشرة في الدول الأوروبية وفي فرنسا على وجه التحديد، ومحاولة الإجابة عن سؤال إلى أي حد يمكن لمشاعر العداء والكراهية، وهواجس الخوف من الاسلام والمسلمين أن تعرقل عملية الاندماج في المجتمع الفرنسي؟.

لقد تزامنت نشأة الاتحاد الأوروبي قبل ستة عقود مع تزايد ملحوظ لأعداد المهاجرين المسلمين على اختلاف أعراقهم واصولهم. وجاءت الأغلبية منهم من المستعمرات الأوروبية القديمة ولا سيما من بلدان المغرب العربي. وأضحى استقرار الجالية العربية والمسلمة واقعا اجتماعيا في البلاد الأوروبية بصفة عامة وفي فرنسا على وجه التحديد. هذا الواقع؛ أكدته العديد من الدراسات والإحصاءات حيث تحولت الجالية المسلمة والمغاربية من جالية مهاجرة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى جالية مستقرة يضعف عندها التفكير في العودة إلى أوطانها الأصلية مع مرور السنين([1]). تشير احصائيات المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee)، إلى أن الجالية المسلمة تمثل 10 % من إجمالي عدد السكان، وبهذا يكون الدين الإسلامي في المرتبة الثانية بعد الديانة المسيحية بـ 29 %([2]).

ومع بروز قضية الحضور الإسلامي للهجرة المغاربية في فرنسا سواء من حيث العدد، أو من حيث المشكلات والتحديات التي أفرزها واقع الجاليات العربية والمسلمة على الصعيدين الثقافي والاجتماعي والمهني، تصاعدت معها مشاعر العداء والكراهية للإسلام والمسلمين (Islamophobie)، في ظل تصاعد أحداث العنف والتطرف والإرهاب سواء في دول شمال أفريقيا وخاصة في الجزائر، تونس والمغرب في سنوات التسعينيات، أو في العواصم الأوروبية والغربية ولا سيما تلك التفجيرات الإرهابية التي حدثت في باريس، لندن وفي الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001.

وفي هذا السياق، تحول الإسلام من صورته السمحة والمسالمة إلى صورة مخيفة ومهددة. وتأتي الصورة المرتبطة بأفعال المسلمين المهاجرين ضمن حزمة من الأفكار والمعتقدات والإدراكات التي شكلتها السردية التاريخية والسياسية حول علاقة الإسلام بالدول الأوروبية، والتي تستغلها كل الأطراف، وخاصة الحكومات والأحزاب اليمينية في أوروبا، والتي لا تروق لها فكرة التعدد الثقافي في تدبير شؤون الأقليات الثقافية والإثنية والدينية. بل تسعى هذه الأطراف إلى دمج الإسلام والمسلمين واستيعابهم في النسيج الأوروبي دمجا كاملا([3]).

([1]) سعيد اللاوندي، الإسلاموفوبيا: لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟، ط3، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص.142.

([2]) Lucas Drouhot et autres, "La diversité religieuse en France : transmissions intergénérationnelles et pratiques Selon les origines", site de l'Insee, dans : https://www.insee.fr/fr/statistiques/6793308?sommaire=6793391, Consulté le 25/12/2024 à 20h 04m.

([3]) سليمان إبراهيم العسكري، "مستقبل الإسلام الأوروبي"، مجلة العربي، العدد 642، ماي 2012، ص.ص. 8 – 11.

من جهة أخرى، أعتبر تواجد الإسلام والمسلمين في الغرب، تحديا بل تهديدا للهوية الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية والغربية. وفي هذا الصدد، يرى "فرانسيس فوكوياما" أن الإسلام ديانة ذات قواعد اجتماعية صارمة، متجذرة محليا، مرتبطة بعادات وتقاليد محددة. وبالتالي فإن هجرة المسلمين إلى أوروبا تشكل تحديا لهويتهم، حيث تصبح غير مقبولة في المجتمعات الغربية. وبالمقابل، يتسبب هذا الأمر في صراع داخلي للمهاجرين بين هويتهم الإسلامية وسلوكهم في المجتمع الجديد. تتزايد حركات الإسلام الراديكالي والجهادي، استجابة لأزمة الهوية التي أصبحت مطروحة بشكل قوي مع الهجرة بحيث أن أهم ما تقدمه هذه الأيديولوجيات، هو الإجابة عن سؤال الهوية لدى الشباب الفرنسي من أصول مهاجرة، وخاصة الشباب المغاربي([1]).

والواقع أن اعتبار الاسلام الراديكالي شكلا من سياسات الهوية، هو حسب فوكوياما، ما يفسر سبب انخراط الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين فيه. وقد وجدت هذه الأجيال نفسها عالقة بين ثقافة الآباء والأجداد وثقافة البلد المضيف، دون القدرة على الاندماج في أي منهما. وهو الأمر الذي جعلها تستجيب لنداء الحركات الجهادية المعاصرة. ويشير فوكوياما إلى أن المجتمعات الليبرالية الحديثة، تقدم نفسها على أنها مجتمعات متعددة ثقافيا، وعلى أنها تتجاوز الحدود الضيقة للهوية، إلا أن واقع الأمر غير صحيح. فمفهوم الهوية الوطنية لا زال قائما في الليبراليات الغربية المعاصرة، وهو ما يفسر الصعوبات الكبيرة التي يلقاها المهاجرون المسلمون للاندماج في المجتمعات المضيفة([2]).

أما الحالة الإسلامية في فرنسا، فهي مرتبطة بخصوصية العلمانية فيها وعلاقتها بالكنيسة وبالأديان الأخرى بشكل عام، والبعض الآخر يتعلق بتنظيم العلاقة بين الدين والدولة. تجسدت قيم العلمانية الفرنسية في نصوص قانونية منذ عام 1905، عندما تم الفصل بين المؤسسات العامة والدين بكافة مظاهره الثقافية والاجتماعية. حيث لا ينبغي استخدام أموال الضرائب التي يدفعها المواطن الفرنسي، في دعم المؤسسات الدينية. كما يُحظر على المؤسسات العامة التي تمثل هذا المواطن وضع أي شعارات أو مظاهر دينية على جدرانها أو في مراسلاتها ومعاملاتها الإدارية([3]).

وقد توازى مع النموذج العلماني للدولة نموذجا للاندماج في المجتمع الفرنسي، والذي يرتكز على كسر التجمعات الطائفية، العرقية والدينية، وإعطاءها هامشا أقل من مساحة التعبير الثقافي والديني. والنظر إلى الاسلام بعين الريبة وهاجس الخوف من المسلمين الذين يرتدون أزياءهم التقليدية والدينية وهم يؤدون طقوسهم الدينية أو يحتفلون بأعيادهم. وتشجع المهاجرين وأبنائهم على اعتناق قيم ومبادئ الجمهورية الفرنسية. غير أن النموذج الفرنسي شيد نظاما صارما بدا في كثير من الأحيان عاجزا على التطور والانفتاح

([1]) محمد خيدون، مرجع سبق ذكره، ص. 74.

([2]) المرجع نفسه. ص. 74.

([3]) بومدين طاشمة، "ظاهرة الاسلاموفوبيا في أوروبا: دراسة لخصوصية وضع المسلمين في فرنسا"، في: بوستي وآخرون، الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، ط1، برلين (ألمانيا): المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019، ص. 158.

على الواقع الجديد سواء داخل فرنسا أو خارجها، وخلط بين قيمه المدنية والعالمية الانسانية، وبين الميل لتقديس النصوص والمبادئ العلمانية ([1]).

ورغم أن العلمانية الفرنسية اعتبرت نفسها محايدة تجاه كل المظاهر الدينية، وميزت نفسها عن الدول الأخرى، إلا أن هذا لم يمنع تخليها عن الحياد والدخول في معارك ضد الرموز الدينية والانغماس في قضايا استثمرت سياسيا وإعلاميا ضد الجاليات المسلمة والمهاجرة في فرنسا. وقد صوبت العلمانية الفرنسية حرابها تجاه الإسلام والمسلمين في فرنسا، وكشرت عن وجهها القبيح ودخلت في معارك أيديولوجية وسياسية مع الرموز الدينية للإسلام والمسلمين، ولم تنجح في بناء نموذج للاندماج يقبل بالتنوع الديني والثقافي داخل المجتمع الفرنسي، ولم تلتزم الحياد بين علمانية المؤسسات العامة والمجال العام، وبين حرية التعبير الشخصي عن الاعتقاد الديني بارتداء الزي المنسجم مع القناعات الشخصية والدينية للأفراد ([2]).

وبعد أزيد من قرن من الزمان، تجد الدولة العلمانية نفسها وهي تحكم مجتمعا يتجه نحو التدين في تصاعد مستمر، وهذه مفارقة مقلقة جدا للدولة الفرنسية، أثارها أكثر من مفكر ومحلل سياسي ورجل دين، خاصة بعد منع الرموز الدينية من الظهور في المدارس والمؤسسات العمومية، فكيف يقبل ويعقل أن يكون المجتمع غير علماني، في حين أن الدولة علمانية بنص الدستور.

تكمن خصوصية الإسلام في فرنسا في كونه دينا جاء مهاجرا من خارج المنظومة الثقافية لفرنسا وليس من داخلها. إذ لم يكن المشرع الفرنسي يتوقع ذلك وهو يفصل بين الدولة والكنيسة في عام 1905، ويصدر قوانينه. وباتت كثير من مبادئ وقواعد العلمانية العتيقة عاجزة عن أن تحكم علاقة الدين الجديد بالدولة. ولعل أبرز هذه القضايا هي مسألة الإنفاق الحكومي على دور العبادة، والمدارس والهيئات الدينية. فوفقا للقانون لا يسمح للدولة العلمانية أن تنفق على بناء الكنائس ولا أي من دور العبادة الكاثوليكية في فرنسا، ولكن هذا القانون لم يؤثر كثيرا على أوضاع الكنيسة، التي تمتلك منذ قرون مئات الكنائس على امتداد الأراضي الفرنسية في بلد مسيحي أصلا. وقد ورثت أموال الأجداد وفي حوزتها منشآت ودور عبادة كثيرة([3]).

تتجسد المشاعر المعادية للإسلام والمسلمين في فرنسا، برفض العيش بجوار الجاليات المغاربية والعربية المهاجرة، ورفض بناء المساجد والمآذن وارتداء الحجاب والنقاب للنساء في المؤسسات التربوية والعمومية. وتتجلى الكثير من جرائم الكراهية مثل العنف ضد المهاجرين العرب والمسلمين، وهذا يمكن أن يظهر على شكل هجمات على المساجد ودور العبادة وأماكن العمل وعلى الناس في الشارع أيضا. وفي هذا الصدد قد تغيرت النظرة إلى المساجد والمصليات الصغيرة بعد التفجيرات الإرهابية في باريس ولندن

([1]) بومدين طاشمة، نفس المرجع، ص. 159.

([2]) المرجع نفسه، ص. 162.

([3]) المرجع نفسه، ص. 165.

ومدريد، فأصبحت اشبه بمعامل لتفريخ المتشددين ([1]) والصقت تهم الإرهاب والتطرف بالجاليات العربية والمسلمة المهاجرة في فرنسا.

والحقيقة أن معركة الحجاب والرموز الدينية في فرنسا تعبر عن فشل النموذج الفرنسي للعلمانية وسياسات الهوية والاندماج. وعليه يمكن القول أن المشاكل التي ستواجهها العلمانية الفرنسية لن تكون أساسا مع الإسلام والمسلمين، إنما مع التيارات السياسية والايديولوجية المناقضة والمتعارضة معها سواء داخل فرنسا أو خارجها. ومع النماذج التي تعطي مساحة أكبر للتعبير الثقافي والديني للأقليات والجماعات المختلفة.

ينشأ الخوف من الإسلام (Islamophobie)، أو الخوف من المهاجرين (Immigraphobie) في الأساس من خلال ما يشكله الأفراد والجماعات في الغرب من صور نمطية عن الإسلام والمسلمين أو عن المهاجرين من ثقافات مختلفة([2]). وهي صور متوارثة، وعميقة جدا في السردية التاريخية والمخيال الجمعي للغرب المسيحي والذي يرجع إلى فترة الحروب الصليبية، والتي تؤصل لحالة من الخوف الشديد من التواجد الإسلامي في الغرب، واحتمالية أن يتحول هذا الوجود إلى عملية غزو واحتلال، يجعل الأوروبيين يفقدون استقلالهم السياسي وحريتهم وهويتهم.

ويؤكد هذا الخوف كثير من الأدبيات الغربية والاستشراقية، حيث يقول المستشرق النمساوي "ليوبولد وايس" (Leoplod Weiss)، على سبيل المثال لا الحصر: "إن الغربيين لا يرون في تعاليم الإسلام إنكارا لكثير من معتقداتهم الدينية فحسب، ولكنهم ينظرون إليه على أنه خطر سياسي أيضا". وقد شكلت تلك المعتقدات والصور النمطية أساسا لخطاب الكراهية ولسياسات التمييز ضد الجاليات المسلمة بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة. وتخضعهم لمراقبة متزايدة من قبل الأجهزة الأمنية، وقد تأخذ أشكالا متعددة لمشاعر العداء والعنصرية، وقد تنفجر أحيانا في صورة أحداث عنف وجرائم ضد المسلمين، وهي أحداث وقعت بالفعل وتوثقها كثير من المنظمات الحقوقية، وغيرها من الأجهزة والمؤسسات ([3]).

ويتهم رجال الاعلام والسياسة المسلمين بأسلمة المجتمع الفرنسي، حيث أصدر المرصد الفرنسي للهجرة والاندماج أرقاما، جاعلا المهاجرين من البلاد المغاربية على رأس قائمة المتهمين. وفي النهاية يؤدي هذا الخطاب إلى خلق حالة من الخوف من الإسلام والمسلمين، وقد تم استغلال الإحصائيات التي كشفت عنها جريدة "لوفيغارو"، في 04 ماي 2024 والتي عنونت مقالها بإثارة كبيرة: "الأسلمة بالأرقام: تسارع الهجرة يعزز الوجود الإسلامي" في فرنسا، لوضع الهجرة والمهاجرين في قفص الاتهام ([4]).

([1]) سعيد اللاوندي، مرجع سبق ذكره، ص. 121.

([2]) صلاح الجفراوي، "في إيجابيات وسلبيات وضع المسلمين في أوروبا: رؤية من الداخل"، في: نادية مصطفى وآخرون، الهوية الإسلامية في أوروبا: إشكاليات الإندماج (قراءة في المشهد الفرنسي)، القاهرة: برنامج حوار الحضارات، 2005، ص. 23.

([3]) حميداني سليم وبن سعدون اليامين، "بناء الخريطة الإدراكية للإسلام والمسلمين في الغرب: الإسلاموفوبيا واقعا"، في كتاب: الاسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص. ص, 97-98.

([4]) Judith Waintraub, "L'islamisation en chiffres : l'accélération de l'immigration renforce la présence Musulmane", Le Figaro, Publié le 04/05/2024, dans : https://www.lefigaro.fr/actualite-france/, consulté le

وقد تزامن هذا النشر مع اجتياح المظاهرات الطلابية للجامعات الغربية ومنها الفرنسية، دعما للقضية الفلسطينية وإدانة الحرب على الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزة. حيث قام مدير مرصد إحصائيات الهجرة والديموغرافيا "نيكولا بوفريو مونتي"، بتقديم تحليل لجريدة "لوفيغارو" حول العلاقة بين تدفقات الهجرة وارتفاع المطالب المرتبطة بالإسلام، حيث اتهم "الجاليات المسلمة وعلى رأسها الجزائرية بأنها ترفض الاندماج في المجتمع الفرنسي، وتصر على استحضار هويتها، من خلال تسمية أبنائها بأسماء عربية وإسلامية، وكذا ارتفاع نسبة النساء اللائي يرتدين الحجاب بنحو 10% خلال العشرية الأخيرة." كما ذكر أن انتقال الانتماء الديني بين الأسر في فرنسا، يكون أقوى في الأسر المسلمة، من جميع الأصول الجغرافية مجتمعة، مقارنة بغيرها من الأسر المسيحية. ووضعت الأرقام الصادرة عن المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية، وكذا المعهد الفرنسي للدراسات الديموغرافية، الجالية الجزائرية وأبناءها على رأس الجاليات المسلمة التي تقيم في فرنسا وتلتزم بالدين الإسلامي. وقالت إن 89% من المهاجرين من أصول مغاربية يقولون إنهم مسلمون، في حين أن 64% من الجيل الثاني، يصرحون بأنهم مسلمون ([1]).

وقد أدى الشعور بالخوف من الإسلام، وبشأن الطبيعة الشريرة للإسلام والمسلمين في الإدراك الفرنسي والأوروبي إلى الميل نحو سن قوانين وسياسات وقائية مبالغ فيها، لم تخل من الطابع العنصري وبروز نوعين أو نمطين من الإسلاموفوبيا: إسلاموفوبيا فوقية عند الساسة والمسؤولين، واسلاموفوبيا تحتية عند الرأي العام تتجسد في خوف الناس من الإسلام ورموزه. ومن جهة أخرى، أصبح التخويف من الإسلام أداة ناجعة في حشد الدعم والتأييد لسياسات تقييد الهجرة وسياسات الاستيعاب والإدماج المختلفة. ويشترك في هذه الرؤية كثير من الأحزاب اليمينية والمحافظة والكثير من المثقفين والمسؤولين الذين ينتمون إلى تيار اليمين.

ترتكز القوانين العنصرية المقترنة بشعور الاسلاموفوبيا بالممارسات التي تمس حرية الحركة والزي وإقامة الشعائر الدينية على استغلال ممارسات معزولة لأفراد مسلمين من أجل إضفاء الشرعية على تطبيقها، وهي الشرعية التي أصبحت تحوزها بعد جملة من الاستفتاءات المتتالية لتكريس الواقع المعادي للإسلام. وتتوسع تطبيقات هذه القوانين إلى المضايقة في المطارات، وتشديد إجراءات منح التأشيرة لمواطني البلدان المسلمة، كما تتعداها لبرامج التنصت والمراقبة، والاعتقال بدواعي الاشتباه الأمني، ويلاحظ أن قدرة المسلمين على تحصيل حقوقهم المنتهكة بفعل هذه القوانين، تقتضي سلسلة من الإجراءات القانونية المعقدة، بشكل يجعل الانخراط فيها إهدار للمال والوقت([2]).

والحقيقة أن الخوف من الإسلام يمثل إحدى حالات الهوس التي يعيشها الفرنسيون والعالم الأوروبي، ويكمن السبب الرئيسي لهذا الرهاب في الجهل وغياب التواصل الثقافي، تنضاف إليهما العجرفة الغربية التي

---

2 juin 2024 à 2h 5m.

([1]) Judith Waintraub, Op.cit.

([2]) حميداني سليم وبن سعدون اليامين، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 112-113.

تقود مباشرة إلى إذلال الآخر وتغذي حربا حضارية انطلقت في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كما يقول المفكر المغربي المهدي المنجرة في كتابه الموسوم "الإهانة في عهد الميغا امبريالية". فهو يرى أن الرهاب والعداء للإسلام والمسلمين يدخل ضمن خطة معدة سلفا قصد التحكم وإحكام القبضة على العالم العربي والاسلامي، حيث لم يعد من الممكن استعمال الترسانة العسكرية، لكن ثمة استراتيجية جديدة لغزو العقول تتمثل في نوع من الأمبريالية الثقافية الجديدة. ويقول:"أن ثمة سلاحا أخطر من القنابل النووية إنه سلاح الخوف... أي السيادة وممارسة الحكم بواسطة الخوف والتخويف"([1]).

ترتيبا على ما سبق عرضه في هذا المطلب، نسجل الملاحظات التالية:

يواجه المهاجرون من الدول المغاربية تحديات وصعوبات جمة تتعلق بالاندماج والتكيف مع الحياة الاجتماعية والثقافية والمعاملات الإدارية والأمنية، نتيجة ثلاث عوامل أساسية. وتتمثل أولى هذه العوامل في طبيعة النموذج الفرنسي للاندماج المرتكز أساسا في احترام مبادئ العلمانية وقيم الجمهورية، والذي يهدف من وراءه استيعاب المهاجرين من خلال تفعيل جميع الأدوات والإجراءات التي تجعل المهاجر المغاربي يعتنق الثقافة الفرنسية الغربية، وعدم إظهار مظاهر الثقافة الأصلية للمهاجرين وخاصة ما تعلق منها بالرموز والطقوس الدينية المرتبطة بالدين الإسلامي. وهو ما يشكل صدمة نفسية وأزمة مرتبطة بشخصية وهوية المهاجر المغاربي. ويعيش أبناء المهاجرين من الأجيال اللاحقة وخاصة أولئك الذين ولدوا في فرنسا أزمة هوية مزدوجة، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى التطرف والعنف والانحراف. من جهة ثانية، تشكل السياسات المرتبطة بتطبيق قواعد العلمانية هاجسا للجاليات المسلمة والمغاربية في المدارس والمؤسسات التعليمية والعمومية، والتي تضع عليهم ضغوطا إضافية والتي تقف حائلا أما محاولات التكيف والاندماج في المجتمع الفرنسي. والتي قد تولد عند أبناء المهاجرين وأحفادهم مشاعر الكراهية تجاه السلطات العمومية والأجهزة الأمنية والذي يؤدي بدوره إلى العنف والتطرف والانحراف. بالمقابل، تمثل هواجس الخوف الفرنسي من الإسلام والمسلمين عائقا وتحديا في نفس الوقت لإرساء الاستقرار وإنجاح عمليات الاندماج للمهاجرين المقيمين بطرق قانونية. في ظل تكرار أحداث العنف والإرهاب ونسبتها إلى الشباب المغاربي والمرتبط بدينه وتقاليده الثقافية، تتعقد عمليات الاندماج والانسجام بين مكونات المجتمع الفرنسي.

خلاصة الفصل الثالث

تعد فرنسا من بين الدول التي تكون فيها تدفقات الهجرة محدودة. فإذا أخذنا في الاعتبار جميع التدفقات، بما في ذلك حرية التنقل داخل دول الفضاء الأوروبي، وباستثناء الطلاب، فإن فرنسا تقع في مجموعة البلدان ذات التدفقات المنخفضة. وبالرغم من أن فرنسا بلد قديم للهجرة أكثر من أي بلد أوروبي

([1]) المهدي المنجرة، الإهانة في عهد الميغا إمبريالية، ط"، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004، ص. ص. 13-14.

آخر، إلا أن تدفقات الهجرة الوافدة أصبحت الآن أكثر اعتدالا. ولم تعد فرنسا اليوم بلدا للهجرة الجماعية والكثيفة كما كانت قبل منتصف السبعينيات من القرن الماضي.

وتمثل الهجرة المغاربية الأكبر عددا في فرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة مرتبطة تاريخيا بالماضي الاستعماري. وقد كان الطلب على العمالة الأجنبية في فرنسا قويا بسبب خصوصية البنية الديمغرافية والعمرية للسكان، وبسبب التوسع الاقتصادي الذي تلا الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى ذلك، كان تطور تدفقات الهجرة مواتيا جدا لتطور الهجرة المغاربية، بسبب تراجع الهجرة الأوروبية إلى فرنسا خاصة تلك القادمة من إيطاليا، بولونيا وبلجيكا ما بين 1945 و1950. غير أن تغير الأوضاع الاقتصادية والمالية في أوروبا وفي فرنسا بعد سنوات الرفاه والازدهار، وضع الأجانب والمهاجرين في أوضاع صعبة يسودها الفقر والبطالة والتهميش. إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن المهاجرين وأحفادهم أكثر عرضة للبطالة والفقر من بقية السكان العاملين في فرنسا. ويعاني هؤلاء من التمييز العنصري في التوظيف وإعطاء الأفضلية والأولوية للفرنسيين والأوروبيين.

وقد شهدت هذه الهجرة العديد من التطورات تبعا لتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية لا سيما في فرنسا ومحيطها الإقليمي. ففي عام 1974، وفي سياق اقتصادي متدهور تم إيقاف هجرة العمل. خضعت بعد ذلك مختلف التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة للتعديل والتقييد، بما يتوافق مع اتفاقية شنغن الموقعة في 14 يونيو 1985. وبالرغم من توقيف تدفقات العمالة المهاجرة وتشديد إجراءات الدخول والإقامة، فقد شهدت أعداد الهجرة المغاربية تزايدا ملحوظا من خلال سياسة لم شمل العائلة أو من خلال تدفقات الهجرة السرية والتي شهدت تصاعدا منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي.

وقد تمتعت الهجرة المغاربية بوضع اجتماعي ورمزي خاص في الفضاء الاجتماعي والسياسي، يميزها عن غيرها من الجاليات المقيمة على التراب الفرنسي. ويرجع ذلك أساسا إلى جذورها التاريخية التي تعود إلى سنوات الاستعمار وما بعد الاستقلال الوطني لبلدان المغرب العربي. وقد ظل النظر إلى هذه الهجرة ولفترة طويلة على أنها هجرة عمالية مؤقتة، لا تسعى إلى الاستيطان والإقامة الدائمة في فرنسا. ويتم النظر إلى الهجرة الأجنبية بثلاثة أوجه وهي: المهاجر العامل، المهاجر الباحث (أو المثقف) والمهاجر البائس.

وقد سمحت البيانات التي جمعناها في هذا الفصل، باستخلاص النتائج التالية:

أولا: أن تغير الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية في فرنسا بعد سنوات الرفاه الاقتصادي، أدى إلى تغير الخطاب وتعدد الصور النمطية التي تصف الهجرة والمهاجرين. والتي تتراوح بين النظر إلى العامل المهاجر على أنه عنصر ضروري لتلبية احتياجات سوق العمل وبالتالي فهو شخص مرغوب وجوده على التراب الفرنسي، وبين صورة المهاجر الأجنبي غير المرغوب فيه والذي يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وتهديدا للهوية الثقافية والحضارية لفرنسا.

ثانيا: أدى تراكم قوانين الهجرة وتقييد الأحكام المتعلقة بالإقامة والاستقرار، في العقود الثلاثة الماضية، إلى القضاء على الفلسفة السائدة في قانون جويلية 1984 وما قبله، حيث لم يعد الحصول على بطاقة الإقامة هي الخطوة الأولى في عملية الاندماج، ولكنها أصبحت المكافأة النهائية لرحلة المحارب التي يجتازها المهاجر منذ مغادرته لموطنه الأصلي.

ثالثا: مع بداية الألفية، وبعد إعادة انتخاب جاك شيراك في عام 2002، وبعدما تقلد نيكولا ساركوزي مقاليد وزارة الداخلية عرفت سياسة الهجرة تغيرا ملحوظا. واعتمد مفهوم الهجرة الانتقائية الموجهة نحو قطاعات العجز في العمالة، بدل الهجرة الكثيفة والمفروضة. واتسمت السياسات الفرنسية للهجرة بعد ذلك، بنزوعها نحو التطرف والعداء متأثرة بخطابات اليمين المتطرف. وقد ظهر تأثيره جليا على سياسات الهجرة وتشريعاتها، منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، وتصاعد هذا التأثير بعد ذلك تدريجيا ولا سيما في فترة حكم ايمانويل ماكرون. ورغم تقييد شروط وإجراءات الهجرة، إلا أن تدفقات الهجرة بقيت مستمرة بغض النظر عن توجهات الحكومات الفرنسية وانتماءاتها السياسية.

رابعا: أن تضارب الأرقام التي تقدمها مختلف الهيئات والأجهزة المختصة حول عدد الأجانب غير الشرعيين في فرنسا، يشير إلى تلك الحقائق المخفية وراء النماذج المعرفية والصور النمطية التي تقوم عليها السياسات العامة الحكومية والتي تتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية. من بين ما تخفيه هذه السياسات هو الرغبة الجامحة في ترحيل المهاجرين في أسرع وقت ممكن حتى لا يتمكن هؤلاء من تجميع الأوراق الثبوتية للإقامة مع مرور الوقت. إذ تستند السياسات الحكومية المتعلقة بالهجرة، في جزء منها إلى سلسلة من الخطابات التي تصور المهاجرين غير الشرعيين على أنهم مصدر تهديدات مختلفة للنظام والأمن ونظام الرعاية الاجتماعية والصحية والهوية الوطنية. وقد ساهمت مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة الهجرة غير الشرعية من خلال ربطها بسلسلة مترابطة من التهديدات التي تتراوح بين العنف والتطرف والإرهاب ومختلف أشكال الجريمة.

خامسا: أضحت الهجرة الدولية من بين القضايا السياسية والأمنية التي تطرح في اجتماعات التعاون في منطقة حوض البحر المتوسط، أين تم التأكيد في كل مرة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية بكل الوسائل. وسمحت التصنيفات النمطية للهجرة بتبرير السياسات الحكومية لتشديد الإجراءات وقمع المهاجرين بطرق غير قانونية.

سادسا: يواجه المهاجرون من شمال أفريقيا مشكلة كبيرة في قدرتهم على الاندماج بنجاح في المجتمع الفرنسي المعاصر، تحاصرهم علامة المسلمين العرب التي وسمتهم بها الدولة الفرنسية طيلة تاريخها الاستعماري في شمال أفريقيا. واعتبار الإسلام عنصرا أساسيا في تكوين الهوية الرئيسي للجماعات المغاربية في فرنسا، وفي النظر إلى المهاجرين من أصول مغاربية، وكأنهم مواطنون فرنسيون من الدرجة الثانية.

الأمر الذي أدى إلى التقليل من فرص الإدماج الحقيقي في الوظائف العامة والتعليم والسكن وغيرها من مجالات الحياة.

سابعا: يقوم النموذج الفرنسي للاندماج وعلى عكس تقاليد البلدان الأنجلوسكسونية، بقمع كل اشكال المطالب الدينية ويحيلها إلى المجال الخاص. ولم يعد النموذج الجمهوري قادرا على تبرير فشله في إدماج الأقليات المهاجرة والذي هيمنت عليه نظرية الاستيعاب. وقد ارتبط مسار الاندماج بالنسبة للهجرة المغاربية بالعديد من الصعوبات والتحديات لعل أهمها: تحدي الاندماج الاجتماعي والاقتصادي من خلال صعوبات العيش والعمل في ظل تصاعد مشاعر الكراهية والعنصرية وعدم المساواة، إذ تشير العديد من الدراسات والتقارير أن المهاجرين وأبنائهم أكثر عرضة للبطالة والفقر من بقية السكان العاملين في فرنسا. كما تشير دراسات أخرى، إلى أن أحفاد المهاجرين من أصول مغاربية لديهم أقل معدل توظيف.

ثامنا: إن عودة مسألة الهوية الوطنية إلى مركز النقاش، مع بداية القرن 21م، وخلال الحملة الانتخابية لرئاسيات فرنسا عام 2007، مرتبط اشد الارتباط بأزمة الهوية التي يعيشها المجتمع الفرنسي، والتي تعود بالأساس إلى عاملين. يرجع الأول منهما إلى العامل التاريخي لتشكل هذه الهوية والتي تغذي باستمرار النزعة الوطنية والقومية. ويرتبط الثاني بشكل مباشر بالأحداث التي جرت في الضواحي الفرنسية والمتعلقة بالمهاجرين الشباب في سنتي 2005 و2012.

تاسعا: ومع بروز قضية الحضور الإسلامي للهجرة المغاربية في فرنسا سواء من حيث العدد، أو من حيث المشكلات والتحديات التي أفرزها واقع الجاليات العربية والمسلمة على الصعيدين الثقافي والاجتماعي والمهني، تصاعدت معها مشاعر العداء والكراهية للإسلام والمسلمين، في ظل تصاعد أحداث العنف والتطرف والإرهاب سواء في الدول المغاربية في سنوات التسعينيات، أو في العواصم الأوروبية والغربية ولا سيما تلك التفجيرات الإرهابية التي حدثت في باريس، لندن وفي الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001. حيث تحول الإسلام من صورته السمحة والمسالمة إلى صورة مخيفة ومهددة.

عاشرا: يرتكز النموذج العلماني للدولة الفرنسية، على كسر التجمعات الطائفية، العرقية والدينية، وإعطاءها هامشا أقل من مساحة التعبير الثقافي والديني. والنظر إلى الاسلام بعين الريبة وهاجس الخوف من المسلمين الذين يرتدون أزياءهم التقليدية وهم يؤدون طقوسهم الدينية أو يحتفلون بأعيادهم. ورغم أن العلمانية الفرنسية اعتبرت نفسها محايدة تجاه كل المظاهر الدينية، وميزت نفسها عن الدول الأخرى، إلا أن هذا لم يمنع تخليها عن الحياد والدخول في معارك ضد الرموز الدينية والانغماس في قضايا استثمرت سياسيا وإعلاميا ضد الجاليات المسلمة والمهاجرة في فرنسا.

حادي عشر: ينشأ الخوف من الإسلام، أو الخوف من المهاجرين في الأساس، من خلال ما يشكله الأفراد والجماعات في الغرب من صور نمطية عن الإسلام والمسلمين. وهي صور متوارثة، وعميقة جدا في

السردية التاريخية والمخيال الجمعي للغرب المسيحي، والتي تؤصل لحالة من الخوف الشديد من التواجد الإسلامي في الغرب.

وتتجسد المشاعر المعادية للإسلام والمسلمين في فرنسا، برفض العيش بجوار الجاليات المغاربية والعربية المهاجرة، ورفض بناء المساجد والمآذن وارتداء الحجاب والنقاب للنساء في المؤسسات التربوية والعمومية. وتتجلى مظاهر هذا العداء، على شكل هجمات على المساجد ودور العبادة وأماكن العمل وعلى الناس في الشارع أيضا.

ثاني عشر: وقد شكلت تلك المعتقدات والصور النمطية أساسا لخطاب الكراهية ولسياسات التمييز ضد الجاليات المسلمة بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة. ويتهم رجال الاعلام والسياسة المسلمين بأسلمة المجتمع الفرنسي. وتحاول الأصوات المعادية للهجرة الربط بين تدفقات الهجرة وارتفاع المطالب المرتبطة بالإسلام. وأضحى التخويف من الإسلام أداة ناجعة في حشد الدعم والتأييد لسياسات تقييد الهجرة وسياسات الاستيعاب والإدماج المختلفة. ويشترك في هذه الرؤية كثير من الأحزاب اليمينية والمحافظة والكثير من المثقفين والمسؤولين الذين ينتمون إلى هذا التيار.

وأخيرا: ترتكز القوانين العنصرية المقترنة بشعور الاسلاموفوبيا بالممارسات التي تمس حرية الحركة والزي وإقامة الشعائر الدينية على استغلال ممارسات معزولة لأفراد مسلمين من أجل إضفاء الشرعية على تطبيقها، وهي الشرعية التي أصبحت تحوزها بعد جملة من الاستفتاءات المتتالية لتكريس الواقع المعادي للإسلام. وتتوسع تطبيقات هذه القوانين إلى المضايقة في المطارات، وتشديد إجراءات منح التأشيرة لمواطني البلدان المسلمة، كما تتعداها لبرامج التنصت والمراقبة، والاعتقال بدواعي الاشتباه الأمني.

والحقيقة أن الخوف من الإسلام يمثل إحدى حالات الهوس التي يعيشها الفرنسيون والعالم الأوروبي، ويكمن السبب الرئيسي لهذا الرهاب في الجهل وغياب التواصل الثقافي، تنضاف إليهما العجرفة الغربية التي تقود مباشرة إلى إذلال الآخر وتغذي حربا حضارية انطلقت في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

الفصل الرابع
تحديات الهجرة غير الشرعية من البلدان المغاربية
وانعكاساتها في الخطاب السياسي الفرنسي

تعترض الهجرة المغاربية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة العديد من التحديات والصعوبات لتنفيذ مشروع الهجرة إلى فرنسا. حيث تبدأ صعوبات هذه الرحلة مع جمع الأموال اللازمة لتنفيذ الرحلة إلى أوروبا. وتزداد هده الصعوبات كلما تمت الرحلة بطرق سرية وغير قانونية. وتزداد تحديات الهجرة صعوبة بعد أن يصل المهاجر المغاربي إلى فرنسا، وتتمثل هذه التحديات أساسا في البحث عن الإقامة والعمل والاستقرار. وتزداد هذه التحديات في حالة الهجرة غير الشرعية. وعليه، سيتم معالجة هذا الموضوع من خلال مبحثين إثنين:

المبحث الأول: تحديات الهجرة غير الشرعية من البلدان المغاربية نحو فرنسا

المبحث الثاني: مضمون الخطاب الرئاسي الفرنسي حول الهجرة المغاربية غير الشرعية

المبحث الأول

تحديات الهجرة غير الشرعية من البلدان المغاربية نحو فرنسا

يظن الكثير من الشباب أن فرنسا وأوروبا هي الجنة الموعودة فيخاطرون بحياتهم عبر قوارب الموت أملا في بلوغ هذه الجنة، التي توفر لهم العمل والأمان والمسكن والحياة بكل ما تحمله من معنى. لكن الواقع يثبت غير ذلك، خاصة بعد التحول الذي عرفته السياسات الأوروبية للهجرة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث احتل البعد الأمني مساحة أوسع في التعامل مع الهجرة غير الشرعية. فالاتحاد الأوروبي اليوم وأعضاؤه ينظرون إلى المهاجرين على أنهم خطر ومصدر تهديد جديد للأمن القومي الأوروبي وعلى الهوية الأوروبية. وتتخوف الحكومات الأوروبية من أن تجد نفسها مغرقة بالأمواج البشرية القادمة من جنوب المتوسط. وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الهجرة المغاربية بنمطيها على وجه التحديد.

وعليه، يتناول البحث المحاور التالية:

المطلب الأول: تحديات البيئة الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: تحديات العبور من البلدان المغاربية إلى التراب الفرنسي

المطلب الثالث: تحديات العمل والإقامة والبقاء للمهاجر غير الشرعي بعد الوصول

وسيتم تناول هذه العناصر كما يلي:

المطلب الأول
تحديات البيئة الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية

تمثل قضية الهجرة غير الشرعية (غير النظامية) معضلة للسياسات الأوروبية سواء في إطار الدول أو في إطار الاتحاد الأوروبي. والتي تستخدمها وتستغلها العديد من الحكومات والدول الأوروبية للضغط على الدول المصدرة لهذا النوع من الهجرة (الدول المغاربية محل الدراسة) وللتحكم فيها عبر سياسات القمع والتقييد. ومن جهة أخرى تستغلها التنظيمات السياسية المعارضة للتشكيك في السياسات الأوروبية والحكومية للدول الأعضاء في الفضاء الأوروبي. وعليه يتناول هذا المطلب الفروع التالية:

الفرع الأول: أثر السياسات الأوروبية المشتركة على السياسة الفرنسية للهجرة

الفرع الثاني: الربط بين الهجرة غير الشرعية وشبكات الإرهاب والجريمة

الفرع الثالث: الربط بين الوضع غير القانوني للمهاجر والعنف والانحراف

وسيتم تناول هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: أثر السياسات الأوروبية المشتركة على السياسة الفرنسية للهجرة

يتزايد عدد النازحين حول العالم، نتيجة تزايد أسباب العنف والصراع في أغلب دول العالم وخاصة في الدول المتاخمة للحدود الأوروبية أو تلك الواقعة في جوارها المتوسطي. تستقبل أوروبا أكثر من 1,5

مليون مهاجر شرعي، لكنها سجلت بالفعل في الثلاثي الثالث من سنة 2014 عدد 128725 إقامة غير قانونية على أراضيها، وقد يقفز عدد طالبي اللجوء إلى 700 ألف أي بنسبة 28 % تقريبا. ولم يكن تدفق الهجرة غير الشرعية المسجلة مرتفعا كما كان في عام 2014، بزيادة قدرها 170 % مقارنة بعام 2013. ومنذ عام 1988، وفقا للمنظمات غير الحكومية، فقد توفي ما يقرب من 20 ألف شخص على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. ففي عام 2014 تجاوز عدد الضحايا 3500 و90 % من المهاجرين غير الشرعيين سلكوا طرقا بحرية عبر البحر الأبيض المتوسط. وزادت الهجرة غير النظامية المسجلة ثمانية مرات في ايطاليا، مرتين في اليونان، و50 % على الحدود الاسبانية([1]).

لقد كانت 2011 سنة استثنائية، حيث دفعت الثورات العربية وصراعات عدم الاستقرار السياسي في بلدان المغرب العربي ودول الشرق الأوسط إلى المغادرة والهجرة نحو أوروبا بطرق غير شرعية، أين تقع الهجرة المغاربية في قلب هذه الإشكالية. وقد دفعت ضغوط تدفقات الهجرة، بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى سن القوانين وإقرار العديد من الإجراءات لتقييد هذا النوع من الهجرات ومحاولة التحكم في مراقبتها، الأمر الذي انخرطت فيه غالبية الدول الأعضاء في الفضاء الأوروبي وبدرجات متفاوتة.

وتندرج معالجة قضايا الهجرة غير الشرعية بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، والتي أصبحث تحظى باهتمام متزايد منذ انطلاق مشروع برشلونة في 1995. فقد اعتبر المجتمعون في برشلونة أن الإدارة الصحيحة لملف الهجرة، يعتبر فرصة ثمينة لإغناء علاقات التعاون والتبادل بين ضفتي المتوسط وتحقيق أهداف الشراكة الأورو متوسطية. كما كان لدخول اتفاقية امستردام في ماي 1999 حيز التنفيذ، تشجيعا لتوحيد مسائل الهجرة واللجوء داخل الاتحاد لأوروبي، والتي تركزت حول ربعة عناصر أساسية([2]):

- التعاون مع دول المنشأ والعبور في المسائل المتعلقة بالهجرة
- إنشاء نظام أوروبي مشترك للجوء السياسي
- معالجة معقولة وعادلة للمواطنين الأوروبيين
- إدارة صحيحة لأمواج الهجرة.

وبالرغم من المقاربة الشاملة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي، لمعالجة قضايا الهجرة، إلا أن السياسات الأوروبية المشتركة تطورت بشكل مختلف حول العناصر الأربعة للاستراتيجية الأوروبية لمعالجة إشكالية الهجرة، وركزت على المعالجة الأمنية لهذه الظاهرة. كما تطورت بشكل متباين من دولة إلى أخرى من دول الاتحاد الأوروبي. إلا أن كثافة التنسيق بين الدول الأعضاء، تركزت على توحيد الأطر القانونية لإدارة

([1]) Jean-Dominique Giuliani, Le défi de l'immigration clandestine en méditerranée, Question d'Europe, n°352, Publié le 13/04/2015, à : https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352, consulté le 31/08/2023 à 5h 35m, pp.1-2.

([2]) "Immigration et coopération entre les pays de la région Euro-méditerranéenne", 9eme sommet économique et social euro-méditerranéen, tenu à Valencia (Espagne), les 18 et 19 Nov 2004 .

أنظر: جيلالي بشلاغم، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 254- 256.

أمواج الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية (السرية) في إطار نظام التأشيرة للاتحاد الأوروبي (Système Schengen). وقد تعززت هذه السياسة بداية من اجتماع المجلس الأوروبي في صقلية في شهر جوان من سنة 2002. والذي ركز في جدول أعماله على مشاكل الهجرة غير الشرعية وارتباطها بشبكات الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة. ودعا إلى إعطاء الأولوية لحراسة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبية، والتعاون مع بلدان المنشأ ودول العبور قصد محاصرة الظاهرة، والتشجيع على إعادة هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية([1]).

وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال أفريقيا والمغرب العربي على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة، من التسلل إلى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي واللوجستي للحكومات المغاربية، وكذا اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من قدرات الحراسة وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم([2]).

بعد عدة سنوات من النقاشات والتفاوض، تم تبني سياسات جديدة في فرنسا لتوافق مع توجهات الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

1) التأشيرة الجماعية: تم تبني نظام تأشيرة جماعية للمهاجرين الأوروبيين، وهو ما يحد من السيطرة الفرنسية الكاملة على عدد المهاجرين الأوروبيين القادمين إلى فرنسا. إلا أنه لم يكن هناك سياسة مشتركة حول دخول وإقامة مواطني دول العالم الثالث حيث أن التحكم بالهجرة يندرج ضمن اختصاص كل دولة على حدة([3]).

2) التعاون الأمني: تعزز السياسات الأوروبية المشتركة التعاون بين الدول الأوروبية في مجال الأمن، مما يؤثر على كيفية تنفيذ السياسات الفرنسية للهجرة والأمن.

كما تؤثر السياسات الأمنية الأوروبية المشتركة بشكل كبير على سياسة فرنسا في مجال الهجرة، والتي تشمل على وجه الخصوص الجوانب التالية:

1) التعاون الشرطي والقضائي: تتعاون فرنسا بشكل منتظم مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال وكالات مثل اليوروبول([4]) (Europol) ويوروجست (Eurojust)([5]) ، مما يعزز تبادل المعلومات والتعاون في مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك تهريب البشر والهجرة غير الشرعية.

([1]) "Immigration et coopération entre les pays de la région Euro-méditerranéenne", Op.Cit.

([2]) Op.Cit.

([3]) https://www.schengenvisas.com/ar, consulté le 06/01/2025 à 17h 55m.

([4]) Floriane Hours, Europol : une agence au cœur de la coopération européenne, dans : https://www.gendarmerie.interieur.gouv.fr/gendinfo/actualites/2021/europol-une-agence-au-caeur-de-la-cooperation-europeenne, consulté le 06/01/2025 à 18h 42m

([5]) François FALLETTI, Chronique d'Eurojust : OÙ EN EST EUROJUST ?, International Review of Penal Law, (Vol. 76), Pages 551 à 559, dans : https://doi.org/10.3917/ridp.763.0551, consulté le 06/01/2025 à 18h 42m.

2) إدارة الحدود الخارجية: من خلال وكالة فرونتكس(Frontex)([1]) ، تتعاون فرنسا مع باقي دول الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد، مما يساعد في تحسين الأمن ومراقبة تدفقات الهجرة السرية.

3) سياسة اللجوء المشتركة: تتبع فرنسا القواعد المشتركة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باللجوء، وخاصة ما تعلق بقواعد نظام دبلن (Dublin System) الذي يحدد البلد المسؤول عن معالجة طلبات اللجوء، مما يساعد في تنظيم تدفقات اللاجئين وتجنب الضغط المفرط على دولة معينة.

الفرع الثاني: الربط بين الهجرة السرية وشبكات الإرهاب والجريمة

نظرا لتقييد الهجرة الشرعية وغلق الحدود الأوروبية أمام تدفقات الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبي، وتزامن ذلك مع تفاقم النزاعات الداخلية وانتشار الفقر والأمراض والأوبئة في الدول الأفريقية والعربية جنوب المتوسط، ازداد تدفق المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا بطرق سرية وغير شرعية. حيث أصبحت هذه الظاهرة مصدر قلق لدى الحكومات الأوروبية، لا سيما وأنها تزامنت مع تصاعد أعمال العنف والإرهاب في شمال أفريقيا سنوات التسعينيات من القرن الماضي. وأضحت الهجرة غير الشرعية خطرا على المجتمعات الأوروبية لعدة اعتبارات أهمها([2]):

– الإخلال بالأمن بمفهومه الواسع: فهؤلاء المهاجرون يحملون قيما وعادات تختلف عن القيم لثقافية للمجتمعات الأوروبية. كما أن المهاجرين بطرق غير شرعية غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم وقد يرتبطون بجماعات مسلحة تعمل ضد الدول الأوروبية ومن داخلها. وهو الأمر الذي تحاول السلطات الأمنية الأوروبية إثباته في كل مرة عندما تحدث أعمال إرهابية داخل هذه الدول.

– الإخلال بالوضع الاقتصادي: فرغم أن المهاجر غير الشرعي يعتبر يدا عاملة رخيصة، ويساهم في الاقتصاد للدولة التي تستضيفه، إلا أن ذلك يشكل خللا في سوق العمل ومنافسا لليد العاملة القانونية والمحلية بطريقة غي قانونية، بالإضافة إلى ما ينجم عن الهجرة غير الشرعية من آثار اقتصادية أخرى تتعلق بعدم القدرة على إحصاء هذه العمالة، والتي تؤثر حتما على إعداد السياسات الملائمة في القطاع الاقتصادي.

– الإخلال بالأمن المجتمعي: في إطار التحولات الأمنية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وانتقال الصراع من محتواه الأيديولوجي إلى مستواه الحضاري وبزوغ أفكار جديدة، من مثل نهاية التاريخ وصراع الحضارات، تنظر للمناخ الجديد في العلاقات بين الشعوب والأمم، واحتمال انفجار الفوضى والعنف في دول العالم

([1]) Chloé Maurel, Frontex, 20 ans de surveillance répressive des frontières européennes, publié le 06/01/2025 ; à : The Conversation, dans : https://theconversation.com/frontex-20-ans-de-surveillance-repressive-des-frontieres-europeennes-246661, consulté le 06/01/2025 à 19h 12m.

([2]) ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص.ص. 120– 121.

الثالث عموما وفي العالمين العربي والإسلامي خصوصا. إذ يبرز الإسلام والثقافة العربية التي يحملها المهاجرون، في الخطاب الأوروبي والغربي كتهديد لأصول وقيم الحضارة الأوروبية والغربية. ولذلك عمدت القوى الكبرى ومنها الدول الأوروبية الفاعلة في السياسة الدولية إلى صياغة وتنفيذ سياساتها الاستراتيجية بما يتفق ورؤيتها للإسلام السياسي والهجرة والإرهاب الدولي، كتهديدات جديدة للأمن والحضارة الغربية([1]).

– الإخلال بالبناء الديمغرافي في أوروبا: حيث أن التدفقات غير المتحكم فيها وغير المراقبة للمهاجرين واللاجئين يمكن أن يقلب التوازن السكاني للمجتمعات الأوروبية. فأضحت دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته يتخوف بشكل مفرط من الانفجار الديموغرافي في دول الجنوب، والمصحوب بأزمات اقتصادية اجتماعية وسياسية وأمنية والتي اندلعت بعد نهاية فترة الحرب الباردة. وتكمن خطورة هذا الانفجار في استمرار تدفقات الهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية بشكل يصبح فيه المهاجرون عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الأوروبية([2]).

بعد نهاية فترة الحرب الباردة أضحت الهجرة غير الشرعية تهديدا جديدا يصعب التنبؤ بحدوثها وسيرورتها. هذا الوضع أنتج ما يسمى عولمة المخاطر، وبالتالي إنتاج ما يسمى بالعولمة الأمنية لمواجهتها والحد من آثارها. وقد جمعت هذه الظاهرة جل المخاطر والتهديدات في نظر الغرب. وأن الحجم الأكبر لهذه التدفقات قادمة من دول جنوب المتوسط، حيث انتقل التهديد من الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي إلى التهديد الأخضر القادم من الجنوب، وانتقال الصراع من الشرق/ غرب إلى صراع الشمال مع الجنوب، كما تحول مفهوم العدو في الأدبيات الأوروبية والغربية من العدو الشيوعي إلى العدو الإسلامي وبروز فواعل من غير الدول في حقل العلاقات الدولية، حيث لم تعد الدول وحدها تحتكر الفعل والسلوك الدولي وإنما أصبح الأفراد والجماعات لها تأثير واضح في مسار العلاقات الدولية.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى إسهامات "جون بورتون" (J. Burton) في كتابه (World Society) الذي أشار فيه إلى بدايات ظهور مجتمع عالمي أمام تراجع أدوار الدول. هذا المجتمع شبيه بشبكة العنكبوت كل فرد فيه مرتبط بعلاقات متعددة بمؤسسات متنوعة. هذه العلاقات جوهرها اشباع الحاجات خصوصا الأمن والرخاء. ويعتقد "بورتون" أن الدول لم تعد قادرة على إشباع حاجيات الأفراد، لذلك يتوجه هؤلاء نحو فواعل أخرى([3]). الأمر الذي أدى إلى القول بصعوبة الحكم والتحكم في مثل هذه الظواهر من مثل الهجرة الدولية غير الشرعية.

([1]) دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط، المرجع نفسه، ص.67.

([2]) مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط ، المرجع نفسه، ص. 8.

([3]) المرجع نفسه، ص. ص. 3– 5.

فتهديد الهجرة بين ضفتي المتوسط كما يراه الدكتور "مصطفى بخوش" مرتبط بالعديد من التفاعلات والظواهر الأخرى. والتي يمكن دراستها من خلال التصور السيكو ثقافي والتطور السوسيو اقتصادي. فالتصور السيكو ثقافي يظهر أن الاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة الديموغرافية لمجتمعات الجنوب. من جهة أخرى، تربط النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والإرهاب، حيث أصبح يربط خطر الإرهاب وتهديد الاسلام السياسي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة. أما التصور السوسيو اقتصادي فيقوم بتفسير أخطار الهجرة وتهديداتها على الأمن الأوروبي بالارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى، وتكوين ما يسمى بالأحياء القصديرية أو الأكواخ، مما يعيق عملية الاندماج في الحياة الاجتماعية الغربية ويساهم في زيادة البطالة وانتشار الجريمة والعنف في تلك الأحياء. وبذلك تصبح الهجرة أحد مظاهر اللا أمن (Insécurité) في المجتمعات الأوروبية والغربية([1]). نتيجة لذلك، تعمل الحكومات الأوروبية على سياسات متشددة إزاء الهجرة الشرعية وإجراءات قمعية إزاء الهجرة غير الشرعية.

من جهة أخرى، فقد ساهمت السياسة الأوروبية المشتركة للهجرة والتي تتجه نحو تقييد شروط الدخول والإقامة والتنقل في الفضاء الأوروبي إزاء المهاجرين والأجانب القادمين من الدول غير الأوروبية، وتحديدا من الدول المغاربية، في انتشار شبكات تهريب المهاجرين التي تستغل رغبة هؤلاء في الهجرة، بإقامة تجارة مربحة. حيث أكد الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان في إحدى مقالاته على أن المهاجرين غير الشرعيين من دون وثائق رسمية هم الأكثر عرضة لاستغلال أصحاب زوارق العبور أو مهربي الأشخاص وعبر الحدود. كما شجعت هذه السياسة أصحاب المؤسسات الصغيرة وأرباب العمل الصغار العاجزين عن منافسة المؤسسات الكبرى، خاصة في مجالات الفلاحة والخدمات على استغلال هذه الفئة من المهاجرين التي تعد يدا عاملة مرنة لا تتطلب أجورا مرتفعة ولا ضمانات اجتماعية، مستغلين في ذلك هشاشة وضعيتهم وافتقارهم للأدوات القانونية التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم([2]).

الفرع الثالث: الربط بين الوضع غير القانوني للمهاجر والعنف والانحراف

ترتبط صورة المهاجر بشدة بصورة المجرم، في فرنسا، كما في معظم البلدان الغربية، في التمثيلات الجماعية وفي الخطابات الإعلامية والسياسية حول انعدام الأمن. وقد تطور النقاشات الأمنية حول بضعة مسائل منذ نهاية القرن الماضي؛ لعل أهمها العلاقة المفترضة بين الهجرة والانحراف. وهذه العلاقة في حد ذاتها ذات شقين. ويستهدف هذا النقاش، من ناحية، الأجانب بشكل صارم، ومن بينهم، على وجه

([1]) مصطفى بخوش، المرجع نفسه. ص. ص. 8-9.

([2]) رابح طيبي، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة: دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي من 1جانفي 2007 إلى 31 ديسمبر 2007"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم الإعلام والاتصال، قدمت لكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص. 72.

الخصوص، أولئك الذين يقيمون بشكل غير قانوني على الأراضي الفرنسية، ومن ناحية أخرى، الشباب الفرنسي من خلفيات مهاجرة، ومن بينهم، على وجه الخصوص، شباب من أصول مغاربية وإفريقية. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، زادت قضية الحجاب الإسلامي، وظهور الاحتجاجات الحضرية، ثم سياق (الحرب الخليجية الأولى) من الخوف من العالم العربي والإسلام في فرنسا بشكل كبير([1]).

لقد جرى تقييم شامل لما جرى من أحداث في الضواحي الفرنسية في سنة 2005، وسط قلق من اندلاع أعمال شغب أخرى في حال لم تتدارك السلطات خطورة ما حدث أخيرا، وقد قدرت الأضرار والخسائر بنحو 650 مليون يورو نتيجة أعمال الشغب. وقامت الصحافة الفرنسية وقنوات الإعلام بنفس التقييم لما جرى من أحداث، والبحث عن الأسباب الحقيقية لاندلاع الفوضى، وما الذي يدفع شبابا في عمر المراهقة إل الشارع، وسط تخوفات أخرى من تهديد الجماعات الارهابية التي تستقطب الشباب المراهق المتأثر بخطاب الكراهية والتحريض على العنف. وقد تحولت الأحداث إلى اشكالية مثيرة للجدل إعلاميا بين ممثلي الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة، في محاولة لفهم إشكالية العنف في الضواحي. بدءا من المسألة القانونية إلى المسألة الأيديولوجية والسياسية، وهل الاعتماد على القانون أو الأيديولوجية ساهم في إدارة ثقافة المواطنة في مجتمع تعددي كالمجتمع الفرنسي؟([2]).

لقد جاءت أحداث الضواحي في 2005، وفي 2012، وأحداث صائفة 2023، تعبيرا عن ثورة اجتماعية حقيقية، وتعبيرا عن علاقة الكراهية بين الشباب ذوي الأصول المغاربية والأفريقية المهاجرة وبين الشرطة الفرنسية، والتي تنبع من طبيعة الواقع المزري الذي يعيشه المهاجرون في بلاد الغربة. كما لا يخف طرح مسألة أنثروبولوجيا الإسلام وإرث الخصوصية الاستعمارية الغربية، وأزمة العجز الديموقراطي والفقر الفكري لمؤسسة الشرطة، وأن الأمن يحتاج إلى تقييم آخر، وأن الفقر وحده ليس سببا للعنف، بل مسألة الاقتصاد الموازي في الأحياء وعصابات بيع الحشيش والمخدرات، والذي تسيطر عليه بعض العصابات والعائلات المغربية ([*]) التي تمتهن تجارة الحشيش والمخدرات وتسيطر على الأحياء عن طريق العنف، لإبعاد الشرطة عن بارونات هذه التجارة([3]).

فيما ركز الإعلام العربي على سببية الصراع الطبقي والليبرالية ومسألة العنصرية وقضايا الهجرة والتمييز العنصري. وحصر المسؤولية على الحكومات المتتالية لفرنسا، من دون توزيع المسؤوليات على مجتمع المهاجرين والذي لم يؤكد استعداده للاندماج في المجتمع الفرنسي. وإن كان المجتمع الفرنسي جاذب للهجرة والعمالة، ونجح في استيعاب موجات كبيرة من المهاجرين متقدما على محيطه الأوروبي في ظل

([1]) Laurent Mucchielli, Délinquance et immigration en France : un regard sociologique, Criminologie, Vol 36, n° 2, automne 2003, p.28, dans : https://doi.org/10.7202/007865ar, consulté le 07/01/2025 à 1h 45m.

([2]) يقظان التقي، "في تقييم أحداث المدن الفرنسية"، العربي الجديد، نشر في 2023/7/16، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/، تاريخ الولوج: 2023/10/13 على الساعة 13سا و20د.

([*]) يرى لوران موشيللي ، أن المشكلة ليست مغاربية بالأساس بل مغربية على وجه التحديد، باعتبار المغرب دولة منتجة للحشيش، والمرتبط بتاريخه الاستعماري وبطبيعة اقتصاده الحالي.

([3]) Laurent Mucchielli, Op. cit, p. 29.

تعاقب السلطة بين أحزاب اليمين التقليدي واليسار الاشتراكي، إلا أن فرنسا لم تستطع حتى الآن أن تحقق إدماجا شاملا لمجتمعات المهاجرين من الدول المغاربية وأفريقيا جنوب الصحراء، وقد يرتبط ذلك، بقضية رواسب الاستعمار الفرنسي، وعدم تصفية آثار الحقبة الاستعمارية، كما يرتبط هذا الفشل بطبيعة الاقتصاد الليبرالي الجديد، بالإضافة إلى العنصرية وكراهية المهاجرين والأجانب([1]).

من جهة ثانية، فإن طريقة التناول السياسي والإعلامي لأحداث العنف والجريمة والإرهاب، تؤثر في توجيه الرأي العام من جهة وتساهم في معالجة الأحداث بطريقة غير موضوعية ومضللة في كثير من الأحيان. حيث أن المصدر الإحصائي الأكثر شهرة للعنف والانحراف، هو ذلك الذي توفره الشرطة والدرك . وهي في الواقع أقل البيانات الإدارية التي يمكن استخدامها بشكل صحيح. ومع ذلك، فإن هذه الإحصائية توفر القليل من المعلومات التي تهم الباحث عن الحقيقة من علماء الاجتماع والسياسة والقانون([2]). وفي نفس السياق، يتم استذكار قضايا اختلال الأمن في الصحافة والإعلام، الحاضرة بقوة في الحملات الرئاسية والانتخابية المختلفة، وربطها بالحضور الأجنبي في الأحياء والضواحي الفرنسية. ففي شهري مارس وابريل من عام 2002 السابقين للانتخابات الرئاسية، كان 8 % من مقالات الصحافة المكرسة لاختلال الأمن يتصدر الصفحة الأولى من الجرائد اليومية([3]).

كما كانت الأجندة الأمنية مهيمنة على قنوات التلفزيون وقد سمحت حادثة الاعتداء على رجل مسن في بيته في مدينة أورليان قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بثلاثة أيام، والتضخيم الإعلامي لهذه الحادثة، بإحداث انقلاب في الأجندة الإعلامية، حيث قام التلفزيون الفرنسي (فرنسا1) بتخصيص ما لا يقل عن 54 موضوعا لاختلال الأمن في فرنسا بين اليوم الأول والحادي والعشرين من أبريل 2002، منها 5 % فقط ايجابية، بينما في الأسابيع الثلاثة التالية والتي تتضمن الجولة الثانية من الانتخابات، لم يمثل موضوع اختلال الأمن إلا في 10 مواضيع، منها 40 % تثمن الدور الايجابي الذي تقوم به أجهزة الأمن وفعاليتها في السيطرة على أعمال العنف وتحقيق الأمن والحفاظ على النظام العام. وبالمقابل، وإبان الحملة الرئاسية سنة 2007، بدا أن خطر اللا أمن قد تراجع، على الأقل إعلاميا وعلى شاشات التلفزيون. فإذا كان تلفزيون فرنسا الأول (France1) قد بث 90 موضوعا حول اختلال الأمن في يناير 2002، فإن عددها قد انحسر في ستة مواضيع في يناير 2007 ([4]).

في الحقيقة، يرى "أوليفي ميشال" (Olivier Michel) أن الهجرة موضوع مستعرض وله ارتباطات بأكثر من حقل وميدان، وبالتالي يصعب معالجة الموضوع والإحاطة به من كل جانب في الحصص والبرامج التلفزيونية. ومن جهة أخرى، يعتبر اختيار التلفزيون لمعالجة هذا الموضوع، باعتباره أداة تملك من

([1]) يقظان التقي، مرجع سبق ذكره.

([2]) Laurent Mucchielli, Op. cit, op. cit, pp. 31 – 32.

([3]) فيليب ريتور، مرجع سبق ذكره، ص.72

([4]) المرجع نفسه، ص.73.

السطوة والقوة ما يمكنها في المستقبل من تغيير الذهنيات، حيث يتم من خلال التلفزيون التوجه بالخطاب إلى عدد كبير من الجماهير. وفي نفس السياق ترى "نتالي جاثي"(Nathalie Gathie) أن تغيير العالم ليس مهمة الصحافة. وبخصوص مواضيع الهجرة التي تمر في حصص التلفزيون، لا يجد الصحفيون المصطلحات المناسبة للتعبير عن الحقائق المرتبطة بالظاهرة، فإما أن تكون نمطية عدائية أو تعويضية منافقة مطبوعة بتعبير التمييز الإيجابي نحو المهاجرين العرب الذين نجحوا في مسارهم الاندماجي في المجتمع الفرنسي ([1])، إذ نجد هذه الازدواجية في الطرح لدى أحزاب اليمين واليمين المتطرف.

المطلب الثاني

تحديات العبور من البلدان المغاربية إلى التراب الفرنسي

شهدت تسعينات القرن الماضي تدفق أعداد متزايدة للهجرة غير الشرعية من بلدان المغرب العربي نحو فرنسا وأوروبا، إذ تمتد طرق هذه الهجرة لمئات أو آلاف الكيلومترات عابرة الطرق البرية والممرات البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط أو الأطلسي، لتصل إلى القارة الأوربية. مستخدمة قوارب صغيرة الحجم بدائية الصنع، يتكدس فيها أعداد كبيرة من العابرين والمغامرين وقد ينتهي العديد منها إلى الغرق في عرض البحر مخلفة مآسي إنسانية صدمت الضمير الانساني، لينتبه العالم إلى ظاهرة خطيرة تحمل رهانات سياسية، قانونية، وإنسانية.

ولمعالجة هذا المطلب يتناول البحث الفروع التالية:

الفرع الاول: التحديات المرتبطة بمسار رحلة الهجرة السرية والتنقل للمهاجر المغاربي

الفرع الثاني: الممرات البحرية لتدفقات الهجرة غير الشرعية المغاربية نحو فرنسا

الفرع الثالث: التعاون الفرنسي الأوروبي لمراقبة الحدود وإيقاف رحلات الهجرة السرية

وسيتم تناول هذه العناصر كما يلي:

الفرع الاول: التحديات المرتبطة بمسار رحلة الهجرة السرية والتنقل للمهاجر المغاربي

من خلال تجربة الهجرة السرية، تكشف الحدود نفسها للمهاجرين بأوجهها المتعددة... هي رحلة ضد التيار، لأن المهاجر مع تقدمه في السير، تتنازعه ثلاث قوى مستمرة تتجه نحوه: الأولى تسعى لإيقافه قانونيا وإعادته (الأجهزة الأمنية وحراس الحدود)، وتسعى الثانية للاستيلاء عليه لتفرض عليه ضريبة المرور

([1]) Nathalie Dollé et autres, "Comment parler de l'immigration dans les médias", (Table ronde organisée par le Centre de recherche de l'école supérieure de journalisme de Lille), Les cahiers du journalisme, n°4, Janvier 1998, pp.12-13, à : https://www.cahiersdujournalisme.net/pdf/04/01_TABLERONDE01.PDF, consulté le 20/12/2018 à 12h40m.

أو البقاء حيا بشكل تعسفي (شبكات التهريب وقطاع الطرق)، وتبقى الثالثة مجهولة وأكثر خطرا بنفس قدر الثانية وتتجلى في الطبيعة الجغرافية للطريق الذي يسلكه والتي يحاول عبورها (الطرق البحرية والبرية). في هذا الصدد، حدد "أرغان أراغون" أربعة أنماط من الحركة والتنقل لتنفيذ رحلة الهجرة السرية، والتي تربط بين رأس المال الاجتماعي، عمل الشبكة، رأس مال الرحلة وعملية التنقل([1]).

أ- التنقل عبر شبكات التهريب: حيث يمكن للمهاجرين الذين لديهم مستويات عالية من رأس المال الاجتماعي الحصول على نوع من حزمة التفضيلات لعبور الحدود البرية أو الممرات البحرية، إنها خدمة متكاملة إذا كان كل شيء يعمل كما خطط له. يتكفل المهربون بالمهاجر غير الشرعي (السري) في بلد المنشأ حتى وصوله إلى الوجهة المقصودة. وتغطي تكاليف النقل، التوجيه، الإقامة والغذاء. عادة ما يتم دفع نصف المبلغ المالي قبل المغادرة، ويدفع النصف الثاني عند الوصول. غير أن نجاح عملية العبور ليس مضمونا دائما. لكن المهاجرون يستفيدون عموما من ثلاث محاولات أو محاولتين لتعظيم فرص النجاح إلى أقصى حد.

ب- عن طريق شراء وثائق مزورة من أجل العبور: يعتقد الكثير من المهاجرين السريين أنه لا يمكنهم عبور الحدود الخارجية إلا من خلال تزوير وثائق الهوية والسفر. ويتطلب هذا النوع من التنقل مستوى عال من المعرفة بمعابر المرور ورأس مال كاف للتنقل، بالإضافة إلى معرفة أولية بأدبيات الحديث بلغة بلد العبور (عامل اللغة لم يذكره الكاتب في مقاله). يرتبط هذا النوع من التنقل عادة بخبرة واسعة النطاق للمهاجر السري. وقد يكون خيار الهجرة السرية دون المرور على شبكات التهريب، استجابة للرغبة في تقليل تكاليف السفر والتنقل، أو لعدم القدرة على دفع تكاليف شبكات التهريب، أو حتى للرغبة في السفر بشكل مستقل.

ج- أن تدفع التكاليف من قبل مهاجر قريب من ذوي الخبرة: لا يملك العديد من المهاجرين رأس المال الاجتماعي الكافي لدفع تكاليف الرحلة والانتقال للمهربين أو لشراء الوثائق المزورة، ومع ذلك يتمتع عدد معين بميزة كبيرة تتمثل في أن يكون من بين أقربائهم وأصدقائهم، مهاجر ذو خبرة يوافق على اصطحابهم معه في رحلة الهجرة والتنقل السري. يتكون هذا النمط من التنقل من مشاركة المعرفة المتعلقة بالهجرة السرية داخل شبكة اجتماعية قبل رحلة الهجرة.

د- عندما يضطر المهاجر إلى فتح الطريق بنفسه: يلجأ المرشحون للهجرة السرية الذين ليس لديهم روابط اجتماعية تسمح لهم بدفع المال للمهربين أو مرافقة مهاجر ذي خبرة، إلى القيام برحلة الهجرة وفتح الطريق بمفردهم أو في مجموعات قليلة العدد، حيث تعتمد الرحلة كليا على قدرتهم على التكيف مع الفضاء وتطوير استراتيجيات التنقل والتواصل الاجتماعي للالتفاف حول الحدود والعبور رغم كل الصعوبات. في لحظة المغادرة وخلال الطريق، يكون لدى البعض معلومات أساسية عن الرحلة السفر والتنقل عبر المناطق

([1]) Argan Aragon, "Migrations clandestines : La traversée vers le nord", Presses Sorbonne Nouvelle, n°123, à : https://books.openedition.org/psn/123?lang=fr, consulté le 31/08/2023 à 5h 30m.

والحدود، والبعض الآخر من المهاجرين ذوي الخبرة الذين طوروا خبرتهم عبر الطريق، والبعض الآخر جديد على التجربة، والذي يجب أن يتعلم كل شيء على طول الطريق. غالبا ما يكون هذا النمط من الهجرة والترحال على شكل مجموعات([1]).

تكشف البيانات الصادرة عن وكالة حماية الحدود الأوروبية (فرونتكس)، عن ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي بواقع 10 %، خلال النصف الأول من العام 2023، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وتوضح أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين وصلوا إلى أوروبا عبر مسارات البحر الأبيض المتوسط، وسجلت الوكالة 132370 محاولة وصول غير شرعية إلى القارة العجوز. بينما تشير تقديرات أخرى، إلى أن عدد الوافدين لأوروبا (من جوان 2022، ولغاية شهر ماي من سنة 2023) بلغ 136 ألفاً، وبلغ عددهم في إيطاليا وحدها، عبر البحر المتوسط، منذ يناير وحتى سبتمبر الماضيين 130 ألفا([2]).

إن طرق الهجرة السرية والمنفى إلى فرنسا خطيرة جدا، والنتيجة غير مؤكدة بالنسبة لأولئك الذين يخاطرون بالمغامرة في البحر الأبيض المتوسط أو عبر الطرق البرية. لقد ظل البحر المتوسط مقبرة كبيرة في الهواء الطلق لسنوات عديدة: بين عامي 2014 و2022، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 24 ألف مهاجر فقد حياته هناك. وتتعدد الممرات والطرق السرية التي يعبرها المهاجرون من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا الجنوبية ومن ثم إلى فرنسا. وهو ما يتضمنه الفرع التالي.

الفرع الثاني: الممرات البحرية لتدفقات الهجرة المغاربية غير الشرعية نحو فرنسا

في حين كانت الحدود البرية الموقع المفضل للهجرة غير الشرعية منذ العقد الأول من القرن 21م، بالنسبة للدول ذات الحدود البرية المتجاورة، فإن الممرات البحرية أصبحت الآن موضوع الهجرة غير الشرعية (السرية) الجديدة. وقد أدى تعزيز أمن الحدود البرية وضوابط الرقابة عند نقاط العبور المحددة، من خلال مختلف الأجهزة والإجراءات، إلى دفع أولئك المهاجرين الذين يختارون الطرق السرية إلى محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط من خلال الاعتماد على شبكات التهريب مقابل مبالغ مالية كبيرة. وفي هذا السياق، تم تحديد ثلاث ممرات للعبور عبر البحر الأبيض المتوسط، وهي كالتالي:

أ- الممر البحري في شرق البحر المتوسط للهجرة السرية:

([1]) Argan Aragon, Op.Cit.

([2]) محمد خالد، "الهجرة غير الشرعية: انقسامات أوروبية في الرؤى والحلول"، البيان، نشر بتاريخ 26نوفمبر 2023، متاح على الرابط: https://www.albayan.ae/world/political-issues/2023-11-26-1.4771098?ot=ot.AMPPageLayout، تاريخ الولوج: 2024/02/16 على الساعة 3سا و40د.

كان هذا الممر المصدر الرئيسي للهجرة غير الشرعية العابرة لليونان، قبرص، بلغاريا ورومانيا، حتى عام 2012، والتي تراجعت اليوم إلى المرتبة الثانية. فقد دخل ما يقرب من ثلاثة ملايين مهاجر بطريقة غير قانونية إلى أوروبا عبر اليونان منذ عام 2000م.

بعد بناء جدار بطول 18كم على نهر "إفروس" (Evros) حيث يتم العبور السري عبر بحر إيجة في اليونان، فقد تضاعف عدد المهاجرين الذين تم القبض عليهم باستخدام هذا الطريق ثلاث مرات في غضون عام. كان هناك أكثر من 2863 في الربع الأول من عام 2014، وأكثر من 10445 في الربع الأول من عام 2015. خلال شهر مارس 2015، مر 6493 مهاجرا عبر الجزر المختلفة، خاصة تلك الموجودة في شرق اليونان، بالقرب من الساحل التركي، والتي تعد نقطة الانطلاق الرئيسية لقوارب المهربين. وقد ارتفع معدل الحوادث بشكل كبير بنسبة 56 بالمئة من سنة إلى أخرى، وبلغ عدد القوارب المحطمة في عام 2014 إلى 700 حادث([1]).

تعد الجزر الشمالية (ليسبوس، خيوس وساموس) هي الجزر الرئيسية المعنية بالاستخدام الجديد للقوارب والسفن السريعة (قوارب الانطلاق السريع)، ويبدو أن جميع الجزر اليونانية في بحر إيجة قد تأثرت هي الأخرى. حيث تم اعتراض أكثر من 1000 شخص كل شهر في عام 2014. وقد أدى ظهرة سفن الشحن الشبحية (وهي السفن التي تم شراؤها من ساحات الخردة في تركيا) وقد تم التخلي عنها بدون طاقم قبالة الساحل الإيطالي، إلى تفاقم هذه الظاهرة. وقد عززت الأزمة السورية هذا النوع من الاتجار بالبشر والتهريب، الذي يصعب إيقافه. ولا يبدو أن اتفاقيات إعادة القبول بين اليونان وتركيا في 2002، وكذلك تلك الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، قادرة على معالجة هذا الأمر، حيث أن تطبيقها هامشي. حيث تم إقامة تعاون للشرطة مع تركيا، وتم اتخاذ إجراءات محددة بعد ذلك لرصد القوارب والسفن القديمة التي من المحتمل أن يستخدمها المتاجرون بالبشر الذين يزدادون جرأة والذين لم يعودوا يترددون في إطلاق النار على قوات الشرطة.

ب- الممر الشمالي وسط البحر المتوسط: لقد أصبح وسط البحر الأبيض المتوسط (ليبيا، إيطاليا، مالطا، تونس) منذ 2013، الطريق الرئيسي الذي ينطلق من خلاله المهاجرون غير الشرعيين إلى أوروبا.

لقد تجاوز عدد الغرقى من المهاجرين السريين الذين تم إنقاذهم في عام 2014 170 ألف شخص، من بينهم 30 ألفا على يد خفر السواحل، والعدد الباقي على يد السفن التجارية، و70 ألفا على يد عملية ماري نورستروم (Mare Norstrom) التي أطلقتها الحكومة الإيطالية في 18 أكتوبر 2013 بعد مأساة لامبيدوزا. وارتفع عدد حالات العبور غير الشرعي إلى 134272 في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2014، أي أكثر بستة مرات من عام 2013، وأكثر من مرتين عما كان عليه في فترة الربيع العربي([2]).

([1]) Jean-Dominique Giuliani, Op.Cit.
([2]) Op.Cit.

لا يزال المهاجرون يأتون من دول الساحل الأفريقي، معظمهم من خلال ليبيا بنسبة 90 %، وقد أصبحت هذه الأخيرة منطقة للعبور، ولكن أيضا من سوريا عبر مصر بنسبة 5 بالمائة. وهناك أيضا العديد من الأفارقة الذين يعيشون في ليبيا يريدون الهروب من عدم الاستقرار والعنف الذي تعرفه ليبيا منذ عام 2011. في الربع الثاني من عام 2014 وحده، تم إنقاذ 51 ألف شخص خلال 274 عملية إغاثة طارئة بقيادة السلطات الإيطالية بالتنسيق مع الوكالة الأوروبية لحراسة الحدود (فرونتكس) أو بمساعدة السفن التجارية. ومن الملاحظ أيضا ضغط جديد على بوليا وكلابريا من 10 آلاف اعتقال في عام 2014، حيث يبدو أن الشبكات الاجرامية للمافيا الإيطالية، تستفيد من فشل سيادة القانون، وتنظيم شبكات التهريب للعمالة المهاجرة من غرب البلقان إلى شمال إيطاليا وأوروبا الوسطى([1]).

ج- الممر الغربي للبحر الأبيض المتوسط: (اسبانيا، البرتغال، الجزائر، المغرب، السنغال، دول الساحل والصحراء)

هناك ضغوط جديدة قادمة من بلدان إفريقية تعاني من صعوبات وخاصة من مالي. ورغم الاتفاقيات المبرمة بين اسبانيا، المغرب والسنغال، والجهود المغربية والجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب، فإن تدفقات الهجرة غير الشرعية لا زالت قائمة عبر هذا الطريق. ومع ذلك، تزداد محاولات الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر. فقد تم اعتقال 6131 مهاجر غير شرعي بين شهري يناير وسبتمبر 2014، حيث تسمح المسافة القصيرة بين الضفتين من خلال جبل طارق باستخدام القوارب من جميع الأحجام. كما أن المعابر الحدودية والجماعية للجيوب الاسبانية في سبتة ومليلية، والواقعة في الأراضي المغربية، مذهلة بشكل متزايد ([2]).

ولذلك أصبح البحر الأبيض المتوسط ومعابره البحرية في عام 2014، وحتى الآن، الطريق الرئيسي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. حيث تقع هذه الطرق إلى حد كبير في أيد المنظمات الإجرامية وشبكات التهريب التي تتكيف وتتطور مع الوسائل المستخدمة لمواجهتها، والتي تستغل بعض مواد قانون البحار لإنجاز عملها الإجرامي مع تجاهل الكرامة الانسانية. ليس الفقراء هم الذين يخاطرون بالهجرة عبر قوارب الموت، ولكن في كثير من الأحيان نجد عائلات بأكملها من الطبقات المتوسطة، الذين لا يستطيعون الحصول على حق اللجوء أو يواجهون صعوبات الهجرة والتقييد الذي تفرضه الدول الأوروبية.

وقد تغيرت خلال السنوات الأخيرة نقاط انطلاق قوارب المهاجرين بطرق غير شرعية (سرية) والحالمين ببلوغ الفردوس الأوروبي، فبات الكثير منهم ينطلق باتجاه جزر الكناري التي تبعد نحو 60 كم فقط عن السواحل الغربية المغربية، عوضا عن سواحل البحر الأبيض المتوسط، وعوضا عن مدينتي سبتة ومليلية. كما حلت القوارب المطاطية السريعة محل المراكب الخشبية القديمة. وعلى الرغم من تراجع أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين تمكنوا من بلوغ الشواطئ الاسبانية في عام 2022، بنسبة تصل إلى 23 %، فإن

([1]) Jean-Dominique Giuliani, Op.Cit.
([2]) Op.Cit.

نسبة المهاجرين المنطلقين من المغرب ارتفعت إلى 85 %، وبلغ عدد المهاجرين الواصلين إلى جزر الكناري من المغرب وبلدان شمال غربي أفريقيا خلال عام 2022 أكثر من 15 ألف مهاجر غير شرعي. وبحسب تقرير صادر عن منظمة "كامينياندو فرانتيراس" (Caminando Fronteras) ، غير الحكومية والتي تدافع عن حقوق المهاجرين، فقد قضى أو فقد أكثر من 12 ألف مهاجر حتفهم منذ عام 2018، أثناء محاولاتهم الوصول إلى اسبانيا انطلاقا من سواحل المغرب. وشهد الطريق بين الساحل الشمالي الغربي للقارة الأفريقية وجزر الكناري وحده مصرع 7692 مهاجرا. وغالبا ما تتسبب محاولات الهجرة السرية من سواحل المغرب الجنوبية نحو جزر الكناري، في مآسي إنسانية، إذ يلقى واحد من أصل 24 مهاجرا حتفه في هذا الطريق، بحسب أرقام منظمة الهجرة الدولية، ما يجعل مسار جزر الكناري أحد أخطر طرق الهجرة السرية. وعلى امتداد السنوات الماضية، سجلت عشرات المآسي التي تسببت فيها قوارب الموت المنطلقة من سواحل المغرب الجنوبية باتجاه جزر الكناري([1]).

هذه التطورات تشكل تحديا كثيرا للاتحاد الأوروبي، فلقد تأثرت العديد من السلطات والأطراف أخلاقيا، مثل بابا الفاتيكان، الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والزعماء السياسيون، بعدد الضحايا على الحدود الخارجية لأوروبا، والذي أصبح بعد سنة 2014 أكثر عددا، والتي قدرت بعشرة أضعاف الوفيات المسجلة على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة.

ترتفع أصوات أخرى ضد زيادة أعداد المهاجرين، مدفوعة بحركات شعبوية معادية للمهاجرين بشكل رئيسي، ولكنها حريصة أيضا على مراقبة أكثر فاعلية على الحدود. وبالرغم من صعوبة إقامة جدران للمراقبة على الأرض، إلا أنه من المستحيل إقامة حواجز محصنة على البحار. ولم تتمكن الإجراءات والآليات التي قدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء حتى الآن من تحقيق الاستقرار في مواجهة الهجرة غير الشرعية عبر الممرات البرية والبحرية في البحر الأبيض المتوسط.

الفرع الثالث: التعاون الأوروبي الفرنسي لمراقبة الحدود وإيقاف رحلات الهجرة السرية

أطلقت الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) التي أنشئت عام2004، ما لا يقل عن تسعة عمليات لمساعدة البلدان التي تواجه الهجرة البحرية غير القانونية والسرية، على طول السواحل الجنوبية لأوروبا والتي تمتد من اليونان إلى اسبانيا. وقد طورت فرونتكس نظاما يسمى شبكة الدوريات الأوروبية (European Patrol Network) يسمح بالتعاون العملياتي وتحسين الاتصال بين السلطات الوطنية. وهي لا تتردد في التعويض عن أوجه القصور لدى البعض من خلال دعم شراء المعدات والتجهيزات التي

([1]) عادل نجدي، "مسار الكناري...طريق مهاجري المغرب نحو أوروبا"، العربي الجديد، نشر في 11 جوان 2023، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/society، تاريخ الولوج 2023/09/18، على الساعة 13سا و10د.

يتم توفيرها للوكالة في وقت محدد. ومن ثم فإن فرونتكس ليست قوة خفر سواحل أوروبية، وهذه الوظيفة لا تقع ضمن مهام الاتحاد الأوروبي قانونيا([1]).

تعمل هذه الوكالة جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تظل وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، المسئولة الوحيدة عن مراقبة الحدود، بميزانية تبلغ 120 مليون يورو، ومقرها الرئيسي في وارسو. كما تحدد الاتفاقيات المتعلقة بسلامة الحياة في البحر (SOLAS) لعام 1974([*])، وتلك المتعلقة بالبحث والإنقاذ داخل البحر (SAR)([*]) التزامات واجبة على الدول بالإنقاذ في البحر، وتنظيم التنسيق بين الدول في جميع أنحاء العالم، من خلال مركز تنسيق الإنقاذ البحري (MRCC)([**]) التي توفق بين سيادة الدول والأمن البحري. وقد جرى مرارا تنقيح هذه الاتفاقيات وتحسينها بمراعاة الظواهر الجديدة للهجرة البحرية. وهي جزء من القانون البحري التقليدي الذي تقننه الآن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والبروتوكولات ذات الصلة، إذ تنص في إحدى موادها على ما يلي: "يجب على كل سفينة أن تقدم المساعدة للقارب الذي يواجه صعوبات". وإذا كانت مكافحة الاتجار بالبشر وبالمهاجرين أمر شرعي في القانون الدولي، فإن ممارسة صلاحيات الشرطة في البحر تصطدم بسيادة الدول مالكة السفن صاحبة العلم في أعالي البحار، وعليه لا يمكن مراقبة الهجرة غير الشرعية في السفن المملوكة للدول في البحر إلا من خلال الدول نفسها. وبالتالي فإن الجهود الرامية إلى تجميع الموارد الأوروبية في هذا المجال تتعارض أحيانا مع القانون الدولي، ولا يمكنها إلا أن تدعو الدول إلى التنسيق والتدخل في البحر. كما أنه لا يمكن وصف المهاجر بالسري وغير الشرعي، إلا عندما يضع قدما على الأرض، فما دام في البحر فهو ليس في وضع غير قانوني. وفي الواقع، على الرغم من التطورات في هذا المجال، فإن فكرة الحدود البحرية غير موجودة في القانون الدولي. إذ البحر هو مساحة حرة، حيث يجب احترام حق المرور البريء، بما في ذلك المياه الإقليمية. وإذا كانت مكافحة الاتجار بالبشر مسموحة قانونا، وبالتالي تهريب المهاجرين عبر البحر في المياه الإقليمية، فإن ذلك يجب أن يكون صحيحا ومثبتا([2]).

([1]) Jean-Dominique Giuliani, Op.Cit.

([*]) SOLAS: اختصار لـ (Safety Of Life at Sea) والتي تعني سلامة الحياة في البحر .وهي اتفاقية دولية اعتمدت في عام 1974 ودخلت حيز التنفيذ في 1980/05/25 .ويهدف إلى تحديد المعايير الخاصة بسلامة وأمن وتشغيل السفن .وهي المعاهدة الدولية الأكثر أهمية فيما يتعلق بسلامة السفن.

([*]) SAR : وهي اختصار لعبارة (Search and Rescue)، والتي تعني لاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحري، والتي تم اعتمادها في مؤتمر هامبورغ عام 1979.

([**]) MRCC (Maritime Rescue Coordination Centre): والتي تعني مركز تنسيق عمليات الإنقاذ البحري ، وهو المركز المسؤول عن ضمان التنظيم الفعال لخدمات البحث والإنقاذ وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ في منطقة البحث والإنقاذ (SRR) .

([2]) Jean-Dominique Giuliani, Op.Cit.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في جزيرة "لامبيدوزا" الايطالية في اكتوبر 2013، وفي مضيق صقلية في شهر جوان 2014، وعن طريق سفن الشحن المهجورة في شتاء 2014/ 2015، أدت إلى زيادة الضغوط الأوروبية لصالح عمليات الانقاذ التي تهدف إلى تجنب غرق السفن المتكررة التي لا ضمير لها، ولم يعد المهربون يترددون في تنفيذها بمجرد ظهور السفن الأوروبية. وبينما كانت المؤسسات الأوروبية محاصرة بين المشاعر المشروعة التي خلفتها هذه المآسي وبين الحاجة إلى مراقبة الحدود التي تدعو إليها الدول، حاولت الاستجابة على الجبهتين في الوقت نفسه، من خلال تعبئة الوسائل المتاحة لها. ونتج عن ذلك انطباع بعدم كفاءة تلك الوسائل. الأمر الذي زاد من قلق الدول الأوروبية من تفاقم هذه الأحداث. وقد بذلت بعض الدول الأعضاء جهودا جادة في السيطرة على حدودها البحرية. فقامت اسبانيا بإبرام اتفاقيات مع دول أخرى في البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، واليونان في عام 2012، تلتها إيطاليا في عام 2013. غير ان هذه الجهود لم تنجح في إيقاف تدفقات الهجرة غير الشرعية، وفي عمل الشبكات الإجرامية المنظمة وزادت بشكل كبير من الهجرة غير المشروعة القادمة من شمال أفريقيا. وكان ذلك متوقعا، في غياب إجراءات أوروبية أخرى منسقة. لقد انتهت عملية "ماري نوستروم" في 31 أكتوبر 2014 والتي قدرتها السلطات الايطالية بتكلفة تسعة ملايين يورو شهريا. ونجحت العملية الأوروبية "تريتون" (Triton) التي انطلقت منذ 2014 واستمرت إلى 2018، والتي وصلت ميزانيتها إلى 1,9 مليون يورو شهريا، حيث اقتصرت عملياتها على دوريات لا تتجاوز 30 ميلا بحريا من الساحل وتستخدم وسائل المراقبة الجديدة التي طورها الاتحاد الاوروبي.

بدأ تشغيل نظام مراقبة الحدود الأوربية (EUROSUR) في 2 ديسمبر 2013، وهو جزء من برنامج المعلومات المشتركة وتقاسم البيئة (CISE) والذي يهدف إلى تسهيل تجميع المعلومات من مختلف المصادر (الأقمار الصناعية، الطائرات بدون طيار، أنظمة الإشارة وما إلى ذلك)، لصالح مختلف السلطات المسئولة عن مراقبة الحدود. في هذا المجال، فإن النماذج الأوروبية متنوعة للغاية([1]).

([1]) Jean-Dominique Giuliani, Op.Cit.

المطلب الثالث

تحديات البقاء والاستقرار للمهاجر غير الشرعي بعد الوصول

يعتبر البحث عن سكن يأويه وعمل يغنيه عن السؤال، أولى أهداف المهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى مقصده. غير أن هذا البحث يصطدم بالعديد من الصعوبات نتيجة وضعيته غير القانونية من جهة، وطبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المضيف. لكن قبل تناول هذه الإشكالية، تجدر الإشارة إلى صعوبة البحث في الإشكاليات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية نتيجة غياب المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالموضوع.

ولمعالجة هذه المسألة، يتوزع المطلب على الفروع التالية:

الفرع الأول: المهاجر غير الشرعي ورحلة البحث عن منصب عمل

الفرع الثاني: المهاجر غير الشرعي أمام صعوبة الترخيص بالإقامة

الفرع الثالث: المهاجر غير الشرعي بين تحديات البقاء والإعادة

وسيتم تناول هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: المهاجر المغاربي ورحلة البحث عن منصب عمل

باعتبار طبيعة الهجرة غير الشرعية والممارسات غير القانونية والتي تمارس بعيدا عن كل ما هو رسمي، يوجد حاليا مجموعتان رئيسيتان من البيانات الدولية حول تدفقات الهجرة الدولية، كلاهما على اساس الإحصائيات الوطنية وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DAES) بعنوان "التدفقات الدولية للهجرة"، وقاعدة بيانات الهجرة الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد حاول الباحثون والمحللون في مرات عديدة فهم تدفقات الهجرة الدولية بشكل أفضل على المستويات العالمية والإقليمية باستخدام هذه البيانات، إلا أنها تبقى غير كافية.

تشير أحدث التقديرات المتاحة حول العمالة المهاجرة في العالم، والتي ارتكزت على بيانات عام 2013، تبين أن ما يقرب من 150,3 مليون من العمال المهاجرين في العالم، وهو ما يمثل أقل بقليل من ثلثي سكان العالم من المهاجرين الدوليين والذي قدر بحوالي 232 مليون مهاجر في 2013، حيث قدر عدد المهاجرين الدوليين في سن العمل من 15 سنة أو أكثر بحوالي 207 مليون شخص أي بنسبة 70 %. وقد بلغت هذه التقديرات ما بين 36 و42 مليون في عام 1995، و105,5 مليون في عام 2010([1]).

([1]) OIM (ONU Migration), Op.Cit , p.30.

وقد لوحظ في سنة 2013، أن 75 % من العمال المهاجرين والذين يقدر عددهم بـ 112,3 مليون، في البلدان ذات الدخل المرتفع، و23 % منهم (34,4 مليون شخص) في البلدان متوسطة الدخل، وحوالي 2 % من العمال المهاجرين سافروا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي نفس السنة كان عدد الذكور من العمال المهاجرين 83,7 مليون أي بنسبة 55,7 % أعلى من عدد النساء بحوالي 66,6 مليون إمرأة أي بنسبة 44,3 % من العمال المهاجرين([1]).

أما في فرنسا محل الدراسة، يرتبط تطور تدفقات الهجرة إليها، إلى حد كبير، باحتياجات النشاط الاقتصادي. إذ يفتقر الاقتصاد الفرنسي إلى اليد العاملة في قطاعات مهمة مثل الزراعة والصناعة والبناء والوظائف الدونية. تاريخيا، أوكلت مهمة البحث عن العمالة الأجنبية وجلبها إلى فرنسا إلى الشركة العمومية للهجرة (Société générale de l'immigration) منذ عام 1920. انتقلت هذه المهمة بدءا من 1945 إلى الوكالة الوطنية للهجرة.

كانت هجرة العمالة إلى فرنسا في البداية تأتي من إيطاليا، بولونيا واسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية، وتحولت إلى الهجرة المغاربية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بين عامي 1950 و1970، حيث استطاعت فرنسا أن تعيد بناء آلتها الاقتصادية وازدهارها على أكتاف اليد العاملة المهاجرة، والتي مثل فيها المهاجرون القادمون من بلدان المغرب العربي الأغلبية الساحقة. ومنذ منتصف السبعينيات من القرن 20م، بدأت الهجرة الأوروبية نحو فرنسا في الانخفاض نتيجة تطور أوروبا المتوسطية، غير أنها عادت للارتفاع تحت تأثير الازمة المالية والاقتصادية التي ضربت أوروبا والعالم بداية من سنة 2008، حيث دخل إلى فرنسا في عام 2012 حوالي 46 % من المهاجرين أصولهم أوروبية([2]).

بالرجوع إلى النظام القانوني العام، نجد أن المبدأ العام هو أن أي أجنبي مقيم في فرنسا، لا يمكنه مزاولة أي نشاط مهني في فرنسا، إذا لم يكن متحصلا على رخصة بذلك، وإلا تعرض إلى عقوبات جزائية وفقا لقانون العمل الفرنسي. ورغم المزايا التي تضمنتها الاتفاقيات الثنائية بين فرنسا والدول المغاربية في نهاية الستينيات من القرن الماضي، إلا أن التمييز الذي وضعته فرنسا بين رعايا الدول المغاربية، ورعايا الرابطة الأوروبية، في مجال التنقل والإقامة، تمييزا من أجل المصالح الاقتصادية والسياسية لفرنسا، ومن أجل تعزيز الوحدة الأوروبية([3]). وهو ما تناولناه في الباب الأول من هذه الأطروحة بالتفصيل.

بمجرد وصولهم إلى فرنسا، يجد المهاجرون غير الشرعيون أنفسهم أمام إجراءات طويلة وصعبة قبل أن يتم تسوية أوضاعهم. وقبل ذلك يجد المهاجر نفسه أمام صعوبات الإقامة والإعاشة فيضطر إلى البحث عن عمل يقتات به، وعن سكن يأويه. إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة في فرنسا تعوق إقامة المهاجرين بطرق غير قانونية، وتعرضهم لكثير من الأخطار. ومع ذلك، لا تتردد بعض

([1]) OIM (ONU Migration), Op.Cit , p.30.

([2]) Centre d'observation de la société, "D'où viennent les immigrés ?", dans : https://www.observationsociete.fr/population/immigres-et-etrangers/, consulté le 25/12/2018, à 14h 10m.

([3]) بن قو أمال، مرجع سبق ذكره. ص. 28.

القطاعات في الاستعانة بالقوى العاملة المهاجرة في وضعية غير قانونية، والرخيصة والمتاحة على التراب الفرنسي، وخاصة في قطاعات البناء، المطاعم والأشغال العمومية ([1]). بعد فترة من الزمن، يقضيها المهاجر في فرنسا بشكل قانوني وفقا لعدد من المعايير، يمكن للأجانب تقديم طلبات الحصول على الإقامة، ومن ثمة إمكانية العمل بصفة قانونية والحصول على الجنسية الفرنسية.

في سؤال عن العلاقة بين الهجرة البطالة، تجيب "مارين دو طالانسي" قائلة: "قد يعتقد المرء أن هناك علاقة إيجابية بين الهجرة والبطالة، في الواقع، فإن وصول قوة عاملة جديدة إلى السوق، سيؤدي إلى زيادة في المعروض من العمالة. فإذا اعتبرنا أن الطلب على العمالة (أي مخزون الوظائف) ثابت، فإن معدل البطالة سيرتفع. إما لأن المهاجرون لا يستطيعون العثور على وظائف، أو لأنهم يدخلون في منافسة مع السكان المحليين ويقبلون رواتب أقل. غير أن الواقع أكثر تعقيدا. أولا وقبل كل شيء، لا يمكن بالضرورة استبدال العمال المهاجرين والسكان الأصليين، لا سيما بسبب اختلاف مؤهلاتهم ومستوى التكوين لدى هؤلاء وأولئك. وبالتالي فإن المهاجرين لا يتنافسون بالضرورة على نفس المناصب. علاوة على ذلك، حتى في فترات البطالة المرتفعة، تظل الوظائف شاغرة حيث تكافح الشركات من أجل توظيفها في قطاعات معينة مثل البناء، الأشغال العمومية والخدمات الشخصية، وغير ذلك من الأعمال الدونية التي لا يقبل بها السكان المحليون. وبالتالي يمكن للسكان المهاجرين أن يقللوا من التوترات في سوق العمل الفرنسي من خلال ملأ الفراغ في القطاعات التي يهملها الفرنسيون الأصليون. وتؤثر الهجرة أيضا على أبعاد اقتصادية أخرى، حيث يمكن للمهاجرين الابتكار وإنشاء الأعمال التجارية والمساهمة في حجم الاستهلاك، الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة([2]).

يعتمد تأثير الهجرة على البطالة أيضا على الإطار المؤسسي. ففي حالة جمود الأجور وثباتها، فإن تدفق الهجرة الوافدة يمكن أن يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة. أما إذا كانت الأجور مرنة ومتغيرة، فإن وصول المهاجرين يمكن أن يساهم في خفض الأجور ويدفع الشركات إلى توظيف المزيد من العاملين. غير أن التأثير السلبي للهجرة الوافدة على الأجور لا يدوم طويلا، وقد يتلاشى مع مرور الوقت من خلال زيادة الاستهلاك الذي يخلقه موظفون جدد وزيادة الأجور. وبما أن العمالة المهاجرة والعمالة المحلية في فرنسا لا تتنافس بالضرورة على نفس الوظائف، فإن التمييز بين الطرفين يتم وفقا لمستوى مؤهلات كليهما. فإذا كان العمال المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة، فإن وصولهم إلى فرنسا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أجور العمال المحليين من ذوي المهارات المنخفضة. وعلى العكس من ذلك، تصبح العمالة المحلية المؤهلة نادرة نسبيا في سوق العمل، وستميل أجورها إلى الارتفاع. وبالتالي فإن للهجرة الوافدة على فرنسا

([1]) Statista (Plateforme),"L'immigration en france - faits et chiffres", à : https://fr.statista.com/themes/2755/, consulté le 23/02/2024 à 11h 10m..

([2]) La finance pour tous, "L'impact de l'immigration sur le marché du travail", Entretien avec Marine De Talancé, à : https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/politiques-economiques/, consulté le 23/02/2024 à 10h 30m.

تأثيرا متباينا على الأجور اعتمادا على هيكل مؤهلات المهاجرين الذين يصلون الأراضي الفرنسية. وتشير بعض الدراسات التجريبية إلى أن تأثير الهجرة الوافدة على سوق العمل الفرنسي، سواء على البطالة أو على الأجور محدود نسبيا، ويكون التأثير سلبيا إلى حد ما بالنسبة للعمال المحليين الذين يتنافسون مع العمال المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة([1]).

تنشر المديرية العامة للأجانب (DGEF) التابعة لوزارة الداخلية الفرنسية كل عام إحصاءات حول الهجرة واللجوء والحصول على الجنسية الفرنسية. حيث تنشر الأرقام الأولية في شهر يناير ويتم تحيينها في شهر جوان من نفس السنة. وقد أحصت هذه المديرية في سنة 2021 عدد 733070 تأشيرة مقارنة بـ712317 في عام 2020، بزيادة قدرها 2,9 %. حيث يظل هذا العدد أقل بكثير من إجمالي التأشيرات التي تم منحها قبل الأزمة الصحية التي ضربت العالم (جائحة كورونا)، حيث أصدرت فرنسا 3534999 تأشيرة في سنة 2019، أين تحتل الدول المغاربية الثلاث المراتب الأولى على قائمة حاملي التأشيرات الفرنسية. كما تم منح عدد 270925 تصريح للإقامة في سنة 2021 بزيادة تقدر بـ21,9 % مقارنة بعام 2020 والذي شهد انخفاضا بنسبة 20,9 % مقارنة بعام 2019، حيث لا يزال لم الشمل العائلي السبب الرئيسي لمنح تصاريح الإقامة على التراب الفرنسي، أين قدمت 85844 تصريحا في عام 2021 مقابل 90534 عام 2019، وتمثل طلبات مواصلة الدراسة في فرنسا عدد 87694 ترخيصا([2]).

وفيما يتعلق بالمهاجرين في وضعية غير قانونية، فقد غادر الأراضي الفرنسية 16819 مهاجرا غير شرعيا في سنة 2021. وارتفع إجمالي عمليات الطرد والإعادة للمهاجرين في وضعية غير قانونية إلى 13403 بشكل طفيف بنسبة 8,2 % مقارنة بعام 2020. ولا يزال الرقم أقل بكثير من عام 2019 بسبب جائحة كورونا. حيث تزامن مع هذه الأزمة صعوبات في تنظيم السفر، إغلاق الحدود، وإغلاق العديد من قنصليات الدول الأجنبية،...إلخ.

أما فيما يخص طلبات اللجوء في فرنسا، فيتم تحديد عددها من خلال نظام المعلومات المسمى (SI-Asile) المنشور في طلبات اللجوء الشاملة (GUDA)، تستكمل ببيانات في المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية (OFPRA) والمحكمة الوطنية لحق اللجوء (CNDA). ففي عام 2021 تم تقديم 121544 طلبا (بما في ذلك القاصرين). ويمثل ذلك زيادة بنسبة 30,3 % مقارنة بعام 2019، دون الوصول إلى عدد الطلبات المودعة في عام 2019، والذي قدر بـ 151283 طلبا للجوء. حيث تكاد تخلو قوائم اللجوء هذه من اسماء المغاربيين، وتعد أفغانستان، ساحل العاج، بنغلادش، غينيا وتركيا من الدول الرائدة التي جاءت منها طلبات اللجوء الأولى. أما فيما يخص عمليات التجنيس، فقد ارتفع عدد الحاصلين على الجنسية الفرنسية بموجب مراسيم وإقرارات (الزواج، احفاد فرنسيين، ...)، بنسبة 53,3 % سنة 2021

([1]) La finance pour tous, Op.Cit.

([2]) Vie Publique (La rédaction)," Immigration : Les chiffres pour 2021" , à : http://www.vie-publique.fr/en-bref/283396, consulté le 23/02/2024 à 10h 20m.

مقارنة بعام 2020. وفي عام 2020، انخفض عدد حالات التجنيس بنسبة 22,7 % بسبب الإغلاق الصحي أثناء فترة الجائحة. وإجمالا فقد حصل 94092 شخصا على الجنسية الفرنسية في عام 2021 و84864 في عام 2020([1]).

الفرع الثاني: المهاجر المغاربي أمام صعوبات الإقامة والاستقرار

إن مسار رحلة الهجرة غير الشرعية والاستقرار على الأراضي الفرنسية هي عملية شاقة تتخللها الكثير من الصعوبات والعراقيل للبحث عن السكن وتسوية الوضع الإداري والاجتماعي للمهاجرين غير النظاميين أو المهاجرين بدون وثائق ثبوتية. إذ أن الحصول على حق الإقامة هو عنصر أساسي في عملية استقرار المهاجر غير الشرعي، وأن هذا الحق مرتبط بحق الوصول إلى الموارد الأساسية والضرورية للعيش والحياة (مثل القدرة على التنقل دون خوف من الاعتقال أو الطرد، والحصول على سكن أو وظيفة عمل، وحساب مصرفي وما إلى ذلك).

قبل الحصول على هذا الحق، يعيش المهاجرون غير الشرعيون في حالة من انعدام الأمن الإداري والاجتماعي ولا سيما السكني، إذ بينت الدراسة التي قام بها "كريس بوشمان" وزملاؤه أن واحد من كل خمسة أجانب هم في وضعية غير قانونية (بدون وثائق إدارية) في مرحلة من مراحل تواجدهم على الأراضي الفرنسية وذلك في الفترة ما بين 1960 و2018. وعاش نفس العدد تقريبا من دون مأوى. ورغم محاولات التحكم في الوضع والذي تزايد مع الوقت، إلا أن ظروف السكن قد تدهورت بشكل ملحوظ منذ أوائل العقد الأول من القرن 21م([2]). لا تقتصر هشاشة سكن المهاجرين ووضعهم غير المستقر على لحظة الوصول، فمن ناحية، فإن مشكل السكن ناتج في نصف الحالات المبحوثة عن انخفاض مستوى السكن، وهو ما يعكس تدهورا في وضعية الإسكان في فرنسا، ومن جهة ثانية، فإن هذه الوضعية لا تدوم بالنسبة للمهاجرين. فعلى سبيل المثال، فقد تم تجنيس ما يقرب من ربع أولئك في نهاية المطاف، الذين كانوا في وضعية غير قانونية ولا يملكون أوراق إدارية.

وفي هذا الصدد فقد تغيرت شروط الدخول والإقامة على التراب الفرنسي منذ سنوات السبعينيات من القرن العشرين، وهذا ما أدى إلى تغير مسارات الوافدين الجدد من المهاجرين الأجانب. لا سيما أولئك القادمين من بلدان غير أوروبية. حيث أن إصدار تصاريح الإقامة قبل 1972، كان يتم على نطاق واسع للأجانب الذين يدخلون إلى فرنسا بشكل غير نظامي. وقد شهدت هذه المرحلة الانتقال من نظام التسوية الدائمة إلى نظام التسوية الاستثنائية للمهاجرين غير الشرعيين. ففي عام الذروة في 1968م، تم منح 82 % من التصاريح الصادرة للأشخاص الذين دخلوا فرنسا بطريقة غير قانونية. وانخفضت هذه النسبة بعد

([1]) Vie Publique (La rédaction)," Immigration : Les chiffres pour 2021", Op. Cit.

([2]) Cris Beauchemin et autres, "Sans papiers ou sans logement : Les aléas des trajectoires des immigrés installés en France", Document de travail n°275, Aubervilliers, INED, dans : http://archined.ined.fr/ , consulté le 14/08/2024 à 04h 51m.

ذلك، باستثناء تصاريح الإقامة للطلبة، إلى 25 % في عام 2018م، و15 % من التصاريح لأجانب لديهم وثائق منتهية الصلاحية.

كما أظهرت الدراسة أن 56 % من المهاجرين الذين حصلوا على تصاريح إقامة في عام 2018، وجدو أنفسهم بدون وثائق إدارية في العامين التاليين، بينما صرح 21 % من المهاجرين المبحوثين، أنهم كانوا بدون وثائق إدارية في مرحلة من مراحل إقامتهم في فرنسا، فإن 10 % فقط من المهاجرين دخلوا فرنسا بدون تأشيرة([1]). الملاحظ في هذه المسألة، أن قضية الدخول غير الشرعي (أو السري) لم يكن ظاهرة جديدة، إلا أنها برزت بشكل متزايد في الخطاب السياسي والإعلامي منذ أوائل العقد الأول من القرن 21م. وأن البيانات التي تقدمها مختلف الدراسات والتحقيقات لا تظهر أي تغير كبير في حجم التدفقات غير الشرعية، حيث تأرجحت نسبة الأجانب الذين يدخلون فرنسا بطرق غير نظامية بين 9 % و10 % في جميع الفترات.

كما تبين الدراسة التي بين أيدينا، أن ما بين 42% و54% من المهاجرين بدون أوراق، أمضوا ما لا يقل عن خمس سنوات في هذا الوضع. ويرجع الاستقرار النسبي لهذه النسب، إلى آلية مزدوجة من القواعد التي تحكم عملية تسوية الأوضاع الإدارية: فمن ناحية، كان المشرع الفرنسي أقل تشددا فيما يتعلق بمدة الإقامة في فرنسا والتي تم تخفيضها من 15 سنة على الأقل في 1984، إلى مدة ثلاث سنوات أو خمس طبقا للمرسوم الذي أصدره "مانويل فالس" في عام 2012، كشرط من شروط تسوية وضعية المهاجرين بدون وثائق. ومن ناحية أخرى، أصبحت التصاريح الصادرة غير دائمة: فبينما كان قانون 1984 يمنح تصريحات بالإقامة لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد تلقائيا، لم تصدر سوى تصاريح مؤقتة منذ قانون "شوفنمان" لعام 1998.

وقد أظهرت الدراسة، أن احتمال العيش بدون أوراق إدارية يعتمد بقوة على خصائص المهاجرين لا سيما الأصول الجغرافية. حيث تبلغ معدلات عدم الانتظام والوضع غير القانوني أعلى مستوياتها بين مجموعات المهاجرين من الأصول غير الأوروبية، لا سيما الأشخاص من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتي وصلت إلى نسبة 40 %، بينما تتراوح هذه النسبة بين 3% و5% في الدول المغاربية الثلاثة، وتصل إلى 48% للمهاجرين من بلدان وسط أفريقيا وخليج غينيا، بينما تبلغ هذه النسبة أدنى مستوياتها بالنسبة للأجانب من الدول الأوروبية([2]). وترتبط تجربة العيش بدون أوراق ثبوتية على الأراضي الفرنسية بعوامل أخرى، حيث تلعب الأسرة دورا فاعلا في تجربة الهجرة والحصول على الإقامة والاستقرار في فرنسا. كما يستفيد الطلاب والطبقات الاجتماعية العليا والأكثر تعليما من تسهيلات في الحصول على تصاريح الإقامة والعمل وهو ما تفسره سياسة الهجرة الانتقائية المنتهجة منذ فترة حكم نيكولا ساركوزي في 2007.

([1]) Cris Beauchemin et autres, Op.cit.
([2]) Op.cit.

إلى جانب الحق في الإقامة، يمثل الحصول على مسكن أو مأوى عنصرا أساسيا في الاستقرار والبقاء. وكلاهما مرتبطان ببعضهما البعض. فالحصول على مسكن يمكن المهاجرين من استقرار أوضاعهم وأمنهم والشروع في إجراءات لم شمل أسرهم، شريطة أن يستوفي معايير الحياة والعيش الكريم التي تتطلبها القوانين الفرنسية. وعلى العكس من ذلك، قد يجد المهاجرون غير النظاميون بدون مأوى أو محصورين في مساكن متهالكة لدى ملاك الأحياء الفقيرة. فغالبا ما يواجه هؤلاء المهاجرون حالة من التشرد وانعدام الأمن السكني. فقد بلغت نسبة التشرد في صفوف هؤلاء 53% في عام 2012 مقارنة بـ38% في عام 2001. تتفاوت مستويات ومسارات الحصول على مأوى بين المهاجرين والوافدين الجدد بشكل خاص. فمن بين أولئك الذين وصلوا قبل عام 2000، كان حوالي 2% منهم مشردين، وبين 5 و6% في مساكن اجتماعية، و1% في مساكن مؤسسية للمهاجرين. بعد عام 2000، زادت هذه النسب إلى أكثر من الضعف.

من جانبها تلعب بيوت الشباب دورا متراجعا مع تحولها إلى مساكن اجتماعية من 9 % قبل عام 1990 إلى 5% بعد عام 2010. وهذا الارتفاع في الهشاشة وعدم الاستقرار السكني لا يرجع إلى تغير في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للسكان المهاجرين، وإنما يمكن أن يكون ذلك بسبب زيادة التمييز ضد المهاجرين في سوق الإسكان. وهو يرتبط بلا شك بالتغيرات التي مست سوق العقار. كما ساهمت مشاريع التجديد في المراكز الحضرية في اختفاء الأحياء القديمة المتهالكة، والتي كانت تأوي تاريخيا أكثر الفئات حرمانا، وعلى رأسهم المهاجرون من الدول المغاربية وأفريقيا. وتشهد العاصمة باريس وضواحيها توترا حادا بفعل تشبع مرافق الإقامة والإسكان، والذي دفع السلطات الحكومية بإعادة توزيع طالبي اللجوء في جميع انحاء فرنسا من أجل تخفيف الضغط على مراكز العاصمة وضواحيها([1]).

ولهذا يمكن تفسير هشاشة مسارات الإقامة والمأوى للمهاجرين تشبع نظام الاستقبال في فرنسا نتيجة ارتفاع عدد طالبي اللجوء وتراجع سوق الإسكان في فرنسا. بالإضافة إلى تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يتم فيها استقبال المهاجرين. فمن ناحية يمكن تفسير تفكك نظام التكافل المجتمعي والتضامن بين مجموعات المهاجرين القدامى والوافدين الجدد، بالإضافة إلى تجريم مساعدة المهاجرين غير النظاميين والتي تصل إلى عقوبة السجن وتسديد غرامات مالية كبيرة، أو بسبب قلة خيارات الإقامة المتاحة للمهاجرين بطرق غير شرعية. من ناحية أخرى، يمكن أن يلعب تنوع أصول المهاجرين دورا في ذلك، فعلى عكس المهاجرين من المجموعات الأقدم، الذين يمكن أن يجدوا في فرنسا روابط عائلية أو أصدقاء لإيوائهم، يفتقر المهاجرون الجدد إلى شبكات اجتماعية تدعمهم.

ورغم ضعف الدعم العائلي والمجتمعي للوافدين الجدد، إلا أن أهمية الروابط العائلية وشبكات الأصدقاء لا تزال توفر الدعم لاستقرار المهاجرين غير الشرعيين ولا سيما أولئك الوافدين من الدول المغاربية بحكم التواجد الكثيف والتاريخي للجالية المغاربية في فرنسا، وكذا خصوصية الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا في

([1]) Cris Beauchemin et autres, Op.cit.

مجال الهجرة والتي وقعها الطرفان في عام 1968 ولازالت قائمة حتى الآن. ومع ذلك، فإن الإقامة عند طرف ثالث أثناء الوصول لا يحمي المهاجرين تماما من وضع سكني غير مستقر في وقت لاحق، حيث أن 5% من الأشخاص الذين تم إيواؤهم حين وصولهم من قبل طرف ثالث، وجدوا أنفسهم لاحقا في الشارع أو في سكن غير قانوني أو في نزل وما إلى ذلك.

الفرع الثالث: المهاجر غير الشرعي بين تحديات البقاء والإعادة

لقد كانت فرنسا جاذبة ومرحبة بالمهاجرين في سنوات المجد والازدهار من القرن الماضي، وفي فترات حكم اليسار الاشتراكي، حيث كانت الحكومة الفرنسية تشجع مواطنيها على استقبال المهاجرين الذين يفرون من الحروب والنزاعات. بهدف تخفيف الضغط على مراكز الاستقبال الرسمية في ظل أزمة غير مسبوقة للمهاجرين واللاجئين الفارين من الأوضاع في سوريا والعراق وبلدان أخرى. لكن الأمر كان دائما معقدا في فرنسا عندما يتم إيواء أو نقل مهاجر في وضعية غير قانونية، ويعاقب القانون على ذلك بالسجن خمس سنوات وغرامة مالية قدرها 30 ألف يورو([1]).

تتواصل سياسات وإجراءات التضييق والتقييد على تدفقات الهجرة على اختلاف أنواعها، وبمجرد وصولهم إلى فرنسا، يجد المهاجرون غير الشرعيون أنفسهم أمام إجراءات طويلة وصعبة قبل أن يتم تسوية أوضاعهم. ويجد المهاجر دون وثائق وفي وضعية غير قانونية نفسه معرضا للطرد والإعادة، في حالة رفض طلبه إصدار تصريح بالإقامة من طرف السلطات العمومية الفرنسية، ويتم احتجازه وإلزامه بمغادرة الأراضي الفرنسية (Obligation de quitter le territoire français) (OQTF). ففي عام 2022، أعلن رؤساء البلديات والمحافظات عن إصدار 65 ألف قرار بالترحيل تم تنفيذ 4500 قرار منها فقط([2]).

وفي الواقع، فقد أدى الفشل الواضح لهذه السياسة إلى توسيع ممارسة الاحتجاز والحبس وقمع الأجهزة الأمنية للمهاجرين غير الشرعيين في فرنسا. ففي السداسي الأول من عام 2023، تم إصدار 72738 أمرا بالترحيل والذي لم ينفذ منه سوى 4983 فقط. بينما بلغت في عز أزمة اللاجئين عام 2015 عدد 79750 أمرا لم ينفذ منه سوى 13518 فقط، (أنظر الجدول رقم 15).

([1]) شارلوت بواتيو وبوعلام غشي، "هل يعاقب القانون الفرنسي الأسر التي تستقبل مهاجرين غير شرعيين؟"، موقع فرانس 24، نشر في 16 /2016/11، متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/20161116-، تاريخ الولوج: 2024/02/24 على الساعة 12سا و30د.

([2]) Statista (Plateforme), Op.Cit.

الجدول(15)

إحصاءات أوامر مغادرة الأراضي الفرنسية بين عامي 2015 و2023 (T2) ([1])

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023 (T2)
الأوامر	79750	81656	85268	103852	122839	107488	124111	134280	72738
التنفيذ	13518	11653	11535	12884	14777	7284	7426	9078	4983

تبين أرقام الجدول تزايد عدد أوامر الإعادة القسرية للأجانب المقيمين على الأراضي الفرنسية والتي تجاوزت المائة ألف قرار بالطرد منذ عام 2018، أين بلغت 134280 أمرا بالمغادرة في سنة 2022 لم ينفذ منه سوى 9078 فقط. حيث كانت قرارات الإعادة القسرية في منحى تصاعدي منذ بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، بينما كانت الأوامر المنفذة في منحنى يتراوح بين الصعود النسبي والهبوط الطفيف، يتراوح بين 6.8 % في 2022 و12 % في 2019. ويرجع الخبراء هذا التدني في إنفاذ أوامر الترحيل القسري إلى نقص الموارد المالية، ولكن أيضا بسبب تعقيدات القانون الذي يحكم المسألة في حالة الاستئناف القضائي([2]).

إن الأثر الرئيسي لسياسة القمع هو جعل القابلية للترحيل أكثر واقعية، من خلال أوامر الترحيل التي يبقى معظمها ساري المفعول لمدة عام واحد، وهو الأمر الذي يجعل المهاجر غير الشرعي أو الأجنبي بدون أوراق إدارية في فرنسا، يعيش تحت التهديد المستمر بالترحيل والخوف من الوقوع في أي خطأ يعرضه للاعتقال والحبس أو الطرد مباشرة. في هذا المناخ يعيش جزء كبير من الأجانب والمهاجرين وعائلاتهم في الخوف والإقصاء والتهميش بشكل يومي، كلما أعيد تنشيط الخطاب المتشدد والممارسات القمعية تجاههم. إن الوضع الإداري والقانوني غير النظامي للمهاجر والأجنبي يجعله منهكا نفسيا وجسديا من جراء حياة الخوف والتهديد بالطرد. ومن خلال هذا التهديد يظل المهاجر غير الشرعي مطاردا بالحدود الجغرافية والقانونية والإدارية. هذه الحدود لم تعد حدودا خارجية فقط، إنما أصبحت حدودا تفصل بين السكان عن بعضهم البعض داخل التراب الفرنسي وتصنفهم إلى فئات. وبالتالي لم تصبح الحدود مجرد موضوع للمراقبة، بل أضحت أداة للسيطرة والتحكم في الأفراد والجماعات السكانية كما يقول الخبير الفرنسي "ستيفان لوكورونت"([3])، حيث يظل أولئك الأجانب من المهاجرين في وضعية غير قانونية مهددين بإعادتهم إلى خارج الحدود التي تم عبورها إلى فرنسا.

([1]) Samuel – frederic Servière, "Retours forcé à la frontière et OQTF : le bilan chiffré", fondation IFRAP, publié le 5/12/2023, dans : http://www.ifrap.org/etat-et-collectivites/, consulté le 27/08/2024 à 12h 10m.

([2]) Op.cit.

([3]) Stefan Le Courant, "La ville des sans-papiers", Revue L'homme n°219-220 /2016, mis en ligne le 18/11/2018, dans : http://journals.openedition.org/lhomme/29106, consulté le 14/08/2024 à 6h 36m, p.222.

وفي الحقيقة، يؤكد "لوكورونت" الخبير بخبايا سياسة الترحيل، أن الفحص الدقيق والمتعمق لسياسة المراقبة هذه، من خلال الآثار الملموسة التي تنتجها على الأجانب الذين تستهدفهم، والذي يسمح لنا بالنظر إلى التهديد ليس كنتيجة غير مباشرة لفشلها، بل كأداة في حد ذاتها لحكم الهوامش. خلال جلسة استماع أمام اللجنة البرلمانية المكلفة بتقييم سياسة الترحيل هذه، أوضح "يانيك بلان" المدير السابق لجهاز الشرطة في باريس، الدور الذي تلعبه عمليات الطرد والإعادة، وأكد أن ترحيل المهاجرين إلى خارج الحدود الفرنسية، هو في الأساس سياسة للردع السياسي، من خلال اثبات وجود نظام للتحكم في تدفقات الهجرة. ولذلك يجب تنفيذ عمليات الترحيل والقيام بذلك بشكل كاف ومنتظم وبأعداد كبيرة، حتى يكون التعبير عن أخطار تواجد هؤلاء المهاجرين ذا مصداقية([1]).

وبعيدا عن تشكل ذاتية الأجانب والمهاجرين الخاضعين للتهديد، فإن هذا التهديد ينتج طرقا متعددة للعيش والاختباء في المدن والأحياء الفرنسية، حيث يكون التهديد أكثر وضوحا في الشوارع والأماكن العامة، اين تحضر عناصر الشرطة. حينها يمكن للمهاجر بدون أوراق إدارية قانونية من تحديد الخطر بسهولة والاختباء عن أعين عناصر الشرطة والهروب عند الضرورة.

من خلال الحياة اليومية في المدينة، يقوم كل مهاجر غير شرعي بتحديد خريطة الأماكن الخطرة والتي يتواجد فيها عناصر الشرطة بكثافة. وعلى الرغم من أن هذه الخريطة تختلف باختلاف المناطق والأحياء التي يتردد عليها المهاجرون غير الشرعيون، إلا أنه غالبا ما يتم تحديد نفس الأماكن، من مثل: محطات القطار الرئيسية، ميترو الأنفاق والأحياء الباريسية التي يكون فيها وجود المهاجرين أكثر وضوحا، وما إلى ذلك. ويستند رسم هذه الخريطة على الخبرة الشخصية، بقدر ما تستند على المشورة التي يتم جمعها من الشبكات الاجتماعية والجمعيات العاملة في مجال الهجرة. والتي استطاعت أن تبني معرفة فريدة من نوعها تسمح للمهاجرين بدون وثائق التجول في المدينة دون التعرض للاعتقال والترحيل. أما النصيحة الأكثر تداولا هي: "لا تحمل جواز سفرك أبدا"، فإذا وقع هذا الجواز في أيدي الشرطة، فإن احتمال ترحيلك بسرعة كبير جدا([2]).

وفي هذا الصدد، فقد تناول القانون الأخير للهجرة والذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 19 ديسمبر 2023 المسائل التالية: إجراءات ترحيل المنحرفين، الإعانات الاجتماعية، تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، تحديد نسبة المهاجرين في فرنسا، الحصول على الجنسية الفرنسية، الإقامة، الدراسة، والإعانات الصحية. فيما يخص ترحيل المنحرفين، فقد نص القانون الجديد على إجراءات الترحيل لتشمل المحكوم عليهم بـ 10 سنوات سجنا أو أكثر في قضايا إجرامية، بعدما كانت هذه الإجراءات تشمل فقط الذين يشكلون خطرا على أمن الدولة وخاصة بعد التوسع في تطبيق قانون الارهاب قبل هذا القانون. أما فيما يخص تسوية وضعية المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية، فقد كانت التسوية ممكنة لكل من اشتغل

([1]) Op.cit, p.211.
([2]) Op.cit, p.212.

بشكل غير قانوني، وكل من تحتاج سوق العمل لخدماته. واصبحت التسوية الآن مشروطة بأن تمضي على إقامته غير القانونية ثلاث سنوات، وعلى العمل مدة 12 شهرا خلال السنتين الأخيرتين. ورغم توفر هذه الشروط، فإن ملفات المهاجرين تدرس حالة بحالة، ويمكن لاعتبارات تقدرها الإدارة المعنية، أن لا تمنح بالضرورة إقامة قانونية للمترشح([1]).

وقد جاء هذا القانون محاولة للموازنة بين احتياجات فرنسا من المهاجرين وضغوط أحزاب اليمين المتطرف، إلى جانب مخاوف حقوقية من أن يتضمن المشروع عمليات إعادة قسرية غير قانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء. من ناحية ثانية، فقد جاء هذا القانون لتفعيل سياسة الالتزام بمغادرة الأراضي الفرنسية (OQTF) والتي سجلت معدلا منخفضا خلال العقد الماضي في عمليات تنفيذها. كما يسعى هذا القانون إلى تسريع الإجراءات المتعلقة بالهجرة، وتشجيع الهجرة ذات المهارات المطلوبة في سوق العمل الفرنسي. لكن تبقى هذه الإجراءات صعبة ومعقدة وليست في صالح كل المهاجرين في وضعيات غير قانونية على التراب الفرنسي.

غير أن الحقيقة تشير إلى أن هذا القانون يمثل الصيغة الأكثر تقييدا وتشددا إزاء الأجانب والمهاجرين بدون وثائق والمقيمين على التراب الفرنسي بطرق غير قانونية. حيث مثلت هذه النسخة تراجعا مثيرا للجدل للحقوق والمكتسبات التي حصل عليها المهاجرون بعد نضالات طويلة. وأصبح هذا القانون يحمل توجهات اليمين المتطرف في مضامينه ومقاصده. ومن بين أهم البنود المدرجة في هذا النص: إلغاء حق الأرض لاكتساب الجنسية الفرنسية، تشديد شروط الإقامة والسكن والاستقرار، الغاء المساعدات الطبية التي كان يستفيد منها الأجانب بدون وثائق إدارية، وما إلى ذلك.

([1]) محمد بن نصر، "قانون الهجرة الفرنسي...الحل السهل لظاهرة معقدة"، الجزيرة. نت ، نشر في 2023/12/27، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/12/27/، تاريخ الولوج: 13سا و5د.

المبحث الثاني

مضمون الخطاب الرئاسي الفرنسي

المتعلق بالهجرة المغاربية بنمطيها الشرعي وغير الشرعي

بعد عرض الجانب التطبيقي لواقع الهجرة المغاربية وتحدياتها والصعوبات التي تواجهها الهجرة غير الشرعية باتجاه فرنسا، نأتي على عرض التحليل الكمي والنقدي لمضمون الخطاب الرئاسي المتعلق بقضايا الهجرة المغاربية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة. حيث يتم بحث عينة من الخطابات الرئاسية لرؤساء الجمهورية الفرنسية في الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى نهاية سنة 2023. والجدير بالإشارة في هذا الصدد إلى أن الخطاب السياسي الفرنسي في نسخته الحكومية والرئاسية لا يخصص سياسة بعينها للهجرة المغاربية، وإنما يخضع الجميع إلى القانون العام للهجرة واللجوء، باستثناء الأفضليات الواردة في الاتفاقيات الثنائية ببين الدولة الفرنسية والدول المغاربية. كما أن الاكتفاء بالتحليل الكمي قد لا يفي بأهداف البحث، ولذلك ارتأى الباحث أن يستعين بالمقاربة النقدية لتحليل الخطاب ومن خلال الاستشهاد بآراء الخبراء والباحثين المختصين في هذا المجال. مستعينا في ذلك بعرض البيانات الإحصائية كميا وبيانيا بهدف المقارنة وتحديد الاتجاهات والتغيرات التي مست خطاب الهجرة في السياسة الفرنسية في الفترة محل الدراسة.

وللوقوف على حقيقة هذا المضمون، سيتناول البحث والتحليل المطالب التالية:

المطلب الأول: المضمون السياسي والأمني للخطاب الرئاسي للهجرة المغاربية في 2007 وما بعدها

المطلب الأول: المضمون الاجتماعي للخطاب الرئاسي للهجرة المغاربية في 2007 وما بعدها

المطلب الأول: المضمون الثقافي للخطاب الرئاسي للهجرة المغاربية في 2007 وما بعدها

وسيتم معالجة هذه المضامين كما يلي:

المطلب الأول

المضمون السياسي والأمني للخطاب الرئاسي الفرنسي

المتعلق بالهجرة المغاربية في 2007 وما بعدها

لقد برز النقاش السياسي والإعلامي حول قضايا الهجرة واللجوء في الساحة السياسية الفرنسية، متأثرا بالأجندة الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية وبهواجس الخوف والريبة من تهديدات الهجرة غير الشرعية. وأصبح موضوع الهجرة متصدرا للأجندات السياسية والانتخابية للطبقة السياسية في فرنسا مما أثر سلبا على التعامل مع مشكلاتها سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى السياسات والإجراءات.

وعليه سنخصص هذا المطلب لتحليل المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة في فرنسا في الفترة الممتدة من 2006 حتى نهاية 2023، من خلال التحليل النقدي والكمي لعينة من خطابات رؤساء الجمهورية الفرنسية في هذه الفترة. وسيتوزع هذا المطلب على الفروع التالية:

الفرع الأول: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة لدى نيكولا ساركوزي

الفرع الثاني: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند
الفرع الثالث: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة عند إيمانويل ماكرون
وسيتم معالجة هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة عند نيكولا ساركوزي

يعود اهتمام نيكولا ساركوزي بسياسة الهجرة إلى أوائل العقد الأول من القرن 21م، عندما كان وزيرا للداخلية في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2007. واعتبرها قضية ذات أهمية بالنسبة إلى المواطنين الفرنسيين، ومسألة شائكة من بين المسائل الأخرى التي ورثتها الحكومة الفرنسية في عهده، والتي خلفتها نتائج الانتخابات الرئاسية في 2002. ففي لقاء له مع الصحافة الفرنسية عقده في 2006، عرض ساركوزي نتائج سياسة الهجرة منذ عام 2002، واعتبرها تهديدا للهوية الوطنية وللأمن المجتمعي، وترتبط بقضايا البطالة والاختلافات الثقافية. ورغم تصريحه أن اهتمامه بمشكلة الهجرة نابع من الرغبة في حماية المصالح العامة للمجتمع الفرنسي، إلا أن نواياه وأهدافه السياسية كانت واضحة، تخفي محتوى سياسيا مرتبطا بحزبه السياسي حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP) وبطموحاته الرئاسية ([1]).

ركز نيكولا ساركوزي حملته الانتخابية على اليمين المتطرف من أجل أن يحل محل جان ماري لوبين"" مرشح الجبهة الوطنية في صناديق الاقتراع، والتي فاز بها في 2007، أين جعل من قضية الهجرة محور حملته الانتخابية وعلى رأس أولوياته السياسية. علاوة على ذلك فقد جاء موضوع الهجرة على رأس قائمة اهتمامات المواطن الفرنسي حسب مقياس (CEVIPOF) للفترة 2007 –2012، والذي يقيس المشاكل التي يجب معالجتها من قبل الجهات الرسمية. وبمجرد تنصيبه في قصر الإليزي، رغب في إعادة صياغة سياسة الهجرة بتفضيله لمفهوم الهجرة الانتقائية (المختارة) على مفهوم الهجرة الكثيفة أو المفروضة، وعين في حكومته وزراء من خلفيات مهاجرة لدعم هذا الاختيار رمزيا.

لقد تعززت أهمية قضايا الهجرة في الخطاب السياسي الحكومي بعد أن فاز ساركوزي برئاسة الجمهورية في انتخابات 2007، حيث قام بإنشاء وزارة للهجرة والاندماج والهوية الوطنية، وكان الهدف من ذلك، تجميع كافة المصالح والأقسام المعنية بقضايا الهجرة سابقا (كإصدار التأشيرات، الجنسية، الترحيل عبر الحدود، ومعالجة طلبات اللجوء،... إلى غير ذلك). غير أن هذه الوزارة لم تعش طويلا وتم الاستغناء عنها وإلغاؤها في عام 2010. ومن هنا فصاعدا انتقلت سياسة الهجرة إلى وزارة الداخلية ([2]).

أثناء وجوده في قصر الإليزي في 2007، ألقى نيكولا ساركوزي خطابا حازما حول الهجرة باستعارة المقولة الشهيرة للوزير الأول الاشتراكي السابق في حكومة فرانسوا ميتران "ميشال روكار" (Michel

([1]) Paula de Souza Paes," la question de l'immigration comme enjeu de communication publique et politique" , les enjeux de l’information et de la communication, 2015/1, n° 16/1, pp.79-80, à : consulté le 23/09/2023 à 7h 33m.
([2]) Op.cit pp.79-80.

Rocard) (*) التي نصها: "اعتقد أننا لا نستطيع استيعاب كل البؤس في العالم، وأن فرنسا يجب أن تظل كما هي: أرضا للجوء السياسي"، وتم التسويق لخطابه من خلال تعهده بتسوية ما بين 20 ألف إلى 30 ألف حالة سنويا للمهاجرين في وضعية غير قانونية([1]) (Sans papiers)، في حين كان الحزب الاشتراكي أكثر تحفظا قبل ذلك، في مواجهة ملف الهجرة غير الشرعية.

وفي عام 2011، تم صياغة مشروع قانون "إيريك بيسون" (Eric Besson)(**)، بهدف تنفيذ ثلاث توجيهات أوروبية تتعلق بتحسين إجراءات إدارة الهجرة في إطار ما يسمى بالهجرة الانتقائية حيث كانت رغبة ساركوزي طيلة فترة ولايته، والتي استمرت مدة 5 سنوات هي محاولة تصدير عناصر سياسته الداخلية إلى المؤسسات الأوروبية، وهو ما تمكن من تنفيذه خلال الرئاسة الفرنسية الدورية للاتحاد الأوروبي في سنة 2008م، وصياغة التوجيه الأوروبي رقم 2008/115 والمعروف باسم توجيه العودة المتعلق بإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية([2]). وهو ما يشير إلى التأثير والاعتماد المتبادل بين السياسة الفرنسية والسياسة الأوروبية المشتركة حول مسائل الهجرة.

أما بالنسبة للخطاب السياسي لنيكولا ساركوزي، حول الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، فقد انتقل من الترحيب بالمهاجرين إلى رفضهم، وانتقل توصيف سياستها من سياسة الهجرة المكثفة أو الضخمة (Immigration massive) إلى سياسة الهجرة الانتقائية أو المختارة (Immigration choisie)، وتشديد القيود المتعلقة بلم شمل العائلات المهاجرة.

وقد ظهرت هذه العبارة في خطاب ساركوزي في شهر جوان من عام 2005، أين اقترح هذه الفكرة كمحور مركزي لسياسة الهجرة في فرنسا. وكانت الرغبة في استعادة التحكم في أعداد المهاجرين وانتقائهم من خلال تحديد حصص المهاجرين وفقا لاحتياجات السوق الفرنسي.

استخدم نيكولا ساركوزي معجما لغويا في خطابه للتعبير عن ظاهرة الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، ولتبرير سياسات حكومته. وقد تكرر مصطلح الهجرة بكل أنماطها في خطابات

(*) ميشيل روكار (1930–2016) سياسي فرنسي اشتراكي، خريج المدرسة الوطنية للإدارة تولى عددا من المناصب الحكومية والوزارية قبل أن يتولى رئاسة الوزراء خلال رئاسة فرانسوا ميتران، بين 1988 و1991، انتخب أمينا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي من 1993 إلى 1994. وقضى 15 عاما في البرلمان الأوروبي.

([1]) Maxime Vaudano et Alice Maruani, "Comment la gauche au pouvoir a durci son discours sur l'immigration", Journal le Monde, Publié le 09 septembre 2014, dans : https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2014/09/09/, consulté le 04/09/2023 à 09h 58m.

(**) إيريك بيسون رجل أعمال وسياسي فرنسي ولد في المغرب في مراكش لأب فرنسي ولأمّ لبنانية عام 1958، وعمل لمدة 15 عامًا في القطاع الخاص (الصناعة والإعلام والخدمات)، قبل أن ينخرط في العمل السياسي، أولاً كعضو في البرلمان (1997–2007) ثم كوزير للهجرة في حكومة نيكولا ساركوزي(2007–2012). كان بوسون عضوا في الحزب الاشتراكي الفرنسي، ثم تحالف مع الرئيس نيكولا ساركوزي في 2007، بعدها عين وزيرا للهجرة والاندماج والهوية الوطنية في العام 2009. عمل بيسون في دوائر الشركة العالمية المختصة في توريد الحلول وخدمات التوثيق والتعرف الآمن والتتبع (SICPA) منذ عام 2015 كمستشار لرئيسها فيليب آمون، ليعين بعدها في فبراير مسؤولا عن إدارة أنشطة المجموعة في المغرب، ولكن أيضا لقيادة فرعها في المغرب كمركز لتنفيذ حلول المجموعة في أفريقيا.

([2]) Bertrand Augé et autres, "Plus que des mots : Analyse des discours de l'exécutif sur l'immigration en France (1975- 2018)", dans : https://shs.hal.science/halshs-02903068/, consulté le 27/10/2023 à 11h14m.

ساركوزي 242 مرة من مجموع تكراراتها بالنسبة إلى كل من فرانسوا هولاند وإيمانويل ماكرون، بنسبة 47,73%. بينما تكررت العبارات والكلمات التي تعبر عن الهجرة غير الشرعية 19 مرة من مجموع تكراراتها بالنسبة إلى كل من فرانسوا هولاند وإيمانويل ماكرون بنسبة 55,88 %، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد لنيكولا ساركوزي بموضوع الهجرة مقارنة بالآخرين. وقد ترجم هذا الاهتمام بسن العديد من السياسات والإجراءات المتعلقة بالهجرة.(أنظر الجدول رقم 16).

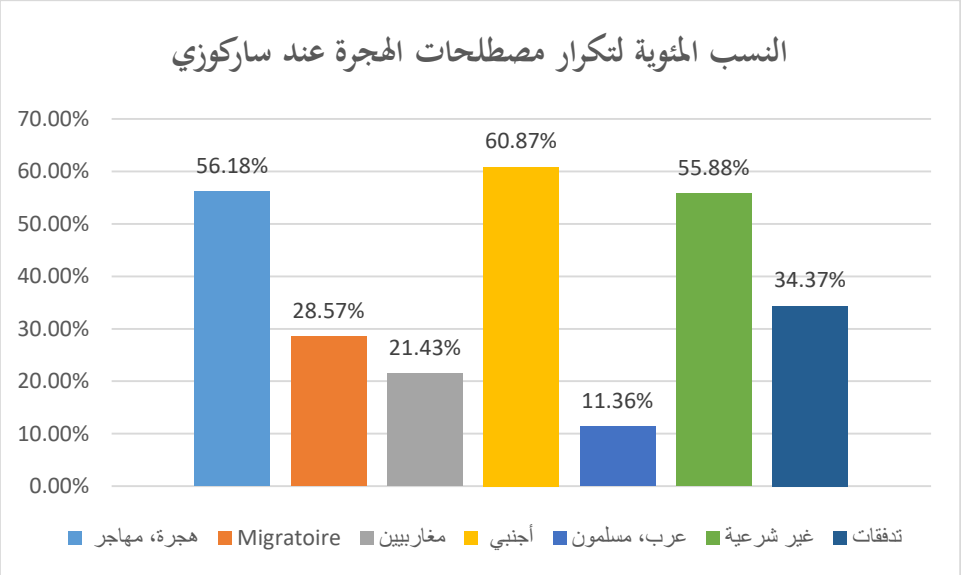
الجدول (16)

التحليل الكمي لمصطلحات الهجرة في خطابات نيكولا ساركوزي

تكرارات مصطلح الهجرة والمصطلحات الدالة عليها			
وحدات التسجيل	**التكرار**	**النسبة %**	**المجموع العام**
هجرة، مهاجر	150	56 .18	267
Migratoire	10	28,57	35
مغاربيين، الجزائر، تونس، المغرب	12	21.43	56
أجنبي،	56	60 .87	92
عرب، مسلمون	05	11,36	44
غير شرعية، سرية	19	55,88	34
تدفقات	11	34,37	32
مجموع التكرارات	**242**	**47.73**	**507**

الشكل (4)

مخطط بياني بالأعمدة لمصطلحات الهجرة في خطاب ساركوزي في نفس الفترة



على الرغم من استناد اغلب السياسات الحكومية على الدراسات والتقارير العلمية، خاصة في مجالات الصحة، التعليم والاقتصاد، إلا أن سياسات الهجرة لا تستند إلى ذلك، رغم قلتها. فعلى سبيل المثال، إن إحدى النتائج الأكثر قوة، والتي يمكن التحقق منها بسهولة، غالبا ما يتم تجاهلها من قبل صانعي السياسات، وهي تلك التقارير المتعلقة بالاستقرار القديم جدا لتدفقات الهجرة، التي تتجاوز تقلبات الأغلبية السياسية في مواقع السلطة، حيث يتم تجاهل هذه النتيجة الى حد كبير، ليس فقط من قبل الساسة ولكن أيضا من قبل كبار الموظفين المسئولين على تنفيذ تلك السياسات. وأصبح الساسة والمنفذون يحتكمون إلى العواطف التي تصاحب المناقشات السياسية حول مشاكل الهجرة.

ومع أن سياسات الهجرة هي ذات حساسية كبيرة بالنسبة إلى الرأي العام إلا أنها لا تتحدد به في فرنسا، إنما هي تتحدد نتيجة الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية، ونتيجة القيود الاقتصادية والاجتماعية، وتتأثر بنمطية الخطاب السياسي المتداول أوروبيا وفرنسيا. وقد تكررت عبارة سياسة الهجرة في خطابات ساركوزي بنسبة 64,28 % من مجموع تكراراتها في خطابات الآخرين، (أنظر الجدول رقم). وفي هذا المعنى ترى "هيلين أوراين" وزملاؤها، في المتحف الفرنسي للهجرة، أن سياسات الهجرة لم تعد محكومة بالخوف فقط، بل أصبحت تتأثر بالأخبار والتقارير المزيفة التي تبثها قنوات الاتصال والإعلام، أو تلك المؤسسات والمواقع المتخصصة في قياس اتجاهات الرأي العام([1]).

([1]) Hélène Orain et autres (Sous la direction de Benjamin Stora), "La recherche sur les migrations et l'immigration : Un état des lieux, Etude du musée national de l'histoire de l'immigration", Mars 2017, P.41. à : http://www.vie-publique.fr/rapport/36658, consulté le 31/12/2018 à 20h 15m.

وفي هذا الصدد يصف فرانسوا هيران التشريعات والإجراءات الإدارية المتعلقة بالهجرة في فترة حكم ساركوزي بالتدابير غير العقلانية، والتي تمس بصورة فرنسا لدى الرأي العام الدولي بخصوص استقبال المهاجرين، ولاسيما تلك الإجراءات المتعلقة بالتجمع العائلي والقيود المفروضة على توظيف الطلاب الأجانب([1]).

ويرى "فرانسوا كريبو" أن الهجرة غير النظامية (غير الشرعية) هي نتيجة تفاعل ثلاث عوامل أساسية، متمثلة في: الاحتياجات الخفية للعمالة الأجنبية غير المتخصصة، واحتياجات أولئك الذين يسعون للهجرة من الجنوب نحو الشمال، سياسات الحدود القمعية والمتشددة التي تنتهجها الدول المتقدمة في الشمال، والتي تمنع التفاعل السلس بين عوامل الجذب وعوامل الدفع. أي أن هناك علاقة تأثير بين مراقبة الحدود كمتغير مستقل وظاهرة الهجرة السرية (غير الشرعية) كمتغير تابع. فكلما تم تشديد القيود في سياسات مراقبة الحدود، كلما زادت تدفقات الهجرة السرية وغير النظامية باتخاذها طرقا غير شرعية وغير قانونية لعبور الحدود([2]).

اعتمد إنشاء وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية على فكرة تمركز مختلف المصالح والخدمات المتعلقة بالهجرة واللجوء في وزارة واحدة، لكن مشكلة إدماج الأجانب والمهاجرين في الأحياء والضواحي الفرنسية لا زالت قائمة. ولذلك فإن قضية الأحياء والضواحي دائما حاضرة في الخطاب الفرنسي للهجرة. ولذلك يعتبر نيكولا ساركوزي الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية على وجه التحديد تهديدا لأمن المواطن الفرنسي، ويستخدم كلمة تهديد (menace) 7 مرات في خطاباته حول الهجرة وتتردد كلمة الضواحي (banlieues) 4 مرات في خطاباته، مما يشير إلى الأهمية التي يوليها ساركوزي إلى قضية الضواحي، غير أنه غالبا ما يربط العنف (violence)، والانحراف (délinquance)، والإجرام (criminalité)، التطرف (radicalisation) والإرهاب (terrorisme) بالشباب الفرنسي ذوي الأصول المهاجرة وتأتي على رأس هذه الفئة، فئة الشباب من أصول مغاربية الحاضر بقوة في الضواحي والأحياء لا سيما في المظاهرات والاحتجاجات المختلفة. مستخدما هذه الكلمات بالترددات التالية: الأمن واللا أمن 30 مرة من مجموع التكرارات المقدر بـ 182 بنسبة 16,48 %، الإرهاب والتطرف 27 مرة من مجموع 181 بنسبة % 14، العنف والانحراف 41 مرة من مجموع 41 بنسبة 38,68 %، الجريمة والإجرام 8 مرات من مجموع 32 بنسبة 25 % (أنظر الجدول رقم 17).

([1]) François Héran, Avec l'immigration, mesurer, débattre, agir, fiche de lecture", dans : https://journals.openedition.org/lectures/22832?lang=fr, consulté le 19/04/2024 à 10h 20m .

([2]) François Crépeau, Comment traiter la question des migrations : Un test pour les démocraties, Conférence à l'université de Winnipeg, le 20 oct 2009, in : Cahiers Trudeau, 2010,p.23, à : http://www.trudeaufoundation.ca/sites/default/files/u5/cahierstrudeau_2010-francoiscrepeau.pdf, consulté le 31/12/2018 à 21h 34m.

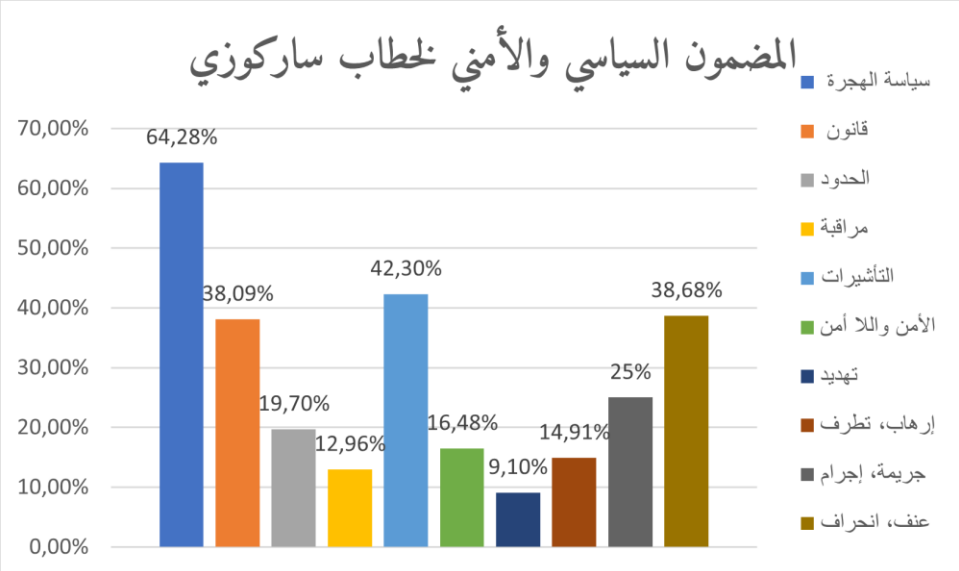
الجدول (17)

التحليل الكمي للمضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة عند نيكولا ساركوزي

وحدات التسجيل	التكرار والنسبة المئوية		
	التكرار	النسبة	المجموع
سياسة الهجرة	09	64,28	14
قانون	16	38,09	42
الحدود	13	19,70	66
مراقبة	07	12,96	54
التأشيرات	11	42,30	26
الأمن واللا أمن	30	16,48	182
تهديد	07	9,1	77
إرهاب، تطرف	27	14,91	181
جريمة، إجرام	08	25	32
عنف، انحراف	41	38,68	106
المجموع	**169**	**21,67**	**780**

الشكل (5)

مخطط بياني بالأعمدة لوحدات المضمون السياسي والأمني في خطاب ساركوزي



تعتبر الفضاءات الحضرية أكثر الأماكن التي تبنى فيها استراتيجيات الحضور والظهور لدى الجاليات المغاربية، مثل الملاعب الرياضية والأحياء والشوارع والمظاهرات، ...إلخ. لهذا السبب أصبحت المدينة اليوم مكانا متميزا لرسم الحدود بين جماعات المهاجرين أو بينهم وبين بقية السكان. وأن استخدام مصطلحات من مثل الغيتوهات، أو شباب الضواحي، .. والكثير من التسميات والعبارات غير المتحكم فيها، تكشف عن الإثنية الباهتة والغامضة التي تصاحب هذا التوصيف، لا سيما في مناطق الإسكان الاجتماعي (HLM)، أين تتعايش الطبقات الشعبية مع الفقر والحرمان ومع العائلات المهاجرة([1]).

يتحدث ساركوزي عن الدولة الفرنسية كعنصر فاعل في تعزيز الحوار في الأحياء والمناطق الحضرية، ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا الموقف مختلفا عند تعامل السلطات العمومية مع حالة العنف الحضري على المستويات المحلية والجهوية، والأمثلة هنا كثيرة. فقضية مثل عنف الضواحي الباريسية في 2005، أو في مدينة غرونوبل ليلة 16 جويلية 2010، أسالت الكثير من الحبر في الصحف الفرنسية، وتمت التغطية الإعلامية لهذه الأحداث في وسائل الإعلام، الأمر الذي أدى إلى طرح الكثير من التساؤلات والاقتراحات المتعلقة بالعنف الحضري، سياسة الهجرة، سياسة المدينة، ونموذج الاندماج الفرنسي. وتمحورت معظم التصريحات للمسئولين السياسيين حول هذه الأحداث، هي بشكل أساسي تلك المسائل المتعلقة بالأمن والتزام الدولة بالجمع بين مختلف الجهات الفاعلة على المستويات المحلية (البلديات، الجمعيات، إنفاذ القانون، نقابات الأحياء، ...) في الوقاية من العنف والانحراف والإجرام، من خلال التركيز على عمل الدولة البوليسي والأمني لضمان أمن المواطنين. ففي زيارته إلى مدينة غرونوبل في 30 جويلية 2010، ركز الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في خطابه على العلاقة بين الهجرة وانتشار العنف واللا أمن في البلاد الفرنسية، وبذلك فهو يربط متغير الأمن في الضواحي بمتغير الهجرة غير الشرعية وغير المنظمة وخاصة تلك القادمة من أفريقيا والدول المغاربية([2]). حيث يقول: "يجب أن أقول، نحن نعاني من عواقب خمسين عاما من الهجرة غير المنظمة، والتي أدت إلى فشل الاندماج. نحن فخورون جدا بنظام الاندماج لدينا، ربما علينا أن نستيقظ؟ لنرى ماذا أنتج؟ ..."([3]).

من جهة أخرى، يقع المهاجر في بؤرة الصراع بين التوجه الذي يدعو إلى سيادة الدولة وبين الاتجاه الإنساني في القانون الدولي. ووفقا للنموذج التقليدي للسيادة، تقرر الدولة الفرنسية من يدخل إلى إقليمها ومن يحق له الإقامة فيها من المهاجرين. ومن هنا كان التركيز على مفهوم الهجرة الانتقائية ومراقبة الهجرة والحدود في خطابات نيكولا ساركوزي، حيث تكررت كلمة حدود (Frontière) 13 مرة من مجموع 66 أي بنسبة 19,70 %، كما تكررت كلمة مراقبة (Contrôle) 7مرات من مجموع 54 مرة بنسبة 12,96 %،

([1]) Jocelyne Césari, Op.Cit, p.111.
([2]) Paula de Souza Paes, Op.Cit, p. 81.
([3]) Sophie Guerrier, "Le discours de Grenoble de Nicolas Sarkozy", à : https://www.lefigaro.fr/politique/le-scan/2014/03/27/25001-20140327ARTFIG00084-le-discours-de-grenoble-de-nicolas-sarkozy.php, consulté le 23/09/2023 à 7h 33m.

واستخدم هذا اللفظ للتعبير عن مراقبة الحدود البرية والبحرية، ومراقبة وثائق المسافرين في المطارات، ومراقبة وثائق المهاجرين ومدى احترامهم لقواعد النظام، وعقود الاندماج. واستخدم مصطلح التأشيرة (Visa) 11 مرة من مجموع تكراراتها أي بنسبة 42,30 % (أنظر الجدول السابق)، وهو ما يعني تشديد إجراءات القبول للدخول والهجرة إلى فرنسا.

وفي الأخير، ومن خلال التحليل الكمي لعينة خطابات ساركوزي نلاحظ نسبا أعلى بالنسبة لمصطلحات سياسة الهجرة بنسبة 64,28 %، وبنسبة 42,30 % لمصطلح التأشيرات، وبنسبة 38,09 % لمصطلح قانون، وبنفس النسبة تقريبا لمصطلحات العنف والانحراف. وهو المعروف باشتباكه سياسيا من خلال الممارسة الخطابية حول العنف والانحراف في الضواحي الباريسية، والذي يصم الشباب المغاربي المهاجر بالدرجة الأولى.

من جهة أخرى، يبدو أن جدلية الهجرة الانتقائية مقابل الهجرة الكثيفة والمستمرة شكلت نقطة تحول في سياسات الهجرة الفرنسية. وكان لساركوزي قصب السبق في تدشين الألفية الثالثة بسياساته وخطابه المتشدد إزاء الهجرة والمهاجرين لا سيما تلك القادمة من البلدان المغاربية والإفريقية. كما أن النهج المزدوج في إدارة قضايا اللجوء والهجرة ليس الأول في تاريخ سياسات الهجرة الفرنسية. فكلما تغيرت معايير تصنيف المهاجرين، فإن تقسيم الهجرة إلى كيانين، أحدهما مرغوب فيه ويتم تشجيعه وقبوله، والآخر غير مرغوب فيه ويجب محاربته، يعد قديما.

الفرع الثاني: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند

يرى مراقبون أن أحد أسباب صعود اليمين المتطرف في الساحة السياسية الفرنسية يعود الى تشرذم اليسار وفشله في كسب ثقة الناخب الفرنسي منذ 2017 على الأقل. حيث فشلت الأحزاب اليسارية في بلوغ الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في 2017، وفي 2022. ففي انتخابات 2022، أسفرت نتائج الدورة الأولى عن تأهل كل من زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبين، والرئيس المنتهية ولايته ايمانويل ماكرون إلى الدور الثاني من هذه الانتخابات والتي فاز بها للمرة الثانية زعيم حركة إلى الأمام. في حين حل جان لوك ميلنشون، مرشح أقصى اليسار في المركز الثالث بنحو 22 % من الأصوات، وبفارق ضئيل عن مارين لوبين. ولأول مرة في تاريخ فرنسا يصل ممثلوا أحزاب اليمين المتطرف مجتمعين 30 % من الأصوات في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية. ويرجع مراقبون أسباب هذا الفشل بالأساس، إلى تشتت أصوات ناخبي أحزاب اليسار على مرشحي مختلف تشكيلاته السياسية، وغياب انسجام مكوناته، وعدم اتفاقها على تشكيل جبهة واحدة ودخول المنافسة الانتخابية بمرشح رئاسي واحد ([1]).

([1]) حمزة حبحوب، "كيف ساهم انقسام وتشرذم أحزاب اليسار في تعبيد الطريق أمام صعود اليمين المتطرف؟"، متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar، تاريخ الولوج 2023/09/22 على الساعة 21سا و21د.

وفي هذا السياق يعتبر الكاتب الفرنسي "ألان غريش" (*) أن أحزاب اليسار في فرنسا فقدت جزءا من كتلتها الناخبة بسبب تماهي برامجها الانتخابية مع توجهات اليمين المتطرف حول قضايا الهجرة، وخاصة ما تعلق منها بمجالات الأمن والإسلاموفوبيا. الأمر الذي ينفي تميز برامجها الانتخابية ويخالف تماما الأسس الفكرية والأيديولوجية التي قامت على أساسها. من جهة أخرى، استحضر "ألان غريش" ما وصفه بالتأثير السلبي للرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند على سمعة الحزب الاشتراكي من خلال القرارات التي اتخذها في فترة حكمه والتي دامت خمس سنوات من 2012 حتى 2017. والتي تميزت بتماهي خطابه السياسي مع خطابات اليمين، والذي ساهم في فقدان الناخبين ثقتهم في الحزب الاشتراكي([1]).

في الحقيقة، وبالرغم من عدم إنكار الدور الإيجابي للهجرة، فقد ظل خطاب اليسار متحفظا في غالب الأحيان إزاء تسوية وضعية المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية. فلا "سيغولين رويال" (Ségolène Royal)(**) في عام 2007 ولا "فرانسوا هولاند" في 2012، اقترحا المضي قدما في عمليات التسوية الواسعة مثل الذي حدث في 1981 و1997. وبهذا يحاول الاشتراكيون وضع أنفسهم في معسكر الواقعية السياسية، من خلال اقتراح إصلاحات لمعايير التسوية والتعامل مع المهاجرين بأساليب انسانية. وعلى هذا الأساس، يبدو أن اليسار الاشتراكي، قد نجح في إخراج قضايا الهجرة من التسييس الشديد والمتطرف للمسألة في السنوات الماضية، رغم سقوطه في فخ الخطاب الشعبوي لليمين الفرنسي المتطرف.

وقد سمح وصول فرانسوا هولاند إلى سدة الحكم في فرنسا بالتأكيد على هذا الاتجاه حيث عبر وزير الداخلية آنذاك "مانويل فالس" (Manuel Valls) (***) بقوله: "أن تكون من اليسار لا يعني تسوية وضعية جميع المهاجرين بدون أوراق"، وكأنه يريد العودة إلى أسلوب سلفه الاشتراكي "ميشال روكار"، حيث صرح في إحدى مقابلاته مرددا نفس العبارة الشهيرة قائلا: "إن فرنسا غير قادرة على استيعاب كل بؤس العالم وأوروبا". ومع ذلك، اتخذ مانويل فالس قرارا حازما في 14 مارس 2013، عندما أعلن أن الغجر مقدر لهم

(*) وُلد ألان غريش في القاهرة عام 1948، وانتقل إلى باريس شابا حيث أكمل دراسته في جامعة باريس السابعة في عام 1971، وتحصل على دبلوم اللغة العربية من المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية في عام 1977، ودكتوراه حول منظمة التحرير الفلسطينية من مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في عام 1983. عضو المجلس الإداري لمعهد العالم العربي (IMA)، ورئيس جمعية الصحفيين الفرنسيين المتخصصة في شؤون المغرب العربي والشرق الأوسط (AJMO)، ثم مديرا لمجلة أوريان ٢١.

([1]) حمزة حبحوب، مرجع سبق ذكره.

(**) ماري سيجولين رويال (ولدت في 22 سبتمبر 1953، بداكار، عاصمة السنغال، من أب فرنسي كاثوليكي متشدد، خريجة معهد باريس للدراسات السياسية والمعهد الوطني للإدارة. شريكة فرنسوا هولاند ومرشحة الحزب الاشتراكي الفرنسي للانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 2007، وعضو سابق في الجمعية الوطنية.

(***) مانويل فالس سياسي فرنسي من أصل إسباني، ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي وشغل منصب عمدة إيفري لمدة عشر سنوات، كما تولى منصب وزير الداخلية منذ 16 مايو/أيار 2012 إلى أن عينه الرئيس فرانسوا هولاند رئيسا للوزراء في 31 مارس/آذار 2014، إثر هزيمة اليسار في الانتخابات البلدية، ثم أعلن أواخر 2016 ترشحه لرئاسيات 2017، غير أنه فشل في الفوز بترشيح الاشتراكيين الذين اختاروا غريمه بونوا هامون لخوض الرئاسيات.

البقاء في رومانيا أو العودة إلى هناك، وهو ما كسر إجماع اليسار بشأن إدماج المهاجرين في وضعية غير قانونية([1]).

يمثل القانون 2016/274 المتعلق بحقوق الأجانب في فرنسا أكثر وضوحا لهذه المسألة([2]). أين يوضح المرسوم التطبيقي رقم 2016/1456 لذلك القانون بالقول: "يعتبر إنشاء رخصة للإقامة متعددة السنوات وجواز سفر الكفاءة (Passeport talent) أداة رئيسية للجذب التي يتوقعها الفاعلون الاقتصاديون، الأكاديميون، المثقفون، والرياضيون، ...، في عالم تسوده المنافسة الشرسة، يجب أن تمكننا هذه الأداة من جذب الكفاءات الدولية إلى فرنسا"([3]). وينص المرسوم نفسه على مرونة الإمكانات المتاحة للطلاب الأجانب الذين وصلوا إلى مستوى عال من الدراسة لتمديد إقامتهم للبحث عن وظيفة أو شغلها، ويحدد المرسوم المواهب والمهارات المعنية بهذا الجواز وهي: الموظفون رفيعو المستوى والباحثون، مؤسسي الشركات، المؤسسات الناشئة، المستثمرون، الفنانون المشهورون عالميا.

استخدم فرانسوا هولاند معجما لغويا في خطابه للتعبير عن ظاهرة الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، ولتبرير سياسات حكومته. وقد تكرر مصطلح الهجرة بكل أنماطها في خطابات هولاند 128مرة من مجموع تكراراتها، بنسبة 56,18 %. بينما تكررت العبارات والكلمات التي تعبر عن الهجرة غير الشرعية 18 مرة من مجموع تكراراتها بالنسبة إلى كل من فرانسوا هولاند وإيمانويل ماكرون بنسبة 8.83 %، بينما تكرر مصطلح أجنبي بنسبة 32,61 %، ومجموع المصطلحات المعبرة عن العرب والمسلمين بنسبة 50 %. (انظر الجدول رقم 18).

الجدول (18)

التحليل الكمي لمصطلحات الهجرة في خطابات فرانسوا هولاند

تكرارات مصطلح الهجرة والمصطلحات الدالة عليها			
وحدات التسجيل	**التكرار**	**النسبة %**	**المجموع العام**
هجرة، مهاجر	68	25.47	267
Migratoire	08	22,86	35
هجرة مغاربية	05	08.93	56
أجنبي	30	32.61	92
عرب، مسلمون	22	50	44

([1]) Maxime Vaudano et Alice Maruani, Op. cit.

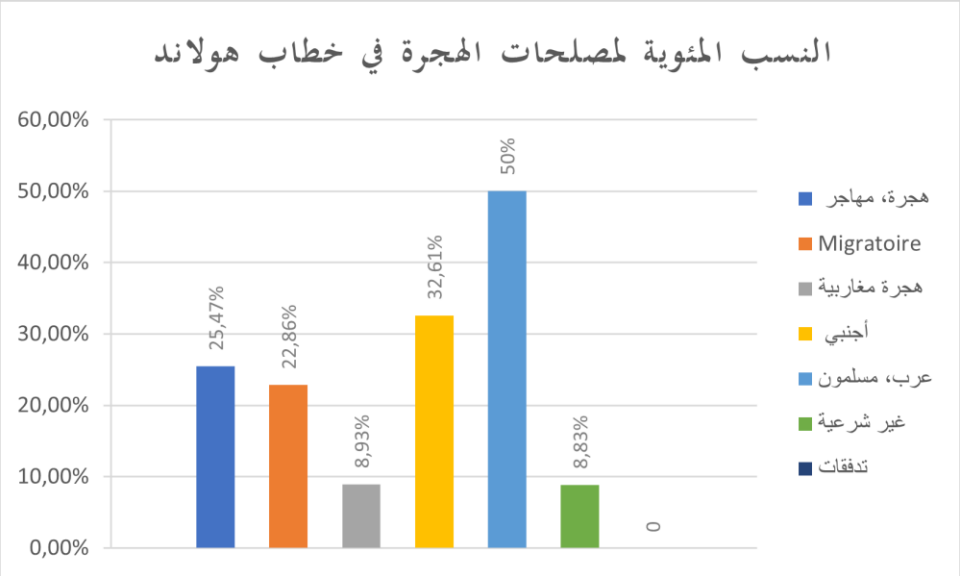
([2]) LOI n° 2016-274 du 7 mars 2016 relative au droit des étrangers en France, JORF n°0057 du 8 mars 2016, dans : https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/jo/2016/03/08/0057, consulté le 03/05/2024 à 00h 55m.

([3]) Said Bouamama, Op. Cit.

غير شرعية، سرية	03	8,83	34
تدفقات	03	9, 38	32
مجموع التكرارات	**128**	**25.25**	**507**

الشكل (6)

مخطط بياني بالأعمدة لمصطلحات الهجرة في خطابات فرانسوا هولاند



وقد حاول فرانسوا هولاند والعاملين معه الربط بين تحديات الأمن والإرهاب وبين مشكلات الهجرة والمهاجرين في فرنسا، من خلال الاستعمال المتكرر لمصطلحات الأمن واللا أمن بنسبة 14,84 %، الإرهاب والتطرف بنسبة 42,62 %، والجريمة والإجرام بنسبة 37,5 %، واعتبارها تهديدا للأمن القومي والمجتمعي. وقد ارتبط مفهوم التهديد في خطاب الرئيس السابق فرانسوا هولاند، بالأصولية الإسلامية المتطرفة والتي انتشرت في فرنسا باعتبارها بلدا للهجرة والتنوع. الأمر الذي دفعه إلى الاهتمام بمراقبة الحدود وتقييد شروط الحصول على التأشيرات من خلال سن القوانين والتشريعات التي تقيد حركة الهجرة والتنقل من البلدان المغاربية والأفريقية نحو فرنسا. وقد برز هذا الاهتمام في خطابه المتعلق بسياسات الهجرة أو خلال أحداث العنف والإرهاب التي شهدتها فرنسا في فترة حكمه. وقد تكررت مصطلحات الحدود بنسبة 15,15 %، مراقبة بنسبة 27,77 %، وتأشيرة بنسبة 30,77 %(أنظر الجدول رقم 19).

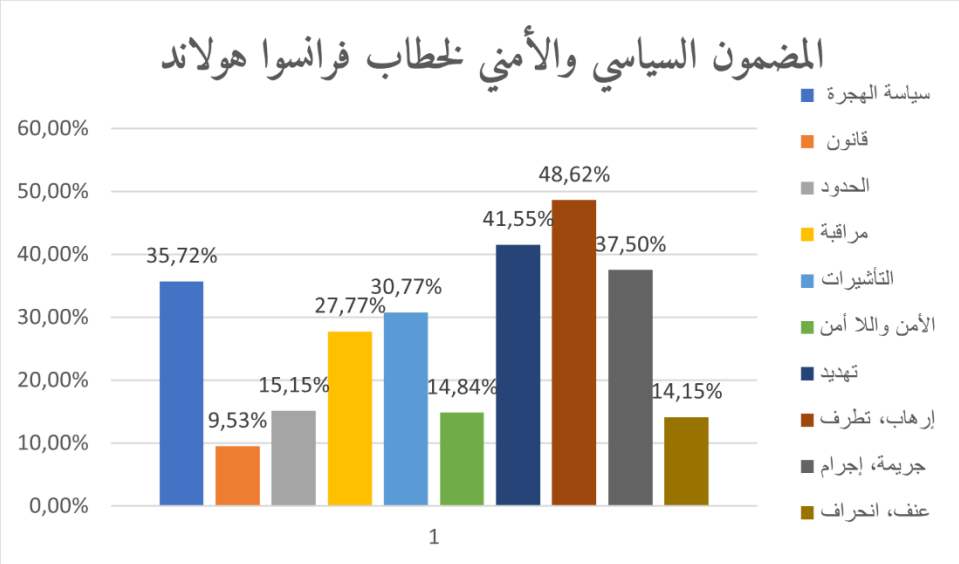
الجدول (19)

التحليل الكمي للمضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند

وحدات التسجيل	التكرار والنسبة المئوية		
	التكرار	النسبة	المج. الأفقي
سياسة الهجرة	05	35,72	14
قانون	04	9,53	42
الحدود	10	15,15	66
مراقبة	15	27,77	54
التأشيرات	08	30,77	26
الأمن واللا أمن	27	14,84	182
تهديد	32	41,55	77
إرهاب، تطرف	88	48,62	181
جريمة، إجرام	12	37,5	32
عنف، انحراف	15	14,15	106
المج. العمودي	**216**	**27,69**	**780**

الشكل (7)

مخطط بياني بالأعمدة للمضمون السياسي والأمني لخطاب هولاند



في سؤال عن علاقة توزيع الثروة بالمسائل المتعلقة بالوضع السياسي والاجتماعي، يرى "ألان غريش" أن اليسار الاشتراكي عندما كان في السلطة في فترة حكم "فرانسوا هولاند" جعل من السياسة الليبرالية الجديدة سببا في إضعاف الثقة به بشكل كامل، وقطع الصلة بين الحزب الاشتراكي وبين الطبقات الشعبية، ليس فقط على مستوى الخطاب ولكن أيضا على مستوى الفعل السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي([1]).

ترتيبا على ما سبق، ونتيجة للتحليل الكمي الذي باشرناه حول عينة خطابات فرانسوا هولاند في فترة حكمه، نلاحظ تركيز الخطاب الرئاسي على مسائل الإرهاب والتطرف والجريمة والتهديد ويعود هذا الاهتمام الزائد في نظرنا لتزامن فترة حكمه مع الأحداث الإرهابية التي مست فرنسا وكذا مع تدفقات الهجرة واللجوء نتيجة الأزمة السورية ابتداءا من سنة 2015.

الفرع الثالث: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة عند إيمانويل ماكرون

أدى تدفق اللاجئين والهجرات الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا عام 2015، إلى تعديل الأجندة السياسية العامة للاتحاد الأوروبي. واعتبارا من سنة 2016، أصبحت السياسة العامة الأوروبية أكثر صرامة، واقترحت المفوضية الأوروبية نصوصا تشريعية تهدف إلى إصلاح نظام اللجوء المشترك([2]). في هذا السياق من أزمة الهجرة واللجوء في أوروبا، واجه إيمانويل ماكرون مرشح "حركة إلى الأمام" والتي تحولت فيما بعد إلى "الجمهورية إلى الأمام"، في عام 2017 كجزء من الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في فرنسا، مرشحة الجبهة الوطنية (Front National) في هذه الانتخابات.

في ظل هذه التغيرات يعترف ايمانويل ماكرون بوجود أزمة متعددة الأبعاد والقطاعات، حيث تكرر مصطلح الأزمة (Crise) في عينة خطاباته 32 مرة بنسبة 47,05 % من مجموع تكراراتها لدى الرؤساء الثلاثة، بينما تكررت أزمه المهاجرة (Crise migratoire) مرتين في عينة خطاباته([3]). ولمعالجة هذه الأزمة يؤكد ماكرون في كل خطاباته على المقاربة الأوروبية المشتركة لمواجهة تدفقات الهجرة ولا سيما تلك القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط. وقد صرح في خطابه قائلا: " ولذا يتعين على كل من فرنسا وإيطاليا الآن إدارة أزمة الهجرة هذه. وعلينا أن نتوصل إلى حلول معًا، وأعتقد أن مناقشتنا بأكملها قد خدمت أولاً وقبل كل شيء لتوضيح هذه المسؤولية المشتركة وهذا التصميم المشترك على العمل؛ هذا التصميم على أن

([1]) ألان غريش، "اعتقد أن لصعود اليمين المتطرف في فرنسا علاقة بتاريخنا الاستعماري، هذا التاريخ الذي لم ينتهي بعد"، حاوره بسام حداد، منشور على موقع أوريان 21، متاح على الرابط: https://orientxxi.info/magazine/article5309، تاريخ الولوج: 22.09.2023 على الساعة 22سا و20د.

([2]) Denis Jamet et Bérengère Lafiandra ," Crise migratoire et discours politique d'extrême droite en France (2015-2019) : Analyse sémantique des discours de Marine Le Pen", dans : https://library.oapen.org/handle/20.500.12657/86057, consulté le 01/05/2024 à 22h 53m, p.80.

([3]) أنظر كلا من الجدول رقم (20)، والشكل رقم (8)، المتعلقين بالمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند أيمانويل ماكرون، ص.311.

نكون أكثر إنسانية وأكثر فعالية في التعامل مع هذه المشكلة وأن يكون لدينا نهج تعاوني معًا وأن ندعو إلى حلول أوروبية..."([1]).

كما تناول صحافيون من جريدة العالم (Le Monde) تصريحات الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون أمام نواب الجمعية الوطنية الفرنسية مدعيا اهتمامه بموضوع الهجرة باسم الطبقات الشعبية وليس باسم البرجوازية التي تعيش في الأحياء الراقية والذين هم في مأمن من مشاكل الهجرة وتداعياتها، وكرر ذلك أمام المنتخبين لأغلبيته الذين اجتمعوا بتاريخ 16 سبتمبر 2019 في حدائق وزارة العلاقات مع البرلمان، معتبرا الهجرة من التحديات المعاصرة والخطيرة، وأنها ستكون إحدى القضايا الرئيسية في العمل السياسي للحكومة، وأكد عن استعداده لوضع ملف الهجرة على قمة أولويات اهتمامه، وأفاد أحد المشاركين في الندوة، أن الرئيس أعرب بعبارات فظة أحيانا، عن رغبته في زيادة عمليات الطرد وإعادة المهاجرين المقيمين على التراب الفرنسي بطرق غير قانونية، والذين لا يملكون أوراقا ثبوتية، وأشار إلى أن الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي هو من أثار الموضوع([2]).

في حملته الانتخابية لولاية ثانية في 2022، لم تكن الهجرة والقضايا المرتبطة بها من القضايا المركزية في حملته الرئاسية، والتي تمت تعبئتها فقط من قبل مرشحي اليمين المتطرف. وقد أكد ماكرون، فقط ما بين الجولتين، على أهمية الهجرة في برنامجه السياسي، وكان يهدف من وراء تهميش موضوع الهجرة في حملته الرئاسية، التميز والابتعاد عن مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبين([3]). وفي هذا السياق، يرى "دامون ميافري" نقلا عن "كاميل بوزريرو" (Camille Bouzerereau) أن الماكرونية (Le Macronisme)([*]) (أو الفعل الماكروني) هو فعل غامض حيث يقول: "على عكس الإجراءات أو السياسات الماكرونية الراسخة أيديولوجيا والواضحة سياسيا، تجسد كلماته لغزا يحاول الكاتب فك رموزه"([4]).

وإذا كان موضوع الهجرة لا يبدو من أولويات الرئيس ماكرون، فيمكننا بسهولة أن نكتشف أن القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء حاضرة بقوة في السياسة وفي الخطاب السياسي لأعضاء حكومته أو على مستوى البرلمان الفرنسي وعلى مستوى الإجراءات والأدوات الإدارية والأمنية التي تم توظيفها لمحاصرة مخيمات

([1]) Déclaration de M. Emmanuel Macron, Président de la République, sur la politique d'immigration au sein de l'Union européenne, à Paris le 15 juin 2018, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/206086, consulté le 12/06/2024.

([2]) Olivier Faye et autres, L'offensive de Macron sur l'immigration, Le Monde publié le 17/09/2019, dans : https://www.lemonde.fr/politique/article/2019/09/17/, consulté le 07/09/2023 à 10h 20m.

([3]) Josselin Dravigny, "Présidence Macron et immigration : La continuité en marche", Migrations Société, 2017/2, N°168, pp.3-11, dans : https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2017-2-page-3.htm, Consulté le 07/09/2023 à 11h 05m, p.4.

([*]) الماكرونية هي عبارة عن مصطلح سياسي جديد مرتبط بإيمانويل ماكرون، والذي يقصد به: أسلوب الحكم الذي انتهجه ماكرون، منذ انتخابه رئيسا على فرنسا عام 2017 قادما من عالم المال والأعمال، ما مثّل آنذاك ثورةً على الأحزاب السياسية الفرنسية التقليدية. فجاءت "الماكرونية " نزعةً لا يمينية ولا يسارية، ليبرالية وفي الوقت نفسه، تقوم على مركزية الدولة، سلطوية ومنفتحة، مزيج من الوسطية والديغولية. تقدّمية في القضايا الاجتماعية، ومتدخّلة على المستوى الاقتصادي، وبراغماتية على المستوى السياسي.

([4]) Camille Bouzerereau, "D . Mayaffre, Macron ou le mystère du verbe. Ses discours décryptés par la machine", La tour d'Aigues, Editions de l'Aube, 2021, 342 p. , in : Corpus, n°23/2022, dans : http://journals.openedetion.org/corpus/6559, consulté le 30/10/2024 à 15h 44m.

اللجوء والهجرة في مختلف المدن الفرنسية. وتتجلى مظاهر التشدد والقمع الذي تمارسه السلطات العمومية في فرنسا تجاه المهاجرين، في العنف الذي تمارسه الأجهزة الأمنية (الشرطة والدرك) في منع المهاجرين من البقاء في هذه المخيمات، ولكن أيضا تجاه الجمعيات والمتطوعين الموجودين في الميدان، والذين يمنعون من توزيع الماء والغذاء على جموع المهاجرين واللاجئين.

في دراسة له حول خطاب اليمين المتطرف في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، لاحظ "دينيس جاميت" وبيرينجير لافياندرا" أن أيمانويل ماكرون وضع نفسه كمنافس رئيسي لمارين لوبين في الانتخابات الرئاسية لعام 2017م، وقدم نفسه على أنه الحاجز الوحيد والحقيقي أمام حزبها التجمع الوطني. وعليه فإن ايمانويل ماكرون يستعير الكثير من المصطلحات المعجمية لمنافسته مارين لوبين ولكنه يستخدمها لمهاجمتها، وتبدو التجميعات اللغوية المرتبطة بالهجرة أكثر موضوعية في تمثيل قضايا الهجرة مثل اللجوء، سياسة الهجرة([1]).

وقد بلغ مجموع المصطلحات المعبرة عن الهجرة بمختلف أنماطها ودلالاتها التي استعملها ايمانويل ماكرون في عينة خطاباته 137 مرة بنسبة 27,02 % من مجموع تكراراتها. منها 49 مرة لمصطلحي الهجرة والمهاجرين بنسبة 18,35%، و39 مرة لمجموع المصطلحات الدالة على الهجرة المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) بنسبة 69,64 %. وتكررت مصلحات الهجرة غير الشرعية (أو السرية) 12 مرة بنسبةٍ 35,29%. كما غلب تكرار مصطلح الأجانب للتعبير عن المهاجرين بنسبة 17.39 % من مجموع التكرارات (أنظر الجدول رقم20).

([1]) Denis Jamet et Bérengère Lafiandra , op.cit

الجدول (20)

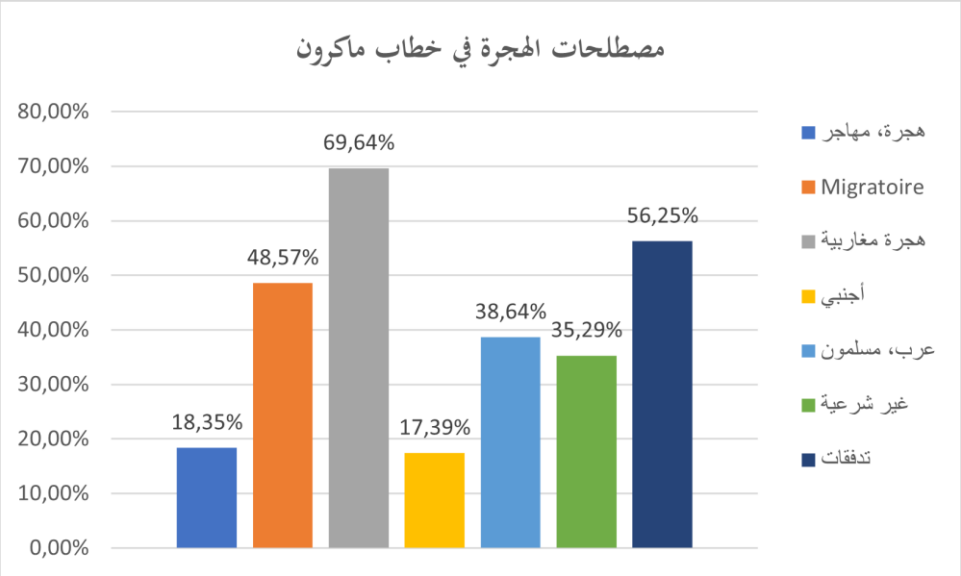
التحليل الكمي لمصطلحات الهجرة المغاربية

في خطاب الرئيس إيمانويل ماكرون

	تكرارات مصطلح الهجرة والمصطلحات الدالة عليها			
	وحدات التسجيل	التكرار	النسبة %	المجموع العام
الهجرة و المصطلحات القريبة منها	هجرة، مهاجر	49	18.35	267
	Migratoire	17	48,57	35
	هجرة مغاربية	39	69.64	56
	أجنبي،	16	17.39	92
	عرب، مسلمون	17	38,64	44
	غير شرعية	12	35,29	34
	تدفقات	18	56,25	32
	مجموع التكرارات	**137**	**27.02**	**507**

الشكل (8)

مخطط بياني بالاعمدة لمصطلحات الهجرة في خطاب ماكرون



وقد تم الكشف عن حضور الجهاز المفاهيمي البحري الذي يستعمله زعماء اليمين المتطرف، في خطابات ايمانويل ماكرون أيضا، حيث يتم استدعاء الاستعارات السائلة للتعبير عن حركات الهجرة (وهي الاستعارات المألوفة في أدبيات الهجرة). نجد تكرار كلمات: تدفقات (flux) والتي تكررت في خطابه 18 مرة بنسبة 56,25 %من مجموع التكرارات، وربطها بصفة المهاجرة (Migratoire) في غالب الأحيان والتي تكررت 17 مرة بنسبة 48,57 % من مجموع التكرارات، وفي أحيان أخرى بمصطلح الهجرة الوافدة (Immigration) أو السرية. ومع ذلك، نجد أن الصفة الأكثر استخداما لوصف تدفقات الهجرة غير الشرعية هي الهجرة الكثيفة أو الضخمة (Massif) والتي تمثل تهديدا عابرا للحدود، حيث تكرر استخدام عبارة تهديد 38 مرة في خطابه بنسبة 39,35 % . ويؤكد استعماله لهذه التعبيرات على أهمية الضغط الذي تواجهه الحكومات الفرنسية في التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية.

الجدول (21)

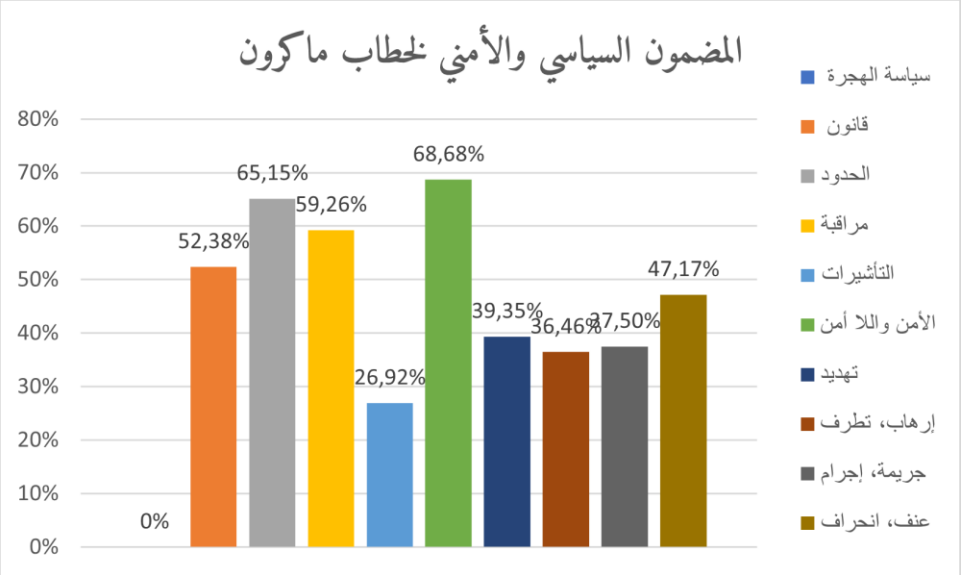
التحليل الكمي للمضمون السياسي والأمني

لخطاب الهجرة عند ايمانويل ماكرون

وحدات التسجيل	تكرار الوحدات ونسبها المئوية		
	التكرار	النسبة	المج. الأفقي
سياسة الهجرة	00	00	14
قانون	22	52,38	42
الحدود	43	65,15	66
مراقبة	32	59.26	54
التأشيرات	07	26,92	26
الأمن واللا أمن	125	68,68	182
تهديد	38	39,35	77
إرهاب، تطرف	66	36,46	181
جريمة، إجرام	12	37,5	32
عنف، انحراف	50	47,17	106
المج. العمودي	**395**	**50,64**	**780**

الشكل (9)

مخطط بياني بالأعمدة للمضمون السياسي والأمني لخطاب ماكرون



يبرز الاهتمام بقضايا الأمن وعدم الاستقرار في فترة حكم ايمانويل ماكرون من خلال تكرارات الجهاز المفاهيمي الذي يستعمله في خطابه السياسي، والذي يتوزع على العبارات والمفاهيم التالية: الأمن واللا أمن بعدد 125 مرة بنسبة 68,68 % من مجموع التكرارات، الإرهاب والتطرف بمجموع 66 مرة بنسبة 36,46 % من مجموع التكرارات، العنف والانحراف بمجموع 50 مرة بنسبة 47,17 % من المجموع، الحدود 43 مرة بنسبة 65,15 % من مجموع التكرارات. حيث يتضح جليا الربط المباشر بين تدفقات الهجرة بنمطيها الشرعي وغير الشرعي وأحداث العنف والإرهاب والجريمة في الضواحي والمدن الفرنسية، ويشدد على مراقبة الحدود حيث تكررت هذه العبارة بمجموع 75 مرة بنسبة 65,25 % من مجموع التكرارات الذي بلغ 120 مرة. ويعتبر ماكرون أن مراقبة حدود فرنسا تمتد إلى حدود الاتحاد الأوروبي من خلال أجهزة المراقبة الأمنية الأوروبية وأدواتها المختلفة مثل فرونتكس وغيرها. كما ربط ماكرون كلمة مراقبة بالإسلام السياسي حيث يذكر أن السلطات الفرنسية قامت بإجراء 28 ألف عملية مراقبة على حركات الإسلام السياسي، وتم إغلاق حوالي 906 مؤسسة إسلامية في فرنسا ([1]). كما استخدمت كلمة مراقبة (contrôle) في سياقات مختلفة للتعبير عن مجالات المراقبة والتي تبدأ من مراقبة الحدود ووثائق المهاجرين إلى مراقبة المدرسة والجمعيات والمساجد وما إلى ذلك.

وفي سياق الحديث عن مراقبة الحدود في خطابات الساسة الفرنسيين، وبخاصة في خطاب الرئيس الفرنسي الحالي يرى مراقبون أن الصورة التي تتبادر إلى الذهن على الفور هي صورة عبور خط يفصل بين بلدين. ومع ذلك، فإن الحدود في رحلة المهاجرين ليست مجرد حدود جغرافية. فبمجرد وصولهم إلى بلد المقصد، يضطر المهاجرون إلى التعامل مع أنواع أخرى من الحدود داخل المجتمع نفسه، والتي تتعدد

([1]) Déclaration de M. Emmanuel Macron, Président de la république sur l'état et le culte musulman, à paris le 16 fevrier 2023, dans : http://www.vie-publique.fr/288257, consulté le 13/03/2024 à 14h 20m.

وتكتسب دلالات عرقية ومعيارية وثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة. وتحتفظ هذه الحدود الداخلية دائما بوظيفتها المتمثلة في الإقصاء والإدماج، وهي علامات للهوية ([1]).

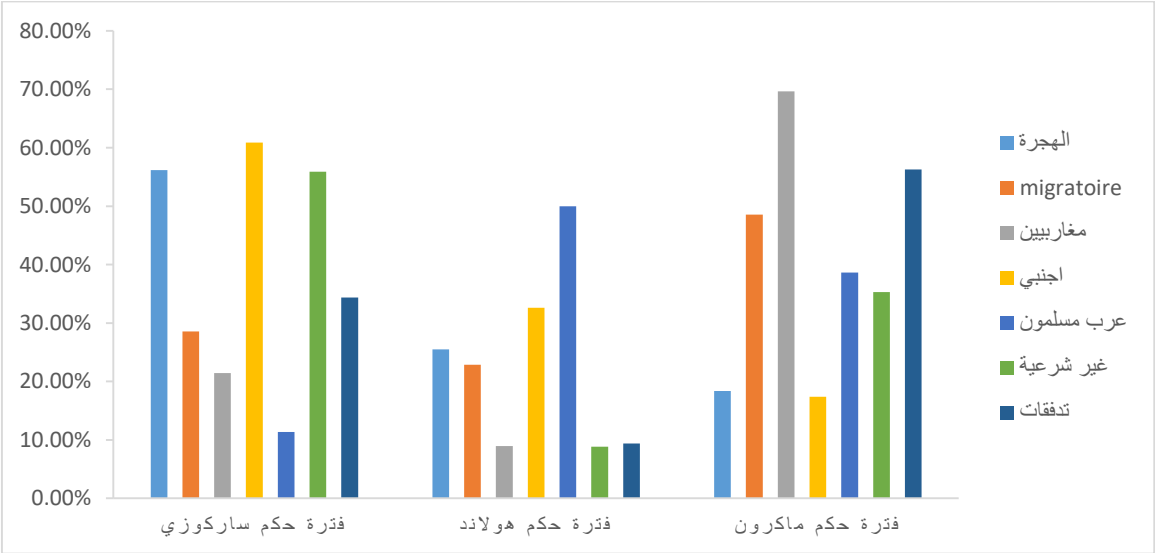
ترتيبا على ما سبق، نلاحظ أن تركيز الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على المصطلحات التقنية والتفصيلية المتعلقة بقوانين الهجرة وقضايا اللجوء أكثر من تركيزه على المصطلحات السياسية، وهو ما سجله التحليل الكمي حول مصطلح سياسة الهجرة بنسبة 0 %، ومصطلح قانون بنسبة 52,38 %، ومصطلح حدود بنسبة 65,15 % بينما بلغت أعلى نسبة بـ 68,68 % لمصطلحات الأمن واللا أمن. ويلتقي خطاب ماكرون مع خطاب ساركوزي عندما يتحدث عن حق فرنسا في اختيار المهاجرين ولا سيما هجرة الطلبة والكفاءات، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وعنف الضواحي والانحراف.

مقارنة ونتائج

الشكل (10)

المخطط البياني لمصطلحات الهجرة في الخطاب الرئاسي الفرنسي

في الفترة 2006 إلى نهاية 2023



([1]) Tiziana Caponio et Gaia Testore , "L'intégration : nouvelle frontière de l'immigration ? L'analyse du lien entre les politiques de contrôle et d'intégration en Italie et en France", Migrations Société, Vol. 24, n° 140, mars – avril 2012, Pages 285 à 294 , dans : https://shs.cairn.info/revue-migrations-societe-2012-2-page-285?lang=fr, consulté le 22/11/2024 à 22h34m .

الجدول (22)

التحليل الكمي المقارن للمضمون السياسي والأمني للخطاب الرئاسي الفرنسي في الفترة ما بين 2006 ونهاية 2023

خطابات الرؤساء		نيكولا ساركوزي		فرانسوا هولاند		إيمانويل ماكرون		
الفئة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	المج. الافقي
المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة	سياسة الهجرة	09	64,28	05	35,72	00	00	14
	قانون	16	38,09	04	9,53	22	52,38	42
	الحدود	13	19,70	10	15,15	43	65,15	66
	مراقبة	07	12,96	15	27,77	32	59.26	54
	التأشيرات	11	42,30	08	30,77	07	26,92	26
	الأمن واللا أمن	30	16,48	27	14,84	125	68,68	182
	تهديد	07	9,1	32	41,55	38	39,35	77
	إرهاب، تطرف	27	14,91	88	48,62	66	36,46	181
	جريمة، إجرام	08	25	12	37,5	12	37,5	32
	عنف، انحراف	41	38,68	15	14,15	50	47,17	106
	المج. العمودي	**169**	**21,67**	**216**	**27,69**	**395**	**50,64**	**780**

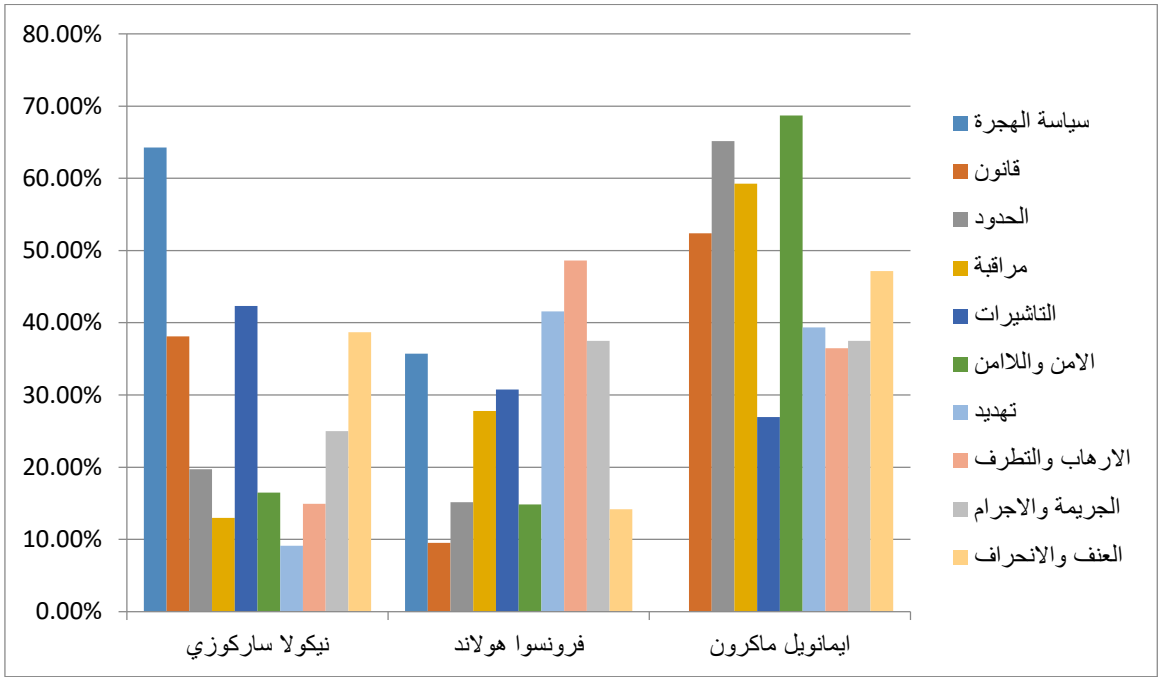
الجدول (23)

مقارنة النسب المئوية لتكرار المضمون السياسي والأمني عند الرؤساء الثلاثة

	خطابات ساركوزي		خطابات هولاند		خطابات ماكرون		
التكرارات الكلية للفئة	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	مجموع التكرارات
المضمون السياسي والأمني	169	21,67	216	27,69	395	50,64	780

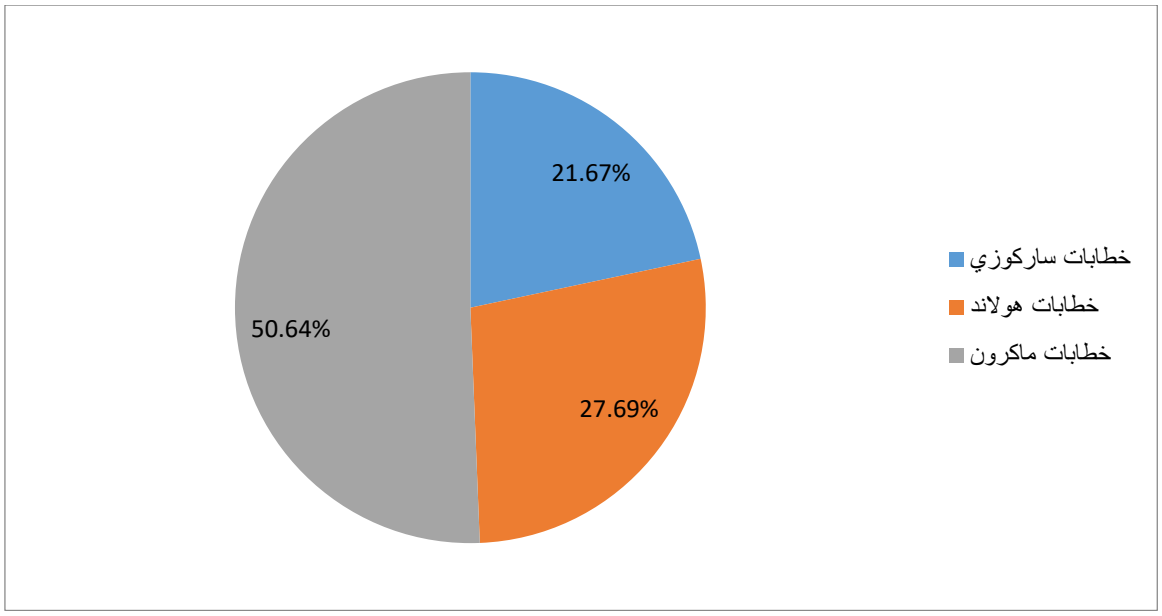
الشكل (11)

المخطط البياني العمودي للمضمون السياسي والأمني للخطاب الرئاسي الفرنسي في الفترة 2006 إلى 2023



الشكل (12)

المخطط البياني الدائري للمضمون السياسي والأمني للخطاب الرئاسي الفرنسي في الفترة 2006 إلى 2023



ترتيبا على ما سبق، ومن خلال قراءة نتائج تحليل المحتوى لعينة خطابات الرؤساء الثلاثة نجد أن المضمون السياسي والأمني الإجمالي لخطاب الرئيس الحالي ايمانويل ماكرون أعلى من مضموني خطابات كل من الرئيسين السابقين، حيث سجلنا نسبة 50,64 % لماكرون مقابل 27,69 % لهولاند و21,67 % لنيكولا ساركوزي. فبينما تضمنت خطابات ايمانويل ماكرون مصطلحات الأمن واللا أمن، مراقبة الحدود وقوانين الهجرة، ركز نيكولا ساركوزي على مصطلحات سياسة وقوانين الهجرة، التأشيرات، العنف والانحراف، بينما تركزت خطابات فرانسوا هولاند حول مفاهيم التهديد، الإرهاب والتطرف (أنظر الشكلين رقم 11 و12). ويعود ارتفاع نسبة المضمون الأمني لدى إيمانويل ماكرون في نظر الباحث إلى التأثير اليميني في سياسات الحكومات المتتالية لإيمانويل ماكرون في مجالات الهجرة.

المطلب الثاني
المضمون الاجتماعي للخطاب الرئاسي الفرنسي
المتعلق بالهجرة المغاربية ما بين 2006 و2023

يتناول هذا المطلب التحليل الكمي والنقدي للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند رؤساء الجمهورية الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 ونهاية 2023. وسيتوزع هذا المطلب على الفروع التالية:

الفرع الأول: المضمون الاجتماعي في خطاب الهجرة عند نيكولا ساركوزي

الفرع الثاني: المضمون الاجتماعي في خطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند

الفرع الثالث: المضمون الاجتماعي في خطاب الهجرة عند إيمانويل ماكرون

وسيتم عرض هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: المضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند نيكولا ساركوزي

لقد أبدى ساركوزي اهتمامه بمسائل الهجرة منذ توليه قيادة وزارة الداخلية في الحكومة الفرنسية على مرتين، الأولى من ماي 2002 إلى مارس 2004 والثانية من جوان 2005 إلى مارس 2007. حيث تمكن في الفترة الأولى من تقديم نص القانون رقم 2003- 1119 المتعلق بمراقبة الهجرة وإقامة الأجانب في فرنسا والجنسية والمؤرخ في 26 نوفمبر 2003([1]). حيث ركز في هذه الفترة على تنظيم تدفقات الهجرة النظامية وتشديد شروط الإقامة والتجمع العائلي للأجانب، كما شدد الخناق على تدفقات الهجرة غير الشرعية من خلال الإجراءات الإدارية والأمنية وتنفيذ أوامر الإعادة والطرد. وتمكن في الفترة الثانية لتوليه مقاليد الوزارة من تقديم النسخة الثانية لقانون ساركوزي في 24 جويلية 2006 والمتعلق بالهجرة والإندماج([2])، حيث سمح هذا النص بالإفصاح عن سياسة الهجرة الجديدة الموسومة بالهجرة الانتقائية أو المختارة (Immigration choisie).

وكان ساركوزي قد أوضح معالم سياسته الجديدة في صحيفة العالم (Le Monde): "لجذب العمال المهرة والباحثين وأساتذة الجامعات ومبتكري الأعمال نحو فرنسا، يجب إنشاء نظام تنقيطي على الطريقة الكندية"([3]). ولذلك، يمكن القول أن سياسة الهجرة الانتقائية تتعلق بمسألة جذب القوة العاملة المؤهلة ذات

([1]) La loi n°2003-1119 du 26 novembre 2003 « relative à la maîtrise de l'immigration, au séjour des étrangers en France et à la nationalité », dans : JORF n° 0274 du 27 novembre 2003.

([2]) LOI n° 2006-911 du 24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration, dans : JORF n° 0170 du 25 juillet 2006.

([3]) Said Bouamama, "Mondialisation du capital et politiques migratoires", (Extrait du livre de Saïd Bouamama : Des classes dangereuses à l'ennemi intérieur. Capitalisme, immigrations, racisme, Paris, Syllepse, 2021), Revue

المهارات العالية في سياق التنافس الاقتصادي العالمي بين الدول الغربية الصناعية والمتقدمة، ومن جهة ثانية لربط سياسة الهجرة بنظام الاندماج وإمكانيات فرنسا في استقبال المهاجرين والأجانب.

كما صرح ساركوزي أكثر من مرة على تشديد شروط لم شمل الاسر ومراقبة عقود الزواج المختلط وزواج المصلحة، حيث صرح في خطابه قائلا: " بنفس الطريقة، أقترح أن تبذلوا المزيد من الجهد لمكافحة زواج المصلحة الذي يكون الغرض الوحيد منه هو الحصول على تصريح إقامة، وفي نهاية المطاف، الحصول على الجنسية لزوج أو زوجة مواطن فرنسي..."([1]). وقد تكررت مفردة زواج 7 مرات في خطاب واحد فقط منها 4 مرات حول زواج المصلحة الذي يراد من وراءه الحصول على أوراق الإقامة أو اكتساب الجنسية الفرنسية. كما يرى ساركوزي أن الهجرة العائلية تفرض على فرنسا أعباء اجتماعية واقتصادية ومالية إضافية، وهو الأمر الذي يستدعي تنظيمها دون المساس بحق الأجانب في استقدام عائلاتهم ولا يضع تكلفة إضافية على السلطات العمومية.

يركز ساركوزي في معجمه المفاهيمي واللغوي على عبارات من مثل: الاستقبال (accueil)، الإقامة والضيافة (séjour)، والإدماج (intégration ou insertion)، وما إلى ذلك، حيث تكررت عبارة الاستقبال 61 مرة بنسبة 60,49 % من المجموع، وكلمتي الإقامة والضيافة بتكرار 30 مرة بنسبة 17,73 % من المجموع، وكلمة إدماج بجميع مشتقاتها 57 مرة بنسبة 28,66 % من مجموع التكرارات، غير أن هذه المصطلحات استعملت بدلالات مختلفة (أنظر الجدول رقم 24). ويرى ساركوزي أن نجاح عملية الاندماج مرتبط أشد الارتباط بمراقبة الهجرة والتحكم في تدفقاتها، حيث يصرح قائلا في نفس الخطاب: " إن فلسفتي مختلفة تمامًا: بالنسبة لي، لا شك في أن الهجرة والاندماج مسألتان مترابطتان بشكل وثيق. وهناك سبب واضح لذلك: فالسماح لأعداد كبيرة من المهاجرين بالدخول إلى فرنسا دون أن نمنح أنفسنا الوسائل اللازمة للترحيب بهم وتنظيم اندماجهم في المجتمع الفرنسي يؤدي إلى أوضاع متفجرة"([2]).

وقد أكد ساركوزي في أكثر من مناسبة على العمل من أجل الرفع من الاقتصاد الوطني وتحسين الحياة العامة للمواطن الفرنسي، من خلال تأكيده على الحق في الحياة والحق في العمل، حيث تكررت كلمة عمل في خطاباته 35 مرة من مجموع 206 بنسبة 16,99% ، وتكررت الكلمات الدالة على الشغل والتوظيف (emploi) بـ 22 مرة بنسبة 59,46 %، وتكررت العبارات الدالة على البطالة (chômage) والفقر (pauvreté) بـ 12 مرة بنسبة 48 % من المجموع. (أنظر الجدول رقم 24).

Contretemps, publie en ligne le 26/10/2022, dans : https://www.contretemps.eu/mondialisation- capital-politiques-migratoires-immigrations-racisme/, consulté le 10/08/2023 à 20h 30m.

([1]) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire et président de l'UMP, sur les objectifs et les mesures du projet de loi sur l'immigration "choisie" et l'intégration, et le bilan de la politique d'immigration depuis la loi de 2003, à l'Assemblée nationale le 2 mai 2006, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/161671, consulté le 23/09/2023 à 21h 30m.

([2]) Op.cit.

الجدول (24)

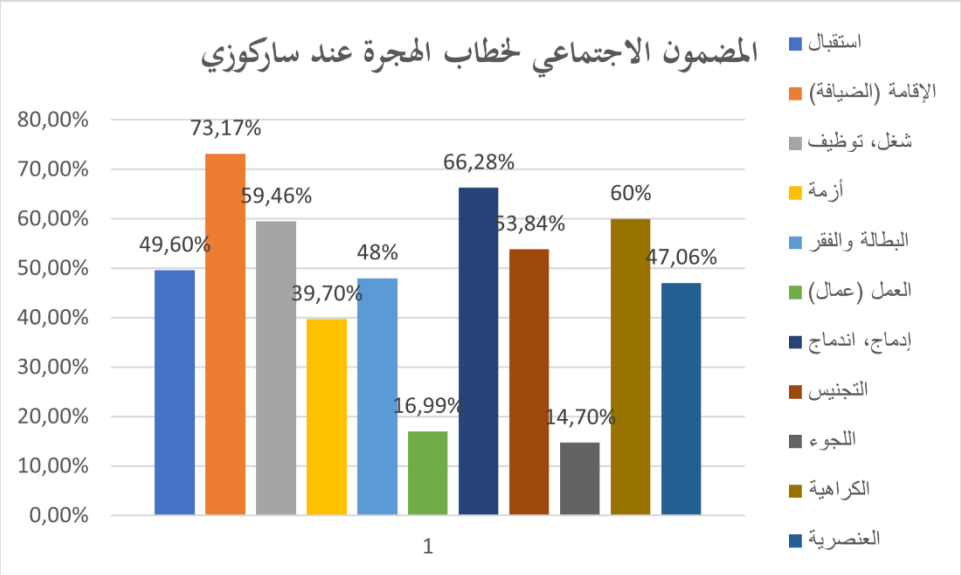
التحليل الكمي للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة

عند نيكولا ساركوزي

وحدات التسجيل	التكرار	النسبة %	المجموع الافقي
استقبال	61	49,60	123
الإقامة (الضيافة)	30	73,17	41
شغل، توظيف	22	59,46	37
أزمة	27	39,70	68
البطالة والفقر	12	48	25
العمل (عمال)	35	16,99	206
إدماج، اندماج	57	66,28	86
التجنيس	14	53,84	26
اللجوء	05	14,70	34
الكراهية	12	60	20
العنصرية	08	47,06	17
المجموع العمودي	283	42,05	673

الشكل (13)

مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند ساركوزي



إن إضفاء الشرعية على العلاقة بين الحق في الإقامة للمهاجرين والربحية لفرنسا، يسمح للمنطق النفعي بالتلاعب والاحتيال بإخفاء مزايا ومكاسب معينة وتعظيم التكاليف غير المبررة، مما يؤدي إلى اعتبار الهجرة عبئا اقتصاديا لا يطاق في النقاشات السياسية والإعلامية. وتهدف ثنائية الهجرة المرغوبة وغير المرغوب فيها، بغض النظر عن محتوى هذه الفئات، إلى تبرير طرد المهاجرين غير المرغوب فيهم وعدم استقرارهم القانوني، إذ أن عبارة "الهجرة التي يمكن التخلص منها" (Immigration jetable)، مناسبة لتعيين المعنى الحقيقي والمكمل لما يسمى بسياسة الهجرة المختارة ([1]).

إذا نظرنا إلى خطاب نيكولا ساركوزي حول السياسة الجديدة للضواحي والذي ألقاه في قصر الإليزيه بتاريخ 8 فبراير 2008، أمام آلاف الضيوف من سكان الضواحي والجمعيات والمسؤولين المنتخبين ورجال المال والأعمال، فإنه يبدأ بوصف الوضع الراهن والماضي، ويتحدث عن الجهود التي بذلها الوزراء وكذلك أسباب معاناة السكان. ويبدأ خطابه بقوله مثلا: "... نعلم جميعا ذلك، هناك مناطق في فرنسا يصعب تحقيق النجاح فيها وتحقيق طموحاتك وأحلامك أكثر من أي مكان آخر. هناك أحياء في فرنسا حيث الحياة أصعب من أي مكان آخر لأن كل المعوقات، كل الصعوبات تتركز هناك، لأن هناك المزيد من الفقر، والمزيد من البطالة، والمزيد من العنف، والمزيد من انعدام الأمن أكثر من أي مكان آخر..."([2]).

([1]) Said Bouamama, Op. Cit.

([2]) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, Président de la République, sur une nouvelle politique pour les banlieues, à Paris le 8 février 2008. Dans : https://www.vie-publique.fr/discours/169627, consulté le 22/11/2024 à 21h 20m.

أنظر الملحق رقم (3)، المتعلق بخطاب نيكولا ساركوزي حول السياسة الجديدة للضواحي، ص. 388.

وعند حديثه عن الهجرة وحتى لا يقتصر حديثه على المهاجرين، يتحدث عن الشباب بشكل عام. ويقتصر نيكولا ساركوزي في خطابه على موضوعي المدرسة والعمل، حيث يرى بأن التعليم الجيد شرط للحصول على وظيفة. ويعترف بضرورة تحسين نظام التعليم وهو شرط الاندماج الناجح في المستقبل لأنه لا يمكن لأحد الاندماج، إذا كان لا يتكلم لغة البلد مثلاً. ومنذ ذلك الحين، ربط التعليم بالاندماج الذي يفشل أحيانًا بسبب عدم تحدث الآباء للغة الفرنسية، ولذلك تكررت مصطلحات الإدماج في عينة خطاباته بنسب عالية قدرت بـ 66,28 %.

غير أن طريقته في إنهاء الخطاب، تبدو مثيرة للاهتمام لأن خاتمته ليست محايدة مثل بقية الخطاب حيث كان لا يزال يحاول قول العموميات، وفي النهاية يتحدث عن فرنسا التي يحلم بها مع تنوع المهاجرين الممزقين بين ثقافتهم الأصلية وثقافة البلد المضيف، حيث يقول في خطابه السابق: "...ولضمان أن تكون فرنسا أرض هجرة ناجحة نص القانون الذي صدر في نوفمبر الماضي على أنه لا يمكن لأي شخص أن يجلب عائلته إلى فرنسا دون أن يكون لديه الدخل اللازم للعيش الكريم، وأنه لا يمكن لأي شخص أن يستقر في فرنسا دون عقد استقبال واندماج للعائلة، أو دون أن يتكبد عناء الكتابة والتحدث باللغة الفرنسية. لأنه لا يمكن للمرء أن يرغب في الاستقرار في فرنسا دون احترام ثقافتها وقيمها وقوانين الجمهورية. لا مكان في فرنسا لتعدد الزوجات ولا للختان ولا للزواج القسري ولا للحجاب في المدرسة ولا لكراهية فرنسا. لأنه لا يمكن بناء أي شيء على كراهية الآخرين. وراء الكراهية هناك الانغلاق الطائفي وقانون القبائل، قانون القوة الوحشية والمنهجية. إذا كنتم تعيشون في فرنسا، أريدكم أن تحترموا فرنسا. لأن فرنسا بلد يجب أن تفخروا به...."([1]). وكأنما يضع ساركوزي المهاجرين وخاصة شباب الأحياء منهم سببا لكل المشاكل التي تعاني منها الضواحي الفرنسية.

يؤكد ساركوزي على الحاجة إلى التوازن بين الواجبات والحقوق بالإضافة إلى إضفاء الطابع الشخصي على سياسة الاندماج، ومنح الشباب وسائل النجاح في الحياة ومحاربة المشاكل التي تؤدي إلى العزلة، معتبرا الهجرة غير الشرعية والاندماج الفاشل، والفشل الدراسي، فضلا عن عدم نشاط الشباب، وما إلى ذلك، عوامل قد تزيد من مشاكل الشباب وعزلتهم وعدم اندماجهم. وقد ظل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على خط المواجهة للرد على الأحداث، حيث اقترح في أعقاب أحداث غرونوبل الدرامية في 2010، سحب الجنسية الفرنسية من كل شخص أجنبي أضر عمدا بحياة موظف في الجيش، الشرطة أو الدرك. لكن هذا الاقتراح لم يتم الاحتفاظ به في مشروع القانون السالف الذكر([2]).

تتحدد شروط الحصول على الجنسية الفرنسية بالكثير من الشروط وعلى رأسها اعتناق القيم الجمهورية واحترام مبدأ العلمانية، اتقان اللغة الفرنسية، واعتناق قواعد السلوك في الحياة الفرنسية. وقد تكرر مصطلح

([1]) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, Président de la République, sur une nouvelle politique pour les banlieues, Op.cit.

([2]) Bertrand Augé et autres , "Plus que des mots : Analyse des discours de l'exécutif sur l'immigration en France (1975- 2018)",dans : https://shs.hal.science/halshs-02903068/ , consulté le 27/10/2023 à 11h14m.

الجنسية 12 مرة في عينة خطاباته بنسبة 46,16 %، وتكررت عبارة حق اللجوء 5 مرات بنسبة 33,33 %. وفي ظل تصاعد الخطاب الشعبوي والعدائي للهجرة، يشير ساركوزي إلى وجود مظاهر العنصرية والكراهية تجاه المهاجرين والأجانب، وهو في هذا الصدد ينكر عنصرية فرنسا خلال حملته الرئاسية في 2007، قائلا: ".. لا أقبل أن يرغب الناس في العيش في فرنسا بينما يعلنون كراهية فرنسا. أريد محاكمة العنصرية ومعاداة السامية وإدانتها بأقصى قدر من الصرامة. لكنني لا أريد أن يقول الناس إن كل الفرنسيين عنصريون أو معادون للسامية، لأن هذا غير صحيح..."([1]). وقد تكررت كلمة عنصرية 8 مرات بنسبة 47,06 %، وكلمة كراهية 12 مرة بنسبة 60 % من مجموع التكرارات **(أنظر الجدول رقم 24)**.

ترتيبا على ما سبق تسجيله من أرقام، نلاحظ أن نيكولا ساركوزي يركز في خطابه الاجتماعي على سياسة الإدماج والمرتبطة بتوفير شروط الإقامة والعمل في مقابل التأكيد على احترام شروط الإدماج المتعلقة بإتقان اللغة الفرنسية واحترام قيم الجمهورية. وقد سجلت مصطلحات الإقامة والاستقبال، الإدماج، الشغل، والكراهية أعلى النسب في عينة خطابات ساركوزي، مقارنة بالمصطلحات الأخرى. وأن خطاب الهجرة الانتقائية الذي أعلن عنه ساركوزي بداية من 2005، وصاغته الحكومات المتعاقبة على شكل قوانين وإجراءات، ليس أكثر من خيار لإفراغ البلدان الأفريقية والمغاربية من عمالتها المؤهلة دون أن تضطر الدولة الفرنسية إلى تحمل تكاليف التعليم والتدريب والتكوين لهذه الفئة من القوة العاملة.

الفرع الثاني: المضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند

تولى فرانسوا هولاند([*]) حكم الجمهورية الفرنسية في 2012، وهي السنة التي تلت اندلاع ثورات الربيع العربي، وبالأخص في تونس، مصر، ليبيا، وفي سوريا، ورغم تدفقات اللاجئين إلى فرنسا لا سيما بعد الأزمة السورية في 2015، إلا أن الخطاب السياسي لهولاند ظل مرحبا ومتسامحا إزاء المهاجرين والأجانب، اعتبارا لما قدمته هذه الشريحة من السكان من أجل ازدهار فرنسا اقتصاديا وإغناءها اجتماعيا وثقافيا. فلطالما حظى ملف الاندماج بأهمية كبيرة في فرنسا، في مختلف فترات حكم اليسار الاشتراكي. وقد برز هذا الاهتمام من خلال توفير برامج خاصة لاستقبال وإقامة المهاجرين، وتوفير السكن والرعاية الصحية، إضافة إلى توفير الإطار القانوني لاستيعاب اللاجئين والمهاجرين داخل المجتمع الفرنسي.

([1]) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire, président de l'UMP et candidat à l'élection présidentielle, sur l'histoire de l'identité française, le respect des valeurs de liberté, la promotion de la langue française et la maîtrise de l'immigration, Caen le 9 mars 2007, dans : dans : https://www.vie-publique.fr/discours/165843, consulté le 24/09/2023 à 23h 33m.

([*]) ولد فرانسوا هولاند يوم 12 أوت 1954 بمدينة روان في شمال غرب فرنسا، لأم يسارية وأب ترشح في مناسبتين على لوائح أقصى اليمين في انتخابات بلدية روان عامي 1959 و1965، نال شهادة في القانون من جامعة باريس، ثم تخرج عام 1980 من المدرسة الوطنية للإدارة التي تخرجت منها. انضم إلى الحزب الاشتراكي عام 1979، وبدأ نجمه في الصعود منذ ذلك الحين حتى ارتقى عام 2012 أعلى منصب في الدولة. يعتبر هولاند ثاني رئيس اشتراكي بعد فرانسوا ميتران في تاريخ الجمهورية الخامسة حتى الآن.

وقد استخدم هولاند نفس المعجم اللغوي لسلفه ساركوزي، غير أنه رفض سياسات التقشف التي لجأ إليها سلفه، بسبب الأزمة المالية العالمية وجعلها أحد أبرز النقاط التي أثارها خلال حملته الانتخابية في 2012، وأكدها عقب فوزه في الدور الثاني من انتخابات الرئاسة. حيث تكررت في خطابه مصطلحات الاستقبال 36 مرة بنسبة 29,26 %، والإقامة 7 مرات بنسبة 17,07 % للدلالة على الضيافة والإسكان. كما تكرر لفظ العمل 50 مرة بنسبة 24,27 %، إلا أن استخدام هذا اللفظ ليس بالضرورة تعبيرا عن الشغل والوظائف، وإنما استخدم للتعبير عن العمل الحكومي في غالب الأحيان، بينما استخدم لفظ الشغل 10 مرات بنسبة 27,02 % للتعبير عن تشغيل العمال. وبالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية وارتفاع حجم الديون الخارجية لفرنسا إلا أن السياسة الحكومية في العهدة الرئاسية لهولاند، تميزت بتشجيع الانفاق الحكومي على المجالات الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة. وقد تكرر في خطابه مصطلح الاندماج بجميع دلالاته 20 مرة بنسبة 23,25 %، ومصطلح الفقر والبطالة بنسبة 24 % **(أنظر الجدول رقم 25)**. وقد استخدم مصطلح إدماج (insertion) 6 مرات، للتعبير عن الادماج الثقافي والديني، ولكن أيضا للتعبير عن إدماج الأجانب والمهاجرين في المدرسة والحياة العامة.

وبالرغم من تدني نسبة تكرار مصطلحات الإدماج في عينة خطابات هولاند إلا أنه يعترف بالتهميش والإقصاء وعدم المساواة التي يعاني منها المهاجرون في فرنسا، إذ يصرح قائلا: "لا يزال عدد كبير جدًا من مواطنينا من ذوي الخلفيات المهاجرة يعتبرون أنفسهم أجانب بسبب أصولهم. ويشعر العديد من مواطنينا بأنهم لم يعودوا في وطنهم عندما يضع الآخرون أنفسهم خارج القواعد المشتركة. هذا هو التوتر الرئيسي الموجود في بلادنا. وفي كلتا الحالتين، فرنسا هي المتأثرة والمصابة .لذلك يجب علينا الرد على هذا التفكك المزدوج للميثاق الجمهوري حتى يعتبر الجميع أنفسهم فرنسيين في فرنسا وقادرين على العيش معًا"([1]). وإيفاءا بوعوده الانتخابية تم منح المواطنين الفرنسيين من خلفيات مهاجرة حق التصويت في الانتخابات المحلية.

وبالرغم من تصريحه برفض مفهوم الهجرة الانتقائية الذي أتى به سلفه ساركوزي، وتفضيله للهجرة المتشاركة (Immigration partagé)، وأمله في التعاون والتفاوض مع بلدان المنشأ للاستفادة من مكاسب الهجرة حسب احتياجات الاقتصاد والتنمية لكليهما، إلا أنه ظل مستمرا في تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية من خلال تفضيل الهجرة الطلابية وهجرة الكفاءات، إذ يصرح في نفس الخطاب قائلا: " في حين أن كل الخطاب الذي ألقيته منذ عامين ونصف هو القول بأننا بحاجة إلى المزيد من الطلاب الأجانب لأنه استثمار كبير لفرنسا، فهي فرصة غير عادية لتكون قادرًا على الحصول على أفضل المواهب والباحثين الذين يأتون إلى هنا إلى فرنسا للدراسة. ماذا ستكون فرنسا بعد 20 أو 30 سنة إذا لم تعد ترحب بهم عندما يتضاعف

([1]) Déclaration de M. François Hollande, Président de la République, sur l'immigration en France, à Paris le 15 Décembre 2014, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/193324, consulté le

أنظر الملحق رقم (4)، المتعلق بخطاب فرانسوا هولاند حول الهجرة، بتاريخ 15 ديسمبر 2014، ص. 396.

عدد الطلاب في العالم بحلول عام 2020؟. وهذا هو السبب وراء إزالة العقبات المتعلقة بتنقل الطلاب تدريجياً لأن فرنسا يجب أن تجتذب جميع المواهب من جميع أنحاء العالم"([1]).

أما بخصوص حق اللجوء والإقامة في فرنسا فقد استخدم هولاند لفظ اللجوء بجميع معانيه بنسبة 73,52% ، وهو ما يشير بصورة واضحة بسياسة اللجوء المنفتحة والمرحبة نسبيا مقارنة بسلفه ساركوزي. ورغم ذلك يعترف هولاند بوجود مظاهر العنصرية والكراهية في المجتمع الفرنسي، إذ يقول في نفس الخطاب: " لا يزال الأجانب متهمين بنفس الشرور: أخذ الوظائف من الفرنسيين، والتمتع بمزايا اجتماعية غير مستحقة رغم أن أخطر الدراسات تظهر أنهم يساهمون في الحسابات الاجتماعية أكثر مما يستفيدون منه". ويضيف: "هل أنا بحاجة إلى ذكر الفترة المظلمة من التعاون، وإطلاق العنان للكراهية، والاستنكار، والتسويات؟ ثم حرب الجزائر التي أطلقت العنان لمشاعر أخرى؟ كانت الستينيات أيضًا سنوات العنف، وشهدت سنوات السبعينيات اعتداءات عنصرية وجرائم قتل لم نعد نتذكرها؟ لقد اتسمت كل حقبة بالعنف والتعصب...". وهو ما تشير إليه الأرقام والبيانات الموضحة في الجدول رقم(25)، حيث تكرر مصطلح عنصرية بنسبة 52,94 %، ومصطلح كراهية بنسبة 25 % من مجموع التكرارات.

الجدول (25)

التحليل الكمي للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة

عند فرانسوا هولاند

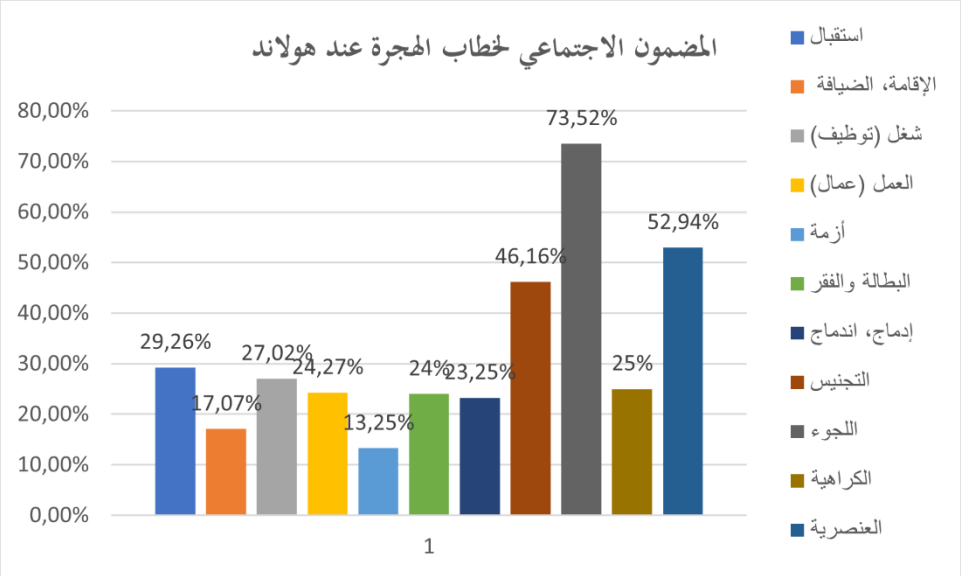
وحدات التسجيل	التكرار	النسبة %	المجموع الافقي
استقبال	36	29,26	123
الإقامة، الضيافة	07	17,07	41
شغل (توظيف)	10	27,02	37
العمل (عمال)	50	24,27	206
أزمة	09	13,25	68
البطالة والفقر	06	24	25
إدماج، اندماج	20	23,25	86
التجنيس	12	46,16	26
اللجوء	25	73,52	34

([1]) Déclaration de M. François Hollande, Président de la République, sur l'immigration en France, Op.cit.

الكراهية	05	25	20
العنصرية	09	52,94	17
المجموع العمودي	179	26,59	673

الشكل (14)

مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند هولاند



ترتيبا على ما سبق تسجيله من أرقام وبيانات اخصائية، يمكن ملاحظة ما يلي:

بالرغم من الخطاب المرحب والمتسامح مع المهاجرين والأجانب في تصريحات وبيانات الرئيس السابق فرانسوا هولاند، ودون إنكار فوائد الهجرة، إلا أنه لم يتجه في سياسات حكومته نحو التسوية الواسعة النطاق لأوضاع المهاجرين والأجانب بدون أوراق. أين سجل التحليل نسبا متدنية لمفاهيم الاستقبال، الإقامة، العمل والاندماج. وقد اتسمت سياسة حكومته بالواقعية من خلال اقتراح إصلاحات ضيقة لمعايير التسوية والتأكيد على المعاملات الإنسانية تجاه هؤلاء. ولذلك فقد حظي موضوع اللجوء بأعلى نسبة في التحليل بقيمة 73,52 %، كما حظيت مسألة التجنيس بنسبة 41,16 %. ويبدو أن اليسار الاشتراكي نجح نسبيا في إخراج قضايا الهجرة من التسييس الشديد والمتطرف في السنوات العشرين التي سبقت فترة حكم فرانسوا هولاند.

وبالرغم من الاعتراف الصريح بأهمية الهجرة في الاقتصاد الفرنسي في ظل التنافس العالمي، إلا أن سياسات فرانسوا هولاند لم تخرج عن الاتجاه الذي رسم من طرف سلفه في السنوات التي سبقت فترة حكمه، ولا سيما

باتجاه اختيار وانتقاء الهجرة التي يحتاجها الاقتصاد الفرنسي، كما تأثر خطابه بأحداث العنف والإرهاب التي مست فرنسا في سنوات حكمه، وهو ما سنراه في المطلب المتعلق بالمضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند.

الفرع الثالث: المضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند ايمانويل ماكرون

اتسمت فترة حكم الرئيس ايمانويل ماكرون في عهدته الأولى بكثرة الاحتجاجات لا سيما في قطاعات الشغل، ونظام التقاعد، ولا أدل على ذلك احتجاجات أصحاب السترات الصفراء. كما شهدت فترة حكمه حتى الآن صراعات سياسية حول ملفات الهجرة والقدرة الشرائية في ظل هشاشة أغلبيته الرئاسية وتأثيرات اليمين واليمين المتطرف. وفي ظل هذا الصراع وأزمة الحكم يجسد ايمانويل ماكرون سياسة أسلافه من الرؤساء لا سيما ما تعلق منها بإجراءات انتقاء المهاجرين وجذب الطلبة والكفاءات، وتقييد شروط استقبال المهاجرين الاقتصاديين، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وإعادة المهاجرين بدون أوراق إلى أوطانهم الأصلية.

في المجال الاقتصادي والاجتماعي، يقف الخطاب الماكروني عند مفترق الطرق بين الليبرالية المتطرفة والإصلاح الاجتماعي، أين يتمسك ماكرون بتفسير العالم الاقتصادي أكثر مما يناقشه. ويستعير ماكرون من سلفه ساركوزي قيم الجدارة والكفاءة والعمل الجاد. ويشترك ماكرون مع هولاند في لغة العصر وبعض المصطلحات مثل عدم التوازن بين الأقاليم والمناطق والتي تسبب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. ومن خلال إفراطه في استخدام مصطلحات الرقمنة والابتكار والبيئة، والتخلي عن مصطلحات البطالة والنمو. وهو ما يوضحه "دامون ميافري" (D. Mayaffre) في دراسته حول خطاب ماكرون والماكرونية. ويخلص في النهاية إلى أن خطاب ماكرون يميل إلى جهة الطيف السياسي لليمين، في حين أن هناك تأثرا بجميع رؤساء فرنسا للجمهورية الخامسة لا سيما في استراتيجيات الاتصال التي يتبعها([1]). ويضيف "ميافري" في تحليله لخطاب ماكرون على الصعيد الاجتماعي فقدان الجوهر الموضوعي لليسار والمتعلق بالتفاوت المجتمعي والطبقي، ويؤكد على الأخطاء السياسية التي وقع فيها ماكرون مع المتقاعدين، حيث كانت سياسته المرتبطة بالمعاشات مثيرة للخلاف والاحتجاجات على المستويين اللفظي والتنفيذي([2]). غير أن "ميافري" يعود مرة أخرى رفقة زميله "لوران فاني" (Laurent Vanni) ليعترف بفشله في تحليل خطاب الماكرونية في كتابه الساف الذكر، ويرى أنه لا يمكن فهم خطابات إيمانويل ماكرون، إذا نظرنا لها فقط في علاقاتها الوصفية والمرجعية، والتي هي متناقضة في نهاية المطاف مع الواقع([3]).

([1]) Camille Bouzerereau, D. Mayaffre, "Macron ou le mystère du verbe. Ses discours décryptés par la machine", La tour- d'Aigues, Editions de l'Aube, 2021, 342 p, in : Corpus n° 23/2022, dans : http://journals.openedition.org/corpus/6559, consulté le 30/10/2024 à 15h 44m, pp.2-3.

([2]) Op.cit, p.4.

([3]) Damon Mayaffre et Laurent Vanni, "Un discours care. Approche praxématique du discours d'Emmanuel Macron (2017 – 2024)", Les cahiers de praxématique, 2023, 80, dans : http://journals.openedition.org/praxematique/8808, consulté le 30/10/2024 à 15h 20m, p.1.

في 14 جويلية من سنة 2023، ظهر إيمانويل ماكرون على شاشات التلفزيون الفرنسي من أجل تقييم النقاش الوطني والتداول خلال 100 يوم حول إصلاح نظام التقاعد، حيث كان الرئيس ماكرون قد حدد هدفين رئيسيين لهذه المهلة والتي كان من المفترض أن تنقذ فرنسا من حرب أهلية وتنقذ الحكومة في السلطة من خلال: إجراءات التهدئة المفترضة بعد صراع اجتماعي وسياسي حاد في الشارع وفي الجمعية الوطنية. وثانيا، بتوسيع الأغلبية الرئاسية لتفادي تكرار استخدام المادة 49-3 من أجل إقرار النصوص القانونية. وفي هذا السياق، يرى ميافري وزميله، أن فرنسا شهدت في هذه المرحلة من تاريخها مظاهر حرب أهلية في معظم البلديات الكبيرة والمتوسطة، خلال 100 يوم السالفة الذكر. حيث تحدثت الحكومة عن إصابة 900 شخص من جهاز الشرطة، في أسبوع واحد، وعن نهب المدارس وقاعات البلديات. وتحدثت المعارضة عن عنف الشرطة وعن عنصرية الدولة. وقدرت الصحافة الفرنسية الخسائر بـ 5000 سيارة محترقة، و1000 مبنى عام متضرر، وقدمت الصحافة الدولية جدولا لمائة يوم من الحرب الأهلية([1]).

أما فيما يخص الجهاز المفاهيمي والمعجم اللغوي الذي يستخدمه إيمانويل ماكرون لتوصيف المضمون الاجتماعي والاقتصادي لموضوع الهجرة، فقد تركز على استخدام مصطلحات العمل (Travail) والعمال بنسبة 58,73 %، غير أن ماكرون يستعمل هذا المصطلح للدلالة على عمل الحكومة في أغلب السياقات، في مقابل استخدام مصطلح الشغل أو التوظيف (Emploi) بنسبة 13,51 % فقط، والتي عبرت في مجملها عن التوظيف في قطاع الشرطة. وقد لوحظ استخدام مصطلح خلق مناصب (créer des postes) مرتين فقط في عينة خطابه، في سياق حديثه عن الدين الإسلامي وضرورة الاستثمار في المعرفة بالعالمين الإسلامي العربي، حيث يقول: " ... وأنا أتحدث هنا أمام أكاديميين بارزين عززوا تميز المدرسة الفرنسية. .. علينا أن نكون واضحين بشأن حقيقة أننا لم نحظَ بالمستوى المناسب من الاستثمار في السنوات الأخيرة، وأننا بحاجة إلى إعادة الاستثمار في المعرفة في العالم الإسلامي، بل وفي العالم العربي أيضًا، وفي مختلف المناطق الجغرافية، وإعادة إنشاء كراسي ومناصب في الدكتوراه ..."([2]).

أما عن المصطلحات الدالة عن البطالة (Chômage) والفقر (Pauvreté) فقد تكرر مجموعها بنسبة 28 %، ويرى ماكرون أن الفقر والانحراف من العوامل التي تؤدي إلى عدم الاندماج. واستخدم مصطلح الإندماج بنسبة 10,46 %، منها 4 مرات للدلالة على إدماج العاملين في صفوف الشرطة. كما تكرر مصطلح اللجوء بنسبة 11,76 %. وقد استعملت هذه المفاهيم والمصطلحات في صيغتها الصرفية، مثل (Accueillir, travailler, intégrer, créer des postes,) وما إلى ذلك من الأفعال. وهو ما يشير إلى استراتيجية الحركة التي يتبعها ايمانويل ماكرون في خطابه، وهو ما يفرغ خطاب الماكرونية من

([1]) Damon Mayaffre et Laurent Vanni, Op.cit, p. 7.

([2]) Déclaration de M. Emmanuel Macron, président de la République, sur l'État et le culte musulman, Paris le 16 février 2023, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/288257, consulté le 12/06/2024.

أي محتوى اجتماعي أو اقتصادي لخطابه السياسي حول الهجرة، وهو ما أشار إليه "دامون ميافري" في أبحاثه ودراساته. (أنظر الجدول رقم 26).

الجدول (26)

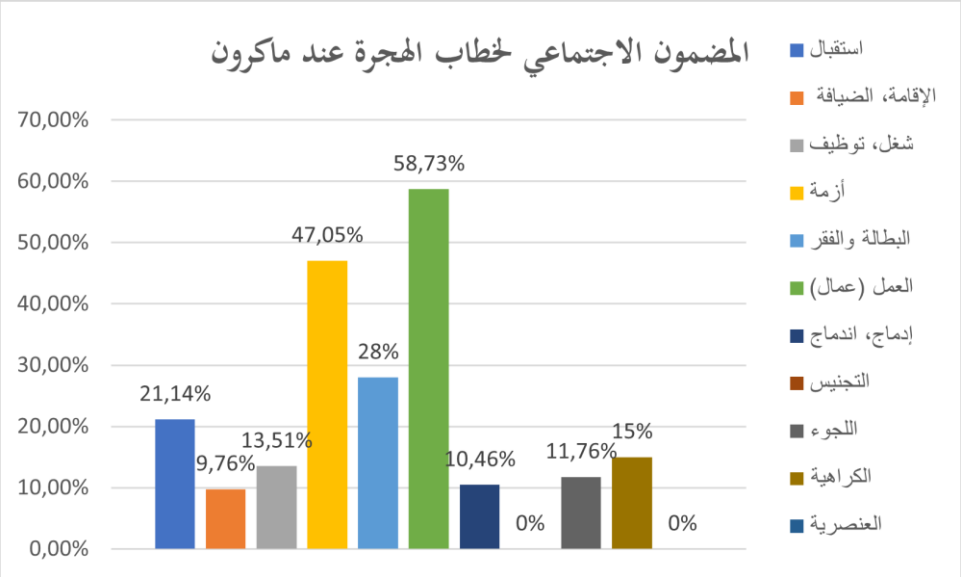
التحليل الكمي للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة

عند ايمانويل ماكرون

وحدات التسجيل	التكرار	النسبة %	المجموع الافقي
استقبال	26	21,14	123
الإقامة، الضيافة	04	9,76	41
شغل، توظيف	05	13,51	37
أزمة	32	47,05	68
البطالة والفقر	07	28	25
العمل (عمال)	121	58,73	206
إدماج، اندماج	09	10,46	86
التجنيس	00	00	26
اللجوء	04	11,76	34
الكراهية	03	15	20
العنصرية	00	00	17
المجموع العمودي	211	32,26	673

الشكل (15)

مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الاجتماعي عند ماكرون



من خلال ما سبق عرضه من نتائج التحليل الكمي والنوعي وآراء الباحثين نلاحظ أن خطاب الهجرة لدى ماكرون هو خطاب تقني فارغ من محتواه الاجتماعي والاقتصادي، غير أن سياسات حكومته العاجزة عن تجسيد تعهداته الانتخابية تميل في توجهاتها نحو اليمين تارة ونحو اليسار تارة أخرى. ولذلك نرى تدني نسب تكرارات المحتوى الاجتماعي لعينة خطاباته والتي قدرت بمجموع 211 تكرارا بنسبة 31,35 % مقارنة بمجموع تكرارات المضمون الاجتماعي لدي الرئيسين السابقين والذي قدر بـ 673 تكرارا.

مقارنة ونتائج

ومن خلال مقارنة البيانات الإحصائية لتحليل خطابات الرؤساء الثلاثة، المتضمنة في الجدولين (27)، (28) والشكلين (16) و(17)، نلاحظ أن عينة خطابات نيكولا ساركوزي سجلت أكبر نسبة لمضمونه الاجتماعي والتي قدرت بـ 42,05 %، بينما سجل فرانسوا هولاند أقل نسبة بـ 26,59 % وهو ما يشير إلى فقر مضمونه الاجتماعي رغم ما عرف عن مواقف اليسار أتجاه المهاجرين. وسجل ساركوزي أعلى نسبة بالنسبة لمصطلح الاقامة والضيافة بـ73,17 % مقابل17,07 % و9,76 % لفرانسوا هولاند وايمانويل ماكرون على التوالي.

وإذا كان ساركوزي يربط نجاح عملية الاندماج بمراقبة الهجرة النظامية والتحكم في تدفقاتها كميا، ومراقبة عقود الزواج المختلط وزواج المصلحة، وتنفيذ أوامر الطرد والإعادة للمهاجرين بدون وثائق، فإن فرانسوا هولاند يؤكد على أن نجاح الاندماج مرتبط بنجاح المسار التعليمي والتربوي لأبناء المهاجرين، وتطبيق قواعد العلمانية في إطار احترام التنوع الثقافي والديني لمكونات المجتمع الفرنسي.

وقد أبان التحليل الكمي لخطابات ماكرون عن تدني النسب المتعلقة بوحدات التسجيل المختلفة مقارنة بالمضمون الاجتماعي للرئيسين نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند. وقد عبر هذا المحتوى عن وجود أزمة سياسية تقف حائلا أمام إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. كما يشير هذا المحتوى إلى العلاقة بين البطالة والفقر وضعف عملية الاندماج.

الجدول (27)

مقارنة النسب المئوية لتكرار المضمون الاجتماعي للخطاب الرئاسي الفرنسي في الفترة ما بين 2006 ونهاية 2023

خطابات الرؤساء		نيكولا ساركوزي		فرانسوا هولاند		إيمانويل ماكرون		
الفئة	الوحدات	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	المج الأفقي
المضمون الاجتماعي والإنساني لخطاب الهجرة	استقبال	61	49,60	36	29,26	26	21,14	123
	الإقامة، الضيافة	30	73,17	07	17,07	04	9,76	41
	شغل، توظيف	22	59,46	10	27,02	05	13,51	37
	أزمة	27	39,70	09	13,25	32	47,05	68
	البطالة والفقر	12	48	06	24	07	28	25
	العمل (عمال)	35	16,99	50	24,27	121	58.74	206
	إدماج، اندماج	57	66,28	20	23,25	09	10,46	86
	التجنيس	14	53,84	12	46,16	00	00	26
	اللجوء	05	33,33	25	40	04	26,67	34
	الكراهية	12	60	05	25	03	15	20
	العنصرية	08	47,06	09	52,94	00	00	17
	المج.العمودي	**283**	**42,05**	**179**	**26,59**	**211**	**31,35**	**673**

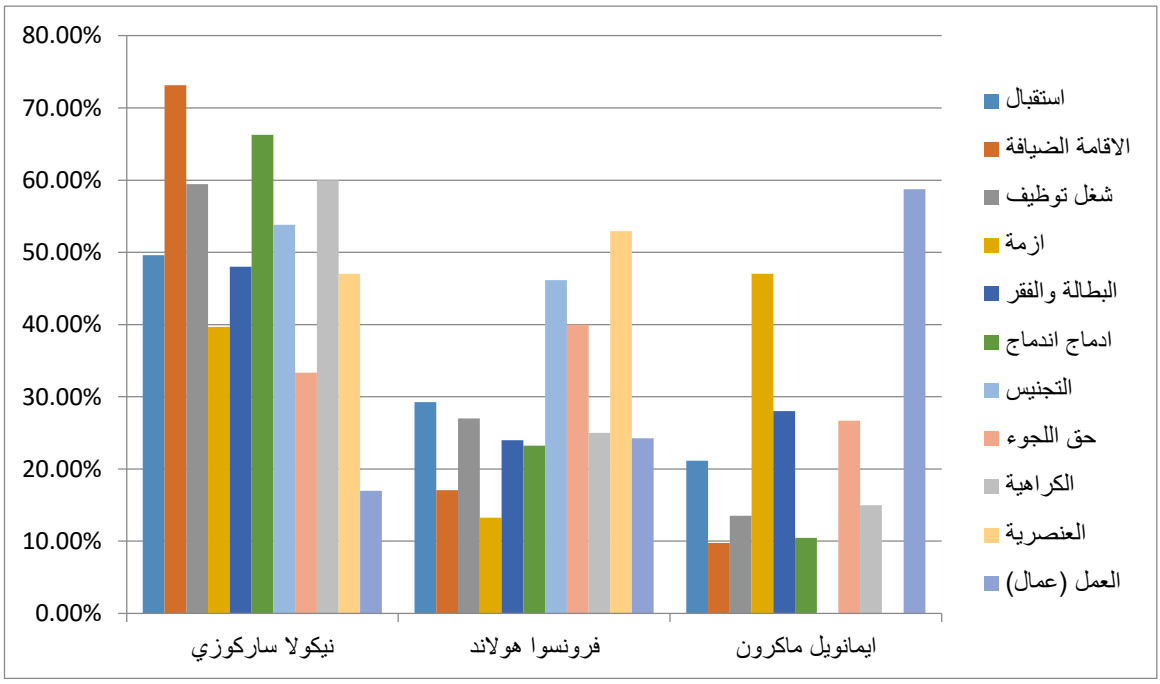
الجدول (28)

التحليل الكمي المقارن للمجموع العام لتكرارات المضمون الاجتماعي للخطاب الرئاسي الفرنسي في نفس الفترة

	خطابات ساركوزي		خطابات هولاند		خطابات ماكرون		
التكرارات الكلية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	المجموع التكرارات
المضمون الاجتماعي	283	42,05	179	26,59	211	31,35	673

الشكل (16)

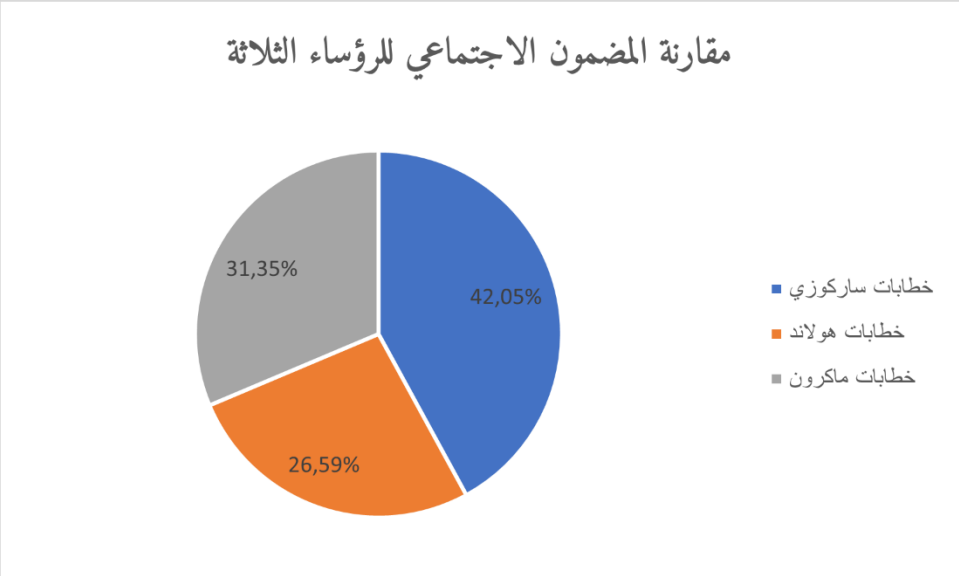
التحليل البياني العمودي المقارن للمضمون الاجتماعي لخطابات الرؤساء الثلاثة في نفس الفترة



الشكل (17)

التحليل البياني الدائري المقارن للمضمون الاجتماعي

لخطابات الرؤساء الثلاثة في نفس الفترة



المطلب الثالث

المضمون الثقافي للخطاب الرئاسي الفرنسي

المتعلق بالهجرة المغاربية ما بين 2006 و2023.

يتناول هذا المطلب المضمون الثقافي للخطاب الرئاسي الفرنسي في الفترة الممتدة ما بين 2006 ونهاية 2023، والذي يتوزع على الفروع التالية:

الفرع الأول: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند نيكولا ساركوزي

الفرع الثاني: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند

الفرع الثالث: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند إيمانويل ماكرون

وسيتم عرض هذه الفروع كما يلي:

الفرع الأول: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند نيكولا ساركوزي

لقد ساهم ساركوزي بقسط كبير في وضع مسألة الهوية الوطنية على طاولة النقاش السياسي والإعلامي في فرنسا. وبمجرد انتخابه رئيسا للجمهورية في سنة 2007، خصص لهذه المسألة وزارة بكاملها وربطها بموضوع الهجرة. وفي خريف عام 2009، جعلها موضوع نقاش وطني كبير، حول السؤال الجوهري:

ما الذي يوحد الفرنسيين؟ وما الذي يجمعهم؟ وهكذا بدأ الفرنسيون يتساءلون عن هويتهم، ولم تتوقف التساؤلات عن خصوصية الهوية الفرنسية. وفي 2009، كان الأمر يتعلق تقريبا بتحديد هوية الفرنسي المعاصر، وكان السؤال الجوهري، ماذا يعني أن تكون فرنسيا؟. أراد البعض أن يغامر في البحث عن إجابة، لكنه وجدها مهمة مستحيلة، باعتبار أن مكونات المجتمع الفرنسي متنوعة ومتعددة، وأن الهوية الوطنية في فرنسا، هي مشروع لا يزال في طور الانشاء والبناء، يود الكثيرين تجميده كما يرى "جان باتيست"، ويضيف قائلا: "لكن الهوية الوطنية ليست منقوشة على الرخام، إنها تتطور وباستمرار عبر العصور والسلطات القائمة"([1]).

في إطار حملته الانتخابية لرئاسيات فرنسا في 2007، صرح وزير الداخلية نيكولا ساركوزي قائلا: "أن تكون فرنسياً يعني أن تحب فرنسا، أن ترغب في الجمهورية، أن تحترم الدولة. أن تكون فرنسيًا يعني أن تشارك فرنسا تاريخها وقيمها. أن تكون فرنسيا يعني أن تؤمن بأن ما وراء اليمين واليسار، وما وراء الأحزاب، وما وراء المعتقدات، هناك شيء أعظم اسمه فرنسا"([2]). وقد شهد النقاش الفرنسي حول الهوية الوطنية نهايته مؤقتا في 2010 من خلال تنظيم ندوة حكومية في فبراير 2010، قررت من خلالها السلطات الحكومية بعض التدابير([3]) والتي ستنعكس سلبا مستقبلا على حضور الهجرة المغاربية والأفريقية في المؤسسات الفرنسية ولا سيما في المؤسسات التعليمية والتربوية.

في سياق حديثه عن أزمة الهوية الوطنية، غالبا ما يحيل ساركوزي المتلقي إلى تدفقات الهجرة غير الشرعية والمهاجرون بدون وثائق، حيث يصرح في خطابه قائلا: " ... تكمن مشكلة فرنسا في أنها لم تطلب شيئًا من أي شخص لفترة طويلة جدًا، ولا حتى احترام قيمها وقوانينها، وقد أدى ذلك إلى واحدة من أخطر أزمات الهوية في تاريخها. لهذا السبب نحن بحاجة إلى السيطرة على الهجرة. إذا قبلنا كل بؤس العالم، فإن مجتمعنا بأكمله سوف ينهار..."([4]). وهو بذلك يربط أزمة الهوية الفرنسية بأزمة الادماج ومشاكل الهجرة غير الشرعية. ويرى أن تسوية أوضاع جميع المهاجرين غير الشرعيين يشجع تدفق المزيد منهم على أمل أن يتم تسوية أوضاعهم يومًا ما، ويعد الفرنسيين بعدم تسوية أوضاعهم في حالة انتخابه رئيسا للجمهورية.

من جهة أخرى، جاء الإطار والمنطق الأساسي للنقاش الذي تكلفت بتنظيمه وتأطيره السلطات الحكومية للدولة الفرنسية، من ذخيرة الجبهة الوطنية بزعامة اليميني المتطرف جان ماري لوبين، والذي كان

([1]) Jean-Baptiste de Montvalon, "L'identité nationale, un chantier toujours en construction", Le Monde, publié en Ligne le 13/10/2016, dans : https://www.lemonde.fr/idees/article/2016/10/13/, consulté le 04/05/2024 à 21h 58m.

([2]) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire, président de l'UMP et candidat à l'élection présidentielle, sur l'histoire de l'identité française, le respect des valeurs de liberté, la promotion de la langue française et la maîtrise de l'immigration, Caen le 9 mars 2007, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/165843, consulté le

([3]) Jean-Claude "L'identité nationale, un chantier qui doit rester inachevé", Libération, publie en ligne à : https://www.liberation.fr/france/2010/08/06/, consulté le 04/05/2024 à 22h 41m.

([4]) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire, président de l'UMP et candidat à l'élection présidentielle, Op.cit.

ساركوزي يفتخر باستنزافه، من خلال استعارة العبارة الشهيرة للجبهة الوطنية "فرنسا إما أن نحبها أو نتركها"، والمعادية للهجرة في خطابها. ولكن من ناحية أخرى، فإن حقيقة هذا النقاش قاده أحد المنشقين عن اليسار، وهو "إيريك بيسون" (Eric Besson) وزير الداخلية في فترة حكم الرئيس الأسبق ساركوزي. وقد مثل هذا النقاش مناورة ذكية من اليمين الديغولي بقيادة ساركوزي لمحاصرة اليسار الاشتراكي في موضوع الهوية الوطنية. غير أن اليمين كان قد تخطى كل الحدود الإيديولوجية والسياسية، فقد ساهم خطابه هذا في فتح شق كبير بين مكونات المجتمع الفرنسي يصعب سده. فموضوع الهوية الذي يهدده المهاجرون وأبناء المهاجرين من أصول مغاربية وإسلامية، فتح الباب على مصراعيه أمام كراهية الأجانب بشكل مباشر، في صفوف نواب الاتحاد من أجل حركة شعبية، لدرجة كان من الضروري سد هذه الثغرات من خلال إجماع وطني، كما يرى "جان كلود مونود"([1]).

بالعودة إلى عينة خطابات ساركوزي، فإنه استخدم مصطلح الهوية (Identité) 34 مرة بنسبة 52,31 % من مجموع التكرارات. وربطها باعتناق قيم الجمهورية الفرنسية والتي تكررت 10 مرات في عينة خطاباته، كما كان مجموع تكرارات العبارات التي تحوي كلمة جمهورية (République) 169 مرة من مجموع 435 بنسبة تردد 34,85 %. كما ربطها بالعلمانية (Laïcité) والتي تكررت في خطابه 12 مرة من مجموع 67 بنسبة تردد 17,91 %، ورغم أن هذه النسبة ضعيفة مقارنة بترددها في خطاب فرانسوا هولاند بـ 70,15 %، فإن مفهوم العلمانية يتردد كثيرا في خطابات ساركوزي وهذا من بين عيوب الاختيار الجزئي للعينات. فقد استعملها ساركوزي عندما كان وزيرا للداخلية أكثر من 10 مرات، بل أن ساركوزي خصص لمسألة الهوية أكثر من 25 خطابا موزعة بين التصريحات والمقابلات الصحفية والتفزيونية.

من جهة أخرى، يرى ساركوزي أن احترام قيم الجمهورية الفرنسية يقتضي احترام مبادئ العلمانية والمساواة، ولذلك ترددت كلمات الإسلام والحجاب كثيرا في خطاباته، حيث سجل التحليل نسبة 5,88 % للاسلام، و100% للحجاب، و46,51 % للمرأة. ورغم تدني نسبة تكرار الإسلام في خطابه، وغياب مصطلح الخوف من الإسلام (Islamophobie) في العينة المختارة، إلا أن اهتمامه بمسألة الهوية يشير إلى وجود مشاعر وهواجس الخوف من الإسلام التي عبر عنها من خلال استخدامه لمصطلحات الخوف بنسبة 36,84 %، والطائفية والاثنية بنسبة 42,52 %، أنظر الجدول رقم (29).

فقد خصص ساركوزي 25 خطابا للإسلام، منذ أن كان وزيرا للداخلية وطيلة فترة حكمه. وذكر مصطلح الاسلاموفوبيا مرة واحدة في خطابه في المسجد الكبير بباريس يوم 28 سبتمبر 2006، وهو يعترف بوجود الخوف من الإسلام في المجتمع الفرنسي، حيث يقول: "الإسلاموفوبيا موجودة: ولسوء الحظ، ليس لديك الأصدقاء فقط، عندما هاجم أشخاص غير مسؤولين يوم الأحد الماضي، مسجدي كاركاسون وكيمير، ودنسوهما بالصلبان المعقوفة والشعارات العنصرية، فقد أظهروا وجه الحماقة والتعصب

([1]) Jean-Claude Monod, Op. Cit.

والكراهية"([1]). وقد تجلت مظاهر الخوف في سياسات حكومته حول حظر الحجاب والنقاب في المدرسة وفي المؤسسات العمومية، حيث تكررت مصطلحات المدرسة والتربية بنسبة 44,27% .

الجدول (29)

التحليل الكمي للمضمون الثقافي

لخطاب الهجرة عند نيكولا ساركوزي

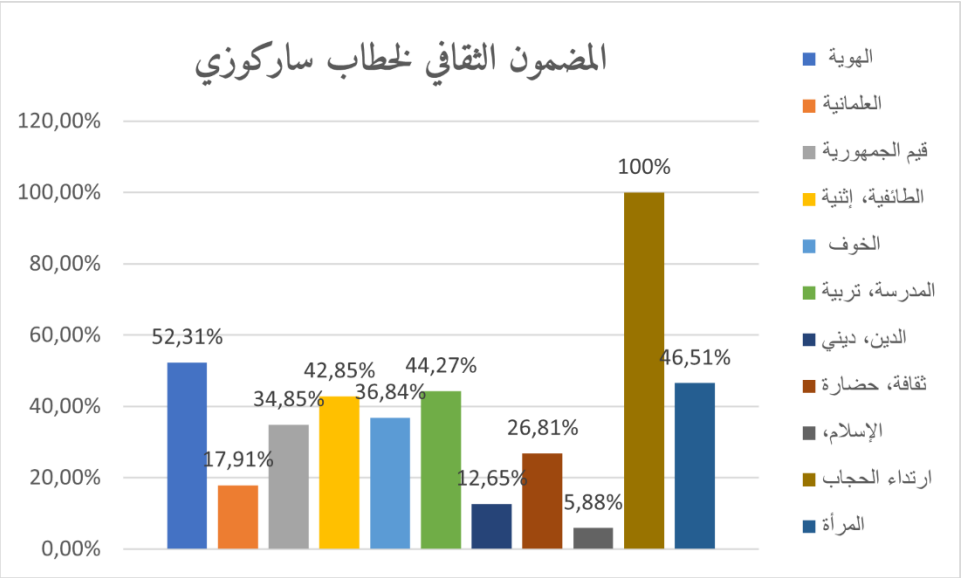
وحدات التسجيل	التكرار	النسبة	المجموع
الهوية	34	52, 31	65
العلمانية	12	17,91	67
قيم الجمهورية	169	34,85	485
الطائفية، إثنية	15	42 ,85	35
الخوف	14	36,84	38
المدرسة، تربية	58	44,27	131
الدين، ديني	11	12,65	87
ثقافة، حضارة	26	26,81	97
إسلام، مسلم	05	5,88	85
ارتداء الحجاب	03	100	03
المرأة	40	46,51	86
المجموع	387	32,82	1179

([1]) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire, sur la République et les musulmans de France, la formation des Imams et l'organisation du pèlerinage à la Mecque, Paris, le 28/09/2006, dans :http :// www.vie-publique.fr/discours/163620, consulté le 17/03/2024 à 3h 20m.

الشكل (18)

مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الثقافي

لخطاب الهجرة عند ساركوزي



لتتبع عملية تصاعد خطاب الهوية عند نيكولا ساركوزي من منظور التأثيرات المعرفية والسياسية التي يستهدفها وينتجها هذا الخطاب، تنطلق الكاتبة "كليمونس فور" في اطروحتها من فرضية رئيسية ترى في خطاب ساركوزي حول الأمة نتيجة جدلية بين مجال المبادرة ومجال القيود المرتبطة بالمجال السياسي بشكل خاص. وأن هذا الخطاب كان بمثابة مشروع إيديولوجي طويل الأمد بدأ منذ عام 2002. ولذلك قررت "كليمونس فور" أن تتحقق من ذلك من خلال التحليل الآلي لتصريحات الوزير الصادرة في الفترة ما بين 7 ماي 2002 و6 ماي 2007.

وقد أشارت في تحليلاتها، إلى أنه لا يوجد خطاب واحد بل إثنان عن الأمة. الأول، والذي وصفته بخطاب الأمة والذي كان في عامي 2003 و2005، يتم تعريفه في الأساس باعتباره خطابا لتأطير مشاكل الهجرة والاسلام، وهي مشاكل موجودة مسبقا، ولا ترتبط بشكل صريح بخطاب ساركوزي. وبالتالي فقد تمت مناقشتها لسنوات عديدة في الفضاء العام. وأن خطاب الأمة لم يستخدم مصطلح الهوية بشكل جوهري. أما الخطاب الذي وصفته بخطاب الهوية الوطنية فقد ظهر في 2006 وهو نفس الخطاب الذي وجدناه في 2007 في خطاب ساركوزي. ويختلف خطاب الأمة عن خطاب الهوية، من حيث أنه يجعل المسألة الوطنية ومضمونها المعياري، ويؤسس للهوية الوطنية كمشكلة عامة في حد ذاتها، يؤطرها النظر إلى مواضيع

الهجرة والإسلام، وهي قضايا مرتبطة ببعضها البعض والتي انتقلت مع صعود هذا الخطاب من وضع المشكلة إلى حالة التأطير([1]).

بالنسبة إلى قانون الهجرة لعام 2006، أعلن المجلس الدستوري أن المادة 63 غير دستورية، والتي كانت مخصصة في البداية لترخيص الإحصاءات العرقية، حيث كان من الواضح أن هذه المادة أظهرت تشددا في إجراءات اختبار الحمض النووي لإثبات النسب البيولوجي لأحد الوالدين المقيمين في فرنسا. في نهاية المطاف لم تعتمد الحكومة هذه العملية بسبب تردد العديد من الشخصيات في نقاش المسألة. كما تسبب نزوح المهاجرين الغجر من رومانيا، وتدفق أمواج الهجرة واللجوء من الدول العربية والمغاربية أعقاب الثورات العربية في توتر العلاقة بين الحكومة الفرنسية والمفوض الأوروبي المكلف بمسائل العدالة والحقوق الأساسية، وبين الحكومتين الفرنسية والإيطالية([2]).

ترتيبا على ما سبق، نجد أن ساركوزي يعتبر الهجرة المغاربية المرتبطة بالإسلام تهديدا للهوية الفرنسية لا سيما في بعدها الثقافي والمجتمعي. ولذلك سجلنا أعلى النسب بالنسبة لمصطلحات الهوية، الطائفية، الإثنية وحظر ارتداء الرموز الدينية، متمثلة أساسا في الخمار والنقاب الإسلامي.

الفرع الثاني: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند

في البداية نلاحظ أن الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند اختار المتحف الوطني لتاريخ الهجرة بباريس كمكان مهم وذا رمزية هامة لإلقاء خطابه الأول حول الهجرة بعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية في 2012م. حيث لم تكن هناك حاجة ملحة لذلك في ذلك التاريخ، وقد تم افتتاح المتحف للجمهور قبل 7 سنوات، لذا كان اختيار هذا المكان واضحا وهادفا لتناول مسألة الهجرة بالمعالجة أولا، ووضعها في مؤسسة تحتفي بدور المهاجرين في تحرير فرنسا وازدهارها وتطورها. وعليه، فإن سياق الخطاب هو سياق تاريخي، وأن قيمة الهجرة هي أيضا قيمة ثقافية واجتماعية. ويعزز محتوى الخطاب الدور الثقافي للهجرة والمهاجرين من خلال مساهمة المتحف في المؤسسات الثقافية والتعليمية، وهو ما يسهم بدوره في التميز الفرنسي([3]).

بالإضافة إلى ذلك، يؤكد فرانسوا هولاند على أهمية التاريخ ويذكر الفرنسيين في خطاب ألقاه في المتحف الوطني لتاريخ الهجرة بقوله: "إن استحضار تاريخ الهجرة هو استحضار لتاريخ فرنسا، إنه التاريخ، إنه تاريخنا"([4]). ويتكرر استخدام موضوع التاريخ (Histoire) في خطاباته 71 مرة. وهكذا، فإن الهجرة

([1]) Clémonce Faure, "Les effets du discours Sarkozyste de l'identité nationale (2002-2007)", thèse de doctorat, en science politique, école doctorale de droit, Université de Bordeaux, France, soutenue le 03/12/2019, p.p. 641-642.

([2]) Bertrand Augé et autres, Op. Cit.

([3]) Fiona Rumney, L'immigration dans le discours politique en France et au royaume Uni, Master professionnel, Option communication des institutions publiques, école nationale d'administration, Université de paris-sorbonne (Paris 4) , soutenue en 2015, dans : http://www.ena.fr, p.31.

([4]) Déclaration de M. François Hollande, Président de la République, sur l'immigration en France, à Paris le 15 décembre 2014, dans : http://www.vie-publique.fr/discours/193324, consulté le 04/03/2024 à 23h 47m.

الأفريقية والمغاربية هي جزء هام وكبير من المجتمع الفرنسي ومن تاريخها، بحكم القرب الجغرافي والحضور الاستعماري في بلدان أفريقيا والمغرب العربي. وبالرغم من الاعتراف الضمني والجزئي بجرائم الاستعمار الفرنسي في البلدان الأفريقية والمغاربية، تبقى مطالب الاعتراف الرسمي بهذه الجرائم قائما من طرف الشعوب المغاربية والمنظمات وعائلات الضحايا.

ووفقا لتاريخ فرنسا العزيز على فرنسا، يركز هولاند في خطابه على قيم الجمهورية (les valeurs de la république) مثله مثل باقي الرؤساء وزعماء السياسة في فرنسا، حيث تكررت 23 مرة في عينة خطاباته بنسبة 45,63 %، و159 مرة لكلمة جمهورية وحدها. وتعتبر العلمانية إحدى أهم هذه القيم والتي تكررت 47 مرة بنسبة 70,15 %، (أنظر الجدول رقم 30)، حيث أن مبدأ العلمانية لا يقل أهمية عن المبادئ التأسيسية للجمهورية الفرنسية منذ ثورة 1789م، والمتمثلة في ثلاثية الحرية، المساواة والأخوة.

ويؤكد فرانسوا هولاند في خطابه على أن المبدأ الثاني لنظام الاندماج هو مبدأ العلمانية، ويوضح أن العلمانية هي مدرسة الاحترام، والقاعدة المشتركة وحرية الاعتقاد أو عدم الاعتقاد. ثم ينوه بجهود حكومته لجعل العلمانية ملموسة، حيث يتم وضع ميثاق العلمانية على جدران المدارس، ويرغب في جعل يوم التاسع من ديسمبر من كل سنة يوما وطنيا للاحتفال بالعلمانية في كل مكان من فرنسا([1]). ويرى أن العلمانية هي الحل الأفضل لتدبير التنوع الثقافي والديني في المجتمع الفرنسي، حيث يقول: " بالنسبة لنا، العلمانية هي التي تجعل من الممكن إشراك الجميع في المشروع الوطني. العلمانية هي الإجابة، بما في ذلك الإجابة على السؤال الأصعب المتمثل في التنوع الثقافي ووجود العديد من الأديان. تسمح العلمانية بالاعتراف بالمعتقدات وتنظيمها، مع ضمان الفصل بين الدولة والطوائف الدينية. وفي الوقت نفسه، تضمن عدم التعدي على الحرية الفردية عندما تفرض المعتقدات الدينية أو العائلات قيودًا على أبنائها. بالنسبة لنا، العلمانية هي الحل" ([2]).

إن تراكم القيم الجمهورية التي تكلمنا عنها آنفا تشكل جزءا كبيرا من الهوية الوطنية الفرنسية، لذا ليس من المستغرب أن يشير فرانسوا هولاند لمفهوم الهوية الوطنية، حيث تكررت كلمة هوية مفردة 19 مرة في عينة خطاباته بنسبة 29,23 %. وقد استخدمت كلمة هوية في سياقات مختلفة منها الهوية الفرنسية 5 مرات. انظر الجدول رقم (30). وإذا كان ساركوزي يربط الهوية الفرنسية بالثقافة الفرنسية وقيم الجمهورية، وتستمد الأمة شرعيتها من الأصول الدينية والعرقية والتراث الثقافي والتاريخي، فإن هولاند ينتقد اليمين على ذلك، ويربط الهوية الفرنسية بتاريخ الأمة الفرنسية. وأن الانتماء لهذه الأمة يكون على أساس المواطنة والرغبة في العيش المشترك، والذي يقتضي الاعتراف بتاريخ فرنسا وأمجادها وإخفاقاتها، وخاصة ما تعلق بالماضي الاستعماري للجمهوريات الفرنسية المتعاقبة. ويقترح مشروع الجمهورية المختلطة أو الهجينة حيث

([1]) Fiona Rumney, Op. Cit, p.33.

([2]) Déclaration de M. François Hollande, premier secrétaire du PS, sur la rénovation du parti, sa conception de L'etat, la décentralisation, la diversité culturelle ainsi que sur la politique d'immigration, Avignon le 24 Novembre 2007, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/168786, consulté le

يقول: "إن الجمهورية المختلطة تعني قبول فرنسا كما هي، والاعتراف بها كما هي، من خلال أفراد لديهم هويات، ولكنهم ينتمون أيضًا إلى الجمهورية التي تتجاوز كل شيء. لذلك يجب ألا نخاف من التنوع، لأن لدينا علمانية وطقوس وعلامات جمهورية بالإضافة إلى مفهوم الجمهورية. بشرط أيضاً أن يكون التمثيل السياسي يعكس المجتمع الفرنسي. ولا يزال الحزب الاشتراكي بعيداً عن ذلك، حتى لو كان يحرز تقدما"([1]).

الجدول (30)

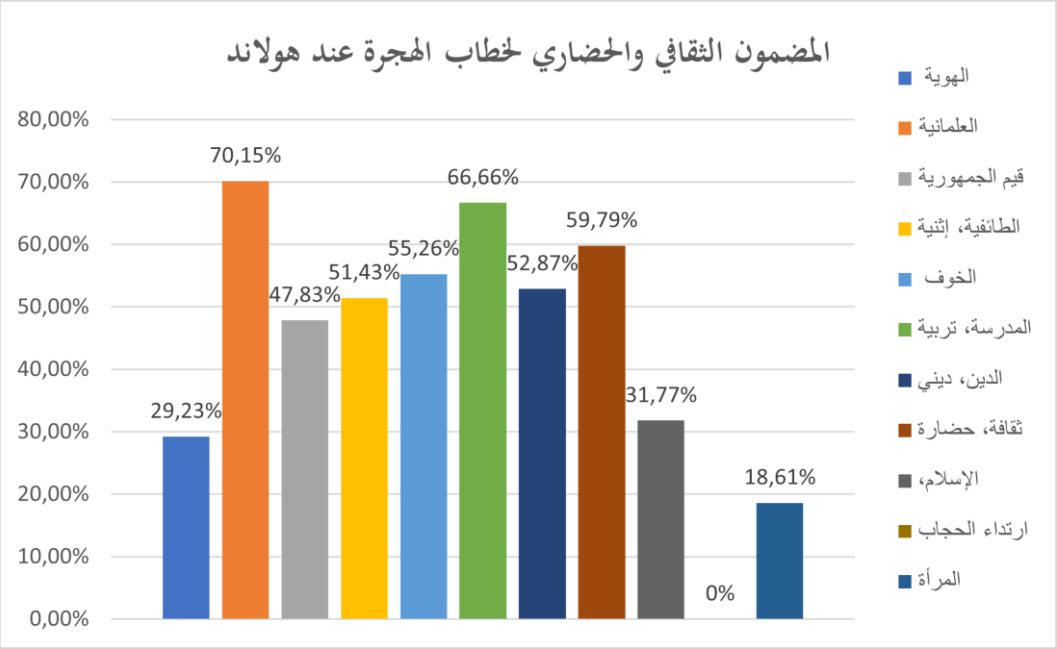
التحليل الكمي للمضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند فرانسوا هولاند

وحدات التسجيل	التكرار	النسبة	المجموع
الهوية	19	29,23	65
العلمانية	47	70,15	67
قيم الجمهورية	23	45,63	485
الطائفية، إثنية	18	51,43	35
الخوف	21	55,26	38
المدرسة، تربية	54	66,66	81
الدين، ديني	46	52,87	87
ثقافة، حضارة	58	59,79	97
إسلام، مسلم	27	31,77	85
ارتداء الحجاب	00	00	03
المرأة	16	18,61	86
المجموع	**538**	**45,63**	**1179**

([1]) Déclaration de M. François Hollande, premier secrétaire du PS, sur la rénovation du parti, sa conception de l'Etat, la décentralisation, la diversité culturelle ainsi que sur la politique d'immigration, Op.cit.

الشكل (19)

مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند هولاند



يؤكد فرانسوا هولاند على أهمية تجميع الأفراد الذين يهاجرون إلى فرنسا من جميع أنحاء العالم في نفس المشروع، وهو مشروع فرنسا، حيث يمكن لهؤلاء الوافدين الجدد أن يصبحوا فرنسيين، إذا ما توفرت لديهم الرغبة في ذلك، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الاندماج. ولتحقيق هذه الغاية يقترح الرئيس الفرنسي السابق تغييرات على القواعد المعقدة التي تمنعهم حاليا من الاندماج الكامل في المجتمع الفرنسي، وحتى يتمكنوا من التجنس كمواطنين فرنسيين والحصول على حقوقهم وامتيازاتهم الاجتماعية بشكل فعلي([1]).

لتسليط الضوء على أهمية الوحدة الوطنية، يؤكد فرانسوا هولاند أن فشل الالتزام الكامل لمبادئ الجمهورية من طرف المهاجرين من شأنه أن يشكل فخا يقود فرنسا إلى الانقسام، وتهديد الطائفية وصدام الثقافات، وبالتالي العنصرية، معاداة السامية، وكراهية الأجانب([2]).

إن فرنسا بقيمها الجمهورية لا تعترف بالاختلافات العرقية واللغوية بين مواطنيها، بينما يختلف اليمين واليسار في أدوات التدبير للتنوع الثقافي والعرقي الموجود في فرنسا من خلال مبادئ العلمانية وسياسة الاندماج. وفي هذا السياق يشير فرانسوا هولاند إلى مفهوم التنوع عدة مرات، باعتبار المجتمع الفرنسي مجتمعا متنوعا ومتعدد الأعراق والاصول، إلا أنه يركز على احترام مبدأ العلمانية كأساس لاحترام هذا التنوع وخلق الانسجام بين مختلف الجماعات والأفراد.

([1]) Fiona Rumney, Op. Cit, p.33
([2]) Op. Cit, p.34.

بالعودة إلى أعمال "فنسنت جيسر" (Vincent Geisser) حول الخطاب الجمهوري والاستثناء الفرنسي، يستشهد هذا الأخير بما نشره جوزيف هانيمان (Joseh Hanimann) عام 1998 في صحيفة ألمانية بالقول:"لا طالما احتمت فرنسا خلف مقولة الجمهورية والأمة لتجنب كل تجاوزات المجتمع الديمقراطي"، لأنه يجد فيه أنه يلخص بشكل جيد روح بحثه حول الاستخدامات السياسية للإثنية المغاربية الحاضرة بقوة في المجتمع الفرنسي.

إن الملاحظات التجريبية وليس الافتراضات النظرية أو الأيديولوجية التي أجراها "فنسنت جيسر"، هي التي قادته إلى تسليط الضوء على أنماط وإجراءات إضفاء الطابع الإثني (أو الطائفي) على السياسة الفرنسية. وللقيام بذلك، أجرى تحقيقا مباشرا مع النخب الجديدة من المهاجرين ذوي الأصول المغاربية، وتحليل معمق للظروف والأماكن والسياقات المحلية والوطنية التي تصنع الإثنية المغاربية، والتي ليست نتاجا داخل المجتمع الفرنسي وإنما هي أسلوب سائد لفك رموز الواقع الاجتماعي ([1]).

ترتيبا على ما سبق ملاحظته، يمكن القول أن خطاب فرانسوا هولاند غني بالمعاني والدلالات الثقافية والتي تعترف بالتنوع الديني والثقافي لمكونات المجتمع الفرنسي. فقد سجل التحليل الكمي لمضمون خطابه أعلى النسب في هذا المجال. ويربط هولاند التنوع الثقافي والاثني للمجتمع الفرنسي بالماضي التاريخي لفرنسا، ويعترف أن الهجرة والمهاجرين مكون أساسي أغنى الثقافة الفرنسية، وساهم في رقيها وازدهارها. ويربط هولاند نجاح عملية الاندماج بنجاح المسار الدراسي والمهني للمهاجرين والأجانب، حيث يعتبر المدرسة هي محور الرحى في هذه العملية. ويؤكد على احترام مبادئ وقوانين العلمانية كأداة لتدبير التنوع والاختلاف داخل المجتمع الفرنسي. إلا أن سياسات حكومته لم تفي بوعوده لتسوية أوضاع المهاجرين، بل شهدت الإبقاء على نفس التدابير والإجراءات لسلفه ساركوزي.

الفرع الثالث: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند إيمانويل ماكرون

بداية تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الفرنسي الحالي، إيمانويل ماكرون، ورث مسارين مختلفين في حكم الدولة الفرنسية: حكم يميني بقيادة نيكولا ساركوزي، وحكم يساري اشتراكي بقيادة فرانسوا هولاند. لذلك يرى ماكرون فترة حكمه فرصة سانحة لإعادة إرساء التوازن في سياسات فرنسا، وصبغها صبغة جديدة، متمثلة في التوفيق بين المثالية والواقعية وبين القيم والمصالح.

وقد زعم ماكرون في حملته الرئاسية الأولى في 2017، أنه سيتبع التقليد الديغولي– الميتراني، في الشكل والمضمون على حد سواء، وقد تكررت في خطاباته آنذاك عبارة "في الوقت نفسه" في قوله: "قد أقوم بالخطوة (أ)، لكن في الوقت نفسه من الممكن أن أقوم بالخطوة (ب)"، حيث كانت الفكرة الكامنة خلف هذه

([1]) Vincent Geisser, Discours républicaine et rhétorique de la spécifité française, Hommes-Migration, n° 1223, jan-frv 2000, dans : https://www.persee.fr/doc/homig_1142-852x_2000_num_1223_1_3446, consulté le 04/09/2023 à 11h 20m, p.33

العبارة أن تعقيد اللعبة السياسية غالبا ما يرغم المشتغلين بها على القيام بالشيء ونقيضه في نفس الوقت، كأن تعتمد سياسة اقتصادية محافظة في حين أنك تنتمي سياسيا إلى اليسار([1]).

وإذا كان ماكرون يبدو أكثر انسجاما مع أسلافه في مسألة الهجرة واللجوء، فإن برنامجه الانتخابي الذي جعل من الاندماج أولوية مطلقة، شكل وعيا أولا من جانبه بمشاكل المهاجرين. وعليه فقد استخدم ماكرون مجموع الكلمات التي وردت بمعنى هجرة وافدة ومهاجر (Immigration ou immigré) من مجموع تكراراتها بالنسبة لساركوزي وهولاند، بنسبة 18,35 %، وتكررت مجموع كلمات (مغاربيين، جزائون، تونسيون، مغربيون، ليبيون) 39 مرة بنسبة 69.64 % من مجموع التكرارات. ومع ذلك، فإن المقترحات التي تمت صياغتها لا تزال غامضة للغاية، مما يستدعي إنشاء برامج محلية للإدماج وخطط مختلفة للأحياء السكنية ذات الأولوية (في مجالات التعليم والتوظيف)، ونقل المعرفة الأساسية حول الثقافة الفرنسية والقيم الجمهورية.

وعند حديثه عن الهوية (Identité) فقد استخدمها 12 مرات في عينة خطاباته في سياقات مختلفة بنسبة 18,26 % من مجموع التكرارات، وللتعبير عن الهويات الثقافية، لكنه استخدمها في الغالب للتعبير عن مراقبة وثائق الهوية للمهاجرين والأجانب في الأحياء الحساسة، بالاعتماد على أجهزة الشرطة. ولكن أيضا للتعبير عن الحفاظ عن الهوية الأوروبية للمجتمع الفرنسي. وفي سياق هذا الحديث يربط ماكرون بين الهوية والانغلاق الطائفي وهو يقصد بذلك الجاليات العربية والإسلامية، حيث يقول: " يجب أن تكون معركتنا الثانية ضد ممارسة الإسلام كوسيلة للتمييز والانفصالية داخل الجمهورية. وعلينا أن نكون يقظين للغاية، كل في مجال مسؤوليته أو مسؤوليتها، ضد كل ما يعزز الانغلاق القائم على الهوية، لأن تأسيس الهوية السياسية والاجتماعية على العقيدة فقط، يعني في الأساس الاعتراف بأن العقيدة لا تتوافق مع الجمهورية"([2]).

لكنه عبر عن الهوية الثقافية صراحة باستخدامه مصطلح هوياتي (Identitaire) مرتين، عند حديثه عن سلوك الجاليات المسلمة في فرنسا، حيث أكد على محاربة الانغلاق الهوياتي والتقوقع على الذات والتوجهات الانفصالية (أو الانقسامية) التي تهدد وحدة الجمهورية. ويؤكد ماكرون على مبدأ العلمانية ويربطه بالحضور الإسلامي في فرنسا، حيث تكرر هذا المفهوم ثماني مرات بنسبة 11,94 % من مجموع التكرارات، وأكد على أن تكون مبادئ وقوانين العلمانية في خدمة المواطنين الفرنسيين كافة ودون تمييز بين الأديان. ومن خلال تعلم اللغة الفرنسية قبل كل شيء، حيث يقول: " ليس على الجمهورية، ولو بشكل كامل، أن تقول ما هو الدين، ولكن ليس عليها أن تقدم أي تنازلات باسم أي دين أو فلسفة حول ماهية قواعدها والقواعد التي تضعها لنفسها. فالشعب هو صاحب السيادة وهو من يقرر ما هي تلك القواعد. ومطالبة كل مواطن

([1]) جوزيف باحوط، "مبدأ ماكرون ؟"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بتاريخ 2017/06/27، متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/middle-east/diwan/2017/06/، تاريخ الولوج: 12/27/ 2018، على الساعة 7سا و11د.

([2]) Déclaration de M. Emmanuel Macron, Président de la République, sur l'islam en France, à Paris le 20 juin 2017, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/203046, consulté le 20/04/2023 à 20h 40m.

بأن يكون قادرًا على ممارسة عقيدته والدفاع عنها ولكن مع التأكيد على التزامه المطلق بقواعد الجمهورية في إطار العلمانية وهو الإطار الذي يمكننا من المضي قدمًا" ([1]).

وهو بذلك مثل سابقيه يهدف إلى احتواء الجاليات العربية والإسلامية لا سيما المغاربية منها. ولذلك تتكرر كلمة إسلام كجذر لمختلف الكلمات والمصطلحات من مثل الاصولية الإسلامية (Islamisme)، والاسلاموي (Islamiste) 53 مرة، بتردد أعلى من جميع الترددات الأخرى بنسبة 62,35 %، وتكررت كلمة مسلم جمعا ومفردا 33 مرة، انظر الجدول رقم (23). وهو ما يعني مركزية الإسلام والمسلمين حضورا في خطاب الرئيس الحالي ايمانويل ماكرون. والربط بين التطرف الإسلامي والإرهاب والانفصالية، حيث تكررت كلمة إرهاب (Terrorisme) بمختف اشتقاقاتها 56 مرة، وكلمة راديكال (Radical) 22 مرة، وانفصالية (Séparatisme) بـ 6 مرات في عينة خطاباته. ويؤكد ماكرون في الكثير من المناسبات أن محاربة التطرف والإرهاب لا يعتمد على الأدوات الأمنية فقط، إنما يحتاج إلى وسائل وأدوات تشريعية وأخرى حضارية لمحاصرة التطرف والفكر الانفصالي، إذ يصرح قائلا: " وحول هذا الموضوع، أود أيضًا أن أقول لكم، إن كل شيء لا يمكن أن يعتمد فقط على الشرطة أو الدرك أو الجنود المشاركين في المهام التي ذكرتها للتو. إن التحدي الذي يواجهنا في الحرب ضد الإرهاب هو تحدي أوسع بكثير. إنها ذات طبيعة حضارية وستتضمن أيضًا إعادة النظر في سياسة منع التطرف على نطاق أوسع"([2]).

الجدول (31)

التحليل الكمي للمضمون الثقافي

لخطاب الهجرة عند ايمانويل ماكرون

وحدات التسجيل	التكرار	النسبة	المجموع
الهوية	12	18,26	65
العلمانية	08	11,94	67
قيم الجمهورية	84	17,32	485
الطائفية، إثنية	02	5,71	35
الخوف	03	7,90	38
المدرسة، تربية	19	23,46	81
الدين، ديني	30	34,48	87

([1]) Déclaration de M. Emmanuel Macron, président de la République, sur l'État et le culte musulman, Paris le 16 février 2023, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/288257, consulté le

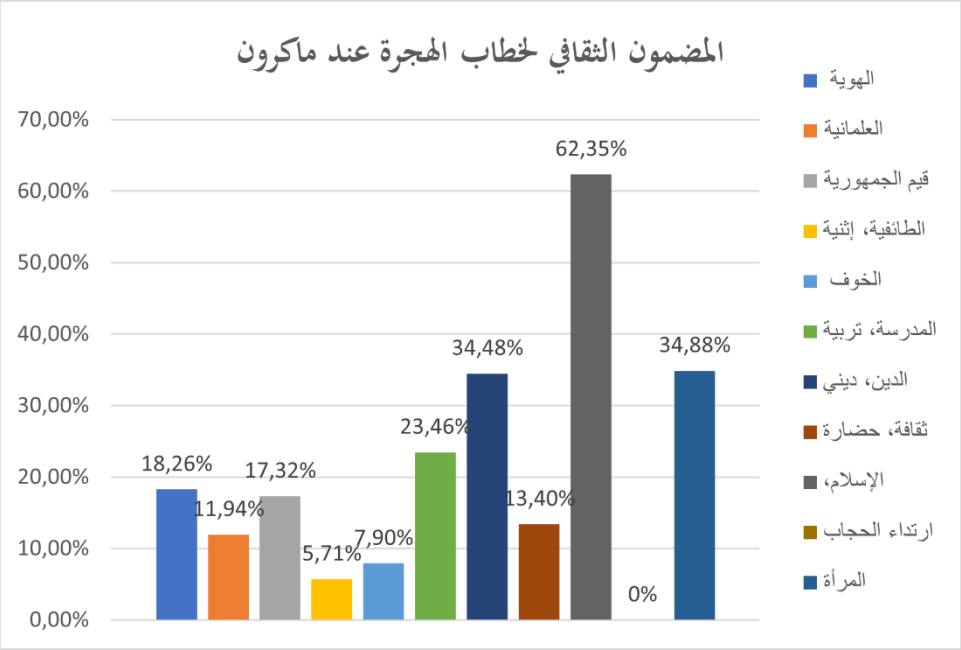
([2]) Déclaration de M. Emmanuel Macron, Président de la République, sur les efforts du gouvernement en faveur de la sécurité intérieure, à Paris le 18 octobre 2017, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/203884, Consulté le 20/04/2024 à 14h.

ثقافة، حضارة	13	13,40	97
إسلام	53	62,35	85
ارتداء الخمار	00	00	03
المرأة	30	34,88	86
المجموع	**254**	**21,54**	**1179**

الشكل (20)

مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الثقافي

لخطاب الهجرة عند ماكرون



وبهذا لا يختلف ماكرون عن سابقيه في رغبته بتحسين نظام الإدماج للسكان المهاجرين وأبنائهم المرتكز على إعلاء قيم الثقافة الفرنسية في المؤسسات التربوية والتعليمية ورفض التعددية الثقافية وسياسة الاستيعاب اليسارية، مفضلا استحضار مفهوم الثقافة الفرنسية التي تغذيها روافد عديدة، عن الانغلاق المتشدد على الهوية الفرنسية. ويدعي ماكرون الانتماء الطوعي للأمة الفرنسية على سياسات الاحتواء. ويعبر عن ذلك مستخدما مفهوم الدولة الوطنية المفتوحة، وفرنسا الخيرة والمتطلبة، حيث يجب على الدولة والسكان العمل معا وفي نفس الاتجاه ([1]). غير أن الحكم على هذه الرغبة مرتبط بقدرة ايمانويل ماكرون على تعزيز المساواة داخل المجتمع الفرنسي، وإخراج الطبقات الاجتماعية من المهاجرين من التهميش والاقصاء والوصم.

([1]) Josselin Dravigny, Présidence Macron et immigration : la continuité en marche, Op.cit, p.9.

في الحقيقة أن الخطاب السياسي للسلطة الفرنسية في واد والسياسات والإجراءات على الميدان شيء آخر، حيث أن هذه الأخيرة تضغط يوما بعد يوم على المهاجرين من أصول عربية وإسلامية. ويتم فرض السياسات الإثنية والعنصرية على هؤلاء في المدارس والمؤسسات ومختلف مجالات الحياة، والضغط عليهم من أجل الانسلاخ عن ثقافاتهم الأصلية والاعتناق الكامل للثقافة الفرنسية والغربية، ويتم تبرير تلك السياسات دائما باحترام مبادئ العلمانية وقيم الجمهورية. علمانية مرادفة لمنع كل ما له علاقة بالإسلام والمسلمين.

مقارنات ونتائج

الجدول (32)

جدول مقارن لمحتوى المضمون الثقافي الخطاب الرئاسي للهجرة

	خطابات الرؤساء		نيكولا ساركوزي		فرانسوا هولاند		إيمانويل ماكرون		
الفئة	وحدات التسجيل	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	**المج. الأفقي**
المضمون الثقافي والحضاري لخطاب الهجرة	الهوية	34	52, 31	19	29,23	12	18,26	**65**
	العلمانية	12	17,91	47	70,15	08	11,94	**67**
	قيم الجمهورية	169	34,85	232	47,83	84	17,32	**485**
	الطائفية، إثنية	15	42 ,85	18	51,43	02	5,71	**35**
	الخوف	14	36,84	21	55,26	03	7,90	**38**
	المدرسة، تربية	58	44,27	54	41,22	19	14,50	**131**
	الدين، ديني	11	12,65	46	52,87	30	34,48	**87**
	ثقافة، حضارة	26	26,81	58	59,79	13	13,40	**97**
	إسلام، مسلم	05	5,88	27	31,77	53	62,35	**85**
	ارتداء الخمار	03	100	00	00	00	00	**03**
	المرأة	40	46,51	16	18,61	30	34,88	**86**
	المج. لعمودي	**387**	**32,82**	**538**	**45,63**	**254**	**21,54**	**1179**

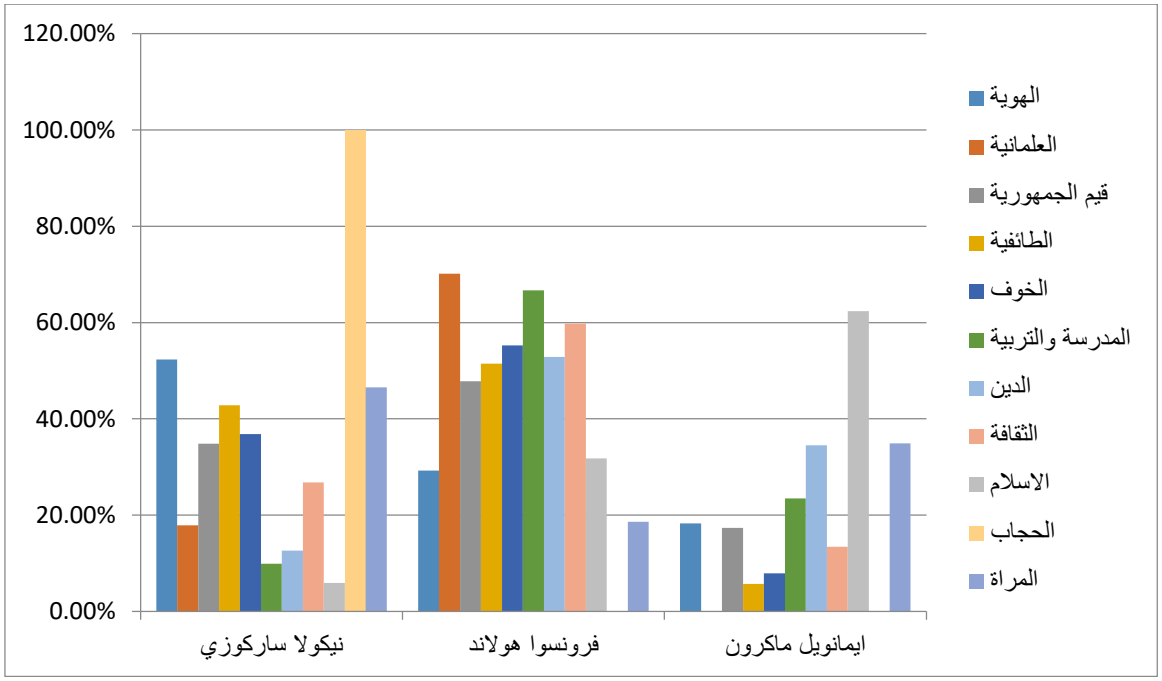
الجدول (33)

جدول مقارن لمجموع التكرارات لمحتوى المضمون الثقافي للخطاب الهجرة الرئاسي الفرنسي في نفس الفترة

	خطابات ساركوزي		خطابات هولاند		خطابات ماكرون		
التكرارات الكلية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	مجموع التكرارات
المضمون الثقافي والحضاري	387	32,82	538	45,63	254	21,54	1179

الشكل (21)

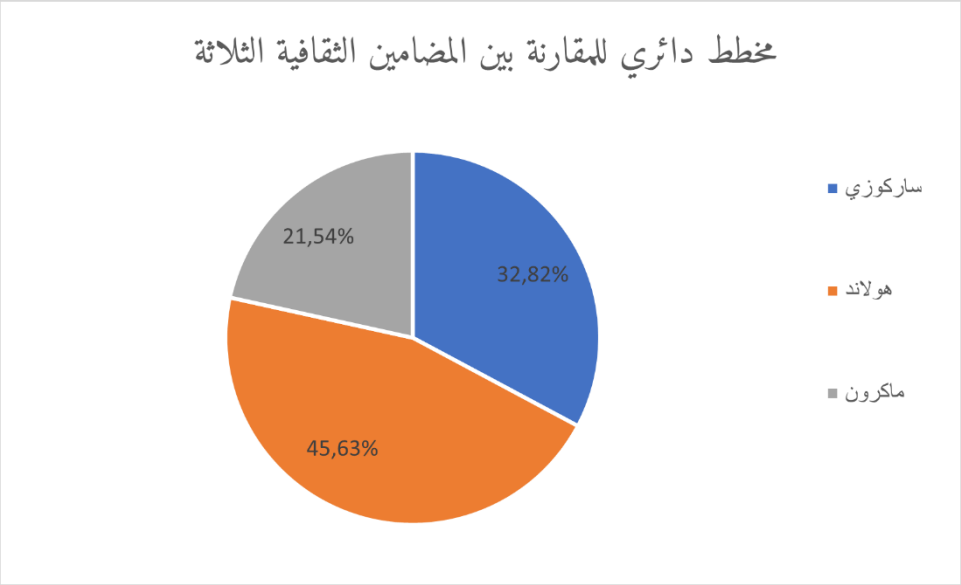
المخطط البياني العمودي المقارن للمضمون الثقافي لخطاب الهجرة الرئاسي



الشكل (22)

مخطط بياني دائري مقارن للمضمون الثقافي

لخطاب الهجرة الرئاسي



خلاصة الفصل الرابع

تعتبر السياسات الفرنسية المتعلقة بالهجرة امتدادا للسياسات الأوروبية المشتركة للاتحاد الأوروبي. إذ أنها تتفاعل فيما بينها في إطار الاعتماد المتبادل، وتتأثر بمتغيرات البيئة الأمنية المحيطة بها. وبالرغم من المقاربة الشاملة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي لمعالجة قضايا الهجرة، إلا أنها تطورت بشكل مختلف ومتباين من دولة إلى أخرى من أعضاءه. وتركز هذه المقاربة على البعد الأمني من خلال التنسيق والعمل على توحيد الأطر القانونية والآليات الكفيلة بمكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد تعززت هذه السياسة بداية من اجتماع المجلس الأوروبي في صقلية في شهر جوان من سنة 2002. والذي ركز في جدول أعماله على مشاكل الهجرة غير الشرعية وارتباطاتها بشبكات الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة. ففي فرنسا، تم تبني سياسات جديدة لتتوافق مع توجهات الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه السياسات: التأشيرة الجماعية، التعاون الأمني، التعاون الشرطي والقضائي والإدارة المشتركة للحدود الخارجية. متأثرة بذلك بخطاب الأمننة الأوروبي لقضايا الهجرة والتهديدات المرتبطة بها.

وبالرغم من تشديد المراقبة على الحدود وتقييد شروط الدخول والإقامة على الأراضي الفرنسية والاوروبية، فقد تزايدت أعداد الهجرة غير الشرعية بالتزامن مع تصاعد الخطاب الشعبوي لأحزاب اليمين واليمين المتطرف، والذي يجعل من الهجرة القادمة من جنوب المتوسط بصفة عامة وذات الخلفية المغاربية في قفص الاتهام. في هذا السياق تعترض رحلة الهجرة والعبور إلى الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط

العديد من الصعوبات والتحديات سواء خلال مسار هذه الرحلة أو بعد الوصول إلى بلد المقصد. فقد اضحى البحر الأبيض المتوسط ومعابره البحرية في عام 2014، وحتى الآن، الطريق الرئيسي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بصفة عامة ومنها إلى فرنسا. حيث تقع هذه الطرق إلى حد كبير في أيد المنظمات الإجرامية وشبكات التهريب التي تتكيف وتتطور مع الوسائل المستخدمة لمواجهتها.

وقد سمحت دراسة هذا الفصل باستخلاص النتائج التالية:

أولا: إن تقييد شروط الدخول والإقامة القانونية في البلدان الأوروبية بصفة عامة وفي فرنسا على وجه الخصوص، أدى إلى تزايد أعداد المهاجرين بطرق غير نظامية، وتزايدت شبكات التهريب وانتشار الجرائم والآفات الاجتماعية المختلفة. وأضحى البحر الأبيض المتوسط مقبرة للمهاجرين، إذ تسجل الأجهزة المختصة آلاف الغرقى والمفقودين سنويا.

ثانيا: تساهم السياسات القمعية للسلطات الفرنسية باتجاه المهاجرين والشباب الفرنسي من أصول مهاجرة في تفاقم مظاهر الانحراف والعنف والتطرف في الأحياء والضواحي الفرنسية الفقيرة والمهمشة. والتي تتأثر بخطاب الكراهية والعنصرية للإعلام العنصري وخطاب الهجرة لليمين المتطرف. وتعتبر أحداث الضواحي في 2005، وفي 2012، وأحداث صائفة 2023، تعبيرا عن علاقة الكراهية والعداء بين الشباب ذوي الأصول المغاربية والأفريقية المهاجرة وبين الأجهزة الأمنية الفرنسية، والتي تنبع من طبيعة العلاقة مع الغرب المعادي للإسلام والمسلمين.

ثالثا: وبالرغم من نجاح الحكومات الفرنسية المتعاقبة من إستيعاب وإدماج ملايين المهاجرين والأجانب، إلا أن النموذج الفرنسي لم يستطع حتى الآن أن يحقق إدماجا شاملا لمجتمعات المهاجرين من الدول المغاربية وأفريقيا جنوب الصحراء، وقد يرتبط ذلك، بعدم تصفية آثار ورواسب الحقبة الاستعمارية، كما يرتبط هذا الفشل بطبيعة الاقتصاد الليبرالي بالإضافة إلى العنصرية وكراهية المهاجرين والأجانب ذوي الخلفية العربية والإسلامية.

رابعا: تلعب هيمنة الأجندة الأمنية والتضخيم الإعلامي لخطر الهجرة والأجانب دورا مركزيا في توجيه الخطاب السياسي الفرنسي والذي يؤثر سلبا في إعداد وبلورة السياسات الحكومية المتعلقة بالهجرة ودخول الأجانب وإقامتهم على الأراضي الفرنسية.

خامسا: يرتكز التنسيق الفرنسي الأوروبي لمكافحة الهجرة السرية في إطلاق العديد من المبادرات وإنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) ابتداء من سنة 2004، لمراقبة الحدود الخارجية لاتحاد الأوروبي وإيقاف رحلات الهجرة السرية عبر الممرات البحرية والطرق البرية. وإنشاء نظام للتعاون العملياتي وتحسين الاتصال بين السلطات الوطنية للدول الأعضاء ومراقبة الحدود (يروسور) ابتداء من سنة 2013.

سادسا: يرتبط تنفيذ عملية العبور من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط عبر شبكات التهريب بحزمة من التفضيلات لعبور الحدود البرية أو الممرات البحرية والمرتبطة برأس المال الاجتماعي

والثقافي والمالي للمهاجر المرشح للهجرة السرية؛ والتي تغطي تكاليف النقل، التوجيه، الإقامة والغذاء. غير أن نجاح عملية العبور ليس مضمونا دائما، وقد يسقط الكثير من المهاجرين في فخ الابتزاز واللصوصية، أو يموتون غرقا في أعماق البحر نتيجة اهتراء المراكب المستعملة. حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 24 ألف مهاجر فقد حياته هناك بين سنوات 2014 و2022.

سابعا: تتعدد الممرات والطرق السرية التي يعبرها المهاجرون من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا الجنوبية ومن ثم إلى فرنسا، من خلال الاعتماد على شبكات التهريب مقابل مبالغ مالية كبيرة. وتتوزع بين الممرات التالية:

أ- الممر البحري في شرق البحر المتوسط للهجرة السرية: والذي يمر عبر اليونان، قبرص، بلغاريا ورومانيا.

ب- الممر الشمالي وسط البحر المتوسط: لقد أصبح وسط البحر الأبيض المتوسط (ليبيا، إيطاليا، مالطا، تونس، الجزائر) منذ 2013، الطريق الرئيسي الذي ينطلق من خلاله المهاجرون غير الشرعيين إلى أوروبا.

ج- الممر الغربي للبحر الأبيض المتوسط: عبر مضيق جبل طارق والجيوب الاسبانية في سبتة ومليلية.

د- الممر الأطلسي باتجاه جزر الكناري: يعتبر هذا الممر أحد أخطر طرق الهجرة السرية، إذ ينطلق الكثير من المهاجرين باتجاه جزر الكناري التي تبعد نحو 60 كم فقط عن السواحل الغربية للمملكة المغربية.

ثامنا: يصطدم وصول المهاجر السري إلى مقصده في الضفة الشمالية بالعديد من التحديات والصعوبات المرتبطة بالإقامة والعمل والعيش والاستقرار. أين يجد المهاجر نفسه أمام إجراءات طويلة وصعبة قبل أن يتم تسوية وضعه الإداري والقانوني. وقبل ذلك يجد المهاجر نفسه أمام صعوبات الإقامة والإعاشة فيضطر إلى البحث عن عمل يقتات به، وعن سكن يأويه. إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة في فرنسا تعوق إقامة المهاجرين بطرق غير قانونية، وتعرضهم لكثير من الأخطار والتهديدات المرتبطة بإمكانية احتجازهم وسجنهم أو إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية.

تاسعا: ترتبط تجربة العيش بدون أوراق ثبوتية على الأراضي الفرنسية بعوامل أخرى، حيث تلعب الأسرة دورا فاعلا في تجربة الهجرة والحصول على الإقامة والاستقرار في فرنسا. كما يستفيد الطلاب والطبقات الاجتماعية العليا والأكثر تعليما من تسهيلات في الحصول على تصاريح الإقامة والعمل وهو ما تفسره سياسة الهجرة الانتقائية المنتهجة منذ 2006 على الأقل.

عاشرا: يمكن تفسير هشاشة مسارات الإقامة والمأوى للمهاجرين بتشبع نظام الاستقبال في فرنسا نتيجة ارتفاع عدد طالبي اللجوء وتراجع سوق الإسكان والتغيرات التي مست سوق العقار في فرنسا. بالإضافة إلى تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يتم فيها استقبال المهاجرين. بالإضافة إلى تجريم مساعدة المهاجرين غير النظاميين والتي تصل إلى عقوبة السجن وتسديد الغرامات المالية، أو بسبب قلة خيارات الإقامة المتاحة للمهاجرين بطرق غير شرعية. ورغم ضعف الدعم العائلي والمجتمعي للوافدين الجدد، إلا أن أهمية الروابط العائلية وشبكات الأصدقاء لا تزال توفر الدعم لاستقرار المهاجرين غير الشرعيين ولا

سيما أولئك الوافدين من الدول المغاربية بحكم التواجد الكثيف والتاريخي للجالية المغاربية في فرنسا، وكذا خصوصية الاتفاقيات الثنائية بين فرنسا والدول المغاربية.

حادي عشر: تفيد الأرقام المتعلقة بعمليات الإعادة والطرد المسجلة بين سنوات 2015 و2023، تزايد عدد هذه الأوامر بينما سجلت انخفاضا وتناقصا مستمرا لعمليات التنفيذ في نفس الفترة. وهو الأمر الذي يشير إلى فشل هذه السياسة نتيجة عدم تجاوب الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية وعلى رأسها الدول المغاربية. ومن جهة أخرى، فإن ترحيل المهاجرين إلى خارج الحدود الفرنسية، هو في الأساس سياسة للردع السياسي، وحكم الهوامش، من خلال اثبات وجود نظام للتحكم في تدفقات الهجرة. والذي يجعل المهاجر منهكا نفسيا وجسديا من جراء حياة الخوف والتهديد بالطرد. ومن خلال هذا التهديد يظل المهاجر مطاردا بالحدود الجغرافية والقانونية والإدارية.

من جهة ثانية، سمح التحليل الكمي لمضمون الخطاب الرئاسي الفرنسي حول مسائل الهجرة في الفترة المحددة للدراسة باستخلاص النتائج التالية:

أولا: من خلال قراءة نتائج تحليل المحتوى لعينة الدراسة نجد أن المضمون السياسي والأمني الإجمالي لخطاب الرئيس الحالي ايمانويل ماكرون أعلى من مضموني خطابات كل من الرئيسين السابقين، حيث سجلنا نسبة 50,64 % لماكرون مقابل 27,69 % لهولاند و21,67 % لنيكولا ساركوزي. فبينما يركز ايمانويل ماكرون على المصطلحات التقنية والتفصيلية المتعلقة بالأمن واللا أمن، مراقبة الحدود وبقوانين الهجرة وقضايا اللجوء أكثر من تركيزه على المصطلحات السياسية، يركز نيكولا ساركوزي على مصطلحات سياسة وقوانين الهجرة، التأشيرات، العنف والانحراف. ويلتقي خطاب ماكرون مع خطاب ساركوزي عندما يتحدث عن حق فرنسا في اختيار المهاجرين ولا سيما هجرة الطلبة والكفاءت، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وعنف الضواحي والانحراف. بينما تركزت خطابات فرانسوا هولاند حول مفاهيم التهديد، الإرهاب والتطرف. ويعود الاهتمام الزائد لهولاند بهذه القضايا، في نظر الباحث، إلى تزامن فترة حكمه مع الأحداث الإرهابية التي مست فرنسا وكذا مع تدفقات الهجرة واللجوء نتيجة الأزمة السورية ابتداءا من سنة 2015.

ثانيا: بالنسبة للمضمون الاجتماعي فقد سجل التحليل أكبر نسبة لنيكولا ساركوزي والتي قدرت بـ42,05 %، بينما سجل فرانسوا هولاند أقل نسبة بـ 26,59 % وهو ما يشير إلى فقر مضمونه الاجتماعي رغم ما عرف عن مواقف اليسار الايجابية اتجاه المهاجرين. وإذا كان ساركوزي يربط نجاح عملية الاندماج بتحسين شروط الاستقبال والضيافة للمهاجرين بطرق قانونية وفي إطار سياسة الهجرة الانتقائية من خلال مراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية والتحكم في حصص الهجرة النظامية؛ ومراقبة عقود الزواج المختلط وزواج المصلحة، وتنفيذ أوامر الطرد والإعادة للمهاجرين بدون وثائق؛ فإن فرانسوا هولاند يؤكد على أن نجاح الاندماج مرتبط بنجاح المسار التعليمي والتربوي لأبناء المهاجرين، وتطبيق قواعد العلمانية في إطار احترام التنوع الثقافي والديني لمكونات المجتمع الفرنسي.

وقد أبان التحليل الكمي والنقدي لعينة الدراسة، أن خطاب الهجرة لدى ماكرون هو خطاب تقني فارغ من محتواه الاجتماعي والاقتصادي، والذي انعكس سلبا على سياسات حكومته العاجزة عن تجسيد تعهداته الانتخابية والتي تميل في توجهاتها نحو اليمين تارة ونحو اليسار تارة أخرى. وتثبت الأرقام المسجلة تدني النسب المتعلقة بوحدات التسجيل المختلفة لمضمونه الاجتماعي والتي قدرت بنسبة 31,35% مقارنة بالرئيسين الآخرين. ويعبر هذا المحتوى عن وجود أزمة سياسية تقف حائلا أمام إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا: شهدت فترة حكم نيكولا ساركوزي نقاشا وجدلا واسعا حول أزمة الهوية، متأثر في ذلك بخطابات اليمين المتطرف. غالبا ما يحيل ساركوزي في حديثه إلى تدفقات الهجرة غير الشرعية والمهاجرين بدون وثائق. ورغم تدني نسبة تكرار الإسلام وغياب مصطلح الخوف من الإسلام في العينة المختارة من خطاباته، إلا أن اهتمامه بمسألة الهوية يشير إلى وجود مشاعر وهواجس الخوف من الإسلام التي عبر عنها من خلال استخدامه لمصطلحات الهوية، الخوف، الطائفية والاثنية بنسب عالية في تصريحاته، والتي انعكست سلبا على المهاجرين ذوي الأصول المغاربية، بمنع ارتداء الحجاب والنقاب الإسلامي في المؤسسات العمومية، والتضييق على المسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية وطقوسهم الثقافية.

كما أبان التحليل، أن خطاب فرانسوا هولاند غني بالمعاني والدلالات الثقافية والتي تعترف بالتنوع الديني والثقافي لمكونات المجتمع الفرنسي وهو ما تعبر عنه مجموع تكرارات هذا المضمون بنسبة 45,63 %. ويربط هولاند نجاح عملية الاندماج بنجاح المسار الدراسي والمهني للمهاجرين والأجانب، حيث يعتبر المدرسة هي عمود الرحى في هذه العملية. ويؤكد على احترام مبادئ وقوانين العلمانية كأداة لتدبير التنوع والاختلاف داخل المجتمع الفرنسي. إلا أن سياسات حكومته لم تفي بوعوده لتسوية أوضاع المهاجرين، بل شهدت الإبقاء على نفس التدابير والإجراءات لسلفه ساركوزي.

لا يختلف ماكرون عن سابقيه في رغبته بتحسين نظام الإدماج للسكان المهاجرين وأبنائهم المرتكز على إعلاء قيم الثقافة الفرنسية في المؤسسات التربوية والتعليمية ورفض التعددية الثقافية وسياسة الاستيعاب اليسارية، مفضلا استحضار مفهوم الثقافة الفرنسية وقيم الجمهورية التي تغذيها روافد عديدة، عن الانغلاق المتشدد على الهوية الفرنسية. ويدعي ماكرون تفضيله الانتماء الطوعي للأمة الفرنسية على سياسات الاحتواء، إلا أن ارتفاع النسب المرتبطة بالإسلام والمدرسة والمرأة يشي بتأثر خطابه وسياساته بخطاب اليمين المتطرف وتوجهاته. ورغم ذلك فقد سجل ماكرون أضعف نسبة لمضمونه الثقافي والتي بلغت 21,54 %.

الخاتمـــــــــة

في ختام دراستنا لموضوع الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي: حالة الهجرة غير الشرعية، سمح لنا البحث والتحليل بالإجابة على إشكالية الدراسة والتي مفادها: **كيف يتم تمثيل الهجرة المغاربية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في الخطاب السياسي الفرنسي؟**. حيث يتم تمثيل الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي من خلال التركيز على الأبعاد الأمنية والجنائية في المعالجة السياسية لمختلف قضايا الهجرة، على حساب القضايا الإنسانية والاجتماعية والثقافية.

وقد كشفت الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية عن استغلال السلطات الفرنسية وتوظيف الصور النمطية السلبية حول الهجرة السرية والمهاجرين في وضعية غير قانونية، في تبرير السياسات الحكومية من جهة واستعمالها كورقة ضغط في يد السلطات الفرنسية للتفاوض مع الدول المغاربية. كما أن تبني هذا النوع من الخطاب يؤدي إلى تفاقم التحديات التي يواجهها المهاجرون المغاربيون في فرنسا على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية، والثقافية، ويساهم في تبني الحكومة الفرنسية لسياسات أكثر تقييدا وصرامة في التعامل مع ملف الهجرة المغاربية.

وقد شهد الخطاب السياسي الفرنسي حول الهجرة تحولا كبيرا مع مجيء نيكولا ساركوزي للحكومة الفرنسية بدءا من سنة 2002، حيث أضحى هذا الخطاب مرتبطا أكثر بقضايا الاندماج، الحدود والضواحي، الأمن، العنف والهوية، وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالهجرة بنمطيها الشرعي وغير الشرعي.

من جهة أخرى، يمثل الخطاب السياسي الفرنسي حول الهجرة المغاربية وغير الشرعية في الفترة المحددة للدراسة ، فضاءا للصراع والتنافس والتوتر والتناقضات. ورغم أن هذه الظاهرة تميزت بغلبة التوجهات الأمنية والاستغلال السياسي، إلا أنها شهدت مع ذلك ظهور أصوات بديلة تدعو إلى حلول أكثر عدلا وإنسانية. ويشهد التطور المستمر لقوانين وسياسات الهجرة على تعقيد هذه القضية وتأثيرها الدائم على النقاش العام الفرنسي.

وقد خلص البحث إلى أن الهجرة المغاربية في فرنسا تتميز بخصائص اجتماعية وتاريخية عميقة ومعقدة، تشكلت بفعل الروابط الاستعمارية، والاحتياجات الاقتصادية، والديناميكيات الاجتماعية والسياسية المتغيرة لقضايا ومشكلات الهجرة. إذ يرتبط الحضور المغاربي في الدول الأوروبية بصفة عامة، وفي فرنسا بصفة خاصة، بثلاث عوامل أساسية وهي: العامل التاريخي، العامل الجغرافي، العامل الثقافي والاقتصادي. حيث تمثل الهجرة المغاربية في هذه الدول كنتيجة طبيعية للاستعمار الفرنسي، وكذا للتبعية الاقتصادية والثقافية للدول المغاربية، وكنتيجة للقرب الجغرافي بين شمال المتوسط وجنوبه. وقد انتقلت الهجرة المغاربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي من كونها هجرة عمالية اقتصادية بالأساس، فردية ومؤقتة، إلى هجرة دائمة ومستقرة في إطار التجمع العائلي، وتحولت من كونها ظاهرة سوسيو اقتصادية مرحب بها إلى مشكلة سياسية وأمنية تؤرق الحكومات والأحزاب.

بعد إغلاق منافذ الهجرة الشرعية إلى الدول الأوروبية وتقييدها، انتقلت الهجرة من كونها شرعية إلى هجرة غير شرعية وتفاقمت في فترة التسعينيات نتيجة الأزمات السياسية والأمنية في شمال أفريقيا، ولا زالت حتى الآن. رغم كل سياسات التقييد التي تنتهجها الدول الأوروبية من أجل وقف الهجرة غير الشرعية، إلا أن أمواج الهجرة السرية تفاقمت في السنوات الأخيرة، رغم الخسائر الكبيرة في الأرواح التي تحصدها مغامرات الهجرة عبر قوارب الموت باتجاه السواحل الأوروبية، ورغم المستقبل الغامض الذي ينتظر هؤلاء المهاجرين في بلدان الاستقبال.

وفي ظل إجراءات التقييد التي باشرتها دول الاتحاد الأوروبي على تدفقات الهجرة الاقتصادية الشرعية، نتيجة تشبع الأسواق الأوروبية ونتيجة الأزمات الاقتصادية المتتالية، انتقلت الهجرة الدولية من طابعها العمالي والعائلي، إلى طابعها العلمي والمهني والفني، والتي تمثلت في هجرة الطلبة، والكفاءات العلمية والمهنية والثقافية. والتي تحظى بالأولوية في عمليات الهجرة إلى الدول الأوروبية والغربية، بسبب فائض القيمة الذي يقدمه هؤلاء المهاجرون من العقول والكفاءات.

ارتبط تطور الهجرة المغاربية إلى فرنسا بالاتفاقيات الثنائية بين فرنسا والدول المغاربية، وتطورت وفقا للأحداث والتغيرات الأمنية ولا سيما في مجال الهجرة والتهديدات اللا تماثلية المرتبطة بها. الأمر الذي أدى إلى تقييد التنقل والهجرة من الدول المغاربية باتجاه الفضاء الأوروبي بصفة عامة وإلى تعديل هذه الاتفاقيات الفرنسية المغاربية على وجه الخصوص في أكثر من مناسبة. وقد تميزت الفترة المدروسة بالعديد من الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى تنظيم الهجرة النظامية ومكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد أثارت هذه التشريعات الكثير من الجدل، والتي تأرجحت بين تدابير أكثر صرامة لمراقبة الحدود الجغرافية في الخارج، وفرض شروط الاندماج بما ينسجم مع القيم الثقافية والجمهورية لفرنسا. ويعكس مشروع قانون الهجرة والاندماج، الذي أقره البرلمان في شهر ديسمبر 2023، استمرارا لهذه التوترات والرغبة في تعزيز الرقابة والسيطرة على الهجرة بجميع ابعادها ومستوياتها وأنماطها.

على مستوى الخطاب السياسي الفرنسي، يبدو أن الهجرة المغاربية مسألة معقدة للغاية ومتجددة باستمرار. وقد اتسمت حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بتوتر مستمر بين النهج الذي يركز على السيطرة والأمن والهوية الوطنية، والتي غالبا ما يدعمها اليمين واليمين المتطرف، والخطاب الذي يركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للهجرة، والتي يدعمها اليسار وبعض الأصوات الوسطية. وقد تميزت الفترة المحددة للدراسة التطبيقية، بتزايد تعقيد واستقطاب الخطاب السياسي الفرنسي بشأن الهجرة المغاربية وغير الشرعية. حيث يتم تناول قضية الهجرة غير الشرعية بشكل متزايد من منظور أمني. إذ يميل الخطاب السياسي الفرنسي إلى ربط الهجرة غير الشرعية بالجريمة، الإرهاب، الانحراف وتهديد النظام العام، وقد أدى هذا النهج إلى تعزيز تدابير مراقبة الحدود، وإصدار التشريعات التي تشدد شروط الدخول والإقامة، وزيادة عمليات الطرد.

وأضحت الهجرة غير الشرعية موضوعا مركزيا للنقاش السياسي والإعلامي، وخاصة على اليمين واليمين المتطرف. وكثيرا ما يتم استغلال مخاوف الناخبين وانشغالاتهم بشأن الهجرة، في الصراع السياسي على السلطة، والذي يساهم في تصاعد خطاب الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين الأجانب بصفة عامة وذوي الأصول المغاربية بصفة خاصة. ويؤكد الخطاب السياسي الفرنسي بشكل متزايد على ضرورة اندماج المهاجرين بشكل كامل في المجتمع الفرنسي، وتبني قيم الجمهورية ورموزه الثقافية، والذي يؤدي بدوره إلى توترات حول مسائل الهوية والدين الإسلامي.

وقد تميز خطاب اليمين الفرنسي المتأثر بخطاب اليمين المتطرف، بتسليط الضوء على التكلفة المفترضة للهجرة غير الشرعية على ميزانية الدولة ومخاطر المنافسة غير العادلة في سوق العمل. وعلى النقيض من ذلك، يمتدح اليسار الفرنسي المساهمة الايجابية للمهاجرين في الاقتصاد الفرنسي وإغناء الثقافة الفرنسية، بما في ذلك أولئك الذين هم في وضع غير قانوني، وتأكيد الحاجة إلى تسوية أوضاع العمال المهاجرين في القطاعات التي تتعرض للضغط.

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن ظاهرة الهجرة عملت على إحداث انقلاب صامت على البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات وطنا ومهجرا. حيث يمكن اعتبار القوى النشيطة من الشباب تفريغا للوطن من قوى التغيير الأساسية، حيث أن الشباب هم الفئة الأكثر عبورا للبحر والمغامرة والإقدام على الهجرة. وأضحت قضايا الهجرة واللجوء موضوعا محوريا في الخطاب السياسي وفي السياسات الفرنسية الحكومية سواء في علاقات فرنسا مع الدول المصدرة للهجرة أو في الداخل. وتستعمل سياسة العصا والجزرة مع البلدان المغاربية وشمال أفريقيا من أجل إقناعها بتشكيل سد منيع لحماية فرنسا من تدفق أمواج الهجرة القادمة من دول الساحل والصحراء والعابرة للبلدان المغاربية. وبالرغم من أن فرنسا لاعب مهم في المنطقة الأفريقية والمغاربية وتتمتع بنفوذ تاريخي طويل إلا أن نفوذها بدأ في التراجع وأصبحت غير قادرة على التأثير في سياسات الهجرة لهذه الدول، لا سيما في الجزائر وبدرجة أقل في المغرب وتونس.

وفي خضم التنافس السياسي بين الأحزاب الفرنسية التقليدية (اليمين الجمهوري واليسار الاشتراكي) لا سيما في المواسم الانتخابية، يتبادل اليسار واليمين الاتهامات بشأن صعود اليمين المتطرف، وفي الوقت نفسه يغازلان ناخبيه لاستمالتهم وربح ولائهم، حيث تكون مسائل الهجرة مسرحا لتلك المعارك الحزبية والأيديولوجية، والتي غالبا ما يكون المهاجرون ذوي الأصول المغاربية هم كبش فداء تلك السياسات، إذ يتعرضون لكافة صنوف العنصرية والقمع والكراهية.

ويشكل اليمين المتطرف، خنجرا في خاصرة اليمين الجمهوري، ويدفعه لتبني مقارباته المتطرفة لا سيما في القضايا الأمنية المتعلقة بمسائل الهجرة غير الشرعية، ويصبح بذلك حزب التجمع الوطني المتطرف هو من يحدد أجندة النقاش السياسي والإعلامي في فرنسا، وهو من يوجه بوصلته ويحدد مضامينه. وقد صارت أفكار اليمين المتطرف مركزية بعد أن كانت هامشية لعدة عقود من الزمن.

ويستغل اليسار الاشتراكي مشكلات اليمين الجمهوري، لكنه يسير على خطاه، حيث يبدو أنه بدأ يتعامل مع القضايا الإشكالية المرتبطة بالهجرة، والإسلام والمسلمين في فرنسا وفق مقاربات اليمين، وتمييعه للحدود الأيديولوجية تدريجيا الفاصلة بينه وبين اليمين التقليدي في المجالات الاقتصادية. لكن بشكل عام، نرى شبه إجماع بين اليمين واليسار التقليديين حول أهمية الهجرة للمجتمعات والاقتصاديات الأوروبية بصفة عامة والمجتمع الفرنسي بصفة خاصة، مع التأكيد على ضرورة التحكم في تدفقات الهجرة النظامية (أو الشرعية) ومكافحة الهجرة غير الشرعية (غير النظامية أو السرية) ومراقبتها بمختلف الوسائل والأدوات. أما الاختلاف والانقسام بين هذين القطبين الحزبيين، لا يكون إلا على أساس الوسائل المستعملة لتحقيق هذه الأهداف، حيث يميل اليسار إلى تسليط الضوء على الضمانات وحقوق الانسان بينما يؤكد اليمين على الحاجة إلى استخدام القمع كشرط لفعالية سياسة الهجرة.

غير أن الواقع يقول: عندما يكون اليسار في السلطة فإنه يميل إلى التصلب (التشدد) في خطابه ووجهة نظره، بينما يلاحظ العكس عندما يكون اليمين في السلطة. وهذا ما لاحظناه جليا في المبحث الأخير من هذه الأطروحة. ويساهم وجود اليمين المتطرف في الساحة السياسية الفرنسية في دفع الأحزاب الحكومية للبحث عن التوازن بين ما تفعله وما تقوله. لذلك غالبا ما يتم دمج الخطاب المعتدل مع سياسة قمعية والذي يساهم في تقليل الخطر المفترض الذي تمثله الهجرة. وعلى العكس من ذلك، تسعى هذه الأحزاب إلى التعويض عن سياسة أكثر ليبرالية بخطاب أكثر قسوة. وهو الأمر الذي يشير إلى التناقض والازدواجية بين الخطاب والسياسة سواء على المستوى الحزبي أو الرسمي والحكومي.

وقد خلصت الدراسة في نهاية المطاف إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

أولا: برزت الهجرة غير الشرعية القادمة من المنطقة المغاربية، نتيجة العديد من العوامل والمتغيرات التي مست المنطقة المتوسطية برمتها، منها أزمات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في شمال أفريقيا واندلاع النزاعات المسلحة والحروب بين الدول الأفريقية من جهة، ونتيجة فرض سياسات الحد من الهجرة من طرف الاتحاد الأوروبي على الدول المتوسطية والأفريقية المرتبطة معها بعلاقات اقتصادية اجتماعية وثقافية من جهة ثانية.

ثانيا: بالرغم من الاهتمام الدولي والأكاديمي بدراسة ومعالجة إشكاليات الهجرة الدولية، إلا أن حجم هذه الهجرة لا يتناسب مع حجمها في العالم. إذ تشير الاحصائيات الدولية إلى أن حجم الهجرة الداخلية ومشكلاتها أهم وأكبر من الهجرة الدولية، خاصة في العالم الثالث.

وكما كان الانحياز إلى الهجرة الدولية، تحظى الهجرة غير الشرعية باهتمام مفرط من طرف الدول الأوروبية والغربية باعتبارها تهديدا لأمن المجتمعات بمفهومه الموسع. وتتناسى أن الأسباب الحقيقية لتنامي هذه الظاهرة يعود إلى تقييد إجراءات الهجرة الشرعية.

ثالثا: بعد إغلاق منافذ الهجرة النظامية إلى الدول الأوروبية وتقييدها، انتقلت الهجرة من كونها شرعية إلى هجرة غير شرعية وتفاقمت في فترة التسعينيات نتيجة الأزمات السياسية والأمنية في شمال أفريقيا، ولا زالت حتى الآن. كما تلونت هذه الظاهرة بالطابع الأنثوي حيث أصبحت الهجرة النسائية مكونا أساسيا في تدفقات الهجرة غير الشرعية. كما تلونت بفئات جديدة من المهاجرين غير الشرعيين، كالأطفال القصر غير المصحوبين.

رابعا: وفي ظل إجراءات التقييد التي باشرتها دول الاتحاد الأوروبي على تدفقات الهجرة الاقتصادية، نتيجة تشبع الأسواق الأوروبية ونتيجة الأزمات الاقتصادية المتتالية، انتقلت الهجرة الدولية من طابعها العمالي والعائلي، إلى طابعها العلمي والمهني والفني، والتي تمثلت في هجرة الطلبة، والكفاءات العلمية والمهنية والثقافية. والتي تحظى بالأولوية في عمليات الهجرة إلى الدول الأوروبية والغربية، بسبب فائض القيمة الذي يقدمه هؤلاء المهاجرون من العقول والكفاءات.

خامسا: أضحت الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط، وخاصة تلك القادمة من أو عبر الدول المغاربية، هاجسا أمنيا وسياسيا مقلقا للدول الأوروبية، باعتبارها تهديدا لأمنها الاجتماعي والثقافي. ونتيجة الحاجات الاقتصادية والعجز الديمغرافي الذي تعاني منه القارة الأوروبية، يحاول الأوروبيون الموازنة بين الحاجات الاقتصادية والديموغرافية وبين الحاجات الأمنية والجيوسياسية في إدارة أمواج الهجرة القادمة من الجنوب، وخاصة تلك القادمة من شمال أفريقيا.

وانتقل موضوع الهجرة من أجندة السياسة العادية المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية إلى أجندة السياسة العليا المرتبطة بالقضايا الاستراتيجية والأمنية، من خلال مسار عملية الأمننة في الخطاب السياسي الأوروبي، سواء على مستوى الحكومات الوطنية أو مستوى الاتحاد الأوروبي.

سادسا: نتيجة فعل الأمننة لقضايا التهديدات الجديدة، تم اعتبار الهجرة غير الشرعية من بين أهم الأخطار الرئيسية التي تهدد أمن المجتمعات الأوروبية، بمفهومه الموسع، سواء على المستوى الديموغرافي، الاقتصادي والاجتماعي، أو الثقافي والحضاري. الأمر الذي دفع الدول الأوروبية إلى تجميع كل الإمكانيات المادية والمعنوية، من خلال سن التشريعات القانونية، وتوظيف الآليات العسكرية والأمنية والمخابراتية، من أجل مجابهة تهديدات الهجرة غير الشرعية.

سابعا: يتميز الخطاب السياسي الفرنسي حول الهجرة في الغالب بنزعة طائفية للسلطات العمومية والذي يعبر في حقيقته عن أزمة عامة داخل المجتمع الفرنسي، وهو خطاب تدعمه وتنقله المؤسسات الحكومية التي تتعامل يوميا مع مشاكل الهجرة والمهاجرين من مثل الانحراف، العنف الحضري، الأصوليات الدينية، أو حتى من خلال المطالب الاجتماعية والتعليمية والثقافية وغير ذلك من المطالب والحقوق.

ومع ذلك، فإن القراءة الطائفية للعلاقات الاجتماعية والسياسية نادرا ما تتحملها المؤسسات الفاعلة التي تستمر في الاختباء وراء أسطورة الحياد الجمهوري. والواقع أن المؤسسات الفرنسية هي من تنتج هذه

الطائفية أو الإثنية دون أن تعرف ذلك، أو من خلال التظاهر بالتجاهل. وهو ما يخلق إجماعا فرنسيا على مدح مزايا سياسة الاندماج التي يتسم بها النموذج الجمهوري، والذي من شانه أن يدفع كافة أشكال المطالب الطائفية إلى المجال الخاص.

وفي نهاية المطاف، لا تزال الهجرة المغاربية عنصرا مهيكلا لجزء مهم من الخطاب السياسي الفرنسي. ويتأرجح هذا الخطاب بين منطق الانغلاق والدعوة إلى الإدماج، وهو يعكس التوترات المتعلقة بالهوية والتحديات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والثقافية التي تنتشر في المجتمع الفرنسي المعاصر. ويظل النهج المتبع في التعامل مع هذه المسألة يشكل قضية سياسية كبرى، ومن المرجح أن يتطور تبعا للسياقات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقات القوة بين مختلف الأطراف على المستويين الداخلي والخارجي.

وتبقى إدارة الهجرة أمر بالغ الحساسية بالنسبة للأحزاب الحكومية التي تتراوح بين الانغلاق والانفتاح، حيث ينظر إلى مسألة الهجرة على التوالي أنها فرصة اقتصادية وديمغرافية وثقافية، ولكنها أيضا تشكل تهديدا لجميع هذه الأبعاد الثلاثة. وصولا إلى أطروحة الاستبدال الكبير التي تطرحها أحزاب اليمين المتطرف، والتي لم تكون موضوع أطروحتنا.

وفي الختام، يوصي الباحث بما يلي:

على مستوى البحث والتنظير، يمكن للباحثين المهتمين بقضايا الهجرة، الاهتمام بمدخل تحليل الخطاب لفهم وإدراك التوجهات السياسية لصانع القرار في مجال الهجرة أو في مجالات أخرى. والتوظيف المتعدد والمتكامل لمختلف المقاربات المنهجية والنظرية في البحث والتحليل من مثل البنائية، والاتصال على سبيل المثال.

وبالنظر إلى هيمنة الإعلام وطغيانه في معالجة مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية، يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بالقضايا السياسية التي يطرحها ويتناولها الإعلام من خلال التوجه نحو تأسيس هيئات مختصة لمتابعة الخطاب السياسي الخارجي وتحليله وتفكيك مضامينه، على مستوى المؤسسات الجامعية الجزائرية والمغاربية وعلى مستوى الدوائر الحكومية للحكومة الجزائرية.

أما على المستوى الفني للسياسة، على الحكومات المغاربية بصفة عامة والحكومة الجزائرية بصفة خاصة العمل أكثر على توفير الظروف والعوامل المناسبة للشباب حتى لا يهاجر بطرق غير نظامية وتشجيع الجالية المغاربية المقيمة والعاملة في فرنسا بالاستثمار في البلدان المغاربية، من خلال خطاب سياسي وإعلامي يعلي من قيم الانتماء الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ- القرآن الكريم

1) سورة النساء

ب- المعاجم والقواميس

2) ابن منظور، لسان العرب. من الموقع: http://www.library.islamweb.net، بتاريخ 2015/11/18.

3) بدوي احمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1986.

4) معلوف، لويس، المنجد في اللغة والأدب والعلوم. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1960.

5) معتوق فريديريك، معجم العلوم الاجتماعية (أكاديميا). ط1، بيروت: ددن، 1993.

ج- الجريدة الرسمية

د- التقارير الرسمية

6) الكالا ماريا خوسيه، "حالة سكان العالم 2006، عبور إلى الأمل: النساء والهجرة الدولية"، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر"، متاح على الرابط: https://www.cawtarclearinghouse.org/ar/، تاريخ الولوج: 2024/05/06 على الساعة 12سا و10د.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

7) الدليمي حافظ علوان حمادي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار وائل، 2001.

8) اللاوندي سعيد، الإسلاموفوبيا: لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟، ط3، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

9) المنجرة المهدي ، الإهانة في عهد الميغا أمبريالية، ط"، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.

10) المنصور عدلي أحمد، الحضارة التائهة. الأردن: البيروني للنشر والتوزيع، ط1، 2018.

11) السيد ياسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط(4)، 1991.

12) العلي صالح أحمد وآخرون، إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.

13) الشيخ ممدوح ، الإسلام في مرمى نيران العلمانية الفرنسية: ماوراء الحرب الأوروبية على الحجاب والنقاب، ط1، بيروت: شركة دالتا(مكتبة بيروت)، 2011.

14) الشهاوي طارق عبد الحميد، الهجرة غير الشرعية: رؤية مستقبلية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2000.

15) باغتشي أميا كومار، العبور الخطر: الجنس البشري والصعود العالمي لرأس المال. ترجمة: عمر سليم التل، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، ط1، 2019.

16) بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات إيفيان، تعريب (لحسن زغدار ومحل العين جبايلي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1987.

17) بشلاغم جيلالي، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف، ط1، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

18) جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط.1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

19) دوفرجيه موريس، الأحزاب السياسية، تر: علي مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

20) هنتنجتون صامويل، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، نيويورك: د.د.ن، 1999.

21) مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، هجرة العقول العربية... كارثة تهدد الأمة: الأسباب والمآلات. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2011.

22) نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

23) عكاشة محمود، لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال. القاهرة: دار النشر للجامعات، ط1، 2005.

24) عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان (الأردن): دار ابن بطوطة، 2011.

25) رشوان حسين عبد الحميد أحمد، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط: دراسة في علم الاجتماع السياسي، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، 2008.

26) راتانسي علي، التعددية الثقافية: مقدمة صغيرة جدا. ترجمة: لبنى عماد تركي، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

ب- المذكرات وأطروحات الدكتوراه

27) الربيعي محمد كحط عبيد، "عادات التلقي لدى المهاجرين العرب للقنوات الفضائية العربية: المهاجرون

العرب في السويد أنموذجا (دراسة ميدانية)"، رسالة دكتوراه في الإعلام والاتصال، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2011 .
28) بن قو أمال، "دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوروبية لحقوق العمال المهاجرين"، أطروحة دكتوراه. مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة وهران، 2012.
29) بتقة خديجة، "السياسة الأوروبية الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مذكرة ماجستير (غير منشورة). مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
30) بوريب خديجة، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير (غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2011.
31) زوزو رشيد، " الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر (1988-2008)"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
32) زغبي وليد، "صورة المهاجرين المغاربيين في الصحافة الفرنسية المكتوبة: دراسة تحليلية لمضمون جريدةle figaro"، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة،2008.
33) زغدار عبد الحق، " إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجية الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط"، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2010.
34) طالح نصيرة، " أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج": مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.
35) طيبي رابح، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة: دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي من 1جانفي 2007 إلى 31 ديسمبر 2007"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم الإعلام والاتصال، قدمت لكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2009/2008.
36) فريجة لدمية، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية أنموذجا"، مذكرة ماجستير (غير منشورة). مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010م.
37) ختو فايزة، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995- 2010"، مذكرة ماجستير، مقدمة لكلية الإعلام و العلوم السياسة، جامعة الجزائر(3)، 2011.
38) سويعدي نجيب، "إدارة سياسة الهجرة و علاقتها بصناعة القرار المحلي"، مذكرة ماجستير غير منشورة. مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012.

39) شيخاوي سنوسي، "إصلاح التعليم العالي كآلية للحد من هجرة الكفاءات الوطنية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-، أبريل 2021.

ج- مقالات في المجلات والكتب الجماعية والملتقيات

40) أكمير عبد الواحد، "العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة"، مجلة المستقبل العربي. العدد 429، 2014، متاح على الرابط: https://oa.mg/work/10.12816/0021372، تاريخ الولوج

41) الهنداوي ياسر فتحي و سويلم محمد غنيم ، "رؤية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 91، العدد 89، 2014.

42) العسكري سليمان إبراهيم، "مستقبل الإسلام الأوروبي"، مجلة العربي، العدد 642، ماي 2012.

43) الشنتوف الطيب، "الحضور المغاربي بمرسيليا في القرن الثامن عشر"، في: الهجرة المتوسطية بين الأمس واليوم. الرباط: الهلال العربية، 1992.

44) بارك نعيمة وبن داودية وهيبة، "الهجرة وإشكالية التنمية"، في مؤلف: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة. تحرير: محمد غربي وآخرون، ط1، الجزائر: دار ابن النديم، 2014.

45) بدروني أنيسة، حاج بن علي محمد، "جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

46) بويل وآخرون، "الهجرة الدولية عام 2000"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز المطبوعات لليونسكو، العدد 69، سبتمبر 2000.

47) بلعباس عبدالله، "ظاهرة الهجرة عند عبدالمالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، مجلة إنسانيات، عدد 62، 2013،

48) بلخيرة عمر، "هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا: هل تشكل العمالة الشرقية بديلا؟"، مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام المصرية)، عدد 50، بتاريخ 2013/05/17، في الموقع:
http://democracy.ahram.org.eg/UI/front/innerprint.aspx ?newsID=477، تاريخ الدخول: 2018/05/30.

49) بلعيفة أمين، " السياسات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: دراسة في المقاربة الأمنية كآلية معالجة وتطبيقاتها في الاتحاد الأوروبي"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

50) بلخيرة محمد، " الهجرة المغاربية إلى أوروبا...معطيات ومغالطات"، في محمد غربي وآخرون، نفس المرجع.

51) بشلاغم جيلالي، "تحديات الاندماج للجالية المسلمة في أوروبا في سياق العولمة: الجالية المغاربية في فرنسا أنموذجا"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 09، العدد 02، سنة 2024.

52) بخوش مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي الأول حول الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.
53) دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط، نفس المرجع.
54) ناجي عبد النور، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، الملتقى الدولي الأول حول الأمن في المتوسط، نفس المرجع.
55) عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولى الأول حول الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، نفس المرجع.
56) دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط، نفس المرجع.
57) زياني صالح وحجيج أمال، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، سبتمبر 2011.
58) زروق العربي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها و آليات المواجهة"، في محمد غربي و آخرون، مرجع سبق ذكره.
59) حامد ناصر، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005، المجلد 40.
60) حميداني سليم وبن سعدون اليامين، بناء الخريطة الإدراكية للإسلام والمسلمين في الغرب: الإسلاموفوبيا واقعا"، في بوستي وآخرون، الاسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، ط1، برلين (ألمانيا): المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019.
61) طاشمة بومدين، "ظاهرة الاسلاموفوبيا في أوروبا: دراسة لخصوصية وضع المسلمين في فرنسا"، في: بوستي وآخرون، نفس المرجع.
62) مطاوع محمد، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015.
63) مشري مرسي وركاش جهيدة، "الخصائص السوسيو ثقافية للمهاجر غير الشرعي وانعكاسها على التعاون الحضاري بين ضفتي المتوسط"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره.
64) عباسة دربال صورية، "الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي"، في: محمد غربي و آخرون، مرجع سبق ذكره.
65) عبد الملا ماهر، "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز"، مجلة العلوم القانونية (المركز الجامعي الوادي). عدد 02، يناير 2011.

66) علي آمنة محمد، "موقع حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ودوره في الحياة السياسية الفرنسية"، مجلة دراسات دولية، العدد 56، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد)، متاح على الرابط: http://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/298، تاريخ الولوج 12 يناير 2024 على الساعة 06 و4د.

67) صلاح الجفراوي، "في إيجابيات وسلبيات وضع المسلمين في أوروبا: رؤية من الداخل"، في: نادية مصطفى وآخرون، الهوية الإسلامية في أوروبا: إشكاليات الإندماج (قراءة في المشهد الفرنسي)، القاهرة: برنامج حوار الحضارات، 2005.

68) شاقوري عبد القادر واحميدي بوجلطية بوعلي، " الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الأسباب وسياسات المواجهة"، في: محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

69) شهاب عبد اللطيف، "ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد 16، 2008.

70) تانزاريلا جيوفانا، "الثقافة والبحر الأبيض المتوسط والربيع العربي"، المتوسطي (الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط)، 2012.

71) خيدون محمد، "الهجرة وإشكاليات الهوية في العالم المعاصر"، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 63، أبريل 2020.

72) غبارة فوزي، "الأسرة المسلمة المهاجرة وتحديات الاندماج الاجتماعي والثقافي"، في مجلة أديان، من الموقع: , www. Qscience.com/doi/pdf/10.5339/rels.2014.family.6، تاريخ الولوج 2017/03/01، على الساعة 22ساو25د.

73) غزلاني وداد، "السياسات التعاونية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

74) غربي محمد وبن يمينة شايب الذراع، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط– الجزائر أنموذجا"، في محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

75) فوكة سفيان، "الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة و فشل الدولة الوطنية"، في محمد غربي وآخرون، نفس المرجع.

د) مقالات في الجرائد والصحف

76) العربي ربيعة، " هجرة القاصرين: قراءة في المواثيق و المعاهدات الدولية"، الحوار المتمدن، الصادرة في 2011/08/29، المنشور في الموقع: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=273420&r=0،تاريخ الدخول: 2018/12/8.

77) القديدي أحمد، "زلزال التشريعيات الفرنسية وعودة القيم الأصلية"، جريدة الشرق، المنشورة في 20 جوان 2022، على الرابط: http://al-shrq.com/opinion/، تاريخ الولوج 03 يناير 2024، على الساعة 03 صباحا.

78) التقي يقظان، "في تقييم أحداث المدن الفرنسية"، العربي الجديد، نشر في 2023/7/16، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/ ، تاريخ الولوج: 2023/10/13 على الساعة 13سا و20د.

79) جمال أحمد، "هجرة الأدمغة العربية.. كفاءات يستفيد منها في الخارج فقط"، جريدة العرب، العدد 10496، السنة 39، تاريخ 2016/12/27، ص.6، في موقع الجريدة: https://alarab.co.uk، تاريخ الدخول: 2018/12/08 .

80) زنار حميد، "هل تشهد فرنسا نهاية الأحزاب السياسية؟"، جريدة العرب، الأربعاء 01 جويلية 2020 ، متاح على الرابط: http://alarab.news/، تاريخ الولوج 17 ديسمبر 2023 على الساعة 01 سا و3د.

81) مسلم محمد، "حرمان الطلبة من العمل خلال الدراسة وشروط تعجيزية لاستقدام العائلات"، الشروق اليومي، بتاريخ 2011/1/23، في موقع جزايرس: http://djazairess.com/echourouk/66812، تاريخ الدخول: 2018/12/07.

82) نجدي عادل، "مسار الكناري...طريق مهاجري المغرب نحو أوروبا"، العربي الجديد، نشر في 11 جوان 2023، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/society، تاريخ الولوج 2023/09/18، على الساعة 13سا و10د.

83) خالد محمد، "الهجرة غير الشرعية: انقسامات أوروبية في الرؤى والحلول"، البيان، نشر بتاريخ 26نوفمبر 2023، متاح على الرابط: https://www.albayan.ae/world/political-issues/2023-11-26-1.4771098?ot=ot.AMPPageLayout، تاريخ الولوج: 2024/02/16 على الساعة 3سا و40د.

د- المواقع والمنصات الالكترونية

84) الجزيرة. نت، "ما السبيل إلى الحد من هجرة العقول العربية"، استطلاع رأي قام به موقع الجزيرة.نت: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/7b9145f9-d94d-42b2-a85e-3a918771afd5، تاريخ الدخول: 2018/12/08.

85) المركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، "فرنسا تنشر قانون الهجرة الجديد في الجريدة الرسمية"، منشور في موقع المركز بتاريخ 29 يناير 2024، متاح على الرابط: https://mediterraneancss.uk/ ، تاريخ التصفح 2024/11/13 على الساعة 19سا و20د.

86) أولتمر يوخن، " المسيرة الطويلة: أوروبا في قلب الهجرة المعولمة"، من الموقع:

www.Goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/105/ar15698201. ، تاريخ الولوج 2017/01/04 على الساعة 23سا و32د.

87) أيمن نبيل، "أوروبا واللاجؤون..هواجس الاندماج وإشكالات الهوية"، في موقع الجزيرة. نت: www.aljazeera.net/Knouledgegate/opinions/2015/9/14، تاريخ الولوج 24/01/2017 على الساعة 23سا و14د.

88) القويطي سناء، " يتوزعون على 100 دولة .. تحويلات المغاربة في الخارج تنعش اقتصاد بلادهم"، موقع الجزيرة. نت، منشور بتاريخ 2023/06/15 متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/15/، تاريخ التصفح 2024/12/4 على الساعة 19سا و20 د.

89) أخبار الأمم المتحدة، "تقرير الأمم المتحدة: عدد المهاجرين في العالم يتجاوز 232 مليون"، متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2013/09/185752 تاريخ الولوج: 2024/05/06 على الساعة 11سا و44د.

90) بواتيو شارلوت وبوعلام غشي، "هل يعاقب القانون الفرنسي الأسر التي تستقبل مهاجرين غير شرعيين؟"، موقع فرانس 24، نشر في 2016/11/16، متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/20161116-، تاريخ الولوج: 2024/02/24 على الساعة 12سا و30د.

91) بوسيتش محمد، "الجماعات المسلمة في جنوب شرق أوروبا: التحديات والفرص"، في مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 2017/01/14.
http://studies.aljazeera.net/ar/files/musliminbalkan/2014/05/20145156146423143.html، على الساعة 00 سا43 د. تاريخ الولوج 2024/06/22 على الساعة 00سا43د.

92) بوعلام غبشي، " مشروع قانون الهجرة الجديد في فرنسا... محاوره والانتقادات التي تواجهه"، موقع فرنسا 24، منشور بتاريخ 04/08/2014 ، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20140804، تاريخ الولوج: 2024/12/26 على الساعة 16سا و16د.

93) دلال عادل، "تعرف على ردود أفعال القادة الأوروبيين بشأن الاتفاق حول الهجرة"، يورونيوز العربية، من الموقع: http://arabic.euronews.com/2018/06/29/، تاريخ الدخول 2018/11/16.

94) موقع الاتحاد الأوروبي بالعربي، متاح على الرابط:
https://www.eu-arabic.org/commission.html، تاريخ الولوج: 2024/12/22 على الساعة 00 سا و32د.

95) زهري أيمن، "الهجرة الدولية الحالة المصرية "، المجلس القومي للسكان (مصر)، ماي 2020. متاح على الرابط: http://npc.gov.eg/media/k31cmvyb/inside-pages-final9.pdf، تاريخ الولوج 10/12/ 2023 على الساعة 10سا و44 د.

96) نظيف أحمد، "انتفاضة الهامش على الشاشات: كيف تغطي وسائل الإعلام الفرنسية أزمة الضواحي؟"، معهد الجزيرة للإعلام، بتاريخ 16 جويلية 2023، متاح على الرابط: http://institute.aljazeera.net/ar/ajr/artile/2262, ، تاريخ الولوج: 6 اكتوبر 2023 على الساعة 7سا و 58د.

97) حبحوب حمزة، "كيف ساهم انقسام وتشرذم أحزاب اليسار في تعبيد الطريق أمام صعود اليمين المتطرف؟"، متاح على الرابط:https://www.france24.com/ar ، تاريخ الولوج 2023/09/22 على الساعة 21سا و21د.

98) طارق الحايك، "الثورة الفرنسية.. حين بدّل غياب العدالة الاجتماعية وجه العالم"، موقع الجزيرة.نت، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/blogs/2020/6/12، تاريخ الولوج 30-12-2023 على الساعة 16و33د.

99) سبوتنيك عربي، "رئيس وزراء هولندا: اتفاق الاتحاد الأوروبي حول الهجرة يحمي حدودنا"، من الموقع: http://arabic.sputniknews.com/world/201806291033424396, تاريخ الدخول: 2018/11/16.

100) فرحاني نادر، " هجرة الكفاءات من الوطن العربى فى منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي"، مركز مشكاة للبحث، مصر، في الموقع: http://www.mafhoum.com/press2/79S24.htm ، تاريخ الدخول: 2018/12/08.

101) غريش ألان، "اتقد أن لصعود اليمين المتطرف في فرنسا علاقة بتاريخنا الاستعماري، هذا التاريخ الذي لم ينتهي بعد"، حاوره بسام حداد، منشور على موقع أوريان 21، متاح على الرابط: https://orientxxi.info/magazine/article5309، تاريخ الولوج: 22.09.2023 على الساعة 22سا و20د.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

أولا: المصادر

أ- الاتفاقيات والنصوص التشريعية

102) Bulletin Officiel du Royaume du Maroc, n° 6080, délivré le 06/09/2012, dahir n° 1-95- 225 du 1er ramadan 1432 (2 Aout 2011) portant publication de l'accord en matière de séjour et de l'emploi, fait à Rabat le 09 octobre 1987 entre le Royaume du Maroc et la République Française, pp.2549 – 2555.

103) Conseil de l'UE, règlement du parlement européen et du conseil relatif à l'utilisation du système d'informations Schengen aux fins du retour des ressortissants de pays tiers en séjour irrégulier, PE 34/2018, le 08/11/2018, en ligne: http://eux-lex . europa.eu/legal-content/FR/TXT/pdf/ , consulté le 16/11/2018.
104) Décret n° 69 – 243 portants publication de l'accord entre le Gouvernement de la république française et le gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire, relatif à la circulation, à l'emploi et au séjour des ressortissants algériens et de leurs familles, (Journal Officiel du 22 mars 1969).
105) Journal Officiel de la République Française, délivré le 02 Aout 1963, Décret n° 63-779 du 27 juillet 1963, portant publication de la convention de main d'œuvre entre la France et le Maroc du 1er juin 1963, pp.7161-7162.
106) Journal officiel de l'union européen (JO (EU), L349 du 25/11/2004), Règlement (CE) n° 2007/2004 du conseil du 26 octobre 2004, portant création d'une agence européenne pour gestion de la coopération opérationnelle aux frontières des états membres de l'union européen, en ligne : www.europarl.europa.eu/consulté le 16/11/2018.
107) 109) Journal officiel de l'union européen (L295, 6/11/2013), Reglement (UE) n° 1052/2013 du parlement européen et du conseil du 22 oct 2013, portant création du système européen de surveillance des frontières (EUROSUR),article (1).
108) Loi n° 2016-274 du 7 mars 2016 parue au JO n°57 du 8 mars 2016, relative au droit des étrangers en France, parue au JO n°57 du 8 mars 2016
109) Loi n° 2024-42 du 26 janvier 2024, pour contrôler l'immigration, améliorer l'intégration, Journal officiel de la république française du 27 janvier 2024.
110) Loi n°2003-1119 du 26 novembre 2003 « relative à la maîtrise de l'immigration, au séjour des étrangers en France et à la nationalité », dans : JORF n° 0274 du 27 novembre 2003.
111) LOI n° 2016-274 du 7 mars 2016 relative au droit des étrangers en France, JORF n°0057 du 8 mars 2016, dans : https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/jo/2016/03/08/0057, consulté le 03/05/2024 à 00h 55m.
112) Nations Unies (Recueil des Traités), "Convention de main-d'œuvre entre la France et la Tunisie", Vol. 1565,1-27261, 1990.
113) Règlement (EU) 1624/2016 du parlement européen et du conseil du 14 septembre 2016, relatif au corps européen de garde-frontières et de garde-côtes ; modifiant le règlement (EU) 399/2016 du parlement européen et du conseil, et abrogeant le règlement (CE) n° 863/2007 du Parlement européen et du Conseil, le règlement (CE) n° 2007/2004 du Conseil et la décision 2005/267/CE du Conseil, JO L 251 du 16.9.2016, p. 1–76
114) Règlement (CE) n° 377/2004 du Conseil, du 19 février 2004, relatif à la création d'un réseau d'officiers de liaison «Immigration», https://eur-

lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM%3Al14511 , consulté le 09/12/2018.
115) Règlement (CE) n° 2007/2004 du conseil et la décision 267/2005/CE du conseil, article (6).
116) Règlement (EU) n° 493/2011 du parlement européen et du conseil du 05 avril 2011, modifiant le règlement, (CE) n° 377/2004 du conseil relatif à la création d'un réseau d'officiers de liaison d'immigration, dans : http://data.europa.eu/eli/reg/2011/493/oj, consulté le 09/12/2018.
117) République française, Ministère de l'intérieur, "Projet de loi relatif à la réforme de l'asile : Exposé des motifs", présenté au conseil des ministres, dans : http://www.gisti.org/IMG/pdf/pjl_asile_2014-07-23_expose-des-motifs.pdf, consulte le 26/12/2024 à 17h 44m.-

ب- التقارير الرسمية

119**)** Conseil Economique Et Social, "Les défis de l'immigration future", Avis du Conseil économique et social sur le rapport présenté par Michel Gevrey au nom de la commission spéciale du plan, Année 2003, N°22, dans: https://www.lecese.fr/travaux-publies/, consulté le 22/10/2024 à 19h 40m**.**
120) Ministère de l'intérieur (Direction générale des étrangers en France), "Dixième rapport du gouvernement français sur les étrangers en France (2012)", in : www.immigration.intérieur.gouv.fr/info-resources/documentation/rapports-publics/, consulté le 25/08/2014.
121) OIM (ONU Migration), « Etat de la migration dans le monde 2018 » ; https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr 2018 fr.pdf, consulté le 18/11/2018.

ثانيا: المراجع

أ- الكتب

122) Agrikoliansky Eric, Les partis politiques en France au 20eme siècle. Paris : Armand colin, 2000.
123) Duverger Maurice, Les partis politiques. Paris : Armand colin, 1976.
124) Faux Emmanuel et autres, Plumes de l'ombre : Les nègres des hommes politiques, Paris : Editions Ramsay, 1991 ,
125) Emmers Ralf, Securization, in Alan Collins, Contemporary Security Studies. United Kingdom: 4° Edition: Oxford University Press, 2016.
126) Michalon Thierry, Dix leçons sur la vie politique en France. Paris : Hachette, 1997.

ب- المذكرات والأطروحات الأكاديمية

127) Abdallah Settouti Bouchra, "La diplomatie française et les intérêts méditerranéens maghrébins", Thèse de Doctorat en Science politique, Université Nancy 2, 2008, .
128) Asplund, Erik,"**A** two level approach to securitization: An analysis of drug trafficking in China and Russia", Master's Thesis Uppsala Programme of

International Studies (UPIS**),** Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, Sweden, June 2004.
129) De Maupeau Stéphane, "Du mouvement au parti politique : Le processus d'institutionnalisation et la place du Villepénisme dans le système de partis", Master d'études politiques, faculté de droit, sciences économiques et sociales, Université Paris 2 Panthéon-Assas, 2011.
130) Faure Clémonce, "Les effets du discours Sarkozyste de l'identité nationale (2002-2007)", thèse de doctorat, en science politique, école doctorale de droit, Université de Bordeaux, France, soutenue le 03/12/2019.
131) Rumney Fiona, "L'immigration dans le discours politique en France et au royaume Uni", Master professionnel, option communication des institutions publiques, école nationale d'administration, Université de paris-sorbonne (Paris 4), soutenue en 2015, dans : http://www.ena.fr.
132) Sabhan El-Baidhawe Rabiha, "La place de la langue arabe en France , l'éxemple de la ville de Poitiers", Doctorat en sociolinguistique. Présenté à l'université Paris8, Institut Maghreb Europe. 2007 .

ج- المجلات والدوريات والملتقيات

133) Augé Bertrand et autres, "Plus que des mots : Analyse des discours de l'exécutif sur l'immigration en France, (1975- 2018)", dans : https://shs.hal.science/halshs-02903068/ , consulté le 27/10/2023 à 11h14m.
134) Benadiba Moise, "Difficultés et problèmes d'identité des enfants d'immigrés maghrébins en France", dans :Eres : Sud / Nord, 2001/1, n°14, à : http://www.cairn.info/, consulté le 14/10/2023 à 10h 11m.
135) Bouamama Said, "Mondialisation du capital et politiques migratoires", (Extrait du livre de Saïd Bouamama : Des classes dangereuses à l'ennemi intérieur. Capitalisme, immigrations, racisme, Paris, Syllepse, 2021), Revue Contretemps, publie en ligne le 26/10/2022, dans : https://www.contretemps.eu/mondialisation-capital-politiques-migratoires-immigrations-racisme/, consulté le 10/08/2023 à 20h 30m.
136) Bouzerereau Camille et Damon Mayaffre, "Macron ou le mystère du verbe. Ses discours décryptés par la machine", La tour- d'Aigues, Editions de l'Aube, 2021, 342 p, in : Corpus n° 23/2022, dans : http://journals.openedition.org/corpus/6559, consulté le 30/10/2024 à 15h 44m, pp.2-3.
137) Caponio Tiziana et Gaia Testore, "L'intégration : nouvelle frontière de l'immigration ? L'analyse du lien entre les politiques de contrôle et d'intégration en Italie et en France", Migrations Société, Vol. 24, n° 140, mars/avril 2012, Pages 138 à 294 , dans : https://shs.cairn.info/revue-migrations-societe-2012-2-page-285?lang=fr, consulté le 22/11/2024 à 22h34m .
139) Charaudeau Patrick, "L'identité culturelle: Le grand malentendu", Actes du colloque du congrès des SEDIFRALE , Rio, 2004, à : http://www.patrick-

charaudeau.com/L-identite-culturelle-le-grand.html, consulté le 14/10/2023 à 10h 20m.
140) Charaudeau Patrick, "Du discours politique au discours populiste. Le populisme est-il de droite ou de gauche ?", à : http://www.patrick-charaudeau.com/, consulté le 01/02/2023 à 16h 51m.
141) Charaudeau Patrick, "Le discours de manipulation entre persuasion et influence sociale", Acte du Colloque de Lyon, 2009, à : http://www.patrick-charaudeau.com/, consulté le 01/01/2019, à 21h30m.
142) Crépeau François , "Comment traiter la question des migrations : Un test pour les démocraties", Conférence à l'université de Winnipeg, le 20 oct 2009, in : Cahiers Trudeau, 2010,p.23, à : http://www.trudeaufoundation.ca/sites/default/files/u5/cahierstrudeau_2010-francoiscrepeau.pdf, consulté le 31/12/2018 à 21h 34m.
143) Dechaux Jean-Hugues, "Les immgrés et le monde du travail : un nouvel age de l'immigration ?", dans : Observations et diagnostics économiques ; revue de l'OFCE, n°36, 1991, p.87.
144) De Lassalle Jullien, "Etude sur la condition à faire aux étrangers établés en Algérie", Bulletin des sciences économiques et sociales du comité des travaux historiques et scientifiques Année 1893, in : http://www.gallica.bnf.fr, consulté le 14/04/2018 à 16h 30m
145) De Laage Dominique, "Cette prof de gauche qui écrivait des discours pour Nicolas Sarkozy", Journal Sud Ouest, publié le 17/02/2013 en ligne à : http://www.sudouest.fr/politique/nicolas-sarkozy/, consulté le 20/11/2023 à 10h 54m.
146) Dollé Nathalie et autres, Coordination de Christophe Deleu, "Comment parler de l'immigration dans les médias", (Table ronde organisée par le centre de recherche de l'école supérieure de journalisme de Lille), Les cahiers du journalisme, n°4, Janvier 1998, pp.12-13 , à : https://www.cahiersdujournalisme.net/pdf/04/01_TABLERONDE01.PDF, consulté le 20/12/2018 à 12h40m.
147) Dravigny Josselin, "Présidence Macron et immigration : La continuité en marche", Migrations Société, 2017/2,N°168, pp.3-11, dans : https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2017-2-page-3.htm, consulté le 07/09/2023 à 11h 05m
148) Duchène Alexandre, "Construction institutionnelle des discours : Idiologies et pratiques dans une organisation supranationale", Revue Tranel, 40/2004, dans ; https://www.unine.ch/files/live/sites/tranel/files/Tranel/40/8-Duchene_revu.pdf, consulté le 23/12/2023.
149) Duvert Yann, "Pourquoi les partis politiques français sont toujours plus dépendants de l'aide publique", Les Echos, publié le 22 juin 2022, en ligne à : https://www.lesechos.fr/politique-societe/politique/, consulté le 01/01/2024 à 14h 30m .

150) Falletti François, "Chronique d'Eurojust : Ou en est Eurojust?", International Review of Penal Law, (Vol. 76), Pages 551 à 559, dans : https://doi.org/10.3917/ridp.763.0551, consulté le 06/01/2025 à 18h 42m.
151) Fellag Nora, "The muslim Label : How french north africans have become muslims and not citizens", Journal on Ethnoplolitics and Minoriy Issues, in : Europe (JEMIE), Vol 13, n° 04, 2014, PP.1-25.
152) Freyssenet Elsa, "Plumes de candidats", Les Echos, publié le 15 Avril 2012, en ligne à : http://www.lesechos.fr/2012/04/plumes-de-candidats-373619, consulté le 10/12/2023 à 19h03.
153) Gastaut Ivan, "L'irruption du thème de l'immigration dans les médias", Confluences, Hiver 1997-1998, à : https://iremmo.org/wp-content/uploads/2016/02/2403.gastaut.pdf, consulté le 23/09/2023 à 19h 46m.
154) Geisser Vincent, "Discours républicaine et rhétorique de la spécifité fraçaise", Hommes-Migration, N°1223, Jan- Fev 2000, à : https://www.persee.fr/doc/homig_1142852x_2000_num_1223_1_3446, consulté le 04/09/2023 à 22h 15m.
155) Gildas Simon et Noin Daniel, « La migration maghrébine vers l'europe », les cahiers d'outre-mer, 1972, n° 99, 25 eme année, p.243, in ; http://www.persee.fr, consulté le 24/11/2018.
156) Giuliani Jean-Dominique, "Le défi de l'immigration clandestine en méditerranée", Question d'Europe, n°352, publié le 13/04/2015, à : https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352, consulté le 31/08/2023 à 5h 35m.
157) Grossman Evelyne, "L'identité nationale : Un faux problème", la vie des idées, le 08/01/2008, à : https://laviedesidees.fr/L-identite-nationale-un-faux-probleme, consulté le 14/10/2023 à 10h 23m.
158) Hailon Fred, "Figure de l'hétérogénéité : Immigré dans la presse", DIRE, N°1, 2012, à : http://epublications.unilim.fr/revues/dire, consulté le 19/04/2018 , à 11h 20m.
159) Héran François, "Avec l'immigration: mesurer, débattre, agir", Paris : Editions la découverte, 2017, fiche de lecture , à : http://www.pergama.fr/wp-content/uploads/2017/05/1, consulté le 26/12/2018 à 14h 10m.
160) Idris Isam, "Sociétés et migrations du culturel au civilisational: L'éduction transculturelle des enfants de la diversité", VST (vie sociale et traitement) n°133, 2017, à : http://www.cairn.info/, consulté le 09/01/2023 à 11h 30m,
161) Jeanneney Jean – Noel, "De Gaulle et l'usage des médias", Espoir n°66, 1989 , fondation Charles De Gaulle, à : http://www.charle-de-gaulle.org/wp-content/uploads/2018/1/, consulté le 23/09/2023 à 14h 20m.
162) Jérome Clément, "Une influence plutôt indirecte sur la politique", Revue Internationale et Stratégique, 2010/2, N° 78, à : http://www.cairn.info/, consulté le 23/09/2023 à 12h 40m.
163) Kettani Myriam, "Identité paternelle en contexte d'immigration maghrébine en France : des pères immigrés aux pères issues de l'immigration", Alterstice,

V°5, n°1, 2005, à : https://www.erudit.org/fr/revues/alterstice/2015-v5-n1-alterstice06041/1077308ar/, consulté le 14/10/2023 à 6h 20m, p.59.
164) Kirsh Olivier, "Migrations Internationales : Un enjeu planétaire" , conseil économique social et environnemental, oct 2015, in : www.lecese.fr/sites/defaults/files/pdf. consulté le 12/09/2016 à 11h 35m.
165) Laborie Pierre , "Vie et mort des Français dans la Deuxième Guerre mondiale", Presses universitaires du Midi (PUM) p.p . 381-390, dans : https://books.openedition.org/pumi/31251?lang=fr, consulté le 10/07/2023 à 12h 40m.
166) Latour Vincent, "Le modèle d'immigration et d'intégration britannique à l'épreuve", revue-outre-terre, 2/2016, p. 224, dans https://doi.org/10.3917/oute1.049.0223, consulté le 06/01/2025 à 13h 20m.
167) Leffak Nabil et Labdelaoui Hocine, " Misère de la colonisation et émigration de misère: les causes de l'émigration vers la France dans la région d'Ouzellaguen en Kabylie (1940-1960)", Revue Afkar wa Affak, volume 9, numéro 4, année 2021, p.p. 281- 284.
168) Lefebre Rémi ," Vers un nouveau modèle partisan ? Entre déclassement des partis de gouvernement et avènement des partis mouvements", Cahiers de la recherche sur les droits fondamentaux, n° 16/2018, p.21, mis en ligne le 16/11/2019, à : http://journals.openedition.org/crdf/301, consulté le 01/02/2023 à 16h 38m.
169) Lemieux Vincent, "Discours et pratiques des partis politiques", Politique et Sociétés, Vol 26, n°2-3 /2007, p.5, à : http://www.erudit.org:fr/, consulté le 01/02/2023 à 16h 49m.
170) Mahfud Yara et autres, "Distance culturelle et préjugés à l'égard des immigrés en France : Le rôle des modèles d'intégration", Revue internationale de psychologie sociale, Presse Universitaire de Grenoble, 2015/2, Tome 28, à : http://www.cairn.info/, consulté le 17/12/2022 à 20h 40m.
171) Maïlys Kydjian, " Penser l'immigration maghrébine avec l'histoire coloniale", Les cahiers de Framespa, [En ligne], 19 / 2015, mis en ligne le 08 octobre 2015, dans : https://journals.openedition.org/framespa/3333, consulté le 05/12/2024 à 22h 20m.
172) Manière Pièrre, "Concentration des médias : La France au cœur d'un grand Monopoly", La tribune, publié le 11 janvier 2022, à : http ://www.latribune.fr/technos-medias/, consulté le 23/09/2023 à 22h 56m.
173) Marchand Pascal et Monnoyer-smith Laurence, "Les discours de politique générale français : La fin des clivages idéologiques", Mots, n° 62, Mars 2000, p .13, à : http://doi.org/10.3406/mots.2000.2182, consulté le 30/04/2018 à 14h 20m.
174) Math Antoine et Spire Alexis, "Précarisation : la preuve par les chiffres", Revue Plein droit n° 102, octobre 2014, dans : https://shs.cairn.info/revue-plein-droit-2014-3-page-34?lang=fr, consulté le 13/11/2024 à 17h 40m, p.36.

175) Mathieu Sophie, "L'immigration en France : Variations politiques et invariants représentationnels", De Boeck Supérieur, Pensée Plurielle, 2016/2, N°42, pp. 41- 54, à : https://www.cairn.info/revue-pensee-plurielle- 2016-2-page-41.htm, consulté le 08/01/2023 à 10h 30m.
176) Mayaffre Damon et Laurent Vanni, "Un discours care. Approche praximatique du discours d'Emmanuel Macron (2017 – 2024)", Les cahiers de praxématique, 2023, 80, dans : http://journals.openedition.org/praxematique/8808, consulté le 30/10/2024 à 15h 20m, p.1.
177) Meknassi Rachid Filali, "Le droit marocain dans la tourmente du nouvel ordre migratoire international", Revue de droit comparé du travail et de la sécurité sociale (RDCTSS) , En ligne], 2019 / 3, mis en ligne le 01 novembre 2021, consulté le 3/12/2024 à 16h 46m, p.p. 43 -44.
178) Melegh Attila, "Migrations et discours de migration a l'ère de la mondialisation", Outre-Terre, 2006/4, N°17,à : https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2006-4-page-393.htm, consulté le 08/01/2023 à 11h 00m.
179) Meurs Dominique et Pailhé Ariane,"Position sur le marché du travail descendants directs d'immigrés en France : Les femmes doublement désavantagées ?", Economie et statistique, n° 431-432, 2010, pp.129-151, à : http://hal.science/hal-02089627, consulté le 15/02/2024 à 12h 46m.
180 Mirna Safi, "Le processus d'intégration des immigrés en France : Inégalités et segmentation", Revue française de sociologie, 2006/1, Vol 47, à : http://www.cairn.info/, consulté le 17/12/2022 à 12h 10m
181) Monière Denis et Labbé Dominique, " L'influence des plumes de l'ombre sur les discours des politiciens", JADT 2006 : 8eme Journée Internationales d'Analyse statistique des données Textuelles, en ligne à : http://www.researchgate.net/publication/237648469, consulté le 10/12/2023 à 18h 22m.
182) Mucchielli Laurent, "Délinquance et immigration en France : un regard sociologique", Criminologie, Vol 36, n° 2, automne 2003, p. , dans : https://doi.org/10.7202/007865ar, consulté le 07/01/2025 à 1h 45m.
183) Noiriel Gérard, "L'identité nationale dans l'historiographie française : Note sur un problème", école des hautes études, à : https://extra.upicardie.fr/outilscurapp/medias/revues/33/, consulté le 14/10/2023 à 10h 20m.
184) Orain Hélène et autres (Sous la direction de Benjamin Stora), "La recherche sur les migrations et l'immigration : Un état des lieux", Etude du musée national de l'histoire de l'immigration, Mars 2017, dans :
http://www.vie-publique.fr/rapport/36658, consulté le 31/12/2018 à 20h 15m.
185) Paes Paula de Souza," la question de l'immigration comme enjeu de communication publique et politique" , les enjeux de l'information et de la communication, 2015/1, n° 16/1, pp.79-80, à : https://www.cairn.info/revue-les-

enjeux-de-l-information-et-de-la-communication-2015-1-page-73.htm, consulté le 23/09/2023 à 7h 33m.
186) Sammut Carmel, "L'immigration clandestine en France depuis les circulaires Fontanet, Marcellin et Gorse", dans :Les travailleurs étrangers en Europe occidentale : Actes du colloque organisé par la commission nationale pour les études et les recherches interethniques, paris-sorbonne, du 5 au 7 juin 1974. Dans : https://www.persee.fr/doc/ierii_1764-8319_1976_act_6_1_921, consulté le 16/95/2024 à 20h 30.
187) Viprey Mouna, "Immigration choisie, immigration subie : du discours à la réalité", Revue de L'IRES n° 64 - 2010/1, p. 155. dans :https://shs.cairn.info/article/RDLI_064_0149/pdf?lang=fr, consulté le 12/06/2024 à 14h 20m
188) Wihtol De Wenden, Catherine, "Vivre en Europe : L'immigration en Europe", La documentation française, https://www.erudit.org/fr/revues/ei/2000-v31-n3-ei3082/704204ar/, consulté le 20/05/2023 à 19h 34m.
189) Immigration et coopération entre les pays de la région Euro-méditerranéenne", 9eme sommet économique et social euro-méditerranéen, tenu à Valencia (Espagne), les 18 et 19 Nov 2004.
190) Zeghbib Hocine, " La nouvelle loi "immigration" : entre innovation relative et continuité prononcée", La lettre juridique, Edition n°648 / 24 mars 2016, dans : https://www.lexbase.fr/revues-juridiques/30605852-cite-dans-la-rubrique-bdroit-des-etrangers-b-titre-nbsp-ila-nouvelle-loi-immigration-entre-innovation, consulté le 26/12/2024 à 17h 12m

د- الجرائد الأجنبية

191) Aragon Argan, "Migrations clandestines : La traversée vers le nord", Presses Sorbonne Nouvelle, n°123, dans : https://books.openedition.org/psn/123?lang=fr, consulté le 31/08/2023 à 5h 30m.
192) Beauchu Benjamin, "Immigration et patronat, une histoire de la politique française", Le Monde moderne, publié le 01 juillet 2021, dans : http://www.lemondemoderne.media/, consulté le 17/05/2024 à 15h 34m.
193) Boichot Loris, "479 partis au cœur du financement de la vie politique française", Le Figaro, publié le 10/06/2021, en ligne à : https://www.lefigaro.fr/politique/, consulté le 01/01/2024 à 14h30m.
194) De Montvalon Jean-Baptiste, "L'identité nationale, un chantier toujours en construction", Le Monde, publié en ligne le 13/10/2016, dans : https://www.lemonde.fr/idees/article/2016/10/13/, consulté le 04/05/2024 à 21h 58m.
195) Elise Vincent, "Les français d'origine maghrébine ont des difficultés d'insertion sur le marché de l'emploi", Le Monde, publié le 18/11/2010, à : http://www.lemonde.fr/société/article/2010/11/18/, consulté le 15/02/2024 à 10h 4m.

196) Faye Olivier et autres, "L'offensive de Macron sur l'immigration", Le Monde publié le 17/09/2019, dans : https://www.lemonde.fr/politique/article/2019/09/17/, consulté le 07/09/2023 à 10h 20m.
197) Grunberg Gérard et Pasquino Pascale, "Quelle crise politique ?", telos, publié le 9 mai 2023, à ; http ; //www. telos-eu.com/fr/, consulté le 18/01/2024 à 19h10m.
198) Guerrier Sophie, "Le discours de Grenoble de Nicolas Sarkozy",Le Figaro, publie le 27/03/2014,à : https://www.lefigaro.fr/politique/le-scan/2014/03/27/25001-20140327ARTFIG00084-le-discours-de-grenoble-de-nicolas-sarkozy.php, consulté le 23/09/2023 à 7h 33m.
199) Monod Jean-Claude, "L'identité nationale, un chantier qui doit rester inachevé", Libération, publie en ligne à : https://www.liberation.fr/france/2010/08/06/, consulté le 04/05/2024 à 22h 41m.
200) Guedj Jérôme, "Loi immigration: préférence nationale et remise en cause des fondements de la Sécurité sociale", Fondation Jean-Jaurès, dans : https://www.jean-jaures.org/publication/, consulté le 04/05/2024 à 12h 20m.
201) Vaudano Maxime et Maruani Alice, "Comment la gauche au pouvoir a durci son discours sur l'immigration", Le Monde, Publié le 09 septembre 2014, dans : https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2014/09/09/, consulté le 04/09/2023 à 09h 58m.

هـ ـ المواقع والمنصات الإلكترونية

202) Andora Sami, « The EU's immigration challenges», in: www.euronews.net/U-Talk, consulté le 21/06/2017 à 17h51.
203) Asseh Bassem et Szeftel Daniel, "La gauche et l'immigration. Retour historique, perspectives stratégiques", in : Jean-Marc Ayrault, et Autres " Loi immigration : Analyses et points de vue", Collection dirigée par Laurent Cohen et Jérémie Peltier, Paris : Éditions Fondation Jean-Jaurès, fev 2024, pp. 2-3. dans: https://www.jean-jaures.org/, consulté le 19/11/2024 à 21h 20m.
204) Assemblée National français, "les groupes politiques", dans : https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/les-groupes-politiques, consulté le 04/01/2024 à 11h20m.
205) Courtois Gérard, "8 mars 2007 : le jour où Sarkozy a dégainé l'identité nationale", à Radio France, publié le 31 mars 2022, dans : https://www.radiofrance.fr/franceculture/, consulté le 13/06/24 à 22h 24m.
206) Déclaration de M. Emmanuel Macron, président de la République, sur l'État et le culte musulman, Paris le 16 février 2023, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/288257, consulté le
207) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire, président de l'UMP et candidat à l'élection présidentielle, sur l'histoire de l'identité française, le respect des valeurs de liberté, la promotion de la langue française et la maîtrise de l'immigration, Caen le 9 mars 2007, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/165843, consulté le

208) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, ministre de l'intérieur et de l'aménagement du territoire et président de l'UMP, sur les objectifs et les mesures du projet de loi sur l'immigration "choisie" et l'intégration, et le bilan de la politique d'immigration depuis la loi de 2003, à l'Assemblée nationale le 2 mai 2006, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/161671, consulté le 23/09/2023 à 21h 30m.
209) Déclaration de M. François Hollande, premier secrétaire du PS, sur la rénovation du parti, sa conception de l'Etat, la décentralisation, la diversité culturelle ainsi que sur la politique d'immigration, Avignon le 24 novembre 2007, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/168786, consulté le
210) Déclaration de M. Emmanuel Macron, président de la République, sur l'État et le culte musulman, Paris le 16 février 2023, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/288257, consulté le
211) Déclaration de M. Emmanuel Macron, Président de la République, sur l'islam en France, à Paris le 20 juin 2017, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/203046, consulté le
212) Déclaration de M. Emmanuel Macron, Président de la République, sur les efforts du gouvernement en faveur de la sécurité intérieure, à Paris le 18 octobre 2017, dans : https://www.vie-publique.fr/discours/203884, consulté le
213) Déclaration de M. François Hollande, Président de la République, sur l'immigration en France, à Paris le 15 décembre 2014, dans : http://www.vie-publique.fr/discours/193324, consulté le 04/03/2024 à 23h 47m.
214) Duguet Emmanuel et autres, "Les jeunes français issus de l'immigration font ils l'objet d'une discrimination à l'ambauche ? Une évaluation expérimentale sur la région Ile de France", à :https://www.univ-evry.fr/fileadmin/mediatheque/ueve-institutionnel/03_Recherche/laboratoires/Epee/wp/07-09.pdf, consulté le 15/02/2024 à 12h 20m.
215) Drouhot Lucas et autres, "La diversité religieuse en France : transmissions intergénérationnelles et pratiques selon les origines", site de l'Insee, dans : https://www.insee.fr/fr/statistiques/6793308?sommaire=6793391, consulté le 25/12/2024 à 20h 04m.
216) Gracieux Christophe,"Victoire de la République en Marche aux élections législatives de 2017", à : http://enseignants.lumni.fr/fiche-media/, consulté le03/01/224 à 2h10m .
217) Guedj Jérôme, "Loi immigration: préférence nationale et remise en cause des fondements de la Sécurité sociale", Fondation Jean-Jaurès, dans : https://www.jean-jaures.org/publication/, consulté le 04/05/2024 à 12h 20m.
218) Hours Floriane, "Europol : une agence au cœur de la coopération européenne",dans :https://www.gendarmerie.interieur.gouv.fr/gendinfo/actualites/2021/europol-une-agence-au-caeur-de-la-cooperation-europeenne, consulté le 06/01/2025 à 18h 42m.

219) Maurel Chloé, "Frontex, 20 ans de surveillance répressive des frontières européennes", publié le 06/01/2025 dans : https://theconversation.com/, consulté le 18/02/2025 à 14h 17m.
220) Jamet Denis et Lafiandra Bérengère , "Crise migratoire et discours politique d'extrême droite en France (2015-2019) : Analyse sémantique des discours de Marine Le Pen", dans : https://library.oapen.org/handle/20.500.12657/86057, consulté le 01/05/2024 à 22h 53m,.
221) Paul Cébille, "Dix ans d'évolution du paysage politique français, fondation Jean Jaurès", à : http://www.jean-jaures.org/publication/, consulté le 03/01/2024 à 20h30m.
222) Pervillé Guy, "la politique algérienne de la France de 1830 à 1962", Miages –Djebels,1995 ; in : http://www.miages.djebels.org/spip.php?articl206, consulté le 14/04/2018 à 16h 40m.
223) Péche Victor, "les théories migratoires : vers un nouveau paradigme à la croisée de l'économie politique, le cosmopolitisme et les droits des migrants et des migrantes", le cercle des économistes, publié le , dans : https://lecercledeseconomistes.fr/wp-content/uploads/2016/03/theoriesnouvelles.pdf, consulté le
224) http://arabic.euronews.Com/2018/ 06/29/the-eu-agreement-on-migration-after-leaders-summit-in- brussels, consulté le 16/11/2018.
225) https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/les-groupes-politiques, consulté le 04/01/2024 à 11h20m
226) https://mobile.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Presidentielles/, publié le 10 et 14 avril 2022,consulté le 04/01/2024 à 13h50m.
227) Centre européen de sociologie et de sciences politique, "Comprendre la France Insoumise : Identité partisane, structure organisationnelle, engagements militants", à : http://cessp.cnrs.fr/, consulté le 03/01/2024 à 23h30m
228) Vie publique (la rédaction)," Discriminations sur le marché du travail : Les personnes d'origine maghrébine moins souvent recontactés" publie le 03/04/2023, à : https://www.vie-publique.fr/en-bref/288844, consulté le 15/02/2024 à10h 49m.
229) Centre Nationale de Ressources Textuelles et Lexicales, [en ligne]: https://www.cnrtl.fr/definition/turco,consulté le 24/11/2018 à 11h 30m.
230) Centre d'observation de la société**,** **"**D'où viennent les immigrés ?", à : https://www.observationsociete.fr/population/immigres-et-etrangers/, consulté le 25/12/2018, à 14h 10m.
231) INSEE, "Immigrés et descendants d'immigrés en France", annexes, édition 2012, publié le10/10/2012, dans : https://www.insee.fr/fr/statistiques/fichier/1374024/immfra12_l_annexes.pdf, consulté le 4/12/2024 à 22h.pp. 247 – 248.
232) La finance pour tous, L'impacte de l'immigration sur le marché du travail, Entretien avec Mrine De Talancé, dans :

https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/politiques-economiques/, consulté le 23/02/2024 10h 30m.
233) http://frontexit.org/fr/ressources/cartes, consulté le 12/12/2018 à 20h 30m.
234) Statista (Plateforme),"L'immigration en france - faits et chifrres", dans : https://fr.statista.com/themes/2755/, consulté le 23/02/2024 à 11h 10m..
235) https://www.schengenvisas.com/ar, consulté le 06/01/2025 à 17h 55m.
236) https://www.touteleurope.eu/wp-content/uploads/2024/12/carte-espace-schengen.pdf, consulté le 08/01/2025 à 12h 30m.
237) Vie Publique (La rédaction)," Immigration : Les chiffres pour 2021" , à : http://www.vie-publique.fr/en-bref/283396, consulté le 23/02/2024 à 10h 20m.
238) Vie publique (La rédaction), "Chronologie : les lois sur l'immigration depuis 1974", dans :https://www.vie-publique.fr/eclairage/20162, consulté le 21/10/2024 à 23h 45m.
239) Vie publique (La Rédaction), "Les politiques de l'immigration depuis 1974 dans les discours publics", Publié le 12 décembre 2023, Dans : https://www.vie-publique.fr/discours-dans-lactualite/291619, consulté le 22/10/2024 à 02h 55m.
240) https://www.vie-publique.fr/, consulté le 04/01/2024 à 13h14m.
241) http//www.ined.fr/fr/pop_chiffres/France/flux_immigration/depui-1994, consulté le 25/08/2014.
242) https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1328, consulté le 28/10/2018 à 10h 20m.

المـــــلاحق

الملحق رقم (1)

استمارة التحليل الكمي لمضمون الخطاب الرئاسي الفرنسي
ما بين 2006 و2024

		فترة حكم نيكولا ساركوزي		فترة حكم فرانسوا هولاند		فترة حكم إيمانويل ماكرون		
الفئات	وحدات التسجيل	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	المجموع الأفقي
مصطلحات الهجرة الدالة على الهجرة المغاربية	هجرة، مهاجر							
	Migratoire							
	هجرة مغاربية							
	أجنبي							
	عرب، مسلمون							
	غير شرعية							
	تدفقات							
مج. عمودي								

الفئة	وحدات التسجيل	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	المجموع الأفقي
المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة	سياسة الهجرة							
	قانون							
	الحدود							
	مراقبة							
	التأشيرات							
	الأمن واللا أمن							
	تهديد							

	إرهاب، تطرف							
	جريمة، إجرام							
	عنف، انحراف							
	المجموع العمودي							

الفئة	الوحدات	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	المجموع الأفقي
المضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة	استقبال							
	الإقامة، الضيافة							
	شغل، توظيف							
	أزمة							
	البطالة والفقر							
	العمل (عمال)							
	إدماج، اندماج							
	التجنيس							
	اللجوء							
	الكراهية							
	العنصرية							
	مج. العمودي							

الفئة	الوحدات	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	**المجموع الأفقي**
	الهوية							

المضمون الثقافي لخطاب الهجرة	العلمانية							
	قيم الجمهورية							
	الطائفية، إثنية							
	الخوف							
	المدرسة، تربية							
	الدين، ديني							
	ثقافة، حضارة							
	إسلام، مسلم							
	ارتداء الخمار							
	المرأة							
	مج. عمودي							

الملحق رقم (2)

المواد من 1 إلى 19 من نص القانون الفرنسي رقم 2024-42 المؤرخ في 26 جانفي 2024، المتعلق بمراقبة الهجرة وتحسين الاندماج

27 janvier 2024 JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE Texte 1 sur 105

LOIS

LOI n° 2024-42 du 26 janvier 2024

pour contrôler l'immigration, améliorer l'intégration (1)

L'Assemblée nationale et le Sénat ont adopté,

Vu la décision du Conseil constitutionnel n° 2023-863 DC du 25 janvier 2024, Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE Ier

MAÎTRISER LES VOIES D'ACCÈS AU SÉJOUR ET LUTTER CONTRE L'IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE

Article 1er

Le chapitre III du titre II du livre Ier du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile est ainsi modifié :

1° L'article L. 123-1 est ainsi rédigé :

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

« Le Gouvernement remet au Parlement, avant le 1er juin de chaque année, un rapport qui indique et commente, pour les dix années précédentes, en métropole et dans les outre-mer :

« 1° Le nombre des différents visas accordés et celui des demandes rejetées. Pour les visas de long séjour portant la mention "étudiant", le rapport indique, par pays, le nombre de visas accordés et rejetés, en précisant si l'étudiant dispose d'un baccalauréat français ou d'un diplôme étranger, le délai moyen d'instruction des demandes, le nombre des avis, positifs et négatifs, émis par Campus France pour des demandes de départ vers la France et le nombre d'étudiants qui abandonnent leurs études en France en cours de cursus ;

« 2° Le nombre des différents titres de séjour accordés et celui des demandes rejetées et des renouvellements refusés ;

« 3° Le nombre d'étrangers admis au titre du regroupement familial et des autres formes de rapprochement familial ;

« 4° Le nombre d'étrangers admis aux fins d'immigration de travail ;

« 5° Le nombre d'étrangers ayant obtenu le statut de réfugié, le bénéfice de la

protection subsidiaire ou le statut d'apatride ainsi que celui des demandes rejetées ;

« 6° Le nombre de mineurs non accompagnés pris en charge par l'aide sociale à l'enfance et les conditions de leur prise en charge ;

« 7° Le nombre d'étrangers mineurs ayant fait l'objet d'un placement en rétention ou en zone d'attente et la durée de celui-ci ;

« 8° Le nombre d'autorisations de travail accordées ou refusées ;

« 9° Le nombre d'étrangers ayant fait l'objet de mesures d'éloignement effectives comparé à celui des décisions prononcées ;

« 10° Les moyens et le nombre de procédures, ainsi que leur coût, mis en œuvre pour lutter contre l'entrée et le séjour irréguliers des étrangers ;

« 11° Le nombre d'attestations d'accueil présentées pour validation et le nombre d'attestations d'accueil validées ;

« 12° Les moyens mis en œuvre et les résultats obtenus dans le domaine de la lutte contre les trafics de main- d'œuvre étrangère ;

« 13° Les actions entreprises avec les pays d'origine pour mettre en œuvre une politique de gestion concertée des flux migratoires et de codéveloppement ;

« 14° Le nombre de contrats d'intégration républicaine souscrits en application de l'article L. 413-2 ainsi que les actions entreprises au niveau national pour favoriser l'intégration des étrangers en situation régulière, en facilitant notamment leur accès à l'emploi, au logement et à la culture ;

« 15° Le nombre d'acquisitions de la nationalité française, pour chacune des procédures ;

« 16° Des indicateurs permettant d'estimer le nombre d'étrangers se trouvant en situation irrégulière sur le territoire français ;

« 17° Le nombre de personnes ayant fait l'objet d'une mesure d'assignation à résidence, le nombre des mesures de placement en rétention et la durée globale moyenne de ces dernières ;

« 18° Une évaluation qualitative du respect des orientations fixées par le schéma national d'accueil des demandeurs d'asile ;

« 19° Une indication du nombre de demandes d'asile comparant, pour chaque nationalité, le nombre de demandes déposées depuis le pays d'origine et le nombre de demandes déposées depuis le territoire français ;

« 20° Une évaluation de l'application des accords internationaux conclus avec les pays d'émigration ainsi qu'avec leurs organismes de sécurité sociale.

« Le Gouvernement présente, en outre, les conditions démographiques, économiques, géopolitiques, sociales et culturelles dans lesquelles s'inscrit la politique nationale d'immigration et d'intégration. Il précise les capacités d'accueil de la France. Il rend compte des actions qu'il mène pour que la politique européenne d'immigration et d'intégration soit conforme à l'intérêt national ainsi que des actions conduites par les collectivités territoriales compte tenu de la politique nationale d'immigration et d'intégration.

« Sont jointes au rapport du Gouvernement les observations de :

« *a)* L'Office français de l'immigration et de l'intégration ;

« *b)* L'Office français de protection des réfugiés et apatrides, qui indique l'évolution de la situation dans les pays considérés comme des pays d'origine sûrs. » ;

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 2

Le premier alinéa de l'article L. 333-3 du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile est complété par une phrase ainsi rédigée : « Si l'entreprise de transport aérien ou maritime se trouve dans l'impossibilité de réacheminer l'étranger en raison de son comportement récalcitrant, seules les autorités chargées du contrôle des personnes à la frontière sont compétentes pour l'y contraindre. »

Article 3

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 4

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 5

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 6

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 7

Le chapitre II du titre III du livre IV du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile est ainsi modifié :

1° Après l'article L. 432-1, il est inséré un article L. 432-1-1 ainsi rédigé :

« *Art. L. 432-1-1.* – La délivrance ou le renouvellement d'une carte de séjour temporaire ou pluriannuelle peut, par une décision motivée, être refusé à tout étranger :

« 1° N'ayant pas satisfait à l'obligation qui lui a été faite de quitter le territoire français dans les formes et les délais prescrits par l'autorité administrative ;

« 2° Ayant commis les faits qui l'exposent à l'une des condamnations prévues aux articles 441-1 et 441-2 du code pénal ;

« 3° Ayant commis les faits qui l'exposent à l'une des condamnations prévues aux articles 222-34 à 222-40, 224-1 A à 224-1 C, 225-4-1 à 225-4-4, 225-4-7, 225-5 à 225-11, 225-12-1, 225-12-2, 225-12-5 à 225-12-7, 225-13 à 225-15, au 7° de l'article 311-4 et aux articles 312-12-1 et 321-6-1 du même code ;

« 4° Ayant commis les faits qui l'exposent à l'une des condamnations prévues au livre II dudit code lorsqu'ils le sont sur le titulaire d'un mandat électif public ou sur toute personne mentionnée aux 4° et 4° *bis* de l'article 222-12 ou à l'article 222-14-5 du même code, dans l'exercice ou du fait de ses fonctions, lorsque la qualité de la victime est apparente ou connue de l'auteur. » ;

2° Après l'article L. 432-5, il est inséré un article L. 432-5-1 ainsi rédigé :

« *Art. L. 432-5-1.* – Une carte de séjour temporaire ou pluriannuelle peut, par une décision motivée, être retirée à tout étranger ayant commis les faits qui l'exposent à l'une des condamnations prévues aux articles 441-1 et 441-2 du code pénal. » ;

3° Après l'article L. 432-6, il est inséré un article L. 432-6-1 ainsi rédigé :

« *Art. L. 432-6-1.* – Une carte de séjour temporaire ou pluriannuelle peut, par une décision motivée, être retirée à tout étranger ayant commis les faits qui l'exposent à l'une des condamnations prévues au livre II du code pénal lorsqu'ils le sont sur le titulaire d'un mandat électif public ou toute personne mentionnée aux 4° et 4° *bis* de l'article 222-12 ou à l'article 222-14-5 du même code, dans l'exercice ou du fait de ses fonctions, lorsque la qualité de la victime est apparente ou connue de l'auteur. »

Article 8

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 9

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 10

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 11

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 12

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 13

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 14

I. – A titre expérimental, lorsque l'autorité administrative envisage de refuser de délivrer ou de renouveler l'un des titres de séjour mentionnés aux chapitres Ier à III, aux sections 1 et 2 du chapitre V et au chapitre VI du titre II du livre IV du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile, elle examine tous les motifs susceptibles de fonder la délivrance de ces titres de séjour.

Cette expérimentation est mise en œuvre dans au moins cinq départements et au plus dix départements déterminés par arrêté du ministre chargé de l'immigration et pour une durée maximale de trois ans à compter du premier jour du sixième mois suivant la promulgation de la présente loi.

II. – Pour l'application du I, le demandeur transmet, à l'appui de sa demande, l'ensemble des éléments justificatifs nécessaires à l'autorité administrative pour prendre une décision.

III. – A l'issue de la procédure d'examen, l'autorité administrative peut, parmi les titres de séjour mentionnés au premier alinéa du I, délivrer à l'intéressé, sous réserve de son accord, un titre de séjour différent de celui qui faisait l'objet de sa demande initiale.

IV. – Dans les cas où l'autorité administrative a opposé, moins d'un an auparavant, un refus d'admission au séjour examiné selon les modalités prévues aux I à III, elle déclare irrecevable toute nouvelle demande présentée par l'étranger. Le caractère abusif ou dilatoire de cette nouvelle demande est présumé, ce qui justifie le refus de l'enregistrer. Dans ces conditions, il appartient à l'étranger d'attester d'éléments de fait ou de droit nouveaux susceptibles de permettre la délivrance d'un titre de séjour *[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023-863 DC du 25 janvier 2024.]*

Un élément est nouveau si son apparition est postérieure à la décision de refus ou s'il est avéré que l'étranger n'a pu en avoir connaissance qu'après cette décision.

V. – Six mois avant la fin de l'expérimentation, le Gouvernement remet au Parlement un rapport visant à apprécier l'opportunité de sa généralisation. Ce rapport expose notamment les effets de l'expérimentation sur le nombre de demandes de titres de séjour et de recours contentieux introduits.

Article 15

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 16

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 17

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

Article 18

[Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° 2023- 863 DC du 25 janvier 2024.]

الملحق رقم (3)

خطاب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حول السياسة الجديدة للضواحي

في باريس يوم 8 فبراير 2008

Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, Président de la République, sur une nouvelle politique pour les banlieues, à Paris le 8 février 2008.

Prononcé le 8 février 2008

Circonstance : Présentation de la politique en faveur des quartiers (« Espoirs banlieue »), à Paris le 8 février 2008

Extrait du texte

Mesdames et Messieurs,

Je vous remercie d'avoir accepté mon invitation.

Si j'ai souhaité vous réunir aujourd'hui c'est parce que ce dont je veux parler ne peut pas s'accomplir par la seule volonté de l'Etat et par la seule action de l'administration.

Nous avons tous appris au moins une chose au cours de ces vingt dernières années, c'est qu'il ne suffisait pas de créer un Ministère de la Ville, ni de débloquer des crédits, ni de repeindre les immeubles pour que dans certains quartiers de plus en plus d'habitants ne se sentent pas laissés pour compte, abandonnés de tous, mis à l'écart de la République, de ses solidarités, de ses lois.

Vingt ans d'efforts de la part de tous les gouvernements, avec des moyens qui ont fini au bout du compte par être considérables, vingt ans de politique de la ville, vingt ans de travail de tant de femmes et d'hommes de bonne volonté, de tant de Ministres compétents, de tant de maires ayant chevillé au corps le souci du bien public, vingt ans de travail acharné de tant d'enseignants, de tant d'éducateurs, de travailleurs sociaux, de tant d'associations qui ont déployé tant de trésors d'intelligence et de générosité n'ont pas réussi à empêcher que les fractures se creusent, qu'une forme de désespérance s'installe et finisse par devenir une souffrance.

Car c'est toujours une souffrance de ne plus pouvoir espérer. C'est toujours une souffrance de se sentir dépossédé de son avenir, d'avoir peur pour l'avenir de ses enfants, peur du regard des autres, peur d'une société dans laquelle on se sent étranger, dont on se sent rejeté, dont on ne comprend pas les codes, dont personne ne vous a appris les règles.

Oui, nous le savons tous, il y a des quartiers en France où il est plus difficile que partout ailleurs de s'en sortir, de réussir, de réaliser ses ambitions, ses rêves.

Il y a des quartiers en France où la vie est plus dure qu'ailleurs parce que tous les handicaps, toutes les difficultés y sont concentrés, parce qu'il y a plus de pauvreté, plus de chômage, plus de violence, plus d'insécurité qu'ailleurs.

Il y a des quartiers en France où il y a tellement de handicaps, tellement de difficultés, tellement de précarité, tellement de violence, tellement de souffrance qu'ils se replient sur eux-mêmes, qu'ils ressentent tout ce qui leur est extérieur comme une menace.

Il y a des quartiers dans notre pays, dans notre démocratie, dans notre République où l'on a moins de droits, moins de chances que les autres.

Avec ce qui se passe dans ces quartiers, ce n'est pas seulement l'idée que nous nous faisons de la laïcité, c'est l'avenir de notre démocratie, c'est l'avenir d'une certaine idée de la République qui sont en jeu. C'est l'idée même de nation qui est en cause.

Le malaise ne vient pas seulement de l'urbanisme et de l'architecture, il n'est pas seulement économique ou social, il est plus profond, il est aussi identitaire, il est culturel, il est moral, bref il est humain et pas seulement matériel.....

... Nous le ferons en fixant chaque année, comme d'autres démocraties, le nombre d'étrangers à qui la France peut offrir de réelles chances d'intégration. Une commission présidée par Pierre MAZEAUD doit en examiner les principes.

Et c'est pour que la France soit une terre d'immigration réussie, que la loi adoptée en novembre dernier a prévu qu'on ne pouvait faire venir sa famille en

France sans avoir les revenus nécessaires pour qu'elle vive décemment et qu'on ne pouvait s'installer en France sans un « contrat d'accueil et d'intégration pour la famille », ou sans se donner la peine d'écrire et de parler le Français.

Car on ne peut vouloir s'installer en France sans respecter sa culture, ses valeurs et les lois de la République.

Il n'y a pas de place en France pour la polygamie, pour l'excision, pour les mariages forcés, pour le voile à l'école et pour la haine de la France. Car on ne construit rien sur la haine des autres. Derrière la détestation il y a le repli sur soi, le communautarisme et la loi des tribus, celle de la force brutale et systématique.

Si on vit en France, je veux que l'on respecte la France. Car la France est un pays dont on ne peut qu'être fier.

C'est quand on aime la France, qu'on est Français.

Pour que tous les enfants aiment la France, pour qu'ils prennent sa culture, sa langue et son histoire en partage, la première condition est que l'école de la République leur apprenne.

En relevant ce défi, je sais que notre système scolaire trouvera un nouveau souffle.

La panne de l'intégration des enfants nés dans les banlieues, c'est là qu'elle se trouve. Parce que les enfants dont les parents ne savent pas écrire partent dans la vie avec plus de handicaps que les autres…

الملحق رقم (4)

مقتطف من خطاب فرانسوا هولاند حول الهجرة في باريس

يوم 15 ديسمبر 2014

Déclaration de M. François Hollande, Président de la République, sur l'immigration en France, à Paris le 15 décembre 2014.

Circonstance : Inauguration du Musée de l'histoire de l'immigration, à Paris le 15 décembre 2014

Telle est la vocation du Musée national de l'Histoire de l'Immigration, rendre aux immigrés la place qui leur revient dans le récit national et se donner ainsi les moyens d'aborder de façon sereine la question toujours posée de .l'immigration

La vocation de votre musée est de montrer le processus continu par lequel la Nation a intégré les populations d'origine étrangère et a su préserver son unité tout en reconnaissant la diversité des origines et des cultures. Ce musée est plus qu'un symbole. C'est un message de confiance dans l'histoire de notre .pays mais aussi dans ce que nous sommes et de ce que nous pouvons faire

La France est un vieux pays d'immigration, l'un des plus vieux pays d'immigration d'Europe. Commencée dès la deuxième moitié du XIXème siècle pour répondre aux besoins de ce qu'on appelait la première révolution industrielle, l'immigration s'est poursuivie tout au long du XXème siècle et s'est amplifiée avec la reconstruction du pays après la guerre, avec la décolonisation et enfin avec la mondialisation. Aujourd'hui un Français sur quatre a au moins un grand parent étranger. Evoquer l'histoire de l'immigration, .c'est évoquer l'histoire de France, c'est l'histoire, c'est notre histoire

Et pourtant, jusqu'à récemment, l'immigration n'apparaissait que faiblement dans les manuels scolaires. Elle n'était guère présentée comme une chance pour notre récit national et était souvent ignorée des Français y compris même de ceux qui en étaient issus. Elle n'avait pas de lieu de mémoire, pas de lieu pour partager les histoires familiales pour retrouver les récits, pour suivre les

parcours qui avaient fait que des hommes, des femmes, des familles étaient venus s'échouer ici en France pour mieux réussir….

… Comme la mémoire individuelle, la mémoire d'une Nation est capricieuse, tantôt elle est ingrate, tantôt elle est généreuse. Elle a ses propres rythmes et regarde trop souvent le passé avec les yeux du présent. C'est pourquoi nous avons besoin des historiens, c'est leur rôle. Ce sont eux qui nous rappellent que l'immigration fut à la fois le produit de nos propres nécessités, de nos propres besoins, j'entends par là ceux de la France, et en même temps des convulsions de l'Histoire, qui ont fait que des femmes et des hommes sont partis de très loin pour venir s'établir ici. D'abord ce furent des ouvriers, ce fut le labeur qui fut la justification de l'immigration.

Les premiers vinrent de tout près, ce furent les Belges, dans l'industrie textile du nord. Puis les Italiens dans l'industrie lourde de l'Est, les Polonais dans les mines. Au lendemain de la seconde guerre mondiale, les Espagnols, les Portugais, les Maghrébins, les Africains, qui contribuèrent à leur façon à la reconstruction du pays, à sa croissance à ce qu'on a appelé les trente glorieuses. Au bout de 30 ans après la guerre, on a estimé que ces forces-là auront construit l'équivalent d'un logement sur deux, d'une machine sur sept, et de 90% des autoroutes de notre pays.

Les crises des années 70 paradoxalement n'ont pas tari les flux, parce que les entreprises continuaient d'appeler de nouveaux immigrés, qui venaient chaque fois de plus loin pour pouvoir occuper des emplois que nul ne voulait occuper. Ce mouvement ne s'est arrêté que récemment.

Enfin la décolonisation poussa des populations jusque-là intimement liées à la .France à venir y travailler….

….Pour y parvenir, l'école joue un rôle fondamental. Elle reste le creuset de l'intégration. Elle est de plus en plus sollicitée. L'école à qui l'on demande à la fois de former, avec une transmission du savoir exigeante et en même temps d'accueillir, d'accueillir parfois des enfants qui n'ont jamais été dans leur famille

éduqués dans une autre langue que leur langue d'origine. On demande beaucoup à l'école, on lui demande aussi de faire en sorte que tous les enfants soient dans les mêmes conditions d'égalité. Les réussites scolaires en matière d'intégration sont multiples. Je veux saluer les enseignants qui s'y dévouent et qui parviennent à chaque fois, à chaque année qu'ils ont à recevoir des enfants, à les porter au plus haut niveau. Mais nous devons aussi regarder les échecs. Ils sont là : les décrochages concernent principalement certains quartiers et certains jeunes. Notre premier devoir est de tenir la promesse de l'égalité républicaine. C'est pourquoi la révision des cartes de l'enseignement prioritaire, les moyens donnés à l'éducation nationale, sont des leviers essentiels si nous voulons aller toujours vers une intégration réussie. De même la lutte contre les discriminations qui existent dans l'orientation, dans la formation, dans l'accès à l'emploi, doivent être également combattues.

Le second pilier de l'intégration, c'est la laïcité. Elle est proclamée. Elle doit donc être enseignée, traduite en principes simples, intelligibles. La laïcité n'est ni la lutte contre la religion, contre une religion. La laïcité n'est pas la suspicion non plus à l'égard de telle ou telle communauté. La laïcité est une école de respect, de la règle commune, une reconnaissance de la liberté de croire ou de ne pas croire. Cette laïcité, nous devons l'ériger en valeur fondamentale mais nous devons aussi faire en sorte qu'elle puisse être, pour chaque jeune, non pas un concept mais une manière vivre, de respecter l'autre, de pouvoir être pleinement lui-même tout en étant entièrement dans la République. La laïcité n'est pas simplement un principe que l'on voudrait poser, c'est ce qui permet dans les actes de la vie quotidienne de savoir ce qu'il est possible de faire et ce qu'il n'est pas possible de montrer ou de faire.

Nous devons faire en sorte que la laïcité soit célébrée partout le 9 décembre, jour anniversaire de la loi de 1905, et en particulier dans les écoles où

désormais est affichée la « Charte de la Laïcité ».
Traiter de façon républicaine la question de l'immigration, c'est imposer la vérité des faits mais c'est aussi nous obliger à agir.
La vérité, c'est de ne rien ignorer des tensions, des difficultés et des risques. L'obligation d'agir, c'est d'aller jusqu'au bout de l'intégration, de traiter avec fermeté aussi et humanité, l'immigration clandestine mais de mieux accompagner l'immigration régulière. Agir, c'est être convaincu que la République doit être sûre de ses principes, fière de ses valeurs mais ne doit jamais céder un pouce de terrain à la facilité et au repli sur soi.
C'est pourquoi, j'ai voulu que la lutte contre le racisme et l'antisémitisme devienne une grande cause nationale. Parce que lorsque l'on a notre Histoire, que l'on porte nos valeurs, lorsque l'on a cette République qui nous rassemble tous, la France ne peut tolérer qu'un citoyen soit agressé pour sa religion, sa couleur de peau, ses origines.
Rien ne sera passé sous silence. Rien ne doit rester impuni. Rien de ce qui fait une insulte à notre République, à notre Histoire, rien ne doit pouvoir passer à côté de la punition qui est justifiée.
Certains s'interrogent sur la volonté des immigrés de s'intégrer – je l'ai dit, le thème n'est pas nouveau – d'autres dissertent sur la capacité de la France à accueillir ces étrangers qui sont là depuis longtemps, ou ces enfants d'étrangers qui sont devenus Français, et se posent la question de l'avenir même de notre identité. Il y en a même qui s'inquiètent de l'efficacité de notre politique migratoire à l'échelle de l'Europe et veulent la reconsidérer.
…. Certes nous devons nous protéger contre toutes les menaces mais la France n'a été victorieuse que lorsqu'elle a été capable de se dépasser. Un pays comme la France n'a pas besoin d'haïr les autres pour aimer les siens. Un pays qui a confiance en lui-même et d'abord dans sa jeunesse. Un pays

qui croit en la place de chacun, qui pense que l'éducation est la matrice de tout ce qui fait la citoyenneté, qui fait confiance à la culture pour permettre que chacun puisse s'élever au-delà même de sa condition. Un pays qui veut aller jusqu'au bout de la citoyenneté.

C'est sur ces bases-là que nous devons définir une politique migratoire. Elle est nécessaire.

D'abord, pour ne pas affaiblir les pays d'émigration qui doivent s'appuyer sur leur dynamisme démographique pour leur développement, sur les compétences de leur jeunesse, sur la présence de leurs élites. C'est pourquoi, nous ne pouvons plus regarder le Sud avec les mêmes yeux. Le Sud et notamment l'Afrique qui est un continent de croissance, de développement qui n'a pas besoin de laisser partir sa population, qui a besoin qu'on lui apporte nos investissements, nos technologies et également notre capacité à créer ensemble.

Nous devons aussi avoir une politique migratoire parce que les pays d'accueil ne peuvent pas, justement, accorder aux migrants, notamment à ceux qui sont persécutés dans leur pays, une place digne si les conditions ne sont pas réunies. C'est-à-dire une capacité à donner un avenir et d'abord un emploi.

Nous devons enfin avoir une politique migratoire pour lutter contre les trafics, contre tous ceux qui font commerce. Il y en a toujours eu dans l'Histoire des étrangers avec des réseaux criminels qui mettent en danger la vie des hommes et des femmes chaque jour. Près de 3500 sont morts depuis janvier dans les eaux de la Méditerranée, la route la plus dangereuse du monde.

Cette politique passe par l'Europe. Notre frontière, c'est Schengen. Cet accord est né de la volonté de remplacer des contrôles aux frontières nationales qui n'avaient plus d'efficacité par des coopérations uniques et sans précédent en termes de liberté, de sécurité et de justice. Et on voudrait faire éclater

Schengen ? C'est assez facile, personne ne sait exactement ce qu'est Schengen. Peut-être que certains croient que c'est un personnage dont il faudrait rechercher au plus vite l'identité et la personnalité pour le traduire en justice. Mais Schengen, c'est justement ce qui a permis à tous les pays d'Europe de s'organiser pour justement contrôler l'immigration et avoir une coordination des politiques.

Faire éclater Schengen ? Faire disparaître Schengen ? Mais cela serait reculer, aboutir à rétablir des frontières, pays par pays. Peut-être est-ce pour créer des emplois que certains nous font la proposition, mais enfin généralement ce ne sont pas les fonctionnaires qui justifient leurs sentiments les plus doux et les plus accommodants.

Nous devons donc défendre ce principe et faire que l'avenir de l'Europe soit de bâtir avec l'ensemble des Etats du voisinage, une politique permettant je pense à la Méditerranée et au-delà - de conjuguer, la gestion des crises, l'aide au développement, et les contrôles des mouvements de population.

La France sera à l'initiative dans les mois qui viennent, non pas pour défaire Schengen mais pour mieux assurer la sécurité à l'intérieur et le contrôle à l'extérieur, et pour mieux répartir les charges qui pèsent sur les Etats membres, en Europe…

الملحق رقم (5)
مقتطف من خطاب ايمانويل ماكرون حول الأمن الداخلي
في باريس يوم 18 أكتوبر 2017

Déclaration de M. Emmanuel Macron, Président de la République, sur les efforts du gouvernement en faveur de la sécurité intérieure, à Paris le 18 octobre 2017.

Circonstance : Discours sur la Sécurité devant les cadres et représentants de la police et de la gendarmerie nationales, à Paris le 18 octobre 2017

Je vous ai invités à l'Elysée pour m'adresser directement à vous, policiers, gendarmes, militaires de l'opération Sentinelle. Et à travers vous, à l'ensemble des forces de sécurité intérieure de notre pays, de métropole et d'outre-mer. Je le fais en présence des préfets auxquels j'ai rappelé ici même il y a quelques semaines leur responsabilité en matière de sécurité, de maintien de l'ordre et de lutte contre le terrorisme. Je le fais devant les ministres pleinement engagés au quotidien dans cette bataille et pleinement engagés dans les responsabilités qui sont les leurs pour à la fois reformer ce qui doit l'être et tenir une action déterminée de l'Etat.

Comme je l'ai dit il y a quelques jours, la première mission de l'Etat, c'est bien de protéger nos concitoyens et d'assurer la sécurité du territoire. En effet, nous vivons dans un monde plein d'incertitudes où la nature de la menace a profondément changé et ce qui fait votre quotidien depuis maintenant plusieurs années a profondément évolué. Il y a et je vais y revenir la menace terroriste mais celle-ci, en deux ans, a opéré des mutations profondes. Cette menace est de plus en plus endogène, liée de plus en plus aux autres formes de délinquance, à d'autres menaces, à d'autres risques qui existent dans notre société et nous devons ce faisant adapter notre propre organisation et nos propres réactions.

Il y a évidemment la violence de plus en plus présente dans notre société et je

connais les missions des policiers sur la voie publique : la lutte contre une délinquance du quotidien qui est de plus en plus sophistiquée, la lutte contre le trafic et la consommation de stupéfiants, contre le fléau des vols et des cambriolages et, évidemment, la lutte contre le terrorisme ne saurait en rien conduire à abandonner ces missions essentielles. D'abord, parce que dans leur quotidien, nos concitoyens vivent le rapport à la sécurité par ces missions qui sont les vôtres et parce que les liens entre l'un et l'autre aujourd'hui se constituent parfois et il n'est pas rare de voir des tentatives d'actes terroristes directement liées à des antécédents de criminalité ou de délinquance du quotidien…

… Toutes ces missions auxquelles s'ajoutent et j'y reviendrai celle contre l'insécurité routière, celle de la sécurité des personnes en cas d'incendie ou de catastrophe naturelle, celle aussi relevant du droit des étrangers, essentielle et directement liée à l'ensemble de vos missions, tout cela fait qu'aujourd'hui, vous êtes au coeur des défis de notre société, vous êtes au coeur de ce qui est la réalité française, parfois difficile à expliquer à nos concitoyens. La menace extérieure et toujours pour partie une menace intérieure. L'insécurité s'est transformée et est devenue multiple et l'exigence légitime de nos concitoyens est chaque jour croissante…

… Vous-mêmes, vous êtes confrontés à chaque instant au risque terroriste et je sais qu'il ne se passe pas une journée sans que vous n'ayez présent à l'esprit ce risque et la transformation profonde qu'il implique sur la mission. Et lorsque la menace se concrétise, votre professionnalisme, votre sang-froid vous permettent de réagir avec efficacité. Directement exposés à la menace qui peut surgir à tout moment, sous les traits de n'importe quel visage, il vous a fallu prendre en compte de nouvelles missions au service de la sécurisation des grands événements, des lieux publics, de nos écoles, de nos lieux de culte, de nos frontières, de nos réseaux de transport et ceux qui pensent qu'on

peut efficacement lutter contre le terrorisme sans se poser la question de la circulation des personnes ne sont pas des gens sérieux…
… Maintenir l'ordre, contrairement à ce que j'entends parfois, ce n'est pas empêcher la libre expression de nos concitoyens, ce n'est pas bâillonner la parole, ce n'est pas contraindre à l'uniformité. Maintenir l'ordre, c'est au contraire permettre à chacun de s'exprimer, de manifester son opinion, de faire connaître son avis, et c'est la force de notre démocratie d'avoir permis à chacun de continuer à parler, à contester, à protester, y compris dans le contexte de l'état d'urgence que nous vivons depuis pratiquement deux ans. Mais c'est la vigueur de notre démocratie d'accepter que toutes les opinions, même les plus dissidentes, même les plus provocatrices, puissent continuer à s'exprimer, dès lors qu'elles ne troublent pas l'ordre public. C'est aussi cela, la force de la démocratie et il convient de le rappeler.
La République, nous le savons, a été fondée sur une tradition d'accueil et d'asile, et j'y suis profondément attaché et je souhaite qu'on accueille mieux et qu'on intègre mieux ceux qui ont vocation à demeurer sur notre territoire. Mais nous avons aussi un défi collectif lié à la pression migratoire extrêmement forte depuis maintenant deux ans, et qui ne cessera pas brutalement dans les semaines ou les mois qui viennent.
Ce défi est un défi durable, de plusieurs années, lié à des basculements géopolitiques au Proche et Moyen-Orient, à des instabilités au nord de l'Afrique, et plus largement à un nouveau nomadisme international lié aux crises climatiques, aux déstabilisations économiques et sociales pour une large partie du continent africain.
Nous devons donc, sur ce sujet, en rester à nos principes républicains, mais avoir une application cohérente et intraitable de tous ces principes. Nous avons un principe qui ne doit rien céder aux tensions contemporaines, c'est celui de l'asile et de l'accueil, je l'évoquais. C'est que nous devons l'accueil à toutes celles et ceux qui fuient leur pays parce qu'ils y sont en danger, compte

tenu de ce qui s'y joue sur le plan politique ou en matière de violence. Je n'accepterai aucun discours ni aucune pratique qui remette en cause le droit d'asile. Mais je souhaite que nous ayons l'organisation collective qui permette de répondre humainement et efficacement à ces défis contemporains.
Aussi, je l'ai dit dès le mois de juillet dernier à Orléans, je veux que nous puissions accueillir et héberger toutes celles et ceux qui arrivent sur notre territoire. Penser que c'est une pratique efficace de laisser pendant des mois des femmes et des hommes qui ont fui le pire à l'autre bout du monde, qui ont traversé les routes de la misère et tous les trafics à travers l'Afrique et la Méditerranée, penser que nous allons les dissuader, soit en les dispersant, soit en leur faisant faire longuement la queue aux préfectures ne fonctionne pas. On les disperse un temps, mais ils reviennent.
Aussi, je souhaite être intraitable dans les politiques de prévention de ces migrations, et nous allons nous concentrer sur le démantèlement de tous les trafics dans les régions où ils s'y jouent ; c'est ce que j'ai lancé dès le 28 août dernier ici même, avec nos partenaires européens et africains, pour, dans toute la bande sahélo-saharienne, démanteler les trafics de femmes et d'hommes qui finissent aujourd'hui dans nos pays, mais je n'accepte pas, parce que c'est inefficace et inhumain, que nous puissions penser que, en quelque sorte, la réponse serait de les laisser vivre dans la rue chez nous. Cela nourrit les pires comportements, de la part de celles et ceux qui arrivent, comme de la part de nos concitoyens…
… Donc il nous faut, en même temps que nous hébergeons, agir beaucoup plus efficacement. Je l'ai dit encore hier aux associations concernées ; je demande aux forces de l'ordre, aux services préfectoraux, à l'OFII, à l'OFPRA et à la CNDA d'agir beaucoup plus vite. Mais je n'accepterai d'aucune association le comportement que je vois parfois aujourd'hui sur le terrain, qui consiste à protéger celles et ceux qui arrivent dans notre pays, de tout formalisme administratif ; et donc de considérer qu'on puisse héberger sans se

soumettre au début de la procédure. Moi, je ne sais pas expliquer aux classes moyennes Françaises qu'on va héberger sans commencer à contrôler. Parce qu'à ce moment-là, nous hébergerons beaucoup. Et je n'ai pas le sentiment que nous soyons en situation de le faire aussi largement…

…. Mais je souhaite aussi que nous retrouvions l'efficacité d'une politique de reconduite à la frontière. Collectivement, nous nous sommes installés dans une forme d'acceptation de la pire des situations. Nous accueillons mal, nous avons des procédures trop longues, nous intégrons approximativement et nous ne reconduisons plus. C'est cela, la réalité Française. Je souhaite que nous accueillions de manière exigeante et conforme à nos valeurs. Je souhaite que nous contrôlions tout de suite, parce que c'est ce que nous devons à nos concitoyens. Je souhaite que nous intégrions de manière irréprochable celles et ceux à qui nous assurons la protection de l'asile ou des titres légitimes. Mais je souhaite que nous reconduisions de manière intraitable celles et ceux qui n'ont pas de titre. Cette conversion, je le sais, prendra des semaines, peut-être quelques mois. Elle impliquera aussi des modifications législatives qui seront portées par le ministre d'Etat, ministre de l'Intérieur, au début de l'année prochaine dans un texte important.

Mais nous devons faire collectivement cette conversion. Nous devons savoir sortir de débats de postures stériles, où il y aurait d'un côté celles et ceux qui protègent les étrangers, et de l'autre les répressifs. Parce que de fait, les répressifs ne sont plus efficaces, et ceux qui protègent les étrangers ne les protègent plus vraiment. Et au milieu se retrouvent nos concitoyens, attachés au fond d'eux-mêmes à nos principes d'accueil, mais légitimement exigeants pour leur propre sécurité et conscients que nous devons prendre notre part des défis mondiaux. Mais que, pour citer un ancien Premier ministre, « tout en prenant notre part, nous ne pouvons pas accueillir toute la misère du monde ».

Et donc je souhaite que nous retrouvions ensemble le chemin de cette exigence partagée. Il y aura et le ministre de l'Intérieur a commencé à le faire

un changement profond de l'organisation. D'abord, vous l'avez compris, en termes d'accueil, mais aussi en termes de reconduite…

…Sur ce sujet, je crois très profondément que nous devons et nous pouvons réconcilier l'humanisme véritable et l'efficacité des politiques publiques. D'abord parce qu'il n'y a pas d'humanisme sans efficacité, et je ne crois pas à un humanisme démagogique ; et ensuite parce qu'il n'y a pas d'efficacité si elle n'est au service des valeurs qui font notre République, et des principes pour lesquels nous sommes unis. Et donc c'est toute cette exigence, en termes d'accueil, de contrôle et de reconduite qu'il nous faudra porter et pour laquelle je compte éminemment sur vous.

Je porte aussi ces priorités au niveau européen pour refonder notre politique d'asile et d'immigration, sujet qui sera inscrit dès demain au prochain Sommet européen et face au développement des fausses identités, il faut là aussi développer résolument et plus rapidement l'usage de la biométrie dans nos différents titres d'identité.

Les missions qui sont liées à la régulation des flux migratoires sont des missions républicaines. Elles sont au cœur de notre contrat démocratique. Et je ne laisserai à ce titre personne les caricaturer, les mettre en cause, ni mettre en cause celles et ceux qui les préparent et les exécutent, qu'ils soient affectés dans les services des étrangers des préfectures, à la Police aux frontières ou dans les services généralistes de Police et de Gendarmerie…

… La violence exercée contre les forces de l'ordre, en marge des manifestations, a marqué notre pays : 363 policiers et gendarmes blessés lors des manifestations contre la loi Travail, les images de fonctionnaires en flammes ou celles de leurs véhicules incendiés ne peuvent être oubliées. Et j'ai une pensée particulière pour Vincent RUIZ qui souffre dans sa chair, après la sauvage agression dont il a été victime à Grigny l'an dernier, et que le ministre de l'Intérieur a visité il y a quelques jours, le 8 octobre dernier.

الملحق رقم (06)

عينة الدراسة

	نيكولا ساركوزي	فرانسوا هولاند	إيمانويل ماكرون
الخطاب الأول	02 ماي 2006	24 نوفمبر 2007	20 جوان 2017
الخطاب الثاني	04 سبتمبر 2006	08 أبريل 2013	18 أكتوبر 2017
الخطاب الثالث	09 مارس 2007	15 ديسمبر 2014	28 أوت 2017
الخطاب الرابع	11 أبريل 2007	20 ديسمبر 2014	09 أبريل 2018
الخطاب الخامس	30جويلية 2010	17 نوفمبر 2015	15 جوان 2018
الخطاب السادس	24 مارس 2012	18 نوفمبر 2015	20 أكتوبر 2020
الخطاب السابع	18أبريل 2012	05 جانفي 2016	05 نوفمبر 2020
الخطاب الثامن	26 أبريل 2012	08 سبتمبر 2016	14 سبتمبر 2021
الخطاب التاسع		25 نوفمبر 2016 : حول تحديات الجمهورية	08 مارس 2022
الخطاب العاشر		25 نوفمبر 2016 : حول دور الشرطة	02 فبراير 2023
الخطاب الحادي عشر		05 جانفي 2017	16 فبراير 2023
الخطاب الثاني عشر			02 أكتوبر 2023

ملاحظة: تمثل الخطابات الأربعة الأولى لنيكولا ساركوزي القاعدة الأساسية التي حددت أهداف سياسته للهجرة وتوجهاتها عندما كان وزيرا للداخلية بين سنوات 2002 و2007.

الفهـــــــارس

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	احصائيات الهجرة الدولية في العالم بين سنوات 1970 و2015	38
02	نسبة المهاجرين الدوليين حسي أعمارهم وجنسهم في سنة 2018	39
03	عدد المهاجرين غير الشرعيين في بعض الدول والمناطق من العالم	40
04	أعداد المهاجرين في الدول الأوروبية إلى غاية 1977	72
05	أعداد المهاجرين من الدول المغاربية بين سنوات 1968 و1971	79
06	تطور أعداد رعايا الدول المغاربية بالآلاف بين 2012 و2022	80
7	توزيع الأنشطة في فرنسا للمهاجرين المغاربيين الذين أعمارهم تفوق 15 سنة	81
08	مساهمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في قوات الوكالة الأوروبية فرونتكس	128
09	مكانة فرنسا من الهجرة الدولية في سنة 2010	180
10	نسبة عدد الأجانب إلى إجمالي عدد السكان في بعض الدول	183
11	تطور أعداد الهجرة المغاربية النظامية في فرنسا بين 2002 و2012	186
12	عدد طلبات التأشيرة الفرنسية من جميع البلدان بين سنتي 2022 و2023	189
13	عدد حالات الطرد والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين بين 2022 و2023	189
14	عدد تراخيص الإقامة للأجانب بين سنوات 2007 و2019	234
15	إحصاءات أوامر مغادرة الأراضي الفرنسي بين سنوات 2015 و2023	285
16	الإحصاء الكمي لمصطلحات الهجرة في خطابات نيكولا ساركوزي	292
17	الإحصاء الكمي للمضمون السياسي والأمني في خطاب الهجرة عند ساركوزي	295
18	الإحصاء الكمي لمصطلحات الهجرة في خطابات فرانسوا هولاند	299
19	الإحصاء الكمي للمضمون السياسي والأمني في خطاب الهجرة عند هولاند	301
20	الإحصاء الكمي لمصطلحات الهجرة في خطابات إيمانويل ماكرون	305
21	الإحصاء الكمي للمضمون السياسي والأمني في خطاب الهجرة عند ماكرون	306
22	جدول مقارن لمحتوى المضمون السياسي والأمني في الخطاب الرئاسي للهجرة	309
23	مقارنة النسب المئوية لتكرارات المضمون السياسي والأمني في الخطاب الرئاسي	210
24	الإحصاء الكمي للمضمون الاجتماعي في خطاب الهجرة عند ساركوزي	314
25	الإحصاء الكمي للمضمون الاجتماعي في خطاب الهجرة عند هولاند	319

26	الإحصاء الكمي للمضمون الاجتماعي في خطاب الهجرة عند ماكرون	323
27	مقارنة النسب المئوية لتكرارات المضمون الاجتماعي في الخطاب الرئاسي للهجرة	325
28	جدول مقارن لمحتوى المضمون الاجتماعي في الخطاب الرئاسي الفرنسي للهجرة	326
29	الإحصاء الكمي للمضمون الثقافي في خطاب الهجرة عند ساركوزي	330
30	الإحصاء الكمي للمضمون الثقافي في خطاب الهجرة عند هولاند	334
31	الإحصاء الكمي للمضمون الثقافي في خطاب الهجرة عند ماكرون	338
32	جدول مقارن لمحتوى المضمون الثقافي في الخطاب الرئاسي الفرنسي للهجرة	340
33	جدول مقارن لمجموع التكرارات لمحتوى المضمون الخطاب الرئاسي للهجرة	341

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في إطار نظام شنغن	111
02	الأجهزة والمنظمات العاملة مع وكالة فرونتكس	125
03	توسيع شبكة فرونتكس خارج حدود الاتحاد الأوروبي	126
04	مخطط بياني بالأعمدة لمصطلحات الهجرة في عينة خطابات نيكولا ساركوزي	293
05	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون السياسي والأمني في خطاب ساركوزي	295
06	مخطط بياني لمصطلحات الهجرة في عينة خطابات فرانسوا هولاند	300
07	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون السياسي والأمني في خطاب فرانسوا هولاند	301
08	مخطط بياني لمصطلحات الهجرة في عينة خطابات ايمانويل ماكرون	305
09	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون السياسي والأمني في خطاب ايمانويل ماكرون	307
10	مخطط بياني مقارن لمصطلحات الهجرة في خطاب الهجرة عند الرؤساء الثلاثة	308
11	مخطط بياني مقارن للمضمون السياسي والامني في الخطاب الرئاسي للهجرة	310
12	مخطط دائري مقارن للمضمون السياسي والامني في الخطاب الرئاسي للهجرة	311
13	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند ساركوزي	315
14	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند هولاند	320
15	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة عند ماكرون	324
16	مخطط بياني مقارن بالأعمدة للمضمون الاجتماعي في خطاب الرؤساء الثلاثة	326
17	مخطط دائري مقارن للمضمون الاجتماعي في خطاب الرؤساء الثلاثة للهجرة	327
18	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند ساركوزي	331
19	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند هولاند	335
20	مخطط بياني بالأعمدة للمضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند ماكرون	339
21	مخطط بياني مقارن بالأعمدة للمضمون الثقافي في خطاب الرؤساء الثلاثة	341
22	مخطط دائري مقارن للمضمون الثقافي في خطاب الرؤساء الثلاثة للهجرة	342

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة التحليل الكمي لمضمون الخطاب الرئاسي الفرنسي	377
02	المواد من 1 إلى 19 من نص القانون الفرنسي رقم 2024-42 المؤرخ في 26 جانفي 2024، المتعلق بمراقبة الهجرة وتحسين الاندماج	380
03	خطاب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حول السياسة الجديدة للضواحي في باريس يوم 8 فبراير 2008	385
04	مقتطف من خطاب فرانسوا هولاند حول الهجرة في باريس يوم 15 ديسمبر 2014	388
05	مقتطف من خطاب ايمانويل ماكرون حول الهجرة في باريس يوم 18 أكتوبر 2017	394
06	مجموعة خطابات عينة الدراسة	400

فهرس العناوين

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	**04**
الفصل الأول: المحددات الأساسية للهجرة الدولية والمغاربية في الفضاء الأوروبي	**22**
المبحث الأول: التحولات النظرية والنمطية لدراسة الهجرة الدولية والمغاربية	**24**
المطلب الأول: الهجرة الدولية والمغاربية: مدخل مفاهيمي	**25**
الفرع الأول: تعريف الهجرة الدولية	**25**
الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للهجرة	**27**
الفرع الثالث: المعنى الإجرائي للهجرة المغاربية	**29**
المطلب الثاني: التحولات النوعية والكمية للهجرة الدولية	**30**
الفرع الأول: التصنيفات المختلفة للهجرة الدولية	**31**
الفرع الثاني: تحولات الهجرة الدولية على الصعيد الكمي	**37**
الفرع الثالث: تحولات في وظائف الدول المعنية بالهجرة الدولية	**41**
المطلب الثالث: التحولات النظرية المتعلقة بتفسير الهجرة الدولية	**42**
الفرع الأول: المقاربة الأمنية (مدرسة كوبنهاجن)	**42**
الفرع الثاني: المقاربة الاقتصادية (نظرية الدفع والجذب)	**44**
الفرع الثالث: المقاربة الاجتماعية	**45**
المبحث الثاني: المحددات التاريخية والجيوسياسية للهجرة المغاربية نحو فرنسا	**48**
المطلب الأول: المحددات الاستراتيجية للهجرة الدولية في حوض البحر المتوسط	**50**
الفرع الأول: الهجرة الدولية كتحدي سياسي وأمني للفضاء الأوروبي	**50**
الفرع الثاني: الهجرة الدولية كحاجة لنمو الاقتصاديات الأوروبية	**54**
الفرع الثالث: الهجرة المغاربية كتحدي ثقافي للهوية الأوروبية	**60**
المطلب الثاني: المحطات التاريخية لتطور الهجرة المغاربية في فرنسا	**66**
الفرع الأول: مرحلة الهجرة المغاربية في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي وما بعدها	**66**
الفرع الثاني: مرحلة الهجرة المغاربية إلى فرنسا ما بعد الاستقلال الوطني	**70**
الفرع الثالث: الخصائص الاجتماعية للهجرة المغاربية في فرنسا	**78**

المطلب الثالث: محتوى اتفاقات التعاون الفرنسي المغاربي في مجال العمالة المهاجرة	**82**
الفرع الأول: أنظمة الإقامة لرعايا الدول المغاربية في فرنسا	**82**
الفرع الثاني: نظام العمل في فرنسا لرعايا الدول المغاربية في فرنسا	**87**
الفرع الثالث: نظام التجمع العائلي لرعايا الدول المغاربية في فرنسا	**89**
خلاصة الفصل الأول	**92**
الفصل الثاني: السياق الأمني والايديولوجي لإنتاج الخطاب السياسي الفرنسي للهجرة	**94**
المبحث الأول: أمننة الهجرة بين الخطاب والسياسات الأوروبية المشتركة	**96**
المطلب الأول: تسييس قضايا الهجرة على مستوى الخطاب الأوروبي	**97**
الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية موضوعا لخطاب الأمننة	**98**
الفرع الثاني: أبعاد التهديد للهجرة غير الشرعية من منظور الخطاب الأوروبي	**100**
الفرع الثالث: قضايا الهجرة في السياسات الأوروبية الوطنية	**103**
المطلب الثاني: أمننة قضايا الهجرة على مستوى المؤسسات الأوروبية المشتركة	**106**
الفرع الأول: المؤسسات الأوروبية الفاعلة في أمننة الهجرة غير الشرعية	**106**
الفرع الثاني: أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية المشتركة	**109**
الفرع الثالث: أمننة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية	**114**
المطلب الثالث: أمننة الهجرة على مستوى الإجراءات والعمليات	**118**
الفرع الأول: الآليات القانونية والتشريعية لأمننة الهجرة	**119**
الفرع الثاني: الآليات العسكرية والأمنية لأمننة الهجرة	**122**
الفرع الثالث: الآليات المعلوماتية لأمننة الهجرة	**129**
المبحث الثاني: إنتاج الخطاب السياسي في فرنسا بين أولويات التواصل وهيمنة الإعلام	**133**
المطلب الأول: خصائص النظام السياسي والحزبي في فرنسا	**135**
الفرع الأول: لمحة موجزة عن تطور النظام السياسي الفرنسي	**135**
الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية الفرنسية في الحياة السياسية	**138**
الفرع الثالث: أهم التيارات والقوى السياسية الفاعلة في السياسة الفرنسية	**141**
المطلب الثاني: إنتاج الخطاب على مستوى المؤسسات السياسية لفرنسا	**147**
الفرع الأول: إنتاج الخطاب على مستوى الرئاسة والحكومة	**148**
الفرع الثاني: إنتاج الخطاب على مستوى الأحزاب السياسية	**152**
الفرع الثالث: أزمة الخطاب السياسي الفرنسي: هل هي أزمة أحزاب أم أزمة نظام؟	**154**
المطلب الثالث: تأثير الصحافة والاعلام في خطاب الهجرة الفرنسي	**162**

الفرع الأول: علاقة الإعلام بعالم المال والأعمال والسياسة	**163**
الفرع الثاني: تطور التواصل السياسي في ظل هيمنة الأجندة الإعلامية	**166**
الفرع الثالث: خطاب الهجرة في الصحافة والإعلام الفرنسي	**170**
خلاصة الفصل الثاني	**174**
الفصل الثالث: السياسات الفرنسية إزاء قضايا الهجرة المغاربية ومشكلاتها	**176**
المبحث الأول: تطور التشريعات الفرنسية للهجرة في ظل تحولات خطاب الهجرة	**178**
المطلب الأول: مكانة الهجرة المغاربية في فرنسا من الهجرة العالمية	**179**
الفرع الأول: حصة فرنسا من الهجرة الدولية	**180**
الفرع الثاني: تطور أعداد المهاجرين من الدول المغاربية في فرنسا	**183**
الفرع الثالث: حجم وطبيعة الهجرة غير الشرعية في فرنسا	**187**
المطلب الثاني: الصور النمطية لخطاب الهجرة في السياسة الفرنسية	**190**
الفرع الأول: تحولات خطاب الهجرة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة	**191**
الفرع الثاني: الأوجه المتعددة للمهاجرين في الفضاء العام	**193**
الفرع الثالث: التصنيفات النمطية للهجرة في الخطاب السياسي الفرنسي	**196**
المطلب الثالث: تطور التشريعات الفرنسية للهجرة ابتداء من 1974	**201**
الفرع الأول: التشريعات المتعلقة بتعليق الهجرة العمالية وتشجيع الهجرة العائلية	**202**
الفرع الثاني: التشريعات المتعلقة بانتقاء المهاجرين وتعزيز الاندماج	**206**
الفرع الثالث: مستقبل التشريعات المتعلقة بالهجرة في ظل تصاعد اليمين المتطرف	**212**
المبحث الثاني: تحديات الهجرة المغاربية في فرنسا وصعوبات الاندماج	**215**
المطلب الأول: السياق التاريخي والسوسيو ثقافي لتشكل الهوية المغاربية في فرنسا	**216**
الفرع الأول: الهجرة المغاربية في فرنسا كنتيجة للاستعمار	**216**
الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية للأسر المغاربية المهاجرة	**220**
الفرع الثالث: المهاجر المغاربي ومشكلة الهوية والانتماء المزدوج	**222**
المطلب الثاني: المهاجر المغاربي وسوق العمل الفرنسي	**226**
الفرع الأول: الهجرة المغاربية وهيمنة الرأسمالية الليبرالية	**226**
الفرع الثاني: الأطراف المهيمنة على سوق العمالة المهاجرة	**229**
الفرع الثالث: تحديات التوظيف للمهاجر المغاربي في فرنسا	**236**
المطلب الثالث: المهاجر المغاربي بين تحديات الادماج وهواجس الخوف	**240**
الفرع الأول: خصائص نموذج الإدماج الفرنسي	**240**

الفرع الثاني: أزمة الهوية الفرنسية وانعكاساتها على الهجرة المغاربية	**244**
الفرع الثالث: هاجس الخوف من الإسلام والمسلمين	**247**
خلاصة الفصل الثالث	**253**
الفصل الرابع: تحديات الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها في الخطاب السياسي الفرنسي	**258**
المبحث الأول: تحديات الهجرة غير الشرعية من البلدان المغاربية نحو فرنسا	**260**
المطلب الأول: تحديات البيئة الأمنية المرتبطة بالهجرة المغاربية	**261**
الفرع الأول: أثر السياسات الأوروبية المشتركة على السياسة الفرنسية للهجرة	**261**
الفرع الثاني: الربط بين الهجرة غير الشرعية وشبكات الإرهاب والجريمة	**264**
الفرع الثالث: الربط بين الوضع غير القانوني للمهاجر والعنف والانحراف	**266**
المطلب الثاني: تحديات العبور من البلدان المغاربية إلى التراب الفرنسي	**269**
الفرع الاول: التحديات المرتبطة بمسار رحلة الهجرة السرية للمهاجرين	**269**
الفرع الثاني: الممرات البحرية لتدفقات الهجرة غير الشرعية المغاربية نحو فرنسا	**271**
الفرع الثالث: التعاون الفرنسي الأوروبي لمراقبة الحدود وإيقاف رحلات الهجرة السرية	**274**
المطلب الثالث: تحديات البقاء والاستقرار للمهاجر غير الشرعي بعد الوصول	**277**
الفرع الأول: المهاجر غير الشرعي ورحلة البحث عن منصب عمل	**277**
الفرع الثاني: المهاجر غير الشرعي أمام صعوبة الترخيص بالإقامة	**281**
الفرع الثالث: المهاجر غير الشرعي بين تحديات البقاء والإعادة	**284**
المبحث الثاني: مضمون الخطاب الرئاسي الفرنسي حول الهجرة المغاربية غير الشرعية	**288**
المطلب الأول: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة غير الشرعية في فرنسا	**289**
الفرع الأول: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة لدى نيكولا ساركوزي	**290**
الفرع الثاني: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة لدى فرانسوا هولاند	**297**
الفرع الثالث: المضمون السياسي والأمني لخطاب الهجرة لدى إيمانويل ماكرون	**302**
المطلب الثاني: المضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة غير الشرعية في فرنسا	**312**
الفرع الأول: المضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة لدى نيكولا ساركوزي	**312**
الفرع الثاني: المضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة لدى فرانسوا هولاند	**317**
الفرع الثالث: المضمون الاجتماعي لخطاب الهجرة لدى إيمانويل ماكرون	**321**
المطلب الثالث: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة غير الشرعية في فرنسا	**327**
الفرع الأول: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة لدى نيكولا ساركوزي	**327**
الفرع الثاني: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة لدى فرانسوا هولاند	**332**

الفرع الثالث: المضمون الثقافي لخطاب الهجرة عند إيمانويل ماكرون	**336**
خلاصة الفصل الرابع	**342**
الخاتمة	**347**
قائمة المصادر والمراجع	**354**
الملاحق	**376**
فهرس الجداول	**402**
فهرس الأشكال	**404**
فهرس الملاحق	**405**
فهرس العناوين	**406**
الملخص باللغة العربية	**411**
الملخص باللغة الإنجليزية	**412**

الملخص:

يتناول البحث موضوع الهجرة المغاربية في الخطاب السياسي الفرنسي، والذي يعالج إشكالية الصورة التي يرسمها هذا الخطاب للهجرة المغاربية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة. وقد استهل الباحث دراسته بالجانب النظري والتاريخي للإحاطة بنشأة وتطور المجتمع المغاربي في فرنسا بأبعاده وتحدياته المختلفة. مستندا في ذلك على مجموعة متكاملة من المناهج، أهمها: المنهج الوصفي، دراسة الحالة، المنهج التاريخي والمقارن. وتناول البحث في جانبه التطبيقي دراسة مضمون الخطاب السياسي الفرنسي حول موضوع الهجرة المغاربية بصفة عامة والهجرة غير الشرعية على وجه التحديد، مستعينا في ذلك بمجموعة من المقاربات النظرية والمنهجية المتكاملة، وعلى رأسها المقاربة الأمنية في دراسة الهجرة غير الشرعية، ومقاربتي التحليل النقدي والكمي لمضمون الخطاب السياسي، من خلال تحليل عينة من الخطابات الرئاسية في الفترة ما بين 2006 و2023.

وقد خلصت الأطروحة في جانبها النظري، إلى أن تغير الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية والأمنية في فرنسا وفي المنطقة الأورومتوسطية بعد سنوات الرفاه الاقتصادي، أدى إلى تغير الخطاب وتعدد الصور النمطية التي تصف الهجرة والمهاجرين من الدول المغاربية. والتي تراوحت في السابق بين الرغبة والرهبة في سنوات السبعينيات إلى نهاية القرن العشرين. وبين الخوف والكراهية منذ بداية القرن الواحد والعشرين. واتسمت السياسات الفرنسية للهجرة بعد ذلك، بنزوعها نحو التطرف والعداء متأثرة بخطابات اليمين المتطرف.

ومن خلال قراءة نتائج تحليل المحتوى لعينة الخطاب الرئاسي الفرنسي، نجد أن مضمون خطاب الهجرة ينحو باستمرار اتجاه اليمين مع مرور السنوات وتجدد الأحداث والأزمات. فكلما اشتدت الأزمات الاقتصادية والأمنية في المجتمع الفرنسي زاد الخطاب السياسي للهجرة تطرفا. وهو ما انعكس سلبا على السياسات الحكومية التي تمس الهجرة المغاربية بنمطيها الشرعي وغير الشرعي.

الكلمات المفتاحية: الهجرة المغاربية، الخطاب السياسي الفرنسي، الهجرة غير الشرعية.

Summary :

the research deals with the subject of Maghreb immigration in French political discourse, which addresses the problematic image that this discourse paints of Maghreb immigration in general and illegal immigration in particular. The study began with the theoretical and historical aspects to cover the emergence and development of the Maghrebian community in France with its various dimensions and challenges. he thesis examines the content of French political discourse on the topic of Maghreb migration in general and illegal migration in particular, using a set of integrated theoretical and methodological approaches, mainly the security approach in the study of illegal migration, and the critical and quantitative analysis of the content of political discourse, by analyzing a sample of presidential speeches between 2006 and 2023.

The theoretical aspect of the thesis concludes that the changing economic, demographic and security conditions in France and the Euro-Mediterranean region after the years of economic prosperity led to a change in the discourse and a multiplicity of stereotypes describing immigration and migrants from Maghreb countries. Previously, they ranged from desire and awe in the 1970s to the end of the twentieth century. It has been characterized by fear and hatred since the beginning of the 21st century. Subsequently, French immigration policies have been characterized by a tendency towards radicalization and hostility, influenced by the rhetoric of the far right.

The content analysis of the study sample concluded that: Whenever security and economic crises intensify in France or in its European surroundings, the political discourse on immigration becomes more extreme and hostile towards immigrants and foreigners. This has negatively impacted government policies affecting Maghrebian immigration.

Keywords: Maghrebian migration, political discourse, French, illegal immigration.